

الطبعة الأولى
كانون الثاني سنة ١٩٦٧

٢٧٩٠٥٧

٢٧٩٠٥٧

أبو خلدون
ساطع البحري

شذراتي

في العِراق

١٩٢١ - ١٩٤١

مكتبة جامعة الرياض

الرقم العام ١٠٦٧٤٦

مكتبة

٣٣٧٧٩

منشورات دار الطليعة - بيروت

مقدمة

نظرة إجمالية إلى
حياتي وعملي في العراق
(١٩٢١ - ١٩٤١)

نظرات اجمالية الى حياتي وعلمي في العراق

١ - لقد عشت وعملت في العراق مدة عشرين عاماً ، لا ينقصها إلا شهر ونصف شهر .

سافرت اليه سنة ١٩٢١ ، مدعواً من الملك فيصل ، مؤسس الدولة العراقية .
وخرجت منه ، سنة ١٩٤١ ، مطروداً بأمر الوصي عبد الله ، وقرار الحكومة التي ألغى بها عودته الى البلاد ، تحت حماية الدبابات الانكليزية التي كان يقودها « غلوب » المعروف بلقب « ابو حنيك » .

٢ - خلال الأشهر الستة الأولى من وصولي الى بغداد ، بقيت في معية الملك - بمثابة مستشاره - في أمور المعارف ، ثم توليت الوظائف التالية :

معاون وزير المعارف - مدير المعارف العام - أستاذ في دار المعلمين العالية - مراقب التعليم العام - رئيس كلية الحقوق - رئيس كلية الحقوق ومدير الآثار القديمة - مدير الآثار القديمة ومدير التدريس والتربية العام - مدير الآثار القديمة .

ان الجدول (رقم ١) يبين مدة عملي في كل واحدة من الوظائف المذكورة .

٣ - عندما أنعم النظر في طبيعة عملي في الوظائف المذكورة ، أرى أن

حياتي في العراق ، تنقسم الى ثلاث فترات أساسية ، بعد فترة عملي في
معية الملك :

(أ) فترة العمل في مركز الوزارة ، أولاً بصفة « معاون وزير المعارف » ،

ثم بصفة « مدير المعارف العام » .

(ب) فترة العمل في معاهد التعليم ، أولاً بصفة « أستاذ في دار المعلمين

العالية » ، ثم بصفة « رئيس كلية الحقوق وأستاذ فيها » .

(ج) فترة العمل في « مديرية الآثار القديمة » .

٤ - ان طبيعة عملي في كل واحدة من هذه الفترات الثلاث ، كانت تختلف
عن غيرها اختلافاً بيناً ، من حيث الأساس .

اقول « من حيث الأساس » ، لأن الأمر يختلف عن ذلك بعض الاختلاف في
التفاصيل والتفرعات .

قد كان هناك عدة أعمال اضافية وجانبية ، وبعض الأعمال الوقتية ، في كل
فترة من هذه الفترات .

فاني خلال فترة عملي في مركز الوزارة ، القيت سلسلة دروس في دار المعلمين
العالية ، ومحاضرات مختلفة في الثانوية المركزية .

كما أنني ، خلال عملي في دار المعلمين العالية ، اشتركت في اعمال عدة لجان
وزارية ، وقمت بدور رئيسي في وضع مشروع قانون المعارف العام ، ومشاريع
انظمة المدارس والامتحانات .

وفضلاً عن ذلك ، بعد أستاذية دار المعلمين العالية ، توليت وظيفة « مراقب
التعليم العام » المستحدثة ، غير اني لم اعمل في هذه الوظيفة سوى شهرين ونصف
الشهر ، انتقلت بعدها الى رئاسة كلية الحقوق .

وفي الأخير ، خلال فترة عملي في مديرية الآثار القديمة ، أجبرت على العمل
في مركز الوزارة بصفة « مدير التدريس والتربية العام » ، وذلك علاوة على
عملي في مديرية الآثار . غير أنني لم أبقَ في هذه الوظيفة الجديدة - فعلاً - أكثر
من أربعة أشهر ، وان كنت بقيت فيها - اسماً - تسعة أشهر .

الجدول رقم (١)

الوظائف التي توليتها في العراق

معاون وزير المعارف

من ٥ آذار ١٩٢٢ الى ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣

مدير المعارف العام

من ١٧ كانون الثاني ١٩٢٣ الى ٣١ تموز ١٩٢٧

استاذ في دار المعلمين العالمية

من ١ آب ١٩٢٧ الى ٣٠ أيلول ١٩٣١

مراقب التعليم العام

من ١ تشرين الأول ١٩٣١ الى ٢١ كانون الأول ١٩٣١

رئيس كلية الحقوق

من ٢٢ كانون الأول ١٩٣١ الى ١٠ تشرين الأول ١٩٣٤

رئيس كلية الحقوق ومدير الآثار القديمة

من ١١ تشرين الأول ١٩٣٤ الى ١٥ أيلول ١٩٣٥

مدير الآثار القديمة ومدير التدريس والتربية العام

من ١٦ أيلول ١٩٣٥ الى ١١ أيلول ١٩٣٦

مدير الآثار القديمة

من ١٢ أيلول ١٩٣٦ الى ١١ حزيران ١٩٤١ .

بلاحظ أن عملي في رئاسة كلية الحقوق استمر :

من ٢٢ كانون الأول ١٩٣١ الى ١٥ أيلول ١٩٣٥ .

وأما عملي في مديرية الآثار القديمة فقد استمر :

من ١١ تشرين الأول ١٩٣٤ حتى ١١ حزيران ١٩٤١

ولذلك كله ، أستطيع ان اقول : ان تقسيم اعمالنا في العراق الى الفترات الثلاثة التي ذكرتها آنفا ، يبقى أحسن التقاسيم ، من حيث الأساس .

* * *

ولكن ، من جهة اخرى ، لا بد لي من القول بأني خلال هذه الفترات كلها ، لم انقطع عن القيام بأعمال تستهدف غايات اخرى ؛ الا وهي : بث الايمان بوحدة الأمة العربية ، مع اشاعة الشعور بأمجادها الماضية .
إني عملت لهذه الغاية ، تارة بصورة مباشرة ، وطوراً بصورة غير مباشرة ، داخل نطاق الوظائف ، وخارج ذلك النطاق .

داخل نطاق وظائف الرسمية : بالمناهج التي وضعتها ، والتعليمات والبلاغات العامة التي أصدرتها ، والمعارض التي نظمتها ، ومتحف الآثار العربية الذي أنشأته ... والدروس التي ألقيتها .

خارج نطاق الوظائف الرسمية : بالمحاضرات التي ألقيتها في النوادي المختلفة ، مثل المعهد العلمي ، نادي المعلمين ، نادي التضامن ، نادي المثني .

خلاصة القول : اني انتهزت كل الفرص ، وتوسلت بكل الوسائل للعمل في هذا السبيل ..

ويؤلمني أن أقول : ان هذا كان من جملة الأسباب التي حملت حكومة عبدالاله على طردي من العراق ، مع تجريدي من الجنسية العراقية ، سنة ١٩٤١ ، بعد أن تنكرت لكل المبادئ الوطنية ، ونبذت السياسة العربية التي كان يلتزمها الملك فيصل الأول ، ثم نجده الملك غازي .

السفر إلى العراق

الاستعداد في القاهرة

- ١ -

عبد الملك الخطيب - معتمد الملك حسين بن علي (عامل المملكة العربية الهاشمية) -- في القاهرة أبلغني البرقية التي تلقاها من بغداد ، في اليوم الخامس من شهر تموز ١٩٢١ .

« بلغوا ساطع ، بأن يستعد للالتحاق بنا »

هذه البرقية كانت نتيجة التفاهم الذي تم بيني وبين الملك فيصل ، خلال مقابلي الأخيرة له في القاهرة ، عندما جاء اليها في طريقه الى الحجاز فالعراق .
اني كنت اطلعت على الأمور التي تم الاتفاق عليها بينه وبين الحكومة البريطانية في لندن ، كما اطلعت على أسس السياسة التي قرر اتباعها في تأسيس وتكوين المملكة العراقية : انه سيأخذ السلطات من الانجليز شيئاً فشيئاً - فسيحرر أمور الدولة من سيطرتهم تدريجاً ، الى حين ائصال البلاد الاستقلال ، استقلالاً تاماً .

واعتقدت ان هذه الخطة السياسية « حكيمة وبناءة » ، نظراً الى ما كنت اعرفه عن أحوال السياسة العالمية من ناحية ، واحوال العراق الداخلية من ناحية أخرى .

كما اعتقدت ان أمور المعارف - والتربية والتعليم - يجب أن تكون في

مقدمة الامور التي ستؤخذ من الانكاي ، واعتقدت اني أستطيع أن اعمل الشيء الكثير في هذا المضمار .

والحديث الذي جرى بيني وبين الملك فيصل حول هذه الامور ، انتهى الى اتفاق تام ، ولذلك قال لي - عندما ودعني :

« - على كل حال ، أنا سأعتمد عليك في اصلاح وتنظيم وتأسيس أمور المعارف في العراق ، وسأستدعيك الى العمل معي ، في أول فرصة ، .
وأنا وطدت النفس على العمل في العراق ، وأخذت أستعد الى ذلك بكل اهتمام ، منذ تلك الملاقاة .

- ٢ -

استعدادي هذا كان استعداداً معنوياً ، بكل معنى الكلمة :
أخذت أستعيد وأستعرض كل ما كان لديّ من معلومات عن العراق - وبالأحرى عن ولايات بغداد والموصل والبصرة - ثم أسعى الى توسيع وتعميق تلك المعلومات عن طريق الاتصال بالأشخاص الذين يعرفون العراق من ناحية ، وعن طريق اقتناء الكتب التي تبحث في شؤون العراق ، من ناحية أخرى .
ان استفادتي من الأشخاص ظلت محدودة . فانها انحصرت - تقريباً - في المعلومات التفصيلية التي تلقيتها من الشاعر « عبد الحسن الكاظمي » عن الفروق القائمة بين مذاهب السنة ومذاهب الشيعة .

وأما استفادتي من الكتب ، فصارت أوسع وأعمق من ذلك ، وان حاسم معظم المعلومات التي حصلت عليها منها حول المباني الأثرية الموجودة في العراق .
فاني عندما زرت المكتبة واستعرضت الكتب الموجودة لديهم ، عثرت فيها على ثلاثة مؤلفات هامة ، لم أكن قد اطلعت عليها قبلاً :

(١) المجلدات الأربعة الضخمة عن « الأبحاث الاركيولوجية » في مناطق الفرات والدجلة تأليف « فريدريك ساره » و « آرنست هرتزفيلد » (١) .

(1) Archéologische Reise in Euphrat - und Tigris. Gebiet Von Friedrich Sarré und Herzfeld.

(٢) كتاب الجنرال « دوبيليه » الكبير عن سامرا (١).

(٣) كتاب « أميل اوبريه » الصغير ، عن بغداد وسكتها الحديدية (٢).

وسارعت في شراء الكتب المذكورة ، وانصرفت الى درسها بكل انتباه .

ان ولعي بالآثار العربية والاسلامية كان قديماً . الا أنه كان بدأ من « آثار
الاندلس » ، ثم توسع الى ما في البلاد الاخرى ، بوجه عام . وأما علمي بما كان
موجوداً منها في العراق فقد ظل ضئيلاً الى حين اقتنائي المؤلفات المذكورة .

اني استفدت كثيراً - بوجه خاص - من مجلدات هرتزفلد وساره - في
الواقع أنها كانت باللغة الالمانية ، التي لا أعرفها . ولكنها ، كانت تحتوي على
خرائط عديدة ، مع عدد كبير من المخططات والصور ، التي أعطتني فكرة
واضحة عن تلك الآثار وعن مواقعها .

ولذلك ، عندما ذهبت الى بغداد والموصل ، كنت اعرف المباني والاطلال
التي يجب أن ازورها ، واشاهد احوالها .

ولا اراني في حاجة الى القول ، ان دراستي السابقة لهذه الآثار ، افادتني
كثيراً ، في توجيه اعمالي ، عندما توليت ادارة الآثار القديمة في العراق ،
بعد عدد من الأعوام .

ولكن استعدادي المعنوي للعمل في العراق ، قد اتجه الى ميدان آخر ايضاً :
هو درس نظم التربية والتعليم القائمة في مصر .

لان مصر كانت سبقت كثيراً سائر البلاد العربية ، في ميدان « التعليم باللغة
العربية » . فكان لا بد لكل بلد اخذ يسمى في الميدان ، ان يطلع على تفاصيل ما
تم في مصر في هذا المضمار .

اني كنت قدرت هذه الضرورة ، عندما كنت بدأت العمل في سوريا ،
فسافرت من دمشق الى القاهرة ، لهذا الغرض ، سنة ١٩١٩ .

(1) Prôme et Samara.

par Général De Bylié.

(2) Bagdad, et son chemin de fer

par Aubrié.

غير أن سفرتي تلك صادفت أيام احتدام الثورة في مصر، وإعلان «الاضراب العام» الذي شمل جميع الدوائر الحكومية، وجميع طبقات الشعب المصري.

ولذلك اضطررت إلى العودة إلى دمشق دون أن أستطيع أن أزور المدارس، مكتفياً بالمعلومات التي استطعت الحصول عليها من الكتب المدرسية الموجودة لدى باعة الكتب.

فكان من الطبيعي أن استفيد من وجودي في القاهرة - هذه المرة - لزيارة طائفة من المدارس، والإطلاع على اتجاهات حياة التعليم فيها، بالمشاهدة فعلاً. فأرسلت إلى «وزير المعارف العمومية» «جعفر ولي باشا» الكتاب التالي:

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف الأفخم
سيدي الوزير،

بعد التحية والاكرام، أعرض أنني أود أن انتهر فرصة وجودي في القطر المصري لدرس حالة التعليم فيه، بقدر ما تسمح لي الأحوال. ولم أشأ أن أصدعكم بزيارتي نظراً إلى كثرة أشغالكم السياسية في هذه الأيام لذلك، رأيت أن ألتبس من معاليكم كتابة الإذن بزيارة مدرسة أولية ومدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية، ومدرسة من مدارس المعلمين. وبما أن قرينتي من المشتغلات بأمور التربية وقد كانت مديرة لـ «دار المربيات» في الاستانة، أرجو أن تسمحوا لي أن أزور برفقتها مدرسة المعلمات وأحدى المدارس الأولية وأحدى المدارس الابتدائية للبنات، وحديقة من حدائق الأطفال.

وإني أرجو المذرة على تصدع خاطركم بما أقدم آملاً أن تصدروا الأمر لمن يلزم بتسهيل زيارتي وزيارة قرينتي للمدارس المذكورة وأن تتكرموا علي بالجواب. وتفضلوا في الختام بقبول فائق الاحترام.

ساطع الحصري
وزير معارف سوريا سابقاً

٢٥ أبريل ١٩٢١
العنوان: الزيتون - فيلا كربونارو

أجاب طلبي الوزير حالاً ، وأمر كبير المفتشين أحمد بك برادة بمرافقتي خلال زيارتي للمدارس .

وبعد اتمام الزيارات ، رأيت أن أرسل الى الوزير مذكرة تتضمن ملاحظاتي على النظام التعليمي المتبع في المدارس المذكورة ، فأرسلت اليه الكتاب التالي ،
الزيتون ١٤ يونيو ١٩٢١

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف الأفخم .
سيدي الوزير المحترم .

أتشرف بأن أشكر معاليكم شكراً جزيلاً على تكريمكم بإجابة طلبي وتسهيل زيارتي لمدارس الذكور والاناث الأولية والابتدائية والثانوية ، والمدارس المعلمين والمعلمات في القاهرة . فقد أنست بزيارة بعض هذه المدارس ولقاء فريق من معلميها ومعلماتها ، ونظرت في نظاماتها وبرامجها ، بما ضاعف شكري لمعاليكم على ما رأيته فيها من اللطف والعناية والاكرام . واني أخص بالشكر حضرة صاحب العزة احمد بك برادة الذي رافقني في هذه الزيارة وترك في نفسي أجمل أثر لها بما كان بطلعني عليه من المعلومات اللازمة .

وغني عن البيان ان النهضة العلمية العربية تتوقف على مصر الآن وتطلب منها : فان مصر أحرزت الشرف لأن تكون أول مهد رسمي للمعارف العربية الحديثة بعدما كانت الملجأ الاخير لعلومهم القديمة ، لذلك نرى الأفطار العربية التي أخذت تعنى يحوّل معارفها ومدارسها عربية ، تنظر اليوم الى مصر وتقتبس عنها ، فكل رقي يظهر في مصر والحالة هذه لا يستأثر به هذا القطر وحده ، بل يعم الأفطار العربية كلها .

لهذا السبب ، لم أقصر على تدوين ملاحظاتي عن هذه المدارس في مفكراتي الخصوصية - كما كنت أفعل في سائر البلاد - بل رأيت أن أرفع لمعاليكم أهم تلك الملاحظات :

ان نظام هذه المدارس وترتيبها جديران بكل ثناء ، ولكن يوجد بعض ما يقال في روح التعليم السائد فيها وفي برامج الدروس الموضوعه لها .

١ - العلوم الطبيعية ، غير مشمولة بالعناية اللازمة في المدارس الابتدائية والثانوية : فالمدارس الابتدائية محرومة حتى من دروس الأشياء ، والتاريخ الطبيعي لا يدرس في المدارس الثانوية ، حتى ولا في قسم العلوم منها ... ومعلوم ان العلوم الطبيعية ذات تأثير عظيم في التربية العقلية ، ولا بد من الاستفادة من هذا التأثير في الدراسة الابتدائية والثانوية ولا سيما في الشرق . لأننا نحن الشرقيين مبالون الى الخياليات والكلاميات ، بعوامل عديدة أثرت ولا تزال تؤثر في تربيتنا منذ قرون . وهذا ما يجعلنا أشد افتقاراً من سوانا الى العلوم التي تعدل هذا الميل فينا . ولا يمكننا ان ننتظر ذلك من العلوم الرياضية لأنها هي أيضاً مستندة الى الامور الذهنية المجردة ، وعاجزة عن تعويد الشبيبة على قسم مهم من الخصال العقلية ، كالمشاهدة والتجربة والمقايسة والتصنيف والاستقراء ... لذلك اعتقد ان اهمال العلوم الطبيعية في المدارس ، قصور شديد الضرر .

٢ - ان الفرق الموجود بين المدارس الابتدائية والمكاتب الأولية فرق أعظم مما يجوز وجوده في تربية الطبقات المختلفة من سكان بلاد واحدة . والذي أظنه أن السبب الحقيقي في هذا الفرق ، هو اختلاف منشأ هذه المدارس ، أكثر مما هو اختلاف غاياتها . فمن المناسب اعادة النظر في برنامجيهما والعمل على التقريب والتوفيق بينهما .

٣ - ان الدراسة الثانوية ، تتفرع الى قسمي العلوم والآداب قبل الأوان . أقول قبل الأوان ، لاعتقادي بان التلاميذ لا يبلغون المستوى العقلي اللازم لهذا التفرع في ختام السنة الثانية من سني الدراسة الثانوية ، ولا سيما وان هذه الدراسة لا تستند في مصر الا على اربع سنوات فقط مخصصة للدراسة الابتدائية . فاتباع البرنامج الحالي يجعل الخريجين من القسم العلمي يجهلون التاريخ العام مثلاً ، كما انه يجعل الخريجين من قسم الآداب لا يتعلمون شيئاً عن ماهية التلفزيون والفونوغراف . فمن المناسب ان يعنى بهذه المسألة العناية التي تستحقها ، وأن يزداد الاهتمام في تثقيف عقول الطلبة وانارتها اثارة عامة ، تجهزهم بالمعلومات

العمومية والحاصل العقلية اللازمة لهم في الحياة .

٤ - ان قلة العناية بالتاريخ في المدارس الأولية والابتدائية تسرعني الانظر :
لأن التاريخ - كما لا يخفى - هو الاساس المتين الذي تقوم عليه التربية الوطنية ولا
سيما في التعليم الابتدائي .

٥ - يتعلم التلاميذ في الغالب - في المدارس الابتدائية - الحروف العربية
والحروف اللاتينية في وقت واحد ^(١) ، مع ما بينها من الاختلاف العظيم في
اللفظ والمخرج والأشكال . ويكفي لنا نظرة واحدة الى هذا الاختلاف ، لمعرفة
الضرر النفسي والتعب الذهني الذي ينشأ في اكراه الأطفال على تعلم حروف
لغتين مختلفتين في وقت واحد ، ولا سيما وان الحروف العربية متعددة الأشكال ،
بسبب اتصالها وانفصالها . ولذلك أعتقد أنه لا يجوز تدريس الألفباء اللاتينية
قبل الانتهاء من تدريس الألفباء العربية .

٦ - ان الأساليب المتبعة في تدريس الألفباء متأخرة جداً ، فان طريقة
التهجئة القديمة لا تزال هي السائدة ، والكتاب المقرر لتدريس التهجي بعيد عن
الأساسات البيداغوجية . وبما أن تعلم الألفباء هو أهم أركان التعليم الأولي
والابتدائي ، فمن الواجب أن يعنى به عناية خاصة ، ويستحضر لذلك وسائل
مخصوصة .

٧ - الحصص المخصصة لتعليم الخط تبلغ مجموعاً لا يستهان به . ولكن تقدم
التلاميذ في الخط في نهاية دراستهم لم يبلغ قط درجة تناسب هذه الحصص . وأهم
الأسباب في ذلك - على ما أرى - هو ، بعد نقائص الطرق المتبعة في هذا
التعليم ، الاشتغال بمزاولة أنواع الخط ، من نسخ ورقعة وثلاث . وذلك يشتت
قوى التلاميذ ، ويحول دون اجادتهم ولو نوعاً من هذه الأنواع . والأفضل أن
يقتصر على تعليم النوع الدارج والمستعمل عادة فيعنى باتقانه ، ويترك تعلم النوعين

(١) لقد علمت - فيما بعد - ان المدارس الابتدائية لا تعلم الألفباء . لانها لا تقبل الا من
كان قد تعلم القراءة قبلاً في مدرسة أولية ، أو في كتاب ، أو في المنزل .

الآخرين لمن يحتاج اليها .

٨ - ان الأقسام الداخلية في المدارس الأميرية قليلة جداً بالنسبة الى المدارس الداخلية الأجنبية . وبما ان المدارس الداخلية تؤثر في الاخلاق وتستحق أن تسمى « دور التربية » أكثر من سواها ، نرى هذه الحال جديرة بالنظر والاهتمام .

ثم ان الحياة الليلية في الأقسام الداخلية منسبطة بضباط^(١) . والأساتذة ليسوا مكلفين بشيء من شؤون تلك الحياة . وبما ان التربية بجميع أنواعها يجب أن يعنى بها أكثر من التعليم ، وبما أنها تؤثر خارج الدروس أكثر من داخلها ، فلا يجوز إنباط الحياة الداخلية بالضباط ، بل يجب توظيف المعلمين بهذا الشأن ، - على طريق المناوبة - لكي تكون المدرسة بيئة مؤثرة في نفوس الطلاب .

٩ - ان مدارس القرى ذات أستاذ واحد وقاعة درس واحدة ، وهذا يستوجب اتباع مناهج وطرائق خاصة للتعليم فيها . فمن المناسب ان لا تترك تابعة لحكم الصدف والآراء الذاتية وأن توضع لها المناهج اللازمة ، وأن يعنى بتعليم تلك المناهج والطرائق في مدارس المعلمين ، لتدريبهم على ادارة المدارس التي هي من هذا النوع .

١٠ - على الأمم في ابان نهضتها أن لا تكتفي بتنشيف الأولاد ، اذا كانت متأخرة في معارفها ، بل تتخذ التدابير اللازمة لتعليم الكهول الذين انقضى زمن تدريبهم في المدارس الاعتيادية . وذلك بدروس الشكفات ، والدروس الليلية والمحاضرات النافعة وأمثالها . والعناية التي تبذلها وزارة المعارف في ترويض هذه المشاريع ومساعدة أصحابها تأتي بأفضل النتائج . واذا قام أساتذة المدارس بهذه الأعمال خدموا بلادهم أجل خدمة ، ومهدوا السبل لنشر ألوبة المعارف بين جميع طبقات الأمة .

١١ - ومن المسائل التي أود أن أوجه نظر معاليكم خاصة اليها ؛ مسألة

(١) يسمون « ضباط » ولكنهم ليسوا من العسكريين .

الاصطلاحات العلمية الحديثة التي لا تزال تحت رحمة الكتاب ، مناطة باجتهادهم الشخصي . لذلك أرى من اللازم تأليف لجنة من الاختصاصيين في العلوم وفي اللغة ، لدرس هذه المسألة الحيوية ، وإيجاد الاصطلاحات العلمية التي تحتاج إليها . ولا بد للوصول الى ذلك من مراجعة الكتب القديمة ، وجمع ما فيها من الاصطلاحات من جهة ، والنظر الى المذونات الحديثة وجمع الاصطلاحات الموضوعية في مصر وسوريا وتركيا من جهة أخرى .. لأجل اختيار الأوفق منها والسعي في نشرها .

واني أتشرف يا صاحب المعالي بتقديم هذه الملاحظات اليسيرة ، مردداً في الختام أجمل عبارات الشكر وأجل الاحترامات الخالصة لمقامكم الكريم .

ساطع الحصري
وزير معارف سوريا سابقاً

* * *

ان هذه الزيارة والدراسة أفادتني كثيراً جداً ، عندما ذهبت الى العراق . لأنني لاحظت ان الانكليز كانوا قد نقلوا الى هناك ، النظام التعليمي الذي كانوا وضعوه في مصر . وذلك ساعدني مساعدة كبيرة على سرعة اكتشاف النواقص الأساسية التي تشوبه ، وتقدير ما يجب عمله لمعالجتها .

- ٢ -

تلقى عبد الملك الخطيب من بغداد في ٢٣ تموز ١٩٢١ برقية تطالب اليه القيام بما يلزم من اجراءات لأجل سفري الى بغداد بأول واسطة ممكنة ، مع اعلام تاريخي حركتي برقياً ، وتطلب مني أن استصحب معي نماذج من الكتب المدرسية . بما أنني كنت درست الكتب المدرسية الموجودة في مصر دراسة وافية ، استطعت أن انتخب وأشتري ما يلزم منها بكل سهولة . وأما إيجاد واسطة للسفر ، فلم تتيسر الا بعد نحو عشرة أيام .

كان لا بد من السفر بحراً من بور سعيد الى البصرة ، والسفر من البصرة الى بغداد بالقطار .

غير أنه ما كان يوجد خطوط ملاحية منظمة بين بور سعيد وبين البصرة . كان هناك خطوط ملاحية منظمة بين بور سعيد وبين كراتشي في الهند ، وخط منظم بين كراتشي والبصرة . وكان الذين يودون السفر براحة ، يختارون هذه الطريقة ، مع انها كانت تستغرق وقتاً طويلاً ، كما انها كانت تستلزم البقاء في كراتشي عدة أيام .

وكان هناك بعض البواخر التي تتولى نقل البضائع بين انكلترا وبين الخليج والبصرة مباشرة ، مارة من بور سعيد والسويس . وهذه البواخر وان لم تكن مريحة ترتيباً خاصاً لنقل الركاب ، كانت تقبل عدداً قليلاً من المسافرين .

وقد علمنا - بعد البحث - ان احدى هذه البواخر ستصل الى بور سعيد في طريقها الى البصرة ، خلال الاسبوع الأول من شهر آب . ولذلك حجزت محلاً في الباخرة المذكورة .

وسافرت الى بور سعيد ، في اليوم السابق لموعد وصول الباخرة اليها . وقد نزلت فيها ، في نفس الاوتيل الذي كنت نزلت فيه في السنة الماضية . عندئذ كنت أتيت الى بور سعيد - مع الملك فيصل - من دمشق فجيفاً ، وأبحرت منها - مع الملك فيصل ايضاً - الى الغرب .

ولكن هذه المرة جئت اليها من القاهرة ، وسأبحر منها في اتجاه معاكس للاتجاه السابق : سأوجه الى الجنوب ، ثم الى الشرق ، فالى الشمال ، الى أن أصل البصرة - بعد الطواف حول الجزيرة العربية - ومن البصرة أتوجه الى بغداد ، حيث ألتقي بالملك فيصل ، وأبدأ صفحة جديدة من حياة العمل .

التفكير والتأمل في الباخرة

- ١ -

ركبت الباخرة التي ستوصلني الى البصرة ، دون أن تدخل أي ميناء ، بعد خروجها من قناة السويس الى حين دخولها خليج البصرة .
سأبقى عليها نحو ثلاثة أسابيع .

وكان في الباخرة أربعة ركاب آخرون : شبان عراقيون من أهالي الموصل ، قاصدين - مثلي - البصرة ، في بغداد :

ثابت عبد النور ، محمود الشهواني ، رؤوف هجول ، داوود ..

انهم كانوا ضباطاً في جيش الثورة العربية ، ثم في الجيش السوري . وعندما استولى الفرنسيون على سوريا الداخلية ، وحلوا الجيش ، وألقوا وزارة الدفاع وسرحوا الضباط ، انتقل هؤلاء - مع من انتقل - الى عمان ، والآن يعودون منها الى العراق .

وأذكر ان قافلة كبيرة من الضباط والموظفين العراقيين الذين كانوا في خدمة الحكومة السورية ، عادوا الى العراق - بجزراً - مجتمعين ، وحزب الاستقلال السوري في القاهرة كان أرسل وفداً الى بور سعيد والسويس ، للترحيب بهم ، وتوديعهم ، بعد القيام بما يجب لتسهيل سفرهم .

يظهر أن هؤلاء الاربعة كانوا تحلفوا عن تلك القافلة . ولذلك يعودون الآن

وخدم ، في هذه الباخرة .
وانا كنت التقيت - قبلا - بثابت عبد النور ، مرة واحدة : كان قد زارني
ببزته العسكرية في مكنتي بوزارة المعارف في دمشق ، وكلمني عن بعض المعلمين
في دير الزور .

ان الحكومة السورية كانت عيّنت كثيراً من الضباط العراقيين في منطقة
دير الزور ليسهل عليهم الاتصال بالعراق ، والعمل على تنظيم جماعات العراقيين ،
للقيام على الحكم البريطاني . وقد علمت انه كان من جملة المنتدبين الى دير الزور ،
لهذا الغرض .

واما الثلاثة الآخرون ، فقد التقيت بهم لأول مرة ، في هذه الباخرة .

* * *

وطبيعي ، اني كنت التقي كل يوم مع هؤلاء الشبان ، بضع ساعات قبل
الظهر وبعد الظهر أستمع الى أحاديثهم ، وأتحدث اليهم أستقي منهم بعض
المعلومات ، وأدلي اليهم ببعض الآراء ، ثم أتركهم يلعبون النرد أو الشطرنج ،
واختلي بنفسي في زاوية من ظهر الباخر ، وأسترسل في التذكر والتخيل ،
والتأمل .. في الماضي من ناحية وفي المستقبل من ناحية ، ثم أدون أهم خطوط
هذه التأملات .

* * *

الشبان الأربعة تكلموا كثيراً عن الأيام التي قضاها في عمان ، وقصّوا عليّ
تفاصيل الأحاديث التي كان يدلي بها الأمير عبدالله عن عرش العراق : انه كان
يتكلم بكل مناسبة عن حقه في عرش العراق ، ويقول : والدي طلب مني أن
أتنازل عن حقي ، ولكنني لم ألبّ طلبه ، لم أتنازل ، ولن أتنازل عن حقي في
عرش العراق .. سأحتفظ بحقي ، ولو للتاريخ .. وكثيراً ما يكرر : للتاريخ ..
للتاريخ .

ثم انه كان يطلب منهم بعض التفاصيل عن العراق ، وكلما سمع منهم مدائح عن العراق ، كان يزداد تحسراً وتأوهاً ، ويعاود الحديث عن حقه في عرش العراق ، ويصرّح بعزمه على عدم التخلي عن حقه هذا ، والتمسك به ، ولو للتاريخ .

حتى أن « نبيه العظيمة » قال لهم مرة : « يا جماعة ، جوزوا بقى عن مدح العراق ، خاو الرجل يشتغل هنا ... »

ان هذه الأخبار ، لم تكن جديدة عليّ ، من حيث الأساس . لأن أحاديث الأمير عبد الله عن حقه في عرش العراق ، وعن أن أخيه فيصل يفتصب منه هذا الحق ، كانت قد شاعت كثيراً ، حتى انها انعكست على صفحات الجرائد . حتى ان إحدى الجرائد التركية ، كانت اتخذت ذلك ذريعة للطعن بالثورة العربية .

غير أن أحاديث الشبان الأربعة أعلمتني أنه لم ينقطع عن التكلم في حقه في عرش العراق ، حتى بعد توجه الملك فيصل من جدة الى بغداد . وفضلاً عن ذلك ، أعلمتني أن أحاديثه هذه لم تخلُ من التأثير على بعض الجماعات من العراقيين لأنهم صاروا يقولون : « فيصل لم ينجح في سوريا .. لماذا نجربه في العراق ؟ .. »

* * *

وأما أحاديثهم عن العراق ، فلم تخرج عن نطاق الكلام العام ، ومع هذا كانت قنم عن روح التفاؤل والتفاخر: كثيراً ما كانوا يتكلمون عن حمية الشيوخ، وحماسة الشبان .

ثابت عبد النور ، كان أشدهم تفاؤلاً ، كان يقول : الشيء الذي عمله الألمان^١ في أربعين عاماً ، نحن سنعمله في عشرين عاماً .

وأنا أردت أن أستفيد من روحهم التفاؤلية لألفت أنظارهم الى ما يترتب عليهم - وعلى الشبيبة بوجه عام - من واجبات . وقلت لهم : لا يجوز الاعتماد

على الحكومة في كل شيء ، لأن الحكومة - بطبيعة الحال - لا تستطيع أن تعمل كل شيء ، فعلى الشعب - ولا سيما على الشبيبة المنتورة - أن تعمل بجانب الحكومة ، بتأليف النوادي والجمعيات ..

ثابت عبد النور ، قال : نعم ، يجب أن نعمل ناد ، مثل « النادي العربي » بدمشق .

ولكنني قلت : أنا أرى أن تعملوا أكثر مما كان يعمل النادي العربي . لأنه كان يجمع ويخاطب الطبقة المثقفة ، في الدرجة الأولى . ولكن ، في العراق ، يجب أن يعمل النادي أكثر من ذلك : يجب أن يعمل لمكافحة الأمية ، وتعليم الكبار أيضاً .

وذكرت لهم - في جلسات عديدة وبتفاصيل وافية - ما يعملون في البلاد الغربية في هذا المضمار .

ان ابضاحاتي وايحاءاتي في هذه الأمور ، ستكون الدافع الأول لتكوين « المعهد العلمي » في بغداد ، كما سيتضح في الأبحاث التالية .

- ٢ -

وأما التأملات التي كنت استغرق فيها - عندما أختلي بنفسي - فقد شملت أمور السياسة العالمية من ناحية ، وشؤون التربية والتعليم من ناحية أخرى . وهذه أبرز الأمور السياسية التي استوقفت أنظاري خلال هذه التأملات . إن الحرب العالمية التي انتهت قبل ثلاث سنوات ، تخضت عن انقلاب كبير وخطير ، في القوى المؤثرة في السياسة العالمية :

قبل الحرب ، كانت أزمة السياسة الأوروبية - أو بتعبير أدق : أزمة السياسة العالمية - في أيدي ست دول أوروبية ، بريطانيا العظمى ، روسيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، النمسا والمجر . هذه الدول - التي كانت تنعم بال « معظمة » كانت تتفق في بعض الأمور ، وتتنافس وتتساور وتتنازع في أكثر الأمور . وأما مثار هذا التنافس والتساور وموادها ، فكانت المستعمرات الآسيوية

والافريقية بوجه عام ، وممتلكات الدولة العثمانية بوجه خاص . والدولة المذكورة عاشت - طوال نصف قرن من الزمان - ، على الرغم مما اعترأها من ضعف وهزال - بفضل التنافس والتنازع القائم بين الدولة المعظمة .

والأحوال استمرت على هذا المنوال ، حتى بداية الحرب العالمية . في الواقع ، ان أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، شهدت ميلاد دولتين عظيمتين غير أوروبيتين : اليابان في أقصى الشرق من آسيا ، والولايات المتحدة في شمال أمريكا .

اليابان ، اكتسبت قوة كبيرة ، بعد الانتصارات التي أحرزتها أولاً على الصين ثم على روسيا ، وبعد التقدم الهائل الذي حققته في ميادين الصناعات العصرية ، غير أن موقعها الجغرافي جعل تأثيرها ينحصر في نطاق الشرق الأقصى والمحيط الهادي ، فلا يتعدى ذلك إلى الشؤون الأوروبية ، وما يتصل بها من شؤون الشرق الأدنى .

والولايات المتحدة الاميركية أيضاً كانت أصبحت دولة كبيرة وقوية جداً . غير انها كانت مشغولة بشؤون القارة الاميركية ، وغير مكترثة بشؤون القارات الأخرى .

في الواقع ، إن الحرب التي خاضت غمارها - في أواخر القرن التاسع عشر ، ضد إسبانيا والمستعمرات الاسبانية ، ومكنتها من الاستيلاء على جزيرة كوبا من جهة وجزر الفيليبين من جهة أخرى ، كانت قرّبتها من البر العتيق من جهتيه ، وجعلتها تولى شيئاً من الاهتمام بالشؤون الأوروبية أيضاً ، غير أنها ، على الرغم من هذا الاهتمام ، بقيت بعيدة وخارجة عن التكتلات الأوروبية .

ومعلوم ان الدول المعظمة الأوروبية كانت منقسمة إلى كتلتين متخاصمتين : دول الاتفاق الثلاثي (ألمانيا ، النمسا والمجر ، إيطاليا) من ناحية ، ودول الاتفاق الثنائي (فرنسا وروسيا) الذي تحول إلى تحالف ثلاثي (فرنسا وروسيا وبريطانيا) ، من ناحية أخرى .

ولكن الحرب العالمية غيرت هذه الأوضاع السياسية تغييراً كلياً :

فأولاً : إيطاليا انضمت الى الدول المتحالفة ، على الرغم من الاتفاق الثلاثي الذي كانت دخلته وبقيت فيه منذ مدة تزيد على ثلث قرن .

ثم روسيا ، بعد انقلاب اكتوبر سنة ١٩١٧ عقدت صلحاً منفرداً وخرجت من معامع الحرب التي كانت خاضت ثمارها بجانب فرنسا وانكلترا .

وفي الأخير ، الولايات المتحدة الاميركية خرجت على سياستها التقليدية ودخلت الحرب بجانب الدول المتحالفة ، بكل ما لديها من قوى مادية ومعنوية وصارت العامل الأساسي في استسلام ألمانيا والنمسا ، وانتصار الدول المتحالفة انتصاراً حاسماً .

ولذلك ، عندما انعقد مؤتمر الصلح في باريس ، كانت القوى المؤثرة في السياسة العالمية ، أخذت شكلاً جديداً ، يختلف عما كان مألوفاً قبل الحرب ، اختلافاً كلياً :

روسيا ، بعد خروجها من الحرب ، غرقت في بحر من المشاكل الداخلية ، وفقدت كل ما كان لها من مكانة وتأثير في السياسة العالمية .

امبراطورية النمسا والمجر ، تمزقت بكل معنى الكلمة ، وأصبح اسم «النمسا» يختص بدولة صغيرة ، بمجموع نفوسها يكاد يتجاوز الخمسة ملايين .

ألمانيا ، خسرت كل ما كان لها من مستعمرات في قارتي إفريقيا وآسيا ، كما خسرت جزءاً كبيراً من البلاد التي كانت تحكمها في القارة الأوروبية . وكما فقدت أسطولها القوي ، وفضلاً عن كل ذلك ، اضطرت الى أن تسخر جزءاً كبيراً من جهود أبنائها ، لاحتضار ما يطلبه المنتصرون - ولا سيما ما تطلبه فرنسا - من مواشٍ وحيوانات ، ومنتجات زراعية وصناعية متنوعة .. وبذلك أصبحت ألمانيا دولة لا تزال كبيرة ، ولكنها محرومة من كل قوة حربية - برية وبحرية - وفضلاً عن ذلك مسخرة لخدمة مطالب المنتصرين الاقتصادية .

ولهذه الأسباب كلها تركزت القوى المؤثرة في السياسة العالمية ، في أيدي «أربعة الكبار» :

ويلسون ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية ،

لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا العظمى ،
كليمانصو ، رئيس وزراء فرنسا ،
اورلاندو ، رئيس وزراء إيطاليا ،

في مؤتمر الصلح وفي مجلس الأربعة ، صوت إيطاليا كان خافتاً ، خفوتاً
يقرب من الصمت . لأن إيطاليا ، وإن كانت دخلت الحرب بجانب الحلفاء وضد
حلفائها السابقين ، غير أنها لم تظهر كفاءة حربية تستحق الذكر ، ولم تقدم إلى
مجهود الحرب مساعدة تستحق التسجيل ، فضلاً عن ذلك ، أنها تعرضت إلى
مشاكل واختلافات داخلية ، زادت من ضعفها على ضعف ، بمجرد انتهاء الحرب .
ولذلك ما كان يمكن أن ترفع صوتها ، أمام أصوات زميلاتها الثلاث .

ولا شك من أن أقوى الأصوات في مجلس الأربعة ، كان صوت ويلسون ،
لأنه كان لعب دوراً حاسماً في كسب الحرب ، بتأثير المبادئ الأربع عشرة التي
أعلنها ، من ناحية ، وتأثير الجيوش والأساطيل التي كونها ، ودفعها إلى ميادين
الحرب في أوروبا من ناحية أخرى ، ولا شك في أنها أصبحت ذات قوة اقتصادية
وحربية هائلة ، لا يمكن قياسها مع قوى فرنسا وبريطانيا . فكان من الطبيعي
أن يعلو صوت أمريكا على أصوات زميلاتها ، بقوة كبيرة .

ولكن .. هذه الحالة لم تستمر مدة طويلة ، لأن المثالية الإنسانية ، التي
كان يحملها ويلسون ، عجزت عن التغلب على المناورات والمخاتلات السياسية
التي كان برع فيها لويد جورج وكليمانصو . والرأي العام الأمريكي ، سئم تلك
المناورات والمخاتلات ، وصار يطالب بالعودة إلى سياسة العزلة مكتفياً بما
اكتسبته البلاد من قوة صناعية وتجارية هائلة ، خلال الحرب العالمية .

وفعلاً ، قررت أميركا أن تكف اليد عن التدخل بالسياسة الأوروبية المعقدة
والشائكة ، وأن تنكش على نفسها ، وأن تتخلص من مخاتلات سياسة أوروبا ،
كما تتخلى عن « مثاليات » رئيسها ويلسون .

ولذلك لم يعد ويلسون إلى مؤتمر الصلح ، ولم يشترك في مذاكرات مجلس
الأربعة ، بعد ما سافر إلى بلاده ، وحاول مناقشة الرأي العام في سياسته .

هذا التحول العظيم الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة الأميركية ، كنت قد اطلعت عليه - بصورة رسمية - عندما قال لي قنصلها العام بدمشق ، قبل يوم ميساون ، بحضور جميع القناصل : « إن حكومتني قررت منذ مدة عدم التدخل في شؤون السياسة الأوروبية » .

الولايات المتحدة الأميركية ، بعد تقرير هذه السياسة الجديدة ، انسحبت من « عصبة الأمم » أيضاً ، على الرغم من كونها أولى الداعيات لها ، وأخلص العاملات في انشائها .

وطبيعي أن - نتيجة لكل ما سبق - أصبحت جميع خطوط السياسة العالمية ، في أيدي فرنسا وبريطانيا وحدهما .

لأنها اختلفتا في كيفية اقتسام الولايات العربية بينهما ، على الرغم من ارتباطهما السابق بـ « اتفاقية سايكس بيكو المشهورة » ، لأن بريطانيا صارت تقول ان الاتفاقية المذكورة كانت تضمنت أحكاماً عديدة ، تقرر مراعاة لأوضاع روسيا ومطالبها ، ولكن الآن ، بما أن روسيا انسحبت من الميدان ، أصبح من الضروري ، أن يعاد النظر في تلك الأحكام .

والمفاوضات والمساومات التي جرت بين الدولتين في هذا المضمار ، انتهت الى تسوية الأمور والخلافات وفقاً للأسس التالية :

فرنسا تتنازل عن المطالبة بالموصل - وفقاً لأحكام اتفاقية سايكس بيكو السابقة - وتقر انتداب بريطانيا على العراق وعلى فلسطين مع جنوب سوريا ، وتترك لها حرية العمل في نطاق انتدابها ، دون أن تنقيد بأي قيد من القيود الواردة في الاتفاقية المذكورة .

ومقابل ذلك ، تترك بريطانيا لفرنسا ربع الأسهم المقررة لشركة نفط الموصل ، وتقر انتدابها على سوريا ولبنان ، وتترك لها حرية العمل والتصرف في تلك البلاد ، دون أن تنقيد بالقيود الواردة في اتفاقية سايكس بيكو السابقة ،

عن الأقسام الداخلية من سوريا .

وبعد هذه التسوية النهائية : أصبحت فرنسا حرة في تقرير وتنسيق شؤون سوريا الساحلية والداخلية ، حرة مطلقا . كما أصبحت بريطانيا حرة في تقرير وتنسيق شؤون العراق وفلسطين وشرق الأردن ، بالطرق والأشكال التي تحلو لها ..

اذن ، نحن نعيش الآن في أسوأ ظروف السياسة العالمية ، وأضرها بالمصالح العربية ، في سوريا والعراق .

فلا بد لنا ان نعمل الآن تحت هذه الظروف السيئة والقاسية ، دون أن نأمل في أية مساعدة - مادية أو معنوية - من أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم أو الباقية خارجها .

* * *

ومع هذا لا مجال للشك في ان هذه الأحوال والأوضاع السياسية لا يمكن أن تبقى وتستمر مدة طويلة ، فلا بد أن تتغير هذه الأحوال والأوضاع ، وتخف هذه الظروف القاسية ، شيئا فشيئا ..

فان إيطاليا - مثلا - أخذت تلم شعنها ، وصارت ترفع صوتها ، وتستعد الى القيام بدور ايجابي في السياسة العالمية .

اني كنت لاحظت بوادر هذا التحول السياسي بكل وضوح وجلاء . أولا قبيل يوم ميسلون ، ثم خلال وجودي في روما ، ولا سيما عندما شاهدت هناك ، - خلال الاحتفال الذي أقيم في دار الأوبرا - الحماس الجنوني الذي استولى على نفوس الحاضرين ، أمام خطب «دانونتشيو» وقصائده المتعلقة بـ «فيومه» . فلم أشك في أن إيطاليا لن تبقى مدة طويلة في وضع «المتفرج» أمام السياسة العالمية ، بل ستلعب دوراً فعالاً في مجالس عصبة الأمم ولجانها .

كما أنني لا أشك في أن ألمانيا لا يمكن ان تبقى «مستعمرة» لخدمة الدولتين المنتصرتين ، كما هي الان .

ولا اشك في ان روسيا ايضاً لن تبقى في حالة التفكك والفوضى التي
اعتبرتها الان ، بل ستتغلب على مشاكلها الداخلية ، وستعود الى مسرح السياسة
العالمية .

كما اني أظن ظناً قوياً بان الولايات المتحدة الاميركية نفسها لن تبقى متمسكة
بسياسة العزلة التي اختارتها لنفسها أخيراً .

وأعتقد أن سائر الدول الداخلة في عصابة الأمم ايضاً ، لن تبقى خاضعة
لأوامر وتوجيهات سادة اليوم - كما هي الان - بل ستقدر واجبها في خدمة
الحق ، وستجد سبيلاً للتصويت بجانب الحق ، في عصابة الأمم .

وعلى كل حال ، لا شك في اننا سنجد في المستقبل ظروفاً سياسية ، أقل
قساوة ، من الظروف الحالية ، وأكثر مساعدة لمصالحنا القومية .

وطبيعي أن ذلك لن يتم بين ليلة وضحاها ، بل سيستغرق سنوات عديدة .
فيجب علينا أن نعمل بروح الصبر والمثابرة ، حتى حدوث التطور الذي
ذكرته . ويجب أن نبذل أقصى الجهود لـ « تقوية أنفسنا » - من كل الوجوه
المادية والمعنوية ، حتى نستطيع ان نستفيد من تطور السياسة العالمية ،
بأحسن الصور وأنجحها .

* * *

ان أبرز وأهم مواطن الضعف وعوامله في العراق ، هي : - حسب معلوماتي
السابقة عن أحوال ولايات بغداد والبصرة والموصل - :

أ (كثرة العشائر البدوية التي تحيط بمعظم المدن من جميع جهاتها .

ب (قلة المتعلمين ، مع قلة معاهد التعليم .

ج (ضآلة وسائل المواصلات التي تربط مختلف أقسام البلاد بعضها ببعض .
ويجب على الحكومة العراقية أن تتوسل بكل الوسائل الممكنة لتخفيف
وطأة هذه العوامل المختلفة ، والتغلب عليها شيئاً فشيئاً ، ولكن بسرعة ، وذلك
يحتم عليها أن تقوم بأعمال اصلاحية وتنظيمية كثيرة ، وفق خطط ترسم بتبصر

واقفان ، وتنفذ بروح المثابرة والاقدام .

* * *

طبيعي ، أن الخطط المتعلقة بشؤون المعارف أشغلت القسم الأعظم من تأملاتي .

كنت أعلم أن المعارف في العراق كانت متأخرة جداً ، في العهد العثماني ، ولا مجال للشك في أنها لم تتقدم بعد ذلك ، ان لم تكن قد تأخرت أكثر من ذي قبل ، نظراً لتوالي أحداث الحرب العالمية في مختلف الميادين العراقية . اذن أمام الحكومة العراقية الآن واجب ثقيل وملح جداً في هذا المضمار : عليها أن تعمل عملاً حثيثاً لتلافي هذا التأخر ، بأعظم ما يمكن من السرعة ، لضمان التقدم والنهوض ، في مختلف ميادين التربية والتعليم .

ان قسماً هاماً من هذه الواجبات ستلقى على عاتقي أنا ، فيجب علي أن أوطد نفسي على أداء تلك الواجبات بكل تبصر واهتمام ، وبكل حزم وثبات . وأخذت أفكر : ماذا يجب أن تعمل الحكومة - ولا سيما ، ماذا يجب أن أعمل أنا ، - لتشييد بناء المعارف في العراق ، على أسس متينة ، ودعائم قوية ؟

أمعنت النظر كثيراً في هذا الأمر . استعرضت في ذهني - استعراضاً سريعاً - كل ما كنت قرأته ولاحظته وقلته وكتبته وعلمته .. - خلال حياتي الماضية - في أمور اصلاح المعارف وترقية معاهد التربية والتعليم بوجه عام . استعرضت كل ذلك ، لأستخلص منه « المبادئ والقواعد الأساسية » التي يجب أن أتخذها نهجاً . خلال الأعمال الإصلاحية والتأسيسية التي سأقوم بها في العراق .

* * *

خلال هذه التأملات ، توقفت كثيراً أمام القواعد الأساسية التي كنت دونتها وسردتها في إحدى التقارير التي قدمتها الى وزارة المعارف العثمانية ، قبل

نحو اثني عشر عاماً .

ان أولى هذه القواعد الأساسية ، كانت :
العمل على الدوام ، وفق خطط ترسم بتبصر تام : تحدد الغايات ، وتعين
الوسائل الضرورية لها ، وتقرر كيفية اعداد تلك الوسائل واستكمالها .
ان الأعمال الاصلاحية والانشائية لا تثمر الثمرات المنشودة منها ما لم تجر
وفق خطط مرسومة بوضوح وشمول وإتقان .

هذه القاعدة العامة ، تكتسب خطورة خاصة في أعمال التربية والتعليم ، اني
كنت نشرت البعض من انتقاداتي على أعمال وزارة المعارف العثمانية تحت عنوان
« بلانسن اجراءات » يعني « اجراءات دون تخطيط » ، وأظهرت فيها كيف
أن الوزارة كانت تتخبط في تلك الأعمال خبط عشواء ، من جراء عدم اهتمامها
بأمر التخطيط قبل البدء بالعمل والتنفيذ .

فيجب علي أن أضع هذه القاعدة نصب عيني على الدوام ، في الأعمال التي
سأقوم بها في العراق .

* * *

وهناك قاعدة هامة أخرى ، تتفرع من هذه القاعدة الأولى :
ان الأهداف الأساسية كثيراً ما تكون صعبة المنال - بل ومستحيلة
التحقيق - في حملة واحدة ، وذلك لبعدها عن الأحوال الراهنة بعداً شاسعاً ،
ولعدم وجود الوسائل اللازمة للوصول إليها . فلا بد من وضع مخططات انتقالية
- في أمثال هذه الأحوال - ، لضمان الوصول الى الأهداف المنشودة بشيء من
التدرج ، على أن تكون هذه المخططات الانتقالية بمثابة « محطات » تقام في
السبل المؤدية الى الأهداف الأساسية .

ان هذه القاعدة أيضاً تكتسب أهمية خاصة في أمور التربية والتعليم .
فان المنهج الذي يوضع على أسس « نظرية ومثالية » بحتة دون الالتفات الى
الأحوال الراهنة - من مستوى التلاميذ ومقدرة المعلمين - يبقى حبراً على
الورق . وأما المنهج الذي يوضع على ضوء الأحوال الراهنة وحدها - ومستوى

المعلمين الحاليين وحدهم -- فيؤدي الى تحجر الأمور في أرضاع سيئة تماماً .
فالمنهج يجب أن يأخذ الأحوال الراهنة بنظر الاعتبار ، غير أنه لا يجوز أن
يكتفى بها ، ويقف عند حدها . بل يجب أن يكون « واسطة » لتحسين تلك
الأحوال . وذلك بدعوة المعلمين الى التفكير الجدي في الغايات وارشادهم الى
الأحسن والأصوب من طرق التدريس .

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن المنهج نفسه ، يجب أن يتطور ، ويرتفع كلما
ارتفع مستوى التلاميذ والمعلمين . لكي يصبح أكثر تقريباً من « الشكل الأمثل » ،
في كل مرحلة من مراحل هذا التطور .

وطبيعي أن هذه الأمور تكتسب أهمية خاصة ، في مرحلة التأسيس ،
ولذلك تأملت فيها كثيراً ، وقررت أن أعمل عليها ، وتمنيت أن أبقى في
العمل مدة لا تقل عن عشرة أعوام ، لكي أستطيع اجتياز أهم المراحل الانتقالية ،
وإبصال معارف العراق الى الميادين التي تمكنها من التقدم السريع .

* * *

طبيعي أننا سنواجه مشاكل كثيرة ، في سبيل تحقيق الغايات المنشودة
بالسرعة المطلوبة . أول وأهم هذه المشاكل هي :

أ (إيجاد العدد الكافي من المعلمين المؤهلين للقيام بأعباء التربية والتعليم
في مختلف أنواع المدارس .

ب (الحصول على الأموال الضرورية لسد حاجات المدارس ، مع تكثير
أعدادها وأنواعها .

إن مشكلة المعلمين تحتم علينا التوصل بوسائل عديدة :

١ - العمل على زيادة كفاءة المعلمين الموجودين حالياً ، برفع مستواهم العلمي
والتعليمي ، بوسائل مختلفة .

٢ - إنشاء دور المعلمين ودور المعلمات من درجات مختلفة ، لتخريج ما
تحتاج اليه المدارس المتنوعة .

٣ - إيفاد الطلاب الدراسة في معاهد التعليم العالي القائمة خارج العراق ،

نحو اثني عشر عاماً .

ان أولى هذه القواعد الأساسية ، كانت :

العمل على الدوام ، وفق خطط ترسم بتبصر تام : تحدد الغايات ، وتعين الوسائل الضرورية لها ، وتقرر كيفية اعداد تلك الوسائل واستكمالها .

ان الأعمال الاصلحية والانشائية لا تثمر الثمرات المنشودة منها ما لم تجر وفق خطط مرسومة بوضوح وشمول وإتقان .

هذه القاعدة العامة ، تكتسب خطورة خاصة في أعمال التربية والتعليم ، اني كنت نشرت البعض من انتقاداتي على أعمال وزارة المعارف العثمانية تحت عنوان « بلانسن اجراءات » يعني « اجراءات دون تخطيط » ، وأظهرت فيها كيف أن الوزارة كانت تتخبط في تلك الأعمال خبط عشواء ، من جراء عدم اهتمامها بأمر التخطيط قبل البدء بالعمل والتنفيذ .

فيجب علي أن أضع هذه القاعدة نصب عيني على الدوام ، في الأعمال التي سأقوم بها في العراق .

* * *

وهناك قاعدة هامة أخرى ، تتفرع من هذه القاعدة الأولى :

ان الأهداف الأساسية كثيراً ما تكون صعبة المنال - بل ومستحيلة التحقيق - في حملة واحدة ، وذلك لبعدها عن الأحوال الراهنة بعداً شامعاً ، ولعدم وجود الوسائل اللازمة للوصول اليها . فلا بد من وضع مخططات انتقالية - في أمثال هذه الأحوال - ، لضمان الوصول الى الأهداف المنشودة بشيء من التدرج ، على أن تكون هذه المخططات الانتقالية بمثابة « محطات » تقام في السبل المؤدية الى الأهداف الأساسية .

ان هذه القاعدة أيضاً تكتسب أهمية خاصة في أمور التربية والتعليم . فان المنهج الذي يوضع على أسس « نظرية ومثالية » بحجة دون الالتفات الى الأحوال الراهنة - من مستوى التلاميذ ومقدرة المعلمين - يبقى حبراً على الورق . وأما المنهج الذي يوضع على ضوء الأحوال الراهنة وحدها - ومستوى

المعلمين الحاليين وحدهم - فيؤدي الى تعجز الأمور في أوضاع سيئة جداً .
فالمنهج يجب أن يأخذ الأحوال الراهنة بنظر الاعتبار ، غير أنه لا يجوز أن
يكتفى بها ، ويقتف عند حدودها ، بل يجب أن يكون « واسطة » لتعريب تلك
الأحوال . وذلك بدعوة المعلمين الى التفكير الجسدي في الغايات وطرشدهم الى
الأحسن والأصوب من طرق التدريس .

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن المنهج نفسه ، يجب أن يتطور ، ويرتفع كلما
ارتفع مستوى التلاميذ والمعلمين . لكي يصبح أكثر تقريباً من « الشكل الأمثل » ،
في كل مرحلة من مراحل هذا التطور .

وطبيعي أن هذه الأمور تكتسب أهمية خاصة ، في مرحلة التأسيس ،
ولذلك تأملت فيها كثيراً ، وقررت أن أعمل بها ، وتعميت أن أغير في
العمل مدة لا تقل عن عشرة أعوام ، لكي أسطيع اجتياز أهم المراحل الانتقالية ،
وإيصال معارف العراق الى الميادين التي تمكثها من التقدم السريع .

= = =

طبيعي أننا سنواجه مشاكل كثيرة ، في سبيل تحقيق الغايات المنشودة
بالسرعة المطلوبة . أول وأهم هذه المشاكل هي :

(أ) إيجاد العدد الكافي من المعلمين المؤهلين للقيام بأعباء التربية والتعليم
في مختلف أنواع المدارس .

(ب) الحصول على الأموال الضرورية لسد حاجات المدارس ، مع فكثير
أعدادها وأنواعها .

إن مشكلة المعلمين تحتم علينا التوصل بوسائل عديدة :

١ - العمل على زيادة كفاءة المعلمين الموجودين حالياً ، برفع مستواهم العلمي
والتعليمي ، بوسائل مختلفة .

٢ - إنشاء دور المعلمين ودور المعلمات من درجات مختلفة ، لتخريج ما
تحتاج اليه المدارس المتنوعة .

٣ - إيفاد الطلاب للدراسة في معاهد التعليم العالي القائمة خارج العراق ،

ليتولوا التدريس أولاً في المدارس الثانوية ، ثم في المدارس العالية التي لا بد من إنشائها .

١ - استقدام بعض الأساتذة من ذوي الكفاءة العالية من مصر وسوريا ، لمقابلة حاجات البلاد السريعة .

و أما مشكلة الأحوال الضرورية فستكون - بطبيعة الحال - كبيرة جداً ، في السنوات الأولى من تأسيس وتكوين الدولة العراقية ، فلا بد من السير في هذا المنسار ، على الأسس التالية :

١ - استثمار الاعتمادات المخصصة للمعارف ، بأحسن الصور وأبعدها عن الاسراف .

٢ - حث الحكومة على زيادة اعتمادات المعارف ، زيادة تدريجية ، الى أقصى حدود الامكان .

٣ - إعداد الرأي العام على قبول مبدأ طرح ضرائب خاصة بالتعليم الابتدائي ، بعد مدة من الزمان .

* * *

في العراق ، ستنضم الى هذه المشاكل الناجمة عن « طبيعة الأشياء » ، مشكلة كبيرة جداً ، ناجمة عن « الأوضاع السياسية » .

ان الانكايذ حكموا العراق حكماً مباشراً منذ مدة : سبع سنوات في المناطق الجنوبية ، أربع أو خمس سنوات في المناطق الوسطى ، ثلاث سنوات في المناطق الشمالية ، فلا يمتظر منهم أن يتخلوا - الآن ، وفي دفعة واحدة - عن جميع السلطات التي كانوا يمارسونها ، إنهم سيحتفظون ببعض من تلك السلطات ، وسيستبدون الدولة العراقية ببعض القيود . سيكون منهم مستشارون ومفتشون في مختلف الوزارات ، وسيترتب على الحكومة الوطنية أن تعمل لتأسيس الدولة ورفقة أحوال البلاد ، مع وجود هؤلاء ، على ان تستكمل وسائل التخلص منهم ، بعد مدة من الزمان .

طبعاً هذه الأوضاع السياسية ، ستولد كثيراً من المشاكل ، وستستلزم بذل

جهود جبارة للتغلب عليها .

وفيما يخص ساحة عملي أنا ، كنت اعلم انه سيكون هناك مستشار ومفتشون بريطانيون . فسيترب علي ان أسعى الى اصلاح معارف البلاد وترقيتها ، وايصالها الى مدارج النهوض والاعتلاء من الوجهتين العلمية والقومية ، على الرغم من وجود هؤلاء .

لم اشك في أن هذه المهمة ستكون شاقة جداً ، ولذلك فكرت فيها طويلاً . ان اعمالى في قائممقامية « رادويشته » التابعة الى ولاية قوصوة - خلال عهد المراقبة الدولية المفروضة على « الولايات الثلاث » أي : « مكدونيا » كانت اكسبتني بعض الخبرة في كيفية تدبير الأمور ، دون افساح المجال الى اعتراض هيئة المراقبة وقدخلها . مع التغلب على الدسائس والمناورات التي كان يقوم بها البعض من المراقبين .

ولذلك ، استعرضت في ذهني كل تلك الوقائع والتجارب ، وقررت لنفسي الخطة التي يجب اتباعها في هذا الشأن :

بحث الأمور والمشاريع بحثاً دقيقاً وشاملاً ، قبل ايصالها الى مكتب المستشار ، والتسلح بسلاح قوى من العلم والمنطق ، في مناقشتها معه . والعمل على الدوام بهدوء تام ، دون اثاره وضجيج ، مع اخفاء الغرض الأصلي من ذلك العمل ، في بعض الاحيان .

* * *

ان تأملاتي في الباخرة قد تناولت قضايا « علاقة التعليم بالسياسة » أيضاً : السياسة ... كلمة واسعة المعنى كثيرة الشمول ، والعمل السياسي .. متعدد الجوانب والمستويات ، ومتنوع الوسائل والأغراض .

فهناك « السياسة العليا » التي ترمي الى بث الشعور الوطني والقومي في نفوس المواطنين بوجه عام ، وفي نفوس النشء الجديد بوجه خاص . وهناك « سياسة الادارة والحكم » . بتعبير آخر ، « السياسة العملية » ، وما يتفرع منها من أنواع « السياسات الحزبية » .

ان « المرتبة العليا من السياسة » ، أي « سياسة التربية الوطنية والقومية »
تدخل - ويجب أن تدخل في صميم أعمال المدارس وأغراضها .
وأما المراتب الأخرى من السياسة - أي : السياسة العملية والسياسية
الحزبية - فتبقى - ويجب أن تبقى بعيدة عن أعمال المدارس واهتماماتها .
هذه الخطة - التي كنت مبرحتها ونشرتها في إحدى المحاضرات التي ألقيتها
في الاستانة - قبل نحو احد عشر عاماً - ، ستكون من أهم المبادئ التي
سألتزمها خلال عملي في العراق ، اني سأتوسل بكل الوسائل لتقوية الشعور
الوطني والقومي في نفوس أبناء العراق ، وبث الايمان بوحدة الأمة العربية
بينهم .. وذلك دون أن أنتسب الى حزب من الأحزاب السياسية التي لا بد أن
تتألف ، عاجلاً أو آجلاً ...

* * *

كل الأمور التي ذكرتها آنفاً ، فكرت فيها مراراً ، وتوسعت وتعمقت في
بحثها كثيراً ، طوال مدة بقائي على ظهر الباخرة ، التي كانت تسير بعيداً عن
الموانيء والسواحل ، وتهيب به ذلك الجو المعنوي الذي يدعو الى الانطواء على
النفس ، والاستغراق في التفكير والتأمل ...

ولا أراني في حاجة الى القول : ان هذه التأملات أفادتني كثيراً ، لأنها
أثارت أمامي سبل العمل الجدي والمثمر .. في الوظائف التي توليتها في العراق .
ولسكني يجب أن أعترف بأن نوعاً آخر من المشكلات لم يخطر ببالي خلال
هذه التأملات : هي التي ستنتجم عن عدم كوني مولوداً في إحدى المدن العراقية .
ان المعارضين لاجراءاتي ، سيستغلون هذا الأمر ، في التهجم عليّ ، وسيحدثون
أمامي من المشاكل والمصاعب والدعايات ما لم أفكر فيها ، وأنوقعها أبداً ،
خلال تأملاتي الطويلة ، في الباخرة .

فترۃ الاستِطلاع والاستِحضار
قبل تويي وظيفۃ رسميتۃ
اواخر آب ١٩٢١ - اوائل آذار ١٩٢٢

قبل التوظيف

نظرات عامة

وصلت بغداد في الأسبوع الأخير من شهر آب سنة ١٩٢١ ، ولكنني لم أتول وظيفة رسمية في وزارة المعارف الا في الأسبوع الأول من شهر آذار ١٩٢٢ .
خلال الأشهر الستة التي مضت بين هذين التاريخين ، بقيت في « معية الملك فيصل » أستطلع أحوال البلاد بوجه عام ، وأدرس شؤون المعارف والتعليم بوجه خاص ، أنظر في « مسائل المعارف » التي تعرض على الملك - أو تخطر بباله وأقدم الحلول والمقترحات اللازمة لمعالجتها . وفضلاً عن ذلك : أرسم بعض الخطط وأكتب بعض التقارير التي تبين رأيي فيما يجب عمله لاصلاح المعارف ، من وجوهها المختلفة . وخلاصة القول : أقوم بعمل « مستشار الملك في شؤون المعارف » .

* * *

كنت من جملة من رافقوا الملك في سفرته الى الموصل ، في ٩ تشرين الأول ١٩٢١ وسفرته الى الفرات ، في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢١ .
خلال سفرة الموصل : توقفنا في سامراء ، زرنا المسجد والمرقد ، ونزلنا الى باب الغيبة ، شاهدنا بقايا الجامع الكبير القديم والملاوية وبعد الغداء ، واصلنا السفر الى تكريت ، وفي صباح اليوم التالي غادرنا تكريت الى الموصل ، بعد المرور

من الشرقاط ، ومشاهدة الكيتارة .

وأما خلال سفرتنا الى الفرات : توقفنا في الحلة ، وزرنا أطلال بابل ، وبعد الغداء توجهنا الى سدة الهندية ، فكربلاء . وهناك زرنا المراقد المباركة . وفي اليوم التالي غادرنا كربلاء الى النجف فالكوفة ، وزرنا المساجد والمراقد القائمة فيها . وبعد الغداء ، واصلنا السير حتى وصلنا مساء الى الديوانية .

خلال هاتين السفرتين ، اطلعت على أمور كثيرة ، في بيئات مختلفة . وبين جماعات ومجتمعات متنوعة . غير أنني لم أجسد مجالاً لزيارة المدارس ، بسبب انشغال الجميع بالاستقبالات والاحتفالات الرسمية . وذلك باستثناء الموصل ، لأننا أمنا هناك عدة أيام . فاستطعت خلالها أن أزور جميع المدارس الموجودة فيها ، وأطلع على الكثير من مسائلها ومشاكلها ، كما أطلع على آراء الوطنيين فيها .

* * *

بعد عودتنا من هاتين السفرتين ، أخذ الكثيرون يتوقعون تعييني في وظيفة رئيسية في وزارة المعارف ، ويستقربون بقائي خارج جهاز الحكومة . ولا سيما رجال الحركات الوطنية - الذين كانوا يعتقدون بوجوب اصلاح المعارف اصلاً أساسياً - لماذا لم يباشر فلان ، العمل لاصلاح الامور ، الى الآن ؟ حتى ان الجرائد اليومية ، أخذت توجه أمثال هذه الأسئلة ، اليّ ، أو الى الحكومة .

وأما أنا ، فكنت أقول ، لكل من يستفسر الأمر مني : - اني لم أنتهِ بعد من دراسة الأحوال

ولكن ، في حقيقة الأمر ، كنت أمتنع عن تولي الوظيفة الرسمية ، لأسباب وملاحظات أخرى ، لم أصرح بها إلا للملك فيصل ولرستم حيدر :

الكاتبين فارل ، القائم بأعمال مستشار وزارة المعارف ، كان جامد الفكر ومتعجرف الطبع . كان يعتقد أن النظام التعليمي الذي وضعته الادارة البريطانية كان النظام الأمثل ، الذي يلائم حاجات البلاد ، في حين أنني كنت أعتقد ، أن هذا النظام ، كان من أسوأ الأنظمة ، فكان لا بد من تغييره من

أساسه . وقد تأكدت - من مجموعة أحاديثي مع الرجل ، أنه لا يمكن تحقيق شيء من ذلك الاصلاح ، طالما بقي في وزارة المعارف ، ولو بصفة مستشار .
وفضلاً عن ذلك ، كل شيء كان يدل على أنه كان يظن أن هو - ومن كان أنابسه - سيبقى الأمر والنهي في شؤون المعارف ، على الرغم من تغيير اسم وظيفته من « مدير المعارف » أو « ناظر المعارف » الى مستشار المعارف .
ولهذه الأسباب ، اعتقدت ان « عمليات الاصلاح » يجب أن تبدأ بانتهاء خدمات الكابتن فارل ، وابعاده عن ميدان المعارف بالبلاد .
والملك فيصل ، بعد بعض المحاولات ، اقتنع بوجاهة رأيي في هذا المضمار ، وألح على المندوب السامي ، باتخاذ ما يلزم من اجراءات ، لانهاء خدمات فارل في العراق .
وأنا لم أتولَ وظيفة « معاون وزير المعارف » إلا بعد صدور قرار الحكومة البريطانية ، بانهاء خدمة فارل في العراق ، ونقله الى العمل في فلسطين .

* * *

ولهذه الأسباب ، لم أستطع أن أقدم - خلال هذه الأشهر الستة ، الى معارف العراق خدمة فعلية تستحق الذكر ، وان كنت نجحت في تقديم بعض الخدمات السلبية .
منها : الحيلولة دون تنفيذ مشروع فارل في « تعليم العلوم باللغة الانجليزية » في المدارس الثانوية .
ومنها : عدم افساح المجال لتوسيع نطاق التشكيلات الطائفية التي كانت أوجدتها الادارة البريطانية ، في معارف العراق .
ومنها : الحيلولة دون تأسيس كلية للطب ، على أسس واهية ، ومظاهر خداعة .
في الصفحات التالية ، سيجد القراء الأهم من الوقائع والملاحظات والملاحظات والمناقشات التي كنت سجلتها في هذه الفترة من حياتي في العراق .

مناقشات حولي

قبل وصولي

عند وصولي الى بغداد ، أطلعني بعض الأصدقاء على ما قيل وكتب عني ، منذ شيوع دعوتي الى العمل في العراق :

كان الملك فيصل ، خلال استطلاعه الأحوال ، جمع يوماً مديري ومعلمي المدارس ببغداد ، وأستمع الى بياناتهم عن أحوال المدارس ، وبين لهم اهتمامه الشديد بأمور المعارف ، ثم سألهم : هل تعرفون الاستاذ ساطع الحصري . قال جماعة منهم : - نعرفه من كتاباته ومن تلاميذه ، فان عادل بك مدير دار المعلمين ببغداد كان من تلاميذه ، وكثيراً ما كان يتكلم لنا عنه ، باعجاب واحترام .

عندئذ قال الملك فيصل : - انا أيضاً كنت أعرفه - قبل - من كتاباته ولكنني في سورية ، عرفت من أعماله ايضاً . مع أن المدة التي قولي فيها العمل هناك ، كانت قصيرة جداً ، فاننا صرنا نشعر بهبوب نسيم من الاصلاح الأساسي ، وصرنا نشم رائحة النهوض في ساحة المعارف . وفي الأخير ، قال : - سأستدعيه الى هنا ، ليتولى تنظيم أمور المعارف وترقيتها .

* * *

بعد شيوع تصريحات الملك هذه ، صارت قضية مجيئي الى العراق ،

موضوع أحاديث وكتابات ، في مختلف المحافل ، وعلى صفحات الصحف .
صارت الصحف اليومية تكتب عني وتتمدحني ، وتتكلم عن الخير الذي
تنشده مني ..

يظهر أن هذه الكتابات أثارت مخاوف أحد الذين كانوا يطمحون في تولي
وزارة المعارف ، فأرغز الى أحد مريديه ، أن يكتب مقالة تقول مهما كانت
مقدرة الأستاذ الحصري وخبرته ، لا يجوز أن يتولى وزارة المعارف ، لانه لا
يعرف أحوال البلاد . فان وزارة المعارف يجب أن يتولاها رجل عراقي ، نشأ
في العراق ، وعرف أحوال العراق ، وحاجات العراقيين .

إن حجة « عدم معرفة أحوال البلاد » الواردة في المقالة المذكورة لم ترق
لبعضهم ، لأنه كان يعتقد أن أحوال العراق في حاجة الى دراسات علمية جديدة ،
وأن مجرد النشأة في العراق لا يضمن ذلك . فان البغداديين الذين يعرفون أحوال
البصرة والموصل معرفة جيدة كانوا قليلين : وأما الموصليون الذين يعرفون شيئاً
عن أحوال بغداد والبصرة فكانوا أقل من ذلك أيضاً .
ولذلك احتدم النقاش بين الرأيين المذكورين .

عندئذ ظهر في الجريدة رأي آخر ، يستند على دليل أقوى من ذلك ،
اذ يقول :

– إننا لا نشك في أن الأستاذ الحصري خبير وقدير . ومع هذا لا نرى أن
يتولى وزارة المعارف لأن الوزراء يتبدلون كثيراً . ولكن المعارف تتطلب
أعمالاً لا بد أن تستمر مدة سنوات عديدة . ولذلك نرى أن يتولى الأستاذ
الحصري وظيفة رئيسية ثابتة في وزارة المعارف ، لكي يستطيع انجاز الأعمال
والاصلاحات المنشودة .

* * *

لا شك أن هذا الرأي الأخير كان صائباً وسديداً ، كما أنه كان موافقاً لرأبي
أيضاً : اني أطمح في خدمة أهم من الوزارة ، أريد أن أوفق في بناء معارف
العراق على أسس متينة ودعائم قوية ، وفق خطط علمية وتربوية سليمة بكل

معنى الكلمة . وهذا لا يتيسر ما لم أبقى في رأس العمل مدة لا تقل عن عشر سنوات . وبديهي أن ذلك مستحيل بالنسبة الى المناصب الوزارية . ولذلك أما شخصياً لم أفكر في تولي الوزارة أبداً .

ان الملك فيصل أيضاً كان بهذا الرأي : انه سيستفيد من خدماتي ، بعدني «خبير يستطيع أن يناقش الخبراء البريطانيين مناقشة علمية» . انه سيعرفني الى البريطانيين كخبير درس أمور التربية درساً شاملاً ، واطلع على أحوال المعارف في مختلف البلاد الأوروبية ، وذلك لكي لا يترك لهم مجالاً ليقولوا « انكم في حاجة الى خبراء » فيحشدون في وزارة المعارف عدداً كبيراً من «الخبراء البريطانيين» .

أحاديث بعض الوزراء

- ١ -

وزراء الحكومة المؤقتة بقوا في مراكزهم - بعد تتويج الملك فيصل - حتى ١٠ أيلول سنة ١٩٢١ .

وقد زرتهم خلال الاسبوع الأول من الشهر المذكور . ودوت في حينها - أهم ما جاء في أحاديثهم معي :

عبد الرحمن النقيب

كان « رئيس الوزراء ، ونقيب الأشراف ، وعهد الأسرة الكيلانية » .
زرقه في داره ، لأنه ما كان يخرج من الدار ، حتى ان مجلس الوزراء كان ينعقد هناك .

وقد أطلعوني - قبل زيارتي - على عادته الغريبة في أمر المصافحة : انه كان شديد النفور من المصافحة . واذا ما امتدت يدا أحدهم فاضطرته الى المصافحة ، أبقى يده المصافحة في جانب جيبه بوضع غريب . وذلك الى أن يخرج الضيف المصافح ، عندئذ يذهب الى الحمام ويغسل يده لتطهيرها من آثار المصافحة .

ولذلك ، عندما دخلت عليه ، عملت بما كانوا أوصوني به ، سلمت عليه برفع يدي بالتحية ، دون أن أقرب منه .

كان في الغرفة عدة أشخاص لا أعرفهم . وكان مسترسلاً معهم في حديث طويل . وعندما سمع باسمي ، قطع الحديث معهم ووجه الكلام اليّ بالترحيب والمجاملة ، ثم عاد الى حديثه ، مديراً وجهه تارة اليّ وتارة الى الزوار الآخرين . محور الأحاديث كان مناقب البعض من الولاة العثمانيين ، وكلما ذكر اسم أحد هؤلاء أردفه بكلمات تتم عن اعجاب عميق: «رجل عظيم ، مدبر ، حكيم ...» ، انتقل بحديثه من الولاة الى الفـازي مختار باشا الذي كان قوميسيراً فوق العادة للسلطنة العثمانية في مصر .. ومنه الى الانجليز ، وقال عنهم - حرفياً - ما يلي :

« ... الانجليز شياطين .. الشيء الذي صار اليوم ، كانوا يعرفونه من مائة سنة ... والشيء الذي سيصير بعد مائة سنة ، يعرفونه من اليوم .. »

محمد الطباطبائي

كان من علماء الدين في كربلاء ، وكان يتولى وزارتين : وزارة الصحة ، ووزارة المعارف . وكان معروفاً بلقب «بحر العلوم» . عندما دخلت عليه - في مقامه الرسمي - كان يتكلم بجرارة ، مع أحد الزوار .. كان يقول :

- والله أحسن من الأطباء ، ... والله أقدر من الأطباء .. وفهمت من سياق الحديث : أن أحد مفتشي الصحة كان قد اشتكى من أعمال المتطبيين الذين يزاولون مهنتهم علناً في كربلاء ، وطلب اتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من مزاوله الطب ، ما داموا لا يحملون شهادة رسمية من مدرسة طبية .

ولكن الوزير كان يعترض على ذلك ، لاعتقاده بأن هؤلاء المتطبيين كانوا أحسن وأقدر من الأطباء المتخرجين من المدارس الطبية ، وكان يشرح لزائره رأيه في الموضوع ، ويؤيد رأيه هذا بذكر بعض الأمثلة :
فلان كان تمرض .. طال مرضه أشهر وأشهر ، راجع عشرات الأطباء ،

وعمل بوصفاتهم ، دون أيّ جدوى ، في الأخير راجع فلان (المتطبيب المشهور)
وعمل بوصفته ، وشفى من مرضه ، شفاءً تاماً في بضعة أيام ..
بعد ذكر أمثلة أخرى ، كرر رأيه ، مقروناً بالقسم :
— والله أحسن من الأطباء ، والله أقدر من الأطباء .

* * *

وبعد الانتهاء من هذا الحديث الصحي والطبي ، رأى الوزير أن يقول لي
شيئاً عن قضايا المعارف ، فقال :
— مسألة المدارس هي مسألة فلوس .. لو يعطوني فلوس ، لفتحت خمسين
مدرسة في يوم واحد .

عزت بك

من أهالي كركوك ، ومن القواد العثمانيين المتقاعدين ، وكان وزيراً للنافعة
(الأشغال والمواصلات) .
كلمني بالتركية ، وقال :
— أنا في كل الوظائف التي توليتها قبلاً ، كنت آمراً مطلقاً .
ولكن ، بعد أن صرت وزيراً هنا ، صار أمري لا يتعدى حדרد هذا
البارافان .

جعفر العسكري

كنت أعرفه ، معرفة تامة ، من سوريا : كان حاكماً عسكرياً في حلب ، ثم
رئيساً للمرافقين في بلاط الملك فيصل .
وكان من أوائل الذين عادوا الى العراق — بعد يوم ميسلون — وتولى وزارة
الدفاع في الحكومة المؤقتة ، وقد اشترك في مؤتمر القاهرة الذي انعقد تحت
رئاسة « تشرشل » ...

كلمني بصراحة ، وقال :

— قبلاً ، كانوا يعملون ما يريدون ، دون أن يسألونا ، ولكن الآن صاروا يسألونا ، ويقولوا لنا « ماذا ترون في هذه القضية ؟ » لا شك في أن هذا تقدم : تقدم بالنسبة للماضي ، ولكننا ، لو قلنا لهم « لا ، ماذا سيفعلون ؟ هذا ما لم نستطع أن نعرفه بعد ... »

صاصون حصيل

كان وزيراً للمالية ، وكان من الذين اشتركوا في مؤتمر القاهرة ، ولا شك في أنه كان أذكى الوزراء ، وأعرفهم في شؤون الحكم .. ولكن أبعدهم عن التفكير في مصالح البلاد . فان مصلحة طائفته الاسرائيلية كانت تشغل الموقع الأول ، في تفكيره وفي عمله .

انه تولى وزارة المالية ، عدة مرات ، ولمدد طويلة ، حديثه معي ، خلال ملاقاتنا الاولى كان طبيعياً . غير أنه خلال عملي في المعارف خاصم مشاريعي بشدة ، كما سيراه القراء في الفصول القادمة .

مصطفى الألوسي

كان وزيراً للعدلية ، عندما زرته ، قال لي إنه كان يعرف والدي ، وكان يزورنا كثيراً . وأنه يذكر بأنه كان يراني أنا أيضاً ، عندما كنت تلميذاً . حديثه معي لم يتعدّ حدود العائليات . إلا أنه قال لي حينما قمت لأودعه : — لا أدري ، سابقى ، أم سأروح ..

— ٢ —

بعد تأليف الوزارة الأولى ، في ١٠ أيلول ، التقيت بوزيرين آخرين . ودونت أهم الآراء التي أبدياها خلال الحديث :

هبة الدين الشهرستاني

كان من علماء الدين المشتهرين بالمسام بالعلوم العصرية ، كان يلقب بلقب
« علامة » . وكان يعتبر من المتبحرين بالعلوم العقلية والنقلية .
تولى وزارة المعارف في الوزارة النقيبية الأولى .

تواجهت معه - المرة الأولى في مقامه بوزارة المعارف . وكان مما قاله :
- ان الأهالي لا يقدرّون أهمية المعارف . والحكومة لا تراعي مزاج الأهالي .
مثلاً ، عندما يسمع الناس أن في مدارس البنات يدرسون الهندسة ، يتساءلون :
لماذا ؟ هل سيصبحن مهندسات ؟ يظهر أن - على الأغلب - المدارس الأجنبية ،
ومدارس الراهبات ، تراعي مزاج الأهالي أكثر من الحكومة . ولذلك نرى
الناس يرغبون فيها أكثر من رغبتهم في المدارس الرسمية .
ثم حكى حديثاً عن انكليزي كان لاقاه . سأله الانكليزي :

« يقال إن هناك حديث نبوي يقول : « العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة »
هل هذا صحيح ؟ أجابه الشهرستاني نعم . فقال الانكليزي « اذن لماذا أنتم
تعملون بالجزء الأول من الحديث وتهملون جزأه الأخير ؟ » فأجابه الشهرستاني ،
اننا مع الأسف لم نعمل بالجزء الأول أيضاً ، فلو علمنا المسلمين ، لتعلمت
المسلمات أيضاً .

لاحظت أنه يحاول إخفاء آرائه الحقيقية تحت ستار « قول الناس » و « مزاج
الأهالي » . وظهر لي أنه هو أيضاً يقول « لماذا نعلم الهندسة للبنات ؟ »
وقد أنهى حديثه بشيء من الصراحة : فلنصلح مدارس البنين ، ونعلم الرجال ،
ذلك يسهل تعلم البنات ..

عبد اللطيف منديل

وزير الأوقاف

التقيت به « عبد اللطيف منديل » الذي كان وزيراً للأوقاف .

اشتكى من الأحوال الاقتصادية . وقال : لا مجال لانعاش اقتصاديات البلاد ... حتى البواخر الوطنية لا تستطيع أن تعمل ، أمام مزاحمة شركة لنج وسائر الشركات البحرية .

ثم تطرق الى المعارف ، وقال :

– يتكلمون عن المدارس .. يقولون مدرسة ، مدرسة .. لماذا يبحثون عن بنايات للمدارس ؟ ألا توجد هناك ، في كل الجهات ، جوامع ومساجد ؟ ان وقت الدراسة يختلف عن وقت الصلاة : والبنابة تكون مدرسة في بعض الساعات ، ومسجد في ساعات أخرى .

ثم تدارك الأمر ، فقال :

– فضلا عن ذلك ، حتى لو تطابقت وقت الصلاة مع وقت الدرس ... لا أرى محذورا في ذلك . بل أرى فائدة كبرى : فان التلاميذ اذا بقوا في المدرسة وقت الصلاة يكون أحسن وأحسن ، .. لأنهم يتعلمون الصلاة بمشاهدة المصلين ، ويتعودون على الصلاة ..

ومع هذا أظهر بعض الآراء التجديدية في شئون الاوقاف :

– التكايا والمساجد الزائدة في بعض المحلات ، يجب أن تحول الى عقارات ، وبفلوسها يجب أن تنشأ مساجد في المحلات التي تحتاج اليها ...

أحاديث بعض الانجليز

من جرتود بل

عندما ذهبت لزيارتها ، قابلتني بحفاوة بالغة ، وقالت :

– الجرائد أخذت تكتب عنك قبل وصولك الى العراق .. وأنا كل ما كنت أقرأ في الجرائد «ساطع بك.. ساطع بك» كنت أشتاق الى الالتقاء بك . وبعد أن جلسنا أخذت تتكلم بنوع من الاسترسال . وأنا رأيت أن أتخذ لنفسني وضع السامع ، لأبين عقليتها واستكشاف اتجاهاتها الفكرية والسياسية ولذلك ، لم أقطع عليها الكلام ، وأبدى رأياً ، الا عند الضرورة القصوى .. وكان مما قالته :

● أنا من زمان كنت أقول : يجب أن تؤلف حكومة عربية في العراق .. اذا لم نرد أن يعود العراق الى حكم الأتراك ... يجب أن تؤلف فيه حكومة عربية . هذه المسألة بالنسبة إلينا ، مسألة شرف وكرامة ..

● وكنت أرغب كثيراً في مجيء سيدنا فيصل الى هنا . كنت أقول دائماً « انشاء الله ، سيدي فيصل يحىء ... انشاء الله سيدي فيصل يحىء » ، أعترف بأن أمني في ذلك ، كان قد ضعف مدة من الزمن. اذ كنت أخاف أن الفرنسيين. سيحولون دون ذلك . مع هذا كنت أتمنى من كل قلبي « انشاء الله يحىء ..

انشاء الله يجيء ، . الحمد لله جاء . وأنا لا أشك في أنه أقدر وأذكى
أمراء العرب ..

● هنا الأهالي لا يحبون سيدنا فيصل ، شيوخ العشائر يأتون إلينا ، ويسألوننا :
هل تأذنون لنا أن نذهب الى فيصل لتهنئته ؟ وأنا أقول لهم : أنتم مأذونون ..
بل مجبورون .

هذا ، وأنا أتمنى أن تتغير الأحوال خلال بضعة أشهر . حتى يذهب هؤلاء
الشيوخ الى سيدنا فيصل ، ويسألونه : هل تسمح لنا بأن نزرر الخاتون ؟

● قلت لجلالة الملك : لا لزوم لتعلم الانكليزية ، لأن هذه الحكومة ستكون
عربية . ان تعلمك الكردية ، يكون أكثر فائدة من تعلمك الانجليزية .

● هنا ، ساطع بك ، ما كوحس وطني . ان الذين يتحسسون باحساسات
وطنية لا يتجاوزون العشرة . هذا الحس موجود عند جعفر ، عند نوري ،
وعند عدد محدود من الأشخاص الآخرين . ولكنه لا يوجد عند غيرهم
من الناس .

والسبب في ذلك ، هو أن الحس الوطني كان مفقوداً في التاريخ العربي
بأجمعه .

وقوسعت في هذا الموضوع ، كررت عدم وجود الحس الوطني ، وقالت :
الكل يركضون وراء الفلوس ، وراء الوظيفة .. المنفعة تتحكم فيهم ..
وكثيرون منهم يتحسرون على الأتراك ..

ثم أضافت : نحن نريد الخير للأتراك أيضاً . ولكننا لا نريد أن يتوجه أهالي
هذه البلاد الى الأتراك .

وفي الأخير ، اشتكت من تسرع البعض ، وقالت :

— الأمور يجب أن تسير بالتدريج .. يا واش يا واش .. لأن الشيء الذي
يكتسب بسرعة ، يضيع بسرعة .. كل شيء ، كل اصلاح ، يجب أن يتم
بالتدريج ..

وفي الأخير ، تكلمت عن البولشفيك ، وعن مساعدة البولشفيك للأتراك .

* * *

وأما المواضيع التي قاطعت فيها أنا حديث المس بل ، وأبدت بعض الآراء ، فهي ما يلي :

● عندما تكلمت عن فقدان الحس الوطني ، قلت لها :

— أنا لا أشاركك هذا الرأي . فلا أقول إن الحس الوطني مفقود . بل أقول : إنه يحتاج الى تنوير ، وتوجيه ، وتقوية . وذلك ليس من الصعوبة بكان . لأن التاريخ ، وأجناد الماضي تساعدنا على ذلك مساعدة كبيرة .

● وعندما تكلمت عن التريث والتدريج ، في الأمور ، قلت لها :

— أنا أفهم التدريج ، ولكنني لا أفهم التريث والتباطؤ . وأعتقد أن التدريج يمكن أن يتم بسرعة كبيرة .

(وقلت في نفسي : كانوا يلومون الدولة العثمانية على سياستها التي كانت تشتمل بتعبير « ياواش ياواش » . حتى أنهم صاروا يستعملون هذا التعبير - بنصه التركي - في مقام الازدراء . ولكنهم الآن ، صاروا يروجون سياسة ال « ياواش ياواش » ، ويطلبون منا التريث والتأني) .

● وعندما تكلمت عن رأيها في وجوب تكوين حكومة عربية « اذا لم نرد أن تعود هذه البلاد ، الى الأتراك » ، قلت لها :

— يسرني جداً ، أن أسمع هذا الرأي منك . لأنني - مع الكثيرين من أمثالي - أرى نفس الرأي .

● وعندما تكلمت عن مساعدة البولشفيك للأتراك ، قلت لها :

— ولكن اسمحي لي أن أقول : أنتم الانجليز ساعدتم الأتراك - دون قصد - أكثر من البولشفيك . لأنكم ، عندما أخلفتم بوعودكم للمرب ، جعلتم الكثيرين يتحسرون على عهد الأتراك ، فيقولون : يا ليت بقي الأتراك .. وأتمنى أن

وفي الأخير ، تكلمت عن البولشفيك ، وعن مساعدة البولشفيك للأتراك .

* * *

وأما المواضيع التي قاطعت فيها أنا حديث المس بل ، وأبدت بعض الآراء ، فهي ما يلي :

● عندما تكلمت عن فقدان الحس الوطني ، قلت لها :

— أنا لا أشاركك هذا الرأي . فلا أقول إن الحس الوطني مفقود . بل أقول : إنه يحتاج الى تنوير ، وتوجيه ، وتقوية . وذلك ليس من الصعوبة بمكان . لأن التاريخ ، وأمجاد الماضي تساعدنا على ذلك مساعدة كبيرة .

● وعندما تكلمت عن التريث والتدريج ، في الأمور ، قلت لها :

— أنا أفهم التدريج ، ولكنني لا أفهم التريث والتباطؤ . وأعتقد أن التدريج يمكن أن يتم بسرعة كبيرة .

(وقلت في نفسي : كانوا يلومون الدولة العثمانية على سياستها التي كانت تشتمل بتعبير « ياواش ياواش » . حتى أنهم صاروا يستعملون هذا التعبير - بنصه التركي - في مقام الازدراء . ولكنهم الآن ، صاروا يروجون سياسة الـ « ياواش ياواش » ، ويطلبون منا التريث والتأني) .

● وعندما تكلمت عن رأيها في وجوب تكوين حكومة عربية « اذا لم نرد أن تعود هذه البلاد ، الى الأتراك » ، قلت لها :

— يسرني جداً ، أن أسمع هذا الرأي منك . لأنني - مع الكثيرين من أمثالي - أرى نفس الرأي .

● وعندما تكلمت عن مساعدة البولشفيك للأتراك ، قلت لها :

— ولكن اسمحي لي أن أقول : أنتم الانجليز ساعدتم الأتراك - دون قصد - أكثر من البولشفيك . لأنكم ، عندما أخلفتم بوعودكم للعرب ، جعلتم الكثيرين يتحسرون على عهد الأتراك ، فيقولون : يا ليت بقي الأتراك .. وأتمنى أن

تقدروا أهمية هذه القضية ، فتسرعوا في تعريب الحكومة ، تعريبا فعليا .

* * *

بعد أسبوع من هذه الزيارة دعيتي مس بل ، الى تناول العشاء في دارها .
كان بين المدعويين ناجي السويدي - الذي كنت أعرفه من قبل وكاظم
الدجيلي - الذي كنت سمعت باسمه ، دون أن ألتقي به : والمستر غلين
مساعد مستشار وزارة المعارف .

وقالت مس بل : - إنها كانت دعت الكابتن فارل أيضاً غير أن مرضه
حال دون حضوره .

وقد علمت أن قصدها الأصلي من هذه المائدة ، كان ترتيب ملاقاتي مع فارل
في دارها ، لأنه كان يقوم بأعمال مستشار وزارة المعارف .

غلين ظهر لي خلال هذه الملاقاة كطفل يفرح من ملاعبه وألعابه .
انه كان يتكلم باغتياب شديد ، ينم عن اعتقاده بأنهم أتوا بأعمال جسيمة في
ميدان معارف البلاد . وكان يسألني : - هل رأيت دار المعلمين ؟ .. هل زرت
ثانويتنا ؟

وكما تكلم عن مدرسة ، كانت عيناه تلمعان من الفرح ، بسذاجة الأطفال .
ان أعماله الرسمية ، متؤبد انطباعي الأول عنه .

وأما كاظم الدجيلي ، فكان لا ينقطع عن التملق لمس بل . وكان يؤيد كل
ما تقوله .

انه كان من المرشحين لوزارة المعارف ، في الوزارة الجديدة . غير أن كفة
هبة الدين الشمرستاني ترجحت على كفته .

وكاظم الدجيلي سيبقى في موقع « المرشح الدائم » الى وزارة المعارف ،
يعود اسمه الى التذكور كلما تبدلت الوزارة . وذلك الى أن يذهب الى لندن ،
لتعليم اللغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية .

* * *

خلال المائدة ، وبعد المائدة ، جرى بحث ونقاش حول العربية الفصحى

والعربية العامة . وكان جميع الحاضرين يزعمون أن العلاقة بين الفصحى والعامية ، تشبه العلاقة بين اللاتينية والفرنسية ، وأنا كنت أنتقد هذا الزعم بشدة .

* * *

وكان من الطبيعي أن يقال شيء عن الوزارة الجديدة ، التي تألفت تحت رئاسة عبد الرحمن النقيب .

وميس بل قالت ، بكل تأكيد :

— انها « الإيديال » ، فلا يمكن تأليف وزارة أحسن منها .

* * *

(هذه البداية الطيبة ، لن تمنع حصول خلاف

كبير بيني وبينها حول قانون الآثار ، كما

سيراه القراء في الفصول التالية) .

* * *

كور نواليس

كان مستشاراً للداخلية .

وكنت قد تعرفت اليه قبلاً ، في مصر . عندما زرت « المكتب العربي »

بصحبة الدكتور قدرى .

خلال الحديث الذي جرى بيننا عندئذ ، كان سألنا :

— يقولون إن العرب يحبون الانحليز ، ومع هذا نرى أنهم يعادوننا ويشورون

علينا في فلسطين وفي العراق ، لماذا ؟

وكنت قلت له :

— اني لا أعرف الشيء الكثير عن العراق ، لذلك لا أستطيع أن أجيب

على سؤالك فيما يخص العراق . ولكنني أستطيع أن أعطيك جواباً شافياً عن

فلسطين : ان الادارة الانجليزية في فلسطين ، تشجع الهجرة الصهيونية ، وتحمي اليهود وتدللهم لضرر العرب . وطالما تستمر هذه السياسة ، لا بد للعرب بوجه عام ، ولعرب فلسطين بوجه خاص ، أن يكرهوا الانجليز .. ويعادوهم .

ولذلك ، رأيت أن ألقيه في بغداد ، وأكلمه بصراحة ، اتماماً لحديثي في القاهرة ، فقلت له :

- كنتم قد سألتموني عن أسباب معاداة العرب وكرههم للانجليز في فلسطين وفي العراق - وكنت أجبتكم رأبي فيما يخص فلسطين ، وأما فيما يخص العراق ، فكنت قلت لكم بأني لا أعرف الشيء الكثير عنه ، فاعتذرت عن الاجابة على سؤالكم فيما يخص العراق ، ولكن الآن ، بما أني عرفت أشياء غير قليلة - خلال هذه الأسابيع الثلاثة عن العراق ، أود أن أتم جوابي السابق ، وأتكلم عن العراق أيضاً :

وتكلمت عن كثرة الموظفين الانجليز والهنود، وعن الكتابات الانجليزية التي لا تزال تستأثر بدوائر البرق والبريد وبرؤوس الشرطة . وقلت إنني ما كنت أتوقع أبداً أن أجد الادارة الانكليزية هنا ، بهذا الشكل من اهمال حقوق العرب ..

وأسهبت في الحديث معه بحرارة ، على هذا المنوال .
ولكن أجوبته كانت :

- أنا كتبت تقريراً ، اليوم . إنني أفكر في تقليل عدد الانجليز . ولكن .. ذلك لا يمكن أن يتم في دفعة واحدة ، بل يتطلب سنتين أو ثلاثاً . لأن : أولاً هناك عقود معقودة بين الحكومة البريطانية وبين هؤلاء الموظفين والمستخدمين .. ثانياً : لا يوجد موظفون اكفاء من العراقيين . عندما تتقرر المعاهدة تعين فيها الوظائف التي سيحتفظ بها الانجليز ، والتي ستترك للعراقيين .
واكني قلت له :

أنا أعتقد الأمر لا يحتمل الانتظار سنتين أو ثلاثاً . كما أني لا أرى أي موجب

لهذا الانتظار . يمكن تعليق بعض الوظائف الى المعاهدة ، ولكن هناك وظائف كثيرة وكثيرة جداً ، لا مجال للتردد فيها . هذه الوظائف يجب أن تودع الى الأهلين بأعظم ما يمكن السرعة . وقد لاحظت أن استمرار هذه الحالة تولد في نفوس الناس تدمراً محققاً ..

فكان جوابه الأخير :

— على كل حال ، أنا أيضاً أبذل أقصى ما يمكن من الجهد في هذا السبيل .

* * *

غاربيت

غاربيت كان مستشاراً للمالية . التقيت به في دار جعفر العسكري . نوري السعيد أيضاً كان حاضراً خلال هذه المرافعة .

غاربيت تكلم عن الخطر التركي . وقال إنه يظن أن هذا الخطر سيزداد في السنة القادمة .

نوري قال له — بهذه المناسبة — عن وجوب تقوية الجيش ، وأقترح الاتفاق مع اليونانيين .

ولكني أنا أردت أن أغتم الفرصة لتعميق البحث . نوري أراد أن ينقل الحديث الى مواضيع أخرى ، وحاول ذلك غير مرة . الا أنني رأيت أن أعيد البحث الى هذا الموضوع ، وأصارع غاربيت برأيي في الأمر ، فأجبره على مصارحتنا برأيه هو .

قلت : اني أعتقد أن هناك قضية أساسية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار ؛ ان توجه الناس نحو تركيا ، نتيجة طبيعية لأوضاع الادارة الانجليزية . وأعتقد أن الوسطة الوحيدة ، لتوقيف هذا التيار ، هو الاسراع في تأليف حكومة عربية بكل معنى الكلمة . كما أعتقد أن كل تدبير يمكن تصوره خلاف ذلك ، لا يمكن أن يوقف التيار .

ثم أوضحت له رأيي وملاحظاتي بتفصيلات وافية ، حيث قلت :

- اني دهشت عندما رأيت قوة التيار التركي الذي ينجذب اليه الناس وعلمت - بعد البحث - أنه نتيجة طبيعية لاهمال القضايا العربية .
وتأييداً لرأبي هذا ، ذكرت له ما حدث في سوريا ، فقلت :
- في سوريا ، ما كان أحد يتجه نحو الاتراك . بل بعكس ذلك كان الجميع يشعرون بكرامية شديدة نحوهم . ولكن بعد سقوط الحكومة العربية ، وبعد استيلاء الفرنسيين على سورية ، تغيرت الأوضاع .. ولدينا معلومات أكيدة انه بدأ هناك ايضاً تيار يوجه الناس نحو الاتراك .
يظهر أن حججي هذه أثرت في غاربيت ، فقال :
- اذن ، اسعوا للعروبة ، قوموا بدعاية لها .
ولكني قلت له :

- ان ذلك لا يمكن أن يتم بالكلام وحده . يجب البدء بذلك من الحكومة ، يجب الاسراع في تعريب الحكومة .
قال غاربيت : اننا لا نتدخل في شؤون الملك ، وعندما نتقدم اليه باقتراح ، نقول له : وعلى كل حال الأمر لكم ..

قلت : حتى هذا لا يكفي . الناس لا تطلع على الاخبارات . الناس يشاهدون رجال الشرطة ، ويشاهدون دوائر البرق والبريد . وعندما يلاحظون ان كل شيء لا يزال بالانجليزية ... يتأثرون من ذلك .. وقيسون الامور على ذلك .

* * *

تحمس خلال هذا الحديث جعفر ونوري أيضاً للموضوع . ولاح لي أنهم صاروا يصارحونه في بعض الامور ، للمرة الاولى ، خلاف عاداتهم معه :
غاربيت تكلم عن جريدة دجلة . وقال ان الناس يتخاطفونها ويقرأونها بنهم .
عندئذ سأله جعفر ، بأدء العتاب :

- ولكنني أسألك : من أصدر تلك الجريدة ؟ من أعاد عليها الفلوس ؟
وبما أنني ما كنت أعرف شيئاً عن الجريدة وعن صاحبها ، وعن ماضيها

التمت السكوت ، وصرت أقتبص النقاش الذي احتدم بهذه الصورة بين جعفر وبين غاربيت .

جعفر واصل الحديث :

– لماذا لا تزالون تحامون هؤلاء ؟ دجلة ، أليست مجيد الشاوي ؟ ومجيد الشاوي ألم يكن من صنائعكم ، الذين لا تزالون تحمونهم ؟

ولكن جواب غاربيت على ذلك ، انحصر في الكلمات التالية :

– انهم خدمونا .. فلا نستطيع أن نتخلى عنهم مرة واحدة .

نوري السعيد تكلم عن ديكسون ، وسرد سوء تصرفاته .

غاربيت ، اضطر ، عندئذ أن يظهر كل مكنونات قلبه ، فقال بعصبية

غريبة :

– يجب أن نعذر هؤلاء . لأنهم شاهدوا الفظائع التي ارتكبها الثوار ...

وقال : انهم ذبحوا بعض الضباط الانجليز ذبح الشاة . وقد مثلوا بأيديهم وبأرجلهم ، وقطعوها إرباً إرباً . وقد وجدنا أكثر من عشر جثث بمثل هذه الأحوال الفجيعة . نحن سعيينا أن نخفي ذلك ، لم نقل : العرب يحاربون هكذا ، بل قلنا لعائلاتهم – اننا دفنناهم بالاحتفالات اللازمة . ولكن هناك من عرف ذلك . وشاهد ذلك . فاذا ما رأيتهم يسلكون مسلك القساوة ، يجب أن لا تتعجبوا على ذلك .

غاربيت في خلال هذا الحديث ، استسلم لدواعي العصبية استسلاماً غريباً ،

حتى أني قلت في نفسي « أين هي برودة الدم التي اشتهر بها الانجليز » .

.. اذنسي غاربيت نفسه تماماً ، وترك كل ملاحظة سياسية جانباً ، فقال :

– ثاروا علينا .. هجموا علينا .. حاربناهم .. تغلبنا عليهم . ومع ذلك

نراهم الآن ، يفتخرون طوراً ولسان حالهم يقول : « نحن غلبنا » .. هذا

لا يطاق ...

بعد هذه الاندفاعات الحماسية ، نقل غاربيت الحديث الى الماضي الأبعد ،

التزمت السكوت ، وصرت أتتبع النقاش الذي احتدم بهذه الصورة بين جعفر وبين غاربيت .

جعفر واصل الحديث :

— لماذا لا تزالون تحامون هؤلاء ؟ دجلة ، أليست مجيد الشاوي ؟ ومجيد الشاوي ألم يكن من صنائعكم ، الذين لا تزالون تحمونهم ؟

ولكن جواب غاربيت على ذلك ، انحصر في الكلمات التالية :

— انهم خدمونا .. فلا نستطيع أن نتخلى عنهم مرة واحدة .

نوري السعيد تكلم عن ديكسون ، وسرد سوء تصرفاته .

غاربيت ، اضطر ، عندئذ أن يظهر كل مكنونات قلبه ، فقال بعصبية

غريبة :

— يجب أن نعذر هؤلاء . لأنهم شاهدوا الفظائع التي ارتكبتها الثوار ...

وقال : انهم ذبحوا بعض الضباط الانجليز ذبح الشاة . وقد مثلوا بأيديهم وبأرجلهم ، وقطعوها إرباً إرباً . وقد وجدنا أكثر من عشر جثث بمثل هذه الأحوال الفجيعة . نحن سمينا أن نخفي ذلك ، لم نقل : العرب يحاربون هكذا ، بل قلنا لعائلاتهم — اننا دفنناهم بالاحتقالات اللازمة . ولكن هناك من عرف ذلك . وشاهد ذلك . فاذا ما رأيتهم يسلكون مسلك القساوة ، يجب أن لا تتعجبوا على ذلك .

غاربيت في خلال هذا الحديث ، استسلم لدواعي العصبية استسلاماً غريباً ،

حتى أنني قلت في نفسي « أين هي برودة الدم التي اشتهر بها الانجليز » .

.. اذنسي غاربيت نفسه تماماً ، وترك كل ملاحظة سياسية جانباً ، فقال :

— ثاروا علينا .. هجموا علينا .. حاربناهم .. تغلبنا عليهم . ومع ذلك

نراهم الآن ، يفتخرون طوراً ولسان حالهم يقول : « نحن غلبنا » .. هذا

لا يطاق ...

بعد هذه الاندفاعات الحماسية ، نقل غاربيت الحديث الى الماضي الأبعد ،

فقال : انه ما كان يستحسن سياسة ويلسون . وأن تأخر مجيء السير برسي كوكس - بسبب انشغاله في ايران - صار كارثة على العراق . كان يقال على على الدوام ، سيأتي قريباً . ومر بهذه الصورة نحو تسعة أشهر .. سببت كثيراً من المشاكل . لو لم تشغل قضايا ايران السير برسي كوكس بهذه الصورة لسافر ويلسون قبل تسعة أشهر .

وبعد أن هدأت أعصابه تكلم عن مشروع سكة حديد كربلاء وكوت العمارة .

وعندما عدنا الى بحث تعريب الدوائر الرسمية قال : لا تنسوا أن هناك مخابرات مع البلاد الأجنبية ، فلا بد من أن يعرف الموظفون اللغة الانجليزية .

قلت له : إن ذلك لا يتطلب أن يعرف الجميع الانكليزية ، ويكفي أن يكون في كل مركز شخص أو شخصان يعرفان الانجليزية . وأما البقية فلا تحتاج الى الانجليزية فيمكن تدبير الامور بهذه الصورة . قال غاربيت : - فكرة جيدة .. أشكركم عليها . وسأسعى لأعمل بها .

* * *

خلال هذه الجلسة الطويلة ، ظهرت لي عند غاربيت روح نفسية غريبة . تكلم عن خدماته في مالية العراق . وقال : ومع الأسف لا أحد يقدر هذه الخدمات ، ولا يظهر عرفان الجميل . ثم وجه الكلام الى نوري ، فقال :

- حق أنت ، عندما كنت في لندن ، في أوتيل كارلتون ، قابلتني ببرود ، ولم تذكرني - عند رؤسائي ، بكلمة ثناء ...

ثم ذكر شخصاً لم أحفظ اسمه ، وقال انه قال له : - قد التقيت بنوري السعيد ، لم يذكر لي شيئاً عن حسن خدماتك .

فارل

كابتن «فارل» Farell كان البريطاني المهيمن على شؤون المعارف في العراق ، عند وصولي بغداد ، غداة تتويج الملك فيصل .

وقد علمت انه كان يعمل في العراق منذ ثلاث سنوات ونصف السنة . تولى وظيفة «مدير معارف الموصل» عندما كان «الميجر برومن» ناظراً للمعارف ، وكابتن «لاينل سميث» مساعداً له .

ولقد لعب فارل دوراً هاماً في تقرير وتوجيه سياسة المعارف في الموصل . عندما ذهب برومن وتولى وظيفته «لاينل سميث» بقي فارل في وظيفته في الموصل . ولكن عندما مرض سميث وسافر الى انجلترا بإجازة مرضية طويلة الامد ، انتقل فارل الى بغداد ، وتولى وظيفة «ناظر المعارف» بالوكالة عنه .

عند بدء الحكم الوطني ، تبدل اسم الوظيفة الى «مستشار المعارف» ، ولكنه بقي «المدير الفعلي» والامر والنهي في وزارة المعارف .

التقيت به لأول مرة في وزارة المعارف . عند زيارتي الاولى لها ، بعد ذلك التقيت به مرتين في مائدتين ، في المرة الأخيرة دعاني الى الاجتماع به في وزارة المعارف يوم الجمعة ، قائلاً : « في ذلك اليوم لا يكون هناك موظفون ولا مراجعون ، فنستطيع أن نتكلم طويلاً » .

وفعلاً ، عندما ذهبت الى وزارة المعارف في اليوم المذكور ، بقيت معه مدة ساعتين ونصف الساعة ، تكلمنا خلالها وحدنا ، وتكلمنا في مختلف الأمور .

وفيا يلي أهم الاحاديث التي دونتها بعد عودتي الى الفندق :

* * *

بادرني فارل قائلاً : - ان جلالة الملك كلمني عن حضرتك مرتين . وأمر بوجوب استفادة المعارف من خبرتك . أنا ايضاً أرغب في ذلك كثيراً . ولكن مع الأسف إن الميزانية كانت تقرر قسراً ، وعند تنظيمها كنا اضطررنا الى التزام جانب الاقتصاد ، ولذلك لا يوجد لدينا الآن الاعتمادات اللازمة لوظيفة

تليق بحضرتك . ومع ذلك ، سأبذل الجهد ، لتدارك الأمر قريباً .
قلت : - أنا أساساً لا أريد أن أتولى وظيفة رسمية الآن . أريد ان أطلع على الأحوال ، وأدرس الامور بتفاصيل وافية ، قبل أن أتولى مسؤولية العمل .
قال فارل : - أنا أعتقد أن هذا خطأ ، الامور يجب أن تدرسها من الداخل .
في داخل الوزارة تستطيع أن تدرس الامور بسهولة أعظم . ونستطيع أن نتفاهم على ضوء الحقائق الراهنة .

وأنا قلت له : - ولكن هناك أمر آخر لا بد من أخذه بنظر الاعتبار : في الداخل ، خلال العمل ، قد ينجرّف المرء بسبيل من أمور الساعة ، فيجد نفسه أمام تفاصيل كثيرة تحول دون رؤية الخطوط الأساسية . ولهذا السبب أرى أن أدرس الأحوال دراسة عامة ، قبل أن أتولى الوظيفة .
وأضفت : - وقد عرضت رأيي هذا على جلالة الملك ، وهو وافق عليه .

* * *

قال فارل : - طبعي أن المدارس العراقية لن تسير على النظام التركي أو النظام الفرنسي ، بل ستسير على النظام الانجليزي .

قلت : - أنا معك ، لا يجوز لمدارس العراق أن تسير على النظام التعليمي التركي ولا على النظام التعليمي الفرنسي . ولكنني أضيف الى ذلك فأقول : حتى ولا على النظام التعليمي الانجليزي : لأنني أعتقد أن النظام التعليمي القائم في كل بلد يرتبط بأحواله العامة وظروفه التاريخية ، فلا يجوز أن ينقل الى بلد آخر .
وقد لاحظت أنه صدم من ملاحظتي هذه . ولذلك رأيت أن أتوسع قليلاً في هذا الأمر ، فقلت :

- لا شك في أن النظام التعليمي القائم في مجملته ، يعطي نتائج باهرة ، لا يمكن لأحد أن ينكرها . ولكن ، يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه : انه يستند على أساس متين ومرتفع من « التربية العائلية » و « التربية العامة » ، و « الظروف التاريخية » . وإذا جرّد النظام التعليمي المذكور من هذه الأسس ،

ونقل الى بلد آخر - تختلف أحواله وظروفه عن أحوال المجترة وظروفها -
لا يمكن أن يعطي نتائج مماثلة لما يعطيه في المجترة . فالنظام التعليمي في كل بلد ،
يجب أن يأخذ الشكل الملائم لأحواله واحتياجاته . .
قال فارل : - أنا لا أقول انه يجب أن تنقل النظام الانجليزي بعينه ، بل
من حيث الأساس .

وقلت : - وأنا أقول : يجب أن توجد نظاماً تعليمياً خاصاً ، دون أن
نتقيد بنظام من النظم القائمة في البلاد الأخرى .

* * *

قال فارل : - لا تقس العراق بتركيا أو بسوريا . هذه البلاد متأخرة
أكثر بكثير منها . هنا الى الآن يوجد معلمون ينكرون كروية الأرض ،
ومعلمون يعترضون على استعمال الكتب المصورة . .

قلت : - وهل تظن أن في تركيا - مثلاً - لا يوجد أمثال هؤلاء ؟
وبعد ذكر أمثلة عديدة مما شاهدته بنفسي ، قلت : - هذه الأمور لا تمرقل
سير التعليم ، وتزول بسهولة ، بانتشار التعليم .
قال : - يظهر لي أنك شديد التفاؤل . . ولكنك ستري . . وكرر : ستري .

* * *

خلال الحديث عن المعلمين ، قال فارل بأنه لا يعطي أهمية كبيرة الى الـ
« بداغوجس » لأنه يعتقد أن المعلمين يحتاجون الى معلومات أكثر مما يحتاجون
الى أبحاث في طرق التعليم .

ولكني قلت : - هذا قد يكون صحيحاً بالنسبة الى بلادكم ، ولكنه لا يصح
بالنسبة الى هذه البلاد ، والبلاد المشابهة لنا . لأن المدارس عندكم صارت تمارس
التعليم وفق طرائق سليمة ، منذ مدة غير قصيرة . فالطالب ، قبل أن يدخل
دار المعلمين يكون قد تلقى دروسه - في المدارس الابتدائية والثانوية - وفق
طرق تربوية الى حد كبير . فضلاً عن ذلك ، عندما يتخرج من دار المعلمين ،

ویدخل فی سلك التعلیم ، یتلقى من مدبریه ومفتشیه کثیراً من الارشادات التربویه .

ولا بد من أنك تعلم أن الأمور هنا تختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً . فلا بد من الاعتناء بتعليم طرق التربية والتدريس اعتناء تاماً .

* * *

وتكلم عن مشاكل تعليم العلوم ، بسبب عدم وجود الاصطلاحات العلمية . ولكنني قلت له : ان هذه ليست مشكلة كبيرة كما تظنون .

فان الأتراك يدرسون العلوم المختلفة باللغة التركية ، حتى في كلية الطب وكلية الهندسة وكلية الزراعة ، ولكن الاصطلاحات العلمية التي يستعملونها « عربية » بكل معنى الكلمة ، حتى أن البعض من واضعي الاصطلاحات المذكورة ، كانوا من أولاد العرب مثلاً . ان « باسيل نعوم » الذي وضع اصطلاحات الكيمياء كان من أهالي حلب . وعلى كل حال أؤكد لكم بأن قضية الاصطلاحات العلمية ليست مشكلة كبيرة .

وبعد أن ذكرت له ما كنا بدأنا نعمله في سوريا في هذا السبيل ، قلت :
- فضلاً عن كل ذلك ، أنا لا أرى مانعاً يمنعنا من استعمال بعض الاصطلاحات العلمية كما هي ، أو بقليل من التحوير ، والمهم في نظري هو : اللغة التي يجري بها الشرح والتفهم ، واستعمال بعض المصطلحات العلمية الغربية خلال هذا التعليم - إذا اقتضى الحال - لا يخل بمبدأ « التعليم باللغة العربية » .

* * *

وقد لاحظت أن فارل - مثل سائر البريطانيين الذين قابلتهم هنا - يستغرب توجه الناس نحو تركيا ، ويتوجس خيفة من هذا الاتجاه . وأنا قلت له - ما قلته لغيره من البريطانيين - ان هذا نتيجة السياسة التي اتبعوها في العراق . وكررت عليه ما حدث في سوريا ، منذ احتلال الفرنسيين لدمشق ، ولسائر المدن الداخلية .

وعندما سمع ذكر كلمة « الفرنسيين » ، قال بكل اندفاع :

– ولكن الفرنسيين يفرنسون سوريا ..

قلت له : – تأكد أنهم لن يفلحوا في ذلك أبداً .

وبعد ذلك ، أردت أن أغتصم الفرصة التي أتاحها لي ، بكلمته الأخيرة .

قلت له : – طبعاً ، يا مستر فارل ، انك لا تستطيع ان تتهمني بمؤامرة فرنسا ، ولا بالرضا عنها ، فان خروجي من سوريا ومجيئي الى هنا ، يدل على عكس ذلك دلالة قاطعة . ومع ذلك ، أقول لك بكل صراحة ، لقد لاحظت انكم هنا تجاهلتم كل مستلزمات « الحكومة العربية » وتباعدتم عنها ، أكثر بكثير مما تجاهلها الفرنسيون في سوريا .

ولكنه رد علي بقوله : – غير أن أسباب ذلك واضحة تماماً : الفرنسيون لم يفتحوا سوريا خلال الحرب . ولكننا نحن فتحنا هذه البلاد خلال الحرب ، بجيوشنا وتضحيات كبيرة .

قاطعته بكل استغراب : تقول فتحنا هذه البلاد ؟ فهل نسيت أن الجنرال مود نفسه عندما دخل بغداد ، أصدر بياناً يقول : « اننا لم نأت الى هذه البلاد فاتحين ، انما أتيناها محررين » والذي أعرفه أنا ، أن كل رجال السياسة البريطانيين – من مدنيين وعسكريين – كرروا هذا القول بدون استثناء ..

قال ، متضيقاً : – أنا أتكلم عن الواقع ..

ثم استرسل في الكلام : – هل تظن حضرتك ، اننا لم نخدم هذه البلاد . اننا اشتغلنا واشتغلنا كثيراً . ولكننا لم نجد « الهدوء » الضروري للعمل المثمر . عملنا بقدر ما يمكن عمله خلال الاضطرابات التي عمت البلاد ..

وأنا قلت له : – أنا أظن أنه أصبح من الامور التي لا يمكن انكارها : ان الاضطرابات المذكورة نشأت من تجاهل الحكومة البريطانية مستلزمات « الحكومة العربية الوطنية » على الرغم من وعودها السابقة . وأعتقد أن أحسن الطرق للوصول بالبلاد الى « الهدوء » والاستقرار ، بعد الآن هو الاسراع في العمل بكل ما يستلزمه مفهوم « الحكومة الوطنية » .

وختمت الحديث بقولي : - أنا لا أهتم بالماضي كثيراً . كل اهتمامي يجرى
حول المستقبل . فيجب علينا أن نعمل بعد الآن ، بكل قوانا ، لمستقبل أفضل .

* * *

بعد مرور بضعة أيام على هذه الجلسة الطويلة ، قال لي رستم حيدر : انه
التقى بفارل في مائدة « غاربيت » . وخلال الحديث ، تكلم عني وقال : ولا
شك انه واسع الاطلاع . وكثير الخبرة . ولكنه مستوي التفكير ومثالي
الزعة (انه Idéaliste et idéologue) .

* * *

لقد التقيت بفارل بعد ذلك ، مرات ومرات كثيرة . وكلمته وناقشته في
مناسبات عديدة ، وفي قضايا متنوعة . سأذكر أهم ما دار بيني وبينه من حديث
ونقاش ، عند بحث تلك القضايا .

ولكنني أرى أن أدون هنا أحد أحاديثه التي لا تتعلق بالمدارس ، وبالمعارف ،
ولكنها تظهر غرابة تفكيره في الشؤون السياسية .

قال لي يوماً - وكنا نسير جنباً الى جنب في دربونة بعد خروجنا من حفلة
مدرسية - ، دون أي مقدمة ، بادي التلهف :

- ما كنت أظن أن ساسة مصر ومثقفيه مجانين الى هذا الحد ..
نظرت اليه باستغراب شديد .

وأما هو ، فواصل حديثه بذكر الأخبار التي كانت تأتي تلك الأيام عن
الحركات الوطنية القائمة في مصر ، مطالبة الغاء الحماية وعلان الاستقلال ،
ثم قال :

- أخشى ان حكومتي تقرق من هذه المطالبات والمشاغبات ، فتسحب
من مصر ..

قلت : وهذا ما يطلبه المصريون ، ويتمنونه .

قال : تقول : المصريون يتمنون ذلك ؟ أفتعرف ماذا يحدث ، اذا انسحبنا

نحن من مصر؟ أوكد لك : ان مصر ، لا تلبث أن تتفرنس بسرعة !
Gallicisé .

عندما سمعت منه هذا تقول ، بذلت جهداً كبيراً ، لأجل أن أمتع نفسي
من الضحك عالياً .

وقلت له : إسمح لي أن أقول : يظهر لي من كلامك هذا ، انكم لا تهتمون
مرامي الحركات الوطنية ... أذا أوكد لك : ان مصر لا تتفرنس أبداً ...
واذا اقتضى الحال تقاوم الفرنسيين الآن ، بشدة أشد مما كانت قاومت
البريطانيين قبل .

مسائل ومشاكل تتطلب حلاً سريعاً

- ١ -

مسألة

تأسيس مدرسة للطب على الفور

ان فكرة « تأسيس مدرسة للطب » على الفور ، كانت من أولى المسائل التي اضطررت الي درسها ومناقشتها خلال الأسابيع الاولى من وصولي الى بغداد .
كان الأطباء العراقيون مجمعين على القول بأنه يجب تأسيس مدرسة للطب بدون تأخير . والأطباء البريطانيون كانوا يشتركون معهم في هذا الرأي . وكانت الجرائد تصفي لهذه الفكرة ، وتطلب الاسراع في تحقيقها .
كان الأطباء يقولون : ما دام المستشفى موجوداً ، والأطباء موجودين ، فقد أصبح من الميسور تأسيس مدرسة للطب . ولكنهم عندما يقولون ذلك ، ما كانوا يفكرون في وجود أو عدم وجود الطلبة الذين يمكن أن يقبلوا في مثل هذه المدرسة .

وأما أنا ، فقد رأيت من الضروري البحث في ذلك ، قبل كل شيء .
فسألت ، كم مدرسة ثانوية توجد في العراق . وكم هو عدد طلاب هذه المدارس .

وكم هو عدد الذين تخرجوا منها هذه السنة . وكم هو عدد الذين يتوقع أن يتخرجوا منها في كل سنة من السنوات القادمة . وما هو مستوى التعليم في هذه المدارس . ولا سيما مستوى تعليم العلوم الطبيعية .

وعندما حصلت على الأجوبة الأولى لهذه الأسئلة تأكدت أن فكرة تأسيس مدرسة للطب على الفور ، كانت خاطئة جداً ، وكان من الضروري تأجيل ذلك إلى أربع أو خمس سنوات ، على أقل تقدير .

لأنه كان عند ذلك - في كل العراق - ثلاث مدارس ثانوية ، مدة الدراسة فيها أربع سنوات ، غير منقسمة إلى فرعين للعلوم والآداب . والصف الأخير لم يتكون بعد ، إلا في مدرسة واحدة ، وبمجموع تلاميذ الصف المذكور كان عبارة عن ستة فقط . وأما مستوى التعليم في المدارس المذكورة ، فلا يكاد يعادل مستوى دراسة متوسطة . ولا سيما تعليم العلوم الطبيعية فقد كان في منتهى الضعف .

فما كنت يجوز تأسيس مدرسة للطب قبل اصلاح المدارس الثانوية ، من حيث السك والكيف . وهذا الاصلاح ما كان يمكن أن يتم قبل خمس سنوات ، على أقل تقدير .

وأما اذا كان هناك بعض الشبان المستعدين لدراسة الطب - بسبب دراساتهم السابقة - فمن الأوفق ايفاد هؤلاء إلى الخارج ، ليدرسوا في إحدى مدارس الطب القائمة .

فقد عرضت رأيي هذا على الملك فيصل ، وتكلمت في هذا الشأن مع بعض الأطباء ، والصحفيين الذين كنت قد تعرفت اليهم .

الجمعية الطبية كانت رأت ان تؤسس المدرسة عقب استلام مستشفى الجعيدية من الجيش البريطاني . وطلبت من كورنواليس ، أن يعرض الأمر على جلالة الملك ويحصل على موافقته .

ولكن الملك بعد إمعان النظر في القضية وافق على وجهة نظري ، رأى ان يؤجل الأمر إلى حين اصلاح وتنظيم المدارس الثانوية ، وأمر رستم حيدر -

رئيس الديوان الملكي - أن يكتب الجواب اللازم على هذا الأساس :
وبما جاء في الكتاب الذي أرسله رئيس الديوان ، بأمر جلالة الملك :
« وقد امرني جلالتة أن أبلغكم نتائج بحثه ، وهي أن جلالتة بشارك الجمعية
الطبية البغدادية في ضرورة تأسيس الكلية وحاجة البلاد الماسة اليها ، الا انه
يعتقد أن التفكير في هذا الأمر سابق لأوانه نظراً لأن مستوى التعليم في البلد
واطيء الى درجة لا يمكن إعداد الطلبة ذوي الكفاءة اللازمة بالاشتراك في دراسة
هذا الفرع الخطير » .

« ان جلالتة يرغب الى حكومته أن تعمل بصورة فوق العادة على رفع
مستوى التعليم الى حد يمكن من التفكير في تأسيس كلية خطيرة ككلية الطب
قبل أن تفكر في هذا التأسيس » .

« ان جلالتة يرغب في أن لا تسيروا في هذا الموضوع الآن ، غير أنه يشارككم
في المبادئ التي ذكرتموها ، وهو يؤمل أن يكون ذلك اليوم الذي يساعد
مستوى التعليم على انشاء هذه الكلية قريباً جداً » .

« ولذلك أرجو أن تقنعوا زملاءكم الكرام بذلك ، وأن تقولوا لهم بأن
جلالتة يريد أن يعمل على التفكير الطويل في هذا الأمر ، لكيما تكون لنا كلية
تستحق ان نفخر بها وبكيانها » .

وبهذه الصورة تقرر تأجيل أمر « كلية الطب » الى حين اصلاح أوضاع
المدارس الثانوية من حيث الكم والكيف ، وذلك تم بعد خمس سنوات .

* * *

وهنا ، لا بد لي من ذكر الحديث الذي جرى بيني وبين « فارل » حول
هذه القضية :

تلقيت منه كتاباً مكتوباً بخط يده ، مع عبارة « مستعجل جداً » - يرجوني
أن أشرف الوزارة للتذاكر في قضية عاجلة .
عندما ذهبت ، عرفت أنه أراد ان يحدثني في أمر مدرسة الطب ، لانه كان

مدعوا لحضور الاجتماع الذي سيعقده الأطباء - في اليوم التالي - لاتخاذ قرار في هذا الشأن .

قال لي - بعد الاعتذار عن اضطراره لدعوتي بهذه الصورة العاجلة :
- تعرف أنه في هذه الأيام ، سيتخذ قرار في أمر مدرسة الطب ، وقد بلغني أنك تعارض هذا المشروع ، فوددت أن أعرف رأيك في هذا الباب منك مباشرة ، مع معرفة أسبابها .

وردأ على سؤاله هذا ، بينت له رأيي ، وشرحت له الأمور التي أستند إليها في رأيي هذا ، وعندما انتهيت من كلامي ، قال فارل :
- أنا موافق على رأيك هذا تمام الموافقة . وأنا أيضاً أقول معك :
- ان الأمر يجب أن يبدأ بأعداد الدراسة الثانوية لهذا الغرض ...

اني سررت من كلامه هذا ، لأن هذه كانت أول قضية ، يتفق معي فيها .
غير أن سروري هذا ، لم يلبث أن تبدد وزال ، لأنني عرفت أنه كان يقصد من تعبير « اعداد الدراسة الثانوية » ، غير ما كنت أقصده أنا تماماً ، اذ قال :
- طبعي ، ان اعداد الدراسة الثانوية لهذا الغرض ، يجب أن يكون بتعليم العلوم الطبيعية فيها باللغة الانجليزية .

ولكنني ، عندما سمعت منه رأيه هذا ، اعترضت عليه ، على الفور :
- هذا لا ، يا مستر فارل . أنا أقصد من « اعداد الدراسة الثانوية » تقوية الدراسة فيها بوجه عام ، ودراسة العلوم الطبيعية بوجه خاص ، بتزويدها بما تحتاج اليه من الأجهزة والمختبرات والمعلمين ، فلا أوافقك على رأيك في جعل هذا التعليم باللغة الانجليزية .

وتأكيداً على رأيي هذا ، قلت :

- لا تنسَ أن الثورة العربية قامت على الدولة العثمانية ، بغية الاهتمام باللغة العربية ، قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء . ان الحركات العربية بدأت بمطالبة جعل التعليم باللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية . ولذلك لا يجوز أبداً التفكير في جعل تعليم العلوم في المدارس الثانوية باللغة الانجليزية .

انه أراد أن يرد على رأيي هذا ، بقوله :
- ان هذه الأمور يفكر فيها المتنورون فقط ، وأما الشعب ، فلا يهتم
بها أبداً .

ولكني اعترضت على قوله هذا ، بكل شدة ، وقلت له :
- اسمح لي أن أقول بأنك غلطان كثيراً في هذه القضية . ان جميع الناس
- على اختلاف طبقاتهم - يهتمون بأمر اللغة العربية اهتماماً كبيراً جداً .
وأكرر ما قلته قبلاً : ان الثورة العربية قامت على الدولة العثمانية ، لأجل اللغة
في الدرجة الأولى . انها تحالفت مع الحكومة البريطانية ، لهذه الغاية أكثر من
أية غاية أخرى . فلا يجوز - والحالة هذه - التفكير في جعل تعليم العلوم
الطبيعية في المدارس الثانوية باللغة الانجليزية ، لأي سبب كان .
وخرجت من غرفته ، بعد أن أكدت عليه أهمية هذه القضية ، بكل قوة .
ولكن عندما ذهبت الى الموصل - مع الملك فيصل - وزرت مدرستها
الثانوية لاحظت أن عدة معلمين هناك كانوا يدرسون فعلاً باللغة الانجليزية ،
وفقاً لأوامر فارل السابقة .

الميكانيكا والتاريخ القديم

ان اعادة الدروس المذكورة الى اللغة العربية ، وتجهيز المدارس الثانوية
بالآلات والمختبرات اللازمة لتعليم العلوم الطبيعية بصورة جدية ، ستكون من
أهم الأمور التي سأسعى الى تحقيقها عندما توليت مسؤولية الأمور في وزارة
المعارف .

- ٢ -

مشكلة يوم الجمعة في ثانوية الموصل

ان الأحوال الشاذة التي أوجدها الادارة البريطانية في المدارس الابتدائية في

الموصل ، أنتجت - بطبيعة الحال - حالة أشد شذوذاً منها في المدارس الثانوية :
فان معظم طلاب المدرسة المذكورة كانوا من المسيحيين ، لذلك كانت قررت
ادارة المعارف أن تعطّل الدراسة فيها أيام الأحد ، ولكنها تستمر أيام الجمعة .
وطبعاً كان هذا النظام يثير شعور المسلمين ، وكان يحملهم على التذمر والتظلم .
وقوي هذا الشعور عند بدء الحكم الوطني ، وصار الطلاب المسلمون ينقطعون
عن الحضور في المدرسة أيام الجمعة .
وأما الادارة فقد أوصلت فقدان البصيرة الى حد معاقبة الطلاب الذين
لا يحضرون أيام الجمعة .

وهذا أدى الى انفجار الرأي العام هناك ، وصار البلاط الملكي يتلقى كل يوم
البرقيات والمضابط والاحتجاجات التي تطلب « وضع حد الى هذا التغلب
المسيحي في هذه البلاد الاسلامية » .

هذه كانت مشكلة كبيرة : خلال درس القضية ، كان الانكليز يقولون إن
الأكثرية العظمى من الطلاب مسيحيون ، فلا بد من تعطيل الدراسة أيام الأحد ،
ويدعمون قولهم هذا بالأرقام الاحصائية .

والأهالي يقولون : ان هذه الأكثرية قد حصلت من جراء امال الادارة
البريطانية حاجات المسلمين ، وحصر اهتمامها بحاجات المسيحيين . فضلاً عن أن
البلاد بلاد اسلامية ، وعدد المسلمين في المدينة يبلغ سبعة أمثال عدد المسيحيين .
وأنا ، رأيت أن أحسن الطرق لحل هذه القضية - في الظروف الحالية -
هو : تعطيل الدراسة في ثانوية الموصل ، يومي الجمعة والأحد .

والملك فيصل ، استحسن رأيي هذا ، وأصدر أمره الى سلطات المعارف
بجعل يومي الجمعة والأحد ، يوم عطلة في المدرسة المذكورة .

وقد لاحظت خلال دروس هذه القضية ، ان « فارل » كان يضرر خطة
أخرى للمستقبل ، كان يريد تفريق المسلمين من المسيحيين في الدراسة الثانوية
وفقاً للخطة التي كانوا اتبعوها في المدارس الابتدائية .

- ٣ -

مسألة

تكثير دور المعلمين

تكثير دور المعلمين، كان موضوع أحاديث ومطالبات ودعائيات في بعض المحافل ، وعلى صفحات بعض الجرائد ، وكان أشد الداعين الى ذلك ، محمد عبد الحسين الذي صار مفتشاً لمعارف الفرات .

حجة الداعين كانت قوية في ظاهرها : في العهد العثماني كان في العراق ثلاث دور للمعلمين ، فلا يجوز أن نكتفي - في عهد الحكم الوطني بدار معلمين واحدة .

وأما أنا ، فبعد الاطلاع على الأحوال الراهنة ، تأكدت أن تكثير دور المعلمين سيكون مضرراً لمصلحة البلاد ول مستقبل المعارف من وجوه عديدة ، ولذلك عارضت ذلك معارضة شديدة :

أولاً : ان دار المعلمين الموجودة في بغداد كانت في حاجة الى اصلاحات أساسية ، لأن سوية التعليم فيها كانت واطئة ، ونظام المعيشة فيها كان سيئاً بكل معنى الكلمة . فلا شك في أن دور المعلمين التي ستنشأ ، - في الظروف الحالية - في خارج بغداد ، ستكون أسوأ حالاً منها .

ولذلك يجب ان نركز كل جهودنا حول اصلاح الدار الموجودة الآن ، من جميع الوجوه المادية والمعنوية ، مع تنظيم وتوسيع القسم الداخلي فيها .

ويجب أن نعلم علم اليقين : ان «نقائص» في دور المعلمين تضر البلاد ضرراً بليفاً ، لا يمكن قياسه بأضرار «نقائص» في المدارس العادية . لأن الأضرار التي تنجم عن نقائص تلك المدارس تنحصر - تقريباً - في طلابها ، وأما الأضرار التي تنجم عن نقائص دور المعلمين، فتنتقل مع كل واحد من متخرجيها فتشمل جميع المدارس التي يتولون التعليم فيها .

ثانياً: ان مهام دور المعلمين لا تنحصر في «تعليم العلوم والمواد المختلفة» بل تعدى ذلك الى تعليم أحسن طرق التدريس ، وأفضل أساليب التربية ومما

يجب أن لا يغرب عن البال : أن تقرير أحسن الطرق والأساليب - في العديد من المواد التدريسية - يحتاج الى أبحاث وتجارب يقوم بها أساتذة متخصصون في فنون التربية والتعليم فضلاً عن تضلمهم في العلوم .

ان تكثير دور المعلمين ، قبل بحث وتقرير أحسن طرق التدريس ، يولد بلبلة في طرق التدريس التي يتبعها المعلمون ، فيكون مضرراً من هذه الوجهة أيضاً .
ثالثاً : إن نوايا وأنظار الداعين لفكرة التكثير ، كانت تتجه الى انشاء دار للمعلمين في الحلة ، ودار في الموصل .

محمد عبد الحسين كان يدعو الى الحلة ليختص بمنطقة الفرات ، والوزير الشهرستاني كان يؤيده .

وأما فارل - فقد قيل - أنه يهتم بالموصل . ومع هذا كان يبدي استعداداً لانشاء الدارين في وقت واحد ، في السنة القادمة .

وأنا لم أتردد في الحكم بأن تنفيذ هذه الخطة يعرض « الوحدة الوطنية » لخطر عظيم . لأنه كان من الطبيعي - في تلك الظروف - أن تكون الأكثرية الساحقة من طلاب دار المعلمين في الموصل من أبناء المسيحيين ، وفي الحلة من أبناء الجعفرين . وذلك يؤدي الى تعزيز روح الطائفية وترسيخها عند المعلمين .

فكان لا بد من العمل لوقاية البلاد من هذه الأخطار . كان لا بد لدار المعلمين أن تجمع الطلاب من مختلف أنحاء البلاد ، ومن مختلف الطوائف ، لا بد لها من أن تجمع المسلمين والمسيحيين ، السنيين والجعفرين من المسلمين ، الكلدان والسريان من المسيحيين ، لكي ينشأوا سوية ، بنزعة وطنية ، تسمو فوق الاعتبارات الطائفية .

* * *

ولهذه الأسباب عارضت فكرة تكثير دور المعلمين معارضة شديدة . وحادثت في هذا الشأن طائفة من رجال الصحافة ورجال السياسة . غير أنني

اكتفيت بذكر الملاحظات الاولى والثانية ، وأما الملاحظة الثالثة فقد احتفظت بها لنفسي ، وذلك أولاً لأنني اعتقدت أن الملاحظات الاولى والثانية تكفي لإقناع المخلصين ، وثانياً ، لأنني لم أرَ من الحكمة أن أبدي الملاحظة الثالثة في مختلف المحافل التي كان يكثر فيها الطائفون .

فاكتفيت بعرضها على الملك فيصل الذي أبدى خطتي تمام التأييد .

وبذلك ، تم وأد فكرة تكثير دور المعلمين .

مشاهدات وملاحظات

متنوعة

كتابتات

على جانبي معسكر الهنود

على جانب رأس جسر مود - من جهة الكرخ - كان يوجد معسكر للجنود الهنود ، الذين كانوا جاءوا مع الجيش البريطاني .

على يمين مدخل المعسكر المذكور ، لوحة خشبية سوداء . كتب عليها :
درب ماكو

وعلى يساره لوحة خشبية أخرى ، كتب عليها :
طريق عام نهي

الكتابة الأولى باللغة العربية ، والكتابة الثانية بلغة «الاوردو» الهندية .
والغريب ان الثانية كانت أكثر فصاحة من الأولى .

بلاغات ادارية

على باب خان دله

كان خان دله من أكبر الخانات الموجودة في بغداد . والسلطات البريطانية كانت اتخذت مركزاً للشرطة ، ومحل لتوقيف المظننين والمعتقلين .

وقد وقفت أمام مدخل الخان المذكور خلال إحدى جولاتي في مختلف أحياء المدينة وأسواقها .

ولاحظت على أحد جداري المدخل لوحة خشبية كبيرة ، ألصق عليها عدة بلاغات إدارية صادرة من مديرية الشرطة .

قرأت البلاغات ، واستنسخت منها ، الفقرات التالية :

● صار معلوم عندما قبل كم يوم أن الباشجاويش مال السكشنات صايرون جداً رديء في شغلهم ووظيفتهم . وبهذه الوساطة الشغل يبان رديء جداً . وأخير كم إذا ما شغلكم بعد أيام قلائل ، أرجعكم الى رقبتيكم .

* * *

● مخصوص السلام

السلام عند البوليس مال خان دله صار رديئاً . البوليس عندما يقف قدام الأمر ماله ، يتكلم معه بلا تفكير . وإذا يجازي بالحبس ... يوم وعشرة عشا .

* * *

● الباشجاويش لازم يتذاكر من تحت أمرهم . فإذا لم ينظرون فأرجعهم الى رقبتيهم .

طريقة التهجي

في المادلي

عندما زرت مدرسة البارودية ، لاحظت أنه يوجد في القرب منها ملا (أي : كتاب) . دخلت لأرى أحوالها .

نحو ثمانين من الأطفال : أمام بعضهم الفباء ، وأمام البعض الآخر جزء عم ، وأمام البعض الآخر القرآن الكريم .

اقتربت من طفل يقرأ الألفباء ، لكنني لم أفهم كلمة واحدة مما يقوله :

باتوز بر بن - باتوز بر بين - باتو بيش بون ...
انتقلت الى طفل آخر ، يقرأ أيضاً الألفباء . ولم أفهم شيئاً مما يقوله هو
أيضاً : لام زبرل - لام زبر لي - لام بيش لو ...
سألت الملا : - ماذا يقول .
وفي مقام الجواب كرر هو أيضاً نفس الكلمات .
سألته : ما معنى هذه الكلمات .
قال : - هكذا يتهجون الالفباء ، دون أن يستطيع أن يوضح لي معاني
هذه الكلمات ..

بعد خروجي من الملا ، بحثت الأمر وعلمت : أن كلمات فتحه وكسره
وضمه ، وفتحتين ... تلفظ - خلال التهجوي - بالفارسية : (زبر) يعني فتحه ،
(زبر) يعني كسرة ، (بيش) يعني ضمه ... (توزبر - دوزبر) يعني فتحتين ،
(توزبر) يعني كسرتين (توبيش) يعني ضميتين .
ان الملاي - في حارات السنة والجمهورية على حد سواء - يعلمون الأطفال
بهذه الصورة ، بالكلمات الفارسية .
حتى أجزاء القرآن يتمجونه ويتعلمونه على نفس النمط .
قاف بيش لام « قل » - ...
كما علمت بعد ذلك أن هذه الطريقة هي المتبعة في جميع الملاي الكائنة في
جنوب العراق ووسطه .
وظاهر أن هذه الحالة من بقايا التأثير الفارسي .
ولذلك ، المارصل ظلت خارج هذا التأثير : فالتهجوي هناك يتم بالكلمات
العربية : فتحه ، فتحتين ...

حديث مصطفى المنديل

عن وجوه البصرة

تحدثت عدة مرات - في الفندق - مع مصطفى المنديل ، من أهالي البصرة .

وبما قاله لي - خلال أحاديثه - :
ان وجوه البصرة وأغنياءها كانوا يترفعون عن ارسال أولادهم الى المدارس .
ويقولون : لماذا المدرسة ؟ ألا يوجد لدينا أموال وأملاك ؟ هل يحتاج ابني الى
وظيفة ؟ .. هل أنا احتجت الى التعليم ؟ أنا اريد أن يكون ابني مثلي : انه لا
يحتاج الى التعلم في مدرسة ؟

شارع الرشيد كما شاهدته

شارع الرشيد ، كان الشارع الوحيد الذي تستطيع أن تسير فيه العربات .
خارج الشارع المذكور ، ما كان يوجد إلا دربونات كثيرة المنعطفات . لا يمكن
المسير فيها إلا مشياً على الأقدام . والبعض - مثل جميل الزهاري - كان يمتطي
حماراً ، لأجل التنقل بين مختلف البيوت .

ولكن شارع الرشيد نفسه كان حديثاً : تم شقه خلال الحرب العالمية
وبالوسائل العسكرية . كانت يوجد رصيف في طرفي الشارع ، ولكن ما بين
الرصيفين كان باقياً على الحالة الطبيعية من الترابية . وهذا التراب كان يتحول عند
هطول الأمطار الى أوحال ، وإذا زادت الأمطار ، امتلأ الشارع بالمياه ، فلم
يبق مجال للانتقال من رصيف الى الرصيف الذي يقابله إلا بالركوب على أكتاف
العتالين .

وفعلاً ، أنا بنفسني اضطررت عدة مرات الى استعمال هذه الوسطة ،
والانتقال من رصيف الى رصيف ، محمولاً على ظهر عتال ، ومرتبطاً بكتفيه .

* * *

بين الرصافة والكرخ جسران : الأول : جسر مود ، الذي يقوم على دعائم
خشبية ، انشيء بعد الاحتلال ، ولذلك سمي باسم القنند البريطاني ، والثاني :
جسر الكرخ القديم ، وهو يمتد على قوارب وعوامات .

وكان جسر الكرخ يفتح ليلاً ، وينصب نهاراً . ولذلك ، فان وسائل
المواصلات بين الكرخ والرصافة كانت تنحصر بجسر مود ، وبالأبلام التي تقطع
دجلة ، من شريعة الى شريعة .

ولكن عندما تهب الرياح وتهطل الأمطار ، تتوقف الأبلام عن العمل .
والاتصال بين الرصافة والكرخ ما كان يمكن أن يتم إلا عن طريق جسر مود .
ولكن الأمطار كانت تحدث في جهة الكرخ عدة بحيرات ، تقطع المواصلات
والدار الذي استأجرته كان في جانب الكرخ ، في باب السيف . وفي إحدى
الليالي هطلت الأمطار عندما كنت في جانب الرصافة . وعندما ركبت عربية
لأعود الى داري ماراً من جسر مود ، لم تجد العربية مكاناً للسير في الشوارع التي
تحولت الى بحيرات ، فاضطرت الى العودة الى جهة الرصافة ، لأقضي الليلة في
أحد الفنادق .

* * *

كانت جميع المخازن والدكاكين محرومة من واجهة زجاجية باستثناء مخزن
واحد قريب من رأس جسر مود ، وكان يعود الى شركة انجليزية .

حق الصيدليات كانت محرومة ، ليس من واجهات زجاجية ، بل ومن
الخزانات الزجاجية ، وقناني الأدوية فيها كانت مصفوفة على رفوف مكشوفة .

العلم العراقي خلال تمثيل فاجعة كربلاء

لقد شهدت ، في الكاظمية - لأول مرة - مراسم عزاء الحسين ، وتمثيل
فاجعة كربلاء .

التمثيل يجري في صحن المسجد الفسيح الذي يحيط بالمرقدين من كل جانب
يشارك فيه مئات من الأشخاص ، ويتفرج عليه آلاف من الرجال والنساء ، من
المقصورات ومن السطوح .

وقد حصلت ما يلزم من المعلومات لفهم ما يجري خلال التمثيل ، قبل أن أذهب الى الكاظمية : وقد علمت انه سيكون هناك فارس يمثل الامام حسين ، وفارس يمثل سعد بن أبيه ، قاتل الحسين ، وفارس ثالث ، يقوم بدور «النصراني» الذي سيتأثر بما يجري تأثراً شديداً ، فيشهر اسلامه . وسيسير كل واحد من ممثل الامام حسين وممثل سعد ، بموكب من أتباعه . وستظهر في الأخير ، المحفات التي تحمل أفراد أسرة الامام حسين ، الكبار والصغار . هذا ، فضلاً عن مواكب اللطم .

* * *

جلست في المقصورة المجاورة لمقصورة الملك ، وأخذت أتبع حركات المواكب ، بكل انتباه .

وقد لفت نظري ، أولاً النظام التام الذي كان يسود حركات اللطم : انها كانت بمثابة حركات رياضية جماعية ، متقنة تمام الاتقان .

كما لفت نظري صيحات اللعنة الصاخبة ، التي كانت تنطلق من حناجر النساء - بوجه خاص - كلما ظهر الى الأنظار ، الفارس الذي يقوم بدور سعد ابن أبيه ، مع أتباعه .

بعد المشاهدات الأولى ، لاحظت ان العلم العراقي يسير بجانب الفارس المذكور . وعندما أطلت النظر علمت أن العلم كان يحمله رجل لا يفارق الفارس .

العلم العراقي يسير في موكب الفارس الذي يلعبه الناس !

فكرت على الفور في المحاذير العظيمة التي تنجم عن ذلك ، فالتفت الى الخلف ، ولحمت بين المرافقين « صبيح نجيب » الذي كنت أعرفه من أيام دمشق ، حيث كان مرافقاً للأمير زيد ، كلمته بسرعة ، وقلت له : حامل العلم يجب ان يسير بجانب ممثل الامام حسين ، لا بجانب ممثل سعد . « صبيح نجيب » نزل من المقصورة ، ليعطي التعليمات اللازمة للمسؤولين عن تنظيم الاحتفال .

وفعلا ، بعد مدة وجيزة ، شاهدت أن حامل العلم أخذ يتباعد عن ممثل سعد ، ويتوجه نحو ممثل الامام حسين . ولكن عندما ، اقترب منه ، لاحظت ان الفارس دفعه بشدة . وكلما حاول حامل العلم أن يسير بجانبه كرر الدفع ، وأظهر علامات الغضب والتأنيب . صبيح نجيب لاحظ ذلك مثلي . وجاء يسألني « ما العمل . » قلت : « أحسن طريقة ، الآن ، أن ينسحب حامل العلم من الميدان بهدوء ، دون ان يلفت أنظار الناس . المهم : أن لا يسير بجانب الفارس الذي يمثل سعد » . وهكذا تم انسحاب حامل العلم من الميدان .

* * *

وبعد العودة من الكاظمية ، حكيت الى الملك فيصل ، هذه القصة . انه استغرب ذلك وقال : « ان ذهني كان مشغولاً بسماع بعض الشروح ، وتلعب حركات المواكب وأصوات الجماهير ، فلم انتبه الى أوضاع العلم » واستصوب الطريقة التي عاجلت بها الأمر .

* * *

وزير المعارف يجد في المدرسة الثانوية من الكمال « فوق ما ينبغي »

عندما زرت المدرسة الثانوية ، دخلت عدة صفوف ، وسمعت مختلف الدروس ، وبعد ذلك ، ذهبت الى غرفة المدير وذهني مشغول بالنقائص والاختفاء التي لاحظتها .

والمدير قدم الي « دفتر الزيارات » لأكتب فيه كلمة عن زيارتي . ولكنني عندما ألقيت النظر على الكتابة الأخيرة المسطورة فيه ، صدمت بما قرأته : اذ علمت منها أن وزير المعارف ، وجد في المدرسة - خلال زيارته لها - من الكمال « كما ينبغي » ، بل فوق ما ينبغي !

* * *

طلب الدكتور فائق شاکر وسوء فهم الدكتور خياط

راجعني الدكتور فائق شاکر ، باسم جماعة من الأطباء العراقيين ، قائلاً إنهم يريدون «مقابلة جلالة الملك» وطلب مني أن أحصل لهم على موعد للمقابلة. ثم ذكر لي أسباب هذا الطلب :

– لقد بلغنا أن هناك نية في تسليم وزارة الصحة للانكليز . استغربت ذلك ، وقلت له : « أنا متأكد من أن ما بلغكم في هذا الشأن ليس صحيحاً أبداً » .

ولكنه قال : لا .. نحن متأكدين من صحة الخبر . لأن وزير الصحة الدكتور حنا خياط بنفسه قال لنا ذلك .

وعندما سمعت اسم الدكتور حنا خياط ، عرفت حالاً منشأ القصة : كان الدكتور حنا خياط من أهالي الموصل . وما كان قد نقل عائلته الى بغداد ، بعد . ولذلك كان يقيم في الفندق الذي أقيم أنا فيه . وهذا كان يعطيني فرصاً كثيرة للالتقاء به والتحدث معه في مختلف الشؤون .

وفي إحدى الليالي انتقل حديثنا الى كثرة الموظفين الانجليز . وقلت خلال هذا الحديث : « ان كثرة الموظفين الانجليز ، في الوظائف الفنية البحتة – مثل الطب والهندسة – لا تضر المصلحة كثيراً . بعكس ما يحدث في الوظائف التي تتصل بالشؤون القومية ، مثل وظائف المعارف والتعليم » .

يظهر أنه استتبع من كلامي هذا ، ان هناك نية في ترك أمور الصحة للانجليز . في حين أني كنت أقصد من كلامي هذا ، اظهار أهمية شؤون المعارف بالنسبة الى شؤون الصحة في هذا المضمار . فضلاً عن ذلك ، اني أقدمت على هذه المقارنة ، لكونه طبيباً ، دون أن أتكلم في ذلك ، لا مع الملك فيصل ، ولا مع أحد من رجال الحكومة ..

الدكتور فائق شاکر ، اقتنع بتصريحاتي هذه ، وعدل عن طلب المقابلة .

ولكنني ، فكرت في الدرس الذي يجب أن استخلصه من هذه الحادثة :
إذا كان رجل مثقف مثل حنا خياط يسيء فهم المقصود من الحديث الى هذا
الحد الغريب ... فيجب علي أن أبذل المزيد من الحذر والانتباه مع سائر
الناس ، لكي لا أترك مجالاً لسوء تفسير أحاديثي ..

* * *

الانتخابات في جمعية أخوان الأدب

لقد اطلعت على ما حدث خلال اجتماع جمعية اخوان الأدب ، لانتخاب اللجنة
الادارية . حضر الاجتماع ٥٥ شخصاً . غير أن أكثرية الأصوات التي نالها شخص
واحد ، كانت ٢٧ فقط . وأما بقية الأصوات ، فكانت مشتتة ، بكل معنى
الكلمة يعني : حتى الأدباء ، لم يستطيعوا أن يجمعوا كلمتهم لانتخاب أربعة
أشخاص !

* * *

محاضرة الشيخ مهدي البصير وما قاله عن عوامل الوطنية

ثابت عبد النور تحدث الى عدة مرات عن المواعظ الوطنية التي تلقى على
سطوح المساجد ، بمثابة « عزاء الحسين » . وامتدح بوجه خاص محاضرات الشيخ
مهدي البصير ومواعظه .

وكنت قد اطلعت على البعض من الأسفار والأناشيد التي نظمها الشيخ المذكور
أيام الثورة ، وأعجبت بها . ولذلك رأيت أن أحضر إحدى محاضراته علي
أستفيد من شاعريته في أعمال المستقبل . وذهبت - مساء ٣٠ تشرين الأول -
مع ثابت عبد النور ، لسماع مواعظه ، على سطح المسجد .

عندما صعدنا على السطح ، رأينا أنه بدأ محاضرتة ، أمام جمع غفير من المستمعين ،

ولكن محاضرتة هذه خيبت أمني فيه ، وأزالت من نفسي تأثير أشعاره وأناشيده .

انه كان يتفلسف دون أن يستند الى أي أساس معقول ، ويقول هذه نظريتي ، لاحظت أن الناس المجتَمعين على السطح لم يعيروا كلامه أي انتباه ، إلا عندما انتهى من التفلسف وأخذ يلقي بعض الشعر ، وينقل الحديث الى مناقب الحسين .

وأما النظرية التي سردها متباهياً بها ، فكانت في منتهى الغرابة ، يزعم أن حب الوطن في الدم ، انه ينشأ من تأثير الهواء والماء والغذاء في الدم . وبما أن دم الانسان يتكون من الهواء الذي يستنشقه ، والماء الذي يشربه ، والأغذية التي يأكلها ، يرتبط المرء بالوطن الذي يعطيه هذا الهواء والماء والغذاء ..

ويتوصل من ذلك الى نتيجة أغرب منها ، ويقول : ان الشيوخ يبرد فيهم الدم لذلك نجد أن وطنيتهم تأخذ في الخلود ، مع برودة دمهم . وأما الشباب فيكونون أشد وطنية ، لأن دمهم يغلي ويفور ..

وخلاصة القول : خلال محاضرة الشيخ مهدي البصير ، وجدت نفسي أمام أبرز الأمثلة على المعلومات الـ « غير مهضومة » والمزوجة بمناسـزع « التفكير اللفظي » الذي يحكم على الأشياء ، من خلال الألفاظ ..

* * *

بعد انتهاء المحاضرة ، ونزول معظم المستمعين من السطح ، قربني ثابت عبد النور من محل جلوس الشيخ البصير ، وعرفه بي ، قائلاً : - الاستاذ ساطع الحصري .

وعندما سمع باسمي ، أخذ يتكلم بتواضع كبير : - هذا شرف عظيم لي يا أستاذ أن تشرفوا السماع محاضرتي ، مع قلة بضائقي .. أرجو أن ترشدوني ..

أود أن أستفيد من إرشاداتكم ..

هذه الكلمات شجعتني على مصارحته :

قلت له : الوطن يا أستاذ لا ينحصر في المحل الذي يعيش فيه الإنسان ، ويستنشق هوائه ويشرب مياهه ، انه يشمل بلاداً لم يعيش فيها ، ولم يرها ، وربما لن يراها ..

وحاولت أن أشرح الموضوع ..

ولكنه ، لم يكفد بسمع مقدمة انتقادي ، حتى تحلى عن التواضع الذي كان أظهره ، وأخذ يدافع عن آرائه ، بغرور ظاهر واصرار غريب :

— لا .. لا .. يا أستاذ .. أنا أملك نظريتي .. أنا أدافع عن رأيي .. الوطنية في الدم ، ومن الدم .. والدم من الهواء والماء والغذاء ..

وصار يغوص في سلسلة من السفطات اللغطانية .. ويكرر كلمة الدم .. والغريب أن غير واحد من الحاضرين أيضاً أخذوا يدافعون عنه بسفطات لا تقل عن سفطانه ، حتى أن أحدهم وجه إليّ هذا السؤال :

— السوداني ، هل يستطيع أن يعيش في المنطقة القطبية ؟

طبعاً ، اني لم أفهم علاقة هذا السؤال بالقضية التي يجري البحث فيها .. فلم أرَ فائدة من ادامة البحث في هذه المسألة ، بعد أن أخذت هذا الشكل الغريب .. فقطعت الحديث قائلاً : — نتكلم في هذه الامور ، في وقت آخر.

نزلت من سطح المسجد ، وغادرت مكان المحاضرة ، وأنا أشعر بألم مض . ما كان يمكنني أن أعلم ما شاهدته وسمعته بغير الغرور والفارغ ، والاعتداد بالنفس ، دون تفكير وروية ... وبما كان يسمى بالجهل المركب .

ولكنني رأيت في الوقت نفسه ، اني كنت مغتبطاً في الاعتقاد على كلفائه التواضعية ، وفي المبادرة الى نقده ، قبل أن أطلع على خواجه النفسية .

وفضلاً عن ذلك ، قلت في نفسي : ربما كان أمثاله المغرورون كثيرين ..

في هذه البيئات . فيجب علي ان آخذ ذلك بنظر الاعتبار ، خلال محاضراتي ومناقشاتي في المستقبل .

وعندما ألقيت محاضرتي الأولى في المعهد العلمي ، وتكلمت خلالها عن الوطنية والقومية ، حرصت على أن لا يظهر حديشي يظهر الانتقاد لأراء أحد من الحاضرين .

وبعد ذلك ، كلما عرفت كثرة أمثال الشيخ مهدي البصير ، أصبحت أشد تمككاً بهذه الخطئة ، كما أنني تأكدت من أنها أشد خطراً للنجاح في الاقناع . وصرت - خلال محاضراتي العامة - أعرض الحقائق التي أريد نشرها - بأبرز الدلائل المقنعة - دون أن أتطرق الى الآراء المخالفة لها ..

ثابت عبد النور

والمعهد العلمي

ثابت عبد النور ، اهتم كل الاهتمام بالآراء التي كنت أبديتها له ولرفقائه في الباخرة ، وأخذ يسمى الى تكوين النادي . واتصل بي عدة مرات ، ليطلبني على ما تم في هذا الأمر ، وعلى مشروع النظام الذي يعدونه . وأعلمني بأنهم قرروا تسمية النادي باسم « المعهد العلمي » .

وقال لي يوماً - إننا قررنا أن لا يكون للمعهد رئيس . على أن ينتخب في كل جلسة رئيس خاص بها .

وعندما بينت له محذور ذلك ، من وجهة ضمان تنظيم الأعمال ، قال :

- ولكن ما العمل ، الرئيس من الضروري أن يكون من أهل البلد ، ولا يوجد بين أهل البلد من يستطيع أن ينال أكتريه الأصوات . ولذلك رأينا أن لا يكون للمعهد رئيس . وأما تنظيم العمل ، فيتم بواسطة السكرتير ، الذي يسمى باسم « المعتمد » .

* * *

عندما تم تشكيل المعهد العلمي ، انتخبوني لعضوية هيئة الادارة ، ولكنني اعتذرت عن الاشتغال بإدارة المعهد ، ومع ذلك وعدتهم بمؤازرة المعهد بكل الوسائل الممكنة .

ولكن ثابت عبد النور قوهم أن سبب امتناعي عن قبول العضوية هو عدم انتخابي رئيساً للمعهد . وأرسل لي كتاباً مفصلاً-يقع في ثلاث صحائف مكتوبة بخط يده - ، يذكرني بأحاديث الباخرة ، ويلومني على عدم قبولي الاشتراك في مجلس ادارة المعهد ، بعد أن أوحيت لهم بفكرة تكوينه ، وبعد أن واصلت تشويقهم على الاسراع في افتتاحه . ويعتبر موقفني هذا نوعاً من الترفع . قرأت الكتاب بأسف شديد ، ومع ذلك ، رأيت أن أصارحه في حقائقي الأمور ، فاستدعيته وقلت له :

- تأكد بأنني لم أفكر لحظة واحدة ، أن أكون رئيساً للمعهد ، وتأكد لو اقترحت علي ذلك لما ترددت لحظة واحدة في رفضها ، بصورة أشد من رفضي لعضوية مجلس الادارة .

أما الدافع الذي يدفعني الى عدم الدخول في هيئة الادارة ، فهو ملاحظة المستقبل . أنا سأتولى بعد مدة قصيرة أو طويلة ، وظيفة رسمية فعالة في وزارة المعارف . وأنت تعرف بأنني كنت اقترحت تكوين المؤسسة لتساعدنا-بصورة غير رسمية - في جهودنا القومية والتعليمية . وإذا دخلت في مجلس ادارة المعهد ، لا أستطيع أن أساعده ، ولا أن أستفيد منه ، بالقوة اللازمة ..

وأضفت : لا أكتف عنك بأنني الآن في خلاف شديد في كثير من الأمور مع فارل ، القائم بأعمال مستشار وزارة المعارف . وأريد أن أكون قويّ الحجة أمامه وأمام من يخلفه في كل قضية أتولى معالجتها ..

هذا هو السبب الحقيقي لعدم قبولي عضوية مجلس ادارة المعهد . سترون في المستقبل بأنني سأساعد المعهد مساعدة كبيرة ، بطرق ووسائل عديدة . على أن تكون هذه المساعدة من الخارج ومن بعيد .

* * *

وفعلا عندما توليت الوظيفة الرسمية في وزارة المعارف ، ساعدت المعهد
مساعدة كبيرة في كثير من الأحوال ، كما استفدت منه في أحوال أخرى ، كما
سيوضح من أعمالي عندما صرت معاوناً لوزير المعارف ، ثم مديراً عاماً للمعارف .
ورأيت أن أنشر هنا كتاب ثابت عبد النور بنصه الكامل ليطلع القراء على
الكثير من الحقائق والأمور المتعلقة بالمعهد العلمي ، وبعقلية ثابت عبد النور .

سيدي الفاضل صاحب المعالي ساطع بك الحصري المحترم

بعد التحية والاحترام أعرض أن الشعور الوطني الصادق والاخلاص
الشخصي لفضيلتكم دفعاني لأكتب ما يأتي اظهاراً للحق وتزييداً للوثائق الوطنية
التي جمعت كثيراً منها منذ ظهور الحركة العربية في الاستانة وبعدئذ في العراق
وسورية والحجاز ومصر وأوروبا بقصد نشرها لأبناء العرب المشتكين في مشارق
الأرض ومغاربها والذين كثيراً ما تغشهم الأخبار الملفقة والدعوات المزوقة .

لقد اسعدني الحظ بمرافقة معاليكم اثناء العودة الى العراق فتمكنت من
الوقوف على ما تيسر لي معرفته من علمكم الواسع وفضلكم الكثير ولطفكم المتواتر
وقد أسفت كثيراً بعد عدم مساعدة الزمن لتبؤكم المنصب الذي تقدرون أن
تخدموا فيه بصلاحية واسعة وسلطة عظمى . ولكني ما زلت واثقاً أن معاليكم
ستقتحمون كل المصاعب وتذللون أنواع العقبات لخدمة الأمة العربية التي طالما
تدفقت محبتكم لها على لسانكم في مجتمعات كثيرة كان حضارها يشنون عليكم أطياب
الثناء ، لتلك الشفقة والغيرة .

والآن بعد أن تشكل المعهد العلمي وفتح أبوابه تحت رعاية صاحب الجلالة
ملكنا المعظم أيده الله وأبد دولته أراكم تتجنبون مساعدته وتعتذرون عن
القيام بالواجب الذي طالما حثثتمونا عليه وبجثتم لنا عن سبله المختلفات .

لقد شوقتمونا وشجعتمونا لفتح المعهد وقلتم لنا يجب ان نفتدي بالنادي العربي
الذي كان في دمشق الشام فسمعنا وتوقفنا لفتح المعهد راغمين كل العراقل التي
لا بد من اقتحامها في هذه الظروف الحرجة وكفى المعهد فخراً أن ينال معاونة

صاحب الجلالة الملك المعظم مادياً وأدبياً ولكني ما زلت مستغرباً عن عدم اهتمامكم كعادتكم بهذا المشروع العلمي الأدبي الأخلاقي المحض ، والذي دعاني الى تحرير المعروض هو تصميمكم على الاستغناء من العضوية الإدارية التي احرزتموها بثقة المتتمين الى المعهد الذين لا يعرفكم منهم الا القليل . واعتذاركم بأسلوب لا يكفي ولا يفي .

قلتم وأكدم انه لا بد من فتح نادٍ يضم المشتتين ويجمع ابناء الأمة وها هو المعهد موجود ومحتاج للتنظيم . ولو كان لكم مانع من الاشتغال لما كانت بأس ، ولكن ماذا نقول للأصدقاء ولعشاق الحرية العربية اذا رأوا منكم هذا الاستنكاف أو الاستكبار ؟

أنتم أعرف من غيركم بالآتعاب التي جازفنا بها في سبيل تشييد هذا المعهد الذي لم ينل من الحكومة مساعدة ما ، كما يزعم بعض الذين شهدوا وسمعوا مساعدة الحكومة العربية في سورية للنادي العربي . فلماذا لا تتألمون على بقائه في سويته الحاضرة ولا تسعون لاغنائه وتنظيمه يعود على الأمة بالفوائد العظيمة المنتظرة منه ؟

ان الأمة يا سيدي ، متعطشة للعلوم ، فلنتسابق لاغاثتها ، ولنخفف بعض آلامها ونمسح دموعها فلا تلذع النار قلب المتفرج المتألم كما تلذع قلب المكوي ... وها انتم قد يمتن العراق لهذه الغاية الشريفة فلما لا تتزاحون على تنشيط الحاضرين وترغيب الغائبين ؟

أنا أعرف عزمكم على خدمة الأمة ، وقد وقفت على بعض الخطط التي تريدون تطبيقها لبث الفكرة العربية الحية ، وانماء الشعور القومي . واعلم ايضاً حرصكم الزائد لاستعادة سورية الشهيدة ، التي كثيراً ما نفست عليكم عيشكم الرغيد ، وبددت حلمكم السعيد ، وأعرف شيئاً كافياً عما قاسيتموه وتكبدموه للمجيء الى العراق لتحقيق تلك المبادئ الشريفة والسعي وراء المصلحة العامة ، ولكني مازالت غير عارف بالأسباب التي قلبت افكاركم ، وغيرت نياتكم عن السعي في المعهد ، مع قرب عهدي بكم ، وأنتم تبلغون الأوامر المكررة لتأسيس النادي ،

وتشيرون الهمم للتشييد هذه المؤسسة التي نؤمل أن تعود على الوطن الكبير بالنفع
الجزيل ...

أما المعهد فقد سار شوطاً بعيداً في الحياة ، وهو ما زال يقطع المسافات
وبرسخ في العاصمة ويشتهر في مدن العراق ومصر وسورية وغيرها من البلاد التي
يخفق فيها قلب عربي صميم ، فان كانت الموانع طفيفة ، كنتم على مذهبكم القديم ،
فلا تمتنعوا كل هذا الامتناع ، لأن تهافت الأدباء والوجهاء والعشم الاكبر من
الناشئة على المعهد يطمئنا عن العذر في المستقبل . وكفى تكاثر الطلاب في الدروس
الليلية والمطالعين في النهار ولا أظنكم تجدون - خارج سلطات الحكومة - محلاً
يمكنكم ان تخدموا فيه اكثر من المعهد . وفي الحقيقة اني حريص على شهرتكم
الأدبية ومقدر لمعارفكم الكثيرة ، ولهذا فرجائي ان لا تضنوا على الأمة بمعلوماتكم
وان لا تبخلوا على محبي فضلكم بدرر أفكاركم وغرر تجاربكم ولا زلت امل
للفضل سيدي ، ١٠ - ١ - ٢٢

المخلص

ثابت عبد النور

ملاحظات جغرافية

- ١ -

التقسيمات الادارية

١ - في عهد الدولة العثمانية

كانت الدولة العثمانية تقسم البلاد - من الوجهة الادارية - الى « ولايات » والولايات الى « سنجق » ات ، والسنجاق الى « قضاء » ات ، والاقضية الى « ناحيات » .

وكانت تنصب على رأس كل ولاية موظفاً كبيراً ، يسمى « الوالي » ، ويكون مسؤولاً عن جميع أمور الولايات ، ومشرفاً على أمور السناجق التابعة لها .

وكانت تعهد بإدارة كل سنجق الى « متصرف » ، وكل قضاء الى « قائمقام » ، وكل ناحية الى « مدير » .

وبناء على هذا النظام الاداري ، كانت البلاد العراقية مقسمة الى ثلاث ولايات : الموصل ، وبغداد ، والبصرة .

وكانت ولاية الموصل تضم سنجقي كركوك والسليمانية ، وولاية بغداد تضم سنجقي كربلاء والديوانية ، وولاية البصرة تضم سنجقي المنتفك والعمارة .

٢ - عند تكوين الدولة العراقية

عندما استلمت الدولة العراقية زمام الأمور من الادارة العسكرية البريطانية، لم ترَ لزوماً الى اعادة تشكيل الولايات واستبدلت كلمة «سنجق» بكلمة «لواء» العربية، واحتفظت بكلمات القضاء والناحية والمتصرف، والقائمقام، ومدير الناحية.

وفضلاً عن ذلك، رأت أن تقلل اتساع بعض الألوية الكبيرة وفصلت عنها بعض القانمقاميات، وحولتها الى ألوية. وانشأت بذلك خمسة ألوية جديدة، هي: أربيل، الحلة، الدليم، ديالى، الكوت.

وصار عدد الألوية أربعة عشرة، هذه اسمائها، بترتيب الحروف الهجائية: أربيل - البصرة - بغداد - الحلة - الدليم - ديالى - الديوانية - السليمانية - العمارة - كربلاء - كركوك - المنتفك - الموصل.

(ومما تجدر الاشارة اليه: أن السلطات البريطانية كانت فصلت - في بادئ الامر - لواء السليمانية عن العراق، وجعلته «حكمدارية» يرأسها الشيخ محمود. واللواء المذكور لم يعد يلتحق بالعراق الا سنة ١٩٢٠).

- ٢ -

نفوس العراق

نفوس العراق كانت تقدر بنحو ثلاثة ملايين موزعة على الألوية كما يلي:

لواء بغداد	٣٨٨٠٠٠
لواء الديوانية	٣٨٠٠٠٠
لواء الموصل	٣٧٦٠٠٠
لواء المنتفك	٣٢٠٠٠٠
لواء البصرة	٢٨٠٠٠٠

٢٠١٠٠٠	لواء أربيل
١٨٦٠٠٠	لواء الحلة
١٧٥٠٠٠	لواء الدليم
١٦٤٠٠٠	لواء ديالى
١٥٨٠٠٠	لواء كركوك
١٥٣٠٠٠	لواء العمارة
٧٢٠٠٠	لواء السليمانية
٦٥٠٠٠	لواء كربلاء

يلاحظ ان اكبر الالوية - من حيث عدد النفوس - كان لواء بغداد واصغرها كان لواء كربلاء فان عدد نفوس الاول كان يقرب من ستة امثال نفوس الاخير.

- ٣ -

المدن الكبيرة

المدن التي تستحق التسمية باسم «الكبيرة» كانت قليلة جداً .
اذ ما كان يوجد هناك مدينة يزيد سكانها على المائة ألف ، سوى بغداد .
وكان يقدر مجموع سكانها بـ ٢٥٠,٠٠٠ .
والمدن التي يقل سكانها عن مائة الف ولا يقل عن خمسين الفاً ، كانت ثلاثاً فقط :

٧٠٠٠٠	الموصل
٦٠٠٠٠	البصرة
٥٠٠٠٠	كربلاء

واما المدن التي يقل سكانها عن خمسين الفاً ولا يقل عن الثلاثين . فهي ايضاً كانت ثلاثاً فقط :

٤١٠٠٠	كركوك
-------	-------

٣٠٠٠٠	الحلة
٣٠٠٠٠	النجف
	والمدن التي يقل سكانها عن ذلك ، ولا يقل عن عشرة آلاف ، كانت سبعة :
١٦٠٠٠	السليمانية
١٦٠٠٠	رواندوز
١٤٠٠٠	أربيل
١٢٠٠٠	سوق الشيوخ
١٠٠٠٠	العمارة
١٠٠٠٠	الناصرية
١٠٠٠٠	الساوة

واما بقية المدن ، فكان عدد سكانها يقل عن عشرة آلاف بوجه عام .
حتى ان عدد سكان الاكثرية العظمى منها كان يقل عن الألفين .

* * *

ويمكن القول : بان المدن كانت منبثة بين مضارب العشائر ، ومحاطة بها
من كل جانب .
وهذه العشائر - باستثناء شمر وعنيزه - كانت تشتغل بالزراعة ، ومع هذا
تتمسك بتقاليد البداوة ، وتعيش في صرائف متفرقة .

- ٤ -

مدينة بغداد

مدينة بغداد ، كانت اقل اتساعاً من حدود سورها القديم .
ان الاعظمية والكاظمية كانتا خارجتين عنها ، ومنفصلتين منها . فان
الاراضي التي تمتد بين باب المعظم وبين الاعظمية كانت كلها بساتين . وما كان

يوجد خارج باب المعظم مبانٍ سوى الشكنة العسكرية ومستشفى المجيدية .
والاراضي الممتدة بين الكرخ والكاظمية كانت خالية من العمران . ما عدا
مسكة الترام الباقية من عهد ولاية مدحت باشا .

السور القديم كان مندرساً لم يبقَ منه الا الجزء المتصل بالقلعة ، وبضعة اقسام
من الخندق الذي كان يحيط بالسور ، وبعض الاجزاء من الابواب القديمة :
باب المعظم - في الشمال - كان قائماً - بشكل جديد نسبياً . وكان مؤلفاً
من طاق كبير ، وطاقين صغيرين بجانبه - وكان يعلو هذه الطوق قاعة اتخذت
مركزاً للشرطة .

الباب الشرقي - في الجنوب . كان برجه قائماً في محله . وكانت جمعية مسيحية ،
احتلتها وركبت عليه ناقوساً .

الباب الوسطاني - في الشمال الغربي - ، كان في حالة خراب ، لم يبقَ منه الا
القسم الاسفل من البرج ، مع قسم صغير من الجسر .

باب الطلاس - في الغرب - كان اجل الابواب القديمة ، وكان قائماً حتى
سنة ١٩١٧ . وكان الجيش العثماني اتخذته مخزناً للذخائر الحربية . وعندما قرر
تخليّة المدينة والانسحاب الى الشمال - بسبب اقتراب الجيوش البريطانية - رأى
ان يدمر الذخائر المذكورة لكي لا يستفيد منها العدو - والانفجارات التي
حصلت عندئذ دمرت الباب تدميراً ، وحولته الى كومة من الانقاض وزال
الباب من الوجود ، منذ سنة ١٩١٧ .

نظام التعليم الابتدائي

في لواء بغداد ونحوها من حيث التعليم الابتدائي في العراق ، وطبعه
سنة ١٩١٩

في وزارة المعارف والمجلس الاعلى للتعليم ، اتمتها ج. ب. بعد حذف
المواضع المتكررة في المخطوط والمخطوط الذي يلى
طبعة بحرف العروبة

مصادر حكومية في العراق

سبع

التعليم الابتدائي

لجان التعليم من لواء الحارث والمجلس الاعلى للتعليم

١٩١٩ مصرية - ١٩١٩ ميلادية

مطبعة ولاية الموصل

وقد طبع في المصنع النسخة والنسخة - مقلد بعضا البعض - جدول
توزيع المدرسين في مدارس الولاية من ناحية ، وفي المدارس الابتدائية من
الناحية اخرى .

جدول رقم ٣ : الجدول رقم ٣ : المخطوطات في الصفين التاليين ،

نظام التعليم الابتدائي

كان الانجليز وضعوا منهجاً للتعليم الابتدائي في العراق ، وطبعوه
سنة ١٩١٩ .

في غلافه الداخلي والخارجي العبارات التالية ، أنقلها عينا ، بعد حذف
الفواصل المتروكة بين كل سطر ، والنسطر الذي يليه :
نظارة المعارف العمومية
مدارس الحكومة في العراق

منهج

التعليم الابتدائي

المصادق عليه من ناظر المعارف ومجلس المعارف

١٢٣٧ هجرية ١٩١٩ ميلادية

مطبعة ولاية الموصل

وقد طبع في الصفحتين الثامنة والتاسعة - مقابل بعضها البعض - جدول
توزيع الدروس في المدارس الأولية من ناحية ، وفي المدارس الابتدائية من
ناحية أخرى .

الجدول (رقم ٢) والجدول (رقم ٣) المطبوعان في الصفحتين التاليتين ،
منقولان من المنهج المطبوع المذكور .

الجدول (رقم ٢)

المدارس الأولية

جدول توزيع الدروس في الاسبوع

السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	
٦	٦	٥	٥	{ القرآن الكريم والتعليم الديني
١٠	١٠	٩	٩	اللغة العربية
٤	٣	٢	٢	الخط العربي
٥	٥	٦	٧	الحساب
٢	٢	٣	٣	الجغرافيا
—	١	٢	٢	التاريخ
—	—	٢	٢	الرسم
٢	٢	٣	٢	الأشغال اليدوية
—	—	٢	٢	{ الهندسة والمساحة او مبادئ الزراعة
٢	٢	٢	٢	دروس الأشياء
٣	٣	٣	٣	الرياضة البدنية
٣٤	٣٤	٣٩	٣٩	الجملة

الجدول (رقم ٢)

المدارس الأولية

جدول توزيع الدروس في الاسبوع

السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	
٦	٦	٥	٥	{ القرآن الكريم والتعليم الديني
١٠	١٠	٩	٩	اللغة العربية
٤	٣	٢	٢	الخط العربي
٥	٥	٦	٧	الحساب
٢	٢	٣	٣	الجغرافيا
—	١	٢	٢	التاريخ
—	—	٢	٢	الرسم
٢	٢	٣	٢	الاشغال اليدوية
—	—	٢	٢	{ الهندسة والمساحة او مبادئ الزراعة
٢	٢	٢	٢	دروس الأشياء
٣	٣	٣	٣	الرياضة البدنية
٣٤	٣٤	٣٩	٣٩	الجملة

الجدول (رقم ٣)
المدارس الابتدائية
جدول توزيع الدروس في الاسبوع

القسم الابتدائي				القسم الاولي		
السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الاولى	
٣	٤	٥	٥	٦	٦	القرآن والتعليم الديني
٦	٦	٨	٩	١٠	١٠	اللغة العربية
١	١	٢	٢	٣	٤	الخط العربي
٤	٥	٥	٤	٥	٥	الحساب
٢	٢	٢	٢	٢	٢	الجغرافيا
٢	٢	٢	٢	١	—	التاريخ
١	١	١	١	—	—	الرسم
٢	٢	٢	٢	٢	٢	الأشغال اليدوية
٢	٢	—	—	—	—	الهندسة
١	١	١	١	٢	٢	دروس الأشياء
٢	١	—	—	—	—	الترجمة
٩	٨	٧	٦	—	—	اللغة الانكليزية
١	١	١	٢	—	—	الخط الانكليزي
٣	٣	٣	٢	٢	٣	الرياضة البدنية
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٤	٣٤	المجملة

أول ما وقع نظري على هذين الجدولين أدركت : ان نظام التعليم الابتدائي الذي أحدثه الانجليز في العراق كان مستوحياً من النظام القائم في مصر ، بل منقولاً منه : يتم التعليم الابتدائي في نوعين من المدارس ، وتختلف مناهج الدراسة في كل واحد من هذين النوعين اختلافاً كبيراً جداً . وعندما بحثت عن كيفية تقرير النظام المذكور في العراق ، تأكدت من صحة انطباعي الأول :

عندما احتل البريطانيون البصرة ، مهدوا أمر الاشراف على شؤون التعليم الى مدير المدرسة الأميركية « فان اس » ولكنهم عندما احتلوا بغداد ، أنشأوا « نظارة المعارف العمومية » ، وعهدوا بها الى « الميجر بوومن » ، وبوومن هذا كان ممن عملوا مدة غير قصيرة في مصر ، في معية مستشار المعارف المشهور « دنلوب » . فكان من الطبيعي أن ينسج في العراق ، على المنوال الذي كان تم صنعه في مصر تحت اشراف البريطانيين وتوجيهاتهم . ان نظام « ثنائية التعليم الابتدائي » المؤسس في مصر ، كان وليد ظروف تاريخية وسياسية سيئة جداً :

المدارس الأولية كانت قد نشأت من اصلاح المدارس الوقفية القديمة . وأما المدارس الابتدائية ، فقد أنشئت - بغية اعداد التلاميذ للمدارس الثانوية ، وذلك « على النمط الأوروبي » حسب تعبير الكتابات الرسمية ، في عهد الانشاء والتأسيس .

ولهذا السبب اختلفت مناهج كل واحد من هذين النوعين من التعليم الابتدائي اختلافاً كبيراً جداً .

في الواقع أن المناهج المذكورة حظيت ببعض التعديلات والاصلاحات عدة مرات ، في مختلف الأوقات . غير أن ذلك أيضاً تم في كل واحد من النوعين على حدة ، وبطريقة خاصة به ، وفي مناسبات واتجاهات مختلفة . فلم يبذل أي جهد للتقريب بينهما .

وفضلاً عن ذلك ، اختلف النوعان من وجهة الاجور والرسوم المدرسية أيضاً . فاختصت المدارس الابتدائية بتعليم أولاد الموسرين ، والبعض من متوسطي الحال .

وبهذه الصور المختلفة صار الفرق بين النوعين من التعليم الابتدائي يزداد بمرور الأيام ، حتى وصل الى ما وصل اليه من التباين التام .

وأنا كنت استغربت هذه الحالة ، واستنكرتها بشدة ، عندما اطلعت عليها ، خلال زيارتي لبعض المدارس في القاهرة - قبل مجيئي الى العراق ، حتى أنني أشرت الى وجوب معالجتها ، في المذكرة التي كنت قدمتها الى جعفر ولي باشا ، وزير المعارف العمومية ، بعد الانتهاء من تلك الزيارات (١) .

وبطبيعة الحال ، لقد زدت استغراباً واستنكاراً لها ، عندما وجدت منقولة الى العراق ، ووطدت العزم على تخليص البلاد منها ، قبل أن تتوسع وتتأصل في العراق ، كما كانت تأصلت وتوطدت في مصر .

* * *

- ٢ -

ولكن تغيير هذا النظام كان يتطلب اقناع الانجليز بوجوب هذا التغيير . انا كنت أعرف ان رجال التربية والتعليم في إنجلترا لا يهتمون ابداً ببدا «وحدة الأساس في التعليم الابتدائي» ، ولذلك ، رأيت أن أركز جهودي حول «نقد نظام التعليم الابتدائي المقرر» ، دون أن ألتحق الى أمر «وحدة التعليم» . ان النظام الذي أسسوه في العراق ، كان يختلف عن النظام القائم في مصر ، في أمر واحد : أنهم جمعوا مدة الدراسة في «المدارس الابتدائية» ست سنوات عوضاً عن الأربع المقررة في مصر . ولكنهم حصروا اسم «الابتدائية» بالسنوات الأربع الأخيرة ، وأما السنتان اللتان تسبقهما ، فاسمواهما باسم «الاولية» ، لأنهم

(١) الصفحة (١٧ - ٢١) من هذا الكتاب .

طبقوا فيهما منهاج السنتين الأوليتين من المدارس الأولية .

وأما الأسباب التي حملتهم على هذا الاجراء ، فكانت واضحة كل الوضوح :
عندما أنشأوا المدارس الابتدائية في مصر ، كان يوجد هناك عدد كبير من
المدارس الأولية . ولذلك لم يروا لزوماً لتحميل المدارس الابتدائية أعباء تعليم
القراءة والكتابة باللغة العربية ، وجعلوا معرفة القراءة والكتابة شرطاً من
شروط القبول في المدارس الابتدائية ، سواء كان التلاميذ قد تعلموا ذلك في
المدارس الأولية ، أو في منازلهم على يد معلمين خصوصيين ، قبل ان يدخلوا
المدارس الابتدائية ، ولذلك جعلوا مدة الدراسة في المدارس المذكورة أربع
سنوات فقط .

ولكن في العراق ، ما كان يوجد مدارس أولية ، فما كان يمكن أن يجعلوا
معرفة الكتابة والقراءة شرطاً من شروط القبول ، كما هو في مصر ، ولذلك
اضطروا الى جعل الصفوف الأربعة الابتدائية مسبقة بسنتين أوليتين ، كما يتضح
ذلك من انعام النظر في الجدول (رقم ٣) المسطور في الصفحة (١٠٧) من هذا
الكتاب : ان السنة الثالثة من الدراسة تسمى «أولى ابتدائية» ... والسنة السادسة
والأخيرة من الدراسة تسمى «رابعة ابتدائية» .

وبعد التفكير ملياً في الأمر ، رأيت أن ابدأ انتقاداتي من هنا :

ان النظام المفرر مبني على أساس (٢ + ٤) ، أي : سنتين أوليتين ، تليهما
أربع سنوات ابتدائية . وهذا ترتيب غير طبيعي وغير معقول . فمن الأوفق أن
نقلب الأمر ، ونبني الدراسة الابتدائية على أساس (٢ + ٤) أي : أربع
سنوات أولية ، تليها سنتان ابتدائيتان ، أو اتماميتان . عندئذ يمكن تزويد
التلاميذ بالحد الأدنى من المعلومات والمقدرات الضرورية لكل فرد ، خلال
السنوات الأربع الأولى ، وأما السنتان الاخيرتان ، فتتولى توسيع واثام
المعلومات والمقدرات المذكورة ، لدى التلاميذ الذين يستطيعون مواصلة الدراسة
حتى نهاية السنة السادسة .

بعد تقرير هذه الخطة عرضتها على الملك فيصل ، بتفاصيل وافية ، وحصلت على موافقته عليها .

وبعد ذلك ناقشتها مع فارل . ولكنني وجدت أن عقليته المتعجرفة لا تقبل المناقشة في أمثال هذه الأمور التي كانوا قرروها قبلاً .

ولذلك لم يقيس تغيير النظام المقرر ، وتطبيقي الآتية الذكر إلا بعد اقضاء فارل عن وظيفته في العراق ، وتوليقي وظيفة « معاون وزير المعارف » ، سنة ١٩٢٢ ، كما سيري القراء في بحث المنهاج الذي وضعته للتعليم الابتدائي ، خلال السنة المذكورة .

- ٣ -

أرى من المفيد أن أذكر هنا تفاصيل المناقشة التي جرت بيني وبين فارل حول هذه القضية ، كما كنت سجلتها في حينها :
قال فارل - عندما قابلني بعد بضعة أيام :

- جلالة الملك قال لي إنك تقترح جعل السنوات الأولية في المدارس الابتدائية أربعاً ، والسنوات الابتدائية اثنتين ، لا أدري ماذا تقصد من ذلك . هل تريد تغيير الأسماء والمصطلحات ؟

قلت له : - كلا ! ... ان ما أريده ليس تغيير الأسماء ، بل هو أمر فعلي ومشخص Concret : أريد تغيير منهاج الدراسة على أساس جعل مواد السنوات الأربع الأولى دورة - أو حلقة - كاملة ، لأنني لا أفهم : لماذا نجعل دراسة السنتين الأوليتين منفصلتين عن السنوات التي تليها ؟ أعتقد أن السنتين ، لا تكفي للوصول بالتلاميذ الى درجة من المعلومات التي يمكن الوقوف عندها ، في أي ميدان من الميادين ، وبالنسبة الى أي فئة من فئات التلاميذ الذين يدرسون في المدرسة . وأعتقد أن المدة اللازمة لذلك ، هي أربع سنوات ، على أقل تقدير . ولذلك أقترح جعل السنوات الأربع الأولى حلقة كاملة ، واعتبار السنتين الأخيرتين دورة متممة ومكاملة لها .

رد فارل على كلامي هذا ، قائلاً : - ولكن هناك حقائق سيكولوجية (نفسية) تمنع ذلك . فيجب علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار ، كيفية تطور عقليات الأطفال . ان نظام هذا التطور يفرض علينا أن نميز السنتين الأوليتين عن التي تليها ..

ان أول جواب خطر ببالي ردأ على قوله هذا : اذا كنتم تعتقدون ذلك ، فلماذا جعلتم الدراسة الأولية في أربع سنوات متوالية ؟ .. ولكني ، بما أني كنت قررت أن أحصر حديثي في نطاق المدارس الابتدائية وحدها ، صرفت النظر عن الادلاء بهذه الحجة الملزمة ، ولجأت الى حجج أخرى ، فقلت : - أنا درست كثيراً من الأبحاث المتعلقة بتطور نفسيات الأطفال . ولا أذكر اني وجدت بينها ما يؤيد رأيكم هذا ، ويمنعنا من جعل السنوات الأربع الأولى دورة متكاملة ..

وهنا قاطعني قائلاً : لا .. لا .. الحقائق السيكولوجية لا تسمح بذلك .. انها لا تسمح بتغيير نظامنا ..

أما أنا ، فقلت له : أنا لا أعتقد أبداً أن الحقائق السيكولوجية تستلزم المحافظة على النظام الحالي . فضلاً عن ذلك أرى أن ألفت أنظارك الى حقائق أخرى ، أثبت وأظهر مما ترويه عن الحقائق السيكولوجية . أظن أنك معي أن الأحوال المحلية والاجتماعية يجب أن لا تغيب عن الأنظار عند بحث وتقرير هذه الأمور . ولا أشك في أنك عرفت ان في البلاد عدد الذين يتزوجون في سن الرابعة عشرة ، والذين يصبحون آباء في السادسة عشرة ، ليس بقليل . وأنت كتبت في مذكراتك أن « كثيراً من الآباء يخرجون أبناءهم من المدارس قبل أن يبلغوا السنة السادسة بالمدارس » . فأرجو أن تفكر معي : ماذا تكون المعلومات التي اكتسبها التلاميذ ، اذا ما انقطعوا عن الدراسة ، بعد أربع سنوات من الدرس ، وفقاً للمناهج الحالي ؟ لا شك في أن كل معلوماتهم تبقى مبتورة ، ولذلك تكون معرضة الى التلاشي ، دون أن تترك في أذهانهم أثراً ذا بال . ولذلك أقول : لا بد من أن نجعل السنوات الأربع الأولى حلقة كاملة ، لنعالج

هذه الأحوال الاجتماعية معالجة مجدبة ...

ولكن فارل رد على كلامي هذا ، بلاحظة ، أذهلني بعدها عن المنطق ،

قال : - كنت أوافقك لو كان التعليم الابتدائي إلزامياً .

وأما أنا فقلت له : - أنا أقول بعكس ذلك تماماً : لو كان التعليم الابتدائي إلزامياً ، لما رأيت لزوماً لبحث هذه القضية . ولكن ، بما أن هذا التعليم ليس إجبارياً ، يجب علينا أن نفكر في هذا الأمر ملياً .

ولاحظت أنه تضايق كثيراً من أقوالي هذه ، فأراد أن يقطع الحديث بقوله :

- مهما كان الأمر ، أنا لا أحبذ اقتراحك ..

ثم أضاف - أنا لست مستعداً لتغيير النظام الحالي Désorganiser

* * *

وهذه المناقشة كانت من جملة الوقائع التي جعلتني اعتقد اعتقاداً جازماً ، بأنه لا يمكن ان نقوم بأي اصلاح جدي ، دون أن نقصي فارل من ميدان المعارف .

ذيل حول التسميات

من أغرب الامور التي لاحظتها : أن الانجليز عندما انشأوا في بغداد الدائرة الحكومية المكلفة بتسيير وتنسيق أمور المعارف ، خلعوا على رئيس الدائرة المذكورة لقب « ناظر المعارف » مع أنهم كانوا يسمونه باللغة الانكليزية « مدير » Director .

كما اسموا الدائرة باسم « نظارة المعارف العمومية » مع أنهم كانوا يعرفون بان هذا التعبير كان يقابل - في مصر - Ministry Of Education .
يظهر أنهم أرادوا - باستعمال هذه التعبيرات باللغة العربية - أن يرفعوا في نظر الاهالي من مكانة الدائرة ورئيسها .

وهذه التسميات أدت فيما بعد الى النتيجة الغريبة التالية :
عند بدء الحكم الوطني لم يقتدر العراق - في أمر الاصلاحات الادارية -
بمصر ، بل اقتدى بسورية ، فاستعمل اسماء « الوزير » و « الوزارة » ، مقابل
« الناظر » و « النظارة » المستعملة في مصر ، وفي الدولة العثمانية .
ولهذا السبب ظل الرئيس الانجليزي يحمل لقب « ناظر المعارف » - مدة
من الزمن - حتى بعد تشكيل الوزارات ، وتعيين وزراء المعارف .
في الصفحة التالية ، صورة زينكوغرافية لكتاب رسمي مطبوع بالآلة
الكتابة العربية : انه يدعو أعضاء لجنة التعريب للحضور في دائرة ناظر المعارف ،
تاريخه ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢١ ، أي في الشهر الثالث من وزارة « هبة الدين
الشهرستاني » .

نظرات عامة الى حالة المعارف في العراق — في عهد الدولة العثمانية —

ان « وزارة المعارف العمومية » — في الدولة العثمانية — كانت نشرت ، سنة ١٩١٥ ، احصاءات مفصلة ، تبين عدد المدارس والمعلمين والتلاميذ في جميع الولايات ، خلال السنة الدراسية التي سبقت نشوب الحرب العالمية . لقد راجعت النشرة الرسمية المذكورة بغية تكوين فكرة صحيحة عن احوال المدارس في العراق ، خلال تلك السنة . استخرجت منها ما يتعلق بولايات البصرة وبغداد والموصل . وبعد جمع وتنسيق هذه المعلومات الاحصائية ، رأيت ان اقرن بين الولايات المذكورة وبين بقية الولايات العثمانية ، فاستخرجت من النشرة الاحصائية المذكورة المعلومات اللازمة لهذه المقارنة . وفيما يلي ملخص النتائج التي توصلت اليها من هذه الابحاث الاحصائية .

المدارس الابتدائية الرسمية

عدد المدارس :

ان مجموع المدارس الابتدائية الرسمية في ولايات بغداد والموصل والبصرة

— التي تألف منها العراق — كان ١٦٠ . منها ٧٨ في ولاية بغداد ، و ٥١ في ولاية الموصل ، و ٣١ في ولاية البصرة .
وكان ١٣ من هذه المدارس خاصة بالبنات : سبعة منها في ولاية بغداد ،
واربعة في ولاية الموصل ، واثنان في ولاية البصرة .

عدد القائمين بالتعليم :

مجموع القائمين بالتعليم في الولايات المذكورة كان ٣٢١ ، منهم ١٨٣ في ولاية بغداد ، و ٨٤ في ولاية الموصل ، و ٥٤ في ولاية البصرة .
وأما عدد المعلمات بين هؤلاء . فكان ٣٢ فقط : ٢٢ منهن في ولاية بغداد ،
و ٦ في ولاية الموصل ، و ٤ في ولاية البصرة .

عدد التلاميذ :

مجموع التلاميذ في المدارس المذكورة كان ٦٦٥٥ ، منهم ٣٥٧١ في ولاية بغداد ، و ٢١٣٢ في ولاية الموصل ، و ٩٥٠ في ولاية البصرة .
وأما مجموع البنات بين هؤلاء فكان ٧٥٦ فقط ، وكان ٥٤٠ منهن في ولاية بغداد ، و ١٨٥ في ولاية الموصل ، و ٣١ في ولاية البصرة .
الجدول (رقم ٤) يبين تفاصيل هذه الأرقام .

المدارس الرسمية الأخرى

المدارس الثانوية :

كان عددها أربعة : اثنان منها في درجة «سلطاني» (في بغداد وكر كوك)
واثنان في درجة «اعدادي» (في الموصل والبصرة) .
عدد مدرسي المدارس الثانوية المذكورة كان ٤٩ ، وعدد طلابها ٨١٨ (منهم
٤٧٣ في الصفوف الابتدائية ، و ٣٤٦ فقط في الصفوف الثانوية) .

دور المعلمين :

كان عددها ثلاثة ، في بغداد والموصل والبصرة .

عدد معلميها ٢٢ ، ومجموع طلابها ٢٧٠

مدرسة الحقوق :

في بغداد ، عدد معلميها ١٠ ، عدد طلابها ٢٤٤

مدرسة الصنائع :

في بغداد . عدد تلاميذها ٧٠ .

المدارس الاهلية والأجنبية

عددها كان قليلا . وأرقاها كانت في درجة مدرسة ثانوية .

في بغداد : مدرسة الترقى . الجعفرية ، مدرسة اللاتين ، ومدرسة الالينس
الاسرائيلية .

في البصرة : المدرسة الاميركية .

في الموصل : مدرسة الدومينيكان .

مقارنة بين الولايات العثمانية

— من حيث مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية —

إن الجدول (رقم ٥) يبين مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية في جميع
الولايات العثمانية (وقد رتبّت الولايات حسب كثرة تلاميذها) .

والرسم البياني (رقم ١) يظهر هذا الترتيب الى العيان .

يلاحظ : ان عدد الولايات العثمانية كان ٢٣ . وولاية بغداد تأتي في المرتبة
السادسة عشرة وولاية الموصل في المرتبة العشرين ، وولاية البصرة في المرتبة
الثالثة والعشرين — والاخيرة — في هذا الترتيب هذا ، ويتبين من إمعان النظر
في أرقام هذا الجدول ، انه يمكن تقسيم الولايات الى ثلاثة صفوف بالنسبة الى

الجدول (رقم ٤)

المدارس الابتدائية الرسمية

عدد المدارس			عدد القائمين بالتعليم			عدد التلاميذ			
للذكور	للإناث	المجموع	المعلمين	المعلمات	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	
ولاية بغداد :									
٥١	٤	٥٥	١١٤	١٥	١٢٩	٢٢٥٧	٤٣٣	٢٦٩٠	متصرفية المركز
١١	١	١٢	٢٤	٢	٢٦	٤٣١	٣٩	٤٧٠	د كربلاء
٩	٢	١١	٢٣	٥	١٨	٣٤٣	٦٨	٤١١	د الديوانية
٧١	٧	٧٨	١٦١	٢٢	١٨٣	٣٠٣١	٥٤٠	٣٥٧١	المجموع
ولاية الموصل :									
٢٢	٢	٢٤	٣٥	٥	٤٠	٩٥٤	١٤٧	١١٠١	متصرفية المركز
١٨	٢	٢٠	٣٣	١	٣٤	٧٤٧	٣٨	٧٨٥	د كركوك
٧	٠	٧	١٠	٠	١٠	٢٤٨	٠	٢٤٨	د السليمانية
١٧	٤	٥١	٧٨	٦	٨٤	١٩٤٩	١٨٥	٢١٣٤	المجموع
ولاية البصرة :									
١٦	١	١٧	٢٦	٣	٢٨	٤٤٩	١١	٤٦٠	متصرفية المركز
٦	١	٧	١٢	٢	١٤	٢٣٩	٢٠	٢٥٩	د العمارة
٧	٠	٧	١٢	٠	١٢	٢٣١	٠	٢٣١	د المنتفك
٢٩	٢	٣١	٥٠	٤	٥٤	٩١٩	٣١	٩٥٠	المجموع
المجموع العام									
١٤٧	١٣	١٦٠	٢٨٩	٣٢	٣٢١	٥٨٩٩	٧٥٦	٦٦٥٥	

الجدول (رقم ٥)
مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية

٣٠ ٩٧٤	ولاية آبدین (مركزها إزمير)	١
١٨ ٤٨٤	ولاية خداد نديكار (مركزها بروسه)	٢
١٥ ٢٤٣	ولاية قونية	٣
١٤ ٢٥٨	ولاية أدرنه	٤
١٣ ٠٣١	ولاية آنقرة	٥
١١ ٤٢٥	ولاية طربزون	٦
١٠ ٧١٥	ولاية استانبول	٧
٩ ٢٠٥	ولاية أرضروم	٨
٨ ٧٧٣	ولاية حلب	٩
٨ ٥٥٠	ولاية آضنة	١٠
٨ ٢٢٥	ولاية سيواس	١١
٨ ٠٨٥	ولاية قسطنطيني	١٢
٧ ٨٨١	ولاية سورية	١٣
٧ ٦٥٠	ولاية معمورة العزيز	١٤
٧ ٠٥٤	ولاية بيروت	١٥
٣ ٥٧٣	ولاية بغداد	١٦
٢ ٩٥٥	ولاية بتليس	١٧
٢ ٥٩٤	ولاية ديار بكر	١٨
٢ ٥٥٣	ولاية اليمن	١٩
٢ ١٣٤	ولاية الموصل	٢٠
٢ ٠٦٠	ولاية وان	٢١
١ ٠٢٤	ولاية الحجاز	٢٢
٩٥٠	ولاية البصرة	٢٣

مجموع التلاميذ في مدارسها الابتدائية الرسمية :

الصف الأول : يضم الولايات التي يزيد مجموع تلاميذها على عشرة آلاف (وعدد هذه الولايات سبع) .

الصف الثاني : - يضم الولايات التي يقل تلاميذها عن عشرة آلاف ويزيد على خمسة آلاف ، وعدد هذه الولايات ثمان .

الصف الثالث : - يضم الولايات التي يصل مجموع تلاميذها خمسة آلاف ، (وعدد هذه الولايات ثمان) .

بلا حظ ان ولايات بغداد والموصل والبصرة تقع في هذا الصف الثالث والاخير ، مع ولايتي الحجاز واليمن .

الذين يدرسون في عاصمة الدولة

عند البحث في أبناء العراق الذين درسوا في المدارس العالية القائمة في عاصمة الدولة العثمانية وتخرجوا منها علمت ان عددهم كان قليلاً جداً : فانه كان يقل عن أصابع اليدين .

غير ان الذين درسوا في المدرسة الحربية وتخرجوا منها كانوا كثيرين .
وأما اسباب هذه الحالة ، فكانت جغرافية واقتصادية من ناحية ، وادارية وسياسية من ناحية اخرى .

فان السفر الى القسطنطينية كان يستغرق مدة طويلة ، لا تقل عن ستة أسابيع . وكثيراً ما تزيد على ذلك ، وتبلغ الشهرين في بعض الأحوال . فضلاً عن أنه كان يستلزم تغيير وسائل الانتقال ثلاث مرات .

وطبيعي ، أن الأسر التي تقدم على ايفاد ابنائها الى المدارس العالية القائمة في عاصمة الدولة - على الرغم من المشاكل المادية والمعنوية التي تكثف الايفاد - كانت قليلة بكل معنى الكلمة .

وسياسة الدولة العثمانية ما كانت ترى لزوماً لاتخاذ التدابير التي تخفف من

حدة هذه المشاكل ، الا بالنسبة الى العسكرية لانها كانت تهتم اهتماماً كبيراً
لتنشئة الضباط الذين تحتاج اليهم جيوشها الكبيرة .
كما انها كانت ترى من الضروري اقتناء هؤلاء من أبناء جميع الولايات ولذلك
كانت تتخذ تدابير فعالة عديدة لتسهيل الانتقال الى المدارس العسكرية . وكان من
جدة هذه التدابير : نقل الطلاب الى عاصمة الدولة ، على نفقة الحكومة ، وتحت
رعايتها ، ثم توفير كل ما يحتاجون اليه من وسائل المعيشة في المدرسة الحربية ،
طوال سني دراستهم .
ولهذه الأسباب كثر عدد خريجي المدرسة الحربية بين أبناء العراق ، على
الرغم من ضآلة الخريجين من المدارس العالية المدنية .

نظرات عامة الى
حالة المعارف في العراق
— في زمان الادارة البريطانية —

- ١ -

مذكرة فارل

كتب فارل مذكرة تلخص سير التعليم في العراق منذ بداية الحرب، وقدمها الى جلالة الملك .

هذا نص المذكرة :

- ١ - ان التعليم في المدارس التركية كان شيئاً قضي عليه أثناء الحرب .
- ٢ - لما أحدثت الادارة العسكرية الانجليزية المدارس في غضون الحرب والهدنة ، لم تجد سوى عدد قليل من الطلبة الذين تمكنوا من استئناف دروس الصفوف العليا .
- ٣ - أثير استبدال اللغة التركية المتخذة لغة للتدريس باللغة العربية على تقدم أعمال وزارة المعارف تأثيراً يذكر . لأن الأساتذة اضطروا الى التدريس في لغة لم يتلقوا علومهم بها ولم يتصلعوا فيها ، رغم كونها لغتهم الأصلية .
- ٤ - بما أن انشاء المدارس كان جارياً جنباً الى جنب مع الاحتلال البريطاني،

نرى ان مدارس البصرة قد مضى عليها ست سنوات من حين انشائها ، وهذه المدة الكافية لتخريج الطلبة من المدارس الابتدائية . أما بغداد والموصل ، فقد مضى على مدارس الاولى أربع سنوات ، وعلى الثانية ثلاث سنوات من حين انشائها . ولم يمس على أكثر مدارس القطر أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات من حين دخولها تحت سيطرة الحكومة ، ولم ينشأ الصف السادس فيها بعد .

٥ - ان كثيراً من الآباء يخرجون أبناءهم من المدارس قبل أن يبلغوا السنة السادسة بالمدارس .

٦ - ان الصبغة اللادينية التي عرفت بها مدارس الحكومة العثمانية أثناء دولة جمعية الاتحاد والترقي أوجدت ضعيفة في الصدور نحو المدارس . وبقي منها أثر نحو مدارسنا أيضاً في الأيام الاولى ، وقد بدأت هذه الضعيفة تتلاشى تدريجاً ، لأننا درسنا العلوم الدينية في المدارس على أحسن وجه . وقد جعلت من الدروس الاجبارية . وشجعنا الطلبة على اقامة فريضة الصلاة . ولهذا السبب دخل عدد عظيم من الطلبة في الصفوف الابتدائية . وستظهر نتيجة هذا بعد سنة أو سنتين لما يكمل الصفوف المنتهية التي سيوجد ثلاثون طالباً في كل صف منها . ونرى عندئذ عدد المتقدمين الى الامتحان النهائي سيصبح أربعة أضعاف ما هو عليه الآن ، بدون أن تزيد في عداد المدارس .

ن . فارل

وكيل مستشار وزارة المعارف

ان ما جاء في الفقرة السادسة من هذه المذكرة يخالف للحقائق الراهنة مخالفة تامة :

يزعم فارل أن مدارس الحكومة العثمانية أثناء « دولة الاتحاد والترقي » كانت لادينية ، فما كانت تعلم الدين ، ويريد أن يحتفظ للحكومة البريطانية بشرف الاهتمام بالدين ، وجعل الدروس الدينية اجبارية . ولكن - في حقيقة الأمر - ان المدارس التركية لم تهمل تعليم الدين في وقت

من الأوقات . وكل الأنظمة وكل المناهج الموضوعة في العهد العثماني كانت تجعل هذا التعليم من الأمور الاجبارية .

فان زعم فارل في هذه القضية كان من المزاعم الباطلة التي لا تستند الى أي أساس حقيقي .

اني لم أتعب في معرفة منشأ هذا الزعم الباطل :

انه سمع أن البيان الذي أصدره « الملك حسين بن علي » يوم اعلان الثورة ، كان يتضمن عدة فقرات عن خروج الحكم العثماني على أحكام الدين الاسلامي . ولذلك توم أن هذا الخروج شمل حذف دروس الدين من مناهج المدارس الابتدائية ، وبناء على هذا الوم صار يتباهى بعمل الادارة البريطانية يجعل الدروس المذكورة من المواد الاجبارية .

* * *

صحيح أن اقبال الناس على المدارس كان ضئيلاً في العهد العثماني ، ولكن سبب ذلك كان : « التدريس باللغة التركية » التي يجهلها الناس ، لا « عدم تدريس الدين » كما يزعم فارل .

- ٢ -

نظرات احصائية

الاحصاءات الرسمية تدل على أن : في نهاية السنة الدراسية ١٩٢٠ - ١٩٢١ (أي : عند تتويج الملك فيصل ، وبدء تكوين المملكة العراقية) كانت مجموع عدد المدارس الابتدائية والأولية الرسمية في جميع أنحاء العراق ، نحو ٩٠ ، وعدد معلمي المدارس المذكورة ٤٨٠ ، وبمجموع تلاميذها ٨١٩٣ . ان هذا العدد من المدارس الرسمية ، في بلاد شاسعة الأطراف - مثل العراق - كان في منتهى الضآلة . ولذلك ، كان أولى الأمور التي طلبها الملك من

الحكومة « الاهتمام البالغ في أمور المعارف ، والعمل المتواصل لتزويد عدد المدارس في جميع أنحاء العراق » .

توزيع المدارس على الأولوية والمدن المختلفة :

وكان هناك أمر آخر ، يلفت النظر ويستلزم الاهتمام ، أكثر من ضالة العدد ، هو : غرابة التوزيع .

لأن ما يقرب من ثلثي هذا العدد كان في لواء الموصل ، وأما ما يزيد قليلاً على الثلث الباقي ، فكان موزعاً بين سائر الأولوية .

ان غرابة هذا التوزيع يظهر بكل وضوح وجلاء ، من المقارنة بين مدينتي بغداد والموصل :

كان عدد المدارس الابتدائية والأولية الرسمية في العاصمة بغداد (٧) ، وفي مدينة الموصل (٢٣) .

وأما ما يختص بالبنات بين هذه المدارس : فكان واحدة فقط في بغداد ، و (٩) في الموصل !

ان كيفية توزيع المدارس الابتدائية والأولية الرسمية على منتسبي الأديان والمذاهب المختلفة في الموصل ، كانت أشد غرابة من ذلك أيضاً :

فان عدد المدارس الخاصة بالمسلمين كان (٦) والخاصة بغير المسلمين كانت (١٧) ! وكان (١٤) منها خاصة بالذكور ، و (٩) منها خاصة بالإناث .

وكان توزيع مدارس الذكور ، كما يلي : (٥) للمسلمين ، و (٣) للسريان الكاثوليك ، و (٣) للكلدان ، و (٢) للسريان القدماء ، و (١) للإسراييليين .

وأما توزيع مدارس الإناث فكان كما يلي : (٢) للمسلمات ، (٣) للكلدان ، (٢) للسريان الكاثوليك ، (٢) للسريان القدماء .

هذا ، مع أن عدد المسلمين في مدينة الموصل كان سبعة أضعاف عدد غير المسلمين فيها .

* * *

هذه الأحوال الغريبة والشاذة - التي تخالف أبسط مستلزمات الإدارة الحكيمة والعادلة - كانت من نتائج السياسة التي رأت الإدارة البريطانية أن تتبعها في الموصل .

إنها أخذت على عاتقها جميع نفقات المدارس الطائفية الموجودة في الموصل ، وأدخلتها في عداد المدارس الرسمية ، وذلك بعد الاتفاق مع رؤساء الطوائف الدينية .

هذا الاتفاق المعقود بين إدارة المعارف وبين رؤساء الطوائف - وكانوا يسمونه باسم الـ « كوناكورداتو » - أوجد نوعاً خاصاً من المدارس الرسمية: إنها كانت « حكومية » تماماً من وجهة الأمور المالية ، ولكنها كانت « نصف حكومية » من وجهة الأمور الإدارية . لأن إدارتها أصبحت « مشتركة » بين إدارة المعارف وبين رؤساء الطوائف .

ويظهر أن القصد الأصلي من هذه السياسة ، كان استمالة المسيحيين نحو بريطانيا ، وإبعادهم عن نفوذ فرنسا .

ان من المعلوم أن فرنسا كانت تعتبر - منذ عدة قرون - حامية الكاثوليك في الشرق ، فضلاً عن أن الاتفاقية المعقودة بين فرنسا وبين انكلترا سنة ١٩١٦ - لاقتسام البلاد العربية العثمانية ، كانت جعلت الموصل من نصيب فرنسا .

ولكن الحكومة البريطانية - في أواخر أيام الحرب ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب - أرادت تغيير الاتفاقية المذكورة على أساس الاحتفاظ بالموصل لنفسها . ودخلت مع فرنسا في سلسلة من المفاوضات والمساومات ، إلى أن حققت مبتغاها .

وخلال ذلك ، رأت أن تدعم مساعيها هذه بتدابير داخلية ، لهذا السبب أقدمت على الاتفاق مع رؤساء الطوائف الدينية على الاسس المذكورة آنفاً .

* * *

إن إزالة آثار هذه السياسة - وتخليص مدارس الموصل من أحكام

الكونكوردا ولم تقيس الا بعد سلسلة طويلة من الأعمال والتدابير ، قلت بها
عندما كنت مديراً عاماً للمعارف - كما سيرى القراء تفاصيل ذلك ،
قريباً بعد .

٣-

المدارس الابتدائية الرسمية في بغداد

لقد زرت جميع المدارس الابتدائية الرسمية الموجودة في بغداد ، خلال شهر
أيلول . ولاحظت أنه كان هناك اسراف كبير في عدد المعلمين المخصصين
للمدارس المذكورة : كل مدرسة كانت ذات ستة صفوف ، على الرغم من ضآلة
عدد التلاميذ في صفها الأخير . ورأيت أنه من الممكن تكثير المدارس وزيادة
عدد التلاميذ ، دون زيادة الميزانية المخصصة لها ، ودون زيادة مجموع المعلمين ،
وذلك بمجرد حسن توزيعهم على المدارس ، بعد ترتيبها ترتيباً معقولاً ، وكتبت
مذكرة في ذلك هذا نصها :

بغداد : ٨ - ١٠ - ١٩٢١

ملاحظات

تتعلق بمواقع المدارس الابتدائية وصفوفها

مواقع المدارس :

في مدينة بغداد ست مدارس ابتدائية رسمية ، خاصة بالبنين : واحدة منها
في جانب الكرخ والخمس الباقية في جانب الرصافة ، وثلاث من هذه المدارس
تقع في الجهة الشمالية ، والاثنان في الجهة الجنوبية .
أما الثلاث الشمالية ، فهي : المدرسة الحيدريسة ، المدرسة البارودية ،
ومدرسة الفضل ، وكلها تقع بقرب بعضها بعضاً من جهة ، وعلى مقربة من أقصى
المدينة من جهة أخرى .

وأما الاثنتان الجنوبيتان ، فهما : مدرسة رأس القرية الواقعة في المربعة ، ومدرسة باب الشيخ الواقعة بقرب جامع سراج الدين ، وليس بينهما سوى مسافة قليلة .

وأما الأحياء الواقعة بين الميدان وبين المربعة ، والأحياء المتوسطة ، فإنها خالية من المدارس (١) .

وأما مدرسة الكرخ الوحيدة ، فهي أيضاً واقعة في الجهة الشمالية من ذلك الجانب ، وليس ثم مدرسة ما في الأحياء الوسطى ولا في الأحياء الجنوبية . ان هذه الحالة يجب أن ينظر اليها بعين الاهتمام ، وان يبذل الجهد لازالتها . ولا أرى في ذلك صعوبة ما .

عدد التلاميذ :

ان عدد التلاميذ في الصفوف العالية من هذه المدارس ، قليل جداً كما يتبين من الجدولين التاليين :

المدارس الشمالية

المدرسة	المدرسة	المدرسة	
الحيدرية	البارودية	الفضل	
٢٥	٣٠	٢٥	الصف الأول الأولي
٢٦	٣٠	١٥	» الثاني »
٤١	٣٠	٢٢	» الأول الابتدائي
١٧	١٤ ← → ٧		» الثاني »
٢٥	١٠ ← → ٦		» الثالث »
١٠ ← → ٤	٤ ← → ٤		» الرابع »

(١) مما تجب الإشارة اليه : أن في ذلك التاريخ كان باب المعظم متين المدينة من الجهة الشمالية . اذ ما كان يوجد بين الباب المذكور وبين الأعظمية ، مبانٍ سوى الشكنات العسكرية ومستشفى الحميدية .

المدارس الجنوبية

مدرسة رأس القرية	مدرسة باب الشيخ	
٢٥	٢٥	الصف الأول الأولي
٢٢	١٦	» الثاني »
١٨	١٤	» الأول الابتدائي
١٢ ←→ ١٢	١٢	» الثاني »
٤ ←→ ٩	٩	» الثالث »
٨ ←→ ٩	٩	» الرابع »

ونرى من هذه الأرقام : أنه لا يوجد في الصف المنتهي في مدرسة الفضل سوى أربعة تلاميذ ، وكذلك في المدرسة البارودية .
 أما الصف الثالث الابتدائي ، فلا يوجد فيه ، في المدرسة الأولى سوى ٦ ، وفي المدرسة الثانية سوى ١٠ تلاميذ .
 ولا يوجد في الصف الثاني الابتدائي من المدرسة الأولى سوى ٧ ، وفي المدرسة الثانية سوى ١٤ تلميذاً ...

توحيد بعض الصفوف :

لما كان البعد بين هاتين المدرستين لا يزيد على خمس دقائق ، أرى من الأسراف إبقاء هذه الصفوف على حالتها الحاضرة ، ومن الممكن ، بل من الواجب توحيد تلك الصفوف في هاتين المدرستين . ومن الممكن أيضاً ضم تلاميذ الصف المنتهي من المدرسة الحيدرية إلى الصف الموحد ، لأنه لا يوجد في ذلك الصف سوى عشرة تلاميذ .

ويمكننا أن نطبق العمل عينه على مدرستي رأس القرية ، وباب الشيخ ، لأنه إذا تم ذلك التوحيد ، يكون مجموع تلاميذ الصف الرابع الابتدائي ١٧ ، والثالث الابتدائي ١٣ ، والثاني الابتدائي ٢٤ تلميذاً .

الفوائد :

إذا جمعنا الصفوف على هذا المتوال ، تمكنا من اقتصاد التخصّصات العائدة الى سبعة من الصفوف العالية ، من جهة ، والمعلمين الموظفين لهذه الصفوف من جهة أخرى ، وتمكنا أيضاً من الحصول على المعلمين والأموال التي نحتاج اليها لافتتاح مدارس في الأحياء المحرومة منها ، وتخليص أكثر من مائة وخمسين ولداً من الشوارع .. كل ذلك من غير أن نتكلف زيادة في المصاريف أو في عدد المعلمين ، ونكون - في عين الوقت - جعلنا مدرسة الفضل موافقة لمقتضيات النظام والصحة ، لأن بنائها لا تكفي لاستيعاب ستة صفوف .

الخلاصة :

اني أقترح اجراء الأمور التالية :

- ١ - توحيد الصفوف الثلاثة الأخيرة في مدرستي الفضل والبارودية .
 - ٢ - توحيد الصفوف الثلاثة الأخيرة أيضاً في مدرستي رأس القرية وباب الشيخ .
 - ٣ - احداث ثلاث أو أربع مدارس ، واحدة منها في جانب الكرخ ، والباقي في جانب الرصافة .
- وذلك بالاستفادة من المعلمين والتخصّصات التي ستتوفر من جراء هذا النقل والتوحيد .

* * *

ان آرائي واقتراحاتي هذه لم تجد قبولا حسناً ، لا في دوائر المعارف ولا في محافل المعلمين والمديرين .
ذلك لأن كل مدير كان يعتقد أن منزلته تتبع عدد الصفوف الموجودة في مدرسته . فكان يرى أن حذف بعض الصفوف منها - بنقل تلاميذ تلك الصفوف الى مدرسة أخرى - يكون بمثابة « تنزيل درجته » ، وتقليل مكانته .

ولذلك كان يعارض تغيير الأوضاع القائمة ، بحجة أن التلاميذ لا يذهبون الى مدرسة أبعد من مدرستهم الحالية ، مع ان التوحيد المقترح ما كان يكلف أحداً منهم « المشي » نحو خمس دقائق ، على أكثر تقدير .

وخلال حديثي مع المديرين ، عرفت أن الوضع الحالي لم يكن « غير سليم » من حيث الاقتصاد والاسراف في عدد المعلمين فحسب ، بل كان شديد الضرر ، من وجهة أخرى أيضاً : فان حرص المعلمين والمديرين في أن تكون مدرستهم كاملة الصفوف ، كان يدفعهم الى التساهل تساهلاً كبيراً في ترفيع التلاميذ الى الصفوف الأخيرة .

ولذلك صرت أعتقد بضرورة تغيير هذه الأوضاع ، ليس من وجهة الاقتصاد فحسب ، بل من وجهة تنظيم وتوجيه مستوى التعليم أيضاً .

وذلك كان يتحتم عليّ أن أبذل أقصى الجهود لتغيير «وجهات النظر» في هذه الأمور ، وأفهم المديرين أن درجاتهم ومكانتهم لا تتبع عدد الصفوف الموجودة في مدرستهم ، بل تتبع - أكثر من ذلك بكثير - مستوى التعليم والتربية فيها .

هذا ، وقد ظهر لي فيما بعد ، أن المعلمين أيضاً كانوا يشتركون مع المديرين ، في هذه النظرات الخاطئة ، فضلاً عن ذلك ، كانوا يظنون أن درجتهم تتبع الصف الذي يتولون التدريس فيه ، فيستنكفون عن التدريس في الصفوف الأولى ، ويسعون الى الانتقال الى التدريس في الصفوف العليا .

فكان يجب عليّ أن أبذل كثيراً من الجهد ، لتغيير نظرتهم هذه أيضاً ، وأن أفهمهم أن المعلم الناجح في الصف الأول ، يكون - في نظري - أعلى درجة ومنزلة من الكثيرين الذين يدرسون في الصفوف النهائية .

غير أن كل هذه الأمور ، لن تيسر لي ، الا بعد أن أتولى وظيفة رسمية في وزارة المعارف ، فأصبح من المسؤولين فيها .

MINISTRY OF EDUCATION,
'IRAQ.

وزارة المعارف
العراق

عدد.....
٢٦ تشرين ثاني ١٩٢١
تاريخ.....
Date.....

لعمرات أعضاء لجنة التدرج المعلمين
لصالح جعفر باشا وزير الدفاع
لعمرة المعلم ماجد احمدى بوزارة الدفاع

صحة اجتماع لجنة التدرج يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ نوفمبر ١٩٢١
الجلسة ٤ زواله في ادارة ناظر المصارف.

ناظر المصارف

التوقيع

ع ع

الكتابة (رقم ١)

كتاب رسمي ، يجمع بين اسمي وزارة المعارف
ودائرة ناظر المعارف

قضية توظيفي وملاساتها الغريبة

خلال الأسابيع الأولى من وصولي الى بغداد ، صار الناس يعرفون بأنني سأبقى مدة في معية الملك فيصل ، لأدرس أحوال المدارس قبل أن أتولى وظيفة في وزارة المعارف .

ولكن عندما مضى على وصولي شهران بل ثلاثة أشهر ، صار الكثيرون يستغربون بقائي خارج أجهزة المعارف . ولا سيما الوطنيون الذين كانوا يعتقدون بوجوب اصلاح أحوال المعارف اصلاً أساسياً ، صاروا يتساءلون : لماذا لم يشرع فلان في العمل لتحقيق الاصلاحات المنشودة .

حتى الجرائد اليومية ، صارت تكتب في هذا الموضوع ، وتكرر الكتابة فيه ، بأساليب وبمناسبات مختلفة .

وأما أنا ، فكنت أقول ، لكل من يسألني : أنا لا أزال أدرس الأحوال ولم أنتهِ من دراساتي بعد .

ولكن ، في حقيقة الأمر ، كنت أمتنع عن تولي الوظيفة الرسمية ، لأسباب أخرى ، لم أصرح بها لأحد ، غير الملك فيصل ، ورستم حيدر :

كلما درست أحوال المعارف أعتقدت بوجوب إجراء تغييرات واصلاحات جوهرية فيها ، وكلما تكلمت مع «فارل» وناقشته في مختلف المسائل ، تأكدت

أنه لا يمكن إجراء شيء من تلك التغييرات والاصلاحات الجوهرية طالما يبقى الرجل في وظيفته الحالية ، في وزارة المعارف . إنه جامد الفكر وضيق الأفق ، غير مستعد ، بل غير قادر لبحث المسائل بنظرات جديدة . فضلا عن أنه كان تعود أن يكون الأمر والنهي في الوزارة . فيتعذر عليه أن يتحول الى « مستشار » بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة .

فاذا توليت العذر ، وهو موجود في الوزارة سأقضي أوقاتي وجهودي في مناقشات ومجادلات عقيمة ، فلن أستطيع أن أقدم لمعارف البلاد ، الخدمات المطلوبة مني .

فمن الأوفق أن لا أتولى وظيفة رسمية في وزارة المعارف ، قبل اقضاء قارل عنها .

لقد عرضت رأيي في الرجل على الملك فيصل . قال : أكلم المندوب السامي ليعطيه الأوامر والتعليمات اللازمة . ولكني قلت : أنا لا أعتقد بفائدة ذلك . ولا أشك أنه غير قادر على تغيير اتجاهه الفكري ، ولو تلقى أمراً من المندوب السامي . فأرى من الأوفق العمل لانهاء خدماته .

والقضية بقيت معلقة بعض الوقت .

وبعد ذلك كلمني رستم حيدر ، وقال : - ان جلالة الملك يتألم كثيراً من سير شؤون المعارف . ويرى أنه من الضروري أن تباشر الوظيفة فيها ، لتنظم أمورهما وتصلحها ..

وقلت له : - أنا مستعد أن أقبل وظيفة صغيرة ، صلاحيتها مقرر ومعلومة . ولكني لا أستطيع أن أتولى وظيفة كبيرة ، أعرف مقدماً بأنني لن أستطيع أن أقوم بعمل مشمر فيها .

بعد بضعة أيام ، قال لي الملك فيصل ، تعال هذه الليلة ، تعشى معي ، حتى نقيم وحداً بعد العشاء ، نتكلم طويلاً ..

وعندما بقينا وحداً ، بعد العشاء ، بدأ الحديث قائلاً :

- رستم حيدر قال لي بأنك تمتنع عن تولي الوظيفة الرسمية ، لأنك تعتقد

بأنه لا مجال للخدمة فيها . وهل تظن بأني أبقى هنا ، لو لم أعتقد بإمكان العمل والخدمة ؟ تأكد ، يا ساطع ، لو قطعت الأمل في الخدمة الحقيقية ، لما ترددت لحظة واحدة ، في ترك العرش ومغادرة البلاد ..

ثم أخذ يتكلم عن قلة الرجال الأكفاء ، وعن أحوال الوزراء ، وقال :
- من الأمور المقررة ، انه اذا اختلف الوزير مع المستشار في قضية من القضايا ، يرفع الأمر اليّ .. والى الآن لم ترفع اليّ أي قضية من القضايا . كل الوزراء يمتدحون لي مستشاريهم ..
وبعد ذكر بعض الأمثلة ، قال :

- انك تقول : « لا بد من اقضاء فارل . وأنا أثق بك ، وأريد أن أطلب من المندوب السامي ، أن يستبدل هذا الرجل بشخص جديد . ولكن ، يجب أن أستند في طلبي هذا على دلائل مقنعة ، لا يجوز لي أن أطلب من المندوب السامي انهاء خدمات فارل ، بناء على ما جرى بينه وبينك من أحاديث شفوية ، في مواقف غير رسمية . فأرى من الضروري أن تتولى العمل بصورة رسمية ، حتى تأتيني بدلائل ملموسة ، أستند اليها في طلبي . أقول لك ، يا ساطع ، اعطيني براهين رسمية ، وأنا أتعهد لك بالعمل على اقضاء فارل بصورة نهائية .. ، وطبعاً اضطررت أن أقول له : - في هذه الحالة ، أنا تحت الأمر ..
وهو سرّ من هذه النتيجة ، وقال : - غداً صباحاً ، سأقول لحيدر ليتصل بوزير المعارف ، ورئيس الوزراء ، ويستكمل المعاملات الرسمية اللازمة ..
وودعني قائلاً : - وأنا لا أشك في أنك ستخدم معارف هذه البلاد خدمات جليلة .

* * *

في مساء اليوم التالي ، أطلعني رستم حيدر على الحديث الذي جرى بينه وبين وزير المعارف هبة الدين الشهرستاني . وأعلمني أنه تقرر أن يكون عنوان وظيفتي « معاون وزير المعارف » .
ولكن في اليوم التالي لذلك ، بدأت تظهر سلسلة تصرفات غريبة من فارل .

أرسل لي كتاباً مكتوباً بخط يده ، يبدأه بكلمة طيبة عن الدار التي استأجرتها ثم يقول : أوقات الدوام في الدائرة هي كذا وكذا ، ويدعوني الى مباشرة العمل دون تأخير .

أرسلت اليه جواباً ، بدأت به بالشكر على كلمته الطيبة ، ثم قلت : « أما من جهة العمل ، فهل من حاجة الى القول ، بأنني لا أستطيع أن أباشره ، قبل أن أبلغ قرار الحكومة العراقية الرسمي في هذا الأمر » .

ولكنه أرسل لي جواباً طويلاً مطبوعاً بالآلة الكاتبة ، يقول في بدايته : « ان وظيفتك ستكون معاون المدير Assistant du directeur . وأما الأمر الرسمي فلا لزوم لانتظاره . لأن الجريدة لا تصدر الا بعد شهرين ولو تعلقت أمور تعيين الموظفين بصدور الجريدة الرسمية لتوقف دولا ب العمل » . وبعد بعض التفاصيل عن الأشغال المطلوبة على الفور ، ينهي الكتاب بقوله : « لقد اقترحت لأجلك راتباً قدره ألف روبية اعتباراً من بداية هذا الشهر . فيجب ان تباشر العمل بأعظم ما يمكن من السرعة . تجنباً للمشاكل التي قد تثيرها وزارة المالية » .

قرأت هذا الكتاب باستغراب كبير : ان الرجل لا يزال يعتبر نفسه محور كل شيء ، في الوزارة . حتى في أمر تعييني أنا ..! ولا يفهم وجوب صدور الارادة الملكية ، فضلاً عن ذلك يتوهم بأنني سأكون معاوناً له ..!

* * *

هذا الكتاب كان قد وصلني يوم الخميس . يوم الجمعة كنت مدعواً الى حفلة مدرسية . هو أيضاً كان من المدعوين اليها . بعد انتهاء الحفلة ، عندما خرجت من المدرسة ، جاء الى جانبي وقال : « نمشي سوية » ، ثم ندخل الى الوزارة : اليوم جمعة ، نستطيع أن نتكلم هناك بكل هدوء .

جرى بيني وبينه محاوره طويلة ، بدأت في الطريق ، واستمرت في مكتبه بوزارة المعارف .

فيما يلي ، أبرز أقسام هذه المحاوره :

بدأ الحديث ، قائلا : - طبعاً استلمت كتابي ، وآمل انك لن تنتظر صدور الجريدة الرسمية ، فستأتي غداً ، لمباشرة العمل ..

قلت : أنا لم أقصد من « تبليغ الأمر الرسمي » .. « نشر الأمر في الجريدة الرسمية » . بل قصدت صدور الارادة الملكية وتبليغها لي .

قال : - هذه أمور شكلية ، لا يجوز أن تؤخرنا عن العمل .

قلت : - أنا لا أعتبرها أموراً شكلية ، بل أعتبرها أموراً ضرورية قانونية . فضلاً عن ذلك ، أنت تقول في كتابك بأن وظيفتي ستكون « معاون المدير » ولكن الوظيفة التي قبلتها أنا هي وظيفة «معاون الوزير» ، لا «معاون المدير» .

قال : - الوزير لا يحتاج الى معاون . الذي يحتاج الى معاون ، هو المدير . هو أنا ..

قلت : - اذن يجب عليك أن تبحث عن شخص يعاونك .

قال : - وأنت ، ألا تريد أن تخدم البلاد ؟

قلت : - طبعاً أريد ، ولكن لا بصفة « معاون المدير » .

قال : - ولكن العمل عند المدير ، لا عند الوزير .

ثم أخذ يذكر أعمال المدير ، ويكرر قوله : « لا عمل عند الوزير » .

قلت : - اذا كان الأمر كذلك قبل الآن ، فلا يجوز أن يبقى كذلك بعد الآن .

قال : - لا ، لا بد أن يبقى بعد الآن أيضاً . الوزراء يشتغلون بالسياسة ، ولذلك لا ينتخبون من الاختصاصيين .

قلت : - ولكن يكون بجانبهم معاونون ووكلاء ، يزودونهم بما يحتاجون اليه من معلومات اختصاصية .

قال : هذا العمل ، أنا الذي أقوم به الآن ، بهذا الاعتبار أنا معاون الوزير . فلا حاجة الى معاون آخر ..

قلت : - مهما كان الأمر ، أقول لك بكل صراحة ، وبكل قطعية ، اني

لست مستعداً لقبول وظيفة « معاون المدير » .
قال : - اسمح لي أن أقول لك : انك تتأخر عن أداء الواجب الذي يترتب عليك .

قلت : - أنا أعرف واجبي ، وأعرف كيفية أدائه ..
قال : - وأنا أقول لك بكل صراحة : أنا المسؤول في هذه الوزارة . أنا قائم بعلمي وكالة عن المستر سميت . وأنا مسؤول أمام جلالة الملك ، ومسؤول أمام المندوب السامي ، ولا أرضى أبداً أن يدخل بيني وبين الوزير شخص آخر ..
قلت : - هذا شأنك ..

قال : - ولأزم تعرف انك في هذه الحالة ، تبقى دون وظيفة .
قلت : - أنا لم أطلب الوظيفة .

قال : - ألا تريد أن تخدم معارف البلاد .
قلت : - الوظيفة ليست الوسيلة الوحيدة لخدمة البلاد .
ثم أضفت : - أرى أنه من العبث أن نطيل الحديث في هذا المضمار ..
وقت ، استعداداً لتوديعه والخروج من مكتبه .

هو أيضاً قام من كرسيه ، ومد يده إلى يدي ، وأمسكها بشدة ، لا ليودعني ، بل ليقدم لي اقتراحاً جديداً .
قال : - عندي اقتراح آخر ..

وبعد وقفة قصيرة ، أوضح اقتراحه قائلاً : - اذهب إلى كركوك . هناك يتكلمون التركية ، وأنت تعرف التركية ، قول وظيفة « مدير المعارف » هناك .

عندما سمعت هذا الاقتراح ، لم أتمالك نفسي من إطلاق ضحكة عالية .
خطر ببالي أن أقول له : « لو أردت أن أشتغل بتعليم الأتراك ، لما تركت عاصمة الدولة التركية » . أو أقول : « يظهر لي انك لم تعرف شيئاً عن ماضي حياتي ، ولكنني رجحت أن لا أقول شيئاً في أساس الموضوع :

– لا تنتظر مني أي جواب على اقتراحك هذا . وأظن ان الضحكة التي انطلقت مني ، دون ارادتي ، تقوم مقام الجواب .
بعد ذلك سحبت يدي من يده ، وخرجت من غرفته .

* * *

خلال هذه المحاورات ، تضايقت وتفرقت ، عدة مرات ، غير أنني ، عندما فارقت فارل ، شعرت بارتياح عميق ، لاني فكرت في أن الملك فيصل عندما يطلع على هذه الأمور سيقدر بأني ما كنت مغالياً عندما قلت : لا امكان لإجراء أي اصلاح ، مع وجود هذا الرجل في وظيفته الحالية . كما أن رستم حيدر لن يجد مجالا ليكرر قوله «طول بالك قليلا» .

هذا ، وفي مساء اليوم التالي حكى لي رستم حيدر ما حدث بينه وبين فارل .

يظهر أنه شعر بارتباك ، بعد مقابلتي ، فأرسل الى رستم حيدر كتاباً مستعجلاً قال فيه : « بأنه يود مقابلته ليكلّمه بصورة «محرمانه» ، في قضية هامة ، فيرجوه أن يحدد له موعداً للمقابلة بأعظم سرعة ممكنة » .

وعندما قابله في الموعد المعين ، قال له : إن ساطع بك يريد أن يتعين معاً لوزير المعارف ، ولا بد من أنك تعرف أن الوزارة تحتاج الى «ديسبيلين» ، وفق «هيرارشي» ثابت . ان احداث وظيفة معاون الوزير ، يخل بالديسبيلين ، ويربك ال «هيرارشي» .

ولكن رستم حيدر قال له : – أنا لا أرى في وظيفة «معاون الوزير» لا ما يخل بالديسبيلين ، ولا ما ينافي الهيرارشي . ان معاون لا يتمتع بسلطة إدارية ، أنه يعاون الوزير ، والوزير هو الذي يبت ويقرر الأمور ، بصفته المسؤول الأعلى ..
كرر فارل تخوفه من اختلال «النظام» . وفي الأخير ، قال : أنا اقترحت عليه أن يتولى وظيفة «مدير المعارف» في كركوك ، لأن أهالي كركوك

يتكلمون التركية وهو يعرف التركية ، ولكنه ترفع عن الاجابة على اقتراحي هذا ، واكتفى بالضحك عليه .

رستم حيدر قال له : - أنا لم أقص بساطع بك بعد ، ولا أعرف الآن كل ما جرى بينه وبينك من حديث ، ولكن عندما سمعت منك الآن هذا الاقتراح ، استغربته جداً لأني أعتقد أنه أسوأ الاقتراحات التي يمكن أن تخطر على البال : ان ساطع بك كان يتمتع بمكانة سامية جداً في عاصمة الدولة التركية ، وكان معروضاً عليه أكبر المناصب في وزارة المعارف . مع ذلك ترك تركية ، ليخدم معارف البلاد العربية ، وذلك على الرغم من توسلات الكثيرين من رجال الأتراك . وأظن أنك لو عرفت ذلك ، لما سمحت لنفسك أن تقترح عليه أن يتولى العمل في مدينة تركية ، ولوجدت من الطبيعي أن لا يقابل هذا الاقتراح بشيء غير الضحك ...

* * *

بعد بضعة أيام ، جاء الدكتور حنا خياط ، الى الفندق محمراً الوجه ، مع شيء من الترفزة ، وقال :

- جلالة الملك ، سلقنا اليوم في مجلس الوزراء .. وقال « بعضكم يعتبر الوزارة وظيفة اسمية ، ويترك الأمور في أيدي المستشار . وأنا قلت لكم عدة مرات ، اذا حصل خلاف بين الوزير والمستشار ، يرفع الأمر اليّ ، والى الآن لم ترفع الي أي قضية .. »

وأنا عرفت حالاً ، أن الملك كان يقصد - في الدرجة الأولى - وزير المعارف ، هبة الدين الشهرستاني ..

* * *

لا أرى لزوماً الى تفصيل ما حدث بعد ذلك . واكتفي بذكر خاتمة هذه الأمور :

لذلك فحصل طلب من المندوب السامي السير برسي كوكس ، - الحاج
شديد - انتهاء خدمات فارل ، واقصائه من العراق ، والمندوب السامي اقتنع
بوجوب ثلثية طلب الملك . وكتب الى حكومته ، طالباً منها ، نقل فارل الى
محل آخر . انتهى الأمر بوصول قرار يقضي بنقله الى العمل في حكومة فلسطين.
وبعد انتهاء خدمات فارل ، صدرت الارادة الملكية بتعييني معارفاً لوزير
المعارف .

وهذه الصورة ، بثمرت العمل في وزارة المعارف ، بعد انقطاع علاقة
فارل بها .

حزورة

عندما دخلت على الملك فيصل - بناء على طلبه - نظر اليّ ضاحكاً ، ثم أخرج من درج مكتبه ورقة مطوية ، وبعد أن فتحها عرضها عليّ من بعد ، قائلاً :

- أحزر ، ما هي هذه الورقة ؟

كانت ورقة كبيرة قسمت الى أربع صفحات : كل صفحة منها حددت بخطوط حمراء ، ثم قسمت الى عدد من المربعات والمستطيلات الكبيرة والصغيرة بخطوط زرقاء ، وبعد ذلك ملئت هذه المربعات والمستطيلات بكتابات وأرقام مكتوبة بالخط الأسود . وكانت البعض من هذه الكتابات أفقية وبعضها مائلة ، وكانت الكتابات المائلة تتجه - بالتناوب - من اليمين الى اليسار ، فمن اليسار الى اليمين ، أو من الأسفل الى الأعلى ، فمن الأعلى الى الأسفل ، حيث يتكون من مجموعها خط منكسر يزين أعلى الصفحة وجانبها .

وكانت الورقة - بما عليها من خطوط حمراء وزرقاء وأرقام وكتابات مائلة وأفقية سوداء .. تشبه الطلاسم والتعاويذ والتأائم .. التي يرسمها ويكتبها بعض الدراويش وأدعياء السحر ، زاعمين أنها تصون حامليها من عيون الحساد ، وتدفع عنهم الشر ..

فظننت أن أحد المنافقين كتبها وقدمها الى الملك فيصل ، لصيانتة عن عيون الحساد ، فقلت له ، دون تردد :

- حجاب ... ضد اصابة العين ..
ولكن الملك أطلق ضحكة عالية ، فقال :
- لم تحزر ..
ثم أضاف : - ولا يمكنك أن تحزر ..
وبعد ذلك ، قال ، وهو يهز رأسه :
- هذا برنامج ... برنامج مدرسة المشائر ..
ثم دفع الورقة اليّ لأقرأ ما بها من خطوط وتفاصيل .

البرنامج الذي أعدّه وزير المعارف هبة الدين الشهرستاني

كان الملك كمني ، قبل مدة ، في أمر تأسيس مدرسة للعشائر على نمط
« عشيرت مكتبي - مدرسة العشيرة » التي كانت مؤسسة في عاصمة الدولة
العثمانية .

كان السلطان عبد الحميد أسس المدرسة المذكورة ، لغاية سياسة صريحة :
جمع فيها طائفة من أولاد رؤساء العشائر العربية والكردية الموجودة في مختلف
الولايات العثمانية .. وكان بينهم الشامي ، والعراقي والحجازي والطرابلسي ،
وكان بين الحجازيين البعض من شرفاء مكة وسادة المدينة . وكان السلطان
يلحق معظم خريجي المدرسة المذكورة بهيئة المرافقين - الياوران - ، وكان
يهدف من وراء ذلك ، الى زيادة ارتباط رؤساء العشائر بسدته الملوكية .
ولكن العراق ، هل يستفيد من مثل هذه المدرسة ؟ ومصلحة العراق ، هل
تقضي تعليم أولاد رؤساء العشائر في مدرسة خاصة ؟ أم يستلزم تعليمهم - مع
سائر أبناء البلاد - في مدرسة عامة ؟

اني رأيت أن المسألة تحتاج الى بحث ، وتأمل ، ولذلك رجوت الملك أن
يؤجل النظر في هذه القضية ، الى حين انتهائنا من دراسة أحوال المدارس من
ناحية ، وأحوال العشائر من ناحية أخرى ، دراسة مستفيضة .
ولكن ، يظهر أن الملك كان قد كلم وزير المعارف هبة الدين الشهرستاني أيضاً في

<p>«جامعة الاشبال»</p>	<p>اسم المدرس</p>
<p>جامعة مصغره تجمع صنفا من الاولى وصنفا من العالي وثلاثة اصناف من الابتدائي وتدريس خمس شعب من العلوم المهمة</p>	<p>لقب المدرس</p>
<p>في قضاء الكاظميه في خارج البلد لجهات متعدده</p>	<p>محل المدرس</p>
<p>العربية الفصحى</p>	<p>لغة المدرس</p>
<p>في السنة الاولى ١٠٠ (مئة) فارس مع خوطم</p>	<p>عدد تلاميذها</p>
<p>يدرسون في المدرسة ويطبقون علومهم بالعمليات فيها ايضا كما انهم يبيتون في المدرسة ويطهرون فيها ومنها</p>	<p>وصفهم في المدرسة</p>
<p>لباسهم نفس البسة الكشاف في المدرسة واللبسة البدوية في السبع يقبل التلميذ من السادسة وحتي في المدرسة تلميذ بلغ الخامسة عشر</p>	<p>لباسهم في من الداخل فيها</p>
<p></p>	<p>ميزانية المدرس</p>
<p></p>	<p>منع مال المدرس</p>
<p></p>	<p>تشكيل بناء المدرسة</p>

١-

بسم الله الرحمن الرحيم

اعمال الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

اعمال المذاهب

٢

منهض الميذ صباحاً فيبادر الى وضوءه وصلاته ثم اذكاره وافتطاره وريوق ثم بعد الشمس باعه نهض
للنفس بالغاب راضيه ساعة ثم يدخل غرضه الدرس الرابع ساعات كل درس ٥٠ دقيقة ويتنفس بعشر دقيقة بين الدرسين
ويقفض حوافه والظهر يستعدون للصلاة جماعة ثم الطعام والاستراحة ثم ساعتين للدرس كالمعتاد ثم يخرجون قبل المغرب
ثم ساعات لصلاة العصر والتطبيقات الزراعية والحيوانية والخدمية
تدخل الميذ ايام الخميس كما يبناه وسيرج عن الدرس يومى الثلاثاء ولجمعه لاجل تنظيفات بيته ورحله
وزياراته وشراد ما لاهته وحضور اجتماعات الخطابه والمحاضرات الاجتماعية والدينية وتعلمه اذاب المعاشه
وتفريج العواله الاجتماعية
للمدرسه في كل شهر امتحان خصوصى بين التلامذه والاساتذه والمدرسين كان للمدرسه امتحان عمومى
في اول شهر حزيران قبل التعطيل الطويل ويدعى فيه عموم اكابر العشاير والبلاد ثم تعطل المدرسه من ١٠ حزيران الى
١٠ ايار
تعطل المدرسه في شهر آذار فيخرج الاكاد الى خارج البلد على ماء وكلاء باخيه وخيم وخيل وكلاب وحيث
وابل وواشاش واسلحى قديمه للصيد والسياق والرميه والحدى ويحب يد العهد بكل الظاهر الفقيه واداب
السلف وهم في هذه الزمته الربيعيه يلبسون البسة عربيه بدويه ويلبسون بحا ورات كذلك

الكتابة (رقم ٣)

الصفحة الثانية من برنامج الشهر ستماني

جمع وحساب للدروس والعطلة	الجمعة	الأحد	الاثنين	الثلاثاء
٦	٣	٧٩٢	٣,٩٧٠	١٩,٨٠٠
٣	١٥٠	٣,٩٦٠	ثمانية اشهر تقريباً
وقفة التعليم	ساعة الظهيرة واحدة وأربعين والاثنين والاثنين والاثنين	الجمعة والثلاثاء	حزيران وتكون شهر النوروز	تكون ثمانية اشهر
٨	٥	١٨٤	٩٢٠
٤	٢	١٧٠	٨٥٠
.....
.....

الكتابة (رقم ٤)
الصفحة الثالثة من برنامج الشهرستاني

« مدرسة العشائر » .. والوزير ، تحمّس للفكرة ، ووضع مشروعاً مفصلاً يتضمن اقتراحاته في كيفية تأسيس المدرسة . ثم قدمها الى الملك بهذه الورقة الغريبة الشكل .

وعندما قرأت الورقة علمت أن مندرجاتها ، لم تكن أقل غرابة من شكلها :

فإن الصفحة الأولى ، تتضمن العناوين التالية : اسم المدرسة ، نوع المدرسة ، محل المدرسة ، لغة المدرسة ، عدد تلاميذها ، وضعيتهم تجاه المدرسة ، لباسهم فيها ، سن الداخل فيها ، ميزانية المدرسة ، وشكل بناء المدرسة .

ونفهم من التفاصيل المدرجة في هذه الصفحة : أن اسم المدرسة سيكون « جامعة الأشبال » .

وأما نوعها ، فستكون « جامعة مصغرة تجمع صنفاً من الأولي وصنفاً من العالي وثلاثة أصناف من الابتدائي ، وتدرس خمس شعب من العلوم المهمة » .
وأما محل المدرسة ، فسيكون « في قضاء الكاظمية ، في خارج البلد لجهات متعددة » .

وقد جاء في حقل « سن الداخل في المدرسة » ما يلي :
« يقبل التلميذ من السادسة فما فوق ، ولكن لا يبقى في المدرسة تلميذ بلغ الخامسة عشرة » .

والصفحة الثانية تتضمن العناوين التالية : « أعمال المدرسة يومياً ، أعمالها الاسبوعية ، أعمالها الشهرية ، وأعمالها السنوية » .

وقد جاء في حقل « أعمالها السنوية » ، التفاصيل التالية :

« تعطل المدرسة في شهر آذار ، فيخرج الأولاد الى خارج البلد على ماء وكلاً بأقبية وخيم وخيل وكلاب وطنب وإبل ومواشي وأسلحة قديمة للصيد والسباق والرماية والحدي ، وتجديد العهد بكل المظاهر القديمة وآداب السلف . وهم في هذه النزهة الربيعية يلبسون ألبسة عربية بدوية ويلهجون بمحاضرات كذلك » .

وأما الصفحة الثالثة فتحمل العنوان التالي : « جمع وحساب للدروس والمطلات » وتتضمن العناوين الفرعية التالية : دروس التلميذ ، دروس المدرسة ، وقت التحصيل ، وقت التعطيل ، مجموع أوقات التحصيل ، مجموع أوقات التعطيل ، دروس المعلم ، دروس المدير . وكل ذلك « في ساعات اليوم » في الأسبوع ، في السنة تقريباً ، في خمس سنين تقريباً ، ونفهم مما جاء في هذه الصفحة أن دروس التلميذ ستبلغ خلال خمس سنين تقريباً ٣٩٧٠ ، وأما دروس المدرسة فستبلغ خلال هذه المدة ١٩٨٠٠ .

وأما الصفحة الرابعة من المشروع - وهي الأهم - فتتضمن منهاج الدروس ، لأنها تحمل العنوان العام التالي : « شرح الدروس وفنون الشعب الخمس » .

ونفهم مما جاء في هذه الصفحة : أن فنون الشعب الخمس هي : « العلوم العربية ، الأدبيات والدينيات ، العلوم الزراعية ، علوم تربية الحيوان ، فنون حربية » .

وكل شعبة من هذه الشعب الخمس تضم ستة علوم مختلفة ، كما يتبين من التفاصيل التالية :

« العلوم العربية » تتألف من (١ الخط ، ٢ الانشاء ، ٣ اللغة ، ٤ الشعر ، ٥ التاريخ ، ٦ الحساب » .

وأما « الأدبيات والدينيات » فتشمل : (١ الخطابة ، ٢ الأنساب ، ٣ الأخلاق ، ٤ القرآن ، ٥ الحديث ، ٦ الشرعيات » .

« والعلوم الزراعية » تتألف من : (١ الجغرافية ، ٢ الهندسة ، ٣ الرسم ، ٤ علم النباتات ، ٥ أنواء النجوم ، ٦ البناء والحفر » .

وأما « علوم تربية الحيوان » فتشمل : (١ الطب ، ٢ البيطرة ، ٣ علم النفس ، ٤ تربية الخيل والكلاب ، ٥ تربية المواشي ، ٦ ... » .

و « فنون حربية » تتألف من : (١ الكشافة ، ٢ السباقات ، ٣ تعليمات جندي ، ٤ محاربة وهجوم ، ٥ مدافعة وحصار ، ٦ مدفعية وتدمير » .

والمشروع يرمز على هذه الشعب الخمس بحروف « أ ، ب ، ج ، د ، هـ » .
ويبين توزيعها على الصفوف المختلفة .

هذا هو المشروع الذي قدمه وزير المعارف الى الملك فيصل ..
ان هبة الدين الشهرستاني كان ينعت دائماً بنعت « العلامة » ، وكان يقال انه
من « علماء الدين المجددين » المتبحرين في العلوم العصرية بجانب تبجرهم في الشؤون
الدينية » .

ومع ذلك ، انه يعتبر « التاريخ والحساب » من العلوم العربية ، والجغرافية
والهندسة والرسم « من العلوم الزراعية ... ويقترح تعليم الطب والبيطرة ،
وعلم النفس مع الفنون الحربية - من محاربة وهجوم ، ومدافعة وحصار ،
ومدفعية وتدمير - لطلاب يتراوح أعمارهم بين السابعة والرابعة عشر .. لأنه
يصرح - في الصفحة الاولى من مشروعه - بأنه « لا يبقى في المدرسة تلميذ بلغ
الخامسة عشر » .

هذا ، فضلاً عن « النزعة السلفية » الصريحة التي يظهرها ، عندما يقترح
تزويد « الاولاد » بـ « أسلحة قديمة » بغية « تجديد العهد بكل المظاهر القديمة
وآداب السلف » .

وكلما تقدمت في قراءة المشروع - واطلعت على هذه الآراء الغريبة ، لم
أستطع أن أمنع نفسي من الضحك ، وضحك ، معي الملك فيصل - .
وفي الأخير ، استرد الملك الورقة مني ، قائلاً :

.. سأعيدها اليه ، وسأقول له : أن يعطيها اليك ويتذاكر معك في أمرها ..
ذلك ، لأنه كان قد تقرر تعييني « معاوناً لوزير المعارف » ، وهذا الحديث
كله كان جرى قبل أن ابدأ عملي الرسمي في الوزارة ، بيومين فقط .

* * *

عندما خرجت من مكتب الملك فيصل ، صرت أضحك كلما تذكرت الآراء
التي قرأتها في مشروع « العلامة هبة الدين الشهرستاني » .

ولكنني عندما عدت الى داري ، واختليت بنفسني ، أخذت أشعر بآلم مرير :
«لاني تبينت بأن مشاكلي لن تنحصر في اقناع « المستشار الانجليزي » فحسب »
بل ستتعدى ذلك الى تصحيح آراء « الوزير الوطني » أيضاً .

* * *

بعد يومين من ذلك التاريخ ، باشرت عملي في وزارة المعارف .
وفي اليوم التالي أعطاني الوزير مشروعه الخطير ، قائلاً :
- أنا وضعت هذا المشروع وقدمته الى جلالة الملك ، وجلالته أعجب به
هوايه^(١) ، وقال لي : اعطيه لي ، لأطبقه حالاً . ولكنني قلت : لا يا صاحب
الجلالة ، مادام جلالتك تفضلت فوافقت على تعيين الاستاذ ساطع الحصري
معاوناً لي ، اسمح لي أن آخذ رأيه في هذا المشروع
وأنا - مع اسفراي لهذه الكذبة - رأيت أن أظهار بعدم معرفة شيء
عن القضية ، فأخذت الورقة منه ، قائلاً :
- أدرس المسألة ..

* * *

بعد درس أحوال العراق ، تأكدت من أنه ليس من المصلحة في شيء تأسيس
مدرسة خاصة بأولاد رؤساء العشائر .
واستطعت أن أقنع الملك فيصل ، بالتخلي عن فكرة تأسيس مثل هذه
المدرسة .
ومع ذلك ، احتفظت بالمشروع الذي كان وضعه « العلامة هبة الدين
الشهرستاني » لهذه المدرسة .
وها اني أنشر الآن صورته الزينكوغرافية ، آسفاً على عدم ظهور الخطوط
الحمراء فيها ، وعلى تقطع خطوطها الزرقاء في بعض أقسامها .

(١) أي كثيراً .

فترة العمل في وظيفة
معاون وزير المعارف

٥ آذار ١٩٢٢ - ١٦ كانون الثاني ١٩٢٣

نظرة اجمالية

ان فتره عملي في وظيفة معارن وزير المعارف كانت قصيرة : فانها لم تتجاوز العشرة شهور الا عشرة أيام .

ومع ذلك ، لقد انجزت خلال هذه الفترة ، كثيراً من الأعمال التنظيمية والاصلاحية . منها :

أ - تنظيم اجهزة الادارة والتفتيش والارشاد في وزارة المعارف . وذلك باستصدار قانون لتأليف مجالس المعارف في الألوية . واستصدار عدة تعليمات وزارية التي تضمنت الأمور التالية :

١ - تعيين وتحديد واجبات مديري المعارف وصلاحياتهم .

٢ - تعيين أهداف التفتيش وواجبات المفتشين .

٣ - توضيح واجبات المدارس الأهلية وكيفية مراقبتها .

٤ - تنظيم الاحصائيات المطلوبة من المدارس .

ب - اصلاح وتنظيم التعليم الابتدائي .

وذلك بوضع منهج جديد ، مبني على أسس تربوية قوية ، ومفترن بتوجيهات وطنية وقومية صريحة .

وبدعوة المديرين وطائفة من المعلمين الى دورة صيفية ، تلقى خلالها محاضرات في أهم أسس التربية والتعليم ، وتشرح أهم الغايات التي توخاها المنهج الجديد .

ج - اصلاح وتنظيم أمور دار المعلمين ، من جميع الوجوه المادية والمعنوية .
د - الشروع في رفع مستوى التعليم الثانوي ، تمهيداً لاصلاحه اصلاحاً أساسياً .

* * *

إلى أجزأت هذه الأعمال الأساسية - وسائر الأعمال الفرعية - بموافقة وزير المعارف هبة الدين الشورستاني ، والقائم بأعمال المستشار المستر خليل البريطاني . ولم أصادف أي صعوبة في الحصول على موافقتها . لأنها كانتا علماً من الظروف التي تم فيها تعييني معاوناً لوزير المعارف : ان الملك فيصل يهتم بأمور المعارف اهتماماً خاصاً ، كما انه يعتمد في هذه الأمور على اعتماداً كبيراً . ولهذا رأى الوزير ، ان يوافق على كل ما أقترحه عليه ، وان يوقع على كل ما عرضته على توقيعته .

وأما المستشار خليل ، فقد اعتدل بوجه خاص ، من اقتران تعييني للوظيفة المذكورة بانتهاء خدمات الكاتبين فارل ، الذي كان مهيمناً على أمور المعارف منذ عدة سنوات ، فلم يعارضني الا مرة واحدة ، وذلك في قضية توزيع المساعدات المالية للمدارس الأهلية . تلك القضية التي تعقدت كثيراً ، بسبب المناورات التي قام بها وزير المالية صاسون حسقييل ، خدمة لمصالح طائفته الخاصة ، وأخذت شكلاً سياسياً بكل معنى الكلمة . ولكن معارضته في هذه القضية لم تجده نفعاً ، لأن رأيي تغلب في آخر الامر ، على رأيه ورأي صاسون ، بالقرار الجديد الذي اتخذته مجلس الوزراء في هذه القضية .

* * *

ولذلك ، استطيع ان اقول : ان أعمالي في هذه الفترة لم تصادف معارضة تستحق الذكر ، من داخل الوزارة ، غير انها صارت هدفاً لمعارضة شديدة ومغرضة ، خارج الوزارة :

فان جماعة من المعلمين المتورين أخذوا يتجهجون علي وعلى أعمالي بشدة ، ويتوسلون بكل وسائل الدعاية لاثارة الرأي العام ضدي .

وأما أمضي الأسلحة التي استعملوها خلال هذه الدعايات ، فكان « تلفيق الأخبار الكاذبة » لاستشارة نعمة « العراقي والدخيل » .

انهم وجدوا لدعاياتهم هذا ، انصاراً ومعاضدين ، اولاً في بعض الجرائد ، ثم في الحزب الذي تألف عند رئاسة « محمود النقيب » ، وتسمى باسم « الحزب الحر العراقي » .

وفي الاخير ، دخل الى هذا الميدان وزير المالية صاصون حسقييل ، مصمماً تنفيذ خطة مرسومة باتقان ، لاقصائي عن ساحات العمل في وزارة المعارف .

انه كان حاقداً علي ، من جراء قضية مساعدات المالية للمدارس الاهلية التي سيطالها القراء بعد هذه النظرة الاجمالية . وعندما قررت الحكومة تأليف لجنة خاصة لدرس احوال العراق الاقتصادية والمالية ، وتقرير ما يجب عمله لمعالجة الضيق المالي المستحوذ على البلاد ، وجد فيها فرصة سانحة لتنفيذ ما ربه الآنف الذكر : واتفق مع مستشار وزارة المالية البريطاني وادخل بين المقترحات والمقررات الكثيرة التي تضمنها التقرير العام - مادتين تتعلقان بي مباشرة ، وان لم تذكر اسمي صراحة . احدي هاتين المادتين تنص على الغاء وظيفة « معاون وزير المعارف » والاخرى تنص على احداث وظيفة مدير المعارف العام ، واسنادها الى مدير عراقي .

ان الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة كانت خارجة عن مهام اللجنة الاقتصادية ، وكانت تكشف الستار عن الغرض الاصلي منها .

ومع ذلك وافق مجلس الوزراء على تقرير اللجنة بهيئة مجمعة . وبذلك انشرح صدر صاصون ، وعم الفرح والحبور اوساط الموترين والمشاغبين .

ولكن سرعان ما تغيرت الاحوال . لان الملك فيصل لم يعترض على الغاء

وظيفة معاون وزير المعارف ، واحداث وظيفة مدير المعارف العام . ولكن
براً ما يمنع اسناد هذه الوظيفة الجديدة الي .

ولذلك ، صدرت الارادة الملكية بتعييني مديراً عاماً للمعارف .

ولذلك انتهى عملي كـ « معاون وزير المعارف » . ولكنني بقيت في مركز
الوزارة ، لواصل اعمالي الاصلاحية والتنظيمية ، بصفتي مديراً عاماً للمعارف .

قضية المساعدات المالية للمؤسسات التعليمية ملاساتها السياسية

أولى القضايا التي اضطرتني الى بذل الجهود الكبيرة لمعالجتها - بين الملاسات السياسية العمياء ، والمداورات الطائفية الهوجاء - كانت قضية توزيع المساعدات المالية على المدارس الأهلية والأجنبية .

- ١ -

كانت ميزانية المعارف تتضمن بعض الاعتمادات ، لمساعدة المدارس و غير الحكومية . ولكن جميع المساعدات كانت تمنح المدارس الأجنبية ، فلا يخصص شيء منها الى المدارس الأهلية والوطنية . وهذه الحالة كانت تحمل الوطنيين على انتقادها ، وعلى المطالبة بتغييرها .

وكان من الطبيعي أن تشتد هذه الانتقادات والمطالبة ، ببداية الحكم الوطني في البلاد ، كما كان من الطبيعي أن تستجيب الحكومة الوطنية - في آخر الأمر - الى مقتضياتها .

ولذلك قرر مجلس الوزراء : قطع المساعدات المالية عن المدارس الأجنبية ، ومنحها للمدارس الأهلية وحدها .

ولكن ، بعد هذا القرار ، ظهرت الى الميدان قضية أخرى ، هي : كيفية تعريف المدارس الأهلية والأجنبية ، والتعويض بينها ، لأن مدرسة الآليانس الاسرائيلية ادعت أنها ليست أجنبية ، بل هي أهلية ، بدليل ان الطائفة الاسرائيلية هي التي تتولى الانفاق عليها ، ولذلك ، طلبت عدم قطع المساعدات المالية عنها .

* * *

عندما باشرت العمل في وزارة المعارف - معاوناً للوزير - وجدت القضية مفتوحة ، فأخذت أنعم النظر فيها ، من وجوه عديدة :
اني كنت أعرف الشيء الكثير عن « مدارس الآليانس الاسرائيلية » بوجه عام ، ومكتبتي كانت تضم العديد من الكتب والمراجع التي تعطي تفاصيل وافية عن الجمعية التي أنشأت المدارس المذكورة : Alliance Israélite Universelle وعن أغراضها وتاريخها وأعمالها .

إنها كانت ترمي الى هدفين في وقت واحد : نشر اللغة الفرنسية ، تعليم أبناء الجاليات الاسرائيلية في البلاد الشرقية . وإذا مزجنا الهدفين المذكورين ، استطعنا أن نقول : إنها كانت تهدف الى تعليم وثقيف الاسرائيليين باللغة الفرنسية .
المركز العام للجمعية كان في عاصمة فرنسا : باريس ، كما أن دار المعلمين الخاصة بالجمعية كان في إحدى ضواحي باريس . وأما المدارس التي أنشأتها الجمعية ، فكانت منتشرة في عدد غير قليل من المدن العربية والتركية والارمنية - من مراكش حتى طهران .
وبناء على كل ذلك ، كان لا بد من ادخال مدرسة الآليانس في عداد المدارس الأجنبية .

* * *

ومن جهة أخرى ، كنت أعرف أن الجمعية المذكورة كانت تسير على خطة محكمة التنظيم في أمر إنشاء المدارس . فأنها عندما تنشئ مدرسة في مدينة ما ،

تأخذ على عاتقها جميع نفقاتها - في بادئ الأمر - . غير أنها تتخذ - في الوقت نفسه - كل ما يلزم من التدابير لتضمن ، بعد مدة ، مساهمة الطائفة الاسرائيلية المحلية في هذه النفقات ، بصورة تدريجية ، تشيياً مع تقدم « الوعي » و« التنظيم » في صفوف الطائفة . بهذه الصورة تزداد نسبة هذه المساهمة ، سنة بعد سنة ، الى أن تشمل القسم الأعظم من نفقات المدرسة . فتتضاءل مساهمة المركز العام في هذه النفقات ، الى أن تصبح « رمزية » ، وربما مقتصرة على راتب المدير .

والادارة العامة للجمعية المركزية ، كلما اقتصدت في الاعتمادات المخصصة للمدارس المؤسسة قبلاً ، استخدمت المبالغ التي تتوفر لديها لتأسيس مدارس جديدة ، في مدن أخرى .

وهذه الخطة ، هي التي ساعدت الجمعية على تكثير عدد مدارس الآليانس ، دون تزييد مجموع اعبائها المالية زيادة كبيرة .

* * *

ان مدرسة الآليانس الاسرائيلية في بغداد ، قد تكون وصلت الى المرحلة الأخيرة من مراحل هذا التنظيم ، وأعباؤها المالية قد تكون انتقلت على عاتق الطائفة الاسرائيلية نفسها .

ولكن ذلك لا يدل على انقطاع علاقاتها بالمركز العام القائم بباريس : فانها لا تزال تابعة الى المركز المذكور : تسير على الخطط التي يقررها ، وتستقبل المدير الذي توفده ، وتودع المدير الذي يتلقي منها أمراً بنقله الى مدينة أخرى . ويتبين من كل ذلك ، أن مدرسة الآليانس الاسرائيلية لا تستطيع أن تدعي بأنها « أهلية » ، في حالتها الحاضرة .

فاذا أرادت الطائفة الاسرائيلية ببغداد أن تكسب المدرسة المذكورة صفة الـ « أهلية » ، وجب عليها أن تعين لها هيئة ادارية مسؤولة أمام وزارة المعارف مسؤولية تامة ، دون ان ترجع في أي أمر من أمورها الى الهيئة المركزية القائمة في باريس .

غير أنني ، قبل أن أنتهي من تسويد المذكرة التي توضح هذه الامور ، فوجئت بقرار يصدر من مجلس الوزراء ، ويقلب الأوضاع قلباً غريباً ، ويضعنا أمام مسائل ومشاكل جديدة تماماً . .

- ٢ -

رأى مجلس الوزراء أن يعالج قضايا المساعدات المالية بنفسه ، وقرر ما يلي :
« كل مدرسة غير حكومية تعتبر « أهلية » ، إذا زاد عدد طلابها العراقيين على ٩٠ في المائة من المجموع » .

« وتوزع المساعدات المالية على المدارس المذكورة بنسبة عدد طلابها » .
ان هذا القرار كان يخالف أثبت مفاهيم الادارة والسياسة ، وأظهر مقتضيات التربية والتعليم .

اذ من البديهي أن تابعة المدرسة تتعين بتابعة هيئتها الادارية ، لا بتابعة تلاميذها . فالمدرسة التي تؤسس وتدار من قبل هيئة أجنبية ، يجب أن تعتبر « أجنبية » ، ولو كان جميع تلاميذها من العراقيين . وبالعكس ذلك : المدرسة التي تؤسس وتدار من قبل هيئات وطنية يجب أن تعتبر « أهلية » ، ولو كان بين تلاميذها عدد غير قليل من غير العراقيين .

ان نظرة واحدة الى أوضاع المدرسة الاميركية في البصرة والمدرسة الجعفرية في بغداد ، تكفي للتأكد من أن قرار مجلس الوزراء في هذا المضمار ، لا يتماشى مع حقائق الامور ، ولا يدل على سياسة حكيمة بوجه من الوجوه .

* * *

وأما مبدأ « توزيع المساعدات المالية على المدارس بنسبة عدد تلاميذها » الذي أقره مجلس الوزراء ، فإنه لا يستند الى أي أساس معقول ، بل انه يخالف مبادئ « عدالة التوزيع » ، كما أنه يناقض مقتضيات التربية والتعليم السليمة .

فان نفقات المدرسة لا تتناسب مع عدد تلاميذها ، بل تتبع درجتها ومستوى التعليم فيها ، وعدد معلميها .

لأن المدرسة لا تنفق على كل تلميذ على حدة ، انما تنفق على المعلمين ، وكل معلم يتولى تعليم مجموعة من التلاميذ. ونفقات المدرسة ترتفع بارتفاع درجات الصفوف من ناحية ، ومستوى المعلمين من ناحية أخرى .

فضلا عن ذلك ، اذا زاد عدد التلاميذ في الفصل الواحد اكثر من الحد المعقول ، أدى ذلك الى التأخر في سير الدروس ، والى هبوط مستوى التعليم .

فتوزيع المساعدات المالية بالنظر الى عدد التلاميذ دون الالتفات الى مستوى التعليم ، يؤدي - في آخر الأمر - الى منح أكبر المساعدات الى أسوأ المدارس .

وأما الطريقة المثلى التي يجب اتباعها في هذا المضمار ، فهي : تقرير المساعدات المالية ، بعد درس أحوال كل مدرسة على حدة ، من جميع الوجوه العلمية والمالية والتعليمية .. مثلا : درجات صفوفها ، حالة التعليم فيها ، مستوى معلميها ، مقدار الأجور التي تتقاضاها من تلاميذها ، ومقدار الرواتب التي تدفعها الى معلميها ، وعدد التلاميذ الذين تقدمهم الى الامتحانات العامة ، وعدد الذين ينجحون في تلك الامتحانات ... وما يشبه ذلك من خصائص هامة .

ومن البديهي أن مجلس الوزراء عندما قرر توزيع المساعدات بالنسبة الى عدد التلاميذ - دون أن يلمتفت الى سائر الأمور - ، قد حاد عن جادة الصواب ، وتباعد عنها بعداً كبيراً .

وكان من الواضح : أن الذي دفع مجلس الوزراء الى هذا الطريق الخاطيء كان وزير المالية صاصون حصيل . ولا شك في أنه كان يقصد من ذلك ، أولا : إدخال مدرسة الآليانس الاسرائيلية في عداد المدارس الأهلية - دون تقييد ذلك بأي قيد - ثم تخصيص معظم المساعدات المالية الى المدارس الاسرائيلية ، نظراً لكثرة عدد تلاميذها ..

وقد تأكدت بعد ذلك : أنه هو الذي كان قدم الاقتراح ، وأما سائر الوزراء ، فكانوا وافقوا على ذلك ، دون أن يروا لزوماً لانعام النظر في الأمر . وطبيعي أن وزير المعارف كان من جملة الحاضرين في الجلسة والموافقين على الاقتراح ...

* * *

طبيعي ، أنه ما كان يجوز لي أن أبقى مكتوف اليدين أمام هذا القرار السخيف والضار .

ولا سيما ، ما كان يسوغ لي بوجه من الوجوه ، أن أشرف على تنفيذ القرار ، مع علمي بسخافته ، ومع اعتقادي بأضراره بل كان يجب علي أن أتوسل بكل الوسائل لتعديل القرار المذكور ، وارجاع الأمور الى مجاري معقولة وطبيعية .

والسبيل الوحيد الى ذلك - في الظروف الادارية القائمة في ذلك التاريخ - كان : أولاً العمل على تدخل الملك فيصل في الأمر ، وبعد ذلك الاتصال ببعض الوزراء لتفهمهم أهمية القضايا المذكورة .

كانت مقرارات مجلس الوزراء ، ترسل الى رئاسة الديوان الملكي لعرضها على جلالة الملك ، فلا تعتبر نافذة المفعول الا بعد موافقة الملك عليها . وكان الملك الحق في إعادة النظر فيها .

ولذلك رأيت أن أستفيد من هذه الطريقة :

أولاً ، اتصلت تليفونياً برستم حيدر ، أطلعته على رأيي في الأمر باختصار ، ورجوته أن يرسل الجواب قبل أن ألتقي بالملك فيصل ، فأشرح له القضية .

وفعلاً ، ذهبت الى البلاط ، وكلمت الملك فيصل ، وشرحت له أوجه الخطأ في القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء ، وبيّنت له بتفاصيل وافية الطريقة المثلى التي يجب اتباعها في هذه القضايا . واقتنع بصواب رأيي في هذه القضايا ، كما قدر الأضرار والمحاذير التي تنجم من العمل بقرار مجلس الوزراء الآنف الذكر .

ولذلك أمر «رئيس الديوان الملكي رستم حيدر» ، أن يبلغ رئيس الوزراء ، رغبة جلالتة في إعادة النظر في هذه القضايا ..

بعد هذه الملاقاة ، غادرت البلاط ، مطمئن البال ، وانصرفت الى تسويد مذكرة مفصلة ، ألأفت أنظار الوزراء الى اوجه القضية المختلفة ، لكي يكونوا على بينة من حقائق الأمور ، عندما تطرح القضية على بساط البحث في مجلسهم ، للمرة الثانية .

* * *

ولكني ، في اليوم الذي وصل الى الوزراء الكتاب المتعلق بطلب إعادة النظر ، جاء الى غرفتي «مستر غلين» ، الذي كان يقوم بأعمال المستشارية منذ سفر فارل ، وأخذ يكلمني بعصبية ظاهرة :

قال : - علمت أن جلالتة لم يوافق على قرار مجلس الوزراء المتعلق بقضية المساعدات المالية ، وطلب من مجلس الوزراء أن يعيد النظر فيها .. قلت : - نعم .

سألني : - من استشار جلالتة في هذا الأمر ؟

قلت : - أنا أستغرب هذا السؤال . فان جلالتة حر في هذا الباب : قد يبدي رأيه دون أن يستشير أحداً . وقد يفعل ذلك بعد استشارة من يشاء . ولا أدري كيف تجيز لنفسك أن تطرح الآن مثل هذا السؤال ؟

قال ، بعصبية متزايدة : - أنا أسأل . لأني أقوم بأعمال مستشارية المعارف ، فكان على جلالتة أن يستشيرني في هذا الأمر ..

قلت له بكل هدوء : - لا ، يا مستر غلين ، إسمح لي أن أقول بأنك غلطان جداً في هذا الباب . فأنت مستشار وزارة المعارف . ولست مستشاراً للملك في شؤون المعارف . لك أن تقدم رأيك الاستشاري الى وزير المعارف ، على أن لا تنسى أن فوق وزير المعارف يوجد مجلس الوزراء ، وفوق مجلس الوزراء يوجد ملك البلاد ..

قال عندئذ ، دون أن يتخلص من آثار العصبية :
- أنا سأقترح على الوزير ، أن يتمسك بالقرار ، فلا يتخلى عنه .
قلت : - أنت حر في ذلك ، بطبيعة الحال . ولكنني أنا ، أود أن أصرح
بأنني سأفعل عكس ذلك . سأقدم الى الوزارة ما لدي من المعلومات والملاحظات
التي تبرهن على ضرورة العدول عن ذلك القرار الى قرار فني ومعقول .
ورداً على تصريحى هذا ، كرر قوله السابق :
- وأنا سأخلي الوزير يتمسك بالقرار .
ثم قام وخرج من الغرفة ، دون أن يتخلص من العصبية التي تملكته في هذه
القضية .

* * *

أنا لم أكنثر بما قاله غلين ، لأنني كنت أعتقد اعتقاداً جازماً بأن الوزراء
لن يستطيعوا أن يتمسكوا بقرارهم السابق ، بل سيسارعون الى العدول عنه .
بعدما اطلعهم على حقائق الأمور .
وفعلاً ، مجلس الوزراء لم يتمسك بالقرار السابق ، بل رأى أن تقرر وزارة
المعارف كيفية توزيع المساعدات المالية للمدارس الأهلية ، بعد أن تدرس
أحوالها من جميع الوجوه التعليمية والمالية .

- ٣ -

غير أن ملابسات القضية المذكورة لم تنتهِ بذلك أيضاً . لأن المندوب السامي
أيضاً تدخل في الأمر :

فان سكرتير المندوب السامي أرسل الى سكرتير مجلس الوزراء - في ٥
أيار - كتاباً يتضمن رأي فخامته ، في الأمر ، وسكرتير مجلس الوزراء
أرسل الكتاب المذكور الى وزارة المعارف ، طي كتابه المرقم ٧٠٨-٩-٦
بتاريخ ١١ أيار ١٩٢٢ .

ان المندوب السامي كان يقول بوجوب « مراعاة عدد نفوس الطوائف عند

توزيع المساعدات المالية ، وكان يرى في عدم مراعاة ذلك « ما يبتر وسائل الحياة للمدارس غير الاسلامية » .

وأما الدافع الأساسي لهذا الرأي ، فكان الزعم الخاطيء الذي عبر عنه الكتاب بالعبارات التالية :

« وما ألم به فحافة المندوب أن ٩٧ من ميزانية المعارف مخصصة لمدارس الحكومة التي جميع طلبتها مسلمون ، باستثناء قليل منها في لوائي الموصل وكر كوك » .

ولكن الاحصاءات الرسمية الموجودة لدى الوزارة كانت تدل دلالة قاطعة على أن ذلك يخالف الواقع بخالفة كلية .

فان (٣٠) في المائة من طلاب المدارس الثانوية ، و (٢٦,٥) في المائة من طلاب دار المعلمين كانوا من « غير المسلمين » .

حتى المدارس الابتدائية الحكومية كانت تضم عدداً كبيراً من التلاميذ « غير المسلمين » .

فان المدارس الرسمية في لواء العمارة - مثلاً - كانت تضم - مقابل كل مائة من التلاميذ المسلمين ، نحو ٣٢ تلميذاً غير مسلمين . وكان في مدارس لواء كركوك مقابل كل مائة تلميذ مسلم أكثر من ١٩ تلميذاً غير مسلم ، حتى مدارس لواء الناصرية كانت تضم نحو ١٥ تلميذاً غير مسلم مقابل كل مائة تلميذ مسلم .

وأما مدارس الموصل الرسمية فكانت تضم مقابل كل مائة تلميذ مسلم ٢١٦ غير مسلم . فان مجموع التلاميذ المسلمين كان ٢١٦٢ ، في حين كان مجموع التلاميذ المسيحيين ٤٤٤٥ ، أي انه كان يزيد على ضعف التلاميذ المسلمين .

فما جاء في كتاب سكرتير المندوب السامي من أن « جميع طلبة المدارس الحكومية مسلمون » ، باستثناء قليل منها في لوائي الموصل وكر كوك ، يخالف الواقع بخالفة كلية ، بل يناقضه مناقضة تامة .

هذا ، ومن جهة أخرى ، كان لا بد من لفت الأنظار - في هذا المضمار - الى أمر آخر ، وهو : ان المساعدات المالية مخصصة للمدارس لا للطوائف ، انها

لا تمنح لطائفة من الطوائف لكي تؤسس مدارس خاصة بها ، انما تمنح لكل مدرسة من المدارس المؤسسة فعلاً ، لتشجيعها على المساهمة في أعباء « التعليم العام » ولذلك يترتب على وزارة المعارف أن تنظر الى كل مدرسة من المدارس الأهلية كـ « مؤسسة تعليمية قائمة بذاتها » ، فتقرر لها المساعدة المالية بنسبة خدمتها لمعارف البلاد من ناحية ، وبنسبة حاجتها الى المساعدة من ناحية أخرى ، وذلك بقطع النظر عن الطائفة التي تقتسب اليها .

* * *

لقد كتبت جواباً الى سكرتارية مجلس الوزراء ، يتضمن هذه الملاحظات بتفاصيل وافية ، وأرفقت بالكتاب الجوابي المذكور جدولاً احصائياً يبين مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية في كل لواء من ألوية العراق ، منقسمين الى مسلمين وغير مسلمين .

ويتبين من الجدول المذكور ، أن مجموع التلاميذ - في ذلك التاريخ - كان ١٥٥١٨ ، عدد المسلمين بينهم ١٠٢١٠ والمسيحيين ٤٦١٩ ، والاسرائيليين ٥٤٣ ، والصابئة ١٤٧ .

وما كنت أشك في أن المندوب السامي عندما يطلع على هذا الاحصاء الرسمي ، سيدرك خطورة الغلط الذي تورط فيه ، ويسدل الستار على هذه القضية .

وهذا ما حدث فعلاً .

غير أن وزير المالية ، « صاصون حسيقل » الذي كان العامل الأصلي في كل هذه الملبسات والتعقيدات ، اغتاپ من هذه النتائج .

وغیظه هذا ، هو الذي سيدفعه على العمل مع الذين كانوا يسمعون الى إبعادي عن ميدان المعارف ، وهو الذي سيحمله - بالاتفاق مع المستشار المالي - على طلب إلغاء « معاونية وزارة المعارف » بحجة « الاقتصاد » كما سأشرح ذلك في نهاية هذا البحث .

الجدول (رقم ٦)

احصاء تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية
بحسب الأديان

لواء	مسلم	غير مسلم				
		مسيحي	صابئي	اسرائيلي	المجموع	
بغداد	١٩٤٣	١٩	٠	١٤	٣٣	مقابل ١٠٠ من المسلمين ١٠٧ من غير المسلمين
كوت	٤٣٣	٠	٠	٠	٠	
دليم	٥٦٦	٠	٠	٠	٠	
ديالى	٦١٣	٠	٠	٨٣	٨٣	مقابل ١٠٠ من المسلمين ١٣٠ من غير المسلمين
حلة	٦٣٩	٠	٠	٣١	٣١	مقابل ١٠٠ من المسلمين ٨٠ من غير المسلمين
كربلاء	٣٩٧	٠	٠	٠	٠	
بصرة	١٣٨٠	٨	٠	١٢	٢٠	مقابل ١٠٠ من المسلمين ١٠٥ من غير المسلمين
عمارة	٥٩١	٦	١١٢	٧٠	١٨٨	مقابل ١٠٠ من المسلمين ٣١٨ من غير المسلمين
ناصرية	٥٧٠	٥	٣٥	٤٥	٨٥	مقابل ١٠٠ من المسلمين ١٤٩ من غير المسلمين
كركوك	١٠١٦	١٣٦	٠	٦٠	١٩٦	مقابل ١٠٠ من المسلمين ١٩٢ من غير المسلمين
موصل	٢١٦٢	٠٤٤٤٥	٠	٢٢٧	٤٦٧٢	مقابل ١٠٠ من المسلمين ٢١٦٢ من غير المسلمين
المجموع	١٠٢١٠	٤٦١٩	١٤٧	٥٤٢	٥٣٠٨	مقابل ١٠٠ من المسلمين ٥٢٩ من غير المسلمين

وزارة المعارف أخذت تعمل في أمر توزيع المساعدات المالية للمدارس الأهلية ، وفقاً للمبادئ التي شرحتها خلال هذه المخبرات .
غير أني - بعد مدة - رأيت من الضروري أن أثبت هذه « المبادئ » بقانون ، « يقرن بموافقة مجلس النواب والشيوخ » ، وبمصادقة جلالة الملك ، وفعلت استصدرت « قانون توزيع المساعدات للمدارس والمعاهد الأهلية » .
كان تم ذلك خلال عملي « مديراً عاماً للمعارف » . ومع ذلك رأيت أن أدرج نص القانون المذكور هنا ، لتمام هذا البحث ..

قانون توزيع المساعدات للمدارس والمعاهد الأهلية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون توزيع المساعدات المالية للمدارس والمعاهد الأهلية) رقم ١٨ ، لسنة ١٩٢٦ .
- المادة ٢ - توزع هذه المساعدات على المدارس الأهلية والمعاهد التعليمية بنسبة خدمتها للمعارف العامة من جهة ، ومقدار حاجتها الى المساعدة من جهة أخرى ولذلك ينظر في هذا الباب الى :
- أ) درجة المدرسة وعدد صفوفها .
- ب) مستوى التدريس فيها .
- ج) عدد معلميها ومستواهم العلمي والتعليمي .
- د) منهج الدراسة المتبع فيها ، ودرجة قربها من منهج المعارف العام .
- هـ) درجة اشتراك المدرسة في الامتحانات العامة ونسبة نجاح طلابها فيها .
- و) واردات المدرسة ومصاريفها .

المادة ٣ - ان كيفية التوزيع تتقرر كل سنة على حدة بقرار وزاري يصدر بعد الاطلاع على مقترحات لجنة خاصة تؤلف من كبار موظفي الوزارة . وعلى هذه اللجنة أن تنظر - قبل ابداء اقتراحاتها في ملاحظات مديري المعارف وتقارير المفتشين المتعلقة بكل من المدارس والمعاهد

التي تطلب مساعدة مالية وتدرس حالتها من جميع الوجوه المذكورة
في المادة السابقة .

المادة ٤ - لوزارة المعارف الحق بمنح المساعدة المالية نقداً أو تحويلها الى راتب
شهري يدفع الى معلم أو معلمين من قبلها ، اذا رأت أن ذلك أوفق
لصالح المدرسة وأضمن لتقدمها .

المادة ٥ - على وزير المعارف والمالية تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر آذار سنة ١٩٢٦ واليوم السابع
عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٤ .

مس بل ومشروع قانون الحفريات الأثرية — المستند على سيفر —

مس بل — السكرتيرة الشرقية للندوب السامي في العراق — كانت «مديرة
فخرية للآثار القديمة» منذ تولى «السير برسي كوكس» المندوبية السامية قبل
تكوين الحكومة الوطنية في العراق، واحتفظت بهذه المديرية الفخرية عند
تكوين المملكة العراقية.

إنها أتت يوماً الى وزارة المعارف — عندما كنت معاوناً للوزير — ، بصفتها
هذه ، وسلمتنا مشروع قانون للحفريات الأثرية ، وطلبت منا أن نرسله الى
رئاسة مجلس الوزراء بسرعة ، لأن «مستر وولي سيأتي قريباً ، ليقوم بحفريات
أثرية في «اور Ux») وأضافت الى قولها هذا بعض الكلمات التوضيحية ، اذ
قالت : « ان مشروع القانون موضوع وفقاً لأحكام المعاهدة التي تم التوقيع
عليها بين الدول المتحالفة وبين تركيا . ومن الطبيعي أن تشمل هذه الأحكام
الدولة العراقية التي انبثقت عن الدولة التركية » .

وعندما أنهيت أعمالي في الوزارة ، وذهبت الى داري ، اعتكفت في مكنتي
لأدرس المشروع بما يستحقه من اهتمام . فراجعت أولاً قانون الآثار العثماني ،
المسطور في مجموعة القوانين المعروفة باسم «الدستور» . ثم راجعت معاهدة

سيفر لأطلع على النصوص الواردة فيها عن الآثار القديمة .
وقد علمت من أبحاثي هذه ، ، ان المشروع الذي أئت به المس بل ، كان
يعطي للحفارين ، أكثر بكثير مما تفرضه المعاهدة المذكورة :
لأن المادة الثانية عشرة من القانون العثماني كانت تصرح بأن « كافة الآثار
التي تحصل من الحفريات تكون ملكاً للحكومة » و « بأن الحفارين لا يأخذون
الاصور وقوالب تلك الآثار ، .

وأما معاهدة سيفر ، فان المادة (٤٢١) منها كانت تحتم على تركيا « أن
تلغي القانون المذكور - ، خلال اثني عشر شهراً من تنفيذ المعاهدة » ، و « أن
تسن قانوناً جديداً ، وفقاً للقواعد المدرجة في ملحق المعاهدة » . والفقرة الثامنة
من الملحق المذكور كانت تنص على ما يلي : « تقسم نتائج الحفريات بين الحفار
وبين الدائرة المفوضة التركية ، بنسبة تعينها تلك الدائرة . وإذا تعذرت القسمة
لأسباب علمية ، يعطى للحفار تعويض مناسب عن بعض المكتشفات » .
وبفهم من هذه العبارة ، أن المعاهدة تحتم على تركيا ، أن تعطي للحفارين
« حصة » من المكتشفات ، ولكنها لا تحدد نسبة هذه الحصة ، بل تترك ذلك
الأمر الى الدائرة المختصة .

وذلك يعني : أن هذه الحصة قد تكون الثلث أو الربع - مثلاً - على أن
تقررها دائرة الآثار نفسها .

وطبيعي أن ذلك يمكن أن يتم بالمفاوضة ، خلال منح الرخصة ، بعد
ملاحظة أهمية الموقع من الوجهة العلمية ، وظروف الحفريات من الوجهة العملية .
ولكن مشروع القانون الذي أعدته المس بل كان يجعل حصة الحفارين
« النصف » على الإطلاق وفي كل الأحوال . وفي ذلك انتقاص لحقوق البلاد في
آثارها القديمة ، أكثر بكثير مما طلبته معاهدة سيفر نفسها .

في الواقع أن المشروع المذكور يصرح بأن المدير « ينتخب من بين العاديات
ما يترامى له أنه محتاج اليه لأكال المجموعات الأثرية في العراق من الوجهة
العلمية » ، غير أنه يصرح ، من جهة أخرى ، بأن المدير « أن يسد ما يقع من

العجز في حصة التنقيب ، كي تكون حصته بمثابة نتيجة التنقيبات ، بأشياء مستخرجة من أعمال التنقيب الأخرى أو ما هو من مقتنيات الحكومة ، .
وهذا يعني : ان حصة الحفارين تبقى (النصف) في كل الأحوال ، مع إمكان استبدال البعض من هذه الحصة بآثار أخرى .

وبناء على كل هذه الملاحظات ، رأيت أن أقترح مبدأ متوسطاً بين أحكام القانون العثماني ، وبين مشروع المس بل ، مع مراعاة ما تطلبه معاهدة سيفر : « يعطى للمنقبين نصف الآثار المكررة ، على أن يحتفظ المتحف بجميع الآثار الفريدة ، مع السماح للمنقبين بأخذ قوابلها ، .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : فكرت في أن اصدر قانون خاص بالحفريات الأثرية ، دون ضمان صيانة الآثار القديمة قد يؤدي الى أضرار جسيمة . فلا بد من التفكير في أمر صيانة الآثار القديمة ، قبل التفكير في أمور رخص الحفريات :

ولذلك ، لا بد من اختيار أحد الأمرين التاليين :
إما إصدار قانون ينظم أمور الحفريات ، مع أمور الصيانة ، في وقت واحد .

وإما اضافة مادة الى قانون الحفريات ، تنص على أن « أمور صيانة الآثار القديمة تبقى خاضعة لأحكام القانون العثماني ، .
وبعد هذه الأبحاث والتأملات كتبت مذكرة سردت فيها انتقاداتي ، واقتراحاتي هذه بشيء من التفصيل .

وعندما حضرت مس بل الى الوزارة - بعد بضعة أيام - لتعقيب القضية ، أعطيتها نسخة من مذكرتي ، وأخذت أشرح لها انتقاداتي واقتراحاتي . ولكنها عندما اطلعت عليها ، صارت تقول - بعصبية ظاهرة - « هذا ما يصير ساطع بك .. هذا ما يصير .. » ثم أضافت : « بعدن ما أحد يحىء لاجراء الحفريات .. » .

وأنا رددت على كلمتها هذه بما كنت قد عرفت من الحفريات الأثرية التي تجري

في جزيرة كريت ، وقلت لها : « هناك كل الآثار التي تكتشف تعطى للمتحف ، ولا يعطى شيء منها المنقبين ، في حين أن اقتراحي سيعطي لهم شيئاً غير قليل ... » .

ولكنها أصرت على رأيها ، وقالت - بعصبية متزايدة - « هذا شيء آخر ... العراق شيء ، وكريت شيء آخر .. » ، وكررت قولها « هذا ما يصير ساطع بك ، هذا ما يصير » .

غير أنها ، بعد مدة وجيزة ، استعادت هدوءها بغتة ، وأخذت مذكرتي وضممتها الى أوراقها ، ثم خرجت من الغرفة ، بعدما ودعنا ، في حالة طبيعية .

* * *

بعد هذه المناقشة ، صرت أفكر : ماذا ستعمل ؟ هل ستعدل مشروعها على ضوء انتقاداتي ، أو على ضوء قسم منها ؟ أم ستبقى متمسكة برأيها ، فتطلب منا أن نرسل المشروع - مع مذكرتي - الى مجلس الوزراء ، لتتولى هي بنفسها اقناع الوزراء ؟

ولكن ، بعد نحو عشرة أيام ، عرفت أنها لم تسلك لا الطريقة الأولى ولا الطريقة الثانية ، بل اختارت لنفسها طريقة أخرى ما كانت تخاطر ببالي أبدأ : انها استحصلت من مجلس الوزراء قراراً بفك ارتباط دائرة الآثار القديمة من وزارة المعارف ، وربطها بوزارة الأشغال والمواصلات .

وبعد البحث والسؤال ، علمت أنها حصلت على هذه النتيجة بالطريقة التالية : كتبت مذكرة موجهة الى رئيس مجلس الوزراء ، قالت فيها ما مآله : ان ربط دائرة الآثار القديمة بوزارة المعارف كان غلطاً ، لأن شئون الآثار تتصل بالأمور الهندسية أكثر من اتصالها بأمور المعارف والتعليم . وأقوى برهان على ذلك : أن مصلحة الآثار القديمة في مصر ، تتبع وزارة النافعة ، ولا تتبع وزارة المعارف .

ومجلس الوزراء اقتنع بما جاء في هذه المذكرة - ولا سيما بمثال مصر المذكور

فيها - ، فوافق على اقتراح « المديرية الفخرية للآثار القديمة » .

* * *

بهذه الصورة ، تخلصت مس بل ، من انتقاداتي واقتراحاتي ، فأصبح من السهل عليها أن تتصرف في شئون الآثار القديمة كما يحلو لها ، نظراً لخلو وزارة الأشغال والمواصلات - في ذلك التاريخ - من رؤساء ومديرين وطنيين .
ويظهر أنها - بعد هذا القرار - لم تَرَ لزوماً للاستعجال في اصدار قانون الآثار ، كما أنها رأت أن تأخذ بما جاء في القسم الأخير من مذكرتي ، فتضع مشروعاً لقانون الآثار ، يشمل جميع شئون الآثار القديمة .
والقانون صدر سنة ١٩٢٤ - « بناء على ما عرضه وزير الأشغال والمواصلات » ووافق عليه مجلس الوزراء .

* * *

دائرة الآثار القديمة ، أعيدت الى وزارة المعارف ، سنة ١٩٢٦ ، وصدر « قانون لتعديل قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤ » استبدلت فيه عبارات « وزارة الأشغال والمواصلات » بتعبير « وزارة المعارف » .
ولكن سائر أحكامه لم تعدل ، وأحكامه بقيت نافذة حتى سنة ١٩٣٦ ، حيث تم وضع . استصدار قانون جديد ، مبني على أسس جديدة ، ترعى حقوق البلاد في آثارها القديمة ، كما تصون مصالح العلم في الآثار المذكورة ، وذلك خلال قيامي بمهام مديرية الآثار القديمة .

* * *

وأرى أن أذكر هنا واقعة واحدة ، حدثت بعد مدة وجيزة من تعييني مرجع مديرية الآثار القديمة ، وذلك لظهور مبلغ فهم دائرة الأشغال والمواصلات لقضايا الآثار القديمة ، ودرجة اهتمامها بها :
كنت أسكن داراً مطلة على دجلة في باب السيف ، وكثيراً ما كنت أعبر

النهر بالبلم الى الشريعة التي تقع بين رأس الجسر وبين المستنصرية ، ثم أجتاز من هناك الفرع الأخير من سوق السراي ، في طريقه الى وزارة المعارف .

وحدث يوماً أن الأمطار الشديدة التي هطلت ليلاً أدت الى انهدام قسم من سقف الفرع المذكور . وعندما مررت من هناك بعد انتهاء الأمطار شاهدت زخارف عربية بديعة تزين سقف طاق مرتفع ، ظهرت الى العيان من جراء انهدام سقف السوق . وعندما بحثت عن القسم الأسفل في الطاق المذكور علمت أنه قرن معروف باسم كاهي . ولاحظت أن سواد الزخارف الطابوقية كان نجم عن أدخنة القرن . ولم أشك في أن الحل كان جزءاً من مدرسة المستنصرية .

فرايت من الضروري أن تكتب وزارة المعارف الى وزارة الأشغال والمواصلات ، لتلفت أنظارها الى أهمية القاعة المذكورة ، وتطلب منها أن تتخذ ما يلزم من التدابير ، لاخلاد القرن ، صيانة للقاعة الأثرية المذكورة .

ولكن الجواب الذي تلقت وزارة المعارف على رسالتها هذه كان قصيراً وبليغاً :

« لقد كشف مهندس الأشغال على القاعة المبحوث عنها ، وقرر أنه لا خطر عليها من بقاء الخبز فيها » .

هذا كان مبلغ فهم مهندسي الأشغال لمعنى صيانة « الآثار القديمة » ، وهذا كان مبلغ اهتمام « المديرية الفخرية » بالآثار العربية .

تنظيم
أجهزة الادارة والتفتيش والارشاد
في وزارة المعارف

- ١ -

تأليف مجالس المعارف في الأولوية

كان الانجليز ألفوا - سنة ١٩١٨ - مجلساً للمعارف ، وجعلوه يصادق على منهج التعليم الابتدائي الذي وضعوه ودليل حفظ النظام الذي قرروه . ولكنهم - بعد ذلك - اهملوه اهمالاً كلياً .
وعندما تكونت الحكومة الوطنية ، قام جماعة من رجال العراق يدعون الى تأليف مجلس - على غرار « مجلس المعارف الكبير » الذي كان قائماً في عاصمة الدولة العثمانية ، منذ عهد السلطان عبد الحميد .
وبناء على ذلك ألفت وزارة المعارف لجنة لوضع النظام اللازم لذلك . واللجنة المذكورة كانت أنهت اعمالها في الأيام الاولى من مباشرتي العمل في وزارة المعارف .
وعندما درست مقترحات اللجنة ومقرراتها لم احبذها ابداً . لاني اعتقدت اعتقاداً جازماً ، بأن المجلس الذي يمكن تأليفه من مركز الوزارة ، لا يأتي بأي

فائدة حقيقية ، نظراً للاحوال الراهنة . وربما عرقل كثيراً من الاعمال
الاصلاحية الضرورية .

ولكن ، من جهة اخرى ، فكرت في أن تأليف مجالس معارف في الالوية ،
قد يؤدي الى فوائد ملموسة ، بزيادة اهتمام الناس بشؤون المعارف ، وحث الابهاء
على ارسال اولادهم الى المدارس ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لمساعدة المحتاجين
من الاطفال ، وجمع التبرعات لانشاء المباني المدرسية او توسيعها وتجهيزها .
وبذلك وضعت مشروع قانون لتأليف مجالس للمعارف في الالوية . والمشروع
ارسل من وزارة المعارف الى مجلس الوزراء . وبناء على موافقة المجلس المذكور
صدرت الارادة الملكية لوضعه موضع التنفيذ .
وفيما يلي نص القانون المذكور :

قانون لتأليف مجالس المعارف في الالوية

نحن ملك العراق

بناء على ما عرضه وزير المعارف وصادق عليه مجلس الوزراء امرنا بما هو آت

١ - يتألف في كل لواء مجلس للمعارف تحت رئاسة المتصرف واعضاؤه عضو
من اعضاء مجلس ادارة اللواء وعضو من اعضاء المجلس البلدي في اللواء ومفتش
المعارف في اللواء ومدير المعارف في اللواء وعضو من قبل مدراء ومعلمي
المدارس الالوية الابتدائية الرسمية في اللواء وعضو من قبل مدراء ومعلمي
المدارس الالوية الأهلية في اللواء ومدير المدرسة الثانوية اذا وجدت
في اللواء .

٢ - في اللواء الذي لم يكن فيه مدير معارف ولا مفتش فمدير اكبر مدرسة
في اللواء يقوم مقامهما في المجلس ، واذا كان في اللواء مدرسة واحدة فينتخب
مدرس واحد ليحضر المجلس .

٣ - يجوز للمجلس ان يدعو عند الحاجة ذوي الاختصاص والخبرة في امور
المعارف لاستشارتهم والاستفادة من افكارهم .

٤ - ان المجلس يتذاكر وينظر في شؤون ترقى المعارف ويتخذ التدابير لتزويد عدد التلاميذ ويساعد على تنفيذ النظمات والتعليمات الموضوعة، ويشرف على اعمال لجان الاعانات بحسب قانون الاعانات المدارس، ويبدى رأيه فيما يحمله اليه الرئيس من المسائل .

٥ - على مدير المعارف ان يقدم للمجلس في كل ثلاثة اشهر تقريراً يبين فيه سير التعليم ، ونتائج التفتيشات والاجراءات في المدارس .

٦ - يجتمع المجلس في كل شهر مرة، وللمتصرف ان يجمعه فوق العادة اذا رأى حاجة لذلك .

٧ - في اللواء الذي لم يكن فيه مدير معارف يرسل الرئيس منهاج الجلسة الى مدير معارف المنطقة ليحضر بنفسه او يرسل المفتش نيابة عنه .

٨ - الاعضاء الذين لا يحضرون اجتماعين متواليين من دون معذرة ولا اخبار يعدون مستقيلين .

٩ - ترسل الى وزارة المعارف صورة قرارات المجلس .

١٠ - على وزارتي الداخلية والمعارف تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شوال ١٣٤٠ والسادس من حزيران سنة ١٩٢٢ .

رئيس الوزراء

عبد الرحمن

وزير الداخلية

توفيق الخالدي

وزير المعارف

هبة الدين

تعليمات في شأن مديري المعارف

بعد درس أحوال الأولوية ، وتلعب أعمال مديري المعارف ... رأيت أن الطريقة المثلى لتنظيم أمور الإدارة ، هي : منح مديري معارف المناطق صلاحيات واسعة ، مع اتخاذ كل ما يلزم من التدابير لمراقبة أعمالهم ، وتصحيح أخطائهم ، وتزويدهم - على التوالي - بما يجب من إرشادات .
ولذلك وضعت « التعليمات » التالية ، التي صدرت من الوزارة في ٧ كانون الأول سنة ١٩٢٢ :

تعليمات في شأن مديري المعارف

رأينا من الموافق أن نوضح ونثبت حدود وظيفة وصلاحيات مديري المعارف بحسب الأصول المتبعة والنظامات الموضوعية والأوامر المبلغة .

وظائف المدير وسلطته بصورة عامة

أ - إن مدير المعارف هو المأمور الاجرائي لأمر معارف المنطقة ، ويجري كلما هو داخل في سلطته ويستأذن من الوزارة في المسائل الخارجة عن السلطة المخولة له .

ب - هو المسئول المالي وأمر الصرف في الصرفيات ضمن السلطة المخولة له .

ج - له حق التفتيش على جميع المدارس الموجودة في منطقته .

د - هو الذي ينظر في تقارير المفتشين في الدرجة الأولى .

هـ - المدير عضو طبيعي في مجلس المعارف وأكبر ممثل لها فيه .

- و - هو المسئول عن تنظيم وضبط تراجم أحوال الموظفين .
ز - هو المكلف باحضار احصائيات المدارس .

علاقة المدير مع المدارس :

- (أ) ان دار المعلمين ومدرسة الصناعة في بغداد مربوطتان مباشرة بالوزارة فلا علاقة لهما مع مديري المعارف .
(ب) ان المدارس الثانوية مربوطة بالمديريات ، وتدار أمورها الحسابية ومخبراتها العمومية بواسطة مديري المعارف ، ولكن تعيين وتبديل مديريها ومعلميها تختصان بالوزارة .
(ج) ان مدرستي الصناعة في كركوك والبصرة مربوطتان بالمديريات ، لكن مديريهما يعينان من قبل الوزارة . أما معلميها فيعينون ويبدلون بناء على اقتراح مدير المدرسة من قبل المدير في البصرة والمفتش القائم بأعمال الادارة في كركوك .
(د) المدارس الابتدائية مربوطة بالمديريات فمديريها يعينون بأمر الوزارة بعد اقتراح مديري المعارف وأما معلميها فيعينون من قبل مديري المعارف مباشرة .

التعيين والتبديل :

- (هـ) مدير المعارف يجري التعيينات والتبديلات التي هي ضمن صلاحيته ، ولكنه ينظر في تقارير المفتشين ويأخذ رأيهم قبل إجراء التعيينات والتبديلات ، ويعرض ذلك على الوزارة مع الأسباب الداعية لها . وإذا كان التعيين مخالفاً لرأي المفتشين يخبر الوزارة بالخلاف أيضاً .

تقدير الرواتب :

- (و) يعين مدير المعارف مقدار الراتب الذي يجب أن يخصص للمعلمين الذين

يدخلون في الخدمة حديثاً وكانوا من الدرجة الرابعة وذلك بعد اختيارهم
وبالنسبة الى أمثالهم من المستخدمين والموظفين ولكنه يتبع تبليغات
الوزارة في تخصيص الرواتب التي تتجاوز هذا الحد .
(ز) زيادة الرواتب وترقيع الدرجة لا يكونان الا بعد الاقتراح على الوزارة
واستحصال الأمر والاذن منها .

العلاقات مع المفتشين :

ان المفتشين العامين ليسوا بتابعين الى منطقة بل تابعون الى الوزارة مباشرة
أما مفتشو المدارس الابتدائية فيوزعون على المناطق من قبل الوزارة . فالمفتش
الذي يخصص لمنطقة من المناطق يكون مربوطاً من الوجهة الادارية بمدير معارف
تلك المنطقة ومن بقية الوجوه بدائرة التفتيش في الوزارة .

لمدير المعارف الحق بأن يطلب من المفتش أن يذهب الى أية مدرسة من
المدارس ، وأن يحقق أية مسألة من المسائل التي تقتضيها المعاملات الادارية أما
السفريات التفتيشية العمومية فتقترب من قبل ادارة التفتيش بالوزارة ويرسل منها
صورة الى مدير المعارف ، وعليه أن يطلب رأي المفتش في تبديل المعلمين وتقدير
رواتبهم واقتراح تزييدها .

على المفتش أن يراجع مدير المعارف في جميع الأمور الادارية ويعرف أن
القوة الاجرائية منحصرة بالمدير لكن مع ذلك اذا رأى المفتشون أمراً فوق
العادة (حين تفتيشهم) يستلزم العمل السريع فبإمكانهم أن يوقفوا المدير أو
المعلم عن العمل على أن يكتبوا الأمر الى مدير المعارف في الحال ولكن في الأمور
الفنية والتربوية كالترتيبات الداخلية للصفوف والحديقة وتوزيع الدروس على
الساعات والمعلمين وكما يختص بطرق التعليم يحق للمفتش أن يعطي الأوامر
اللازمة للمديرين والمدرسين مباشرة .

تقارير المفتشين عن المدارس تعطى الى المدير في بادئ الأمر . وعلى المدير
أن يقدمها الى الوزارة مع بيان ملاحظاته واجراءاته الا تقرير أعمال المفتش

فينظم نسختين ويرسل أحدهما الى مدير المعارف والأخرى الى دائرة التفتيش في الوزارة رأساً .

علاقات المدير مع المخزن :

ان مخزن المنطقة يكون تحت أمر ومراقبة مدير المعارف، وهو المسؤول عن حفظ وتوزيع ما يوجد فيه .

على مدير المعارف أن يتخذ الأسباب اللازمة لمسك قيود منظمة وكافية لمعرفة ما يوجد في كل مدرسة من الكتب والأثاث وحالتها .

على المفتش أن يفحص حالة الكتب والأثاث ومطابقة تلك الحالة والعدد للقيود والدفاتر الموجودة، وإذا رأى أن بعض الأثاث قد عتق أو تمزق لكثرة استعماله - بدون تقصير الإدارة - يكتب الى مدير المعارف لزوم اخراجها من دفتر الأثاث .

تقارير المدير :

ينظم مدير المعارف تقريراً في آخر كل شهر يبين فيه كلما حصل من تغيير وتحويل في معارف المنطقة ومدارسها كفتح مدارس جديدة رسمية أو أهلية وتأليف صفوف جديدة في المدارس الموجودة، وتحويل محلات المدارس وتعطيل المدارس لأسباب صحية أو فوق العادة وبناء أو تعمیر مدارس، جمع اعانات، اجراء حفلات . مساعدة التلاميذ الفقراء وتجهيزهم باللباس والكتب .

الاستمارات :

يهيئ المدير الاستمارات الخمس المطلوبة في تحرير الوزارة المرقم ت-٢١-١٥٦٦ في وقتها ، ويقدمها الى الوزارة وهو المسؤول عن ضبطها .

مجالس المعارف :

ينظم مدير المعارف تقريراً يبين فيه وقائع كل جلسة من جلسات مجالس المعارف في منطقته مع مقرراتها واقتراحاتها وملاحظاته عليها ويقدمها الى الوزارة في الشهر مرة .

تعليمات خاصة بالمفتش

إن واجب المفتش الأكبر هو اصلاح أحوال المدارس والمدرسين فله أن يكون قدوة فعالة أمام المديرين والمدرسين الذين يتجول فيا بينهم ويرشدهم ليس في الكلام فقط بل بالفعل والمثل لكي يروا فيه أنموذجا يمكنهم الطموح اليه والامتثال به .

وظائف المفتشين

(١) المراقبة : على المفتش أن يراقب أحوال المدارس والمدرسين في منطقته ، ويطلع الوزارة عليها وذلك بواسطة التقارير على أنواعها كما يبين فيما بعد .

(٢) الدعوة : على المفتش أن يثبت دعوة المعارف بين الأهالي في كل مكان وزمان ، ويسعى بدون كلل في ترغيبهم الى معاضدة المدارس وإرسال أولادهم اليها ، كما وأنه من الواجب عليه أن يسعى جهده في حل وانهاء كل المشاكل الصغيرة التي تقع بين الأهالي والمديرين والمدرسين كيلا يبقى مجال لسوء التفاهم ، الى غير ذلك مما يؤدي الى خير الطرفين .

(٣) الارشاد : على المفتش أن يرشد المديرين والمدرسين الى أحسن الوسائل والأساليب في الادارة والتدريس ، وذلك بروح حسنة كأنخ لهم ، مظهر آ شعوره معهم في صعوباتهم وبالأوقت نفسه شديد بتدقيقه غير راض الا بأحسن ما عندهم وهذا أم واجبات المفتش . ولأجل أداء هذه الواجبات بحسب الأصول على المفتش أن يبقى في كل مدرسة عدة أيام كاملة يحضر فيها دروس المدرسين من أولها الى آخرها ويدقق النظر في دفاتر واجبات التلامذة وتصحيحات المدرسين فيها ويبين لكل خطيئاتهم مع طرق إزالتها كما أنه يجب عليه أن يشرح لهم التعليمات الواردة من الوزارة الى غير ذلك مما فيه الفائدة وتأمين الغاية وعليه أن

يلقي دروساً كلما يرى لزوماً لذلك ليكون أنموذجاً يتبعه المدرس فيما بعد .
ولكي يتمكن المفتشون من معاضدة بعضهم البعض ومراقبة نتائج ملاحظات
من سبقهم في التفتيش ، فعليهم أن يجعلوا في كل مدرسة دفترأ يسمى دفتر
ملاحظات التفتيش ويسجل المفتش في هذا الدفتر جميع الملاحظات التي قد
أبداها لكل من المدير والمدرسين وعليه أن يذكر أيضاً النقاط التي أوصاهم بها
والطرق التي أرشدهم لاستعمالها والأوامر التي أعطاها وهذه الوسطة تأمن
الوحدة بالمراقبة المتواصلة من قبل كل مندوبي الوزارة الذين يزورون المدرسة .
فعلى كل مفتش عند وصوله للمدرسة أن يطلب هذا الدفتر من المدير ويطلع على
كل ما قد كتب فيه من قبل أو من قبل غيره ليكون على بصيرة منها ثم يبحث عن
درجة تطبيق هذه الارشادات والأوامر وينبه المدرسين اليها اذا استدعت الحاجة
الى ذلك ، وبهذا الخصوص على المفتش أن ينتبه كل الانتباه للمدرس أمام التلاميذ
أو في مسمع منهم .

تقارير التفتيش

على المفتش أن يدرس حالة المدرسة جيداً ، ويطلع على كل أمورها قبل أن
يشرع في كتابة تقرير عنها . أما التقارير فتقع على الأنواع الآتية وتكتب في
الشكل المدرج أدناه ، وتقدم الى مدير معارف المنطقة التي توجد المدرسة فيها .

أنواع التقارير

- (١) التقارير عن أعمال المفتش .
 - (٢) التقارير المفصلة عن المدارس على أنواعها .
 - (٣) التقارير المتفرقة .
 - (٤) التقارير السرية عن مدرسي المدارس .
- أما تفصيل هذه الأقسام ، فهو كما يأتي :

(١) التقارير عن أعمال المفتش

على المفتش أن يقدم تقريراً بصورة مذكورة موجزة الى المراجع عن أعماله مرة كل اسبوعين يذكر فيه المدارس التي زارها والدروس التي حضرها والأعمال التي عملها في بقية أوقاته الرسمية وهذا التقرير يكون دائماً بصورة مختصرة ، دون تفاصيل .

صورة التقرير

اسم المدرسة ودرجتها تاريخ الزيارة اسم المفتش

(١) المحيط : يذكر هنا البلدة والمحلة التي توجد فيها المدرسة مع عدد سكانها وعدد المدارس الأخرى رسمية كانت أو غير رسمية الموجودة فيها أيضاً وحالة الأراضي المجاورة لها من الوجهة الصحية الى غير ذلك من المعلومات التي هي ذات فائدة وتستحق الذكر لأجل فهم حالة محيط المدرسة .

(٢) البناء : (أ) نفس البناء (مع خريطة تخمينية) يذكر فيها اذا بني البناء أصلاً لأجل أن يكون مدرسة وهل هو مناسب لهذه الغاية أم لا مع بيان نواقصه ومحامده وهل فيه فسحة للعب وهل النوافذ كافية ومناسبة وهل البناء في حالة حسنة أم لا الى غير ذلك من المعلومات عن حالة البناء ويرسم خريطة تبين موقع الغرف وكبرها الى غير ذلك مما يستدعيه المكان .

(ب) الحديقة (يذكر حالتها وكبرها ومناسبتها للعب التلاميذ وهل فيها أزهار) .

(ج) المراحض (يذكر عددها وحالتها وبعدها عن البناء ومناسبه وكيفية عمارها وتقسيمها هل بأجر أم حصران ، هل لها أبواب أم ستائر فقط الى غير ذلك) .

(٣) الأثاث : (أ) الأثاث المدرسية (يذكر عدد الرحلات والطاولات والكراسي والسيورات والخزانات الى غير ذلك من قطع الأثاث الموجودة مع بيان حالتها) .

(ب) الكتب (يذكر فيما اذا كانت الكتب كافية أم لا مع بيان النقص منها بالتفصيل) .

(ج) لوازم مدرسية (يذكر وسائل الايضاح على أشكالها مع عددها) .

(٤) الطلبة : (أ) عدد الطلبة ومعدل دوامهم على الصورة الآتية :

اسم الصف	عدد المسجلين	معدل الحضور	معدل الدوام
الاول الاولي	٣٢	٢٩	٩٤/٨٣ أو
الثاني الاولي	٢٩	٢٥	٨٨/٤٣
الثالث الاولي	١٧	١٥	
الرابع الاولي	١٦	١٤	
المجموع ٤	٩٤	٨٣	٨٨/٤٣

قد لوحظ أن بعض المديرين لا يضبطون عدد الحضور بل يكتبون العدد كاملاً فقط، فعلى المفتش أن يصلح هذا الخلل بكل قوته ، ويلاحظ تماماً نسبة الحضور الى العدد المسجل . وعليه أن يعلم المديرين أنه من الواجب التفتيش على حضور الطلبة قبل دخولهم الدرس الأول صباحاً ومساءً ويجب معاقبة المتأخرين بصورة متواصلة على تأخرهم، حتى يحضروا على الوقت . ويجب على المفتش أن يذكر أيضاً أسباب ازدياد أو تناقص الطلاب وملاحظات المدير على الوسائط الممكن اتخاذها لاصلاح الحالة وتحسينها .

(ب) الدين والمذهب (يذكر عدد الطلبة من كل دين ومذهب) .
(ج) الأجور المدرسية (يذكر اذا كانت توجد ، مع بيان عدد
الذين يدفعون الأجرة الكاملة والذين يدفعون قسماً منها ، وعدد
المعفيين . وعلى المفتش أن يدقق جيداً عن حالة المعفيين حتى يقف
تماماً على حقيقة اعفائهم ويتأكد أن حالتهم تستدعي ذلك لأنه
يجب تقليل عدد هؤلاء الى أدنى حد ممكن) .

(٥) الموظفون : (أ) المدير (يذكر عن مقدرته في الإدارة وفي الدروس التي
بعدهته والطريقة التي يتبعها ونظام صفوفه وانتباه الطلبة في
الصف ونظيره الى التدريس ونشاطه ورغبته الى غير ذلك
من المعلومات عن صفاته وأخلاقه) .

(ب) المدرسون (النقاط المذكورة أعلاه باستثناء مسألة الإدارة .)
(ج) الخدمة (يذكر عددهم وراتب كل منهم وملاحظات عنهم
اذا استدعى الحال ذلك) .

(٦) التدريسات : (أ) تقسيم الصفوف (تدرس مسألة كبر الصف ودرجة الطلبة
فيه نسبة الى بعضهم البعض والى أعمارهم الى غير ذلك من النقاط
الآيلة الى تقدم أو تأخر الصف) .

(ب) توزيع الدروس (تدرس مسألة توزيع الدروس على المدرسين ،
وأعطاء كل منهم ما هو أكثر اقتداراً على تدريسه ، ومسألة توزيع
الدروس على ساعات التدريس ومناسبة تقديم البعض على الغير الى
غير ذلك من العوامل في هذا الأمر) .

(ج) حالة الدروس ومستوى صفوف المدرسة (يقف على درجة تقدم
كل صف وسعي الطلبة وحالة الدروس . وتكتب الملاحظات على
ذلك في هذا الباب) .

(٧) الإدارة : (أ) النظام والانتظام : (يبحث عن أحوال المدرسة من حيث
حضور الطلبة على الوقت والاصطفاف والجلوس وغير ذلك على

نظام الطلبة وأيضاً عن كيفية ترتيب الدفاتر والخرائط والصور وغير ذلك مما يدل على الدقة والانتباه .

(ب) السجلات : تفتش السجلات بالتدقيق ، ويكتب ملاحظات عنها ، وبالاخص مسألة المصاريف المتفرقة فعلى المفتش أن يدقق كل هذه المصاريف مع مستنداتها ويبدى ملاحظاته عما اذا كانت معقولة من جهة لزومها وقيمتها الى غير ذلك مما يخطر لباله في هذا الباب .

(ج) الجداول (كذلك) .

(د) النظافة والصحة : تكتب الملاحظات عن هذا الأمر مع بيان امكانية التحسين وطرقه .

يبحث في هذا الباب ثقة الاهالي في المدرسة أو عدمها ، وعن رغبتهم في ارسال أولادهم اليها أو عدم رغبتهم ، مع بيان أسباب ما سيظهر من هذا القبيل والوسائل الممكنة اتخاذها لاصلاح الحالة .

(٨) نظر الأهالي الى المدرسة

يبحث عن أمر الكشفة وعددهم ، وحالتهم مع ذكر كل النقاط التي تعود بالفائدة على المدرسة والكشفة .

(٩) الكشفة وحالتهم

ملاحظات عمومية عن احتياجات المدرسة وما يجب اجراؤه لأصلاحها

(١٠) مجال الآراء في الطرق التي تعود على المدرسة بالفائدة والصلاح .

(٣) التقارير المتفرقة :

كثيراً ما يزور المفتش مدرسة ما لمراقبة مسألة خصوصية ، أو للبحث والاستنطاق عن أمر جرى ، ففي أحوال كهذه لا يقدم المفتش تقريراً كاملاً بل تقرير مختصر يتعلق بتلك المسألة السقي تحت البحث فقط ، فتسمى هذه التقارير

متفرقة ، ولا تتبع شكلاً خصوصياً على أنه لا بد من ذكر اسم المدرسة وتاريخ الزيارة والمواد التي وقف عليها المفتش في ذلك الخصوص ، أي نتائج الزيارة .

(٤) التقارير الحرة عن مدرسي المدارس :

تكتب هذه التقارير على الأوراق المطبوعة لهذه الغاية ويجب أن تقدم الى مدير معارف المنطقة مرتين في السنة في منتصف السنة الدراسية وفي نهايتها، أما الملاحظات التي تكتب على كل مدرس فيجب أن تكون بشكل واضح تمكن من يقرأها من أن يدرك مقدرة المدرس المسمى اليه ادراكاً تاماً، وكما ذكر سابقاً على المفتش أن يشير الى سعة اطلاع المدرس ومقدرته في كل من المواضيع التي يقوم بتدريسها، والأسلوب الذي يتخذه بالأكثر وحفظ نظام الصف ونظافته الى شغله عموماً .

تفتيش المدارس الأهلية ومدارس الأوقاف والجوامع :

على المفتش أن يفتش هذه المدارس على الأقل مرتين في كل سنة دراسية، أما طريقة تفتيشها فيجب أن تكون مقرونة باللائف وحسن السياسة غير غارب على ذهنه أنها مدارس أهلية. أما شكل التقارير التي تقدم عنها فتكون على نمط المدرج في هذه التعليمات .

مرجع المفتشين وحدود وظيفتهم :

مرجع المفتشين للمفتش مرجعان : مديرية معارف المنطقة التي هو فيها وإدارة التفتيش في الوزارة ففي جميع الأمور الإدارية عليه أن يراجع مدير المعارف وأما في الأمور الفنية الخاصة بالتعليم فمرجعه إدارة التفتيش في الوزارة. ووظيفة المفتش وحدودها : ان واجبات المفتش كما ذكر سابقاً هي المراقبة والدعوة والارشاد وأهمها الأخير ، وللمفتش الحق أن ينتقد وينصح وأحياناً أن يصدر أوامر في كل ما يتعلق بوظائفه المذكورة ، وتختصر تلك في الأمور الفنية

الخاصة بالتربية والتعليم، ولكنه عليه أن يتذكر أن لا قوة اجرائية له خارجاً عن الأمور الفنية إذ أن القوة الادارية تنحصر في مدير معارف المنطقة. فلذا اذا رأى المفتش ما لا يسره في أحد المعلمين مثلاً فيجب أن يحول المسألة الى مدير المعارف ، مع بيان رأيه المفصل في الموضوع وحينئذ مدير المعارف يتصرف في الأمر كما يستنسب في جميع المسائل الاجرائية كالعزل والتعيين والتفريم الى غير ذلك مما لا يدخل في ضمن سلطة المفتش بل هو في يد مدير المعارف .

مرجع التقارير وملاحظات مدير المعارف عليها : يقدم المفتش كل تقريره الى مدير المعارف بالمنطقة وعلى المدير أن يقدمها الى الوزارة مع ابداء ملاحظاته على كل اقتراحات المفتش في التقرير ، مبيناً معاملاته على كل منها مع اظهار الأسباب التي تحملها على ذلك ويقدم نسخة منها أيضاً الى متصرف اللواء .

كتاب وزارة المعارف المؤرخ ٢١ تموز ١٩٢٣ عن المدارس الأهلية

من الأصول المتخذة والقواعد المقررة، أن كافة القوانين والنظامات العثمانية تكون مرعية الأجراء، ما لم تعدل أو تبدل من قبل الحكومة العراقية، ومن جملة أحكام تعليمات المدارس غير الرسمية التي لم تبدل حتى الآن المواد الآتية :

(أ) - أن المدارس الخصوصية تابعة الى اشراف وتفتيش أكبر المأمورين الملكيين الذين في الأماكن التي هي فيها ومديري ومفتشي المعارف والصحة .

(ب) - ويجب على كل مدرسة غير رسمية أن تعطى جدولاً يبين اسم وشهرة المدير المسؤول والمعلمين ومحل اقامتهم ونشأتهم . وتعطي بتوقيع المدير المسؤول تعليمات المدرسة الداخلية ومنهاج مفردات العلوم والفنون التي تدرس فيها أو جدولاً يتضمن أسماء ومحل طبع الكتب التي تدرس في كل صف وأسماء المؤلفين والدروس التي تدرس بصورة الاستكتاب، ويرفق بالجدول المذكور نسخة من جميع الكتب التي بغير اللغة الرسمية .

(ج) - على كل مدرسة غير رسمية أن تستأذن من إدارة المعارف اذا أرادت قبديل درجة المدرسة واحالة التأسيس الى آخر أو قبديل المدير المسؤول أو نقل المدرسة الى بناء آخر، أو قبديل اسمها أو أجراء التعديلات في منهاج الدرس والكتب أو قبديل مدرسة نهائية الى ليلية أو مدرسة ذكور باناث أو بالعكس أو فتح شعبة أن تخبر ادارة المعارف عند حدوث قبديل في المعلمين .

(د) - إن مديري المدارس الأهلية يقدمون قبل إجراء الامتحانات العمومية والنهائية بخمسة عشر يوماً على الأقل، الى أدارات المعارف، والى أكبر المأمورين

الملكيين في الأماكن التي ليس فيها إدارة معارف جدول الأيام والأوقات
الامتحانية والصفوف والدروس التي يجري الامتحان فيها، وتنظم إدارات المدارس
دفترًا من نسختين يحتوي على نتائج الامتحانات العمومية وتودعها إلى إدارات
المعارف المحلية ومن هناك ترسلان إلى مديري المعارف .

(أ) - تراقب كافة المدارس الأهلية كما يأتي :

(١) هل المدرسة ذات رخصة ؟ (٢) هل المعلمون حائزون ورقة الشهادة
والأهلية ؟ (٣) هل التدريسات مطابقة إلى المناهج والكتب المودعة سابقاً من
قبل مديري المدارس إلى إدارات المعارف ؟ (٤) هل مسكت دفاتر للكونية
والتسجيل ؟ (٥) هل وثائق التلقيح موجودة ؟ (٦) هل روعيت قواعد حفظ
الصحة في غرف التدريس والنام والطعام وفي بقية مشتملات المدرسة ؟ (٧) هل
حدث تدريسات وتلقيحات توجد التفرقة والنفاق بين العناصر المختلفة ومغايرة
الآداب والأخلاق العمومية ؟

(و) - إن مدير المدرسة والمديرة والمعلم والمعلمة والمعاون والمعاونة الذين
يخالفون أحكام هذه التعليمات والتبليغات الرسمية الواقعة أو لم يعملوا بموجبها
ترتب وتنفذ في شأنهم لدى إدارة المعارف وأكبر المأمورين الملكيين في الأماكن
التي لم يكن فيها إدارة معارف ما عدا الجزاء الذي يترتب وفقاً لأحكام نظام
المعارف العمومية وقانون الجزاء - المجازاة الانضباطية الآتية :

أولاً - تحرير تنبيه

ثانياً - توبيخ

ثالثاً - فالذين يصرون على فعلهم وحركاتهم بعد تنفيذ المجازاة المذكورة أو
الذين يعملون في خلال سنة عملين يستلزمان التوبيخ يخرجون من وظائفهم .

(ز) - القرار بسد مدرسة أهلية بسبب الحركات المخالفة للنظام والتعليمات
يعطى من قبل المنتصرف بانضمام علم المعارف ويمكن الاعتراض على القرار في خلال
خمس عشرة يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغه، وتعطى ورقة الاعتراض إلى الحكومة

المحلية كي ترسل الى وزارة المعارف، وأما المعاملات المختصة بتعطيل المدارس بسبب الأمراض السارية فتابعة الى النظام المخصوص .

ح) - إن مديري المدارس مكلفون باحضار واعطاء جميع الايضاحات والمعلومات والاحصاءات التي تطلب من قبل مأموري المعارف أو الرؤساء الملكيين .

فالرجاء أن تبلغوا كافة مديري المدارس الأهمية الأحكام المذكورة، ورجوب مراعاتها وتعملوا بمقتضاها حرفياً حفوظاً للنظام .

تنظيم دار المعلمين

ان اصلاح وتنظيم شؤون « دار المعلمين » ، كانت في مقدمة الأمور التي اضطرت الى الاهتمام بها، وبذل الجهود للتغلب على المشاكل التي كانت تلابسها .

« ١ » قضية البنائات :

دار المعلمين كانت داخلية ، ولكنها كانت في أسوأ الحالات من حيث البنائات . كانت حياتها موزعة بين أربع بنائات بعيدة بعضها عن بعض . الأولى في الخاتونية ، الثانية في الحيدرية ، الثالثة في الميدان ، والرابعة قريبة من الشط ، مقابل المحفل العسكري . وكان الطلاب يدرسون في بنائية ، ويتناولون طعامهم في بنائية ثانية ، وينامون في بنائية أخرى . ويضطرون الى الانتقال كل يوم عدة مرات بين الدروب الكثيرة والمتعرجة التي تمتد بين هذه البنائات .

بنائية الدراسة ، كانت أحسنها ، لأنها كانت بنيت لتكون مدرسة . ولكنها كانت أبعد الكل ، وكانت محرومة من وسائل التنوير ، لأن شبكة الكهرباء في بغداد ما كانت شملت بعد جميع الحالات . ولذلك ، ما كان يمكن أن يعود الطلاب اليها ليلاً ، ليطالعوا ويحضرُوا دروسهم ، فأمر المطالعة والمذاكرة كانت متروكة الى محلات النوم . وتلك المحلات كانت محرومة من غرف خاصة بالمطالعة . الأسرة من سعف النخيل مرصوفة بجانب بعضها البعض بفواصل

صغيرة . والطلاب كانوا يجلسون عليها ليطالعوها دروسهم ، ويتمددون عليها ليناموا .

طبيعي أن كل ذلك كان يؤدي الى فوضى يصعب وصفها . وما كان يترك أي مجال للتنظيم الجدي ، والمراقبة المؤثرة .

ولا سيما ، فإن الضرورة كانت تقضي بتوسيع دار المعلمين ، وتزويد عدد الطلاب فيها ، في السنة الدراسية الجديدة ، ولذلك أصبحت قضية بناية دار المعلمين من أهم القضايا التي تستلزم المعالجة السريعة .

إن البناية الوحيدة التي تساعد على حل الأشكال ، كانت البناية المعروفة باسم « كوجك ضابطان » - يعني : « مدرسة الضباط الصغار » ، ولكن هذه البناية كانت تحت أشغال وزارة الصحة .

إن توزيع البنايات الحكومية على مختلف الوزارات والادارات ، كان من الأمور المودوعة الى وزارة الداخلية . ولذلك كتبت وزارة المعارف الى الوزارة المشار اليها ، طالبة تخصيص البناية المذكورة الى دار المعلمين . ولكن وزارة الداخلية قررت إبقاء البناية تحت أشغال وزارة الصحة . رأيت أن تعترض وزارة المعارف على هذا القرار ، باعتبار أنه أتخذ دون حضور ممثل لوزارة المعارف . وهيات مسودة تحرير مفصل في الموضوع ، ومما جاء في التحرير المذكور - بعد وصف الحاذير الناجمة من توزيع أمور دار المعلمين بين أربع بنايات ، وذكر الحاجة الماسة الى توسيع دار المعلمين في السنة الجديدة - « أن وزارة الصحة أشغلت أكبر وأحسن البنايات المدرسية الموجودة في العراق . مثل بناية مدرسة الحقوق ومدرسة كوجوك ضابطان في بغداد ، والمدرسة الاعدادية في البصرة ، والمدرسة الصناعية في الموصل ، مع أن ميزانية وزارة الصحة تزيد على ضعف ميزانية وزارة المعارف »

وكان تحرير الوزارة مؤرخاً بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٢٢ ، ولكن وزارة الداخلية ردت عليه بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٢٢ قالت : « بكل أسف أبين لمعالكم أنه لا يمكن تغيير القرار المتخذ من قبلنا بخصوص بناء مدرسة « كوجوك

ضابطان ، . وأرد أن أقترح على معاليكم بأصلاح البناء الذي كان مدرسة للمعلمين سابقاً . وإلى الآن هو غير مشغول من قبل السلطات ... ، .

هذا الاقتراح الذي قدمه وزير الداخلية الى وزير المعارف كان في منتهى الغرابة : لأن الجيش العثماني كان اتخذ البناية المذكورة - في أواخر أيامه - مخزناً للذخائر الحربية ، وعندما قرر الانسحاب من بغداد ، نفها - كما نسف باب الطلاس المشهور - ولم يبق الآن من بناية دار المعلمين السابقة ، شيئاً غير بعض الجدران !

* * *

رأيت من الضروري أن اخرج قضية بناية كوجك ضابطان ، من نطاق المخبرات القرطاسية : ذهبت بنفسي اليها ودرست أحوالها . ولاحظت أن المختبرات والمعامل الصحية ، ما كانت تشغل الا أقل من ربع البناية ، وهو الضلع الواقع على الشط . أما الأضلاع الثلاثة الباقية ، فكانت مخصصة لسكنى جماعة من الموظفين الصحيين مع عائلاتهم ، وكانت البناية مقسمة بين تلك العائلات .

وبعد الحصول على هذه المعلومات ، قررت أن نطالب بالأضلاع الثلاثة المشغولة من قبل عائلات صفار موظفي الصحة وحدها . ولذلك رسمت كروكياً بين تقسيمات البناية الأساسية ، وذهبت الى وزير الداخلية ، وشرحت له الموقف . وقلت : لتبقى المعامل والمختبرات الصحية في مكانها ، ولكن تنقل عائلات الموظفين الى بنايات متفرقة . وهو وجد اقتراحي هذا معقولاً ، فقال لي : - غداً أستدعي مستشار وزارة الصحة ، شرف حضرتك أيضاً حتى نتذاكر القضية .

وعندما ذهبت اليه في اليوم التالي - في الساعة المتفق عليها - التقيت هناك لأول مرة بمستشار الصحة البريطاني - الذي كان فعلاً مديراً للصحة - والذي كان لا يزال يعمل عمل المدير تحت اسم المستشار .

جری الحديث ببني وبينه بحضور وزير الداخلية . وهذه أهم نقاط
هذا الحديث :

عندما شرحت رأيي ، قال : - أن أمور الصحة هامة جداً وهي فنية ، فلا
يجوز التهاون فيها .

قلت : - أن اقتراحى لا يستوجب تغيير شيء في الأقسام الفنية . كل
المعامل والمختبرات تبقى في محلاتها ، إنما الذي نطلبه هو الأقسام المتخذة مساكن
لعائلات موظفي الصحة ، وحدها .

قال : - هذه أيضاً قضية فنية . اجتماعهم في بناية واحدة ضرورة فنية .
اعترضت عليه ، - بعد أن فتحت الكروكي أمامه وأخذت أشير الى أقسام
البناية المختلفة - وقلت : - انهم موظفون يعملون في مختلف أنحاء مدينة بغداد .
فلا موجب لاجتماعهم - مع عائلاتهم - بعد العمل ، في بناية واحدة .

وكان انزعج كثيراً من مشاهدة الكروكي ، وقال : - بنوع من الحدة : -
هذه أيضاً قضية فنية : وجودهم في بناية واحدة يساعد على تنظيم اعمالهم .

قلت : - هل نستطيع أن نقول ، إن في المستشفيات والمؤسسات الصحية
الموجودة في النجف ، مثلاً ، يجتمع الموظفون مع عائلاتهم في بناية واحدة ؟

قال : (بجد متزايد) : - هذه قضايا فنية . هذه من اختصاصي أنا . لا
أقبل المناقشة فيها . وبصفتي اختصاصياً في الصحة ، أقول - (وهنا ضرب يده
على المنضدة) - نحن لا نستطيع أن نترك هذه البناية .

ورأيت أن أقابله بالمثل ، وضربت يدي على المنضدة - وقلت : - وأنا
بصفتي اختصاصياً في التربية والتعليم أقول : لا بد أن يجتمع في تلك البناية طلاب
دار المعلمين .

كلمتي هذه أغاظته تماماً ، وصار لا يتمالك أعصابه ، وصاح :
- إذا اصبرتم أنا أسد المختبرات كلها ..

وأنا سارعت في الرد عليه ، متسائلاً : - تقول أسد المختبرات كلها ، هل هي
ملكك حتى تسدها ؟ هي ملك للحكومة العراقية ..

وزير الداخلية توفيق الخالدي ارتبك من الشكل الذي أخذته المناقشة ، ولا سيما الصفحة الأخيرة منها ، فأراد أن يقطع المناقشة بقوله : - نترك الحديث الآن ، نتكلم فيها في وقت آخر .

وقام من كرسيه ، ليقطع الحديث ، وليودعنا . أنا أيضاً قمت من الكرسي ، غير أنني قبل أن أخرج من مكتب الوزير ، قلت بأداء هادي . ولكن حاسم : - هذه البناية كانت مدرسة في عهد الحكومة التركية ، فلا يجوز أبداً أن تصبح مساكن لعائلات بعض الموظفين الصحيين ، في عهد الحكومة العراقية .

بعد هذه المقابلة والمناقشة ، واجهت بعض الوزراء وأطلعهم على أهمية القضية مع جميع ملابساتها الغربية ، .. ونتيجة لكل ذلك ، تم اتخاذ القرار التالي :

تترك وزارة الصحة بناية « كوجوك ضابطان » الى وزارة المعارف . على أن يتم ذلك بعد ان تستلم وزارة الصحة بناية « مستشفى المجيدية » .

مستشفى المجيدية هذا ، كان تحت اشغال الجيش البريطاني ، وقيادة الجيش المذكور ، كانت قررت ان تعد ما يلزم للاستشفاء داخل معسكراتها ، ثم سلم المستشفى الى الحكومة العراقية .

وكان من المقرر أن يتم ذلك في أواسط أشهر الصيف .

* * *

بهذه الصورة أمنا مستقبلاً جيداً لدار المعلمين : سفتلم بناية كوجوك ضابطان في أواسط الصيف . وسنجري فيها الترميمات اللازمة ، قبل نهاية الصيف ، وستبدأ السنة الدراسية الجديدة لدار المعلمين - مع تزويد عدد طلابها - في بناية تتوفر فيها جميع الشروط الصحية والتعليمية والتربوية .

وفعلًا ، قد تم ذلك ، في الوقت المعين ، بعد أن تحول عنوان وظيفتي الى « مدير المعارف العام » .

ولكنني لم أرَ من الموافق أن أترك شؤون دار المعلمين ، على ما هي عليه من
الفوضى ، خلال الأشهر الباقية من السنة الدراسية الحالية وبحثت عن وسائل
تخفيف الفوضى ، ولو بتدابير وقتية :

كانت المدرسة الثانوية ، في بناية مستأجرة ، تقع بالقرب من بناية المنامة
لدار المعلمين الكائنة مقابل المحفل العسكري . وكان في البناية المذكورة أرض
فراغ ، يمكن أن تنشأ فيها سقيفة بسيطة تعمل عمل « المطعم » . فكانت في
الامكان معالجة قسم كبير من عوامل الفوضى بتغيير محلات بعض المدارس :
تنقل الدراسة في دار المعلمين الى محل المدرسة الثانوية ، وتنقل مدرسة البنات -
من بنائها المستأجرة الحالية ، الى بناية دراسة دار المعلمين ، التي كانت بناية
حكومية أنشئت لتكون مدرسة ، وهي مستجمعة كل الشروط اللازمة لمدرسة
نهائية وتنقل المدرسة الثانوية ، الى البناية التي ستفرغ من مدرسة البنات .

وصار طلاب دار المعلمين ، يدرسون في النهار ، ويطالعون ويحضرون
دروسهم صباحاً ومساءً ، نهاراً وليلاً ، ويتناولون طعامهم في الأوقات الثلاثة ..
في بناية واحدة ، فلا يفارقونها الا ليلاً -- وبعد الانتهاء من المطالعة والمذاكرة -
لبناية المنامة القريبة منها .

وبهذه الصورة ، تم اصلاح الشيء الكثير من حياة دار المعلمين الداخلية .

« ٢ » قضية العقود

كانت من الأمور المقررة في دار المعلمين ، أن يوقع الطلاب - على عقد -
مشفوع بكفالة - يتعهدون فيه بخدمة التعليم بضع سنوات ، والا ، يدفعون
تعويضاً قدره (٣٠٠) روبية (وهذا كان يعادل ٢٥ جنيهًا استرلينياً) .
ان هذا المقدار كان قد تقرر عندما كانت دار المعلمين نهائية ، وكانت مدة
الدراسة فيها سنة واحدة .

فما كان من المعقول أن تبقى الأمور كما كانت عليه ، بعد أن أصبحت المدرسة
ليلية ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات .

وكان من الطبيعي أن تحدد مدة الخدمة المفروضة بست سنوات (ضعف مدة الدراسة) ، كما يصبح مبلغ التعويض - عند مخالفة العقد - ثلاثة أمثال المبلغ الذي كان تقرر قبلاً .

هذه الأمور تذاكرنا فيها مع مدير دار المعلمين ، وقررتها بحضوره . وعندما طبعت العقود بشكلها الجديد ، قالت المحاسبة ، بضرورة عرض الصيغة الجديدة على وزارة العدلية ، لتبدي رأيها القانوني فيها .

ولهذا تأخر الأمر بضعة أسابيع . وعندما تم طبع العقود الجديدة ، وعرضت على الطلاب ، امتنعوا عن التوقيع عليها وأعلنوا الاضراب العام . وقد علمنا أن جماعة الموترين والمشاغبين المعلومين كانوا من الداعين الى هذا الاضراب . وصاروا يكتبون في الجرائد ، فقرات تؤيد الاضراب ، وتعلن أن الشروط الجديدة ثقيلة وصعبة .

وبما زاد الطين بلة ، ان مدير دار المعلمين نفسه ، أخذ طور المؤيد والمشجع للطلاب .

فأرأينا من الضروري أن ننهي خدمات المدير ، ثم نتصل بسائر معلمي الدار ، وبالطلاب .

قلت للطلاب : أود أن أعرف ، من كل واحد منكم ، هل يريد أن يكون معلماً ، أم لا ؟ إذا كان يود أن يكون معلماً ، فإن هذا العقد لا يكلفه شيئاً . فإنه ، بعد ست سنوات ، يصبح لاغياً بكل معنى الكلمة . لأنه سيواصل العمل في التعليم أربعة بل خمسة أمثال المدة المفروضة عليه في العقد . وأما إذا كنت بينكم من لا يريد أن يكون معلماً ، بل يريد أن يعيش في الدار ثلاث سنوات ، ثم يتولى عملاً غير التعليم ، فإن الحكومة ترجح أن لا يشغل مكاناً في دار المعلمين . بل ينفصل عنها من الآن . . . لكي تقبل ادارة دار المعلمين من يقوم مقامه من مختلف أنحاء العراق . . خلاصة القول أن العقد المعروض عليكم الآن ، هو المعيار الذي سيظهر نواياكم الحقيقية .

ثم أشرت الى الجهود التي تبذلها الوزارة ، والتدابير التي تتخذها لرفع

مستوى الحياة ومستوى التعليم في دار المعلمين .
وفي الأخير ، استسلم الطلاب الى حكم العقل والمنطق والمصلحة العامة ،
وتركوا الاضراب ، وعادوا الى الدراسة بعد التوقيع على العقود . ولم يتخلف
من بينهم إلا ثلاثة أو أربعة .
بعد هذا الحادث العابر ، سارت أمور دار المعلمين سيراً طبيعياً ، بما في ذلك
نظام العقود .

«٣» قضية مدير دار المعلمين

مدير دار المعلمين السيد خليل كان مصرياً ، تولى ادارة الدار ، بعد سفر
السيد عبد العزيز .

وقد علمت أن السيد عبد العزيز ، كان قديراً ونشطاً ومخلصاً في عمله ،
ولذلك ترك أثراً محموداً في نفوس الطلاب والمعلمين .

إلا أن خلفه السيد خليل - الذي كان مديراً عند وصولي الى العراق - كان
جامد الفكر ، وكان يهتم بالمظاهر والشكليات أكثر من اهتمامه بحقائق الأمور .

حضرت الكثير من دروسه ومناقشاته . ولاحظت أن بضاعته التربوية
كانت عبارة عن كتاب « هداية المعلمين » لعلي بك عمر . وكان يتبع في
المحاضرات وفي نماذج الدروس التي يلقيها ، خطوات هربارث المعلومة على العمياء ،
وكان يرى أنه لا بد من بدء الدروس بمقدمة « توصل الى الموضوع » ، في كل
الأحوال ، ويشغل بمقدمات تشتت أذهان التلاميذ أكثر مما توجهها ، وتبعدها
عن الموضوع أكثر مما تقربها اليه .

مثلاً حضرت يوماً درساً نموذجياً يلقيه على تلاميذ مدرسة التطبيقات ،
بحضور طلاب دار المعلمين . كان موضوع الدرس منظومة « حاكي الأصوات
يقلدها ... » ، لقد نقل الى الصف فونوغرافاً كبيراً ، غير أنه غطاءه ، بغية عدم
إظهاره لأنظار التلاميذ ، وبدأ الدرس بسلسلة أسئلة يوجهها الى التلاميذ ، وظل
يثرثر أكثر من عشرة دقائق ، متنقلاً من موضوع الى موضوع - مجروراً بأجوبة

التلاميذ ، بغية ايصالهم - بطرق متميزة غاية التمرج - الى « حاصصي
الأصوات » ١ ..

بعد انتهاء الدرس ، وعندما اختليت به ، سألته : - ألم تلاحظ أن أنظار
التلاميذ كانت مشدودة الى الفونوغراف المغطى ، أكثر مما كانت أذهانهم منكبها
الى الأسئلة التي كنت توجهها اليهم ؟ أفلا تظن أن منظر الفونوغراف نفسه ، ثم
عمله .. كان يكفي الى جذب وتوجيه أذهان التلاميذ الى الموضوع ، أكثر بكثير
من الأسئلة التي ألقيتها عليهم ؟ ..

وحاولت أن أفهمه الخطأ الذي ينطوي عليه تطبيق آراء ونظريات
هربرت في أمثال هذه المواضيع .

وبعد ذلك ، أيضاً لاحظت كثيراً من السخافات في خططه التدريسية .
وحاولت كثيراً توجيهه نحو خطط اصح واسلم منها . غير اني لاحظت بأنه كان
جامد الفكر ، ولذلك ما كان يتأثر التأثير الكافي من انتقاداتي وارشاداتي .

ومع ذلك كنت اواصل السعي وراء اصلاحه .

غير أن سلوكه في قضية اضراب الطلاب لم يترك لي أدنى مجال للشك في انه
لا يجوز ابقاؤه في ادارة دار المعلمين ، فلا بد من انهاء خدماته .

والوزير ووكيل المستشار ايضاً اقتنعا بضرورة ذلك ، وصدر قرار وزاري
بانهاء خدماته وتسوية حساباته وفق أحكام عقد استخدامه .

* * *

والسيد خليل ، عندما تبلغ قرار الوزارة ، دهش دهشة كبيرة ، ويظهر أنه
ما كان يظن ان المستشار البريطاني سيوافق على القرار .

وكان روح المعارضة والمشاغبة قد تفوق كثيراً بين مديري المدارس
الابتدائية في بغداد ، لأسباب مختلفة ، ذكرناها في محل آخر من هذه المذكرات ،

فقررُوا ان يقيموا له حفلة تكريم ووداع ، وأفسحوا امامه مجال التهجم على الوزارة . والجرائد المملومة تولت اذاعة أخبار هذه الحفلة باسمها .
طبعاً أنا لم اهتم بما قيل في الحفلة ، وبما كتب عنها ، لأنني كنت أعرف أن هذا القرار قد خلص دار المعلمين من احد العثرات التي كانت تعترى سبيل اصلاحها وتقدمها .

منهج الدراسة الابتدائية

و

النظام التعليمي الجديد

انتهيت من وضع وتقرير المنهج الجديد للدراسة الابتدائية في مدة وجيزة ،
لاني كنت فكرت فيه ملياً ، واستعديت اليه كثيراً ، قبل أن أتولى وظيفة
معاون وزير المعارف .

وقد تم نشر المنهج سنة ١٩٢٢ باسم وزارة المعارف في المملكة العراقية .
وبدأ العمل به منذ بداية السنة الدراسية الجديدة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ .

- ١ -

أنقل فيما يلي جدول توزيع الدروس الاسبوعي المطبوع في الصفحة الاولى
من هذا المنهج الجديد .

ان مقارنة هذا الجدول بالجدولين اللذين كانا مقررين في عهد الادارة البريطانية
(والمسطورين في الصفحة ١٠٦ و ١٠٧ من هذا الكتاب - تظهر الى العيان
الفروق الأساسية التي تميز النظام التعليمي الجديد ، عن النظام التعليمي السابق ،
وتساعد على تفهم المبادئ التي التزمها والغايات التي استهدفها المنهج الجديد :

الجدول (رقم ٧)

برنامج الدروس في المدارس الابتدائية

الصفوف الأولية		الصفوف التالية			
الصف الاول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس
٦	٥	٥	٤	٣	٣
١٢	٩	٨	٧	٦	٦
٦	٦	٥	٥	٥	٥
١	٢	٤	٤	٤	٤
٢	٢	٢	٢	٢	٢
٠	٠	٠	٢	٠	٠
٠	٠	٠	٠	٩	٩
٠	٠	١	١	٢	٢
٢	٢	٢	٢	١	١
٢	٢	٢	٢	٢	٢
١	١	١	١	١	١
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٦	٣٦

الديانة

اللغة العربية

الحساب والهندسة

الجغرافية والتاريخ

الأشياء والصحة

المعلومات الاخلاقية والمدنية

اللغة الانجليزية

الرسم

الأعمال اليدوية

الرياضة البدنية

النشيد

المجموع

أولاً - المنهج الجديد قضى على « ثنائية التعليم الابتدائي » التي كان أحدثها والتزمها البريطانيون .

المنهج الجديد لا يتضمن برنامجاً خاصاً بما يسمى « مدارس أولية » وآخر خاصاً بما يسمى « مدارس ابتدائية » . بل انه يضع برنامجاً واحداً ، يشمل جميع المدارس . انه يسمى السنوات الأربع الأولى من التعليم « أولية » ، ويعتبرها حلقة كاملة ، قائمة بنفسها . بعض المدارس تكتفي بهذا المقدار من الدراسة ، وبعض تضيف إليها سنتين دراسيتين ، ولكن دروس السنوات الأربع الأولى تتساوى في جميع تلك المدارس بدون استثناء .

هذا المبدأ الهام ، التزمه وحققه المنهج الجديد ، دون ضجيج وإعلان . لأن المنهج المذكور أوضح الغرض من هذا التنظيم ، بالعبارات التالية ، دون أن يذكر شيئاً عن « ثنائية التعليم » ، « ووحدة التعليم » :
جاء في الصفحة الخامسة من المنهج :

« إن من المحرب والمحقق أن كثيراً من التلاميذ لم يتمكنوا من البقاء في المدارس ست سنين ، بل تركوا المدارس قبل هذه المدة ، لأسباب اجتماعية واقتصادية . ولذلك قد اعتبرت السنوات الأربع الأولية دورة كاملة قائمة بنفسها . حتى اذا ترك بعض التلاميذ المدرسة بعد إكمالهم هذه الدورة وانقطعوا عن المدرسة وعن التعليم ، كانوا قد حصلوا شيئاً في الجملة من كل فرع من الفروع الضرورية ، واذا استمروا في التحصيل ، حصلوا عليه في الصفوف الأولية » .

ثانياً : - إن هذا التنظيم الجديد ، أدى الى تغيير جوهرى آخر ، هو : حذف اللغة الانجليزية من مناهج السنوات الأربع الأولى ، في جميع المدارس ، بدون استثناء . وصار تعلم اللغة المذكورة يبدأ في السنة الخامسة ، بعد أن كان يبدأ في السنة الثالثة من المدارس الابتدائية .

ثالثاً : - المنهج الجديد ، أضاف الى مواد الدرس مادتين مهمتين :

أ) -- المعلومات الأخلاقية والمدنية .

ب) -- النشيد .

ان المنهج المقرر في عهد الادارة البريطانية ، كان خالياً من المادتين المذكورتين ، على الرغم من أهميتها الكبيرة ، في التربية الوطنية .

إن المنهج الجديد يمتاز عن سابقه من وجهة أخرى أيضاً . انه يتضمن كثيراً من التلميحات والتوجيهات التربوية الهامة ، يعين الأهداف الأساسية ، ويرشد المعلمين الى أحسن الطرق للوصول اليها .

أبحاث هذه التلميحات والتوجيهات ، تشغل نحو ثلث صفحات المنهج . بعضها يشمل جميع الدروس ، وبعضها يختص بكل مادة من مواد الدرس ، معظمها يتضمن قواعد التربية والتدريس بوجه عام ، وبعضها يستهدف أصول التربية الوطنية ، بوجه خاص .

أذكر فيما يلي بعض النماذج منها ، لأعطاء فكرة اجمالية عن الطريقة المتبعة فيها .

* * *

مما جاء في الصفحة الرابعة تحت عنوان « تلميحات عامة - تراعى في جميع الدروس » :

« إن الغاية من التعليم في المدارس الابتدائية ليست هي تحفيظ المباحث الكثيرة واللقاء المعلومات الواسعة ، بل هي : تثقيف العقل وتجهيزه بالمعلومات الضرورية التي لا غنى عنها لأحد ، مهما كانت مهنته . لذلك كان من الواجب على المدرس رعاية الأمور الآتية :

أولاً : بذل العناية في اصطفاء المباحث المفيدة الموافقة لقابلية التلميذ والاقتصار على الأهم منها .

ثانياً : الاهتمام في حسن فهم المواضيع ، وجعلها متناسبة مع المقدرة العقلية والسوية العلمية للتلاميذ .

ثالثاً : الابتعاد عن جعل التلاميذ سامعين مطيعين فحسب ، بل الاهتمام في

جعلهم فعالين مفكرين . وذلك بتعويدهم على الانتباه والملاحظة ، وسوقهم الى المفايسة والمحاكمة خلال كل درس .

رابعاً : التدرج في السير بارشاد الأولاد من المعلوم الى المجهول ، ومن المألوف الى غير المألوف ، ومن المادي الى المجرد ، ومن السهل الى الصعب .
خامساً : ربط الدروس بعضها ببعض ، حتى يقوى ويؤيد كل واحد الآخر .

في دروس التاريخ

وما جاء في الصفحة (٥٨) تحت عنوان (التاريخ) .
« إن الغرض الأصلي من تدريس التاريخ في المدارس الابتدائية ، هو : تعليم « تاريخ الوطن » و « ماضي الأمة » . والغاية القصوى من ذلك ، هي : تقوية « الشعور الوطني والقومي » ، في أفئدة التلاميذ .
« لذلك » « تاريخ البلاد العراقية » ، و « تاريخ الأمة العربية » ، يجب أن يكون محور الدروس التاريخية . وأما تاريخ بقية البلاد وسائر الأمم ، فلا يبحث عنه - في الصفوف الأولية - الا بنسبة علاقتها بتاريخ العراق وتاريخ العرب .
« وفي الصفوف التالية يرمى إلى إعطاء فكرة اجمالية عن سير التاريخ العام . ومع ذلك يعتنى في تفصيل المباحث والوقائع المتعلقة بالعراق بصورة خاصة وبالعرب بصورة عامة .

« في هذه الدروس يجب مراعاة القواعد الآتية :

(١) - يجب الاجتناب عن ذكر وقائع واسماء وتواريخ كثيرة ، وعن جعل الدروس مجموعة أسماء وأرقام متسلسلة . بل يجب الاكتفاء بذكر الحوادث والأسماء والبلدان المهمة التي لا بد من معرفتها لفهم سير التاريخ .

(٢) - يجب الاعتناء في مقايسة الأحوال الماضية مع الأحوال الحاضرة ، وازهار الفروق والمشابهات الموجودة بين الأجيال الغابرة المختلفة .

(٣) - يجب الاهتمام بتصوير الوقائع والأحوال ، بطرز يؤثر على تخيلة التلاميذ ، وجعلهم يتخيلونها كأنهم رأوها .

- (٤) - يجب الاعتناء في انتخاب الوقائع التي تؤثر على شعور التلاميذ ، وتحرك عواطفهم ، وتبعث فيهم المهمة .
- (٥) - يجب استعمال الحرائط دائماً ، وبيان حدود الممالك ومواقع المدن ومحلات الحروب في هذه الحرائط مستمراً .
- (٦) يجب الاستعانة بالتصاوير لأفهام أحوال وعادات الأمم في الأجيال السالفة ، وبيان الآثار الباقية من تلك الأمم والأجيال ، كلما أمكن ذلك .
- (٧) - يجب زيارة الأبنية التاريخية والأطلال القديمة والتدقيق فيها على قدر الأمكان .
- (٨) - يجب استلفات أنظار التلاميذ الى أسباب الوقائع المهمة ونتائجها - لا سيما - أسباب انقراض الدول العربية ونتائج الاختلافات الداخلية .

* * *

يلاحظ أن فكرة وحدة « الأمة العربية » و « عروبة العراق » ، تبدو واضحة في مستهل هذه التوجيهيات .

إنها تظهر بوضوح أعظم في بعض المقررات المتدرجة في منهاج التاريخ : قد جاء في مقررات السنة الثالثة (ص ٦١) :

« سكان العراق القدماء : السككديان والأشوريون ، قرابتهم بالعرب ونشأتهم من جزيرة العرب .

« العرب قبل الإسلام : الدول العربية في اليمن ، في الشام ، في مصر ، وفي العراق . الحميريون ، التدمريون ، الأنباط ، الغساسنة ، المناذرة والرعاة : أعمالهم ، آثارهم ، وحضارتهم » . (ص ٦١) .

وفي مقررات دروس التاريخ في السنة السادسة ، بحث عن الاتحادات :

(٩) - اتحاد إيطاليا « كافتور وغاريبالدي » .

(١٠) - اتحاد المانيا « اسرة هوهنزولن » ، بسمارك ، (ص ٦٨) . وجاء في نهاية منهج الجغرافيا :

(١١) - نظرة عامة في انتشار الغرب واللغة العربية والحروف العربية في العالم .

* * *

في دروس

المعلومات الأخلاقية والمدنية

قد جاء في الصفحة (٨٠) من المنهج ما يلي :

« إن الغرض الأصلي من تدريس المعلومات الأخلاقية والمدنية ، هو :

تعريف التلاميذ بـ « الواجبات الأخلاقية » بصورة عامة ، وبـ « الواجبات المدنية » بصورة خاصة . والغاية القصوى من ذلك هي : إثارة العواطف الاخلاقية في قلوبهم ، وجعلهم يشعرون بتلك الواجبات ، ويميلون الى أدائها .

وبتعبير آخر : التربية الأخلاقية بصورة عامة والتربية المدنية بصورة خاصة .

« ان هذه التربية لا تحصل بهذا الدرس وحده . بل تحتاج الى معاضدة جميع الدروس في الوقت نفسه : هذه التربية يجب أن تكون أسمى المرامي في جميع الدروس وفي جميع الأعمال المدرسية . على المعلم أن يجتهد لاعطاء وتلقين « الأفكار والاحساسات والاعتبارات الأخلاقية » في كل حين ، منتهزاً كل الفرض - في خلال الدروس والمحادثات ، أثناء التنفس والنزهات ، خلال الأشغال والألعاب - أما في درس المعلومات الأخلاقية والمدنية ، فيجب أن يرمي الى تلخيص وتوضيح وتصنيف تلك المعلومات والأفكار التي لقنها بصورة متفرقة في هذا المنوال .

« يجب أن لا يغرب عن بال المعلم أن الأخلاق مبروطة بالحياة الاجتماعية ، وأن فهم الواجبات لا يمكن الا بفهم هذه الحياة . لذلك عليه أن يعتني في إظهار الروابط الاجتماعية بجلاء تام ، حتى تظهر الواجبات الأخلاقية بوضوح كامل .

« إن الروابط المادية والمعنوية التي تربط أفراد « العائلة » بعضها ببعض

واضحة في حد ذاتها ، فلا تحتاج الى توضيحات كثيرة . وأما الروابط التي تربط الأفراد بالامة والحكومة فليست جلية في حد ذاتها ، فعلى المعلم أن يعتني خاصة في اظهار هذه الروابط ، واستكشاف ما يترتب على المرء من الواجبات بناء على تلك الروابط .

* * *

النشيد

وقد جاء في الصفحة (١٢٥) في النشيد :

« إن فوائد النشيد عديدة . فهو : يرن الصوت والنفس ، ويسكن الأعصاب وينظم الحركات ، من جهة ، ويؤثر على النفوس بالحنان ومعانيه من جهة أخرى .

« فيجب على المعلم أن يختار الأناشيد التي : (١) تثير العواطف الوطنية في القلوب . (٢) وتبعث النشاط والسرور في النفوس . (٣) وتنظم الحركات ، في السير وفي الدخول والخروج .

« وأن يجتنب تعليم الأناشيد الصعبة التي تتطلب جهداً عظيماً من الحنجرة والصدر . وأن ينتخب لكل صف الأناشيد المناسبة له من حيث سهولة الألحان والمعاني وصعوبتها .

« وأن يعتني في تفهم معنى النشيد قبل التثبيت بتعليم ألحانه .

« يمكن للمعلم أن يعلم النشيد كقطعة منظومة في دروس اللغة ، ثم تعليم لحنها في دروس النشيد .

« يجب عدم الاقتصار على الانشاد في الدروس المخصصة للنشيد . بل ينبغي تكرار الأناشيد خارج الدروس - قبل الدخول الى الصفوف ، وحين الانصراف من المدرسة وخلال المشي في دروس الرياضة البدنية وفي النزعات .

* * *

التعليم العرضي

قد جاء في الصحيفة الأخيرة من المنهج ما يلي ، تحت عنوان التعليم العرضي :

« إن يومين من أيام الدراسة الأسبوعية خاليان من الدروس بعد الظهر .
فيجب أن تخصص هذه الأوقات للتعليم العرضي ، في النزهة أو في المدرسة :

« في النزهة : تنزه وجولات خارج المدرسة ، في المدينة أو خارجها -
تدقيق الطبيعة - زيارة المعامل والمباني - تخطيط الأرض - رسم الأشياء -
العاب رياضية - تمارين كشفية - أعمال زراعية .

« في المدرسة : محاضرات في مواضيع مختلفة من قبل المعلمين - خطب
صغيرة من قبل التلاميذ - محاورات تمثيلية - مطالعات مفيدة - تمثيل مدرسي -
ألعاب رياضية - ألعاب ذهنية .

(إن البقاء في المدرسة أو الخروج منها يكون حسب حالة الهواء) .

انتقادات

على منهج التعليم الابتدائي الجديد

عندما صدر منهج التعليم الابتدائي الجديد ، نشرت الجرائد اليومية عنه عدة مقالات . بعضها أمتدحته ، وبعضها انتقدته ، وبعضها وصلت في الانتقاد الى حد الزعم بأنه أسوأ من المنهج القديم الذي كان وضعه البريطانيون ، وأكثر اخطاء منه !

أني تلعبت الانتقادات التي نشرتها الجرائد ، باهتمام بالغ ، لأنني كنت بعيداً عن « توم الكمال » في المنهج المذكور . فلاني كتبت الارشادات المدونة فيه بنفسى - بعد تأمل شامل ودرس دقيق وكذلك كتبت مفردات بعض الصفوف الصغيرة في معظم الدروس : ولكني لم أجد مجالاً للقيام بدرس مماثل لذلك في بعض الدروس ، ولا سيما فيما يتعلق بالصفوف الأخيرة . ولذلك ما كنت استبعد حدوث نقائص وأخطاء فيها . ولهذا السبب رأيت من واجبي أن أطالع كل ما ينشر حوله من مقالات وانتقادات ، لعلني أجد فيها ما يفيد ويستوجب الاصلاح .

ولكن - مع الأسف - لم أجد فيها ما يفيد أبداً ، لأن معظم الانتقادات كان يدل على عدم معرفة شيء من حقائق التربية والتعليم ، وبعضها كان يدل على سوء فهم مقاصد المنهاج ، وبعضها كان ينم عن « سوء نية » بكل معنى الكلمة .

أهم الانتقادات كانت صدرت في سلسلة مقالات نشرتها جريدة «العاصم» بقلم «عراقي أمين» ، فإن تلك المقالات كانت تقسم بمظاهر «البحث الجدي والعلمي» ، لأنها تبدأ بتعداد مزايا المنهج الجديد بالنسبة الى القديم ، ثم تنتقل الى بيان عيوبه ، وتستشهد في قسم من انتقاداتها بما جاء في كتاب «الفونس اسكيروس» في التربية الاستقلالية ، وكتاب آدمون ودمولان في سر تفوق الانكلوسكسونيين ...

ولكنني عندما أمنت النظر في المقالات المذكورة ، لم أجد فيها أيضاً أي نقد «صائب او مفيد» .

وقد تبين لي ان مطالعات الكاتب ، في المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم ، لم تتجاوز حدود الكتابين المذكورين ، كما أن معلوماته عن أحوال مدارس العراق أيضاً كانت محدودة وسطحية .

ومع ذلك ، فكرت في ان تلك الانتقادات قد تخدع الكثيرين ، بسبب مظاهرها التي ذكرتها آنفاً . ولكنني لم أرَ فائدة مناقشة المسائل التربوية على صفحات الجرائد اليومية ، ولذلك لم أنشر رداً يليها . وقررت أن أتكلم عنها - بين مسائل التربية المختلفة - خلال أحاديثي مع المديرين والمفتشين ، ولا سيما خلال المحاضرات التي سألقياها على المعلمين الذين سيستمعون إليها في الدورة الصيفية التي قررت تنظيمها قريباً . ولذلك سجلت أهم ما جاء في تلك المقالات ، مع أهم ملاحظاتي عليها «تمهيداً للاستعانة بها» ، خلال تلك الأحاديث والمحاضرات . وأدرج فيما يلي أهم ما لاحظته في المقالات المذكورة .

* * *

مزايا المنهج الجديد :

يقول المؤلف إن المنهج الجديد ، يمتاز عن القديم بمزايا هامة ، ويذكر المزايا السبعة التالية :

- ١ - حذف دروس اللغة الانجليزية من الصفين الثالث والرابع وتقليل ساعات تدريسها في الصفين الخامس والسادس .
 - ٢ - جعل عدد ساعات تدريس اللغة العربية متناسباً مع الصفوف ومع تدرج التلاميذ .
 - ٣ - تخصيص ساعتين لتدريس الأخلاق والمعلومات المدنية في الصف الرابع .
 - ٤ - تخصيص عصر يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع للتنزه والجولات ومشاهدة محاسن الطبيعة خارج المدرسة .
 - ٥ - التوسع في مواد المنهج توسعاً كبيراً ، حتى انه ليساوي ثلاثة أضعاف المنهج القديم .
 - ٦ - احتواء المنهج على ارشادات وافية ، يستفيد بها المدرسون في تدريسهم ، وتعرفهم الغاية التي يتبعونها والطريقة التي ينهجونها .
 - ٧ - اشتغالها على مواد تبت الروح الوطنية والحب القومي في النشء وتغرس في قلوبهم بذور الأخلاق السامية . وهذه اكبر مميزات وأجلها .
- وينتهي الكاتب بحثه هذا بقوله : « هذه هي النقاط الجوهرية التي يمتاز بها منهجنا الجديد على سابقه »

ملاحظتي على ذلك :

وقد لاحظت أن محرر المقالات عندما استعرض سلسلة هذه المزايا ، لم ينتبه الى ما هو أهم منها جميعاً بمئات الدرجات : فإن أهم الامور الاساسية التي حققها هذا المنهج كان - ولا شك - توحيد مناهج الصفوف الأربعة الأولى من المدارس الابتدائية مع مناهج المدارس الأولية . انه بهذه الصورة قضى على ثنائية التعليم الابتدائي التي كان نقلها البريطانيون من مصر الى العراق ، وخلص البلاد من اضرار تلك الثنائية .

يظهر أن محرر المقالات المذكورة لم ينتبه الى الثنائية المقررة في المنهج القديم ،

ولا تأمل في الأضرار التي تنجم عن هذه الثنائية . ولذلك لم يقدر خطورة
الاصلاح الأساسي الذي حققه المنهج الجديد في هذا المضمار .

* * *

عيوب المنهج الجديد ،
أما عيوب المنهج الجديد - في نظر محرر مقالات العاصمة ، فكانت عديدة :

(أ) كثرة عدد ساعات الدروس

يرى المحرر أن عدد ساعات الدروس الأسبوعية المقررة في المنهج الجديد
كثيرة . فإن ألفونس أسكيروس يزعم أن هذا العدد يجب أن لا يتجاوز الثمانية
عشرة . والا ، فإنها تتعب أذهان الأطفال ، وتضر بصحتهم المادية والمعنوية ،
وتورثهم قصر البصر .

ولكن ، ما من بلد عمل بآراء أسكيروس في هذا المضمار . لأن الأبحاث
العلمية أثبتت : أن التعب الذهني يتبع عوامل عديدة ، فلا يمكن أن يقدر بعدد
ساعات الدروس الأسبوعية . فإن هذا التعب يتبع نوع المادة التي تدرس من
ناحية ، وزمان تدريسها وطريق تدريسها من ناحية أخرى . فإن التعب الذي
ينجم من ساعة درس في الحساب ، لا يمكن أن يقاس بما ينجم عن ساعة درس
في التاريخ أو المطالعة ، ولا سيما في النشيد والأشغال اليدوية . كما أن التعب
الذي ينجم عن تدريس مادة واحدة ، يختلف باختلاف الوقت الذي يخصص
لها ، في بداية الدروس اليومية أو نهايتها . ويختلف بوجه خاص باختلاف طريقة
التدريس : فإن ساعة واحدة من درس يلقي على طريقة التقرير والتحفيظ
التقليدية ، يتعب أذهان الأطفال أكثر من ثلاثة ساعات من الدرس الذي
يراعي طرائق التدريس الحديثة .

ولذلك ، نستطيع أن نقول : إن ربط التعب الذهني بعدد ساعات الدروس
الأسبوعية خطأ كبير . فإن توقي التعب لا يتم بتنقيص عدد ساعات الدروس
الأسبوعية ، بل بحسن تنظيم أوقات الدروس ، مع تحسين طرائق التدريس .

وأما قصر البصر ، فإنه أيضاً لا يتبع عدد ساعات الدروس الأسبوعية ، بل ينجم عن عوامل عديدة ، منها أوضاع و الرحلات ، حالة السبورات ، وكيفية اضاءة الصف بوجه عام ، واطاءة السبورة ، والكتب والدفاتر الموضوعة أمام التلاميذ بوجه خاص . وفضلاً عن ذلك كله ، يتأثر من كثرة الواجبات البيتية ، التي قلما توفر للأطفال الشروط الصحية الملائمة للقراءة والكتابة .

فما يجب عمله في هذا الميدان أيضاً ، ليس تنقيص عدد ساعات الدروس ، الى الحد الذي يقترحه إسكبروس ، بل هو مراعاة جميع شروط الصحة المدرسية ، المادية والمعنوية .

ومع كل ذلك : يجب أن يلاحظ أن المنهج الجديد ، قلل عدد ساعات الدروس الأسبوعية بالنسبة الى المنهج القديم : فإنه أنقص ساعتين في كل من الصف الأول والثاني ، وسبع ساعات في كل من الصف الثالث والرابع ، وثلاث ساعات في كل من الصفين الخامس والسادس ، وذلك يعني أنقص من مجموع ساعات دروس المدرسة الابتدائية ٢٤ ساعة في الأسبوع .

* * *

(ب) - إهمال الزراعة ..

من أكبر عيوب المنهج الجديد - في نظر المحرر الناقد - هو : عدم تقديره أهمية الدروس الزراعية وإهماله لها .

ولكن - في حقيقة الأمر - ان المنهج الجديد ، لم يهمل الزراعة . بل اعطى لها ما يلزم من العناية .

اولاً : - إن منهج دروس الاشياء ، يتضمن مبادئ الزراعة .

ثانياً : - منهج الأشغال اليدوية يصرح بأن « الاعمال الزراعية أيضاً تعد من الأشغال اليدوية » ، فعلى المعلمين ان يسوقوا التلاميذ الى هذه الاعمال ، ويرجعوها على غيرها ، متى تسنى لهم ذلك .

ان محرر مقالات العاصمة - «عراقي امين» - لم ينتبه الى النقطة الاولى ولكنه يلاحظ النقطة الثانية . اذ يقول :

« قد جاء في الفقرة الخامسة من ارشادات الاشغال اليدوية : ان الاعمال الزراعية أيضاً تعد من الاشغال اليدوية ، فعلى المعلمين ان يسوقوا التلاميذ الى هذه الاعمال ويرجعوها على غيرها ، متى تسنى لهم ذلك » .

ومع ذلك ، يرى هنا أيضاً عيباً كبيراً في المنهج ، حيث يقول :
« ان هذه الفقرة التي تسر القارئ ، لا اول وهلة ، جاءت عقب الارشادات الكثيرة التي اعطيت للاشغال اليدوية ، ولم يأت بعدها أي توضيح . ومن المستغرب جداً ان المنهج يصرح بان دروس الزراعة أهم من دروس الأشغال ، في حين انه لم يوضح كيفية تدريسها » .

يتبين من ذلك : ان المحرر الناقد يعترف بان المنهج قدر اهمية الزراعة . ومع ذلك يعترض عليه لانه لم يوضح كيفية تدريس الزراعة .

يلاحظ أنه لم ينتبه الى المعنى المفهوم من عبارة : « متى يتسنى لهم ذلك » . لان هذه العبارة تدل ، بكل وضوح ، على ان واضح المنهج كان يعرف ان ذلك لا يتسنى الا للقليل من المعلمين ، وفي ظروف خاصة . ولذلك رأى من الضروري ان يترك ذلك الى « من يتسنى له ذلك » ، ليعمل ما يمكن عمله في الظروف الخاصة التي يحدها أمامه .

ولكن المحرر الناقد - يود ان تكون بجانب المدارس جنائن خاصة بها ، ليستغل بها «تلاميذ المدارس الابتدائية» ، كل يوم عملياً ، ويؤمن ان ذلك من الامور السهلة فيقول :

« ان هذا الامر لا يكلف الوزارة من النفقات الا النزر ، لوجود كثير من الاراضي الاميرية البائرة ، بجانب المدارس وقرب المياه » .

إن هذا القول يدل دلالة صريحة على ان المحرر الناقد لم يعم النظر في احوال المدارس ، كما أنه لم يفكر في مستلزمات الزراعة ومشاكلها في العراق . والا ، نعرف - مثلاً - أن معظم المدارس محرومة حتى من ساحات تكفي

لتحركات التلاميذ خارج غرف الدرس ، كما عرف أن الاراضي الاميرية البائرة -
التي يشير الي كثرتها - لم تكن باثرة الا بسبب حرمانها من المياه الضرورية
لزراعتها ..

حاشية : - لتوضيح موقفني من هذه القضية ، أرى ان أذكر الحقيقة التالية : اني كنت
نشرت كتاباً باللغة التركية ، بعنوان « التطبيقات الزراعية » بينت فيه التجارب الزراعية التي
يمكن ان يقوم بها المعلمون ، وذلك مستنداً على التجارب التي كنت قمت بها ، عندما كنت
معلماً في أقصى الغرب من اوروجا العثمانية . وكان من السهل علي ان اكتب الارشادات المتعلقة
بالزراعة ، نقلاً من فهرس ذلك الكتاب . ولكفي لم أفعل ذلك . لعلمي بأحوال المدارس والمعلمين
في العراق ، في تلك الحقبة من الزمان .

* * *

(ج) - عدم حذف دروس الديانة

ومن أغرب الامور ، أن محرر مقالات العاصمة يذكر بين الميوسب التي يراها
في منهج التعليم الابتدائي الجديد - « عدم حذف دروس الديانة » ،
لأنه يعتقد أن « تعليم الدين يجب أن يحذف من مناهج الدراسة في المدارس
الابتدائية ، ويترك الى « الاسر والمعابد » ذلك لأن « هذه الدروس تسبب
اختلافاً بين التلاميذ ، وتحول دون توحيد الشعوب » ، ويقول - تحت تأثير
هذا الاعتقاد -

« والاسف ملء افئدتنا ، أن الاستاذ الحصري لم يقدر هذا الواجب ، ولم
يوجه له أي عناية » .

ومن أغرب الغرائب ، أن الكاتب العراقي الامين ، ينتقدي وينتقد المنهج
من هذه الوجهة ، ويعلن وجوب حذف دروس الديانة ، من المدارس ، في الوقت
الذي كان الكثيرون ينتقدوني - بعكس ذلك - على عدم تخصيص ساعات كافية
لدروس الديانة ، ويطلبون زيادة تلك الساعات !

* * *

أعتقد أن هذه الأمور الثلاثة تكفي لإظهار مبلغ انحراف المقالات المذكورة عن جاده الصواب ، على الرغم من مظاهر «البحث الجدي» التي التزمتها .

ذيل

حول قضية ثنائية التعليم الابتدائي

تأكيداً لما قلته آنفاً من « أن تخليص التعليم الابتدائي من نظام الثنائية التي نقلها البريطانيون من مصر الى العراق ، كان أهم الاصلاحات الاساسية ، التي حققها منهج التعليم الابتدائي الجديد سنة ١٩٢٢ .
أرى أن أذكر الأمور التالية :

اني كنت لاحظت هذه الثنائية ، عند زيارتي الأولى لطائفة من المدارس في القاهرة ، وأشرت اليها في الكتاب الذي أرسلته الى وزير المعارف العمومية ، جعفر ولي باشا ، سنة ١٩٢١ ، قبل مجيئي الى العراق .

وعندما زرت طائفة من المدارس المصرية للمرة الثانية - سنة ١٩٣٥ - لاحظت أن النظام المذكور كان لا يزال قائماً هناك ، وبينت رأيي فيه بصورة تفصيلية الى البعض من رجال المعارف الذين التقيت بهم . ثم دونت رأيي في اضرار هذه الثنائية في المقالة التي كتبتهما تحت عنوان « نقد نظام التعليم في مصر » - والتي نشرها صديقي الاستاذ أحمد حسن الزيات في مجلة «الرسالة» .
أدرج فيما يلي ، ما جاء في خاتمة المقالة المذكورة :

يظهر أن مصر الفت هذا النظام المزدوج منذ مدة طويلة . وربما كانت هذه الالفة الطويلة من أهم الاسباب التي حالت دون انتباه مفكري مصر الى اضرار هذا النظام ، ودون اقدامهم على تغييره .

غير أنني أعتقد بان إعادة النظر في أسس النظام التعليمي في مصر على مبدأ « توحيد أسس الدراسة » أصبحت من أهم الاصلاحات الضرورية لمصر في بدء نهضتها السياسية والاجتماعية الحديثة . فان بقاء نظام التعليم على ما هو عليه من (الثنائية) يكون خطراً على وحدة الشعور التي يجب أن تسود في البلاد .

قد يقول قائل : لا خوف على وحدة الشعور في مصر أبداً ؛ لان هذه الوحدة قد تجلت بأجلى مظاهرها خلال كفاح المصريين الطويل ضد الحماية والاستعمار ؛ غير أنني أقول بان (وحدة الشعور) التي عملت خلال ذلك الكفاح كانت (وحدة) من نوع خاص ، تكونت تجاه عدو مادي وخارجي استمر في ارهاق نفوس الجميع مدة تليف على نصف قرن . اما الان فستدخل مصر في حياة كفاح جديد تتطلب النضال في سبيل اصلاح النقائص الداخلية وضمان التقدم في جميع مناحي الحياة .

إن وحدة الشعور التي تكونت وتجلت خلال الكفاح السياسي لا تلبث ان تندثر في هذا النضال الاصلاحى ، اذا لم تغد بتربية موحدة مستندة على نظام تعليمي موحد .

ولذلك أقول : ان إعادة النظر في أسس نظام التعليم اصبح من الواجبات التي تترتب على مصر في مستهل حياة النهموس التي دخلتها الآن ...

* * *

وما يحذر ذكره في هذا المضمار ، أن مصر أيضاً تخلصت من « الثنائية » في التعليم الابتدائي . ولكن ذلك لم يتم إلا بعد مرور مدة تزيد على ثلاثة عقود من السنين على تخلص العراق منها ، سنة ١٩٢٢ .

الاهتمام بالكشف

إن ضعف الحركة الكشفية كان من جملة الأمور التي استوقفت نظري ، منذ زيارتي الأولى للمدارس :

وعندما كلمت الكابتن فارل في هذا الأمر ، وبينت له رأيي في وجوب الاهتمام بها ، قال لي :

— إننا عملنا كل ما يجب عمله في هذا السبيل . وأنت تعرف أن الانتساب إلى الكشفية لم يكن من الأمور الإجبارية ، بل هو متروك إلى اختيار التلاميذ وآبائهم ، في كل بلاد العالم . وظهر لنا أن الرغبة في الكشفية قليلة بين العراقيين .

وبعد قليل من التوقف ، اضاف :

— ولا سيما عند المسلمين ...

هذه العبارة الأخيرة ضاعفت اهتمامي بالأمر ، وحملتني على تحري أسباب هذه الحالة .

وبعد التكم مع بعض المديرين ، علمت أن بعض المتزمتين يزعمون أن للحركة الكشفية أصولاً مسيحية واهدافاً دينية .

وناجي القشطيني الذي كان أول من اطلعني على هذه المزاعم ، ذكر الدلائل التي تدعم هذا الرأي ، إذ قال :

اولاً : — إن سلام الكشفية يكون برفع اليد مع فتح ثلاثة من الاصابع .

وهذا رمز صريح للتثليث الذي يعد من أهم أركان الاعتقادات المسيحية ،
ويخالف أسس الديانة الإسلامية التي تقوم على مبدأ التوحيد .
ثانياً : - أن إشارة الكشافة المرسومة على أعلامها هي الصليب اللاتيني
الذي كان ينتشر خلال الحروب الصليبية .

ثم أضاف الى ما تقدم ملاحظة أخرى ، حيث قال :
- فضلاً عن ذلك ، إن الكشافة يلبسون بنطلونات قصيرة تكشف
الركبتين . ولكن الركبة في مذهب أبي حنيفة تعتبر من أجزاء البدن التي لا بد
من سترها .

* * *

أنا لم أعبأ كثيراً بالملاحظة الأخيرة ، لاني كنت ألاحظ - خلال مروري
من الحقول ، وتجولي في الارياض - أن الفلاح عندما يقوم بأعمال الفلاحة ، يرفع
ذيل دشدشته الى وسطه ، ويربطه بحزامه . وذلك كان كثيراً ما يكشف عن
ركبتيه . ولذلك لا أظن أن طول البنطلون أو قصره يلعب دوراً يذكر في
الترغيب الى الكشافة أو التنفير منها .

غير أن الزعم الاول كان خطيراً جداً ، وإن كان باطلاً تماماً . كان لا بد من
الاهتمام به ، وإظهار بطلانه ، قبل أن ينتشر بين الناس .

فاني كنت تتبعمت الحركة الكشفية ، منذ بداية نشأتها ، بتفاصيل وافية ،
واطلعت على أهم ما كتب عنها في كبريات مجلات التربية ، فضلاً عن ذلك ،
كنت طبقتها فعلاً ، في إحدى المدارس الكبيرة التي كنت توليت ادارتها في
الاستانة . وكنت أعلم العلم اليقين أن دوافعها ومراميها تربية محضة لا يدخلها
شيء من الغايات الدينية . غايتها القصوى ، يمكن ان تلخص بما يلي : المساهمة
في تربية الناشئة بأوسع معاني التربية ، التي تشمل الحياة البدنية والعسكرية
والخلقية والاجتماعية ، وذلك بتعويد الاطفال والشبان على الدقة في الملاحظة
وفي الاقدام والنظام في العمل ، والاعتماد على النفس في تدبير مختلف امور الحياة

مع التعاون مع الغير لانجاز الكثير من الأشغال . ولهذا الأسباب ، رأيت من الضروري اتخاذ ما يجب من التدابير ، لاختفاء اصوات المترمتين والحيلولة دون انتشار مزاعمهم الباطلة .

وذلك لم يكن من الأمور العسيرة ، لبداية فوائدا أعمال الكشافة وقمارينها . فقررت التوصل في هذا السبيل بالوسيلتين التاليتين :

- (أ) - الاسراع في تكوين جمعية الكشافة العراقية . وفصلها عن الكشافة البريطانية ، مع تقرير شارة خاصة بها وفقاً لما تقعله سائر دول العالم .
- (ب) - القيام بدعاية حكيمه للكشافة من طريق بيان الفوائد المتوخاة منها ، والبرهنة على انها لم تكن غريبة عنا وعن تاريخنا .

* * *

ان هذه الامور تمت بسهولة ، دون ان تصادف موانع وعراقيل : فان جميل الراوي كان قد تعلم مختلف امور الكشافة في انكلترة ، واشترك في التهيآت الكشفية . وكان شاباً جهم النشاط . فاعتمدت عليه في تكوين جمعية الكشافة العراقية ، وفي تعليم وتدريب معلمي الرياضة البدنية على مختلف التمارين والأعمال الكشفية .

وفعلآ ، تم تشكيل الجمعية تحت رعاية الملك فيصل الأول ، وتقرر لها شارة مكونة من سعف النخيل ، لكون العراق اغنى بلاد العالم في النخيل . واما الدعاية للكشافة ، فقد دشتها بنفسي بمحادثة المديرين والمعلمين في تاريخ الكشافة واغراضها الاساسية .

وخلال هذه الأحاديث ، استلفت انظارهم الى الحقائق التالية :
ان مبتكر حركة الكشافة ومؤسسها « بادن باول » كان من قواد الجيش البريطاني . غير انه استلهمها من حياة « البوير » .
كان قد ذهب الى جنوبي افريقيا - مع الجيوش البريطانية لمحاربة البوير ، واخذ ثورتهم العارمة .

ولاحظ هناك كيف ان شرادف صغيرة من البوير كانت تقاوم كتائبه كبيرة من الجيوش البريطانية مقاومة ضارية ، وتكبيدها خسائر فادحة ويريك حركاتها ، على الرغم من قوة اسلحتها . في الواقع ان بريطانيا تغلبت في آخر الامر على تلك الثورة .

ولكن بادن باول ، اخذ يفكر في دوافع البطولات التي اظهرها البوير - واطال التفكير في الامر . وتوصل الى الحكم بان ظروف الحياة التي كان ينشأ فيها شبيبة البوير لعبت دوراً هاماً في هذا الامر ، فانهم كانوا يمارسون العيشة في احضان الطبيعة - على الرغم من كونهم منحدريين من اصول هولندية - ويكتسبون من ذلك مزايا وخصالاً هامة . وقدر الفوائد التربوية التي يحصل عليها شبان البلاد المتحضرة ، ولو مارسوا ما نسميه حياة الفطرة والبداوة ، من وقت الى آخر .

وقرر تمارين الكشافة واعمالها على هذا الاساس ، ولذلك نجد ان كثير من اعمال الكشافة ، تشبه شياً كبيراً بالأمور المألوفة في حياة البداوة . وبعد تفصيل هذه الحقائق - طلبت منهم ان يبذلوا أقصى ما يستطيعون من جهود ، للدعاية للكشافة ولتنظيم أمورها ، مع توسيع نطاقها ، وتزبيد منتسبيها . والمديرون والمعلمون ، استجابوا لطليبي هذا . وزادوا اهتماماً بالكشافة ، وعملوا الى ازدهارها .

* * *

حفلة تمثيلية في دار السينما

لمنظمة جمعية الكشافة

ثم رأيت ان نخرج بهذه الدعاية ، من ميدان المدارس الى ميدان الرأي العام ، وطلبت من المديرين والمعلمين ان ينظموا حفلة - في بناية السينما - لمنفعة جمعية

الكشافة العراقية ، تلقى فيها الخطب والأناشيد ، مع تمثيل بعض الفصول المسرحية ، تحوم بعضها حول الاعمال الكشفية .
والحفلة نجحت نجاحاً باهراً ، وساعدت كثيراً على زيادة اهتمام المجالس بالاعمال الكشفية .

وكان من بين الفصول المسرحية التي مثلت في الحفلة :
فصل يمثل استكشافات بدوي ، على أساس قصة الجمل الأعور والأعرج المشهورة .

وفصل من رواية « طارق بن زياد » لعبه الحق حامد ، ترجمها طالب مشتاق ، واشترك في تمثيلها هو ، مع نجيب الراوي وبعض الاشخاص الآخرين .

ترويد المدارس بلوازم الكشفية

ثم تم ترويد المدارس بلوازم الكشفية ، على ان يكون بعضها خاصاً بكل مدرسة ، وان يخزن بعضها في مخزن الكشفية لاستعمالها في اجتماعات الكشفية العامة ، وأن تنتقل بعضها من مدرسة الى مدرسة ، عن طريق المناوبة ، وفقاً لخطة مرسومة ، لكي يتمكن طلاب المدارس المختلفة ، من التمرن عليها .
ان الوسائل اللازمة لنصب الجسور الكبيرة ، والابراج المرتفعة كان من جملة النوع الأخير .

دفاقر الكشفية

أن ازدهار الكشفية كما ينبغي كان يتطلب نفقات غير قليلة . إن ما يمكن ان يخصص لها من ميزانية وزارة المعارف ما كان يكفي لذلك ، نظراً لحدودية الميزانية المذكورة ، ولصعوبة الحصول على المزيد من الاعتمادات ، بسبب الضيق المالي المستحوز على البلاد .

فكان لا بد من تدبير موارد خاصة لجمعية الكشفية العراقية . وما كان يمكن الاعتماد على تبرعات الأهالي لها .

ولذلك فكرت كثيراً في الحصول على موارد مالية أخرى ،
وأول التدابير التي اتخذتها في هذا السبيل ، كان استحضار واستيراد دفاتر
مدرسية لبيعها لمنفعة الكشف .

ولكنني توخيت من الدفاتر المذكورة ، فوائد أخرى كما يتبين من التفاصيل
التالية : وكانت الدفاتر المدرسية ، المكسدة في الأسواق والمتداولة بين أيدي
الطلاب ، تكون خليطاً عجيباً ، لا يخالو من الضرر ...

وعلى هذه الدفاتر ، صور شخصيات غريبة عن البلاد ، من الملك ادوارد ،
ورضا شاه البهاوي ، الى السلطان وحيد الدين ، والور باشا ، ويوسف عز الدين ..
كذلك ، كان من عمل التجار ، الذين كانوا يجلبون الدفاتر - من أي
بلد كان - .

ما العمل ؟ ما السبيل الى تخليص المدارس من أمثال هذه الدفاتر ، فكرت
طويلاً في الأمر . فلم أرَ من الموافق ان اتولى محاربة هذه الدفاتر ، قبل ان
اهيئ للبلاد ما هو اوفق منها .

فقررت ان احارب الدفاتر المذكورة ، عن طريق غير مباشر : باعداد
واستيراد دفاتر - لمنفعة الكشف ، بالمبالغ المخصصة في الميزانية لمساعدة
الكشف - وجعل اغلفة الدفاتر مفيدة وجميلة في وقت واحد .

فانتخبت صوراً شمسية ، تتعلق بأنفس الآثار العربية . وشغلت معلم الرسم
ومعلم الخط ، برسم وكتابة الاطارات اللازمة لذلك : ٢٤ نوع .. عليها صور
الآثار العربية وخرائط آسيا العربية والعراق ، وصور الملك فيصل .
الرياسة العربية في بلاد الشام ، في العراق ، في الاندلس ، في المغرب ، في
تركستان ، في الهند ، في فلسطين ..

لقد تم طبع اغلفة الدفاتر ، في لندن . وكذلك الدفاتر ، وبعد ورودها ،
وتوزيعها على المدارس ، اكتسحت في مدة وجيزة الدفاتر التي كانت تملأ الاسواق ..
وصارت - فيما بعد - نموذجاً - يحتمذي به التجار ، ويوجدوا ويستوردوا
دفاتر مفيدة .

- ان دفاتر الكشف ، افادتنا من وجوه عديدة :
- أ - فتحت لجمعية الكشف مورداً لا يستهان به .
- ب - ساعدت على نشر الفكرة القومية ، بصورة عيانية .
- ج - قضت على الدفاتر التي كانت تحمل على غلافاتها صوراً اجنبية ..
- وخلصت المدارس من صور ملوك تركيا ، وبريطانيا ويران .

* * *

إن دفاتر الكشف صارت مورداً مالياً للجمعية اعتباراً من سنة ١٩٢٣ .

ولكن سنة ١٩٢٦ ، - بعد عودتي من رحلتي الى الأندلس - أوجدت لها مورداً آخر ، هو : استيراد وبيع النماذج المصغرة من شبابيك وأبواب قصر الحمراء في الأندلس ، ونماذج من الزلاجات (أي : كاشانيات) التي تزين قصور إشبيلية .

ان هذا ايضاً عاد الى جمعية الكشف العراقية بربح لا يستهان به ، فضلاً عن فوائده الأخرى .

* * *

ان هذه الموارد الخاصة هي التي مكنتنا من تنظيم وتسوير ساحة الكشف ومن إنشاء المدرج فيها .

قضايا سليم حسون

سليم حسون كان مفتشاً للمعارف في الموصل ، وكان موضع ثقة الانجليز ، ثقة كاملة .

و«فارل» كان قال لي - قبيل سفره - إنه الرجل الوحيد بين العراقيين - الذي يستحق أن يكون مديراً للمعارف .

ولكن دراساتي لأحواله وتصرفاته أظهرت لي أنه كان بعيداً عن المقدرة العلمية والخبرة التربوية التي تؤهله لمثل هذه الوظائف . فضلاً عن أن اعتياده التفاني في خدمة الانجليز من ناحية ، وتحزبه لطائفته الخاصة من ناحية أخرى ، كان جعله مكروهاً من أكثرية الناس ، ليس من المسلمين فحسب ، بل من المسيحيين المنتسبين الى الطوائف الأخرى أيضاً .

فرايت من الضروري تبعيده من الموصل الى منطقة أخرى ، كما رأيت أن أحسن طريقة لحل قضيته هو تحويله مفتشاً الى البصرة .

بما أنني كنت أعرف أن الانجليز كانوا يتوهمون فيه المقدرة ، لم أرَ من الموافق أن أبدأ معالجة القضية بمخالفتهم في أمر مقدرته ، بل قلت :

- أنا لا أعرف عن مواهبه شيئاً . والذي أعرفه أنه لم يحسن التصرف في أمور المدارس في الموصل ، ويشير قذمر المسلمين والمسيحيين على حد سواء . ولذلك أعتقد أن بقاءه في الموصل ، يضره هو نفسه . كما يضر المصلحة العامة . لأنه يصعب عليه أن يخلص نفسه من طلبات طائفته ، ومن ظنون

الطوائف الأخرى . فمن الأوفق أن ينتقل الى منطقة أخرى لا يكون فيها مجال للاعتبارات والحزازات الطائفية ، حتى يستطيع أن يظهر مواهبه وقابلياته التي تعتقدون فيها ، في بيئة جديدة عليه ، بعيدة عن جماعة طائفته ، وعن أبناء الطوائف المنافسة والمعادية لها .

إنهم وجدوا كلامي معقولاً ، ولذلك استصدرت أمراً وزارياً ، بتحويله الى البصرة ، بوظيفته الحالية ، وراتبه الحالي .

سليم حسون ، كان يعتمد على حماية الانجليز له اعتياداً أعمى . وما كان يتصور أبداً أنهم سيوافقون على تحويله من الموصل . فخبير تحويله نزل على نفسه نزول الصاعقة .

جاء الى بغداد ، يرعد ويزبد ، ويتذمر .. ولكن عندما علم أن الأمر أصبح مبنوناً فيه ، لا مجال للرجوع عنه ، طالب بتعيينه في بغداد .

ولكني لم أوافق على تغيير الأمر السابق بتحويله الى مفتشية بغداد ، نظراً لمعضلية المسائل القائمة في بغداد أيضاً .

وقلت : - اذا أردت بغداد ، يمكن تعيينك معلماً للعربية في دار المعلمين أو الثانوية . ولكن اذا أردت البقاء في المفتشية ، فما عليك ، الا الذهاب الى البصرة .

* * *

بعد مراجعات ومحاولات عديدة ، تأكد سليم حسون أن القرار لن يتغير ، ولذلك قدم استقالته .

ثم أقدم على تأسيس جريدة « العالم العربي » - وأخذ بتهمج عليّ فيها بكل مناسبة ، ويفتح صفائحها لجميع المتذمرين من سياسي ، على اختلاف أنواعهم واتجاهاتهم .

* * *

وان أنس لا أنس المقالة التي كتبها ، خلال مذكرات المعاهدة العراقية

البريطانية ، قال فيها ، في جملة ما قاله :
- بأي حق ، بأي وجه .. تطلب الاستقلال ، في الوقت الذي تولي أمور
معارفنا شخصاً دخليلاً على البلاد ؟

* * *

بعد أن تعب سليم حسون ، من كتاباته التي لم تجد آذاناً صاغية في أية بيئة
من البيئات التي يهمها الأمر .. - في قضيتي - انقطع عن الكتابة في الموضوع .
وظهر لي فيما بعد ، أن تعيين « بولينا حسون » مديرة لأحدى مدارس
البنات في بغداد ، كان من دوافع هذا الانقطاع .

اذ عندما اضطررنا الى نزع المديرية عنها ، وتعيينها معلمة في مدرسة أعلى...
كشف النقاب عن دوافع انقطاعه عن الهجوم عليّ ، وبدأ سلسلة من الهجمات
الجديدة .

* * *

بولينا حسون - بعد ما عادت الى البلاد - كانت عينت مديرة لأحدى
المدارس الابتدائية للبنات ، ويظهر أنها كانت عصبية ، تسيء التصرف مع
المعلمات ومع الطالبات ، فوجه اليها مدير المعارف عاصم الشلي كتاباً يلقت
نظرها الى بعض الامور ، ويطلب منها أن تغير سلوكها نحو المعلمات والطالبات .
جاءت غرقتي ، عندما كان عاصم الشلي جالساً عندي ، وأخذت تتكلم
بمعصية تتجاوز كل الحدود .

فتحت حقيبة يدها ، وأخرجت منها عدة كتب دفعتها لي قائلة :
- اقرأ .. اقرأ أرجوك .. شوف شو يكتبوا لي البنات ، ومدير المعارف
يرسل الي الفات نظر ..

وبدأت تقرأ إحدى الرسائل ، ثم ترمي الحقيبة الى الأرض ، وتعود ترفعها
لتخرج منها كتاباً آخر ... وصارت عصبيتها تزداد بسرعة ، حملتها على القيام
من كرسيها ، وترفع عن رأسها برنيطتها ، ثم تعيدها ، ثم ترفعها لتضعها الى

زاوية الغرفة .. كل ذلك بين كلمات وعبارات متفككة « أنا ... لا أحسن التصرف ... » ، « أنا لا أعرف الإدارة ... » ، « البنات يكتبوا لي هذه الكتابات ، ومدير المعارف يوجه لي انذار ... » .

ان كل حركاتها ، وكل كلماتها التي رأيتها وسمعتها بعيني وأذني ، كانت تدل على هستيرية صريحة ، فلم يبقَ لدي أدنى مجال للشك في أنه لا يجوز ترك إدارة المدرسة في أيديها .

ولذلك قررنا تحويلها الى معلمة دون تغيير شيء من مرتبتها ومرتبتها ..

* * *

في اليوم التالي من تبليغ القرار ، صادفت سليم حسون في المطار ، عندما كنا ننتظر هناك قدوم الأمير زيد .

جاء لعندي ، قائلاً : - ماذا عملت لبوليننا حسون ؟ كنا سكتنا .. لماذا تجبرنا نبدأ من جديد ؟ .. ما ذنبها ؟

لم أرد أن أطيل الكلام معه ، فقلت :

- رأيت أنها شديدة العصبية ، فلا تستطيع أن تدير مدرسة ...

قال لي - حضرتك انخدعت بكلمات عاصم الشلي .

قلت : كلا - رأيت بعيني أنها عصبية .. عصبية لا تترك لها مقدرة لإدارة مدرسة ..

وكما أطل الحديث ، كررت له : - انها عصبية .

* * *

في اليوم التالي ، كتب في جريدته مقالة طويلة عن حديثي معه ، وتصرفي مع بوليننا حسون ، وقال : كلما كلمني عنها ، لم أرد عليه بغير كلمات « انها عصبية .. رأيت انها عصبية .. تأكدت انها عصبية » ، واعتبر ذلك كله دليلاً على عدم اهتمامي بكلام الناس ، وترفعي عن مخاطبتهم ومناقشتهم .. اني لم أستغرب كتابة سليم حسون الجديدة .. نظراً لسلسلة كتاباته السابقة .

ولكني ما كنت أتوقع أبداً ، أن يكون لهذه المقالة ذيول جانبية غريبة ، لا بد لي من تسجيلها ، لدالتها على الحالة الروحية التي كانت تسيطر على « الأدبية الكبيرة » بوليننا حسون ، وعلى المحرر التحرير سليم حسون .

* * *

بعد صدور كتابة سليم حسون التي ذكرتها آنفاً ، كتب عبد المسيح وزير في جريدة العراق ، مقالة علق فيها على مقالة سليم حسون . وقال فيها ، فيما قاله :

— ان الأستاذ ساطع الحصري ، استعمل كلمات مهذبة ، ولم يذكر الحقيقة صراحة . وكان على الأستاذ سليم حسون ، أن يفهم أن قوله « إنها عصبية » وتكراره « إنها عصبية » إنما يدل على شيء آخر ...

وقد علمت بعد بضعة أيام ، أن بوليننا حسون أقامت قضية على عبد المسيح وزير ، وطلبت الحكم عليه بتعويض مالي قدره عشرة آلاف روبية .. لأن ما كتبه يمس كرامتها ، ويسيء الى سمعتها ، ويحول دون زواجها ... ويكبتها بذلك أضراراً مادية ، فضلاً عن الأضرار المعنوية ...

ان شيوع القضية التي رفعتها بوليننا حسون ضد عبد المسيح ، وطلبها تعويضاً مالياً .. بسبب تأخير زواجها .. أثار الضحك في محافل عديدة ..

وقد علمت أن حق جماعة من الذين كانوا يكرهونني لأسباب عديدة ، عندما سمعوا أخبار هذه القضية ، قالوا : « اذن إن الأستاذ ساطع الحصري كان محقاً في عدم تركه ادارة المدرسة في أيديها ... » .

السنة الدراسية

١٩٢١ — ١٩٢٢

ان السنة الدراسية ١٩٢١ - ١٩٢٢ كانت « سنة مخضرمة » بكل معنى الكلمة : بقيت اشهرها الخمسة الاولى تحت ادارة الكابتن فارل - وان كانت قد تأثرت بعض التأثير من قيام الحكم الوطني في البلاد - وادارة المعارف لم تصبح وطنية بصورة فعلية الا خلال الأشهر الباقية من السنة المذكورة .

* * *

قد ظهر من الاحصاءات التي استطعت ان اجمعها ، في نهاية السنة المذكورة ، ان مجموع التلاميذ في المدارس الابتدائية الرسمية قد ارتفع خلال تلك السنة من نحو (٨٠٠٠) الى نحو (١٥٥٠٠) . يعني : انه زاد نحو (٧٥٠٠) .

ولكن مجموع التلاميذ في المدارس الابتدائية الأهلية ، نزل من نحو (١٠٠٠٠) الى نحو (٨٥٠٠) يعني انه نقص نحو (١٥٠٠) .

وقد تبين لي من درس الاحوال : ان هذا النقص لم يكن حقيقياً ، بل كان ناجماً عن اخراج طائفة من المدارس من عداد « الأهلية » وادخالها ضمن « الحكومية » لان الكابتن فارل واصل العمل بأحكام السياسة التي كان قررها لمدارس الطوائف المسيحية في الموصل . اشملها الى مدارس الكنائس القائمة في القرى ايضاً ، في اوائل السنة المذكورة .

فإذا أردنا ان نعرف الأمور على وجوها الصحيحة ، وجب علينا ان نطرح
النقص الحاصل في التلاميذ المدارس الأهلية ، من الزيادة الحاصلة في التلاميذ
المدارس الحكومية .

وبعد هذا الطرح ، نستطيع ان نقول : ان مجموع التلاميذ في المدارس
الحكومية قد زاد فعلاً نحو (٦٠٠٠) .
وزيادة الى ستة آلاف على الثانية الآف ، تعني : زيادة (٧٥ %) وهذا
القدر من الزيادة في سنة واحدة ، يمكن ان يعتبر « قفزة » بكل معنى الكلمة .

* * *

وأما اسباب هذه القفزة ، فكانت عديدة :

١ - ان الملك فيصل كان لا يقطع من حث المسؤولين على زيادة الاهتمام
بأمور المعارف ، وتكثير عدد المدارس ، وتوسيع نطاقها .

٢ - وانا عندما التقى برجال الحركات الوطنية ، واستمع الى شكاويهم من
تقصير الحكومة في تكثير المدارس ، قلت لهم : لا شك في انه حدث تقصير في
الماضي ، ولا شك في ان الحكومة الوطنية ستعمل كل ما يمكن عمله لتلافي هذا
التقصير . ولكن يجب ان نعرف ان التقصير السابق لم يكن من جانب الحكومة
وحدها ، بل كان من جانب الاهالي ايضاً . ووضح دليل على ذلك : ان
المدارس المفتوحة قليلة التلاميذ . فيجب على الاهالي - بوجه عام - وعليكم
بوجه خاص - ان تساعدوا الحكومة الوطنية في هذا السبيل . ويعملوا كل ما في
استطاعتهم لحمل الآباء على ارسال اولادهم الى المدارس المفتوحة والمدارس
التي ستفتح .

٣ - ان اعادة النظر في كيفية توزيع المعلمين على المدارس - وفقاً للخطة التي
اقترحتها لأجل مدارس مدينة بغداد ، والتي ذكرتها في الصفحة (١٣١) من
هذا الكتاب مكنتنا من زيادة عدد المدارس بالمعلمين الموجودين والاعتمادات
المالية المقررة .

٤ - ان قانون تأليف مجالس المعارف في الألوية ، ادخل بين واجبات المجالس المذكورة العمل لحل الآباء على ارسال اولادهم الى المدارس ، كما ان التعليمات التي عينت اهداف التفتيش وواجبات المفتشين ، جعلت « الدعوة في هذا السبيل » من اركان الواجبات الأساسية المترتبة على المفتشين .

٥ - وقد انضم الى العوامل المذكورة آنفاً ، تأثير النشاط العام الذي نجم عن قيام الحكم الوطني في البلاد .

المشاغبات والمناورات

- ١ -

- المشاغبون -

لقد تآزر جماعة من مديري المدارس الابتدائية ببغداد ، وأحد المفتشين لهاجتي ، من وراء الستار ، متوسلين في هذا السبيل في شتى وسائل الدعاية والتضليل .

بعضهم كان مشدوداً الى عهد « ادارة البريطانيين » ، ومتحسراً على الخطوة التي كان ينالها منهم في ذلك العهد .

وبعضهم كان مستاءً أو متورطاً لما أصابه في مصالحه ومطامعه ، وبعضهم كان مدفوعاً بنوازع طائفية عمياء .

وقد وجد جميع هؤلاء بعض المؤيدين لدعايتهم بين محربي بعض الجرائد . وأخذوا يخلطون الأخبار الكاذبة ويذيعونها بشق الصور والأساليب ، وينشرون في الجرائد سلاسل مقالات تضليلية ، بتواقيع مستعارة . ويكتبون بعض المرائض والمنشورات ، ويرسلونها الى المقامات العليا ، دون أي توقيع . وقد احتفظت بإحدى المرائض المرسلة الى رئيس الوزراء ، أنشر في الصفحة التالية ، صورتها الزينكوغرافية .

أصحاب العريضة - المجهولون - يضعون على رأسها العنوان التالي :

(ما نعرف حكومتنا اليوم عراقية أم سورية !) .
ثم يقولون : « نعرض لكم المواد التالية : نسترحم من عدالتكم أن تنظر الى
حالة وزارة المعارف وتدققوها » .

وبعد ذلك ، يعزّون الى سلسلة من النوايا السيئة ، التي لا تمت الى الحقائق
بأية صلة :

« ان معاون الوزير حضرة ساطع بك يريد أن ينسق هذه السنة من
المدرسين في العاصمة وخارجها ما يقارب من مائة مدرس ، ويحلب عوضهم من
سورية مدرسين » ...

« انه يريد أن يسقط جميع طلاب مدارس العاصمة » ليتخذ ذلك دليلاً على
« عدم اقتدار المدرسين في العراق » ..

« ويريد أن يلغي جميع مدارس العاصمة ، ولا يبقى منها سوى مدرستين » ..
ويحانب هذه الأراجيف ، لا يتردد أصحاب العريضة في امتداح « الميجر
بوومن » ، اذ يقولون : « انه شد ازر المدارس ووسع نطاقها » ويزعمون « ان
جميع المدارس الموجودة الآن فتحت في زمانه » ، في العاصمة وخارجها ! ، .

وبعد ذلك كله ، ينهون العريضة ، باسترحام يعقبه « تهديد » ، اذ يقولون :
« نسترحم من عدالتكم أن تنظروا على هذا المواد ، ولا تعطوا ميداناً الى
هذه الحالة . والا بالجمهورية نراجع الأجانب وجميع السادة والعشائر على هذه
الأحوال ! » .

* * *

أنشر في الصفحة التالية صورة زينكوغورافية لهذه العريضة .
ونظراً لرداءة خطها وغبابة املائها أنقل في الصفحة المقابلة لذلك ، نصها
الكامل بالحروف المطبعية ، دون أن أغير شيئاً من املاء كلماتها .
بلاحظ أنها غير مؤرخة . ولكنها كانت كتبت وأرسلت في أوائل صيف
١٩٢٢ ، كما يتبين من مضمونها أيضاً .

الى ثابت رئيس الزيادة الكرام
(ما اصدق تعلقوا اليوم حرقه ام سوري)

بعض المدرسين
سهم من هذا التكم ان نظره الفعالة ونبذة المصاحفة ونبذة فخرها

بما ان معادون العرب بنحارت صا طبع بك قدامه في هذه السنة مبريد ان بسنة من المدرسين في
الاصح فقا حبرا ما يتفاديه عن الماء يهيكس ويحس عظمهم من سوريه مدرسين
ما نعرف ما هذه السبب ففهم يريد بهر سببا لتلف قلوب المساكين الذين هم كل واحد
فهم قد ماتوا اكثر من خمسة سنوة ام اربعة وكلام صاحبين الحفال وعيال عايش
ع انهم نضل

اشهد ما ار غفل في طلاب مدرسة الثانوية بمحورهم همه وسعدون طالبا سخطو
مهم سنوة طالب ومحمد فلام خمسة عشر طالبا ما ذنب هؤلاء الطلاب
مع ان مدرسينهم باهمهم من السورين وده وله فكر عجب طلاب مدرسين العاصم
الاشد انه كلام برب بسفلام ولذا لك يريد بسند على عدم اقتدار مدرسين
الدور هل هذه الانصاف وقصده بربنا فخرج مدرسين العاصم ومدرسين القاد
اكثر من مات مدرسين وجلب عظمهم من سوريه ما نعرف هل اهل سوريه
اشتركوا في اشياء اخرى المدرسين واعطوا ثلثيات من المنفوس والمال شربهم في الارض

٢ اشهد ان من الجورين ما كان بل بربطاني كذا نسبة اذ المدرسين وكم نطافرا وكان
له فكر ان برئيس مدرسين سياب لجميع (العرب ، اليهود) وهذه المدرسين المرحوم
اذن هم جميعها ففتحت في زمانه في الباصه وقا حبرا ا و انظر في زمانه في هذه الزيادة
ان مدرسة فتحت في زمانها ! ومع هذه طارت صا طبع بك قصده بلف جميع المدرسين الزيادة
في الباصه وديف سوا مدرسين . كل هذه كذا كذا نأكل برفي مدرسين الدوق وروس
لطانها وضع الآلة جميع الدول والمفت بيبكون دم وبنسجونه بفتح المدرسين وبنسجونه
او بفتح ب و رة بجهام عن قريب سنفتح لكم مدرسين ويا ملهم امه طبعنا وليس
له فكر ان بفتح المدرسين كانت في القديس انظر الى حالت سعادته الجور لومر و انظر
الى زماننا الى هذه خمسة وقا حبرا بفتحها

ا سببهم من هذا لكم انهم قد ماتوا على هذه المدرسين وبنسجونه بفتحها
الان بالبحر ربح الحساب وشم السارة والشاشر على هذه الزيادة

ولا حاجة الى القول ان كل ما جاء فيها كان جزءاً مما كان ينشر وينذاع في
بيئات التعليم في ذلك التاريخ .

- ٢ -

نص العريضة

أدرج فيما يلي نص العريضة المذكورة آنفاً ، بكاملها :
الى فخامت رئيس الوزراء المكرام
(ما نعرف حكومتنا اليوم عراقية أم سورية)
نعرض لكم المواد الآتية

نسترحم من عدالتكم أن تنظر الى حالت وزارة المعارف وتدققوها

١- بما أن معاون الوزير حضرت ساطع بك فكرة في هذه السنة يريد ان ينسق
من المدرسين في العاصمة وخارجها ما يتقارب عن المائة مدرس ويحلب عوضهم
من سورية مدرسين ما نعرف ما هذا السبب قصده يريد يصير سبباً تلف هؤلاء
المساكين الذين هم كل واحد منهم خدماؤه اكثر من خمسة سنة او اربعة وكلهم
صاحبين أطفال وعيال حاشا عدالتكم تقبل .

٢ - انتظر ماذا عمل في طلاب مدرسة الثانوية مجموعهم خمسة وسبعون
طالباً سقطوا منهم ستون طالب ونجحوا منهم خمسة عشر طالب ما ذنب هؤلاء
الطلاب مع ان مدرسيهم بأجمعهم من السوريين ... وله فكر جميع طلاب
مدارس العاصمة الابتدائية كلهم يريد يسقطهم ولذلك يريد يسند على عدم اقتدار
مدرسين العراق هل هذا الأنصاف وقصده يريد اخراج مدرسين العاصمة ومدرسين
الخارج ، أكثر من مائة مدرس ويحلب عوضهم من سورية ما نعرف هل أهل
سورية اشتركوا في أثناء الثورة مع العراقيين واعطوا تلفيات من النفوس والمال
هل هذا من الأنصاف .

٣ - أنظر في زمن الميجر بومن مع كان رجل بريطاني كيف شيد أزر

المدارس ووسع نطاقها وكان له فكر ان يؤسس مدارس سياره لجميع (العرب - البدوان) وهذه المدارس الموجودة الآن هي جميعها فتحت في زمانه في العاصمة وخارجها ! في زمان هذه الوزارة اي مدرسة فتحت في زمانها ! هذا حضرت صاطع بك قصده يلغي جميع المدارس الابتدائية في العاصمة ويبقى سواء مدرستين . هل هذا كنا نتأمل برقي مدارس العراق ووسع نطاقها . ومع الآن جمع النواحي والقرى سيكون دم ويسترحمون بفتح المدارس وتهذيب اولادهم . وهو يحبهم عن قريب سنفتح لكم مدارس ويأملهم املا طمعا وليس له فكر ان يفتح أي مدرسة كانت في العراق ... ! أنتظر الى حالت سعادة الميجر بومن . وأنظر الى وزارتنا الحاضرة وقارن بينها .

٤ - فنسترحم من عدالتكم أن تنظرون على هذه المواد ولا تعطو ميدان الى هذه الحالة والا بالجمهورية نراجع الأجانب وجميع السادة والعشائر على هذه الأحوال !

- ٣ -

- ادعاء الاختصاص -

كان هناك العديد من ادعاء الاختصاص ، الذين يزعمون في أنفسهم المقدرة والأهلية لتولي مهام التدريس في المدارس الثانوية ، مع أن كل ما لديهم من معلومات كان أقل بكثير مما يتعلمه طلاب الثانويات ، كما يتضح ذلك من المثالين التاليين :

١ - قال أحدهم : أنا اختصاصي في العلوم الطبيعية ، وطلب ترفيعه الى التعليم في المدرسة الثانوية .

سأله : - أين درست ؟

قال ، بأداء ينم عن شدة الاعتماد على النفس : - في دار المعلمين ... في زمان

عادل بك ..

قلت : - عادل بك كان من تلاميذي ، وأنا الذي كنت رشعته الى مديرية

دار المعلمين ببغداد . وأعترف أن العلوم الطبيعية التي كانت تدرس في دار المعلمين في زمانه ، ما كانت تستهدف شيئاً أكثر من « التأميل لتعليم ما يسمى باسم « دروس الأشياء » في المدارس الابتدائية . ولكنني لم يتردد في الرد على كلامي هذا ، قائلاً : - أنا لم أكتفِ بما تعلمته في دار المعلمين بل طالعت كثيراً ، بعد ذلك .

قلت له : - ولكن العلوم الطبيعية لا يمكن أن تكتسب بالمطالعة وحدها . لأنها تحتاج إلى آلات وأجهزة ومختبرات ، فأين تيسر لك الحصول عليها ؟ .. مثلاً ، هل تعلمت كيفية استعمال الميكروسكوب وكيفية درس الأنسجة بالميكروسكوب ؟

قال ، بكل بساطة : - لا ... ما كان عندنا ميكروسكوب .. قلت : - في المدرسة الثانوية سيجلس الطلاب العلوم الطبيعية بالميكروسكوبات وبغيرها من الآلات والأجهزة ، وفي المختبرات . وأضفت : - لا يستطيع أحد أن يتولى تدريس العلوم الطبيعية ، في المدرسة الثانوية ، ما لم يكن قد درسها هو في مدرسة عالية ، مزودة بالآلات والأجهزة والمختبرات اللازمة لها ..

على كل حال ، لا يجوز لك أن تقول « أنا اختصاصي في العلوم الطبيعية » . ٢ - راجعني أحدهم ، وكلمني عن شغفه بالتاريخ ، وطلب تعيينه مدرساً في المدرسة الثانوية ، لتعليم التاريخ .

اني كنت أعرف انه من ذوي الدراسات الدينية والأدبية ، ولا يحمل أي شهادة مدرسية ، فسألته : - هل تعرف لغة أجنبية ؟ قال : - لا ..

قلت : - اذن ، لا تستطيع ان تتولى تدريس التاريخ في المدرسة الثانوية . لأن التاريخ الذي يدرس في الثانوية لا ينحصر في تاريخ الإسلام ، بل يشمل التاريخ العام ، ويهتم - بوجه خاص - بتاريخ أوروبا الحديثة . والتخصص في ذلك يتطلب معرفة لغة أوروبية ، لمراجعة المؤلفات المطولة ..

قال : - لماذا ؟ أفلا يوجد مؤلفات في هذه المواضيع باللغة العربية ؟
قلت : - مع كل أسف ، أقول : - لا يوجد في الحالة الحاضرة ..
ولكنه رد على قولي هذا قائلاً : - يوجد .. يوجد .. أنا عندي « معالم
التاريخ العام » و « معالم تاريخ الدرون الوسطى » و « معالم تاريخ العصر
الحديث » ..

قلت : - هذه الكتب موضوعة لأجل طلاب المدارس الثانوية ، انها تدرس
في المدارس الثانوية ، وطبيعي ان من يتولى تدريسها يجب ان يكون أوسع
وأرقى علماً من ذلك بدرجات ..

- ٤ -

المشاغبة على المعلمين الدخلاء

لقد لاحظت ان المعلمين في بغداد كانوا يكثرون الكلام عن المدرسين
المستقدمين من سوريا ولبنان ، يسمونهم باسم « المعلمين الدخلاء » ، وينتقدون
الفرق الموجود بين رواتبهم ورواتب هؤلاء انتقاداتاً مريرة ، دون ان يأخذوا
بنظر الاعتبار الفرق الموجود بين شهاداتهم وشهادات هؤلاء .

وكان جماعة منهم تدعو الى الاستغناء عن خدمات جميع المعلمين الدخلاء ،
وجماعة منهم تطلب مساواة رواتبهم برواتب هؤلاء .

إن مجموع عدد المعلمين الذين ينعتون بالدخلاء ، كان لا يتجاوز كثيراً عدد
أصابع اليدين ، وكلهم كانوا استقدموا في عهد الادارة البريطانية ، كما أن رواتبهم
كانت تقرر في ذلك العهد . وأنا عندما درست الأحوال ، لم أجد أي لزوم
ولا مجال لتغيير تلك الأوضاع ، بل رأيت أن ما كان يقوله ويطلبه المعلمون في
هذا المضمار ، كان بعيداً عن مقتضيات الحق والمنطق والمصلحة .

فان طلب مساواة الرواتب ، كان غير محق وغير معقول ، لأن « المعلمين
الدخلاء » - حسب تعبير المعارضين - كانوا من خريجي الجامعات : وكانوا

يقومون بمهام التعليم في دار المعلمين وفي المدارس الثانوية ، فكان من الطبيعي أن تختلف رواتبهم عن رواتب خريجي دار المعلمين الابتدائية .

وأما الاستغناء عن خدماتهم - في الظروف الحالية - فكان مما لا يجوز بوجه من الوجوه ، لأنه لا يوجد - في الحالة الحاضرة - بين أبناء البلاد ، من يقوم مقامهم .

فضلاً عن ذلك ، فإن البلاد ستحتاج الى استقدام المزيد من أمثالهم في المستقبل ، كلما توسعت المدارس الثانوية وزاد عددها ، وذلك الى ان ينشأ بين أبناء العراق العدد الكافي من ذوي الدراسات والكفاءات العالية .

ولهذه الأسباب ، أخذت أبذل جهداً كبيراً ، لنشر الحقائق التالية ، بين المعلمين القائمين بالتدريس من ناحية ، وبين المتنورين العاملين خارج نطاق التعليم ، من ناحية :

« إن مهام التعليم في الثانوية لا بد أن يتولاها مدرسون متخرجون من المدارس العالية .

« والى أن ينشأ أمثال هؤلاء من بين شبان العراق ، لا بد من استقدام واستخدام مدرسين اختصاصيين من سائر البلاد العربية .

ولكن ، على الرغم من ذلك ، فإن قضية « المعلمين الدخلاء » ستبقى مدة طويلة مثاراً للمعارضة ، وسيستغلها المشاغبون أسوأ استغلال ، على ضرر المصالح الوطنية .

- ٥ -

الاستقالات

كانت مدرسة الحقوق تجتذب الكثيرين من الشبان ، لانهم كانوا يجدون في التخرج منها مجالا واسعا للعمل والتقدم : الاشتغال بالمهامة ، الانتساب الى سلك القضاء ، التوظيف في مختلف الوزارات . ولذلك كان كل سنة عدد من

يقومون بمهام التعليم في دار المعلمين وفي المدارس الثانوية ، فكان من الطبيعي أن تختلف رواتبهم عن رواتب خريجي دار المعلمين الابتدائية .

وأما الاستغناء عن خدماتهم - في الظروف الحالية - فكان ، لا يجوز بوجه من الوجوه ، لأنه لا يوجد - في الحالة الحاضرة - بين أبناء البلاد ، من يقوم مقامهم .

فضلاً عن ذلك ، فإن البلاد ستحتاج الى استقدام المزيد من أمثالهم في المستقبل ، كلما توسعت المدارس الثانوية وزاد عددها ، وذلك الى ان ينشأ بين أبناء العراق العدد الكافي من ذوي الدراسات والكفاءات العالية .

ولهذه الأسباب ، أخذت أبذل جهداً كبيراً ، لنشر الحقائق التالية ، بين المعلمين القائمين بالتدريس من ناحية ، وبين المتنورين العاملين خارج نطاق التعليم ، من ناحية :

« إن مهام التعليم في الثانوية لا بد أن يتولاها مدرسون متخرجون من المدارس العالية .

« والى أن يلبأ أمثال هؤلاء من بين شبان العراق ، لا بد من استخدام واستخدام مدرسين اختصاصيين من سائر البلاد العربية . »

ولكن ، على الرغم من ذلك ، فإن قضية « المعلمين الدخلاء » ستبقى مدة طويلة مثاراً للمعارضة ، وسيستغلها المشاغبون أسوأ استغلال ، على ضرر المصالح الوطنية .

- ٥ -

الاستقالات

كانت مدرسة الحقوق تجتذب الكثيرين من الشبان ، لانهم كانوا يجدون في التخرج منها مجالا واسعا للعمل والتقدم : الاشتغال بالهاماة ، الانتساب الى سلك القضاء ، التوظيف في مختلف الوزارات . ولذلك كان كل سنة عدد من

المعلمين يستقيلون من وظيفة التعليم ، ليمتدحوا بمدرسة الحقوق .
و كنت لاحظت أن عدداً غير قليل من متخرجي دار المعلمين كانوا تركوا
مهنة التعليم . ولذلك كنت قررت التشديد في التعهد الذي يؤخذ من الطلاب
عند قبولهم في دار المعلمين .

ولكن المشاغبين اعتبروا الاستقالات التي حدثت تلك السنة ، ناجمة عن
سوء ادارة المعارف ، وصاروا ينشرون أخبارها في الجرائد ، مع الشيء الكثير
من المبالغة والتهويل ، ويتخذونها وسيلة للتهجم عليّ .
إني لم أعبأ بتلك الكتابات في بادئ الأمر .

ولكنني ، بعد مدة ، تبين لي أن هناك مناورات يقوم بها المناوئون
والمشاغبون لحل المعلمين على الاستقالة ، مؤكدين لهم أن اقضاء ساطع الحصري
عن منصبه في وزارة المعارف أصبح قريباً ، وصار بعض المعلمين يقدمون
استقالاتهم ، معتمدين على هذا التأكيد ، وآملين ان استقالاتهم الآن ، تضمن لهم
الحظوة عند من سيخلف الحصري قريباً .

يوسف عز الدين الناصري ، كان في مقدمة هؤلاء المستقيلين ، انه قدم استقالته
احتجاجاً على تحويله من مفتشية منطقة بغداد الى مفتشية منطقة الموصل .
لقد استغربت هذه الاستقالة كل الاستغراب ، لأنني كنت كلمته في أمر
التحويل وفي أسبابه بكل تفصيل ، قبل كتابة الأمر الرسمي وإرساله اليه ،
وهو كان وافق على الانتقال الى الموصل .

ومع ذلك ، بعد بضعة أيام ، وفور استلامه الأمر الرسمي ، يغير رأيه ،
ويقدم استقالته . وفضلاً عن ذلك ، يتكلم في كتاب الاستقالة عن الفرق بين
راتبه وراتب المدرسين السوريين والمصريين ويسميهم باسم « الدخلاء » . مع أن
عدد الذين يتناولون راتباً أزيد من راتبه بين هؤلاء كان ثلاثة فقط ، ومع أن
هؤلاء كانوا من حملة الشهادات الجامعية الممتازين ، في حين أن مستوى دراساته
هو كان يكاد يصل الى درجة دراسة ثانوية ! وبين هذه الأقوال ، يفتن الفرصة
للتكلم عن شدة حرصه على خدمة الوطن !

هذه الاستقالة تكشف الستار عن بعض النواحي من الأحوال العقلية
والاخلاقية التي كانت توجه أعمال جماعة المناوئين والمشاغبين في أوساط التربية
والتعليم ، في ذلك التاريخ .
ولهذا السبب ، رأيت من المفيد أن أسجل هنا ظروف هذه الاستقالة
وملابساتها ، بشيء من التفصيل :

- ٦ -

استقالة يوسف عز الدين الناصري

كان من الطبيعي أن نبذل أقصى الجهود لتقوية جهاز التفتيش ، وتزويد عدد
المفتشين ، تمهيداً مع زيادة عدد المدارس ، كما نسعى الى إحداث مراكز تفتيش في
الألوية المختلفة ، بصورة تدريجية .

وكنا حصلنا في تلك السنة على الاعتمادات المالية اللازمة لإحداث مفتشية
جديدة واحدة ، وكنا نأمل في الحصول على المزيد منها في السنوات القادمة .
فكان يجب علينا أن نفكر في انتخاب واعداد الأشخاص الذين سيتولون
وظائف التفتيش ، في ظروفنا الحالية .
ورأيت أن تتبع في هذا المضمار ، الخطوة التالية .

كل مفتش جديد ، يبدأ عمله في منطقة معارف بغداد ، حيث يسهل الاتصال
به كثيراً ، ومناقشة تقاريره ومقترحاته تفصيلاً ، وتزويده بما يلزم في الارشادات
العملية والعملية ، خلال هذه المحادثات والمناقشات . وبعد أن يمارس مختلف
شؤون التفتيش ، ويتدرب عليها ، ينقل الى إحدى المراكز الخارجة عن
العاصمة ، لكي يعمل هناك ، على ضوء الخبرة التي كان قد اكتسبها ، والتوجيهات
التي كان قد تلقاها .

ولهذا السبب دعوت يوسف عز الدين الناصري لمقابلتي ، وشرحت له هذه
الخطوة ، ثم قلت له : - الآن ، حان الأوان لخروجك من منطقة بغداد .
واقترحت عليه أولاً ، أن يذهب الى كركوك ، ولكنه اعتذر عن العمل

في كركوك ، نظراً الى وجود بعض العلاقات العائلية التي من شأنها أن تحدث مشاكل كبيرة له هناك .

قبلت عذره هذا ، وقلت له : - اذن اذهب الى الموصل . عندئذ أظهر موافقته على ذلك ، قائلا : - « أمرك » . ولكنه كرر شكواه من قلة راتبه ، ومن عدم ترفيعه منذ مدة .

وقلت له : - تعرف ، ان هذه الوزارة ليست مطلقة اليدين في أمر الترفيعات ، اذ يوجد هناك كثير من القيود المالية ، ونحن الآن في غمارة مع وزارة المالية في هذا الشأن ، عندما تنتهي هذه المخبرات ، ويُفتح أمامنا مجال الترفيعات ننظر في الأمر ، ونرفع من تأخر ترفيعه ، فلا بد من انتظار بعض الوقت .

وعند انتهاء هذه المحادثة ، خرج من غرفتي بعد أن شكرني على هذا الوعد ، وكرر قوله : « أمرك » ...

* * *

ان اقدامه على الاستقالة احتجاجاً على تحويله الى الموصل ، على الرغم من موافقته السابقة على هذا التحويل - ولا سيما تكلمه في كتاب الاستقالة عن « الدخلاء » وعن « الغرض الشخصي » - حملني على قبول الاستقالة على الفور ، دون أن أدعوه الى مقابلي .

وكتبت جواباً رسمياً ، يبدأ بتذكيره بالمحادثات التي كانت قد جرت بيني وبينه - قبل اصدار الأمر بتحويله الى الموصل ، (وهي المحادثات التي ذكرتها آنفاً) ثم يقول :

« ونحن لم نكتب الأمر الرسمي القاضي بتحويلكم ، الا بعد هذه المحادثات . فان توهمكم بوجود غرض شخصي في هذا الأمر - بعد كل ما سبق - ، يخالف العقل والمنطق ، كما أن توهمكم بهذه الوسائل ، لعدم الانفكاك من العاصمة ، ينافي مصالح البلاد .

« ان وزارة المعارف تستغرب جداً صدور أمثال هذه الحركات من موظفيها الكبار ، الذين يجب أن يكونوا قدوة لبقية موظفيها ، فلا يسمعون أبداً أن تسمح لنفسها ، - الذين هم موظفون لارشاد المعلمين الى ما فيه خير المعارف وخير البلاد - أن يتعاملوا ويتأخروا عن اداء واجبهم حيث ما تقتضيه مصلحة الأمة والبلاد .

« ولذلك ، فهي تقبل استقالتكم ، والسلام عليكم ، .

* * *

غير أنني لم أكتفِ بإرسال هذا الكتاب الرسمي ، بل أرسلت اليه كتاباً شخصياً ، شرحت فيه رأيي فيما جاء في كتاب استقالته عن « الدخلاء » ، بكل تفصيل وبكل صراحة .

وأما سبب جعلي هذه الأمور موضوع كتاب شخصي ، فيعود الى علمي بأن النتيجة التي توصلت اليها من بحث القضية ، لم تكن من الأمور التي يحوز درجتها في كتاب رسمي يصدر باسم الوزارة ، - سنة ١٩٢٢ - لأن كل كتاب يصدر باسم الوزير ، كان يمر من تحت أنظار المستشار البريطاني .

ونظراً لأهمية الكتاب المذكور ، من جهة الفكرة القومية ، رأيت أن أنقله فيما يلي ، بنصه الكامل .

وتسهيلاً لفهم ما جاء في سطور الأولى وسطور الأخيرة ، يجب علي أن أذكر هنا ما كان قاله لي يوسف عز الدين الناصري ، عندما قابلني للمرة الأولى بعد وصولي الى بغداد .

قال : - انه كان يتتبع كتاباتي منذ مدة طويلة ، وانه قرأ كل ما نشرته في مجلة التدريسات الابتدائية ، التي كانت تصدر تحت رئاستي في الآستانة ، وفضلاً عن ذلك ، قال انه كان نشر في مجلة الزهور التي كانت تصدر ببغداد مقالة عني ، وقدم لي نسخة من المجلة لأطلع على ما كان كتبه فيها ، قائلاً : سأنشرها قريباً في مجلة دار المعلمين التي سنصدرها .

ولكنني قلت له : - « أنا أحبذ اصدار المجلة ، ولكنني لا أرى فائدة من نشر تلك المقالة فيها ، بل أرد أن تحضروا صحائف المجلة للنشر ما يفيد المعلمين في حاضرهم وفي مستقبلهم . »

ولهذا السبب ، رأيت من الموافق أن أرسل له الكتاب الشخصي ، ليطلع هو ، ويطلع زملاءه على آرائني المسطورة فيه .

(ان كتاب الاستقالة كان مؤرخاً بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٢٢ ، وأما كتابي كان مؤرخاً بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٢٣) .
وفيما يلي نص كتابي :

حضرة يوسف عز الدين أفندي الناصري المحترم
بعدما كتبت لكم الورقة الرسمية ، التي أرسلتها اليكم بصفتي معاوناً لوزير المعارف ، رأيت أن أكتب لكم ورقة خصوصية أرسلها بصفتي الشخصية ، بتلك الصفة التي عرفتموني بها قبل مجيئي الى العراق ، حتى قبل مجيئي الى سوريا .
استغربت جداً لما رأيتم تتهكمون في كتابكم من الدخلاء وتشملون معنى تلك الكلمة الى السوريين والمصريين الذين هم من أبناء جلدتكم وأمتكم ... كان في نفسي شيء من الريب في ذلك ، ولكن كتاب زميلكم ونسيبكم الذي هذا حذوكم لم يترك في نفسي أثراً من ذلك الريب ، وأظهر لي الحقيقة بكل وضوح وجلاء .

لا بد من أنكم تعلمون أن عدد السوريين والمصريين المستخدمين في وزارة المعارف في كل القطر عبارة عن خمسة عشر موظفاً . ثلاثة عشر منهم تابعون لأحكام العقود ، واثنان منهم مجردان عن تلك الشروط . اذا دققنا رواتب هؤلاء الثلاثة عشر وجدنا أن خمسة منهم يتناولون راتباً أقل من راتبكم الحالي ، وخمسة منهم يتناولون رواتب معادلة الى رواتبكم ، وثلاثة يتناولون رواتب أكثر من راتبكم . اذن ، الفرق الموجود بينهم وبينكم بصرف النظر عن الفرق الموجود بين درجة تحصيلهم وتحصيلكم - ما هو الا من جهة المخصصات . وهل يمكنكم أن تدعوا أن تلك المخصصات غير محقة ، في حين أنا كنا نعطي قبل شهرين الى كل من يذهب من بغداد الى الحلة أو الى بعقوبا ثلاثين

دروية اكرامية باسم اكرامية الخارج ؟ وفي حين أننا قررنا حديثاً حتى هذه
السنة أن نعطي اكرامية الى كل معلم يذهب من بغداد الى هيت أو من الموصل
الى سنجار ؟ هل من المعقول أن تعدوا تلك التخصّصات التي تعطى للذين أتوا الى
العراق من مصر أو سوريا زائدة ، في حين أنكم تطلبون زيادة راتبكم لأجل أن
تذهبوا من بغداد الى الموصل ، مع أنه لكم أقارب وتعلقات هناك .

لكنني لي سؤال أهم من كل هذا : انني لعاجر عن فهم معنى الوطنية التي تعد
السوريين والمصريين دخلاء .

لا بد من أنكم تعلمون أن هناك فكرة - تمت عند البعض - تقضي بفصل
البصرة عن العراق ، ويجعلها اما مستملكة انجليزية واما اية نجيدي . افرضوا
- لا سمح الله - أن السياسة أو القوة حققت هذه الفكرة . فماذا تقولون حينئذ
لكل من يدعي بأن البصريين الذين يقيمون في بغداد ما هم الا دخلاء ؟ من جهة
أخرى ، لا بد أنكم لا تجهلون أن الفرنسيين ادعوا مدة طويلة بوجوب الحاق
الموصل الى سوريا وجعلها من مناطق الانتداب الفرنسي ، - والأترك أيضاً
ادعوا مراراً - وربما لا يزالون يدعون - بأن الموصل يجب أن تكون من اجزاء
عركيا - افرضوا أن احدي هاتين الفكرتين تحققت ، والموصل انفصلت عن
العراق - معاذ الله - هل تعتقدون حينئذ بوطنية من يدعي أن الموصل ما هو
الا دخيل وأجنبي ؟ اني أخشى من شر هذه الوطنية الكاذبة على الأمة العربية
عامة وعلى البلاد العراقية خاصة ألف مرة أكثر مما أخشى عليها من مدرعات
الانجليز ومفرقاتهم ، أو من طيارات الفرنسيين ورشاشاتهم .

أكتب هذا ولا أظن أنكم ستلقون دفاعي هذا دفاعاً عن نفسي ، لكوني
سورياً ، لأنكم - كنتم قلتم لي أنكم - تعرفون المبادئ التي سرت عليها طول
حياتي ،

اكتب لكم هذا - بقلب ملؤه الأسف - لما يشاهد من مظاهر المنافع
الشخصية المستترة وراء نقاب الوطنية .
٢٣ أيلول سنة ١٩٢٢

المناورات الأخيرة والغاء وظيفة معاون وزير المعارف

وفي الأخير ، ازداد نشاط المشاغبين ازدياداً مفاجئاً ، لأن آمالهم انتمشت تماماً ، للسببين التاليين :

أولاً : - الحزب الذي تألف تحت رئاسة السيد محمود النقيب وتسمى باسم « الحزب الحر الوطني » ، - ذلك الحزب الذي قال عنه معروف الرصافي « لا هو حر ولا هو وطني » - صار يشد أزرهم ويشجعهم على المضي في مشاغباتهم .
ثانياً : - وزير المالية صاصون حسيقل وضع خطة ماهرة ، تضمن اقصائي من مبدات العمل في وزارة المعارف . بحجة الاقتصاد في نفقات الحكومة .

انه كان موقوراً مني ، وحاقداً عليّ ، منذ فشله في نيل مبتغاه في قضية « توزيع المساعدات المالية للمدارس الأهلية » ، وأخيراً وجد في الضائقة المالية ، الفرصة السانحة لاقصائي عن العمل في وزارة المعارف ، عن طريق الغاء وظيفتي الحالية .

كانت الحكومة ألقت لجنة من الاختصاصيين ، لتدريس الشؤون المالية ، وتقرر ما يجب عمله لمعالجة « الضيق المالي الشديد » المستحوذ على البلاد .
ان زمام اللجنة المذكورة كان ، بطبيعة الحال - في أيدي وزير المالية صاصون ، ومستشار وزارة المالية « فرنون » . فلم يصعب على صاصون أن يحمل اللجنة على تقرير « الغاء وظيفة معاون الوزير » .

ولكن ، من البديهي أنه ما كان يمكن تسير شؤون وزارة المعارف - مثل أمور سائر الوزارات - دون وجود رئيس دائم ، يعمل بجانب الوزير ، يستمر في العمل على الرغم من تبدل الوزراء . وصاصون ما كان يحفل هذه الحقيقة ، ولذلك اردف القرار المتعلق بالغاء وظيفة معاون الوزير بقرار آخر ، ينص على

احداث وظيفة « مدير المعارف العام » ، غير أنه أضاف الى ذلك فقرة أخرى ،
تقول : « واسنادها الى مدير عراقي » .

ان هذه الفقرة كانت تكشف الستار عن الغرض الأصلي الذي كان يسعى الى
تحقيقه صاصون : انه لم يكن الاقتصاد في النفقات ، بل كان - في حقيقة
الأمر - : الغاء وظيفة ساطع الحصري الحالية ، مع عدم ترك المجال لتولي
وظيفة « مدير المعارف العام » التي ستحدث عوضاً عن وظيفة « معاون الوزير »
لكونه « غير عراقي » ...

وهذا القرار دخل بين القرارات الكثيرة المتعلقة بجميع دوائر الحكومة .
واللجنة المالية انتهت من مذاكراتها ، ووضعت تقريرها الكبير ، وتم طبع
التقرير ورفعته الى مجلس الوزراء .

ومجلس الوزراء قرر تنفيذ أحكامه اعتباراً من أول آذار ١٩٢٣ .

اذن : انتهت وظيفة ساطع الحصري ، بصورة نهائية .

ولذلك عم الفرح بين المشاغبين ، واكتسب صاصون « امتنان » هؤلاء ،
من جراء المناورة البارة التي قام بها في هذا السبيل .

- ٨ -

ولكن الموقف الذي وقفه الملك فيصل ازاء هذه القضية ، غير مجرى
الأمر ، وقضى على كل ما كان يتوخاه منها صاصون .

فإن الملك فيصل لاحظ أن اللجنة خرجت في هذه القضية عن حدود الأمور
المالية التي دعيّت الى معالجتها ، ومع هذا لم يشأ أن يعترض عليها ، ولكنه قال
للوزراء : « ان الأستاذ ساطع الحصري ، يجب أن يعتبر عراقياً مثلي ، فيعين
مديراً عاماً للمعارف » .

وعلى هذا الأساس ، صدرت الارادة الملكية بتعييني في وظيفة « مدير
المعارف العام » ، المستحدثة بقرار من اللجنة المالية ..

وهكذا تغير اسم وظيفتي من « معاون وزير المعارف » الى « مدير المعارف العام » ، ولكنني بقيت على رأس جهاز الادارة في وزارة المعارف .

* * *

ولهذا السبب ، صار معظم الذين كانوا استقالوا من وظائفهم ، معتمدين على ما كان يشاع عن قرب موعد اقصائي من ميدان المعارف ، يظهرون الندم على ما فعلوا ، ويسترحمون اعادة تعيينهم . .

وطبعمي ان يوسف عز الدين كان في مقدمة النادمين : قدم اعتذاراً تحريرياً ، وجاء بوساطة مدير منطقة بغداد يوسف ابراهيم ، ليقول : « أرجو أن تصفح عني ، أنا تحت الأمر الآن » ، وقلت له : « اذهب الى الموصل وأدِّ واجبك في التفتيش هناك ، بكل همة واخلاص » .

* * *

ان الدور الذي لعبه صاصون في هذه المناورة الفاشلة ، كان ظاهراً الى العيان ، لا يحتاج الى برهان .

ومع هذا ، عندما زارني بعد مدة ، الوزير السابق هبة الدين الشهرستاني ، أكد لي ذلك ، من تلقاء نفسه ، اذ قال :

« تعرف ان صاصون كان يشتغل في هذه القضية ، منذ مدة . كان يقول لي ، لماذا يوجد معاون في وزارتك في حين أنه لا يوجد معاونون في الوزارات الاخرى ؟ ، ويسألني هل أنت في حاجة الى معاون ؟ ألا ترى من الأوفق ان تلغي هذه الوظيفة ؟ . ولكنني كنت أقول له ، في كل مرة : نعم ، انا في حاجة الى معاونة الأستاذ المصري . ولا استطيع انجاز الأعمال الاصلاحية في الوزارة ، دون مساعدته ، ومع ذلك ، انه كان يصر ، ويكرر الكلام في هذا المضمار ، كثيراً . ويظهر أنه في الأخير اتفق مع مستشار المالية البريطاني ، ونفذ خطته » .

اني لم أرَ أي موجب للشك في صحة ما قاله الشهرستاني عن صاصون ،
ولكنني لم أستطع ان امنع نفسي عن الشك في صحة ما قاله عن نفسه . وذلك
لأنني كنت اعرف ان مفتش معارف الفرات كان من أقرب المقربين اليه ، كما
كنت أعرف ان المفتش المذكور كان من أنشط المشاغبين عليّ .

ومع ذلك ، لم أرَ لزوماً للاهتمام بهذه القضية .

لاني كنت أشعر بسرور وارتياح من الوضع الذي انتهت اليه المناورة
المذكورة : لأنني كنت لا أشك في ان وظيفة « مدير المعارف العام » ستتيح لي
فرص العمل بحرية ، أكثر مما كان يمكن أن تتيحها لي وظيفة « معاون وزير
المعارف » .

فترة العمل في وظيفة
مدير المعارف العام
١١ كانون الثاني ١٩٢٣ - ٣١ تموز ١٩٢٧

في مديرية المعارف العامة

ان المؤامرة التي دبرت بقصد اقصائي عن ميدان العمل في وزارة المعارف ، ادت الى نتيجة تخالف القصد المذكور مخالفة ثامة : انها انتهت الى تعييني «مديراً عاماً للمعارف» ، وصارت بذلك مفيدة لمصلحة عملي ، ولمصلحة معارف العراق ، بوجه عام .

لأني ، بصفتي «معاون الوزير» ، ما كنت أستطيع ان اقوم بعمل مباشر ، ولا كان بإمكانني ان اطلب تعييني وتحديد صلاحياتي . لأن «معاون الوزير» يكون بطبيعة الحال مساعداً للوزير بوجه عام ، فلا يمكن ان يكون ذا صلاحيات معينة .

واما مدير المعارف العام ، فيمكن ان يتولى الأمور بحرية أوسع ، بعد ان يحصل من الوزارة على القرارات اللازمة في الأمور الأساسية .

وفضلاً عن ذلك ، فان تغيير عنوانين وظيفتي من «معاون الوزير» الى «مدير المعارف العام» كان يمكن ان يكون ذات فائدة كبيرة - من وجهة أخرى أيضاً :

فان أعمال الوزير كانت تابعة الى نظام «استشارة البريطانيين» فكل كتاب يصدر من الوزير كان يجب ان يعرض على من يقوم بوظيفة المستشار في وزارة المعارف . ان أعمال معاون الوزير أيضاً كانت تخضع لأحكام النظام المذكور ، بصورة منطقية . غير ان الأعمال التي يتولاها «مدير المعارف العام» لا موجب لاختضاعها الى النظام المذكور . فكل عمل يخرج من نطاق عمل الوزير مباشرة ،

يخرج في الوقت نفسه من نطاق نظام استشارة البريطانيين .
لقد فكرت في كل ذلك ، منذ بداية عملي كمدير المعارف العام ، ومع ذلك ،
رأيت من المصلحة ان أسير في هذه القضية ، بصورة تدريجية ، دون ان اصرح
بها ، لكي لا ينتبه اليها المستشارون فيعملون المعتمد السامي على طلب توسيع
نطاق الاستشارة البريطانية .

وسارت الأمور ، كما كنت أتمناها ، وانحصرت الاستشارة البريطانية في
نطاق الأمور التي تستوجب اصدار قرارات وزارية .
والغريب ان العراقيين التي صادفتها في هذا المضمار ، اتت من جانب وزير
المعارف العراقي ، لا من قبل المستشار البريطاني .
وقد استمر عملي في مديرية المعارف من ١٧ - ١ - ١٩٢٣ الى
٣١ - ٧ - ١٩٢٧ .

الوزير عبد الحسين الجلبلي

- ١ -

عبد الحسين الجلبلي تولى وزارة المعارف الأولى سنة ١٩٢٢ ، في وزارة عبد
المحسن السعدون الأولى .

انه لم يكن من رجال الأدب ، ولا من علماء الدين ، بل كان من « الملائكة » .
وكان معروفاً بين الناس باسم « صاحب قصر الأيتل » ، الكائن في طريق
الكاظمية .

انه لم يكن أمياً ، بالمعنى المعروف لهذه الكلمة ، بل كان يعرف القراءة
والكتابة ، غير ان كل شيء يدل على انه كان قليل المطالعة جداً . ولذلك عندما
يتناول ورقة رسمية ، كان يقضي وقتاً طويلاً في قراءتها ، ولو كان عدد أسطرها
اقل من الخمسة أو الستة .

انه استطاع ان يتطور بسرعة في ملابسه الخارجية ومظهره المادي : خلال
الاسبوع الاول من توليه الوزارة ، استعاض عن العكشيدة بالمهامة ، وبعد
بضعة أسابيع ظهر في إحدى حفلات البلاط بالسموكنج ومفرع الرأس ، وفي
اليوم التالي ، صار يحضر الى الوزارة بالملابس الأفريقية .

غير أن مقدرته على القراءة والتفكير لم تتطور بالسرعة التي تطورت فيها
ملاسه المادية .

* * *

خلال الأشهر الأولى من وزارته ، عرف عبد الحسين الجلي قدر نفسه ،
وترك أمور الوزارة تسير سيرة الطبيعية .
غير أنه بعد ذلك تغير فجأة ، وصار يقوم بتصرفات من شأنها أن تقوض
دعائم النظام في مختلف شؤون المعارف .

وذلك لأنه عين أحد المعلمين سكرتيراً له ، قائلاً إنه « خوش آدمي » .
وهذا السكرتير كان محدود الفكر والثقافة ، ولكنه كثير الخبث وشديد
الطموح ، سيطر على الوزير سيطرة تامة وصار يسيره كما يشاء .
وما ساعده على ذلك ، أن « الغاء وظيفة معاون الوزير » و « أحداث وظيفة

مدير المعارف العام » ، وتعييني لهذه الوظيفة الجديدة ، كان قد تم في تلك
الأيام . والسكرتير اغتنم فرصة هذا التحول ، لمحاولة تركيز جميع الأمور في
أيدي الوزير - وبتعبير أصح : في يديه هو - ، حتى السلطات التي كانت منحت
إلى مديري المناطق ، بالأمر الوزاري ، أراد أن يعيدها إلى أيدي الوزير
مباشرة .

وعبد الحسين الجلي صار يعمل - بإيعاز من السكرتير - ، ويقدم على
تصرفات تشيع الفوضى في مختلف ميادين المعارف .
مثلاً : إنه أصدر أمراً إلى مدير منطقة بغداد ، بتعيين أحد الأشخاص معلماً

في مدرسة المكشوفة ، مع أن الشخص المذكور ما كان يحمل أي شهادة . والقاعدة
التي كنا اتخذناها في تعيين أمثاله كانت تقتضي امتحانهم في دار المعلمين باللغة
العربية والديانة الإسلامية ، أمام لجنة مؤلفة لهذا الغرض . واللجنة المذكورة
كانت تضم أعضاء السنة والجعفرية . والشخص المذكور عندما مثل أمام لجنة
الامتحان ، ظهر أنه كان جاهلاً بكل معنى الكلمة ، وكان لا يعرف شيئاً عن
أبسط قواعد اللغة العربية .

وكذلك، قد ذهب الوزير عبد الحسين جلبي يوماً الى زيارة مدرسة الكاظمية برفقة - أو بتعبير أصح : بجمية - سكرتيه ، دون أن يستصحب أحداً من المفتشين ، فضلاً عن ذلك ، أمر بتعطيل الدراسة يوماً كاملاً ، احتفاءً بزيارته الميمونة ، دون ان يرى لزوماً لاطلاع مدير المنطقة على هذا الأمر . والمدير لم يطلع على ما جرى ، الا عندما صادف مدير المدرسة في السوق ، في اليوم التالي ، وسأله أسباب إبقائه بعيداً عن مدرسته في مثل هذا الوقت ، والمدير اعلمه بأن الدراسة عطلت في ذلك اليوم ، بأمر الوزير ا .

اني كلمت الوزير عدة مرات عن اضرار أمثال هذه التصرفات ، ثم ، رأيت ان ارفق بياناتي الشفهية هذه بمذكرات رسمية . ولكن كل ذلك لم يمنع عن اعماله الفوضوية . فقررت - في آخر الأمر - ان اقوم بعمل حاسم : أوجه اليه مذكرة رسمية أقول فيها بأني لا استطيع ان أتحمّل مسؤوليات الامور ، في الظروف الحالية . ولذلك سأنقطع عن العمل في الدائرة ، الى ان تقرر صلاحيات المديرية العامة ومسئولياتها بصورة معقولة .

وبما زادني اقتناعاً بضرورة القيام بهذا العمل الحاسم ، بأني تأكدت من أن السكرتير المذكور « أحمد جواد » كان ولا يزال ايراني الجنسية . وقد صرح بذلك بخط يده على الاستمارة التي كانت أرسلتها اليه دائرة الأمور الذاتية في الوزارة . والده كان ولا يزال معروفاً في السوق باسم « ميرزا جواد » ، وأخوه كان ولا يزال سكرتيراً في القنصلية الفرنسية .

ولذلك ، نفذت قراري هذا ، وأرسلت المذكرة الى الوزير ، وانقطعت عن الحضور الى الدائرة .

* * *

وعندما كتبت بعض الجرائد ، خبر هذا الانقطاع ، وتساءلت عن أسبابه ، أرسل الوزير الى الجريدة المذكورة بياناً رسمياً ، ذكر فيه أموراً لا أساس لها من الصحة أبداً .

وعندما قرأت هذا البيان في الجريدة ، لم اشك أبداً في ان السكرتير كان
كتبه ، والوزير وقع عليه دون ان يفهم تمام الفهم كل ما جاء فيه . ولذلك ،
أرسلت الى الوزير احتجاجاً شديداً عليه ، وطلبت منه ان يصحح البيان
المذكور .. كما أرسلت الى رئيس الوزراء نسخة من البيان الكاذب ، مع
نسخة من احتجاجي عليه .

رئيس الوزراء ، كان عبد المحسن السعدون ، قال لي ، في بادئ الأمر :
- أنا أستغرب جداً هذه الأمور ، عبد الحسين الجلبي رجل بسيط ومسكين ..
ألم تستطع أن تداريه ؟

وأنا أجبت على سؤاله هذا ، قائلاً : - لو كان امامي عبد الحسين الجلبي
وحده ، لاستطعت ان أوثر عليه ، بكل سهولة . لكنه أتى بسكرتير خبيث
وسله مقابلد أموره . والسكرتير المذكور صار يستفيد من بساطة عبد الحسين
الجلبي ومسكنته ، لا يفارقه طول اليوم ، في الوزارة وخارج الوزارة ، فيسيره
كما يشاء . وتأكدوا ان الوزير الفعلي اليوم ليس عبد الحسين الجلبي ، بل هو
الميرزا أحمد جواد .

وأكدت على الكلمة الأخيرة ، قائلاً :

- أقول ميرزا أحمد جواد ، لأنني علمت أخيراً بكل تأكيد ، انه إيراني
الجنسية ، وهو ابن الميرزا جواد المعروف في السوق ، وأخوه يعمل سكرتيراً في
القنصلية الفرنسية ببغداد . ولا أدري كيف ولماذا اختاره عبد الحسين الجلبي ،
لتعيينه سكرتيراً لوزارته ..

ثم ذكرت لرئيس الوزارة أحوال مدرسة شرافة إيرانيين ، والخطبة التي
أعدتها لمكافحة تأثير المدرسة على الأطفال العراقيين ، وقلت : - طبعاً أنا
لا أستطيع ان أقدم على تنفيذ شيء من تلك الخطبة طالما أجد في وزارة المعارف
سكرتيراً إيرانياً ، ووزيراً لا يقدر المحاذير التي تنشأ من تولية وظيفة السكرتارية
الى رجل إيراني بكل معنى الكلمة ..

وقد لاحظت ان حديثي هذا ارقع عبد المحسن السعدون في حيرة عميقة ،

مزوجة بشيء من التردد . ولذلك واصلت الحديث من وجهة أخرى ، فقلت :
- اممحوا لي ان اترك شؤون المعارف جانبا . وأتكلم عن الناحية التي تتعلق
بمجلس الوزراء ، ومحاضر جلساته ومقرراته - مع مخبراته مع البلاط الملكي
من ناحية ، والمعتمد البريطاني من ناحية أخرى - فهي ترسل الى كل وزارة ، تحت
قيد « سري جداً » . وتأكدوا ان الذي يفتح تلك المغلفات السرية هو هذا
السكرتير الإيراني ، الذي هيمن على « عبد الحسين الجلبي » الذي تصفونه بالبسيط
والمسكين . فهل ترضون ان تنتقل كل المذكرات والمقررات السرية ، في اليوم
التالي الى القنصلية العامة الإيرانية من جهة ، وإلى القنصلية العامة الفرنسية من
جهة أخرى ، فتصبح معلومة لدى الحكومة الإيرانية من جهة والحكومة
الفرنسية من جهة أخرى .

* * *

رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ، بعد سماع بياناتي هذه اقتنع بوجوب
وضع حد لهذه الأوضاع الشاذة والمضرة للبلاد . وأوعز الى عبد الحسين الجلبي
بإعادة أحمد جواد الى وظيفته السابقة ، وإقصائه عن الوزارة ، وتعيين سكرتير
عراقي الجنسية وحسن السيرة ، مع حصر عمله بالكرتارية وحدها .

وبناء على ذلك ، قد تم إقصاء أحمد جواد عن الوزارة ، وتقرر تنظيم أمور
الوزارة وفقاً للأسس التي كنت عرضتها على الوزير بمذكرتي .
وبذلك عادت الأمور الى مجاريها الطبيعية ، وأصبح عبد الحسين الجلبي
وزيراً « لا يضر » ، وان كان « لا ينفع » أيضاً .

- ٢ -

عبد الحسين الجلبي خرج من وزارة المعارف ، عندما استقال عبد المحسن
السعدون ، وخلفه في وزارة المعارف : « أبو الحسن » ، في وزارة جعفر
المكري الأولى ، ثم رضا الشبيبي ، في وزارة ياسين الهاشمي الأولى .

وعندما ألف عبد الحسن السعدون وزارته الثانية ، أدخل عبد الحسين الجلبي بين الوزراء ، غير أنه لم يولّه وزارة المعارف ، بل وزارة الأشغال والمواصلات ، وأما وزارة المعارف ، فقد أسندها الى حكمت سليمان .

حكمت سليمان كان متخرجاً من المدرسة الملكية الشاهانية في الاستانة ، وكان تولى مديرية معارف ولاية بغداد ، في أواخر الحكم العثماني . ولذلك كان أقدر العراقيين لتولي وزارة المعارف .

وهذا سرني كثيراً ، وكنت أعتقد أنه سيخلصني من مشاكل متابعة أمور المعارف في سائر الوزارات وفي مجلس الوزراء .

ولكن ، قبل أن يمضي على حفلة الاستيثار بضعة أسابيع .. وقبل أن يفرغ حكمت سليمان من أعماله في مجلس الوزراء الجديد ، وان ينتهي من استقبال المهنيين ، من الموظفين ، ووجوه البلاد وشيوخ العشائر ... وقبل ان يباشر اعمال وزارة المعارف بصورة فعلية .. طلبني عبد الحسن السعدون بالتليفون وعندما دخلت عليه في ديوان رئاسة الوزراء ، استقبلني بابتسامة تم عن بالغ الاهتمام ، وقال :

- تعرف يا أستاذ ، باني عندما الفت هذه الوزارة ، أردت ان أخرج على العادة المتبعة منذ البداية ، في توجية وزارة المعارف الى أحد أبناء الجعفرية ، ولذلك لم أسند وزارة المعارف الى عبد الحسين الجلبي ، بل أسندتها الى حكمت سليمان ، وأما عبد الحسين الجلبي ، فقد أسندت اليه وزارة الأشغال والمواصلات .

غير ان التجربة خلال هذه المدة القصيرة أظهرت لي باني كنت مخطئاً في هذا الترتيب ، فرأيت من الضروري ان أعيد عبد الحسين الجلبي الى وزارة المعارف .

وأخذ يشرح لي الأسباب التي اضطرته الى اتخاذ هذا القرار :

نأتي الى مجلس الوزراء من وزارة الأشغال تقارير واقتراحات تحمل توقيع الوزير عبد الحسين الجلبي . وعندما يرى الوزراء ان يستوضحوا منه بعض الأمور ويناقشوه في بعض الأمور ، يظهر لهم ان الوزير لم يفهم شيئاً عن القضية التي

عرضها على مجلس الوزراء تحت توقيعه ، فلا يستطيع ان يوضح لم أي أمر من الأمور ، هذا ، وفي وزارة الأشغال والمواصلات جميع رؤساء الدوائر ، جميع المهنيين العاملين ، من البريطانيين ، فلم يرّ الوزراء من الموافق للمصلحة استدعاء أحد البريطانيين الى مجلس الوزراء ، لاستيضاح الأمر منهم ..

وعبد المحسن السعدون ، بعد شرح هذه الأسباب ، قال لي :

— أرجو ان تقدر عذري في هذه القضية ، وان تتحمل عبد الحسين الجلبي مرة أخرى . ثم أضاف : وأعتقد أنه لن يحدث لك أي مشكلة ، بعد حدوث ما حدث خلال وزارته السابقة .

وهكذا كان : عبد الحسين الجلبي صار وزيراً المعارف للمرة الثانية ، ولم يحدث لي أي مشكلة هذه المرة .

* * *

لقد تولى عبد الحسين الجلبي وزارة المعارف ست مرات أخرى . وبلغ ذلك عدة المرات التي تولى فيها الوزارة المذكورة ثانياً ، وذلك في السنوات التالية : ١٩٢٢ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ .

وذلك في الوزارات التالية :

وزارة عبد المحسن السعدون : الأولى والثانية والرابعة — وزارة هاجي السويدي ، وزارة توري السعيد الأولى والثانية — وزارة علي جودت الأيوبي — وزارة جميل المدفعي .

* * *

خلاصة القول : إن عبد الحسين الجلبي تولى وزارة المعارف ٨ مرات ، خلال ١٤ سنة ، في وزارات مختلفة الاتجاهات .

ولذلك ، صبيح نشأة كان يقول : إنه جوكر الوزارات العراقية .
اذن من المعلوم أن الورقة التي تسمى (جوكر) بين أوراق اللعب لا تحمل أي

قيمة خاصة بها ، فتصير كل شيء : واحد بجانب الواحد ، عشرة بجانب العشرة ،
ملكة بجانب الملكة .. الخ .
وفعلا : إنه كان جوكر الوزارات .

- ٣ -

إن الذين يعرفون أن عبد الحسين الجلي كان ساذجاً بسيطاً ، لا يعرفون
المشاكل التي أحدثها في وزارة المعارف ، خلال وزارته الأولى .
ولهذا السبب ، أرى من المفيد ، أن أدرج فيما يلي أهم المكاتبات التي جرت
بيني وبينه خلال فترة من زمان وزارته المذكورة .

صلاحيات المديرية العامة واختصاصاتها

بعد احداث مديرية المعارف العامة ، كان لا بد من تعيين وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها .

ولذلك قدمت الى الوزير المذكورة التالية :

في ٥ شباط ١٩٢٢

٣١٧/١/٢٢

الى وزارة المعارف الجليلة

تحية وتعظيماً .

من البدييات أن السرعة والانتظام في المعاملات الرسمية لا تحصلان الا بتفريق الوظائف بين الدوائر وتعيين الصلاحيات المخولة لكل دائرة وموظف . فالوزارة كانت قد اصدرت التعليمات اللازمة بشأن وظائف مفتشي المدارس ومديري المعارف فمن الضروري الآن تقرير الوظيفة والصلاحيات اللتان ستخولان الى المديرية العامة .

من المعلوم أن المديرية العامة كانت موجودة قبلاً والامور التي كانت مخولة لها قبل القائم قدلنا على وظائفها وصلاحياتها . مع هذا فاني أرى من الأوفق تثبيت هذه الوظيفة والصلاحيات بصورة صريحة واقتراح تقرير ما يأتي :

(١) السلطة الادارية تخول الى المديرية العامة . فهي تجري ما يجب اجراؤه ضمن الأنظمة الموجودة والميزانية الموضوعة وتراجع الوزارة في تعديل الأنظمة وفي إحداث أنظمة جديدة .

(٢) ان مديري المعارف يرسلون جميع محرراتهم اعتيادياً الى المديرية العامة، والمديرية العامة تجري ما هو ضمن صلاحيتها وتراجع الوزارة بما هو خارج عن صلاحيتها .

(٣) التقارير مع الوزارات تجري من قبل الوزارة . والمدير العام يراجع الوزارة لاجل هذه التقارير ولكن التقارير الاعتيادية مع بعض الدوائر - مثل دائرة الحسابات العمومية ودائرة الصحة أو البلدية وما أشبه ذلك - تجري رأساً من قبل المدير العام .

(٤) لا يجري تعيين وتبديل الموظفين الآتي الذكر الا بعرض المسألة على الوزارة واستحصال موافقتها . (أ) مديري المعارف (ب) مفتشي المعارف (ج) مدير دار المعلمين والمدارس الثانوية والمدارس الصناعية والموظفين التابعين للعقود أما بقية الموظفين وتعيينهم وتبديلهم يجري رأساً من قبل المديرية العامة .

(٥) يجب أن يرسل من الوزارة الى مديري المعارف ومديري المؤسسات غير التابعة لمديريات المعارف (أي مدير دار المعلمين ومدير مدرسة الصناعة) منشور يخبرهم بتشكيل المديرية العامة ويبلغهم أن المديرية العامة مرجعهم في الدرجة الأولى وأنه يجب أن يرسلوا جميع تقاريرهم الى المديرية هذه ولعاليكم فائق التكرم .

مدير المعارف العام

ساطع الحصري

ولكن الوزير لم يشأ أن يناقشني في الموضوع ، بل قال لي ، وهو يحمر الوجه :
« خليها عندي ، أفكر »

انتظرت نحو أسبوعين ، ثم فاتحته مرة ثانية ، وبينت له أهمية القضية ، ولكنه كرر لي أنه يفكر في الأمر ، وزاد : « بعدكم يوم .. بعدكم يوم » .
وبعد مدة ، أرسل لي مشروع البلاغ الذي رأى أن يصدره في هذا الشأن ، على أن يعمل بموجبه اعتباراً من أول آذار ١٩٢٣ .
وهذا نص المشروع :

سري

منشور تحديد الوظائف وانتظام الاعمال في وزارة المعارف

رقم ١

تنفذ المواد الآتية اعتباراً من ١ مارت ١٩٢٣ الموافق ١٣ رجب ١٣٤١

بخصوص المديرية العامة :

١ - إن المدير العام للمعارف قائم بما عهد اليه من الواجبات تحت سلطة الوزارة بمعنى أن للوزارة الحق في أي وقت كان أن تتدخل في الأمور الادارية بتفريعاتها وبالطبع هي لا تتعرض لسلطة المدير العام ما لم ترَ لزوماً لذلك وخصوصاً حينما ترى أنه حدث خطأ في السياسة والخطة التي تتخذ أو خلل ذو أهمية في الادارة ويجب أن لا يخرج عن البال أن تعاون الجميع على العمل بوفاء تام هو من الأهمية في درجة عظيمة .

٢ - للوزارة الآن كل السلطة فيما يختص بالميزانية في الوقت الحاضر حتى تصدر الوزارة تعليمات اضافية فيما بعد .

٣ - المخبرات مع الوزارات تجري بالطبع من قبل الوزارة - ولا مانع من أن المدير العام يراجع الوزارة لاجل هذه المخبرات . وأما المخبرات والمعاملات الاعتيادية الجارية مع بعض الدوائر كدائرة الحسابات العمومية ودائرة الصحة والبلدية وما أشبه ذلك تجري رأساً من قبل المدير العام .

٤ - يجري تعيين وتبديل الموظفين الآتي ذكرهم من قبل الوزارة مباشرة ، ويجوز في بعض الأحيان أخذ رأي ومطالعات حضرة المدير العام في ذلك . مفتشو المعارف ومدرسو دور المعلمين ودار المعلمات الثانوية والصناعية والموظفين التابعين للعقود وموظفي الوزارة وكذلك مديرو المدارس الابتدائية - يستثنى من ذلك المعلم الاول الذي يكون احياناً هو القائم بادارة المدرسة وذلك فيما اذا كانت المدرسة غير تامة الصفوف الابتدائية باجمعها - وبخصوص تعيين ونقل أو عزل بقية الموظفين في المدارس الابتدائية فيكون من قبل المدير العام وتراعى في ذلك بالطبع المادة الأولى من هذا المنشور .

٥ - ستجعل الوزارة مديري المعارف ومديري المؤسسات غير التابعة لمديري المعارف على علم من تشكيل المديرية العامة وتبلغهم بأن المديرية العامة ستكون مرجعهم في الدرجة الأولى في بعض الحالات .

٦ - تعرض جميع المخبرات الصادرة والواردة للمديرية العامة على الوزارة .

٧ - ستصدر الوزارة تعليمات بخصوص المفتشين البريطانيين بالمديرية العامة فيما بعد .
وزير المعارف

ان الأحكام الواردة في هذا البلاغ كانت تبقى جميع الأمور في يد الوزارة مباشرة ، وكانت تحتم على المديرية العامة ان تعرض على الوزارة جميع الاوراق الواردة والصادرة فلا تترك لها أية سلطة فعلية .

مري

ملاحظات على المنشور المقرر اصداره من الوزارة لأجل تحديد الوظائف او انتظام الأعمال في وزارة المعارف - تحت رقم ١ - بخصوص المديرية العامة .
انني أرى من واجبي ان أعرض بعض الملاحظات على ما جاء في بعض المواد من هذا المنشور :

من المبادئ الادارية المسلمة ان - السلطة العليا - تكون وتبقى في الوزارة :
والقصد من تحويل السلطة الادارية الى المديرية العامة ليس تجريد الوزارة من تلك السلطة ، بل توزيع الوظائف وتعيين المسؤولين وتسريع المعاملات ليس الا .

لذلك اني موافق على المادة الأولى ، من حيث الأساس ، ولكنني أرى في عباراتها ما يفسح المجال لسوء التفاهم والتفسير :

ان سلطة الوزارة يجب ان تكون وتبقى « سلطة عليا » ، والسلطة العليا لا تنظر الا في المسائل الأساسية والخطط العمومية ، ولا تتدخل الا بالأمور الجوهرية وذلك عند تعيين المديرين والمفتشين أو وضع الأنظمة والقوانين وترتيب الميزانية واجراء المراقبة العمومية على الأعمال الادارية .

اني أرى المادة الرابعة والسادسة مخالفتين لهذا المبدأ مخالفة كلية، اذ تقصدان وضع السلطة الادارية مباشرة في يد الوزارة، وتجعلان سلطة المديرية العامة أقل وأصغر حق من السلطة الممنوحة لمديري المناطق، بصورة تصبح معها المديرية العامة دائرة زائدة وعارية عن المنفعة بكل معنى الكلمة.

اني ألفت أنظار معالي الوزير الى التعليمات التي قد صدرت من الوزارة - في شأن وظائف مديري المعارف - في ٧ كانون الأول بتوقيع معاليه نفسه، وأرجوه ان يجري مقايضة صغيرة بينها وبين ما جاء في هذا المنشور: جاء في فقرة (ج) في مادة «علاقات المدير مع المدارس» من التعليمات المعروضة آنفاً ان «معلمي مدرسة الصناعة في البصرة وكركوك يعينون ويبدلون على اقتراح مدير المدرسة من قبل مدير المعارف ولكن جاء في المادة الرابعة من المنشور المنوي إصداره ان هؤلاء يعينون «من قبل الوزارة مباشرة». جاء في فقرة (د) من تلك المادة والتعليمات «ان مديري المدارس الابتدائية يعينون «بأمر الوزارة بعد اقتراح مديري المعارف» اما المنشور فيأبى تخويل هذه السلطة الى المديرية العامة، وزد على ذلك انه يسترد قسماً من السلطة المخولة قبلاً الى مديري المناطق في هذا الشأن.

اذ يقول ان تعيين وتبديل هؤلاء المديرين ايضاً «يجري من قبل الوزارة مباشرة» ويحصر حق أمر أخذ رأي المدير العام ب «بعض الاحيان» على كل حال هذه المادة تجعل امر تعيين وتبديل جميع الموظفين من خصائص الوزارة مباشرة ولا تستثنى من هذا الحكم الا «معلمي المدارس الابتدائية» - الخول أمر تعيينهم الى مديري المعارف. فلا تخول المديرية العامة اذاً أمر «ابداء الرأي والمطالعات في بعض الاحيان» وتجعل وظيفتها عبارة عن وظيفة كتابية، وظيفة التوسط بين المديرين والوزراء لأجل التبليغ والتبليغ ليس الا.

المادة السابعة التي تقضي بمرض «جميع المخابرات الصادرة» والواردة الى المديرية العامة على الوزراء «تبرز في النقطة بكل وضوح وجلاء. اذا كانت الوزارة راغبة في ان تأخذ بيدها مباشرة كل السلطة الادارية بهذه الصورة،

فارتأي عليها ان تلغي المديرية العامة بنائاً ، وعلى كل حال أعرض عليها - ١٠ -
يختص بشخصي - انه ليس في استطاعتي ان اتحمل قبة العمل في المديرية العامة
اذا أصدرت هذا المنشور وجعلت المديرية وظيفة اسمية .

مدير المعارف العام

١٥ اذار ١٩٢٣

وعندما قدمت اليه هذه المذكرة ، قلت له شفها : أرى ان أوكد لكم بان
الصلاحيات التي أطلبها الى المديرية العامة الآن ، هي نفس الصلاحيات التي كنت
أعطيها الى مدير المعارف العام ، في سوريا ، عندما كنت وزيراً
للمعارف فيها .

ولكن جواب الوزير انحصر هذه المرة أيضاً في قوله : « خليني أفكر في
الموضوع »

كنت أعرف جيداً بأنه كان عاجزاً عن التفكير في هذا الموضوع بنفسه ،
وانما كان يريد ان يستشير بعض الناس - وكنت بدأت أشعر بأن أقرب
المشاورين اليه كان السكرتير أحمد جواد .

ولكن تفكيره في القضية ، وتسويفه للأمر ، طال بصورة غريبة . وقد
علمت - خلال هذه المدة - من جميع تصرفاته ، ان زمام أموره أصبح في
يد السكرتير ، بكل معنى الكلمة .

وهذه التصرفات ، خرجت - في آخر الأمر - عن حدود الأقوال
والكتابات ، وصارت تتعدى ذلك الى أعمال المدارس أيضاً .

وقد ذهب يوماً ، برفقة السكرتير ، الى مدرسة الكاظمية ، ثم أمر بتعطيل
الدراسة فيها ، تيمناً بهذه الزيارة . ولم يخبر ذلك لأحد ، حتى ولا لمدير
معارف المنطقة .

وعندما اطلعت على ما حدث ، كلمته في الموضوع ، وشرحت له - شفها -
المخازير التي تنجم من أمثال هذه التصرفات .

وعلى الرغم من ابتذالي له بهذه الصورة ، ذهب بعد مدة الى مدرسة العويضة ،

وأمر بتعطيلها أيضاً ، دون أن يرى لزوماً لأخبار مدير المنطقة بما اتخذ من قرار وما أصدره من أمر خلال هذه الزيارة .
عندما بلغني ذلك ، رأيت من الضروري ان أعترض على هذه التصرفات ، هذه المرة ، بصورة تحريرية ، وقدمت اليه المذكرة التالية :

سري

٤ حزيران ١٩٢٣

الى وزارة المعارف الجليلة

تحية وتبجيلاً .

اقد أمرتم معاليكم - أول أمس بتعطيل مدرسة العوينة يوماً كاملاً بسبب زيارتكم اليها .

اني أرى من واجبي ان ألفت انظار الوزارة الجليلة ، الى خطأ هذه المعاملة من وجهتين مهمتين .

أولاً - من جهة الأساس . ان عادة تعطيل المدارس اظهاراً لارتياح الزائرين ما هي الاعادة موروثة من عهد باد ذلك العهد الذي كانت المدرسة فيه أشبه شيء بالسجون وكان سرور التلاميذ عند الانصراف من المدرسة يضاهي نوعاً ما سرور المسجونين عند اطلاق سراحهم من المعتقل . ولا شك في أن هذه لا تتفق بصورة من الصور مع روح التربية العصرية وغاية المعارف الحالية .

وبما يجب الانتباه اليه في هذا الصدد ان جلالة الملك المعظم كان قد زار هذه المدرسة نفسها ، قبل بضعة أشهر ولم يفكر قط في تعطيلها .
كان الأجدر بمعاليكم أن تقتفوا هذه الحطة الملوكة .

ثانياً - من جهة الادارة - ان معاليكم لم تبلغوا أمر التعطيل لا الى مديرية المنطقة ولا الى المديرية العامة ولو بعد تبليغها الى مدير المدرسة . فمدير المنطقة لم يطلع على هذا الأمر الا في اليوم التالي عندما صادف مدير المدرسة في مدرسة

أخرى ، وانا لم اطلع عليه الا صدفة عندما استدعيت مدير العوينة لاستيضاح مسألة كان فاتحنى بها قبل بضعة أيام .

ولا شك في ان هذه المعاملة تخل بنظام الادارة اخلاصاً كلياً .

هذه هي ملاحظاتي أعرضها بكل صراحة واخلاص ، آملاً ان معاليكم تنظرون لها بنظر الاهتمام ولمعاليكم خالص التكريم .

مدير المعارف العام

كما رأيت أن ارسل اليه مذكرة اخرى ، أشير فيها الى فوضى المعاملات ، واطلب انتهاء قضية صلاحيات المديرية العامة :

٣ حزيران ١٩٢٣

الى وزارة المعارف الجليلة

تحية وتكريماً ،

أرى بملء الأسف ان معاملات المعارف تسير نحو الفوضى يوماً فيوماً في حين أن التطور الحاصل في السياسة يجعل تبعة الموظفين أشد من قبل ويقضي على الجميع أن يهتموا في تنظيم الأمور أكثر من السابق . بما أنني لا استطيع ان اشترك بمسؤولية هذه الفوضى ارجو انتهاء المعاملة اللازمة لتعيين سلطة المديرية العامة ووظائفها تلك المعاملة التي لا تزال في قيد الماطلة والاهمال منذ اربعة أشهر ولمعاليكم فائق التعظيم .

مدير المعارف العام

وبناء على طلبه ، أرسلت اليه المذكرة التالية ، توضيحاً وتفصيلاً لما أشرت اليه في مذكري السابقة :

مصري

١٠ حزيران ١٩٢٣

الى معالي وزير المعارف المفضل .

تحية وتبجيلا ،

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ٩ حزيران ١٩٢٣ والرقم ١ / ٢٢٧ / ٢٣ مصري . ها أنا أعرض بعض أمثلة من أنواع الخلفاء :

(١) الى قدمت معاليكم في ٥ شباط مشروع تعليمات في تعيين وتحديد سلطة المديرية العامة ورجوت أن تصادقوا عليه وتكتبوا أمراً في هذا الشأن الى مديري المناطق . اما معاليكم ما اتخذتم قراراً فيه الى الآن ، ولا أخذتم مديري المناطق بتأسيس المديرية العامة ولا أصدرتم اليهم أمراً ما يرشدكم الى الخطة التي يجب أن يتبعوها في المخابرات . فاضطر كل مدير الى العمل بحسب رأيه الشخصي فبعضهم شرع يخبر الوزارة في بعض الامور والمديرية العامة في أمور أخرى . وكافة ذلك بحسب ما ارتآه كل مدير بمفرده . والامور لا تزال سائرة على هذا النوال .

(٢) زرتم معاليكم مدرسة قبل ثلاثة أشهر وأمرتم بتعطيلها يوماً وتذكراً لزيارة معاليكم من دون أن تستشيروا من يجب استشارتهم من الموظفين الاداريين ذلك الأمر الذي سبب نقولات كثيرة واتهامات عديدة ، تناقلتها أفواه الناس لتصادف ذلك اليوم عيداً عجمياً ولعدم سبق زيارة معاليكم مدرسة ما الى ذلك الحين . لا بد في ان معاليكم تتذكرون تلك النقولات والاتهامات التي كانت المعارف في غنى عنها . وزيادة على ذلك ان معاليكم لم تفكروا في لزوم إخبار المديرية بالأمر الذي اعطيتموه الى مدير المدرسة مباشرة . وقد صادف مدير المنطقة في السوق أحد معلمي تلك المدرسة وسأله سبب انفكاكه عن المدرسة ولم يطلع على أمر معاليكم الا من جواب ذلك المعلم . وفي خلال الاسبوع الاخير

زرتم مدرسة العويبة وأمرتم بتعطيلها يوماً ابضاً ولم تخبروا لا مديرية المنطقة ولا المديرية العامة .

(٣) وقد وردت الى معاليكم مضبطة بتوقيع ثمانية اشخاص من سكان الهويدر ضمن تحرير متصرف لواء ديالى يطلبون بها تعيين الملا شاكِر بن الملا أسعد معلماً دينياً بدلاً عن معلم الدين الحاضر فأمرتم معاليكم « مدير معارف منطقة بغداد » مباشرة وتحريراً بتعيين هذا المرشح من دون أن تراعوا الأصول المربعة في مثل هذه الامور ومن دون ان تفكروا في لزوم تحقيق مقدرة المرشح . لما علمت ذلك اضطررت الى المداخلة في هذه المسألة وواقفت المعاملة ثم ارسلت المرشح الى دار المعلمين للامتحان فتبين حينئذ انه جاهل بكل معنى الكلمة لم يقدر على اجابة سؤال من الأسئلة التي أُلقيت عليه من الدينية والعربية .

(٤) كثيراً ما تتأخر الأوراق في مقامكم العالي مدة طويلة وتفك أحياناً من حفظتها أو من متعلقاتها مما يقضي على بعض الموظفين بعمل شاق لتعقيبها وجمعها وتنظيمها ويفسح الآخريين مجالاً واسعاً للتملص من تبعة التأخرات التي ربما يسببونها . وبالنتيجة يحدث تذبذباً مؤسفاً في الادارة والمعاملات . انني لا أرى لزوماً لاتيان أمثلة في هذا الصدد لكنني مستعد لبيانها اذا طلبتم ذلك . هذا وفي الختام تفضلوا بقبول خالص التكريم والاحترام .

مدير المعارف العام

ونظراً لاستمرار التسويف والمماطلة ، رأيت أن أنقطع عن العمل ، وأرسلت المذكورة التالية :

الى معالي وزير المعارف المفخّم

تحية وتعظيماً: الحاقاً بكتابي المؤرخ ٤ حزيران ١٩٢٣ والمرقم ٢٦٨/٢٣٧/١ أعرض انني قررت أن أكف يدي عن الادارة واترك مسئوليتها على عاتق معاليكم مباشرة ريثما يتم قراركم القطعي في تعيين وتحديد السلطات كي أرى فيها

إذا كان يقضي علي الواجب بالعودة الى العمل أو بالانسحاب منه نهائياً ولعاليكم
خالص التبجيل .

مدير المعارف العام

إن تركي العمل بهذه الصورة ، وعدم ذهابي الى الدائرة، حملت بعض الجرائد
على التساؤل عن أسبابه. وقد علمت فيما بعد أن المستشار الانجليزي ، اقترح على
الوزير إصدار البلاغ التالي :

سري

١١ حزيران ١٩٢٣

منشور يتضمن مجمل واجبات المدير العام

إن ما يأتي هو مجمل واجبات حضرة المدير العام للمعارف .
(١) المبدأ العمومي هو أنه يعهد الى المدير العام القيام بأعمال وزارة المعارف
الادارية تحت سلطة معالي الوزير .
(٢) مدير المعارف العام يكون مسؤولاً عن سداد إدارة جميع المعاهد
العلمية طبقاً للخطة العمومية وعن توخي أفضل السبل وأقربها
للاقتصاد لصرف المبالغ التي توضع تحت تصرفه وعن ضبط وصحة الحسابات ما
عدا تلك التي تنحصر تحت قسم «الوزارة» وعن الاجراءات التي يتخذها فيما
يتعلق بالتعيين والتحويل والعزل والتدابير التأديبية بحق الموظفين بحسب التعليمات
المفصلة الآتي ذكرها .

(٣) للمدير العام النظارة على جميع موظفي المعارف ومفتشي المدارس
وبواسطة هؤلاء يقبض على زمام تفرعات الأعمال والمساعي التهذيبية وكذلك في
الوقت الحاضر تكون له السلطة على هيئة الموظفين من الكتبة مفسحاً للوزارة
التسهيلات الكتابية اللازمة في الادارة المركزية لأنه لم يفرز لها هيئة كتابية
مخصصة مراعاة للاقتصاد .

- أما علاقته بالمفتشين البريطانيين العاملين تحدد على حدة .
- (٤) المدير العام يصدر الأوامر ويتخبر مع جميع الموظفين تحت إدارته بالطرق الاعتيادية .
- (٥) المدير العام ينظم أعمال مجالس المعارف في الأولوية بواسطة مديري معارف المناطق .
- (٦) المدير العام يوصل الى الوزارة أي استدعاء يقدم من الموظفين الذين تحت إدارته ضد أوامره معلقاً عليه ملاحظاته على حدة . ولكن من المفهوم ان الاجراء الذي يتخذه المدير العام لا يستعمل عليه الا في حالات فوق العادة .
- ولأسباب موجبة وحق تقديم الاستدعاء مع الملاحظة الأخيرة يجب ان يبلغه المدير العام لجميع المشتغلين في المعارف .
- (٧) عموماً المدير العام ينفذ الخطة العمومية التي ترسمها الوزارة ويراجعها بخصوص كل المسائل التي لها علاقة بالخطة العمومية وتؤثر فيها وبخصوص مصروفات جديدة أو فوق العادة سواء كانت ضمن الميزانية أم لا ويعرض على الوزارة المسائل الخارجية عن حد المعاملات الجارية والتي لها مساس بسائر الوزارات أو الرأي العام .
- (٨) بخصوص تعيين وتحويل وعزل وأخذ اجراء تأديبي أو تهنئتي بحق الموظفين ستكون الطريقة كما يأتي :

التعيينات :

- يقدم حضرة المدير العام للاستحصال على موافقة معالي الوزير اقتراحاته في كل التعيينات التي ضمن صلاحية الوزارة .
- اما التعيينات التي راجعة له (أي مدرسي المدارس الابتدائية والأولية) فله ان يعينها مباشرة على ان تراعى الشروط المالية الاعتيادية :
- للمدير العام ان يرشح حسب معلوماته الموظفين الآتي ذكرهم وللوزارة تعيينهم :

مفتشو المعارف مديرو ومدرسو دور المعلمين والمعلمات والمدارس الثانوية والصناعية والموظفين التابعين للعقود وموظفي الوزارة وكذلك مديرو المدارس الابتدائية الكاملة كما ان للمدير العام ان يعين جميع المدرسين في المدارس الابتدائية والأولية مباشرة وليس لمديري المناطق ان يعينوا أحداً من الموظفين المذكورين (مدرسي المدارس الابتدائية والأولية) الا ان لهم حق الترشيح فقط. الا اذا خول المدير العام لهم تلك السلطة .

للمدير العام السلطة ليأمر انفصال أي موظف تحت سلطته فوراً لأسباب يراها ضرورية اما طرد وعزل الموظفين التابعين للعقود أو قانون التقاعد فلا بد من استحصال موافقة الوزارة .

أما اجراء ما يراه المدير العام موافقاً بخصوص نقل موظف أو معاقبته أو أمور ادارية أخرى فللمدير العام الحق في ذلك مباشرة اذا كانت فيما يختص بالموظفين التابعين له والمذين تحت سلطته ، وله أيضاً ان يبدي ما يجب اتخاذه في هذا الصدد في حق مديري المعارف ومفتشي المدارس ومديري دور المعلمين والمدارس الثانوية والموظفين التابعين للعقود او لقانون التوقيفات والتقاعد ويستحصل موافقة الوزارة فيجري ما يراه لازماً .

للوزارة الحق في الاطلاع متى شاءت على مخبرات المدير العام المهمة وذلك لأن ما يقوم به المدير العام من المعاملات هو من ضمن أعمال وزارة المعارف وليست بأهميتها كأعمال مدراء المناطق كما ان للمدير العام حق الاطلاع على ما يحريه مديرو المناطق ومن المفهوم ان الوزارة انما تطلع على ما يحريه المدير العام لأجل احاطتها علماً على كيفية سير المعاملات المهمة التي لها كل المساس بالوزارة ولا يفهم من هذا ان الوزارة ليست بموافقة على ما يتخذها المدير العام من التدابير في ذلك الصدد .

هذه التعليمات هي مؤقتة إذ ان لجنة الملاك الآن تدرس المسألة بصورة عمومية وستدرج قراراتها فيما بعد .

وزير المعارف

ولكن الوزير عوضاً عن ان يحسم القضية ، أرسل الى جريدة العراق البيان
التالي ، الذي نشر في عددها الصادر ٢١ حزيران ١٩٢٣ .

٢١ حزيران ١٩٢٣

من وزارة المعارف

الى حضرة الفاضل مدير جريدة العراق الغراء المحترم

بعد التحية ،

حرصاً على اظهار الحقائق ليهدا بها روع المخلصين لقطرنا العراقي المحبوب
وترتاح اليها أفكار الغيورين على معارف هذه المملكة نرى نشر الكلمة الآتية
ضرورياً وذلك بمناسبة ما نشرته جريدة العاصمة في عددها ١٨٧ الصادر يوم
الاثنين ٣ ذي القعدة بعنوان « شؤون المعارف » وبتوقيع « مطلع » ،

نستغرب كل الاستغراب من ان تتوغل أقلام الكتاب على مسمع ومرأى من
الجمهور على لسان الصحف المحلية لم يسبر كاتبها غور النقاط الهامة التي يسدور
حولها مقاله . اذ ان مراعاة الحقيقة بالاطلاع وامعان النظر لمن يطرق موضوعاً
مهماً هو من الأهمية بمنزلة لا يستهان بها اليوم .

اليوم ونحن في دور عصيب نحتاج الى التفاهم والتعاقد في أعمالنا مستوخين
الاخلاص ديدناً لنا ، وانتشال أمتنا العربية مما يسوقها الى الشقاق واختلاف
الكلمة مبدأ لا تزعزعه الأهواء والأغراض . فلنضرب صفحاً عن كل ما يشوه
الحقيقة ويظلم سبيل تقدمنا نحو ضالتنا المنشودة « سعادة هذه الأمة » . ولا
نضل سواء سبيلنا كاظهار ما يخالف الحقيقة ولو برهة يسيرة .

ولا يعلو الباطل الزهوق ولا تضحل الحقائق بالنعاس الضلال أمامها ردهاً
من الزمن وعلى كل لا نقصد أن يتسرب الى بال أحد بأننا نرتاح لما تخطه يراعة
الكتاب حول شؤون المعارف من الانتقاد بل انما نود أن يستلفتوا نظرنا من آن
الى آخر ما يروونه صالحاً ونعترف ان الانتقاد هو قوام الاصلاح فيها اذا كان
حقيقاً .

كلمة وزارة المعارف اليوم

لنكتفِ بنشر الكلمة الموجزة الآتية لأن عليها مدار كل ما شاع من حصول الخلاف بيننا وبين سعادة المدير العام للمعارف وهي ، لم ينجح بيننا وبين المدير العام خلاف في المبدأ والخطة التي عليها تسير الآن وزارة المعارف بل انما تدور المناقشة حول نقطة أساسية في نظرنا وهي مسألة تعيين وعزل رؤوس موظفي المعارف . فنحن نرى ان يكون ذلك بعلم من وزارة المعارف وبتصديق منها خصوصاً فيما اذا كان الأمر ذا أهمية وله مساس بالرأي العام لئلا يتسنى للبعض ان يتصوروا ان التعيين أو العزل شيء كيفي تتلاعب فيه الأهواء والأغراض . ولا نقصد بتصديق الوزير على نصب الموظف أو عزله ان الأمرين منوطان بإرادة الوزير ومشئته . كلا بل نريد ان يكونا منوطين بقرار لجنة تؤلف في الوزارة ، فتتظر في الأمر ثم عند الخزم ترفع مقررانها الى لجنة الملاك التي ينوى تشكيلها لأن عزل الموظف التابع للعقود أو لقانون التقاعد كذلك نصبه يستوجبان إمعان النظر وتبادلاً في الآراء لئلا يغدر الموظف وليعطى كل ذي حق حقه .

هذا ، ولا يفهم ان اناطة هذا الأمر بالوزارة سوف يمنع المدير العام للمعارف الذي لا تنكر فضله واختصاصه ومقدرته بأمور المعارف من ابداء آراءه اذا ان ترشح الموظف أو عكسه يتوقف على رأي المتخصصين المسؤولين عن سير المدارس وشؤونها واقتدار موظفيها وتصرفاتهم ولا يستعمل ذلك الا من اقتراحات المدير العام المدعمة بتقارير المفتشين وكل ذلك لأن له وللمفتشين كل الناس بالمدارس وشؤونها .

ولكل رأي . فلا ينتظر ان تتفق دائماً أبداً الآراء اذا كانت كل يفكر في الأمور شدة ، فيصرح بما يراه معقولاً على ان القرار القطعي (فيما يخص الموضوع الذي نحن بصددده) لا يتم غالباً الا بعد المداولة والمناقشة فاصطفاء الأصلح .

ولا نرى حاجة للاستنجاد بالصحف فيما اذا حصل خلاف في الرأي بين رئيس دائرة وبين أحد موظفيها لأن اثاره الرأي العام في مسائل لم تكتسب بعد

مشكلاً نهائياً لا يجدي نفعا كثيراً وخصوصاً اذا كانت الحقائق مبتورة مشوهة .
والسلام على من أخلص عملاً .

وزير المعارف
عبد الحسين

عندما قرأت الجريدة ، سارعت في الاحتجاج على ما جاء في البيان ،
بالمذكرة التالية :

٢١ حزيران ١٩٢٣

الى معالي وزير المعارف المفخّم

تحية وتكريماً ،

قرأت اليوم في الجرائد بياناً مطولاً بتوقيع معاليكم يشوه الحقائق تشويهاً
غريباً ويتهمني همزاً « بعدم الأخلاص في العمل » وصراحة « بالاستنجاذ
بالصحف »

(١) جاء في البيان ان المناقشة تدور حول نقطة أساسية وهي « مسألة
تعيين وعزل (رؤس) موظفي المعارف » . فسمحوا لي بأن أذكر معاليكم أنني
صرحت في المادة الرابعة من المشروع الأول الذي قدمته لمعاليكم في ٥ شباط ان
« لا يجري تعيين وتبديل الموظفين الآتي الذكر الا بعرض المسألة على الوزارة
واستحصال موافقتها » وزيادة على ذلك لا بد من أنكم تتذكرون اني حينما
ارتأيت تعيين مدير لدار المعلمين ومفتش لمنطقة بغداد ومدير لمنطقة البصرة
عرضت الأمر على معاليكم .

(٢) جاء في البيان ان معاليكم تريدون (ان يكون نصب الموظف أو عزله
منوطين بقرار لجنة تؤلف في الوزارة) والحال ان معاليكم لم تقترحوا قط تأليف
لجنة كهذه ولم تذكروا شيئاً من هذا القبيل في جميع المشاريع التي أردتم
اصدارها . بل بعكس ذلك أنا الذي قلت لمعاليكم ان ما يجب عمله منعاً للخطأ

وتهدئة للخواطر ليس ابصال كافة الأمور الى الوزارة بل تحرير التعليقات اللازمة
وتأليف اللجان المختصة .

(٣) جاء في آخر البيان : فلا نرى حاجة للاستنجاد بالصحف فيما اذا حصل
خلاف في الرأي بين رئيس دائرة وبين أحد موظفيها .

بما ان هذه العبارة تتهمني صراحة بالاستنجاد بالصحف فقد رأيت من واجبي
ان احتج عليها أشد الاحتجاج وان أعرض على معاليكم ان ما هذا الاتهام الا
افتراء محض .

فلذا أرجو من معاليكم ان تسارعوا الى تصحيح البيان وتتخذوا التدابير
اللازمة والمؤثرة لمنع صدور بيانات من مقامكم العالي كهذه مخالفة للحقيقة ومضرة
بالادارة والا أعرض على معاليكم انني سأصبح مضطراً الى التجرد من صفتي
الرسمية لكي أستطيع ان أدافع عن شرفي الملكي واراائي الملكية تجاه بيان
معاليكم الرسمي المخالف للحقيقة كل المخالفة وتنازلوا بقبول خالص التعظيم .

مدير المعارف العام
ساطع الحصري

مفتش المعارف العام لاينل سميث

مستر لاينل سميث كان قد تولى ادارة المعارف - بعد بومين - ، في عهد
الادارة الانكليزية .
ثم سافر الى بريطانيا ، في اجازة مرضية طويلة قبل بدء الحكم الوطني ،
وبعد ذلك عاد خلال شهر تشرين الثاني ، سنة ١٩٢٣ ، مفتشاً عاماً لوزارة
المعارف .

وأنا تعرفت عليه ، بعد عودته هذه .

* * *

خلال هذه المدة ، كنت قد انتهيت من تنظيم شؤون الادارة بما أثر فيه
تأثراً واضحاً .
قال لي ، بعد بضعة أيام من وصوله ، وأظن في المرة الثالثة من مجيئه
الى غرفتي :

- تعرف ، أي شيء لفت نظري ، منذ مجيئي الى هنا ، هذه المرة ، هو
اختفاء البوروقراطية ، دون اضرار بالنظام .
كانت الاضرار تتكدر أمامي ، على الدوام ، وكنت أشعر بوجوب
تخفيف هذه البوروقراطية ، ولكن ما كنت أجد سبيلاً الى ذلك .

فأرد ان أسألك ، كيف نجحت في هذا الأمر ؟

عندئذ شرحت له الطريقة التي اتبعتها :

أولاً : خولت سلطات واسعة الى مديري المعارف . تركت لهم أمر تعيين وتبديل معلمي المدارس الابتدائية على أن يرسلوا الي كل شهر جدولاً بما تم في هذا الأمر ، مقرونًا بالأسباب الموجبة ، لأجل تمكيني من مراقبة أعمالهم ، وتوجيههم ، حسب ما تقتضيه الأحوال .

ثانياً : أخذت أصدر بلاغات عامة لتوجيه أعمال المديرين ، وارشادهم الى سواء السبيل .

وعندما ألتقي من أحدم استفساراً ، أو لاحظ من أعمال أحدم خطأ ، لا أكتفي بالكتابة اليه فقط ، بل أكتب الى سائر المديرين أيضاً ، للحيولة دون وقوعهم في غلط مماثل لذلك ، أو لاضطرارهم الى كتابة استفسار يشابه الاستفسار المذكور .

وفي الأخير ، ألغيت عادة إرسال الأوراق الواردة ، مع الاضبارات المتعلقة بها فالاضبارات لا تأتي الا عندما أرى لزوماً لها . وما أذكره من المعاملات السابقة ، يغنيني عن طلب الاضبارات ، الا في أحوال نادرة .

هذا ، وقد قضيت وقتاً في درس الاضبارات ، مستقلة عن الأوراق الجديدة ، لاطلع على المعاملات والمحابر التي جرت خلال السنتين الأخيرتين .

وبهذه الصورة ، تخلصت من كثرة الأوراق ، وصرت استطيع ان أخصص وقتاً كبيراً لمعالجة القضايا الأساسية ، وتهيئة المناهج المدرسية .

قال : - اعترف بأنني كثيراً ما أردت ان أجد طريقة لتنقيص المعاملات القلمية ، ولكنني لم استطع ، ولذلك انا أقدر قيمة التنظيم الذي وفقت اليه واهنؤك من كل قلبي ..

* * *

بعد هذا التأثير الأول ، قوالت معاملات كثيرة ، جعلت الرجل يحترمني ، ويشق بي ، بكل معنى الكلمة .

كان حسن النية ، وسلم التفكير .

كلما تذكر معي في مشاكل مختلفة ، ولاحظ سعة اطلاعي على نظريات التربية من ناحية ونظم التعليم المرعية في البلاد المختلفة من ناحية أخرى ، وشاهد كثرة المراجع والوثائق الموجودة في مكتبي ... زاد احتراماً لي ، واعتماداً عليّ ، حتى انه صار يستشيرني في بعض الأمور العامة .

وعلى كل حال ، كنت اتفاهم معه بسهولة ، ولا أجد منه معارضة .
واستطيع ان أقول : اني كنت أقنعه بسهولة اعظم بكثير من سهولة اقناع الوزراء ، وسائر اصحاب الاغراض حتى من العراقيين .

* * *

ان التفاهم الذي ساد بيني وبين مستر سميت ، كان يثير استغراب الكثيرين .
وقد سمعت ان بعض اصحاب الاغراض - وعلى رأسهم فهمي المدرس - كانوا يقولون : لا شك في ان ساطع بك يأخذ رأيهم من قبل ، ويعمل بما يوحون اليه .

* * *

وقد قال لي غير واحد من الوزراء - ومن بينهم مزاحم الباجه جي - بانهم رأوه يقول في عدة مناسبات : - أنا ، لا أرى لزوماً لوجودي هنا .
الصحيح ان ساطع بك يعرف أحسن مني ، ويعمل أحسن مني ..
أود ان اسجل احدي المناقشات التي جرت بيني وبين المستر سميت ، في أوائل اتصاله بي .

الحديث كان يحوم حول تدريس التاريخ الطبيعي في المدارس الثانوية . ان ذلك ما كان يدرس قبلاً . وأنا رأيت من الضروري ادخال ذلك في مناهج المدارس الثانوية .

قال لي المستر سميت : - ألا ترى ذلك يكون توسعاً لا مبرر له في المدارس الثانوية ، نحن لا ندرس ذلك .

قلت له : - أنا أعلم أن مناهج الدراسة الثانوية في بريطانيا لا تتضمن دروساً في التاريخ الطبيعي . ولكنني أعرف في الوقت نفسه أن بلاد القارة الأوروبية تختلف عن بريطانيا في هذا المضمار : فان في ألمانيا ، وفي فرنسا ، وفي سويسرا ، وفي بلجيكا .. يدرسون التاريخ الطبيعي بفروعه المختلفة ، حتى البعض من هذه البلاد يعطونها أهمية كبيرة .

قال : - أنا لا أنكر أهمية التاريخ الطبيعي ، ولكنني أقول لا ضرورة لتدريسه في المدارس الثانوية ، أنا فعلاً لم أدرس شيئاً من ذلك خلال وجودي في الكوليج . ولكنني تلقيت الشيء الكثير منه بعد ذلك ، في نوادي الصيد ، وفي الكتب ..

قلت : - لا تنسَ أن في بلادنا لا توجد نوادي صيد ولا كتب . فلا بد أن تتولى هذا الأمر المدارس الثانوية .

ثم شرحت له وجهة نظري بتفصيل أزيد :

تعرف أن في هذه البلاد نواقص كثيرة ، من حيث العادات الصحية . ونحن في حاجة الى التعليم الصحي ، والتربية الصحية . ومن المعلوم أن هذه المعلومات والقواعد تتطلب معرفة الفلسفة .

كما أن هذه البلاد متأخرة في الزراعة . فهي في حاجة الى اصلاحات عظيمة في طرق الزراعة . ان أضرار الطرق المرعية ، ومنافع الطرق الزراعية الحديثة .. لا يمكن أن تفهم تماماً ، دون معرفة شيء من علم النبات ، وحياة النباتات . ولذلك كله نحن نحتاج الى تدريس التاريخ الطبيعي بفروعه المختلفة ، اكثر من الألمان والفرنسيين أيضاً .
بعد هذه الأحاديث :

قال : هذه النقاط أنا ما كنت فكرت فيها . بينت لك رأيي ، تحت تأثير اعتباراتنا نحن - ولكن ، بعد أن سمعت هذه الايضاحات اسلكم بإصابة الخطأ التي تتبعونها في أمر ادخال التاريخ الطبيعي في مناهج الدراسة الثانوية .

بعد المذاكرات والمناقشات الاولى ، أعتاد المستر سميت أن يبدأ حديثه بقوله :

- خطرت على بالي مسألة ، أريد ان أعرف رأيك فيها .
أو بقوله : أريد ان أقتور في الأمر الفلاني .
أو : أرجو ان توضح لي المسألة الفلانية .
وفي معظم الأحوال ، كان يفتحي من المناقشة ، بقوله :
- هذه الفكرة ، طرأت على بالي ، أردت ان اطلعك عليها ...
ولكني الآن ، لا أتمسك بها .

* * *

السيد عبد المهدي عندما تولى وزارة المعارف ، أظهر - من أول يوم - نيته في « تخليص المعارف من سيطرة ساطع الحصري » .
وكان من جملة التدابير التي اتخذها ، لهذه الغاية ، ان أصدر أمراً بتأليف لجنة لأصلاح مناهج الدراسة ، تحت رئاسة المستر سميت .
والمستر سميت ، بعد كل جلسة ، كان يأتي لغرفتي ، ويطلعني على ما جرى من أحاديث ، كما كان يطلعني على ما يقوله الوزير .
بعد بضع جلسات ، أتاني يوماً ، وعلى وجهه ، آثار ابتسامة مزوجة بنفزة ، وقال :

- الجماعة .. لا يعرفون شيئاً عن المنهاج الحالي ، ولا يعرفون ماذا يريدون .
انهم يريدون تغيير المنهاج ، يريدون شيئاً جديداً ، دون ان يعرفوا لا المنهاج الحالي ، ولا الشيء الجديد . أتعرف ماذا خطر على بالي ، بعد هذه الجلسات ..
فلنعد طبع المنهاج ، على ان نغير غلافه ، ونكتب عليه ، هذا المنهاج وضع في عهد الوزير السيد عبد المهدي .. وانا متأكد ، من أنهم لا يقتبهن الى ما حدث .

* * *

ان المسألة الوحيدة التي لم يقتنع فيها بوجهة نظري تماماً ، ولكنه لم يعارضني فيها صراحة ، كانت مسألة التوسع في دور المعلمين .
قال لي غير مرة : - اني أخشى ان يحدث هذا التوسع ، - في المستقبل -
بعض المشاكل . لاني لا أعتقد ان ميزانية المعارف ستزداد الى درجة تساعد على
فتح مدارس كثيرة ، فماذا يكون ، عندئذ ، مستقبل خريجي دار المعلمين ؟
وأما انا فأجيبته بتفصيل :

- اني أعتقد اننا في المستقبل ، سنحدث ضرائب خاصة بالمدارس
الابتدائية . ومع هذا ، أرى أنه حتى ولو لم يحدث ذلك ، فان البلاد
ستحتاج الى عدد غير قليل من المعلمين الجدد . وذلك لأن ، أولاً ،
المدارس الموجودة ستوسع ، وستحتاج الى عدد أزيد من المعلمين ، ثم ، ان بين
المعلمين الموجودين ، عدداً كبيراً لا يصلح للتعليم أبداً ، انهم يبقون في وظائفهم
الحالية بسبب عدم وجود من يقوم مقامهم ، وفي الأخير ، نحن نشاهد فعلاً ،
ان كل سنة يخرج من خدمة المعارف عدد غير قليل من المعلمين ، لانهم يدخلون
في كلية الحقوق ، او الكلية الحربية ، أو ينتقلون الى الخدمة في وزارات
أخرى . فضلاً عن ان عدداً منهم يموت ، وعدداً آخر يصل لسن التقاعد ..
ان دور المعلمين الحالية - بوجودها الحالي - تكاد تكفي لسد هذه الحاجات
الأكيدة .

انه كان يسكت تجاه ملاحظاتي هذه .

ولكنه ، كان يعود ويشير القضية ، ببعض المناسبات .
وكنت أشعر بأنه في هذه القضية يتعرض لضغط شديد ، من المحافظين
الانكليزية السياسية . لانهم كانوا يتوجسون خيفة ، من تزايد الطلاب الداخليين
في العاصمة ، لانهم يستطيعون ان يلعبوا دوراً هاماً في المظاهرات .
ان ما حدث ، بعدما تخلت عن ادارة المعارف ، ولا سيما ، بعد ان تولي
الادارة رشيد الخوجة ، أثبت ذلك بصورة حاسمة .

مفتش المعارف

رايلي

لقد سافرت الى الموصل مع المستر رايلي ، عن طريق كركوك وأربيل وخلال هذه السفرة ، وبعدها ، وجدت مجالاً واسعاً لدرس حالته النفسية واتجاهاته الفكرية بتفاصيل وافية . إني استطعت أن أوثر فيه تأثيراً قوياً ، جعله يحترم رأبي ، ويثق بنواياي الاصلاحية .

انه ما كان يشبه لامستر فارل ، ولا مستر غلين ، لم يكن مغروراً وعنيداً مثل الأول ، ولا محدود الفكر وضيق النظر مثل الثاني ، كان بعيداً عن خبث الأول وعجرفته ، وسذاجة الثاني وولذنته .

إنه كان شاباً أسترالياً ، مثلي ، حيوية مقرونة بحرية التفكير . ما كان ينوي البقاء في خدمة الحكومة البريطانية مدة طويلة ، بل كان يعد نفسه للعودة الى استراليا ، بعد بضع سنوات ، لينغوض فيها غمار الممارك السياسية هناك ، ولهذا السبب كان متعصباً من نزعات الانجليز الاستعمارية ، وكان لا ينكر أخطاء حكومته ، حق أنه كان يعترف بأخطائه هو في بعض الأحيان .

وعلى كل حال ، إنه كان سليم التفكير وحسن النية . ولذلك تأكدت من اني أستطيع أن أوثر فيه - بالحجج العلمية والمنطقية - ، فأستطيع بذلك أن أستفيد من خدماته استفادة كبيرة ، ولا سيما في معالجة قضية المدارس الرسمية

الخاصة بالطوائف المسيحية، التي كنت أعتبرها من أهم المشاكل التي يجب التغلب عليها ، لضمان وحدة التربية والتعليم في البلاد .

* * *

وقد لاحظت أن الناس ، حتى المثقفين منهم كانوا ينظرون الى جميع الانجليز بنظرة واحدة ، دون ان يخطر ببالهم امكان كون بعضهم حسن النية وسليم السلوك وسهل التوجيه ، بشيء من الحكمة والتبصر .

وقد علمت فيما بعد ، أن المعلمين في الموصل كانوا يتهمونه بحماية المعلمين المسيحيين ، وعدم الاهتمام بالمعلمين المسلمين . ولكن دراسقي لسلوكه ودوافع ذلك السلوك - أثبت لي أن هذه التهمة كانت غير حقيقية .

إنه كان حر التفكير ، لا يعرف شيئاً عن البوروكرراطية ولا يعيرها ما تستحقه من الاهتمام . وكان يعتقد انه من الواجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار أحوال المعلمين العائلية وحاجاتهم البيتية ، عند تقرير أمر تعيينهم وتحويلهم وترفيهم ، هذا المعلم يعول عائلة كبيرة ، له أم وله جدة ، فهو في حاجة الى مساعدة . وهذا المعلم ، أب لأولاد عديدين ، فيحتاج الى نفقات كبيرة . وبما ان المعلمين المسيحيين كانوا يتصلون به كثيراً ، ويطلعونه على أحوالهم العائلية بتفاصيل وافية ، بعكس المعلمين المسلمين الذين كانوا يبتعدون عنه ، ولا يسمحون لأنفسهم ان يطلعوه على شيء من أحوالهم العائلية ... كانت مساعدته للمعلمين المسيحيين تظهر أكثر وأشد من مساعدته للمعلمين المسلمين . والمعلومات التي حصلت عليها ، عن كيفية ادارته للمدارس عندما كان في البصرة من ناحية ، والأحاديث التي جرت بيني وبينه عن طائفة من المعلمين خلال وجوده في الموصل ، من ناحية أخرى .. لم تترك لي مجالاً للشك في ان سلوكه هذا ، كان ناتجاً عن ملاحظات عاطفية ، فكان من السهل التأثير فيه وتوجيهه الوجهة السليمة .

بعد ان عرفت دخائل نفسيته ، ودوافع سلوكه ، وبمقد ان تأكدت من حسن نيته وسلامة تفكيره .. قررت ان أستفيد منه ، بوجه خاص في معالجة

القضايا المتعلقة بالمدارس الرسمية المسيحية .

فمنذ كانت كانت تحدث بعض الاختلافات بين مدير المعارف عاصم الجلبي وبين رؤساء الطوائف الدينية .. كنت أعالجها بنفسني ، اذا كانت القضية نافية . ولكنني عندما ألاحظ ان الخطأ والمشكلة ناتجة عن سوء تصرف رئيس الطائفة ، كنت أطلب من رايلي ان يدرس القضية ، ويقدم لي تقريراً عنها . ورايلي ما كان يجيب حسن ظني فيه ، وكان يكتب تقريراً يوجه اللوم الى رئيس الطائفة . ان التقارير التي حصلت عليها من رايلي بهذه الصورة ، في مناسبات عديدة ، هي التي ساعدتني على تغيير أوضاع المدارس المذكورة . كنت أعرف ان سلوكي هذا ، كان من شأنه ان يشير علي بعض الانتقادات ، ويحمل البعض على استفراغ اعتمادي على هذا المفتش الانجليزي في القضايا المتعلقة بالمدارس المسيحية .

ولكنني لم أبال بتلك الانتقادات .. معتقداً بأن العمل ، عندما يتم ، يقضي على جميع تلك الظنون والشبهات ، ويظهر حكمة الخطوة التي اتخذتها في هذا السبيل . وهذا ما حصل فعلاً .

كتاب المستر رايلي

رايلي أرسل كتاباً من الموصل مؤرخاً بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ . الكتاب المكتوب باللغة الافرنسية ، لا يزال محفوظاً لدي ، فأنقل ترجمة ما جاء فيه أولاً عن قضية عاصم جلبي ، ثم عن قضية الدعاية التركية . عزيزي ساطع بك .

فرغت الآن من الكتابة الى المستر غليني عن قضية عاصم الشلي . يلوح لي أنه قد حان وقت التكلم عنها بصراحة . كل الناس هنا لا يريدونه ولا سيما منذ مجيء يوسف افندي يقولون « لماذا لا يصبح هذا مديراً للمعارف ، فيذهب عاصم الشلي من هنا ؟ » . ان رأيي أيضاً يوافق أقوال هؤلاء ، يجب

أن يقال ، أن البعض من أسباب عدم حب الناس له ، لم تكن من الأسباب التي تعود مسؤوليته اليه ، مثل ، ضيق الميزانية التي تحول دون التقدم ، تغيير المعلمين ، الذي تقتضيه مصلحة الدائرة ، ولكن (هناك أسباب تعود اليه) : البوروقراطية المفرطة ، نزعة الشك في كل شيء وعدم الثقة بالمديرين ، حتى الكذب .. كل ذلك مجتمعة مع شخصية متعجرفة هذا ما لا يتماشى مع المصلحة ، ولا سيما في العراق .

وهذه هي التهم التي وجهت الى الانجليز ، أحياناً بحق ، أسلم بذلك ، اذن ، ولا سيما الآن ، ايس من المستحسن ان تمثل حكومة بغداد ، بمثل هذه الشخصية في ادارة التعليم في الموصل . كلنا ، نضيق ذرعاً من العمل معه . كلنا ، انكليز وعرب . لسنا متدينين الى درجة (تحمل الأحمق بارتياح) .

وأما أنا ، فلا يحلوي ان ينظر الي كروح شريرة ، تبحث الشر للبلاد . فلتكن ادارة البلاد عربية ، أو ، انجليزية ، أو دولية ، .. ذلك يتساوى عندي على ان يطرد التقدم في تربية الناشئة بأعظم ما يمكن من السرعة . ولكن ، بما أنا دخلنا في خدمة الحكومة الوطنية ، لا يزال يحق لنا أن نطلب من الموظفين العرب الشبان ان لا ينظروا الينا كشياطين شريرة ، بل ينظروا الينا كأناس يريدون الخير للبلاد ، حقيقة ، ويعملون لذلك .

واكن ، ماذا يجب العمل مع عاصم ؟ .. اني حقيقة لا أعرف ذلك . مفتشاً في البصرة أو الحلة ؟ يمكن ، وان كان ذلك لا يحلوي . أنا شخصياً ، لو عاد الأمر لي ، لما وضعته على رأس مدرسة كبيرة . ان عقليته ، ليست العقلية التي يجب ان تنشأ وتنشر في هذه المنطقة . من الأصالح ان ينقل الى وزارة الداخلية ، أو وزارة أخرى .

(بعد ذلك يتكلم رايلي في كتابه عن بعض القضايا المتعلقة بالمدرسة الاميركية في البصرة وعن بعض المعاملات اللاتي كن في خدمتها) . ثم ينتقل الى بحث ثالث ، ويتكلم عن المدرسة الثانوية ومعلميها ... وفي الأخير يقول :

و الناس هنا تحتدم انشغالا بقضية الشمال . ولكن الغاء الخلافة ، ساعد على توجيه انظار الكثيرين من المسلمين نحو بغداد ، عوضاً عن الشمال . أرى أنه يجب القيام بدعاية قوية لمصلحة العراق . يلوح لي ان الأمور متروكة على سيدها الوحيد . وزراؤكم ، ألا يعرفون ان يلقوا الخطب ، وينشروا الاعلانات والتصريحات في كل الجهات ، كما يفعل ساسة فرنسا . في رأيي ، هذا ما يجب عمله الآن .

* * *

عندما التقيت برابي ، بعد ان تلقيت كتابه الآنف الذكر ، قلت له :
- اني أعرف ان عاصم ليس الشخص اللازم لمنطقة كالموصل . ولكني ، من جهة أخرى ، أعتقد ان كل من يتولى العمل هناك ، وقضية المدارس الرسمية الطائفية على حالتها من التعقيد والسوء ، لا يمكن ان ينجح . وأنا وضعت مشروعاً لتغيير الأوضاع في أمر ادارة المدارس المذكورة .
أود ان نخير رؤساء الطوائف بين أمرين :

أ) - ترك ادارة المدارس الى ادارة المعارف تماماً ، على ان يؤخذ رأيهم في معلمي الدين وحدهم ، وفي تفاصيل مناهج الدروس الدينية وحدها .

ب) - اعتبار المدارس المذكورة خاصة بالطائفة ، وتولي جميع مسؤولياتها ، ونفقاتها ، على ان تعاملها وزارة المعارف ، كما تعامل سائر المدارس الأهلية ، ببعض المساعدات المالية ، وفقاً للخطط الموضوعة .

عندما استحصل قراراً من الوزارة في هذا الشأن ، نرسل الى الموصل ، مديراً جديداً ، يتولى تنفيذ سياستنا الجديدة ، بروح حيادية ، وحكمة وبصيرة .

وأرى ان نؤجل قضية عاصم الشلي ، الى حين صدور قرار الوزارة في المشروع الذي ذكرته آنفاً .

ورابي وافقني على ذلك ، كما سمى الى اقتناع الانكليز ، بضرورة تغيير أوضاع

المدارس المذكورة ، وفقاً للمشروع الذي وضعته لهذه الغاية .

* * *

رايلي كان يتهيأ للعمل السياسي في استراليا . وبدأ بهذا العمل ، عن طريق الاشتغال بالصحافة .

كان نشر مقالات عديدة ، في بغداد تايمس - خلال أزمة المعاهدة . كما أرسل رسائل عديدة الى جريدة التايمس اللندنية .

واكتسب شهرة بين الصحفيين يوم تصديق المعاهدة البريطانية العراقية ، لأنه أستطاع ان يوصل الخبر الى الجريدة ، قبل ان يصل الخبر من دائرة المندوب السامي الى وزارة الخارجية .

ان اجتماع المجلس الذي أقر المعاهدة ، كان تم ليلاً . ورايلي ، كان حاضراً في المجلس ، وأول ما اطلع على القرار ، عبر النهر على الفور الى دائرة البريد ، وأرسل برقية بذلك .

في حين ان مأموري المندوبية ، ذهبوا أولاً الى المندوبية ، والمندوبية أرسلت البرقية بعد ذلك . ولذلك الجريدة أطلعت على الخبر ونشرته قبل ان تطلع عليه الحكومة البريطانية .

هذا سبق الصحفي ، أكسب رايلي منزله كبيرة لدى الجريدة . فلم تتأخر عن ادخاله في خدمتها للقيام بأبحاث هامة .

وبعد مدة أرسلته الى الصين ، حيث بلغنا بعد ذلك ، أنه لقي حتفه هناك في الوقت الذي كان يتتبع أخبار الحرب وصفحائه .

بين غلين وبين رايلي

سنة ١٩٢٦ ، كان تقرر تقليص عدد الموظفين الانجليز . وكان من جملة ما تقرر في هذا المضمار ، الاستغناء عن أحد مفتشي المعارف : رايلي وغلين . . . جاءني المسر سميت ، وكلني في الموضوع . وسألني رايلي في أمر ترجيح

أحد الاثنين ، وقال لي ان المندوب السامي طلب منه ان يقدم له اقتراحاً في أيها يبقى ، وإيها يذهب .

قلت : - أنا لا أظن أنه هناك مجال للتردد . فإن رايلي يرجح على غليني بدرجات ، من حيث الإدراك ، ومن حيث القدرة ، ومن حيث النشاط .

قال : - من هذه الوجة ، أنا أشرك معك في الرأي ، ولكني ألاحظ من جهة أخرى ، ان رايلي شاب و غير متزوج ، فيقدر ان يُدبر لنفسه مستقبلاً جديداً . ولكن غليني ، ليس كذلك . فإنه عندما يذهب من هنا ، لا يستطيع ان يدبر مستقبلاً بسهولة .

ولكني أجيبته بصراحة : - اسمح لي ان أقول : أنا لا أستحسن التفكير في هذه الأمور . فيجب علينا ان نحصر تفكيرنا في المسألة التالية : من هو الأصلح للبقاء في خدمة العراق . وأقول بكل صراحة : أعتقد انكم اذا استغنيتم عن خدمات رايلي ، وأستبقيتم غليني ، ذلك لا يخاو من إحداث تأثير سيء في الرأي العام ، لأن الكل يعلمون ان رايلي ، أقدر وأنشط للعمل .
أما سميت ، فقد كرر قوله :

- أنا معك في مسألة القدرة ، ولكني لا أستطيع ان أمنع نفسي من التفكير في أحوالهما العائلية .

ولكن ، ما دمت تقول ان ذلك سيحدث تأثيراً سيئاً في الرأي ، فسأعمل بما أشرت به اليّ .

وهذا ما حصل فعلاً . ذهب غليني ، وبقي رايلي .

ولكن رايلي ، لم يبقَ مدة طويلة ، لأنه ترك خدمة العراق - من تلقاء نفسه - ليخوض غمار الصحافة والسياسة .. الى ان قتل في الصين ، خلال قيامه بواجب الصحافة - في ساحات القتال القائمة هناك .

وبهذه الصورة ، لم يبقَ في وزارة المعارف انكليزي ، غير مستر سميت المستشار ، والمستر سمر فيل مساعد المفتش المساعد .

الغاء نظام الكونكورداتو تغيير سياسة المعارف ازاء المدارس الرسمية الطائفية في الموصل

ان سياسة المعارف ازاء مدارس الطوائف الغير اسلامية في الموصل كانت من اسوأ الأمور التي ورثتها وزارة المعارف العراقية من الادارة البريطانية . كانوا يقولون ان هذه السياسة مبنية على اتفاقية تم عقدها بين ادارة المعارف وبين رؤساء الطوائف الدينية - في عهد الحكم البريطاني - ، وكان الكثيرون - وعلى رأسهم وكيل بطركية السريان الكاثوليك - يسمون الاتفاقية المذكورة باسم « الكونكورداتو » .

كانت وزارة المعارف تتولى الاتفاق على المدارس المذكورة - أسوة بسائر المدارس الرسمية ، غير انها لا تستطيع ان تعين ، أو تنقل ، أو ترفع ، أو تعاقب أحداً من مديري ومعلمي تلك المدارس ، دون ان تحصل على موافقة الرئيس الديني للطائفة ! . وكان الكثيرون يعتبرون النظام الذي تأسس بموجب الاتفاقية السالفة الذكر ، « نظام الادارة المشتركة بين ادارة المعارف وبين رئاسة الطائفة » .

طبعي ، ان هذا النظام كان يولد محاذير واضراراً كبيرة وخطيرة جداً : انه كان يحول دون تنظيم الادارة ، واصلاح التدريسات ، وترقية المدارس .

فضلاً عن أنه كان ينطوي على محاذير سياسية هامة ، بالانضمام الى المحاذير الادارية والتعليمية المذكورة .

فكان من الضروري العمل الى تخليص البلاد من هذا النظام السيئ والضرار .
ولكن ، ما السبيل الى ذلك ؟

كانوا يقولون : ان الحكومة العراقية مضطرة الى مراعاة الاتفاقات الدولية التي كانت عقدها الحكومة البريطانية ، قبل تكوين الدولة العراقية .
ولكن الاتفاقية المعقودة بين ادارة المعارف البريطانية ، وبين جماعة من أهل البلاد ، هل يمكن ان تقاس على الاتفاقات الدولية ، فتعتبر واجبة المراعاة ؟
هذا السؤال ارتسم في ذهني عندما أخذت أفكر في الطريقة التي يجب أن أتبعها في معالجة هذه القضية الهامة . ولكنني لم أرَ من الموافق ان أثير هذه المسألة من هذه الوجهة ، لأنها قد تفسح مجالاً للجدل ، فلا توصلنا الى نتيجة حاسمة .

فقررت ان أعمل - قبل ذلك ، وقبل كل شيء - في ميدانين آخرين :
من جهة : أجمع الدلائل المادية والمقنعة التي تبرهن على اضرار هذا النظام من الوجهة العلمية والتعليمية .

ومن جهة أخرى : ادرس الاتفاقية نفسها - مع مقدماتها وملابساتها - لأرى : فيما اذا كان النظام القائم منطبقاً عليها تمام الانطباق ، كما أرى اذا كانت أحكام الاتفاقية مطلقة وغير مقيدة بأي شرط من الشروط ؟
ولذلك ، أخذت أبذل الجهود في هذين الميدانين ، في وقت واحد .

ان الوقائع والأحداث التي تبرهن على سوء نتائج هذا النظام كانت كبيرة ، ومع ذلك وددت ان تكون البعض من هذه الوقائع مدونة بقلم المفتش المستر رايلي ، لتكون أشد اقناعاً للسلطات البريطانية . ولذلك ، طلبت منه عدة مرات ، ان يدرس بعض القضايا ، ويكتب تقريراً عنها .

وكنت أعرف ان خطتي هذه ستجلب عليّ بعض الانتقادات . فان البعض سيقولون : كيف يعتمد المدير العام على المفتش الانجليزي في هذه القضايا الخطيرة .

ولكنني كنت عرفت عقلية المستر رايلي ونزعة الفكرية تمام المعرفة . وكنت لا أشك في ان تقريره - ان يخلص من نقد سلوك رؤساء الطوائف الدينية ، والمديرين التابعين لهؤلاء .

وفعلاً فان تقارير المستر رايلي كانت من أهم المستندات التي أشرت اليها ، عندما كتبت المذكرة المفصلة ، التي طلبت فيها تغيير النظام .
وأما الجاني عن الاتفاقية نفسها ، فقد أوصلتني الى نتائج حاسمة تماماً :
والغريب انني لم أجد أثراً للاتفاقية بين محفوظات الوزارة : انما اطلعت على تاريخ القضية ، من الوثائق التي وجدتها بين محفوظات مديرية معارف الموصل .
وقد علمت منها :

ان السلطات البريطانية - بعد الاحتلال - أخذت على عاتقها نفقات مدارس الطوائف الدينية . ولكنها عندما فعلت ذلك ، لم تفكر أبداً في امر ادارة المدارس المذكورة ، ربما انها كانت قامت بهذا الاجراء ، كتدبير متعجل لمعالجة سوء الأحوال الاقتصادية الناجمة عن امتداد سنوات الحرب .

وعندما تعين الـ (كابتين فارل) بوظيفة (مساعد ناظر المعارف في الموصل) ، (١) اراد ان يضيفي على هذا الأمر صفة الاستمرار ، وتذاكر مع رؤساء السريان الكاثوليك والكلدان ، ثم وضع مشروعاً ، كتبه باللغة الفرنسية وأرسله الى بغداد بغية الحصول على موافقة (ناظر المعارف) عليه . وكان من الواضح : ان كتابته بالفرنسية ، كانت نجمت عن عدم معرفة رؤساء الدين وموظفيهم اللغة الانجليزية ، وعن جريان المذاكرات باللغة الفرنسية .

ولكن (ناظر المعارف) في بغداد ، لم يستحسن المشروع بالشكل الذي تم تقديمه به اليه . وأبدى عليه بعض الملاحظات ، بعد ذلك ، جرت سلسلة مخابرات بين المدير وبين الناظر ، استوجبت تعديل وتغيير بعض المواد . وفي الأخير وافق الناظر على المشروع على شرط ان ينحصر مفعوله بسنة مالية واحدة فقط !

(١) عنوان الوظيفة كان يظهر في بعض المخابرات بهذا الشكل ، وفي بعضها الآخر « مدير معارف منطقة الموصل »

والكابتن فارل بلغ الامور - التي وافقت عليها نظارة المعارف الى مطران
السريان الكاثوليك والى وكيل بطريرك الكلدان في ٣٠ آذار ١٩٢٠ .
وهذا الامر الذي كان محصوراً بسنة مالية واحدة ، هو الذي صار البطريرك
يعتبرها « اتفاقية » ، وصار البعض يسميها باسم « الكونكوردا تو » !
ومن الغريب ان العمل به استمر الى الآن ! .

وقد لاحظت ان الكابتن فارل الذي كان « والد المشروع » استمر العمل به
عندما انتقل الى بغداد ، وتولى وظيفة « الناظر » بالوكالة . فضلاً عن ذلك ، انه
وسعه وطبقه على مدارس السريان القدماء والمدارس الاسرائيلية . والأغرب من
ذلك كله ، انه أنجز قسماً من هذه التوسيعات ، بعد تتويج الملك فيصل ، خلال
الفترة التي بقي فيها الامر والناهي المطلق في وزارة المعارف .

* * *

بعد الاطلاع على هذه الحقائق ، توصلت الى هذه النتيجة :
لا يوجد أي موجب قانوني أو سياسي ، يحتم على وزارة المعارف ، مواصلة
العمل بذلك النظام .

ولذلك أقدمت على العمل ، وأنا مقتنع بأن البريطانيين لا يمكن ان يعارضوا
الخطة التي سأقترح اتباعها لتنظيم الأمور .

وكتبت مذكرة مطولة ، أنقل فيها يلي مقدمتها وخاتمها .

معالي الوزير

أقد أصبح من الواجب علينا ان ننظر في وضعيّة معارف الموصل نظرة
أساسية ، وان نحسم المسائل المتعلقة بها حسماً نهائياً .

لأننا نرى ان بعض المديرين والمعلمين في مدارس الطوائف غير الاسلامية ،
يظنون ان امر تعيينهم يعود الى المطارنة (أنظروا ما ورد في تقرير المستر رايلي
عن محاوره جرت بين مدير المدرسة ومدير المعارف) .

ونرى أيضاً ان بطريركية الكلدان تدعي بأن ادارة تلك المدارس مشتركة
بين الدائرة والبطريركية (أنظروا جواب وكيل بطريرك الكلدان المربوط الى
تحرير مدير معارف الموصل المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني) .

على كل حال ، فان المدارس الرسمية المختصة بالطوائف غير الإسلامية ، هي في وضعية ممتازة عن بقية المدارس ، وساعية الى التمسك والتوسع بهذا الامتياز . ورؤساء الطوائف تتدخل في شؤونها وفي أمر تعيين وتبديل موظفيها في حين أن جميع رواتبهم وجميع مصاريفها تدفع من قبل الحكومة . ان هذه الوضعية نتجت قسما عن بعض مقررات تحريرية ، وقسما عن بعض مقررات شفهية .

وأهم وثيقة تحريرية في هذا الباب ، هي ما يسميه وكيل بطريرك الكلدان «الاتفاقية التي نظمت بتاريخ ٣٠ آذار سنة ١٩٢٠» . ولقد درست أوليات هذه المسألة بكل تفاصيلها ، وها إنني ألخصها فيما يلي ، للتأنيب في تقرير ما يجب ان نعمله في شأنها . وبعد استعراض الوقائع ، قلت :

« يتضح من التفصيلات المسرودة آنفاً :

« أن تعهد نظارة المعارف في أمر القيام بجميع نفقات المدارس المذكورة كان منحصرأ بالسنة المالية ١٩٢٠ وحدها . ولم يجر بعد ذلك أي مذاكرة ، ولم يصدر أي قرار وتحرير ، يحدد التعهد المذكور ، أو يجعله دائماً .

« ولو اعتبرنا أن استمرار الحكومة على دفع النفقات المذكورة كان بمثابة «تجديد ضمني» ، فان هذا التجديد ايضاً كان - كالتعهد الأول - لسنة مالية واحدة .

« وعلى كل ، اذا اعتبرنا أننا ملزمون بالقيام بتلك النفقات خلال السنة المالية الحالية - لعدم اخبارنا الجماعة قبل بدء السنة ، فلا يوجد أي سبب كان لاعتبارنا ملزمين على ذلك ، في السنة المالية القادمة .

« ولهذه الأسباب ، يترتب علينا أن نفكر في هذا الأمر ملياً ، من الآن ، لتتخذ التدابير اللازمة للسنة القادمة .

« إنني أرى أنه لا يجوز لنا ان نستمر في دفع نفقات المدارس المذكورة ، دون ان نجعلها مرتبطة بإدارة المعارف تمام الارتباط ، مثل سائر المدارس

الرسمية . ومن الضروري أن نجعل جميع المدارس الرسمية في درجة واحدة من الارتباط بالوزارة . فلا بد من أن تصبح : اما رسمية تماماً ، وإما طائفية صراحة .

« فإذا أصبحت رسمية تماماً ، يكون لإدارة المعارف الحق المطلق في تعيين وتبديل مديريها ومعلميها . وتنظيم شؤونها ، أسوة بما تفعل في سائر المدارس الرسمية القائمة في مدينة الموصل ، في سائر أنحاء العراق . وذلك باستثناء ما يعود إلى التدريسات الدينية . فان إدارة المعارف تعمل برأي المطارنة في تعيين معلمي الدين ، وفي تقرير مفردات دروس الدين ، ضمن الساعات المخصصة لها في البرنامج العام .

« وأما إذا أصبحت طائفية صراحة : فتعود إدارتها إلى الطائفة ، تدير شؤونها وتقوم بجميع نفقاتها ، أسوة بما تفعله سائر المدارس الأهلية والطائفية في العراق . والحكومة العراقية تمنحها مقداراً من المساعدة المالية ، وفقاً للأصول المقررة لذلك .

ولذلك ، أرى أن تقرر الوزارة هذا المبدأ من الآن ، لكي نبلغ ذلك إلى رؤساء الطوائف الدينية المعنية بهذا الأمر ، ونخبرهم بين هاتين الطريقتين .

* * *

المفتش رابلي ، عندما اطلع على اقتراحاتي هذه أيدتها تمام التأييد ، والمستشار لاينل سميت وافق عليها ، وبناء على ذلك أصدرت الوزارة قراراً بشأنها .

* * *

بعد الوصول إلى هذه النتيجة الطيبة ، بدأت العمل لتنفيذ خطتي ، مستنداً إلى القرار الوزاري .

اننا سنخبر رؤساء الطوائف الدينية بين الأمرين : جعل مدارسهم رسمية تماماً ، أو جعلها طائفية صراحة .

اني كنت كنت أرى ان نشجعهم على اختيار الأمر الأول ، لكي نضمن للبلاد قسطاً أوفر من وحدة التربية والتعليم .

في الواقع ان وجود القسم الأعظم من المدارس المذكورة داخل بنايات الكنائس والأديرة ، لن يخلو من التأثير على سير الأمور فيها ، ولكن في المستقبل ، نستطيع أن نتغلب على هذا التأثير عن طريق انشاء بنايات جديدة لها .

وعلى كل حال ، كنت اعتقد بانه يجب ان نعمل لكسب رأي المثقفين والمعلمين في كل طائفة لترجيح الامر الاول ، وجعل المدارس رسمية تماماً ، بالمعنى الذي سردته آنفاً .

ورأيت ان ذلك يحتم علينا ان نتخذ بعض التدابير الادارية : اذنا سنسير على خطة جديدة ، وتنفيذ هذه الخطة بتدبير واحكام سيكون صعباً جداً ، على يد المدير الحالي عاصم الجلي . لانه كان اضطر الى الاختلاف والاصطدام مع رؤساء الطوائف عدة مرات . فضلاً عن انه كان يقول على الملأ بوجود اعادة المدارس المذكورة الى طوائفها . فما دمنا نريد ان نسير على سياسة جديدة ، فنن الارفق للمصلحة أن نعهد بأمر تدشين وتنفيذ هذه السياسة الى مدير جديد ، يستطيع ان يكلمهم بلغة جديدة ، دون ان يثير في نفوسهم اصداء الاختلافات السابقة .

ولذلك اقترحت على الوزارة نقل عاصم الجلي الى مديرية المعارف في البصرة ، ونقل عبد الرزاق ابراهيم من البصرة الى الموصل . والوزارة وافقت على ذلك .

وعبد الرزاق ابراهيم تولى مديرية معارف الموصل ، ليطبق السياسة الجديدة .

وقد اطلعت - قبل سفره الى الموصل - على تفاصيل القضية ، وأوصيته بنطين رؤساء الطوائف وكبارها على ان الوزارة تحترم جميع الأديان والمذاهب الموجودة في البلاد تمام الاحترام ، ولذلك ستترك لهم الحرية التامة في أمور التدريسات الدينية . وأما غرض الوزارة من تغيير النظام الذي كان قائماً قبلاً ،

فهم : ضمان تقدم المدارس تقدماً مطرداً . لأن الادارة المتداخلة والمشوشة التي كانت تسود المدارس ما كانت تترك مجالاً لاصلاح أمورها اصلاً جدياً . ونتائج الامتحانات العامة كانت أظهرت الفروق بين حالة التعليم في تلك المدارس ، وبين المدارس الرسمية الأخرى . وقلت له : بأنني سأزور الموصل بعد مدة وجيزة ، لزيادة الاتصال ، وزيادة الاقناع .

وفعلاً سافرت الى الموصل ، وبقيت فيها أياماً عديدة قضيتها كلها في محادثة رؤساء الطوائف ، ومديريها ومعلميها ، وسائر مثقفيها في شؤون المدارس . لقد كلمت كل واحد من رؤساء الطوائف الدينية على حدة ، وشرحت لهم الغرض الأصلي من الترتيب الجديد . وأكدت لهم بأننا لن نتدخل في التدريسات الدينية ، وسنهتم بالدروس الأخرى ، لمصلحة أبناء الطائفة نفسها . وأمهلتهم مدة من الزمن ، ليمعنوا النظر في الأمر ، وليتخذوا قرارهم بعد التفكير في الأوضاع والنتائج تفكيراً جدياً .

وفي الوقت نفسه ، اغتنمت فرصة اجتماعي بالبعض من منوري الطوائف ومديري المدارس لأطلعهم على حقيقة الأمر ، وعلى حسن نوايانا تجاه جميع الطوائف .

وفضلاً عن ذلك ، لقد صرحت امام البعض منهم ، - وأردت أن تشيع تصريحاتي هذه بين الجميع - ، بأنه اذا قررت الطوائف استرداد مدارسها ، فإننا سننشئ مدرسة ابتدائية خاصة بالمسيحيين ، وسنجمع فيها خيرة المعلمين المسيحيين .

وقصدت من اشاعة هذا القرار ، ان احمل بعض المديرين على تأييد مشروعنا بين رجال طائفتهم ، دون ان يخافوا من احتمال فقدان وظائفهم . وبعد مدة ، صرنا نستلم أجوبة الموافقة .

أول الموافقين كان السريان القدماء ، وآخرهم كان الكاثوليك . وظهر ان تأخر هؤلاء كان ناتجاً عن مراجعتهم للفاثيكان ، وانتظارهم الى حين وصول

جواب الفائيكان . انهم قيدوا موافقتهم بقيد « تحت التجربة » ، وأنا وافقت على هذا القيد ، لاعتقادي بان التجربة سنأتي لمصلحة المعارف . من جراء النتائج التي ستظهر في الامتحانات العامة ، وهذا ما حدث فعلاً .

في السنة التالية راجعنا رئيس الطائفة المذكورة في بغداد ، واسترحم ادخال مدرستهم التي في بغداد في عداد المدارس الرسمية ، ومعاملتها كما تعامل مدارسهم الكائنة في الموصل . (وكانت المدرسة التي في بغداد طائفية بحتة) . وأنا لم أتردد في تلبية هذا الطلب ، لاسقاط قيد « تحت التجربة » الذي كانت الموافقة قد قيّدت به فيما يخص مدارس الطائفة المذكورة في الموصل .

* * *

بهذه الصورة ، تم دفن ما كانوا يسمونه باسم الكونكوردا تو ، وخطت معارف المراق ، خطوة هامة أخرى ، في سبيل توحيد التربية والتعليم .

حول الدروس الدينية

- ١ -

ان منهج التعليم الابتدائي الذي كنت قررته سنة ١٩٢٢ تضمن عدة
تنسيقات وتوجيهات أساسية حول الدروس الدينية، في المدارس الاسلامية .

إنه قسم الدروس المذكورة الى ثلاثة أقسام :

(أ) - تعليم الدين .

(ب) - تعليم القرآن .

(ج) - تعليم سيرة النبي ﷺ ، وقصص الانبياء عليهم السلام .

وعين الغاية من الدروس المذكورة بوضوح تام ، حيث قال :

و ان المقصد الحقيقي من تعلم هذه الدروس هو : (التربية الدينية) والغاية

الأصلية من (التربية الدينية) هي :

١ - تعليم أحكام الدين .

٢ - تحبيب الدين الى التلاميذ .

٣ - تعويد التلاميذ على أداء الواجبات الدينية ، واجتناب المنهيات الدينية .

وبعد ذلك ، صرح المنهج ، بعدم جواز الاكتفاء بتعليم الأحكام الدينية وحدها -

كما هو الواقع في الأكثر الآن ، - ، ولتت الأبطال بوجه خاص إلى الأمم الأخلاقية ، بالعبادات التالية :

• أن الأحكام الدينية تتألف من اعتقادات وعبادات ومعاملات ، والأحكام قسم من المعاملات ، وهي أهم الأقسام - ولذلك يجب على المعلم أن لا يقتصر على تعليم أقسام العبادات والمعاملات ، بل يعطي الأخلاق أيضاً نصيباً من دروسه ، ويتوسع فيه خاصة بتحفيظ التلاميذ الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الواردة في الأخلاق ، ويفهمهم معناها (ص ٦ من المنهج المطبوع سنة ١٩٢٢)
ثم سرد عدة توجيهات هامة ، وقال فيها قوله : فيما يخص المعلومات الدينية :

• الاعتناء بالتدرج ، والابتعاد عن إعطاء المعلومات المفصلة التي ،

هي فوق مقدرة التلاميذ ، - (ص ٩) .

وفما يخص سيرة النبي ﷺ :

• يجب الاختصار في تدريس سيرة النبي ﷺ ، على ما يفرس ، بحسن وبحور

تعظيمه في قلوب التلاميذ ، (ص ٩) .

غير أن الذين يقدررون أهمية هذه التوجيهات يستطيعون أن يعملوا بحسبها ، كانوا من النواذر جداً ، بين المعلمين القانين بتدريس الدين في المدارس الابتدائية لأنهم باستثناء عدد قليل جداً - ما كانوا يعرفون شيئاً عن أصول التربية والتعليم ، كما أنهم كانوا محرومين من الثقافة العامة .

في حين أن دروس الدين لا يمكن أن تأخذ شكلاً « تروياً » - وتحقق الغايات المقصودة منها ، ما لم يتولها معلمون درسوا علم النفس وأصول التربية والتعليم ، وأخذوا أيضاً نصيباً كافياً من الثقافة العامة .

ولهذه الأسباب كلها ، كانت دروس الديانة الإسلامية ، تجري في المدارس إلا ما تندر - بعيدة عن كل اتجاه تربوي سليم .

أذكر فيما يلي مثالين ، لتوضيح هذه الأحوال :

(١) - الأستاذ الذي يؤلف .

أحد الأساتذة في بغداد، ألف كتاباً للتدريس في المدارس الأولية والابتدائية، وطلب تقرير تدريسه بصورة رسمية .

لاحظت أن الكتاب مفصل بالنسبة الى مقدرة تلاميذ المدارس الأولية وحاجاتهم . مثلاً ، في بحث مفسدات الصوم ، أو المفطرات يذكر ، الاستمتاع من تحت السرة .

وعندما أردت أن أتحدث مع المؤلف عن التفاصيل غير اللائقة للمدارس ، رأيت أن أبدأ من هذا المثال . وحارلت أن ألقت نظره الى هذه القضية ، ولكنه لم يتردد في الرد على ملاحظتي ، قائلاً :
- لكن ، لحياء في الدين ، يا أستاذ .

قلت له :

- « لحياء في الدين » ، هذا مبدأ صحيح ، يجب أن تعمل بموجبه عندما تخاطب الرجال ، ولا سيما المتزوجين . ولكن ، عندما تخاطب الأطفال يجب أن تبدأ العمل بموجب مبدأ آخر ، هو : « كلموا الناس على قدر عقولهم » ، وأنت تفكر : هل التلاميذ يفهمون ذلك ؟ وهل هم في حاجة الى تعلم ذلك الآن ؟
ثم سألته : لا أدري ماذا يجب أن تقول - وماذا يجب أن يقول المعلم الذي يدرس مؤلفك - ، اذا قام تلميذ وسأل : ما معنى الاستمتاع من تحت السرة ؟ وكيف يصير الاستمتاع تحت السرة ؟

(٢) - درس الدين في مدرسة كربلاء .

عند زيارتي للمدرسة الابتدائية في كربلاء ، دخلت الصف الذي دخل عليه معلم الدين ، كان يحمل على رأسه عمامة كبيرة ، وعلى كتفيه عباءة سوداء ، وكان يبدو عليه كل مظاهر وقار رجال الدين .

سأل التلاميذ : - من دخل على النبي .

أجاب التلاميذ ، بصوت واحد : - نصارى نجران ..

ثم سأل : - لماذا دخلوا على النبي ؟

وقد فهمت من الأسئلة والأجوبة التي تسلسلت بعد ذلك ان المعلم كان يستجوب التلاميذ عما كان قصه عليهم في الدرس السابق .

وخلاصة القصة : ان نصارى نجران تساءلوا : محمد ، هل يا ترى نبي أم ملك ؟ وقالوا فيما بينهم : فلندخل عليه ونسأله : اذا افتخر بقومه ، نقم أنه ملك ، واذا افتخر بأهله ، نقم أنه نبي . وعندما دخلوا على النبي ﷺ وحادثوه : انه لم يفتخر بقومه ، بل افتخر بأهله .

هذه القصة استوقفت نظري بشدة ، لأن كل ما هو معلوم عن اعتقادات النصاري بوجه عام ، واعتقادات نصارى نجران بوجه خاص ، يحول دون تصديقها . فلا شك في أنها مختلفة ، بنزعة شعبية صريحة .

ولكنني لم أقل شيئاً للمعلم . وقررت ان أبحث عن مصدرها الأصلي ، عندما اعود الى بغداد . ومع هذا رأيت ان أتابع دروس المعلم المذكور في الصفوف الأخرى ، عندما يدخل عليها في الساعات التالية .

ودخلت عليه في صف آخر ، في الساعة الثانية . ووجدته يكرر في الصف المذكور أيضاً استجواباته عن القصة المذكورة ، بنفس الطريقة . ثم دخلت عليه في صف آخر في الساعة الثالثة ، فرأيت يكرر على التلاميذ الأسئلة المذكورة بنفس الطريقة .

ان الخطة التي اتبعها المعلم في دروسه هذه كانت تستوجب المؤاخظة من وجوه عديدة : أولاً ، انه لم يعمل بمبدأ التدرج في التعليم ، ويلقي نفس المادة بنفس الطريقة ، في ثلاثة صفوف مختلفة الأعمار . ثانياً ، لم يراعِ المنهج الرسمي الذي يوصي الاقتصار في تعليم سيرة النبي ﷺ ، بما يقرس في قلوب التلاميذ بحبه ويستوجب تعظيمه .

هذا بقطع النظر عن صحة أم عدم صحة الرواية التي يلقها على التلاميذ . مع كل ذلك : قررت ان ألتم جانب الاحتياط ، ولم أقل شيئاً للمعلم . وعندما عدت الى بغداد . تكلمت مع العديد من منتفي الطائفة الجعفرية ، كان بينهم المعلم ، والصحافي ، والموظف الحكومي . سألت كل واحد منهم على

حدة - دون ان أذكر شيئاً عن الدروس التي سمعتها في كربلاء - ماذا يعرف عن قصة « نصارى نجران مع النبي ﷺ » ، وعرفت أنهم لم يعرفوا شيئاً عنها .
اذن هذا المعلم يلقي على التلاميذ بالمدارس الابتدائية ، ما لا يعرفه الكهول من مثقفي الجعفرية ، ويلج في تعليمها كل الاطاح .
وعند البحث عن ترجمة حال المعلم ، عرفت أنه من الايرانيين الأقحاح .
ولم أشك في أنه يهتم في تعليم التلاميذ العراقيين ، على الطريقة التي يهتم معها الايرانيون في تعليم أطفال ايران !

- ٢ -

ولكن أهم المشاكل التي يتعرض اليها تعليم الدين في مدارس العراق ، تعود الى وجود مذهبين اسلاميين مختلفين .
هذه المشكلة تبدو - في الوهلة الأولى - سهلة الحل : يعين معلمو دين من أبناء الجعفرية في بعض المدارس ، ومعلمو دين سنيون في بعض المدارس .
ولكن - في الحقيقة - ان هذه المسألة اكثر تعقيداً من ذلك . لأن عدداً كبيراً من المدارس تضم تلاميذ من أبناء المذهبين ، بنسب مختلفة ، تصل في بعضها الى النصف تقريباً .

فما العمل ، في هذه المدارس الكثيرة ؟
تقسم التلاميذ في دروس الدين الى قسمين ، يتولى تدريس كل قسم معلم من ذلك المذهب ؟

ولكن ذلك يقوي عند التلاميذ شعورهم بالاختلاف المذهبي ، يوصل هذا الاختلاف الى درجة الاختلاف في الدين ، ويولد كثيراً من المحاذير ، في القربة الوطنية .

تعليم التلاميذ ، مجتمعين ، أحكام المذهبين ؟ لا شك في ان ذلك أحسن من الطريقة الأولى ، غير انه اذا كان يمكن العمل بهذه الطريقة ، في تدريس الكبار ،

في المدارس الثانوية وفي دار المعلمين ، غير أنه لا يمكن العمل بها في المدارس الابتدائية .

فما العمل ، إذن ؟

التوسع في الأحكام المتفق عليها في المذهبين ، وتأجيل تعليم الأحكام المختلف عليها الى الصفوف الأخيرة ، أو الى المدارس الثانوية ؟

ان تقرير ذلك يستوجب كثيراً من الابحاث الدقيقة ، ويستغرق وقتاً طويلاً . فلنبداً - على الأقل - في تعيين وتثبيت الاعتقادات المتفق عليها ، ليسير المعلمون على ضوء ذلك .

اني تكلمت في هذه المسألة مراراً ، منذ بداية عملي في وزارة المعارف مع الوزير هبة الدين الشهرستاني . انه وافق على رأيي ، وعندما خرج من الوزارة ، تولى بنفسه تأليف كتاب في هذا الموضوع . وعنوانه بعنوان « توحيد أهل التوحيد » ، وطبعه وأرسل لي نسخة منه ، مع كتاب خاص يطلب فيه تقرير تدريس الكتاب في الصفين الأخيرين من المدارس الابتدائية .

هذا نص الكتاب :

صاحب السعادة حضرت ساطع بك مدير المعارف العام الأفخم

تحية واحتراماً وشوقاً وثناءً

وبعد بكل سرور وافتخار أقدم الى سعادتكم نسخة من الكتاب المطبوع جديداً تحت عنوان « توحيد أهل التوحيد » . وهو كما تجدونه كتاب ديني مدرسي وجيز اللفظ وافر المعاني - سهل الاسلوب والبيان مقتصر في الاستدلال على العقل والقرآن .

عنوان الكتاب « توحيد أهل التوحيد » يومي الى حقيقة والغاية منه ولا أنس الساعات السعيدة التي كنا نتذاكر - مجتمعاً - في لزوم تأليف كتب دينية على هذا الاسلوب والمسلك - مجتمع على دراسته أبناء المذاهب الاسلامية ، مهما اختلفت فيتجلى لديهم من قراءته صورة الاتفاق الاسلامي فتضمحل التعزبات والتعصبات بالتدرج .

نعم . أهديت الكتاب - كما تجدون - الى جامعة آل البيت العترة بمناسبة
تشكيل صفين تجهيزيين فيها من الخامس والسادس الابتدائيين كما أمرني بذلك
جلالة سيدنا الملك أيده الله تعالى .

غير ان تصميم هذا الكتاب في المدارس الابتدائية وصفها - ٥ و ٦ يعين
المخرج منها الى جامعة آل البيت عندما تفتح .

على ان مدارسنا الابتدائية نفسها بحاجة الى كتاب ديني كهذا . ولا انجاس
ان اقول في مدرسيها الكرام انهم لا يستقنون عن مطالعته .

فالأمول من غيرتكم الشاء على المبادئ السامية ، وعلى مصلحة الناشئة
الاسلامية أن تبدلوا عنايتكم في تقريره واقتنائه في مدارس المعارف العراقية
اذا استصوب ذلك رأيكم السامي . وبطبع الحال فانت فائز به بسم الله للدارس
بالثمن الزهيد .

وبذلك تكون سعادتكم قد أضفت على حلقات خدماتكم المجيدة للمدارس
العراقية حلقة اصلاح أخرى لا تقصر عن أخواتها لو لم تكن هي الحلقة ! ونزداد
جميعاً شكراً وثناء . وتفضلوا في الأخير بقبول التحيات الفائقة والسلام .

الحب الصميمي
هبة الدين

٢٧ شعبان ٤١

وقد تقرر تدريسه في المدارس ، كما جاء في التقرير الأول الذي كنت كتبت
عن أحوال التعليم خلال السنة الدراسية ١٩٢٢ - ١٩٢٣ .

- ٣ -

وأما فيما يتعلق بالناحية الأخلاقية من دروس الدين ، فبعد البحث والتفكير
رأيت من الأوفق أن أنصل أولاً بالشيخ عبد القادر المغربي بدمشق ، لكي
أعرف عن مصير كتاب « الأخلاق والواجبات » الذي كان ألفه بتشويقي ،

بسم

صاحب البعاده حضرت صاحبك مدير المعارف العام
فخيم

تحية واحتراما وشوقا وثناء
وبعد فبكل سرور وانحياز اقدم الى سعادتكم نخبة من الكتاب المطبوع
جديدا تحت عنوان (توحيد اهل التوحيد) وهو كما تجدونه كتابا
ديني مدرسي وجيز اللفظ وافر المعاني سهل الأسلوب والبيان
مختصر في الاستدلال على العقل والقرآن
عنوان الكتاب (توحيد اهل التوحيد) يرمي الى حقيقة والفا
ولا انسى الساعات السعيدة التي كنا نذاكر - مجتمعاً - في لزوم تأليف
كتب دينية - على هذا الأسلوب والمسلك - يجمع على دراسته
ابناء المذاهب الاسلامية بها اختلفت فتجلى لديهم من قرائته صورة
الاتفاق الاسلامي فتضمحل التخرجات والنقصان بالدرج
نعم . اهديت الكتاب - كما تجدون - الى جامعة آل البيت -
المختبره بمناسبه تشكيل صفين تجهيز بين فيها من الخامس والسادس
الأبند ابين كما امرني بذلك جلالة سيدنا الملك انبه الله
غير ان نعيم هذا الكتاب في المدارس الابتدائية وصفاتها ٥-٦

يعين

الكتابة (رقم ٧)

الصفحة الاولى من رسالة الشهرستاني عن كتابه (توحيد اهل التوحيد)

يعين المتخرج منها الى جبهة آل البيت عند ما اخرج اسمها
 على ان مدارسنا الابتدائية - في نفسها - بحاجة ماسة الى اذات
 كهذا ولا تجاسر ان اقول في مدرستهم الكرام انهم لا يستغنون عن طالع
 فالماحول من غيركم الشاء على المبادئ السامية وعلى مصلحة الناس
 ان تبدلوا عنايتكم في تقرير دراسته وافتنانه في المعايير العراقية اذ
 ذلك رأيكم السامي . وبطبع الحال فان ناسه يسمح للمدارس بالتميز
 . وبذلك تكون سعادتكم قد اضعفت على حلقات خدامكم المجيدة للمدارس العراقية
 حلقة اصلاح اخرى لا تقصر عن اخوانها لو لم تكن هي القائمة بنفس . ونزداد جميعا
 شكرا وشادا . وفضلوا اخيرا بقبول التحيات الفاضلة والسلام

المحب الصميمي

هبة

٤٧ شعبان ٤١

الكتابة (رقم ٨)

الصفحة الثانية من رسالة الشهرستاني عن كتابه «توحيد أهل التوحيد»

عندما كنت في سورية . وكتبت اليه أسأله : هل تم طبع الكتاب ؟ وإذا لم يتم الطبع ، ماذا كان السبب ؟

فتلقيت منه رسالة جوابية يقول فيها : إني أتممت الكتاب ولكني لا أملك حق طبعه . لأن وزارة المعارف اعتبرت تأليفه جزءاً من وظيفتي في عضوية «المجمع العلمي العربي» وطلب مني أن اكتب الى المقامات السورية من أجله .

ولذلك ، طلبت من وزير المعارف أن يرسل خطاباً الى «رئيس وزراء سوريا» لكون المجمع مرتبطاً برئاسة الوزراء ، والوزير أرسل الخطاب . وبعد مدة

وجيزة ، جاءنا الجواب بتوقيع «رئيس دولة سوريا - صبحي بركات» .

أدرج فيما يلي نص الجواب المذكور ، الذي كان مؤرخاً بتاريخ ١٥ تشرين الأول عام ١٩٢٥ :

دولة سورية

الديوان

رقم

٣٤٣٢/١٣٣٦٦٨

معالي وزير المعارف المعظم

جواب كتاب معاليكم تاريخ ١٣ الجاري ورقم ١٣٢ بشأن تأليف الأستاذ عبد القادر المغربي كتاب الأخلاق والواجبات .

نوافق على ما ارتأيتموه من التسامح له بطبع الكتاب المذكور على نفقته للطبعة الأولى فقط بشرط ان تستلم وزارتكم العلية مئتي نسخة منه حين صدوره وتبقى حقوق إعادة طبعه محفوظة للوزارة وقد أعدت رفقته قرار اللجنة فتكرموا بالقتضى بذلك واقبلوا احترامامي الفائق .

دمشق ١٧ تشرين الأول ١٩٢٥

رئيس دولة سورية

صبحي بركات الخالدي

وبعد ذلك ، طبع الشيخ عبد القادر المغربي الكتاب ، ونحن قررنا تدريسه في المدارس الثانوية وفي دار المعلمين .

الا ان نسخ الكتاب نفذت منذ مدة طويلة ، لذا انقل فيما يلي ، المقدمة التي كان صدره بها المؤلف ، لدالتها على تفاصيل كيفية تأليف الكتاب :

نحمدك اللهم يا من خفيت عن الأبصار بقديم ذاتك ، وتجليت للبصائر بجليل صفاتك ، كما نحمدك على ان أقمت لنا من دلائل توحيدك حججاً بينات ونصبت لنا من باهر تدبيرك في خلقك آيات محكمات ، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد القائل : « انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » وعلى آله وأصحابه الذين أوتوا من معادن الشيم ومناقب الكرم أنفس الأخلاق .

أما بعد فان من نظر الديانة الاسلامية ، وتأمل في مقاصدها وأسرار تعاليمها ، وجدها ترمي الى غرض واحد تقريباً : هو توفير الكمال النفسي للانسان ، وتيسير أسباب السعادتين - الدنيوية والأخرية - عليه ، وتمهيد طرق التكامل الاجتماعي والسياسي بين يديه . وقد قال الحكماء وعلماء الاجتماع : ان اعتدال الأخلاق في الانسان قد يكون وحده السبب في سعاده ، وتحسين حال اجتماعه : فالانسان بأخلاقه الفاضلة ، وآدابه الرفيعة ، يمكنه ان يعيش في هذه الحياة مطمئناً ، هادئ النفس ، حسن التصرف في الامور . فيكون سعيداً ، مهما نقصه من مطالب الحياة الأخرى : كالمال والنسب ، والبنين والرتب . واذا ساءت أخلاقه ، وانتكست طباعه ، عاش تعساً ، وقلق النفس ، منغص العيش ، مهما أوتي من الحطام ، ورزق من مظاهر الجاه ورفعة المقام . وما قاله الفلاسفة والحكماء قرره الاسلام في اول ما قرر من تعاليمه السامية ، وأصوله العامة . ويكفي شاهداً على ذلك الحديث الذي خرجه البخاري في كتاب الآداب والبيهقي في الشعب وهو قوله ﷺ « انما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » ، فقد جعل مكارم الأخلاق ، ومحاسن الخصال الغاية من بعثته الشريفة . وقد أقسم تعالى في كتابه على أن لا سعادة الا بحسن الأخلاق مذ قال : « والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر »

أقسم تعالى على أن كل فرد من أفراد البشر في خسر و ضلال . ثم استثنى منهم من اتصف بهذه الأخلاق العالية : (١) الايمان والثقة به تعالى (٢) العمل الصالح (٣) التعاون على نصرة الحق (٤) التعاون على الاستمسك بعروة الصبر . ولعمري ان من اتصف بمثل هذه الأخلاق الفاضلة كان جديراً بالسعادة والهناء حقيقياً بأن لا يكون ذا خسر وشقاء .

وهنا أمر بحسن التدفن له : ذلك أن هذه السورة على قصرها تضمنت أربعة أمور هي أمهات الأخلاق الفاضلة ، فإذا لم يكن المراد من (الأعمال الصالحة) إلا ممارسة الطاعات والعبادات البدنية ، كانت هذه الطاعات بمثابة ربع الدين أو ربع الوسائل المؤدية إلى السعادة ، وتكون البقية وهي (الايمان) و (الحق) و (الصبر) ثلاثة الأرباع الأخرى .

ومن مواضع العجب أن المكتبة الإسلامية - على وفرة ما حوته من الكتب والأسفار المؤلفة في الفنون المختلفة - لم يكن فيها من المؤلفات المترجمة للأخلاق، الحاضرة على الآداب ، المرغبة في الفضائل ، بمقدار الربع فضلاً عن أن يكون بمقدار ثلاثة الأرباع باعتبار النسبة الملاحظة في السورة المذكورة . وإذا تساءلنا عن كتب الأخلاق المتداولة بيننا اليوم لم نكد نجد منها سوى كتاب (تهذيب الأخلاق) لابن مسكويه . و (أدب الدنيا والدين) للماوردي و«الجزء الرابع» من احياء الأمام الغزالي . وليس لك أن تحتج علي بكتب السادة الصوفية التي أناروا فيها السبيل إلى أعماق قلب الانسان ومطامير نفسه ، فعرفوا أسرارها ، وبلوا أخبارها . لأنني أقول : ان هذه الكتب انما ألقت بلسان اصطلاحى ، لا يفهمه إلا طبقة خاصة من الأمة ، وهم السادة الصوفية رضي الله عنهم ، بل ان الكتب الثلاثة التي ذكرناها هي نفسها لا يكاد يفهمها أو يستفيد منها ، إلا أفراد قلائل أيضاً . وكتاب (ابن مسكويه) احتذى فيه مثال الحكماء والفلاسفة . وسلك طرائقهم في البيان والشرح) . ومالنا ولما قاله أولئك الحكماء الأقدمون وهذا قرآننا وحديث نبينا ﷺ تضمننا من روائع الحكم وجوامع الكلم في الفضائل والآداب ، والحث على مكارم الأخلاق ، ما يبذل القائلين ، وبقي بحاجة المحتاجين .

وكل ما نريد اليوم كتباً اخلاقية يستعين بها المعلمون والآباء وجميع المتصدين لإرشاد العامة ، ولتربية الطلاب والناشئين . فان الكتب التي ألفت لهذا الغرض لم نكث نراها : فهي اما قديمة مخبوءة في مكاتب مصر والامانة وعواصم أوروبا ، وإما حديثة غير واقية بغرض امتنا العربية التي شعرت بمبلغ الحاجة الى تهذيب أخلاق ناشئها على مبدأ ديني قويم مراعى فيه تغيرات الأزمان ، وتطورات أحوال العمران .

شافني بهذا كله ووصف لي مبالغ الحاجة اليه (السيد ساطع الحصري) وزير المعارف العامة في حكومة (سورية) سابقاً ورغب ان اضع كتاباً مدرسياً في تهذيب أخلاق الناشئة الاسلامية ، يجمع بين حاجة المربي والمعلم فيستعينان به على ما هم بصدد من تربية الأحداث ، وتكوين أخلاقهم ، وتقويم طباعهم - وفائدة المتعلم فيجد فيه كلمات جامعة وأقوالاً في الحكم والآداب رائعة تكون عوناً له اذا راعاها - على تهذيب نفسه وتقوية ملكاته . وان اقتصر فيه - من المنقول والمأثور - على اقتباس ما ورد في الكتاب السماوي والحديث النبوي اللهم الا ما جاء عوضاً من أقوال الحكماء : مما يلتحم معناه مع معنى الآية والحديث . وان أفرغ ذلك كله في أسلوب سهل المأخذ قريب التناول . وأعلق عليه - من الشرح والتفسير ما تستدعيه الحاجة ، ويتطلبه ذهن المطالع .

هذا ما أشار به الفاضل المشار اليه علي ، ورسم خطته بين يدي فحمدت فكرته ، ولبيت دعوته ، وسلكت في العمل النهج الذي أشرعه ، محتذياً المثال الذي رسمه ووضعه . وأنت ترى ان معظم الفضل في هذا التأليف انما يرجع الى حضرته ، واذا كنت أستحق عليه تقريظاً أو ثناءً وجب ان يكون من حصته .

وقد رأينا ان نقدم بين أيدي أبواب الكتاب (مقدمة) تأتي فيها على مباحث القرآن والحديث : توسع المطالع بياناً ، وتزيده رسوخاً وإيماناً . والله نسأل ان يجعل عملنا مقبولاً لديه ، كما يجعل رغبتنا معروفاً اليه واتكالنا مقصوراً عليه .

اولى تقاريرى السنوية

ان اولى تقاريرى السنوية « عن احوال المعارف فى العراق » كتبته فى صيف سنة ١٩٢٣ ، عن السنة الدراسية ١٩٢٢ - ١٩٢٣ .

وقد وصفت فيه احوال المدارس بتفاصيل وافية ، وذكرت ما تم انجازه خلال السنة المذكورة ، وما تقرر انجازه خلال السنة الدراسية الجديدة ، مع مقارنة تلك السنة بالسنة السابقة لها . والتزمت فيه الامانة والدقة والصراحة ، التزاماً تاماً ، حتى انى لم اتردد فى التصريح بان بعض المدارس فى حالة سيئة جداً ، لا تستحق حتى التسمية باسم المدرسة .

* * *

وطبيعى ، ان المشاغبين انتهزوا فرصة صدور هذا التقرير ، لتجديد دعاياتهم المقرضة ، فى مقالات متعددة . فرأيت من الضرورى اصدار بيان توضيحي لكى لا يبقى مجال لانتخاداع الناس بتلك الدعايات .

ان هذا التقرير لم يطبع فى المطبعة . انما طبع منه عدد محدود بالرونو . وبما انه اثنى واشمل الوثائق التى تصف احوال المعارف ، فى تلك الصفحة من تاريخ العراق الحديث ، رأيت ان انقله هنا ، بنصه الكامل ، مع البيان الذى صدر فى حينه ، رداً على بعض الدعايات ، وتوضيحاً لبعض الحقائق ...

تقرير عن حالة المعارف

لسنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣

في مفتتح السنة الدراسية الجديدة رأيت ان أرفع الى معاليكم تقريراً عن حالة المعارف خلال السنة الدراسية المنصرمة (١٩٢٢ - ١٩٢٣) أبين فيه ما حصل من التقدم والتطور في المدارس على اختلاف أنواعها ، وأقارن بين الإحصاءات العائدة الى ما قبلها وأبسط التطور المأمول للسنة القادمة والخطة الموضوع لها .

١ - المدارس الابتدائية

عدد المدارس الرسمية :

ان عدد المدارس الابتدائية الرسمية في أواخر السنة الدراسية المنصرمة كان ١٧٣ في حين انه كان في أواخر السنة الماضية ١٥١ فقط فيكون الازدياد الحاصل في عدد المدارس في خلال هذه السنة الاخيرة عبارة عن ٢٢ .

لكن هذا العدد لا يجوز ان يعتبر مقياساً لكمية التوسع الحاصل في المدارس الرسمية : اذ اندمج بعض المدارس ببعضها ؛ مثلاً وحدثت مدرستان في قوه قوش ومدرستان أخريان في دهوك واخرجت المدرسة الآشورية في الموصل من عداد المدارس الرسمية ، كما انه فتح صفوف وفروع جديدة في كثير من المدارس قبل . فلذلك ان الازدياد الحاصل في عدد المدارس لا يدلنا الا على قسم من التوسع فقط فاذا أردنا معرفة كمية التوسع الحقيقي يجب علينا ان ننظر في عدد الصفوف وفي عدد التلاميذ :

عدد الصفوف :

ان مجموع عدد الصفوف في المدارس الابتدائية الرسمية كان في هذه السنة

الدراسية ٦٨١ في حين انه كان في السنة التي قبلها ٥٦٧ .
يتبين من ذلك ان الازدياد الحاصل في عدد الصفوف - في المدارس القديمة
والحديثة ١١٤

عدد التلاميذ

اما عدد التلاميذ فكان في هذه السنة - ١٧٢٣٢ - في حين أنه كان في
السنة التي قبلها ١٥٢٧٥ .

يتبين من ذلك ان مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية زاد ١٩٥٧ على ما
كان عليه قبل .

عدد المدرسين :

فأما عدد المدرسين فكان في هذه السنة ٦٨١ في حين انه كان ٦٦٣ . فالتزايد
في هذا الباب كان مقتصرأ على ١٨ مدرساً فقط .

النسبة بين الصفوف والتلاميذ والمعلمين :

اذا قارنا بين هذه الأعداد رأينا ان متوسط ما يصيب كل مدرسة من المعلمين
نحو أربعة (٣٩٧) ومتوسط ما يصيبها من التلاميذ نحو مائة تلميذ (٩٩٦٦) .
وان متوسط ما يصيب كل مدرس من التلاميذ نحو خمسة وعشرين (٢٥٣١) .
أما في السنة السابقة فكان متوسط ما يصيب كل مدرسة نحو أربعة معلمين
ونصف معلم (٤٤) ومائة تلميذ (٩٩١) ومتوسط ما يصيب كل مدرس من
التلاميذ نحو ثلاثة وعشرين .

منذ سنتين

ان عدد المدارس في أواخر السنة الدراسية ٩٢٠ - ٩٢١ ، عند تتويج
جلالة الملك المعظم كان ٨٨ فأما عدد المعلمين ٨٦ ، وبمجموع عدد التلاميذ ٨٠٠١
(هذا ما عدا تلاميذ مدارس السليمانية) .

يتبين من ذلك ان الازدياد الحاصل في خلال السنتين الاخيرتين المنصرمتين منذ بدء عهدنا الجديد بلغ المقادير الآتية :

في عدد المدارس :	٨٥	وهذا المقدار بنسبة ٩٦ر٥ في المائة
المعلمين :	١٩٥	٤٠
التلاميذ :	٩٢٤١	١١٥ر٤

مقايسة بين الصفوف :

ان الجدول الآتي يبين مجموع مبلغ عدد التلاميذ في كل صف من الصفوف الابتدائية خلال السنتين الاخيرتين ، والازدياد الحاصل في السنة الاخيرة وفي السنتين الاخيرتين :

في هذا المجموع	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	ازدياد السنة	ازدياد السنتين
الصف الاول	٤٠٠١	٧٩١١	٨٣٥٥	٤٤٤	٤٣٤٨
الصف الثاني	١٩٢٦	٣٣٧٦	٤٠٣٨	٦٦٢	٢١١٢
الصف الثالث	١٠٣٥	٢١٤٧	٢٣٩٥	٢٤٨	١٣٦٠
الصف الرابع	٥٦٩	١٠٧٧	١٣٨٧	٣١٠	٨١٨
الصف الخامس	٣٥٢	٥٣١	٦٨١	١٥٠	٣٢٩
الصف السادس	١١٨	٢٣٣	٣٨٦	١٥٣	٢٦٨

يتبين من هذا الجدول ان نسبة التزايد كانت في الصفوف العالية اكثر منها في الصفوف الواطئة :

ففي السنة الاخيرة كان هذا التزايد خمسة ونصف في المائة (٥٦١) في الصف الاول ونحو تسعة وعشرين في المائة (٢٨٨٤) في الصف الرابع وخمسة وستين في المائة (٦٥٦٦) في الصف السادس .

اما في خلال السنتين الاخيرتين فعندما كان مجموع التزايد ١٠٨ في المائة في

الصف الاول فقد كان ١٤٣ في المائة في الصف الرابع و ٢٢٥ في المائة في الصف السادس .

والسبب في ذلك هو عدم امكان حدوث تزايد مهم في الصفوف الواطنة الا بافتتاح مدارس جديدة ، وتزايد عددها ، واما في الصفوف العالية فان هذا يمكن ان يحصل في الوقت نفسه من جراء تقدم الصفوف وتكاثر التلاميذ المتقدمين فيها . ولذلك تزداد التلاميذ وتكاثر في هذه الصفوف سنة فسنة حتى ولو لم تفتح معها مدارس جديدة ولو لم يزداد عدد تلك الصفوف .

العدد المتوسط للتلاميذ في الصفوف السادسة كان ٧٣٧ في سنة ٩٢١ فبلغ ٩٣٢ في السنة الماضية وبلغ ١١٦٩ في هذه السنة .

أما المتوسط في الصفوف الرابعة فكان ١١٨ في سنة ٩٢١ فبلغ ١٥٥ في الماضية وبلغ ١٧٥ في هذه السنة .

مقايمة بين الاولوية ،

ان الجدول الآتي يبين عدد المدارس في كل من الاولوية خلال السنتين الاخيرتين :

الزيادة	٩٢٣ - ٩٢٢	٩٢٢ - ٩٢١	
٤	٦٧	٦٣	الموصل
٤	٢٢	١٨	بغداد
٧	١٧	١٠	البصرة
١	١٢	١١	كركوك
٣	١٠	٧	العمارة
٠	٩	٩	ديالى
١	٦	٥	المنتفك
١	٦	٥	الحلة

١	٦	٥	الدليم
.	٥	٥	اربيل
.	٥	٥	كوت
.	٤	٤	كربلا
.	٤	٤	الديوانية

وأما الجدول الآتي فيبين عدد التلاميذ في كل من الأولوية خلال السنتين
الاجيرتين :

الزيادة	٩٢٣ - ٩٢٢	٩٢٢ - ٩٢١	
٥١١	٧٠٨٧	٦٥٧٦	الموصل
٥٦٠	٢٤٨٥	١٩٢٥	بغداد
٣٣٩	١٥٧١	١٢٣٢	البصرة
٢٨٥	١٠١٨	٧٣٣	العمارة
٦٣	٩٣٤	٨٧١	كركوك
٢٢	٦٩٧	٦٧٥	ديالى
١٠٠	٦٤٥	٥٤٥	الدليم
٦٢	٦١٥	٥٥٣	المنتفك
٢٢	٤٩٤	٤٧٢	الحلة
٤٩	٤٦٥	٥١٤	اربيل
٥٧	٤٥٨	٤٠١	الديوانية
١ -	٤٢٩	٤٣٠	الكوت
١٤ -	٣٣٤	٣٤٨	كربلاء

الاديان في المدارس

ان ادارة المعارف كانت قد اتفقت مع رؤساء الطوائف غير المسلمة في

الموصل وأدخلت المدارس العائدة الى تلك الطوائف في عداد المدارس الرسمية ،
تحت بعض قيود وشروط هذه الخطة التي شرع بتطبيقها قبل نحو اربعة سنين في
المدن ، شملت القرى أيضاً ، قبل نحو سنتين ، وتألف بهذه الصورة نوع خصوصي
من المدارس الرسمية وهي المدارس الخاصة بالطوائف .

وكان هنالك مدرستان رسميتان خاصتان بالاسرائيليين ، الواحدة في الموصل
والثانية في كركوك ، وخمسة واربعون مدرسة خاصة بالمسيحيين ، الواحدة في
لواء كركوك والثانية في لواء اربيل والثلاث والاربعين الباقية في لواء الموصل .
اننا لم نحدث تغييراً ما في حالة هذه المدارس من وجهة علاقتها بالاديات
والطوائف غير اننا قد وحدنا المدرستين اللتين كانتا في قره قوش ، والمدرستين
اللتين كانتا في زاخو وشرعنا باتخاذ التدابير اللازمة لتوحيد بعض المدارس التي
لم يبلغ عدد تلاميذها الحد الذي يبرر بقاءها منفردة عن غيرها .

مع هذا فقد أجرينا تغييراً جوهرياً في هذه المدارس من وجهة علاقاتها برؤساء
الطوائف اذ ان ادخالها في عداد المدارس الرسمية قبلاً لم يكن ادخالاً نهائياً ولا
ادخالاً صريحاً : فكانت ادارة هذه المدارس « مشتركة بين ادارة المعارف
ورؤساء الطوائف » فلا يمكن لادارة المعارف ان تعين مدرساً ولا تبدله الا بعد
استحصال موافقة رئيس الطائفة التي تنتسب اليها المدرسة ، وبما ان هذه الخطة
كانت مخالفة للأسس الادارية مخالفة كلية ، وبما ان قد حدثت عدة مشاكل في
أمر ادارة هذه المدارس من جراء هذه الخطة . وبما ان القرار الذي كان وضع لها
كان قراراً وقتياً لسنة مالية فقط . لقد بلغنا رؤساء الطوائف عدم امكان
الاستمرار على هذه الخطة وضرورة جعل هذه المدارس اما رسمية تماماً واما
طائفية صراحة ، وبعد مذكرات عديدة تم أمر جعل هذه المدارس رسمية تماماً
وصريحة مع بقاء حق انتخاب معلمين الدين وحق مراقبة التدريسات الدينية في
يد رؤساء الروحانية .

اما بقية المدارس فانها ليست مختصة بدين أو طائفة دون اخرى ، فابوابها
مفتوحة لجميع اولاد الوطن على اختلاف مذاهبهم ا

وهذا ليس بصورة نظرية فقط ، بل بصورة فعلية ايضاً في عدد غير قليل من هذه المدارس .

فان اولاد الصابئة يدرسون في المدارس الرسمية مع اولاد المسلمين في المدارس الآتية : - العمارة والناصرية وقلعة صالح والقورنة والمجر الكبير والصغير سوق الشيوخ . وعدددهم يتجاوز الثلاثين في كل من المدارس الاربع الاولى ، ويبلغ الخمسين في المدرسة الثالثة ، وفي كل من هذه المدارس الاربع معلم خاص لاجل تعليمهم الديانة والصلاة بحسب معتقدهم .

كما ان اولاد الاسرائيليين ايضاً في المدارس الرسمية مع اولاد المسلمين في المدارس الآتية : دهورك ، اربيل ، العمادية ، خانقين ، الهندية ، كبرى ، طوزخورماتور ، العمارة ، قلعة صالح ، على الغربي ، الناصرية ، السماوة ، يوجد في عشرة من هذه المدارس معلم خاص للديانة الاسرائيلية ، واما عدد التلاميذ الاسرائيليين فيها فيقارب الثلاثين على الوسط ويبلغ السبعين في خانقين .

وأولاد المسيحيين ايضاً ، يؤمون المدرسة الرسمية العمومية ، في زاخو ودهوك وكويستجان ، فيمكننا ان نقول عن بعض المدارس الرسمية انها أصبحت مختلطة تماماً من وجهة الدين ، لانه فيها عدد غير قليل من التلاميذ المنتسبين الى الاديان والمذاهب المختلفة ، وفيها ثلاثة وحق أربعة معلمين لتعليم كل من تلك الاديان والمذاهب على حدة .

ان مدرستي الناصرية والعمارة احسن مثال لهذه الحالة ، كما يتبين من الجدول الآتي الذكر :

صابئي	اسرائيلي	مسيحي	مسلم	
			شيعي	سني
٣٢	٢٣	٤	٩٩	٨٠
٤٢	٣٠	٤	٥٠	٨٩

مدرسة الناصرية
د العمارة

أما مجموع التلاميذ من الأديان والمذاهب المختلفة فمبين في الجدول الآتي : -

سنة	مسلم			غير مسلم				
	عني	شيعي	يكون	مسيحي	اسرائيلي	عائلي	يزيدي	يكون
سنة ٩٢٢ - ٩٢٣	٧١٠١	٣١٤٦	١٠٢٤٧	٤٢٨٨	٥٧١	١٦٥	٤	٥٠٢٨
سنة ٩٢٣ - ٩٢٢	٨١٦٦	٣٨٠٢	١١٩٦٨	٤٣١٤	٧٤٠	١٩٤	١٦	٥٢٦٤

مدارس البنات

ان الأرقام التي ذكرناها في كل ما سبق ، تعود الى جميع المدارس من ذكور وإناث ، وجميع التلاميذ من بنات وبنين .
فمن اللازم ان نلقي نظرة خاصة على مدارس البنات ونذكر الإحصاءات الخاصة : -

١ - ان مجموع مدارس البنات كان في أواخر السنة الدراسية المنصرمة ٢٩ ، فيها ١٠٣ صفوف ولها ١٠١ معلمة ، ومجموع تلميذاتها ٣٤٩٢ .
أما في السنة التي قبلها فكان عدد مدارس البنات ٢٧ ، وعدد تلميذاتها ٣٠٤٩ . يظهر ذلك ان عدد المدارس زاد اثنتين فقط ولكن عدد التلميذات زاد ٤٤٣ في خلال هذه السنة .

٢ - ان عشرين من هذه المدارس كانت في لواء الموصل (٢٤١٣) تلميذة . اربعة في بغداد (٥٧٧ تلميذة) اثنتان في كركوك (٨٧ تلميذة) واحدة في اربيل (عنكاوه ٨٤ تلميذة) واحدة في البصرة (١٦٦ تلميذة) وواحدة في العمارة (١٦٥ تلميذة) .

ان مدارس الموصل وكركوك واربيل كانت موجودة في السنة الماضية ايضاً وعدد تلامذتها كان قريباً من عددها الحالي ، ولكن مدارس بغداد كانت حينئذ

عبارة عن اثنتين فيها ٣٠٥ تلميذات فقط . اما مدرستا البصرة والعمارة ففتحتا في خلال هذه السنة الدراسية .

كان في السنة الماضية مدرسة في الديوانية واخرى في كربلاء ولكن الرغبة لهما كانت قليلة جداً ، فقرر الغاؤها والاستفادة من مخصصاتها في محال أخرى . ففتحت مدرستا البصرة والعمارة عوضاً عنها ولم يرض على افتتاحها اربعة أشهر الا وقد غصنا بالطالبات . حيث أصبح في كل منها (١٦٥) طالبة ، مما جاء دليلاً على اصابة القرار المتخذ في هذا الشأن .

٣ - ان تسعة عشر من مجموع مدارس البنات الرسمية مختصة بالمسيحيات ، سبعة عشر منها في لواء الموصل ، واحدة في لواء كركوك وواحدة في لواء اربيل . ان معظم مدارس البنات المسيحية في لواء الموصل كائنة في القرى وسبع منها فقط في المدينة .

٤ - ان مجموع المسلمات من تلميذات المدارس الابتدائية الرسمية كان (١٧٢١) اما عدد المسيحيات في تلك المدارس فكان (١٧٧١) . أما في السنة الماضية (أي سنة ٩٢١ - ٩٢٢) فمجموع المسلمات كان (١٠٥٩) فقط ، اما مجموع المسيحيات فكان (١٩٩٠) .

يستبان من ذلك ان عدد المسلمات زاد ٧١٢ (وهذا ازدياد بنسبة ٦٧ في المائة) واما عدد المسيحيات فنقص ٢٧٩ (وهذا تناقص بنسبة ١٤ في المائة) . ان سبب نقص عدد المسيحيات ، هو ان أوليائهن كانوا قد ارسلوا كل البنات تقريباً من اللائي عمرهن لم يتجاوز الرابع . لذلك كان من الطبيعي ان ينقص عدد التلميذات عندما تنسق المدرسة وتنظم .

٥ - ان التوسع الحاصل في مدارس البنات يتجلى بوضوح تام عندما نلفت انظارنا الى ما قبل سنتين :

ان في السنة التي توج فيها جلالة الملك ، ما كان في العراق الا ثلاث مدارس رسمية للبنات واحدة في بغداد واثنان في الموصل . وعدد تلميذاتها كان لا يتجاوز الـ ٤٦٢ .

يستبان من ذلك ان عدد التلميذات ترفع في خلال سنتين من ٤٦٢ الى ٣٤٩٢ أي زاد نحو ٣٠٣٠ واصبح سبيع مرات ونصف مرة أكثر مما كان في بادىء الأمر .

المدارس التي مستفتحت

ان التوسع في كمية المدارس سيستمر في السنة الدراسية المقبلة (٩٢٣-٩٢٤) اذ اننا استكملنا الوسائط اللازمة لفتح ٣١ مدرسة جديدة، علاوة على المدارس الموجودة .

ستفتح مدرسة في لواء بغداد ، ست مدارس في لواء الديوانية ، خمس مدارس في لواء ديالى ، اربع مدارس في لواء البصرة ، مدرستان في لواء الناصرية ، مدرسة في لواء العمارة ، مدرسة في لواء الدليم ، مدرستان في لواء الموصل ، ثلاث مدارس في لواء أربيل ، وخمس مدارس في لواء كركوك .

ان احدى عشرة من هذه المدارس فتحت خلال هذا الشهر ، والمأمول ان يتم فتح البقية خلال الشهر القادم .

سيصبح عدد المدارس الابتدائية الرسمية مائتين وثلاثاً ، واما عدد المعلمين الابتدائيين فسيبلغ الى ٧٣٣ . وأما عدد التلاميذ فلا شك في انه سيتجاوز العشرين ألفاً .

بناءات المدارس

ان ٥٤ من المدارس الابتدائية الموجودة في أواخر السنة الدراسية المنصرمة كانت في دور مستأجرة و ٣٧ في الكنائس و ٧٨ في بنايات خاصة لها .

ان ادارات المعارف صرفت جهوداً عظيمة لتعمير وتوسيع البنايات الموجودة . ولانشاء بنايات جديدة خلال السنة المنصرمة . ولقد تم بناء مدرسة ذات ١٢ صفاً في الكوت ، وبناء مدرسة ذات ستة صفوف وحديقة واسعة في

الحلة . وانشأت غرفة في مدرسة سراجي ، وغرفتان في مدرسة الناصرية ، وغرفتان في الرميثة ، وغرفة في الموالي .

لقد تم انشاء مدرسة في كل من تلقف ، كرمليس ، القوشي ، وزاخو . ولقد شرع ببنائة مدرسة في دهوك وفي الهندية وكلاهما على وشك الختام . ولقد شرعت البلدية بانشاء مدرسة في خانقين . ولقد تم انشاء مدرسة صغيرة في المكنية من قبل شيخ العشيرة . كما انه جمعت الاعانات اللازمة لتوسيع مدرسة حمدان في البصرة وداقوق في كركوك وشرع ببناء مدرستين في قريتي بطاملي ومرادلي التابعتين الى عشائر البات . تم انشاء غرفتين كبيرتين وثلاث غرف صغار في محل الخان الذي اهدى من قبل البلدية والحق بمدرسة الفضل في بغداد . وانشيء ثمانية صفوف كبار وغرفتان صغيرتين في محل الرشارية العسكرية القديمة للمدرسة المأمونية ايضاً في بغداد ، كما انه شرع بانشاء مدرسة ذات صفين في جامع التسايل في بغداد .

هذا عدا التعميرات ، سيما التعميرات الكلية في مدرسة الوطن في الموصل وفي مدرسة اربيل .

ان معظم هذه الانشاءات تمت بالاعانات ، فاشترك الخزينة فيها لا يكاد يذكر اذ ان مخصصات التعميرات في ميزانية ٩٢٢ - ٩٢٣ كانت عبارة عن ٢٥٠,٠٠٠ روبية منها ١٧,٠٠٠ خاصة بمدرسة الصنائع و ٨,٠٠٠ روبية فقط لبقية المدارس ، كما انها في ميزانية ٩٢٣ - ٩٢٤ عبارة عن ١٥٠,٠٠٠ روبية . ولكننا استفدنا من مخصصات الايجار ، في الانشاءات التي اجريناها اخيراً في العاصمة ، لأن مجموع ما صرف لهذه الانشاءات لم تتجاوز قط مجموع ما كان يصرف في خلال سنة ونصف لاييجار الدور التي استفني عنها من جراء هذه الانشاءات .

نرى ان نذكر بهذه الوسيلة ان الدور التي اخلت من قبل المعارف في العاصمة خلال السنة المنصرمة ست ، ولم يبق الآن من الدور المستأجرة الا مدرسة للبنين وثلاث مدارس للبنات في العاصمة .

ولا شك في ان تسلسلنا بنائقي الصناعة وبناءة الخبر المركزي واعتمادنا ابائنا
سهلت لنا سبل هذه الترتيبات تسميها عظيمًا .

سوية المدارس :

بعد التفصيلات الآتية في حالة المدارس الرسمية من وجهة كمياتها، يجب علينا
أن ننظر في هذه المدارس من وجهة كمياتها :

ان المدارس الموجودة الآن تختلف الواحدة عن الاخرى اختلافًا كلياً من
وجهة سوية التعليم ومن وجهة نظام الادارة، فهناك عدد غير قليل من المدارس -
يمكننا ان نقول عنها انها راقية جداً ، ونفتخر بها ، ولكن هناك عدد كبير من
المدارس متأخرة للغاية والبعض منها تكاد لا تختلف عن مدارس الصبيان ،
والبعض منها لا تليق حق باسم مدرسة . ان معظم مدارس القرى من هذا
القبيل لا سيما مدارس البنات في القرى ، فهي أشبه شيء ببلعاً أو مجمع للبنات ،
علاقتها بالتعليم محدودة للغاية ، وحق في بعضها مفقودة بتاتا .

بما أن الوسائط اللازمة لاصلاح جميع هذه المدارس - من رجال ومال ، لم
تكن لدينا متوفرة فلقد حصرنا اهتمامنا في بعض مدارس المراكز المهمة
فأصلحناها اصلاحاً كلياً ، واجتهدنا لاصلاح بعض المدارس على قدر الامكان ،
فأوصلناها الى درجة متوسطة الصلاح ، ولكننا اضطررنا الى ترك عدد غير
قليل منها ، على ما كانت عليها ، الى ان تتوفر لدينا وسائط الصلاح لهذه
المدارس ايضاً .

يمكننا أن نلخص الخطة التي مررنا عليها بهذا الخصوص بما يأتي : الاجتناب
من تشييد القوى الاصلاحية ، بدرجة يضيغ معها تأثيرها والسعي وراء الاصلاح
سنة فسنة بصورة تدريجية ومستمرة ضمن ترتيب معقول .

هذا واننا أعددت العدد اللازمة لتوفير وسائط الاصلاح ، كما سيتبين من
التفصيلات الآتية :

سوية المعلمين :

ان سوية المعلمين ، ترفع بصورة متساوية ، ولو كانت تدريجية . ففي خلال السنة المنصرمة انضم الى جماعة المدرسين ٢٥ معلماً متخرجاً من دار المعلمين ، وخمس معلمات متخرجات من مدرسة الامريكان بماردين .

فبلغ عدد المعلمين من الدرجة الاولى (١٧) بعد ما كان (١٠) في السنة التي قبلها (٩٢١ - ٩٢٢) ومن الدرجة الثانية (١١٤) بعد ان كان (٧٨) في السنة التي قبلها ، أما عدد المعلمين الذين من الدرجة الرابعة فنزل الى (٣١٣) بعد أن كان (٣٥٨) .

أما في هذه العطلة فانضم الى جماعة المدرسين ٢٣ معلماً متخرجاً من دار المعلمين و (٥) معلمات متخرجات من صف المعلمات . كما انه انضم الى هذه الجماعة (١٧) معلماً متخرجاً من دور المعلمين العثمانية أو المدارس الثانوية أو العسكرية والحربية السابقة .

فبلغ عدد المعلمين من الدرجة الاولى (٢٢) ومن الدرجة الثانية (١١٥) ومن الدرجة الثالثة (٢٢٣) .

ترفيه سوية المعلمين :

هذا ما عدا التدابير التي اتخذناها لترفيه سوية المعلمين الموجودين .

١ - لقد رتبنا في العاصمة - في العطلة الماضية - دروساً صيفية للمعلمين ، دعينا اليها جميع مديري مدارس المدن واجتمع فيها أكثر من مائة وعشر من المعلمين .

لقد استمرت هذه الدروس شهراً كاملاً ألقى فيها دروس في أصول التدريس وفي الطبيعيات وفي أصول الحساب الذهنية ، جرت في خلالها تطبيقات تدريسية ومناقشات تربوية .

٢ - لقد رتبنا في الموصل أيضاً - في العطلة الماضية - دروساً صيفية خاصة بمعلمي القرى . وفي خلال السنة الدراسية دروساً أخرى خاصة بمديري

تلك المدارس ، ألقى عليهم في خلالها محاضرات في طرق تدريس الدروس المهمة
لأسيا الحساب واللغة .

٣ - لقد جمعنا - في خلال السنة الدراسية - جميع معلمي العاصمة ، نحو
خمس عشرة مرة ، لاقاء دروس تطبيقية واجراء مناقشات عليها .
لقد عقدت عدة اجتماعات في الموصل ايضاً على هذا المنوال .

٤ - لقد شرعنا بتأسيس مكتبة في كل مدرسة من المدارس الموجودة ،
وأرسلنا لها كتباً عديدة لمطالعة ومراجعة المعلمين ، لأجل توسيع المعلومات
وتحضير الدروس .

٥ - لقد اجتهدنا في جعل التفقيش « مرشداً ومعلماً للمعلمين » اكثر مما
يكون مراقباً لهم ، وأوعزنا الى جميع المفتشين بان يهتموا خاصة في ارشاد المعلمين
على طرق التدريس والاصلاح وان يلقوا بانفسهم دروساً على التلاميذ أمام
المعلمين ، ليكون انموذجاً وقدوة لهم ، عند الحاجة .

٦ - لقد أدرجنا في منهج الدراسة ، أهم الارشادات العملية عن كل درس
أوضحنا فيها الغاية التي يجب ان يرمي اليها والخطوة التي يجب السير عليها في
تلك الدروس . ولقد طبعنا كتاباً مفصلاً في طريقة تعليم الألف باء لارشاد
المعلمين الى أفضل الطرق في هذا الباب .

منهج الدراسة :

ان أهم الأعمال التي تمت في هذه السنة الدراسية ، هي وضع المنهج الجديد
للدراسة الابتدائية .

لقد ثبتنا في هذا المنهج المباحث التي ستدرس والغاية التي ستعقب والطريقة
التي ستتبع في كل درس وأضفنا درس المعلومات الأخلاقية والمدنية ودرس
النشيد الى الدروس الاعتيادية ، وحصرنا أمر تعليم اللغة الانكليزية بالصفين
الأخيرين من الصفوف الابتدائية .

ان اللغة الانكليزية كانت تدرس في أربعة صفوف اعتباراً من بداية السنة

الثالثة من الدراسة . بما أن ارسال معلم يعرف هذه اللغة حق المعرفة ، لكل من هذه المدارس الكثيرة كان خارج الامكان . فالاستفادة التي تحصل من هذه الدروس كانت محدودة للغاية بالرغم من طول السنين وكثرة الدروس المخصصة لها . المنهج الجديد قد حصر تعليم اللغة الانكليزية بالمدارس التي تحتوي على الصفوف السادسة والخامسة فقط ، وبما ان عدد هذه المدارس ليس بكثير ، فقد أمكن ايجاد المعلمين اللازمين والكافين لهذه الدروس ، ولا شك في أن عدد الذين سيدرسون اللغة الانكليزية سيكون أقل بكثير مما كان قبلاً ولكن عدد الذين سيتعلمون هذه اللغة ، ويستفيدون منها سيكون اكبر بكثير مما كان قبلاً . وهناك نقطة اخرى ، اعتنينا فيها بصورة خاصة عند ترتيب المنهج ، وهي جعل الدروس في السنين الاربع الاولى كدورة تامة - قائمة بنفسها - واعتبار السنتين الاخيرتين كدورة تالية دائمانية ، بحيث يكون الطالب قد استحصل على معلومات كاملة - ولو مختصرة - في كل درس من الدروس عند اتمامه الصف الرابع ، حتى اذا ترك المدرسة بعد اكمال هذا الصف يكون قد وصل الى درجة من المعلومات ، تمكنه من الاستفادة منها رأساً .

غني عن البيان ان الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا لا تسمح الى عدد كبير من الطلاب بالبقاء في المدرسة ست سنين ، فلذلك نرى معظمهم يتركون المدرسة بعد اكمال الصف الثالث أو الرابع ، فكان من الضروري ان نضع نصب أعيننا هذه الحالة الراهنة ، وترتيب المنهج على مقتضاها . فنفكر في حاجات هؤلاء التلاميذ الذين ربما سيتركون المدرسة بعد دراسة أربع سنين ، مضطرين الى ذلك من جراء حاجات أهلهم واحوال بيئتهم .

الكتب التدريسية :

بعد ترتيب المنهج ونشره ، اجتهدنا في تشويق المؤلفين والمعلمين على تحرير كتب مدرسية موافقة لهذا المنهج ، واعلنا الامر في الجرائد وأوضحنا مقاصدنا شفهاً لكثير من المعلمين والمحررين .

لقد قدم الى الوزارة خلال الموعد المضروب لهذا الغرض اكثر من اربعين كتاباً .. لكننا رأينا معظمها ان لم نقل كلها بعيدة عن الغرض المطلوب كل البعد ، وفهمنا ان أهم أسباب ذلك ، هو عدم كفاية الوقت من جهة وانشغال المعلمين الذين كان يمكنهم أن يؤلفوا أحسن الكتب بالتدريس من جهة أخرى ، فطلبنا الى البعض ان يعيدوا الكتابة في ايام التعطيل والى البعض ان يهتموا في تأليف كتاب جديد في العطة .

لقد تم تأليف خمسة كتب مدرسية :

- ١ - الألفباء ، من القراءة الحلدونية ، لقد طبع على نفقة الوزارة .
 - ٢ - التوحيد لاهل التوحيد ، تأليف هبة الدين الشهرستاني ، لدروس الدبابة في الصفوف الخامسة والسادسة - لقد طبع على نفقة المكتبة العصرية .
 - ٣ - المعلومات المدنية والاخلاقية - تأليف طالب مشتاق - للصفوف الرابعة - تحت الطبع .
 - ٤ - دروس التاريخ ، القرون الوسطى والقرون الاخيرة - تأليف عبد اللطيف الفلاحى للصفوف السادسة - تحت الطبع .
 - ٥ - دروس التاريخ ، حياة المشاهير - تأليف محمد شاكر ومصطفى علي - للصفوف الثانية - تحت الطبع .
- هذا ولنا وطيد الأمل أن حركة التأليف تتوسع في السنة القادمة ، ونوفق الى وجود كثير من الكتب المدرسية الموافقة للنهج الجديد .

اللوازم التدريسية :

لقد شرعنا بتجهيز المدارس بوسائط التعليم ، فأوعزنا الى المعلمين والمديرين بأن يجمعوا النماذج اللازمة لدروس الاشياء وطبعنا حروفاً كبيرة متحركة على المقوى لتسهيل تعليم القراءة والالفباء ، وأخذنا نرسل الى كل مدرسة عدداً كافياً منها ، ضمن علب خشبية - وطبعنا خريطة طبيعية للعراق تحتوي حوض الرافدين من منبعها الى مصبها ، وخريطة أخرى تحتوي على البلاد المجاورة ،

وتشتمل على جميع آسيا العربية ، واشترينا وجلبنا كمية من الألواح والخراطم المختلفة .

لقد أسسنا في الموصل قاعة للتجارة مع لوازمها المختلفة لكي تستفيد منها المدارس المختلفة في دروس الأشغال اليدوية ، وسنؤسس في هذه السنة مثلها في بغداد .

ولقد شرعنا بتأسيس غرفة لوسائل الإيضاح في بغداد ، لتستفيد منه جميع المدارس الابتدائية في التدريسات سيما في دروس الأشياء وسنؤسس هذه السنة مثلها في الموصل .

سنعتني في السنة القادمة ، اعتناء زائداً في اكمال تجهيزات المدارس ، من جهة وسائل التعليم .

معرض الأشغال والرسم .

لقد فتحنا في العاصمة معرضاً وقتياً للأشغال اليدوية والرسم ، في أول أسبوع من شهر آب ، اشترك فيه (٣٥) من مدارس البنين (١٣) من مدارس البنات ومن المناطق المختلفة ، عرض فيه نحو (٧٠) رسوم و (١٧٦) من الحياطة والتطريز ، و (٨٠) من اشغال الطين ، (١٢) من اشغال الخشب و (٦٦) من اشغال القوي .

لقد زار جلالة الملك المعظم هذا المعرض واطهر ارقباده وامتنانه .
ظلت ابواب المعرض مفتوحة خمسة أيام ، زارها خلالها نحو (٣٠٠٠) من الرجال و (٦٠٠) من النساء .

استعراض الرياضة البدنية ،

لقد أجري استعراض للرياضة البدنية في العاصمة في ساحة القلعة يوم ٢٧ تموز ١٩٢٣ .

لقد شرف جلالة الملك المعظم هذا الاستعراض وشاهد جميع الالعاب
والتمارين .

اجتمع في ذلك اليوم في ساحة القلعة نحو أربعة آلاف من التلاميذ ،
واجريت تمارين سويدية مشتركة من قبل ثلاثاية وستين تلميذاً .

الامتحانات العامة :

اشترك في الامتحانات العامة للصفوف السادسة الابتدائية ٢٦٥ تلميذاً من ٢٩
مدرسة ، نجح منهم (٦٠) نجاحاً تاماً ، (٥٠) نجاحاً قسماً ، وسقط منهم
١٥٥ ، فصار مجموع الذين استحقوا الدخول الى المدارس الثانوية (١١٠) .
ان هذا المجموع ، كان في السنة الماضية ٨٥ فقط .

الاجور المدرسية :

لقد تقرر في هذه السنة الدراسية ، استثناء جميع الصفوف الاربعة الاولى
من الاجور المدرسية ، وحصر الاجور بالصفين الاخيرين التاليين فقط وجعل
هذه الاجرة خمس عشرة ربية في السنة ، مع استثناء الفقراء بنسبة عشرين في
المائة على الاكثر .

أما قبلاً فكانت الاجرة - من حيث الأساس - ربية شهرياً في أربعة
صفوف - ولكنها لم تكن مطردة في كل القطر ، اذ كانت الاجرة ، ربيتين في
منطقة البصرة ، وثلاث ربيات في مدرسة البنات ، في حين ان المدارس الموجودة
في منطقة كركوك لم تكن تابعة لاجرة ما ، اما مدارس الموصل الرسمية ،
فالخاصة بالمسلمين منها كانت تابعة للقاعدة العمومية ، واما الخاصة بغير المسلمين
فامر اجورها كان للطائفة التي تختص بها ، فهي التي كانت تقررها وتجبها
وتصرفها كما تشاء .

فنظام الاجور الذي قرر هذه الاجور هذه السنة ، ازال جميع هذه الفروق
واصبح نظاماً دائماً يشمل جميع القطر على السواء .

٢ - مدارس المعلمين

توجد في الحالة الحاضرة في العراق مدرسة للمعلمين - باسم دار المعلمين - في العاصمة ، ومدرستان للمعلمات - باسم صف المعلمات - الواحدة في العاصمة والثانية في الموصل .

دار المعلمين :

ان دار المعلمين كانت مدرسة خاصة لتخريج معلمين للمدارس الابتدائية .

١ - لقد فتحنا فيها فرعاً جديداً ، وهو الفرع الأولي ، لتخريج معلمين للمدارس القرى وجعلنا مدة الدراسة في هذا الفرع سنتين ، في حين اننا أبقينا مدة الدراسة في الفرع الاصلي الذي يخرج معلمين للمدارس الابتدائية ، ثلاث سنين كما كان قبلاً . وجعلنا في ذات الوقت النجاح في الامتحان العام الدراسة الابتدائية شرطاً للدخول في القسم الاخير . فالمدرسة لم تخرج الا ثلاثاً وعشرين معلماً هذه السنة ، ولكنها ستخرج اعتباراً من السنة القادمة نحو ثلاثين معلماً للمدارس الأولية ومثله للمدارس الابتدائية .

٢ - كان في دار المعلمين - في سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ فرعان الواحد باسم « قسم الفنون » والثاني باسم « قسم الآداب » . بعد ما درسنا مستوى التلاميذ لم نر من الموافق الاستمرار على هذا التقسيم ، لان التخصص لا يمكن ولا يجوز الا بعد الوصول الى درجة كافية من المعلومات العمومية ، سواء كانت أدبية أو فنية . وسوية التلاميذ كانت بعيدة كل البعد عن هذا الحد الضروري في كلا الفرعين . لذلك وحدنا الفرعين ورتبنا المنهج على أساس اعطاء المعلومات الاساسية والعمومية الضرورية لكل من يريد ان يكون معلماً في المدارس الابتدائية .

ان الغاء هذا التقسيم مكننا من فتح القسم الخامس لمدارس القرى ، من دون زيادة ما في ميزانية المدرسة ومصاريفها .

٣ - ان نظام الادارة في دار المعلمين كان في حالة سيئة جداً . لأن الطلاب

كانوا يدرسون في بناية ولكنهم يذهبون الى بناية أخرى بعيدة عن الاولى لأجل الطعام ، ويتفرقون الى ثلاث بنايات مختلفة ، لأجل المطالعة والنوم . ولم يكن في هذه البنايات الاخيرة محلات خاصة بالمطالعة بل كان كل طالب يطالع كتبه ويستحضر دروسه في غرفة النوم نفسها ، بين السرر .

بما أنه كان يحدث محاذير جمة وجوهرية من جراء هذه الحالة ، وجبنا اعتناءنا الى توحيد محلات دار المعلمين في بناية واحدة ، وطالبنا ادارة الصحة بالبنائية المعروفة بـ « كوجوك ضابطان » ولكننا عندما علمنا ان ذلك لا يمكن الا عند تخلية قصر المجيدية ، نقلنا دار المعلمين الى بناية المدرسة الثانوية ووسعنا حديقة هذه المدرسة من جهة الخندق ، وبنينا عليها مطبخاً ومطعماً كبيراً . وتمكنا بهذه الصورة من جمع محلات دار المعلمين في بناية واحدة ، وتنظيم أمور ادارتها وحياة طلابها .

أما في أواخر السنة فقد استلمنا بناية كوجوك ضابطان ، واجرينا فيها التغييرات اللازمة ، وخصصناها لدار المعلمين ولنا الأمل ان دار المعلمين ستتقدم بخطوات سريعة في هذه البناية ، وتأخذ شكلاً مستقراً ، يساعد على التدريسات ونظام التربية .

٤ - اننا وجدنا نقصاً عظيماً في نظام الامتحان ، اذ كل من ينال خمسين درجة من المائة كان يعد ناجحاً من دون ان ينظر الى نوع الدرس وبمجموع الدرجات .

بما ان هذا النظام لا يمكن ان يكفل تخريج معلمين أكفاء ، فقد غيرناه واشترطنا للنجاح أولاً : الحصول على (٦٦) في المائة من مجموع الدرجات ، ثانياً : الحصول على درجة مثلها في كل من دروس اللغة العربية واصول التدريس والحساب على حدة .

٥ - لم يكن في المراق مدرسة داخلية ومجانبة غير دار المعلمين هذه ، والكلية الاعظمية والمدرسة العلمية في كركوك . بما ان المدرستين الاخيرتين في

حالة خاصة من التعليم ، يمكننا ان نقول ان دار المعلمين كانت المدرسة العمومية الوحيدة التي يمكنها ان تعلم الطلاب داخلياً ومجاناً . لهذا كان يدخلها كثيراً من الطلاب للاستفادة من كونها مجانية وداخلية لا غير ، بدون ان يفكروا ولا لحظة واحدة في مهنة التعليم .

أما ورقة التعهد التي كانت تؤخذ من الطلاب ، لتقيدهم بخدمة المعارف ، لم تكن كاملة للأمر قط ، لأن صيغة التعهد كانت قد وضعت عندما كانت مدة الدراسة عبارة عن سنة واحدة ، وبقيت على ما هي عليها بالرغم عن ابلاغ هذه المدة الى ثلاث سنين ، فانها كانت تقضي على الطالب بان يخدم سنتين فقط أو يدفع غرامة قدرها (٣٠٠) روبية لا غير . كان تؤخذ ورقة تعهد بذات الصورة من كل معلم يدخل في خدمة المعارف مهما كان منشأه ومهما كانت خدماته السابقة .

فكان من الضروري تغيير صيغة هذا التعهد وجعل مدة الخدمة متفقة مع مدة الدراسة ومقدار الغرامة متفقاً مع المقدار المصروف . لذلك كله غيرنا نص التعهد ، واشترطنا على كل طالب ان يخدم سنتين لقاء كل سنة يقضيها في دار المعلمين ، وعند الامتناع عن الخدمة يؤدي غرامة قدرها خمسمائة (٥٠٠) روبية لقاء كل من هاتين السنتين ، لان الحكومة تنفق على كل طالب نحو خمسين روبية شهرياً ما عدا مصاريف التدريس .

٦ - ان التدبير الاخير لم يرق للطلاب الذين كانوا يدخلون دار المعلمين من غير ان يرغبوا في خدمة التعليم ، كما ان نظام الامتحان لم يرق لكثير من الطلاب الكسالى ، الذين كانوا يرومون الترفع من درن جهد ، وطلاب هذين القسمين توقفوا الى خدع كثير من رفاقهم واشراكهم في مطالباتهم ، فاحتجوا جميعاً على هذين التدبيرين ثم اعتصموا جميعاً ولم يبق في المدرسة أحد . ولكن معظمهم كانوا يخدوعين من قبل الكسالى ، فلما عرفوا ان القرار لا يتغير ندموا وعادوا الى دروسهم ، ولم يتخلف منهم الا (٢٣) فانهم ظلوا مصرين على مطالبهم فرفض قيدهم .

وبهذه الصورة تخلصت المدرسة من هؤلاء التلاميذ الذين كانوا لا يميلون الى

مهنة التعليم بل يحقرونها . لنا الامل ان دار المعلمين ستصبح بعد اليوم موافقة لاسيها ، تخرج معلمين قادرين على التعليم ومربوطين بسلكه .

٧ - اننا اجتهدنا في تجهيز دار المعلمين بالخرائط والألواح وبعض الآلات اللازمة للتدريسات ولكن هذه التجهيزات لم تكمل بعد . لان معظم ما أوصينا به الى المحلات الأوربية لم يصل حق الآن .

سنجتهد في خلال السنة الجديدة ، لأكمال التجهيزات بسدار المعلمين ، حتى يكون فيها جميع ما يلزمها من وسائل التدريس والتعليم .

صف المعلمات :

نظراً الى الحاجة الماسة الى المعلمات ، لقد أسسنا صفاً لتخريج معلمات في مدرسة البنات المركزية في بغداد ، وصفاً آخر في المدرسة الخزامية في الموصل . ولقد تخرج خمس معلمات من الصف الذي أسس في العاصمة ، اما في السنة القادمة فسيخرج منها نحو عشر معلمات ، كما انه سيتمخرج من الصف الذي في الموصل نحو عشرين معلمة .

لا شك في ان هاتيك المعلمات سيسهلن لنا السبل اللازمة لتكثير مدارس البنات وتنظيمها في العاصمة وضواحيها ، وفي الموصل ونواحيها ولكنهن سوف لايفدننا افادة تذكر في تأسيس مدارس في سائر الملحقات ، لأنه ليس من المأمول ان يظهر بينهن من تقبل وتقدر الذهاب الى الخارج الاقليل ، فمن الضروري ان تجعل مدرسة المعلمات مدرسة داخلية ، لكي نقدر ان نجلب البنات من الخارج ونستفيد منهن في الخارج .

فعند تنظيم ميزانية السنة الآتية ، سنضع المخصصات الضرورية لهذا المشروع الجيوي .

دار المعلمين العالية :

بما أننا سنحتاج الى فتح مدارس ثانوية في بعض المدن الكبيرة - مثل

المهارة ، الناصرية ، النجف والحلة - بعد سنتين على الاكثر ، رأينا من الضروري ان نفكر في كيفية استحضار المعلمين اللازمين لهذه المدارس . نحن مشغولون الآن بوضع خطة لتأسيس مدرسة عالية للمعلمين لتخريج المعلمين اللازمين للمدارس الثانوية ولنا الأمل باننا سنوفق الى الشروع بهذه التدريسات بعد شهر او شهرين من دون احتياج الى طلب مخصصات جديدة .

٣ - المدارس الثانوية :

١ - ان في العراق أربع مدارس ثانوية : الواحدة في العاصمة والبقية في الموصل وكركوك والبصرة .

ان مدرسة العاصمة ومدرسة الموصل أصبحتا كاملتي الصفوف وكثيرتي التلاميذ وقد تخرج هذه السنة من الاولى (٦) ومن الثانية (٥) تلاميذ . وبعد سنة يتخرج من الاولى (١٢) ومن الثانية (١٥) تلميذاً . واما بعد سنتين فعدد المتخرجين سيتجاوز الخمسين ، وهكذا سيزداد عدد المتخرجين من هاتين المدرستين سنة فسنة ، بنسبة متزايدة كبيرة .

اما مدرستا البصرة وكركوك ، فلم تكونا كماتين المدرستين ، مبنيتين على أساس متين ، اذ انهما أسستا قبل اوانهما أي قبل ان يتكون تحتها مقدار كاف من المدارس الابتدائية الكاملة الصفوف ، لذلك لم يدخلها الا قليل من التلاميذ . وعندما زاد الاعتناء في الامتحانات تناقص فيها عدد التلاميذ تناقصاً كبيراً ، هذا ما اضطرنا الى الغاء صفين من كل من هاتين المدرستين ، انتظاراً لازدياد تلاميذهما ، فالتلاميذ الذين كانوا في هذه الصفوف انتقل بعضهم الى دار المعلمين وبعضهم الى مدرسة الهندسة والبعض الى الثانوية في بغداد .

٢ - عند تأسيس هذه المدارس الثانوية وقع تساهل عظيم في قبول التلاميذ وتزويجهم . وهذا التساهل دام الى ما قبل هذه السنة بحكم الاستمرار ، فكانت سوية التلاميذ في كل صف من الصفوف متفاوتة للغاية ، مما كان يمنع تقدم الدروس والمدرسة بدرجة مؤسفة . رأينا ان نضع حداً لهذا التساهل في أواخر سنة ١٩٢١

١٩٢٢- فأوعزنا الى ادارات تلك المدارس ومعلميها بالزوم الاجتناب عن التساهل في الامتحانات ، ولكي تصبح هذه المدارس ثانوية بكل معنى الكلمة ، كما اننا قررنا عدم قبول التلاميذ الذين لم يكونوا ناجحين في الامتحانات العامة للصفوف السادسة الابتدائية .

وفي الامتحان لم ينجح الا ثلث التلاميذ ، وقد سقط منهم الثلث ، وفرض على الثلث الباقي اعادة الامتحان في بعض الدروس .

ان نتائج هذه الامتحانات قد ولدت ضجة عظيمة من قبل التلاميذ الساقطين واوليائهم ولكن نتائجها الحسنة قد ظهرت في هذه السنة ، لأن في الامتحانات النهائية ، لم يسقط الا قليل من التلاميذ رغم تمسكنا بمبدأ عدم التساهل في الامتحانات ، مما يدل على تقدم كبير في حالة الدروس .

هذا وان تصفية الصفوف من التلاميذ المتأخرين لقد مكنت المعلمين من جعل مستوى الدروس متفقاً مع قدرة التلاميذ الباقين وهم المتقدمون .

٢- ان في سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ تقرر ان يقبل الى المدارس الثانوية كل من استحصل على (٢٥) في المائة من مجموع درجات الامتحان العام للصفوف الاخيرة من المدارس الابتدائية .

أما في سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فقد قررنا ان لا نقبل الا من استحصل على (٤٠) في المائة من مجموع هذه الدرجات .

في بدء هذه السنة الدراسية ١٩٢٣ - ١٩٢٤ قررنا أخيراً ان نخطو خطوة أخرى في رفع سوية القبول : واشترطنا على كل من استحصل من الـ (٤٠) في المائة الى (٥٠) في المائة ان يؤدي فحصاً في الرياضيات بعد شهرين .

٤- من البديهي انه يجب علينا ان نتخذ التدابير اللازمة لفتح مجال الدراسة الثانوية ، امام التلاميذ الذين يكلون الدراسة الابتدائية ، في المدن التي ليس فيها مدارس ثانوية .

ان هذه التدابير تنقسم الى قسمين : ١- تأسيس أقسام داخلية في المدارس الثانوية الموجودة . ٢- فتح مدارس ثانوية جديدة في مراكز الالوية .

إننا رأينا التدبير الأول أهم من التدبير الثاني في الحالة الحاضرة ، لأن الصفوف
الثانية في المدارس الابتدائية في مراكز الألوية لم تحتو مقداراً كافياً من التلاميذ
فلا يمكنها أن تخرج في خلال هاتين السنتين من التلاميذ ما يكفي لتأسيس
مدارس ثانوية في تلك المراكز . فكان من الضروري أن نكتفي بالحالة الحاضرة
بفتح أقسام داخلية في المدارس الثانوية الموجودة ، وأن نستجلب إليها التلاميذ
الذين يتخرجون من مدارس الألوية إلى أن يزداد عدد هؤلاء المتخرجين في بعض
المراكز . ونصل إلى درجة تبرر تأسيس مدرسة خاصة لها . نظن أن ذلك سوف
لا يستحصل إلا بعد سنتين .

فقد تأسس قبلاً في البصرة قسم داخلي على نفقة التلاميذ . ففتحنا الآن قسماً
داخلياً في العاصمة ، على نفقة التلاميذ أيضاً .

٥ - لم نرَ لزوماً لتزويد مدة الدراسة في المدارس الثانوية ، بل نرى ألا
تبقى هذه المدة أربع سنوات ، ولكنها تنقسم إلى دورتين : فالدورة الأولى
تحتوي على السنتين الأوليتين وتدرس المعلومات العامة من العلوم والآداب
والدورة الثانية ، تحتوي على السنتين الأخيرتين ، وتنقسم إلى فرعين علمي وأدبي
الأولى تعني بتعليم العلوم أكثر من تعليم الآداب والثانية بعكس ذلك تهتم في
تعليم الآداب أكثر من تعليم العلوم .

ولكن لما كانت سوية الدراسة في هذه الصفوف لم تصل بعد إلى درجة
تبرر هذا التفريع كما أن عدد التلاميذ فيها أيضاً لم يصل إلى المقدار المساعد له ،
رأينا أن نؤجل هذا التقسيم إلى سنة ١٩٢٥ .

نرى أيضاً أن تفتتح الدورة الأولى فقط من الدراسة الثانوية عندما يشرع
بتأسيس مدارس ثانوية في الألوية المهمة ، وتكون بهذه الصورة في مركز تلك
الألوية مدارس ذات ثمانية سنوات أربعة منها أولية واثنان تالية واثنان ثانوية .
ربما كان من الموافق - عندئذ - أن تسمى تلك المدارس بـ « المدارس
المتوسطة » .

فعلى كل حال ، اتنا شارعون بوضع الخطط اللازمة ، واعداد العدد المقتضية لتأسيس هذه المدارس ، بعد سنتين على الاكثر .

٤ - مدارس الصناعة :

١ - لقد كان في العراق في أوائل السنة الدراسية المنصرمة ثلاثة مدارس للصناعة ، الواحدة في العاصمة ، والثانية في البصرة ، والثالثة في كركوك . وكان حينئذ في الاولى (٩٦) تلميذ ، وفي الثانية (١٣) وفي الثالثة (٥٨) تلميذ .

ان مدرسة بغداد ، تقدمت تقدماً كبيراً في خلال هذه السنة ، فانها كانت قبلاً في دار مستأجرة ، لا امكان لتأسيس معامل ومكائن منظمة فيه ، ولما استلمت وزارة المعارف البناية القديمة الخاصة بالمدرسة الصناعية وعمرتها وانتقلت المدرسة اليها ، وتنظمت المعامل وتأسست المكائن فيها ، أصبحت المدرسة مجهزة تمام التجهيز لتعليم الصناعة بفروعها المختلفة من حديدية ، ونجارة وكهرباء ومكائن .

أما مدرسة كركوك ، فبقيت على حالها ، اما مدرسة البصرة فلم تتقدم قط ، لا بل تأخرت عما كانت عليه قبلاً ، بسبب انقطاع الرغبة عنها ، من جراء حذف مخصصات التلاميذ ، وعندما اضطرت الوزارة الى تخفيض ميزانيتها في رأس السنة الماضية ، تقرر الغاؤها ، ونقل جميع أدواتها ومكائنها الى مدرسة بغداد .

كان قد تقرر تأسيس مدرسة للصناعة في الموصل . ولكن أشغال البناء المخصص للصناعة من قبل ادارة الصحة ، واتخاذها مستشفى وعدم الحصول على المخصصات اللازمة ، حال دون تحقيق هذه الامنية .

كذلك كان من المتصور أن تؤسس مدرسة للصناعة العملية في النجف ، ولكن الضيق المالي ، حال دون ايصال هذا التصور الى حيز الفعل .

٢ - ان أكبر المشاكل في ترقية مدارس الصناعة في بلادنا تنحصر بنقطتين :
أولاً : مشكلة استجلاب التلاميذ لهذه المدارس ، ثانياً : مشكلة ابقائهم في
المدرسة الى حين اتمام تحصيلهم فيها .

لأنه يمكننا أن نقول ان الرغبة للصناعة محصورة بالفقراء والمحتاجين وهؤلاء
يبدلون الى الاستفادة من كد أولادهم بأعظم سرعة ممكنة . فيرجحون تعليمهم
الصنایع والحرف في المعامل والحوانیت ولا يرسلون أولادهم الى مدارس الصناعة
الا قليلاً .

وزد على ذلك أن هذا البعض الذين يرسلون أولادهم الى مدرسة الصناعة ،
لا يتركونهم فيها السنين اللازمة ، بل يفصلونهم عنها ويرسلونهم الى الحوانيت ،
حالمًا يرون انهم تعلموا شيئاً من الصناعة وأصبحوا قادرين على اكتساب شيء من
المال - ولو كان قليلاً - بواسطتها .

كان من المعتاد أن يعطى للتلاميذ في مدارس الصناعة مخصصات شهرية
تتراوح بين ٢٥ و ٦٥ روبية ، فهذه المخصصات كانت تستجلب كثيراً من التلاميذ ،
ولكنها لم تكن تربط التلاميذ بالمدرسة طول مدة السنة .
فلما قررت لجنة الاقتصاد ، قطع هذه المخصصات ، قلت الرغبة لهذه
المدارس .

فمدرسة البصرة تأثرت من هذا القرار في الدرجة الأولى ، فلم يبقَ فيها الا
عدد قليل من التلاميذ ، فلما كانت الحالة المالية تحمل الوزارة على تقليل
مصاريفها ، ألغيت المدرسة في أواخر السنة المالية المنصرمة .

أما مدرسة كركوك ، فمعظم تلاميذها كانوا مبروطين مع الحكومة بمقود ،
تتعهد الحكومة بموجبها باعطائهم المخصصات لمدة معينة ، وهم يتعهدون لقاء ذلك
بخدمة الحكومة لمدة معينة بأجرة معينة ، فقبلت المالية الاستمرار على اعطاء
المخصصات لهؤلاء الى انتهاء مدة العقد . فلذلك بقي في المدرسة (٥٧) تلميذاً
الى آخر السنة . ولكن الآن قد انقضت مدة التعليم المشروطة في العقود
وانقطعت المخصصات نهائياً في ختام السنة الدراسية المنصرمة . فلا شك في أن

التلاميذ يتناقصون تناقصاً كبيراً في السنة الدراسية الجديدة . فقد راجعنا بلدية كركوك وطلبنا منها أن تتخذ التدابير اللازمة لادامة الرغبة في مدرسة الصناعة . أما مدرسة بغداد ، فانها لم تتأثر كثيراً من قطع "المخصصات" لأن الرغبة لتعليم الصناعة في بغداد أقوى وأشد من المدن السابقة الذكر . هذا ومن جهة أخرى كان في المدرسة (٣٠) طالباً مربوطين بعقود مع ادارة سلك الحديد فاستمرت هذه الادارة على دفع المخصصات التي كانت تعهدت بها وهي (٢٥) روبية شهرياً .

٣ - نحن نرى من الضروري أولاً : أن يكون في مدارس الصناعة قسم داخلي ، يعيش فيه بعض التلاميذ مجاناً ، لاستجلاب الطلاب من الملحقات ، ثانياً : ان يعطى للتلاميذ الذين هم في الصفوف المتقدمة مقدار من الاجرة - كحصة من أثمان المعاملات التي يصنعونها - لتأمين ارتباطهم بالمدرسة الى ختام تحصيلهم . والا فلا يمكننا أن نستجلب لهذه المدارس عدداً كافياً من التلاميذ ، ولا ان نؤمن بقاءهم في المدرسة الى أن يكملوا تحصيلهم .

٤ - ان السنة الجديدة ، ستدخل تقدماً كبيراً في مدرسة بغداد ، لأنه سيفتح فيها صف راق ، لا يقبل فيه الا من أكمل الدراسة الابتدائية ، وسيكون فيها قسم داخلي ومجاني .

٥ - المدارس الاهلية

لقد كان في آخر السنة الدراسية المنصرمة (٥١) مدرسة أهلية فيها (٢٦٦) معلماً و (١١٥٥٦) تلميذاً . هذا عدا الكنائس التي لا يقل مجموع تلاميذها عن (٨٠٠٠) وعن الأميين الذين يداومون على الدروس الليلية ، ويتجاوز عددهم الـ (١٠٠٠) .

ان الوزارة ساعدت هذه المدارس ووزعت (٦٠.٠٠٠) روبية . فعدا ذلك فقد ساعدت الدروس الليلية بالمباني ، ففتحت أبواب المدارس ليلاً الى المعهد العلمي الذي قام بهذه الدروس خير قيام .
فقد اعتنينا بصورة خاصة ، في أمر تنظيم مراقبة المدارس الاهلية . وأصدرنا

أوامر عامة أبلغنا بها جميع المديريات وجميع المدارس الأهلية ، لزوم انبساط
النظامات العثمانية ، قد كانت الإدارات والمدارس ، تقول بمبدأ آخر وهو ان
مبدأ اعتبار حق مراقبة الحكومة مقدر باعطاء المساعدة فأبلغنا جميع المدارس ،
بان حق المراقبة من الحقوق الأساسية للحكومة وان جميع المدارس الأهلية ،
يجب ان تكون تحت مراقبة الوزارة وتتبع أوامرها سواء أخذت مساعدات ،
أم لم تأخذ .

٦ - الكشافة

١ - لقد كان في العراق في أواخر السنة المنصرمة (٦٢) فرقة كشافة ،
تنقسم الى (٥٠٠) طليعة ، وتتألف من (٤٤٨٠) كشافاً .

٢ - ان الكشافة العراقية كانت تابعة الى كشافة انكلتره قبل تأليف
الحكومة الوطنية وإيعازاتها كانت باللغة الانكليزية ولم تستقل وتستعرب الا
بعد تنويع جلالة الملك وتأليف الحكومة الوطنية .

لقد اشتركت كشافة العراق في مؤتمر الكشافة العام الذي عقد في باريس في
تاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٢ ، وكان يمثلها السيد جميل الراوي ، الذي كان قد أرسل
الى انكلتره لتتبع أمور الرياضة البدنية عامة والكشافة خاصة . ولقد اعترفت
جميعات كشافة جميع الدول الذين حضروا المؤتمر بجمعية الكشافة العراقية
كجمعية داخلية في ديوان جمعيات الكشافة الدولية . فالتحبارات والعلاقات جارية
بيننا وبين جمعيات الدول الأخرى والمركز العام للديوان الدولي ، ولها قسط
سنوي كسائر الجمعيات يدفع لطبع ونشر أعمال الديوان الدولي .

لقد قبلنا رمزاً خاصاً للكشافة العراقية ، وهو مؤلف من ثلاث سعفات ،
ولقد عملت القوالب والاشارات والاممة اللازمة لها .

ان التخوف والتحذر الذي كان قد حصل ضد الكشافة في كثير من المحلات ،
زال تماماً ولم يبق أثر من المعارضات السابقة فالتشكيلات الجديدة في هذه
السنة ، كانت خاصة بمنطقة الفرات ومدارس ملحقات بغداد والموصل
وكركوك .

ولنا وطيد الامل انها ستتقدم تقدماً كبيراً في السنين القادمة .

تصريح وتوضيح
من وزارة المعارف
بتاريخ ٧ كانون الاول ١٩٢٣

منعاً لحدوث تشويش في بعض الأذهان من جراء بعض المقالات التي نشرت تشوهاً للحقائق « حول تقرير وزارة المعارف » رأينا ان نصرح بما يأتي :

١ - ان عدد الذين نجحوا في الامتحانات العامة في هذه السنة نجاحاً كاملاً كان ٦٠ ولكن هذا العدد كان في السنة التي قبلها ٣٨ فقط .
وأسئلة هذه السنة لم تكن قط أسهل من أسئلة السنة الماضية بل كانت أصعب منها .

٢ - ان فقدان المعلومات بحول دون امنية الوزارة بتكثير مدارس البنات فلذلك رأت الوزارة ان تعالج الأمر من أساسه فسارعت الى اتخاذ الوسائل اللازمة لتخريج المعلومات بأسهل الطرق وأسرعها .
مع ذلك قد بلغ اليوم عدد التلميذات في مدارس البنات التي في مدينة بغداد ٦٧٠ وقد كان عددهن قبل سنتين ١٦٢ فقط .

٣ - غني عن البيان ان المعلمين الذين يمكن ان يستفاد منهم في الصف الاول والثاني من مدارس القرى لا يمكن ان يستفاد منهم لاصلاح الصفوف المتقدمة في المدارس الابتدائية . لذلك كان من الطبيعي ان توجد الوزارة الوسائل اللازمة لفتح بعض مدارس جديدة في القرى قبل ان توجد الوسائل الكافية لاصلاح جميع المدارس الموجودة .

ان المدارس التي ذكر في التقرير انها لا تليق ان تسمى مدارس جميعها في قرى الموصل ومعظمها خاص بالبنات . ومن البديهي ان الوسائل اللازمة لاصلاح تلك المدارس هي غير الوسائل اللازمة لفتح مدارس جديدة مثلاً في قرى لواء ديالى او الديوانية .

٤ - ان الاجور المدرسية لم تفرض من قبل وزارة المعارف بل كانت مفروضة قبلاً ، وشاملة أربعة صفوف فالوزارة سمعت سعيًا حثيثاً لاستثناء جميع الصفوف الاولى وحصر الاجرة بالسنتين الاخيرتين في المدارس الابتدائية ، انها استحصلت أخيراً قراراً بإبلاغ نسبة الاعفاء من الاجور المدرسية الى خمسة وعشرين في المائة . بعد ان كانت عشرين في المائة .

٥ - ان عدم التناسب الموجود في توزيع المدارس على الالوية لم يكن نتيجة اجراءات السنتين الاخيرتين بل بعكس ذلك ، فالوزارة وضعت هذا الامر نصب عينها منذ سنتين وقد أنقصت في خلال هذه المدة من عدد المعلمين المخصصين لمنطقة الموصل ٦٦ معلماً وزادت في العدد المخصص لمنطقة البصرة ٤١ وفي منطقة بغداد ٣٣ معلماً .

٦ - ان الوزارة لم تخفف شيئاً من شروط القبول الى دار المعلمين ، وكان الاقبال في هذه السنة على الدار المذكورة أكثر من جميع السنين السابقة . فبلغ عدد تلاميذها هذه السنة ١٤٢ بعد أن كان تحت المائة في السنين السابقة .

٧ - ان مخصصات المعارف كانت ٢١ لكاً (مائة ألف) حينما كان عدد التلاميذ دون تسعة آلاف والآن ١٨ لكاً مع ان عدد التلاميذ ينوف على ١٨ ألفاً .

الوزير ابو المحاسن

طلبني جعفر العسكري بالتليفون، بروح المداعبة التي ما كانت تفارقه أبداً:
- تعال ، استلم وزيرك ..

ما كنت أعرف من هو وزيرني الجديد ، كنت قد عرفت ان الوزارة
سيؤلفها جعفر العسكري . كما عرفت أن علي جودت سيدخلها . ولكنني ما كنت
عرفت من سيكون وزير المعارف فيها .

فذهبت الى بناية رئاسة الوزراء ، دون أن أعرف من هو وزير المعارف
الذي سألاقيه هناك ، ومع هذا ، لم أكد أدخل قاعة رئاسة الوزراء ، وألقي
نظرة عجيلى على الجالسين فيها ، الا وتفرست من بينهم وزير المعارف الجديد ،
مع أنني لم أعرفه قبلاً ، ولا سمعت باسمه أبداً : كان على رأسه غمامة كبيرة ، وعلى
كتفيه عباءة وبرية اللون ، وكان له لحية كثة شقراء ، وعينان زرقاوان
كاشفة اللون .

ان هذه الملابس ، كانت كافية لاعلامي بأنه ، هو وزير المعارف الجديد .
جعفر العسكري ، تولى مهمة التقديم ، بوجه بشوش ، وعرفني اسم وزيرني
الجديد : أبو المحاسن .

اني لم أسمع بهذا الاسم قبلاً ، كانت دارت على الألسن أسماء العديد من رجال

الجغرافية وعلمائهم خلال تأليف هذه الوزارة والوزارات التي سبقتها ، ولكن اسم « أبو المحاسن » لم يدخل بين تلك الأسماء ، في وقت من الأوقات ، اذن فنحن أمام اسم جديد ، وشخص جديد تماماً .

وبعد الانتهاء من مراسم تهنئة رئيس الوزراء وزملائه ، قلت له : « تفضلوا لنذهب الى الوزارة » . وغادرت القاعة ، مرافقاً لوزير المعارف الجديد .

خرجنا من بناية رئاسة الوزراء ، وأخذنا نسير نحو بناية وزارة المعارف (التي كانت في بناية مديرية الآثار القديمة الحالية) .

مشينا جنباً الى جنب ، دون أن نتكلم كثيراً .

قد سمعت منه خلال سيرنا في شارع السراي ، بعض الكلمات المتفرقة :
أنا هوايه ممنون ... كنت أسمع بك كثيراً ... أنا كل الوقت أدعو بطول العمر الى سيدنا الملك فيصل ...

عندما انتهينا من شارع السراي ، لم أثنأ مواصلة السير من سوق السراي ، ورجعت على ذلك دربونة المطبعة للنخلص من زحام السوق .

ولم نكد نتقدم في تلك الدربونة الى منتصفها ، الا ورأيتني يتوقف فجأة ، وبلتفت الى الورا ، وأنا أيضاً التفت الى الورا ، لأرى الدافع لتوقفه ، ولاحظت خلفنا رجلاً مثله ، يحمل عباءة وكوفية ، وقد توقف مثلنا ، على بعد منا . وبعد هذا الالتفات الى الورا ، والتأكد من عدم وجود شخص آخر هناك ، وجه نظره الي ، وقال ، بسذاجة غريبة ، وبصوت يشبه الهمس :
- أنا أريد منك اسم ... وهو يهز رأسه .

ثم كرر قوله هذا عدة مرات ، بأداء يزداد غرابة ، في كل هزة رأس :
- أريد اسم ... أريد اسم ...

عيناها كانتا تظهران الى ذلك الحين ، بمظهر الذكاء والحلاوة ، ولكن ، خلال هذه الوقفة واللفتة والكلمة ، تغير أدائها تغيراً كبيراً ، لحت فيها آثار سذاجة لا تخلو من الحبث : سذاجة الطفولة ، واندفاع الطموح .

رمع ذلك ، رأيت ان اجيب على طلبه ، على الفور :

- تأكدوا ، أنا شخصياً لا أهتم بالاسم ، ولا افكر في شيء غير مصلحة المعارف ، فكلمها تساعدوني على العمل في سبيل تقدم المعارف ، فالاسم الذي سينتج عن ذلك ، سيعود اليكم وحدكم ..

انه فرح لقولي هذا ، فرحاً ظاهراً ، وضحك ضحكة طويلة ، ثم أخذ باصل السير ، قائلاً ..

- أشكرك .. أشكرك .. اما هوابة سامع بك .. أشكرك ..

وأذا التفت الى الوراء ، ولاحظت ان الشخص الذي كان واقف خلفنا ، على بعد بضعة أمتار منا ، صار يحشي بدوره ، من ورائنا ، وعلمت من ذلك انه من السادة او أقاربه .

وعندما وصلنا الى مبنى الوزارة ، ودخلنا الغرفة المخصصة للوزير ، دخل مما الشخص الذي كان يلعبنا من بعد ، وانتهى في زاوية من زوايا الغرفة .

وبعد ان قنيت له حسن الخدمة والنجاح ، دعوت الموظفين ، وأخذت قدمهم الي واحد فواحداً . ولاحظت ان هذه المراسم كانت قد طمعت بهم الشهرة ، التي أظهرها لي في طريقنا الى الوزارة ، وتغيرت معالم وجهه وتعبيراته تعبيراً حلياً ، وصارت عيناه تفيضان فرحاً وسروراً ، بمزجاً بالشيء الكثير من التذاجة ، كعيني طفل ارتدى ملابس العبد ، أو نال الهدايا الغنية ..

وعندما انتهينا من هذه المراسم ، ودعت الوزير الجديد ، وذهبت الى غرفتي ، وانصرفت الى أهالي الاعتيادية .

غير انه لم يضر على ذلك مدة طويلة ، الا وسمعت باب الغرفة يفتح وعلّة ، وسد على حنون الفراش ليخبرني ضاحكاً ان معالي الوزير آت لزيارتي ..

سأه الوزير ، وبعد ان جلس على احد الكراسي ، رفع رأسه نحوي ، وأخذ

يحدث بي مع ابتسامة غريبة ، ثم أوما برأسه وبطرف عينه الى الخارج ، قائلاً :
- خادمك ... عينه بوظيفة ..

وعلمت عندئذ ان الشخص الذي كان يتبعنا في طريقنا الى الوزارة ، ويقف
عندما نقف ، ويمشي عندما نمشي .. والذي كان دخل معنا الى الغرفة .. كان
من محاسبيه ، والوزير الجديد كان يرغب في افتتاح أعماله الرسمية بتعيينه
في وظيفة ..

دهشت لهذه المطالبة المفاجئة ، ومع ذلك لم ارد ان أصدمه في اول يوم من
ايام وزارته بالشروط التي تحدد للتعيينات ، والأصول التي تراعى في ذلك ، بل
رأيت من الأوفق ان أقطع عليه طريق الطلب والالحاح ، بحجة مقنعة ، فقلت :
- مع الأسف ، لا توجد في الوزارة وظيفة شاغرة .

ولكنه لم يقنع بهذه الحجة التي كنت ظننتها قاطعة ، بل أخذ يلح عليّ
بأداء التملق :

- أنا هوايه سيمان بك ... يقولون ان كل شيء تريده أنت تقدر تساويه
عينه ، عينه .
اعترضت عليه ، موضحاً :

- أنا لا اقدر ان اعمل شيئاً خلاف الأصول ، وخارجاً عن الملاك ... سأقدم
لكم بعد قليل ميزانية الوزارة وملاك الموظفين .. وسترون بانه لا يوجد أبداً
وظيفة شاغرة .

قلت ذلك ، غير أنني لاحظت ان كلمات الملاك ، والميزانية ، والنظام
والشواغر .. التي كنت ألفظها بغية اقناعه .. ما كانت تعنيه بوجه من الوجوه ،
ربما كان يسمعها لأول مرة ، وعلى كل حال ، انها كانت من الكلمات التي لم يفهم
لها معنى .

فظل يكرر ، بلمهجة ساذجة :

- عينه .. عينه .. هو محسوبي .. أنا هوايه أوده ..
أجبت متحيراً : - أوكد لكم بأنه ليس لدينا امكان لتعيين احد .

وعندما كبرت عليه عدم الامكان ، انتقل فجأة من الالحاح الى الزعل ،
فقال :

- أذا اعرف ، انت كل شيء تريد تساويه .. الآن تقول : ما يمكن ..
معناه لا تريد ان تساويه ..

قال ذلك ، غضباً ، وقام وخرج من غرفتي ، كما يخرج طفل الحردان ...
هذه الوقائع التي فاجأتنا في الساعات الأولى من جلوس الوزير الجديد على
كرسي الوزارة ، كانت من اسوأ العلامات ، انها آلمتني بشدة ، وجعلتني أتوقع
مشاكل وخرابيط كثيرة ، من رجل يسلك هذا المسلك الغريب ، في اول يوم من
أيام وزارته .

وهذا ما حملني على التساؤل عن ماضيه : من هو؟ .. ماذا كان يعمل؟ وبماذا
كان اشتهر؟ ولماذا عيّن وزيراً للمعارف !

اني اطلعت على أجوبة هذه الأسئلة بسرعة ، وازددت حيرة على حيرة ،
وألماً على ألم : انه كان من الذين يقرضون الشعر في كربلاء ، ويتمشون بواسطته .
قيل لي انه كان 'وفيق' بعض التوفيق في الشعر الغزلي الرقيق ، غير انه اتخذ الشعر
واسطة للارتفاق ، وصار يذهب الى بيوت موظفي الادارة أيام الأعياد ، يلقي
عليهم بعض القصائد ، لينال منهم بعض الهدايا - حتى ان بعض الرواة أكدوا
لي ان أحد مدراء النواحي ، كان أجازته بضعة روبيات ، خلال حفلات العيد
الأخيرة . وكان بما لا مجال له للشك فيه انه كان بعيداً عن وظائف الحكومة
وأعمالها . حتى انه كان قد تقدم الى وزارة العدلية - قبل مدة وجيزة -
بمريضة يطلب فيها تعيينه بوظيفة صغيرة ، لا يبلغ راتبها المائة والخمسين روبية ،
ويقال ان العمل الوحيد الذي استخدم من أجله في الحكومة كانت عبارة عن
مأمورية تعداد النخيل .

غير انه في المدة الأخيرة كان انتخب عضواً في مجلس معارف لواء كربلاء ،
وعلي جودت تعرف اليه خلال متصرفيته هناك ، وعندما دعي الى تولي وزارة
الداخلية في وزارة جعفر العسكري الجديدة ، ورأى الآراء المتضاربة حول

الشخص الذي يعهد اليه بوزارة المعارف ، اقترح تعيين أبو الهاسن ظناً منه بأنه
رجل فقير ، ، فلا يخرج عن خطط وتعليقات زملائه .
غير انه كان قد فات علي علي جودت - كما فات علي سائر رجال السياسة -
ان كرسي الوزارة بغير طباع الأشخاص ، وهذا التغيير قد يكون شديداً ،
بنسبة « سذاجة الشخص وفقره » قبل الاستيزار ..
كلمت علي جودت مساء ذلك اليوم ، ونقلت اليه كل ما حدث ، غير انه
قابل ذلك بضحكة طويلة ، وقال لي : - انا اكله ... واظن انه لا يخرج
عن كلامنا .

* * *

رأيت ان ارافق الوزير في زيارة بعض المدارس بقصد اشباع نهمه في الاشتهار ،
وقررت ان نبدأ بمدرسة العوينه .

دخلنا المدرسة ، ووصلنا الى غرفة المدير ، وقدمته الى الوزير :
- المدير ، سعيد بهجت ..

وعندما سمع هذا الاسم ابتسم ابتسامة عريضة ، قائلاً :
- مسعود انشاء الله .. تبتهج البلاد بخدماته .

قال ذلك بمد وتجويد ، واخذ يتلفت الى ما حوله ، ويحدق في وجهي ،
ويحرك رأسه وعينه بأداء غريب كأنه يريد ان يقول : « رأيت ، كم انا قدير
في ارتجال القوافي المناسبة للمقام !! » ..
خرجنا من غرفة المدير ، لزيارة الصفوف .

قدمت له المعلم ، في اول الصفوف التي دخلناها :
- المعلم توفيق الشيخ داوود ..

والوزير ، سارع الى القول : - موفق انشاء الله ..

قال ذلك بأداء الفخر والمباهاة ، .. انه كان وجد الكلمة التي تلائم اسم
المعلم تمام الملاءمة ..

ثم انتقلنا الى صف آخر ، كان المعلم فيه « صادق الأعرجي » ،
والوزير لم يتأخر في ايجاد الكلمات التي تناسب هذا الاسم أيضاً ، اذ قال :

- صادق الكلام .. ولا شك صادق الجنان أيضاً ،
ان توصله الى هذه الكلمات المناسبة ، زاده فخراً على فخره الأول ، وصار
ينتظر انتقالنا الى سائر الصفوف ليرينا مدى مهارته في ارتجال الكلمات في
مختلف المناسبات .

ولكن الصف الذي دخلناه بعد ذلك ، كان صف اللغة الانجليزية ، وقدمت
له معلم الصف ، كما كنت أقدم سائر المعلمين .
- معلم الانجليزية ... داود مينا .

عندما سمع هذا الاسم تلعثم قليلاً ، غير انه لم يجد الكلمة المناسبة له . فكرر
الاسم ، مستفهماً ، بغية اكتساب الوقت للتفكير والابتداع :
- داود مينا .

أجبتة : - نعم داود مينا .
كرر ، متسائلاً ، ومستمرّاً في التفكير :
- داود مينا .

كررت له الجواب : - نعم ، داود مينا ..
كرر السؤال مرة ثالثة : داود مينا .
ولم يجد كلمة تتفق مع هذا الاسم ، أو تتلاءم مع معناه ، فرأى ان ينهي
الحديث بالكلمة التالية :
- خوش اسم ..

* * *

بعد بضعة ايام ، اخذ الوزير ، يتكلم عن مدير مدرسة كربلاء ، فقال :
- نظيف .. المدير ... (أخلاقى) ... اعزله .
دهشت لهذا الطلب المفاجيء ، ان المدير كان من الذين يتلاءمون مع بيئته
كربلاء كل الملاءمة ، انه كان قد تفرغ على أعمال التعليم والادارة ، كان ذهب الى
بلاد الأفغان ، وتولى التعليم فيها . وهو في سن الكهولة ذريعال وأولاد .

والتقارير التي كانت ورقتها من المفلتين ، كانت تمسحها ، وتشي على سرورها
وإدارته بوجه عام .

وبعد التفكير قليلاً ، سأله : - ما هي الأخلاق السلوكية التي تروي
عنه . . . ترسل مفتشاً يحقق في الأمر . . .
غير أن كلامي هذا ، أثار فيه استغراباً شديداً ، وأخذ يعترض عليّ بشيء
من النهور :

- مفتش . . ترسل مفتش . . سننظر لتحقيق المفتش . المفتش يعرف أحسن
مني كبريلاء بلدي . أنا أعرف كل شيء هناك . . أعرف أن نظيف أخلاقاً . .
هل يستطيع المفتش أن يعرف أحسن مني . .
ضغطت على نفسي بشدة ، لكي لا أنور على هذا المطلق الغريب ، أو أصحك
عليه . . . فأجبت بكل هدوء :

- اسمحوا لي أن أقول : أن تقارير المفلتين ، ترسل صورها إلى المتصرفين ،
ويطلع عليها الموظفون . . وآخر التقارير التي وردها من المفلتين عن مدرسة
كبريلاء ، كان يمدح المدير ، فكيف يجوز لنا أن نفصله من وظيفته ، دون تحقيق ،
فلا بد لنا من إحالة القضية إلى أحد المفتشين قبل أن نقدم على عمل ما في
هذا الشأن .

ولكن هذه البيانات أيضاً لم تقنع الوزير ، فعاد يكرر أقواله :
- كبريلاء . . بلدي . . أنا أعلم الناس بها . . المفتش لا يستطيع أن يعرف
أكثر مما أعرفه أنا . . .

وعندما كررت عليه وجوب إحالة الأمر إلى أحد المفتشين ، وعدم حوار
اتخاذ قرار نهائي ، دون الاستناد إلى تقرير رسمي . . أجاب الوزير ، بكل
بساطة :

- قلت لك أنا أعرف أحوال المدير نظيف . ومع هذا ، هل تريد أن أجيب
لك مضبطة من الأماني في حقه .

ان هذه الكلمات التي قالها أبو المحاسن ، بكل بساطة ، وقعت في أذني وقع

الصاعقة ، لأنني كنت بذلت جهوداً كبيرة للقضاء على عادة الالتجاء الى المضابط ، وكنت صدرت بلاغاً عاماً - صريحاً وقوياً - في هذا الشأن . قلت فيه - بعد المقدمات اللازمة - ان كل معلم ينال حقه دون ان يحتاج الى تقديم مضبطة من الأهالي ، أو ورقة التماس أو وساطة من أحد الأشخاص ، وأما المطالب الغير بحقة ، فلا يمكن ان تروج ، ولو اقترنت بالعديد من المضابط والالتماسات .

اني كنت عممت ذلك بكل اهتمام ، وطلبت من جميع المفتشين ، ان يسلكوا المسلك الذي يساعد على نشر هذا المبدأ وهذا الاعتقاد بين المعلمين ، كما كنت فرضت على نفسي التمسك بهذا المبدأ بكل قوة وبكل اصرار ، على الرغم مما كان يعرضني ذلك الى استياء الكثيرين من الأصدقاء ، ويخلق لي كثيراً من الأعداء . وكنت منشور الصدر من نجاحي في نشر هذا الاعتقاد بين جماعات كبيرة من المعلمين ، وفي القضاء على عادة السعي وراء الحصول على المضابط ، التي كانت متفشية في بيئات التعليم .

والآن ، أجد نفسي أمام وزير يتكلم عن جلب مضبطة من أهالي كربلاء ، لتأييد قوله في أخلاق مدير المدرسة ! .

هذا كان يعني هدم كل ما كنا بذيناه ، وإبطال آثار كل الجهود التي كنا بذلناها في هذا السبيل .

فما السبيل الى حل هذه المشكلة بأقل ما يمكن من الأضرار . رأيت من الضروري ان اكتسب بعض الوقت ، للتفكير في الأمر ، بمزيد من التفصيل ، فقلت للوزير :

- امهلوني قليلاً ، لأدرس القضية وأفكر في الأمر .
وعندما عدت الى غرفتي طلبت تقارير المفتشين عن مدرسة كربلاء ، وموظفيها ، فقرأت في آخر التقارير - وكان مؤرخاً بتاريخ ١٩٢٣/٩/٢٩ ، بقلم عاصم الجلي - العبارات الصريحة التالية :
المدير محمد نظيف افندي ، ادارته حسنة جداً . وقد توفق لضبط الطلاب

وانتظامهم ، بدرجة ما يفوق أقرانه . نشط ومنتهبه . له المام الرابع بـ

المدرسين .

والمدة التي مضت بين تاريخ كتابة هذا التقرير وبين طلب الوزير ، كانت عبارة عن ثلاثة أشهر ونصف . فكيف يجوز لنا ان نفصل المدير ، على الرغم من مدحه في تقرير التفتيش .

ومن جهة أخرى ، علمت ان المفتش الجديد محمد الزين الذي كان يقوم بتفتيش مدارس الفرات ، كان على وشك الانتقال الى كربلاء ..

فرايت ان أوجه الى الوزير المذكرة التالية ، وهي مؤرخة بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٢٤ :

الى معالي وزير المعارف المفخم

تحية وتبجيلاً .

أمرتموني معاليكم أمس بسحب مدير مدرسة كربلاء حالاً بدون ان تبيينوا سبباً معيناً بل استناداً الى بعض الشكايات التي قلمت انكم أخذتموها بصورة خصوصية .

لا يخفى على معاليكم ان سحب مدير مدرسة حالاً وفوراً في أواسط السنة الدراسية بهذه الصورة لا يجوز الا اذا كانت له جريمة ادارية أو أخلاقية يخشى ان تأتي بخطر عظيم عند بقائه ولو مدة وجيزة .

والحال ان جميع تقارير التفتيش الموجودة في الوزارة تشهد بحسن ادارة المدير الموما اليه . اسمحوالي بأن أعرض على معاليكم ان مدرسة كربلاء كانت قبل سنة ونصف بحالة فوضوية مؤلمة . تتقاذفها التأثيرات الخارجية والأغراض الشخصية بتباغض معلمها بعضهم بعضاً وبتشاغب بعضهم على بعض وكل حزب من أحزابهم يحاول ان يستند الى قوة خارجية بدون ان ينظر الى منافع المدرسة الحقيقية . والحمد لله ان ذلك التذبذب وتلك الفوضى زالت بعد تعيين المدير الحالي كما تشهد بذلك سجلات الوزارة وتقارير المفتشين .

أني لأخشى ان يعود الى المدرسة ذلك الدور المشؤوم اذا سارعنا في سحب

المدير بمجرد طلب بعض الأشخاص . وبما أن مفتش منطقة الفرات السيد محمد الزين قد ذهب الى التفتيش وسيزور المدرسة المذكورة في هذه الأيام أرجو من معاليكم ان تسمحوا لنا بانتظار التقارير التي ستأتي من المفتش الموما اليه ولا نبت في الأمر قبل ذلك .

انني لا أشك في ان معاليكم لو تفضلتم وطالتم سجلات الوزارة المتعلقة بهذا الأمر لوافقتموني على لزوم التربص والتدبر قبل البت في الأمر فوراً .
وتفضلوا بقبول فائق التعظيم .

مدير المعارف العام

عندما واجهت الوزير بعد ارسال هذه المذكرة ، رأيته متجهماً الوجه ، ومنقبض الصدر ، وبعد بعض الكلمات ، اضطر ان يقول لي بصراحة :
- أنا لا أعرف هذه الأشياء .. ان بقاء نظيف مديراً لمدرسة كربلاء يحط من كرامتي ...

وأدركت عندئذ ان اصراري في الأمر أكثر من ذلك سيؤدي الى أضرار كبيرة : انه سيلجأ الى طريقة جلب مضبطة من أهالي كربلاء . وسيحصل على ما يريد بكل سهولة ، ولا سيما بعد ان ارتقى الى منصب وزير المعارف ، ولا شك في ان منظمي المضبطة المطلوبة لن يتورعوا عن دعم مطالبهم بطائفة من الأكاذيب والمفتريات ضد المدير ، وذلك سيضعنا أمام مشاكل جديدة ، وربما سيعرض الرجل الذي نريد وقايته الى أضرار بليغة .
وبعد ان فكرت في هذه الاحتمالات بالسرعة التي تتطلبها الموقف ، قلت له :

- ان فصل المدير لا يمكن ان يتم دون تحقيقات رسمية ، ولكن نظراً للاحكام في الأمر ، نستطيع ان ننقل المدير الى مدرسة أخرى .
ان هذا الحل راق الوزير ، فقال :
- بسم الله .

قلت له : اسعدوا لي بضعة أيام ، لأبحث مع مدير المنطقة ، ومفتشيها في
المحلات التي يمكن تحويله اليها ..
وبعد البحث والمداولة مع مدير المنطقة - واستعراض جميع الاحوال الممكنة -
قررنا تحويل المدير محمد نظيف الى مدرسة بعقوبة ، وتحويل مدير مدرسة بعقوبة
الى كربلاء .

* * *

ولكن هذا الحل لم يدرأ عنا سيل المشاكل والمتاعب التي كان لا بد من أن
تنجم عن جهل الوزير لمعنى الحكومة ومعنى النظام ، فضلاً عن نزواته وأغراضه
الشخصية التي ما كانت تحسب للمصلحة العامة أي حساب .

ان أولى هذه المشاكل الجديدة ، كانت قد تولدت عن المشكلة التي ذكرتها
آنفاً : فان الوزير لم يفتح الى ارسال مدير آخر الى كربلاء ، بل كان يريد
تعيين أحد المعلمين مديراً لها .

انه كلم مدير المنطقة في الموضوع ، قائلاً : - كيف ترسلوا مديراً لكربلاء ،
لا يعرف البلد . كيف يستطيع ان يدير المدرسة ، وهو لا يعرف الأهالي .
وطلب اليه تعيين المعلم مديراً ، وعندما بين له المدير ، عدم جواز تعيين المعلم
المذكور ، قال له : سترون كم من المشاكل ستحدث في المدرسة .

عندما ما نقل لي مدير المنطقة هذه الأحاديث ، أدركت ان الوزير سيجأ
الى تحريك أصحابه في كربلاء ، ورأيت ان أكلمه بصراحة ، واحذره من
الاستمرار في أمثال هذه الطلبات .

وكان قد وردنا خلال هذه الفترة تقرير من المفتش محمد الزين عن مدرسة
كربلاء ، وقد جاء في هذا التقرير ، عن المدير محمد نظيف انه « رجل نشيط ذو
مقدرة ونشاط في الادارة والتعليم » ، وعن المدرسة : (ان هذه المدرسة متقدمة
تقدماً زائداً ، وهي أرقى درجة من الكثير من مدارس القطر) .

وهذا كان يؤيد - تأييداً تاماً - ما كان ورد في تقرير عاصم الجلي السابق .

فرايت ان ابني حديثي مع الوزير ، على صراحة هذا التقرير ، وقلت له :
« ترون ان المفتش الجديد أيضاً يمدح ويقدر أعمال المدير محمد نظيف . وأنا وافقت
على نقله الى مدرسة أخرى ، نظراً الى قولكم ان بقاءه في كربلاء يحط من
كرامتكم الشخصية ، واؤكد لكم بأني فعلت ذلك على مضض ، لأنني وأنا أشعر
بان عملنا هذا لا يتماشى مع مقتضيات الحق والنظام . فأرجو أن لا تطلبوا منا
الخروج على النظام ، أكثر من ذلك » .

ثم أوضحت له : ان للمعلمين درجات ، والمدارس مراتب ، ولتعيين المديرين
والمعلمين أصولاً عامة وقواعد ثابتة ، نتمسك بها ونسير عليها على الدوام ، مثلاً
إننا لا نعين أحداً في سلك التعليم - اذا لم يكن متخرجاً من دار المعلمين - الا
بعد امتحانه في دار المعلمين ، على يد لجنة مؤلفة لهذا الغرض ، ولا نعين مديراً
لمدرسة كبيرة ، ما لم يكن قد سبق له خدمة في التعليم وخبرة في الادارة ، في
المدارس الصغيرة ، وفضلاً عن ذلك كله ، ان نقل محمد نظيف من مديرية مدرسة
كربلاء الى مديرية مدرسة أخرى ، كان يستلزم - بطبيعة الحال - نقل مدير
المدرسة المذكورة الى كربلاء .

والوزير لم يعترض على أقوالي هذه . الا أننا سنعرف بعد مدة قصيرة ، انه
لم يتخلّ عن غرضه الأصلي ، انما غير خطته للوصول الى ذلك الغرض ،
فانه أخذ يلجأ الى وسائل الدس والتجريك .

وموقفه معي ، بعد هذه الاختلافات الأولية ، صار يتأرجح بين التواضع
الى حد التملق ، وبين التكبر الى حد النجبر ، وذلك تبعاً لتغير ظروف
القضايا .

وكان من الطبيعي ان يتصل أبو المحاسن بجماعة المعلمين المفصولين والطامعين
والمشاغبين ، ويتعاون معهم ، يشجعهم ويتشجع بهم .

وصارت تتزايد المقالات التي تنشر في التهمج عليّ ، تحت علم الوزير ،
ومساعدته المادية والمعنوية ، وانتهت أعمال هذه الطائفة الى اصدار كتاب ،
تحت عنوان : « سر تأخر المعارف في العراق » .

كلمت رئيس الوزراء مرة أخرى ، بهذه المناسبة ، وشرحت له ما عندي من الدلائل القاطعة على اشتراك الوزير في نشر الكتاب المذكور .
يظهر أن جعفر العسكري كلمته في موضوع الكتاب بصورة مؤثرة ، لأنه جاء لغرفتي في اليوم التالي ، وقال لي ضاحكاً ومتلطفاً :
- أستاذ سمعت ان حضرتك متوهم ان لي اتصال بالجماعة التي صدرت كتاب
« سر تأخر المعارف » .

وأنا أسرعت في الرد عليه : - أنا لا أتوهم ..
ولكنه حالما سمع هذه الكلمة ، فرح بها ، فقال - دون ان ينتظر ما بعدها : - أشكرك .. أشكرك .
وأنا واصلت الكلام ، قائلاً : - أنا لا أتوهم ، بل أجزم وأرد ان نتكلم بصراحة ...

كلماتي هذه أربكته كثيراً ، فأخذ يقول : - ان حضرتك مخطيء ..
مخطيء تماماً .. أنا أودك ، أنا أحترمك ، أنا أقدر عليك .. وفضلك
وخدماتك ...

* * *

أنا لا أرى لزوماً لتسجيل سلسلة المشاكل والمتاعب التي تعرضت لها من جراء جهل الوزير لمعنى الحكومة والنظام ، واندفاعه وراء الأغراض الشخصية دون تبصر وروية ، وأكتفي بذكر خاتمة القضايا الغريبة التي أثارها ، مخالفاً لأبسط مقتضيات العقل والمنطق :

عندما ذهبت الى الألوية الشمالية ، لاستطلاع الأحوال ومعالجة القضايا ،
أراد ان يستفيد من غيابي ، وأثار عدة قضايا في مدارس كربلاء والنجف ،
وطلب من مدير المنطقة تعيين شخص اسمه « محمد الطباطبائي » الى مديرية
مدرسة كربلاء ، والشخص المذكور لم يكن من حملة الشهادات ، ولا بمن لهم
خدمة سابقة في سلك التعليم ، ومدير المنطقة استفسر رأي المفتش من ناحية

والمتصرف من ناحية أخرى ، والمفتش أجاب بأن تعيين المشار اليه لا يجوز بوجه من الوجوه ، والمتصرف لم يجهد تعيينه مديراً ، وإنما قال بإمكان تعيينه معلماً ، والوزير ، عندما سمع من مدير المنطقة هذه النتائج وافق على الاكتفاء بتعيينه معلماً ، ولكنه في اليوم التالي ، عدل عن ذلك ، وألح على تعيينه مديراً ، وعندما رأى تردد مدير المنطقة في هذا الأمر ، أصدر أمراً بتعيينه مباشرة .

ثم اندفع أكثر من ذلك : قرر نزع سلطة التعيين من مديري المناطق ، فأصدر الأمر التالي :

العدد ٧٨ - التاريخ ١٤/٢/١٩٢٤

الى سعادة مدير المعارف العام المحترم .

بناء على الشكايات الواردة من معظم الأهالي لسبب تحويل كثير من المعلمين والمديرين من مدارسهم ، وبناء على ما رأيناه من الاستياء العميق وانكسار شوق ورغبة الأهالي ، أمرنا بحسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة ان لا ينقل مدير أو مدرس من مدرسة الى أخرى الا بعد عرض الأسباب الموجبة الى الوزارة والحصول على موافقتها . ويستثنى من ذلك الحوادث الفجائية المقتضية فصل المدير أو المدرس فوراً .

نرجو تبليغ مديري معارف المناطق ومفتشي المدارس هذا الأمر اعتباراً من تاريخ صدوره .

وزير المعارف

محمد حسن

استلمت هذا الأمر ، بعدما كنت قد اطلعت على ما جرى حول مدارس كربلاء والنجف في غيابي مخالفاً لكل قاعدة وكل مصلحة :

أولاً : ان أمثال محمد الطباطبائي ، ما كانوا يمينون في وظيفة تعليمية ، الا بعد ان يؤدوا امتحاناً ، أمام هيئة خاصة في دار المعلمين ، وان ينجحوا فيه .

والوزير كان قد أصدر أمراً بتعيينه مديراً ، دون ان يؤدي أي امتحان .
ثانياً : الوزير أصدر أمر التعيين ، مخالفاً لتقرير المفتش ، ورأي المتصرف ،
ورأي مدير المعارف . أي : مخالفاً لآراء جميع الموظفين المسؤولين .
فرايت ان أقابل أمر الوزير الأخير بالشدة التي يستحقها ، فأرسلت إليه
أولاً الجواب التالي ، بغية احراجة :

الى معالي وزير المعارف المفخم

تحية وتكريماً ،

لقد ذكرتم في مقدمة كتاب معاليكم المؤرخ ١٤/٢/١٩٢٤ والرقم ٧/١ ما
يأتي : « بناءً على الشكايات الواردة من معظم الأهالي بسبب تحويل كثير من
المدرسين والمديرين من مدارسهم ... »

فأعرض على معاليكم انني لم اطلع على الشكايات المبحوث عنها . كما انني لا
أعرف شيئاً عن تحويل كثير من المديرين ، فلم أذكر الا الشكاية الواردة من
سميكة ، ولا أعرف الا تحويلات المديرين الأخيرة التي أجريت بناءً على أوامركم
التي كان معظمها مخالفاً لآرائنا .

فأرجو من معاليكم ان تطلعوني على الشكايات التي تقولون أنها واردة من
معظم الأهالي ، وان تخبروني التحويلات المشتكى عنها ، لكي أفحصها ، وأعرض
على معاليكم حقيقتها ، كما فعلت ذلك على مضبطة السميكة التي اطلعت عليها .
وتفضلوا بقبول فائق التعظيم .

ساطع الحصري
مدير المعارف العام

١٩٢٤/٢/١٦

طبعاً ما كان في استطاعة وزير ، ان يرد على أسئلتني هذه .
ولذلك وجهت اليه - في اليوم التالي - مذكرة مفصلة ، بدأتها بالعبارات
التالية :

و جاء في كتاب معاليكم الترخيص ١٩٣٤/٦١٦ والرقم ١/٧ - بعد التقدمة
في رخصتها وطبعتها وتوضيحها وتعليقها بكتابي الترخيص ١٩٣٤/٦١٦ والرقم
١/٧٥١٦ ما يأتي :

و أمرت بحسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة ان لا ينقل مدير
أو مدرس من مدرسة إلى أخرى الا بعد عرض الأسباب المرجحة إلى الوزارة
وأخذ موافقتها .

و قد ألي مضموناً لذلك ما حدث من التغيير والتبديل في جماعة مدرستي
التيه وكريلاء بأمر معاليكم من المدة . والرقم من مخالفتنا وتصلنا من قبعة
الأمور العائدة إليها . . .

و بعد أن قد أركب سلسلة مطالبات واجراءات المتعلقة بجماعة المدرسين
التي أودعها - بصورة تفصيلية - قلت :

و ارجو أن يأتى معالي الوزير أن أقول ان هذه الاجراءات . يمكن أن تلخص
في التالي : - عدم الالتفات إلى آراء الموظفين المسؤولين . عدم التقيد بالاصول
الموضوعة والرسالة . عدم النظر إلى درجات المدارس ودرجات المدرسين .
الافتقار بالاعتدال الحدية الموضوعية والعمل بالآراء الشخصية والتعديلات غير
الضرورة .

ولا يخفى أن أكرم ما أعلاني من الاستغراب عندما قرأت أمر معاليكم
الصادر في نفس اليوم الذي قررت فيه مسائل من الاجراءات الآتية الذكر .
وانهم في إدارة بالتحويلات الكثيرة . وأمرهم بطريقة جديدة في التحويلات
و بحسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة . ومطلبكم تبليغ الأمر إلى
مديري المناطق ومفاتيح المدارس اعتباراً من تاريخ صدوره . .
و بعد ذلك . كنت الرد المبرر التالي :

و اذا كان قصد معاليكم من اصلاح المعارف ورعاية السياسة . هو تعميم
الخطا التي أظهرتم آثارها فعلاً في مدارس لواء كربلاء . التي تصلنا من قبعة

« جاء في كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٤/٢/١٤ والمرقم ٧/١ - بعد المقدمة التي رددت عليها وطلبت توضيحها وتعليقها بكتابي المؤرخ ١٩٢٤/٢/١٦ والمرقم ١٥/٧/١ ما يأتي :

« أمرنا حسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة ان لا ينقل مدير أو مدرس من مدرسة الى أخرى الا بعد عرض الأسباب الموجبة الى الوزارة وأخذ موافقتها »

« فأراني مضطراً لتذكير ما حدث من التغيير والتبديل في جماعة مدرستي النجف وكربلاء بأمر معاليكم مباشرة ، وبالرغم من مخالفتنا وتنصلنا من تبعة الأمور العائدة اليها ... »

وبعد أن ذكرت سلسلة مطالباته واجراءاته المتعلقة بجماعة المدرستين المذكورتين - بصورة تفصيلية - قلت :

« اسمحوا لي يا معالي الوزير أن أقول ان هذه الاجراءات ، يمكن أن تلخص كما يأتي : عدم الالتفات الى آراء الموظفين المسؤولين ، عدم التقيد بالاصول الموضوعية والمرعية ، عدم النظر الى درجات المدارس ودرجات المدرسين ، الاهتمام بالاخبارات الحتمية الخصوصية والعمل بالآراء الشخصية والتحقيقات غير الرسمية .

فلا يمكنني أن أكتف ما اعتراني من الاستغراب عندما قرأت أمر معاليكم الصادر في نفس اليوم الذي قررت فيه مسألتين من الاجراءات الآتية الذكر ، واهتمت فيه الادارة بالتحويلات الكيفية... وأمرتم بطريقة جديدة في التحويلات « حسب ما يقتضيه اصلاح المعارف ورعاية السياسة » وطلبت تبليغ الأمر الى مديري المناطق ومفتشي المدارس اعتباراً من تاريخ صدوره .

وبعد ذلك ، كتبت الرد الصريح التالي :

« اذا كان قصد معاليكم من « اصلاح المعارف ورعاية السياسة » هو تعميم الخطة التي أظهرتم آثارها فعلاً في مدارس لواء كربلاء - التي تنصلت من تبعة

أمورها رسمياً بكتابي - أعرض بكمال الأسف انه ليس في استطاعتي أن أشارك
معاليتكم في تنفيذ هذه الخطوة .

« وأرجو أن تحيطوا علماً بأن ما تأمرون به يخالف للأصول الموضوعية
والأساسات الادارية .. كما انه منافي لما أمر به جلالة ملكنا المعظم أولاً وآخرأ
من وجوب توزيع الأعمال وتخصيص الوظائف .

فأرجو أن تعذروني لعدم تمكيني من تنفيذ أمر معاليتكم .

وفي الختام ، تكرموا بقبول فائق التعظيم .

وجهت الكتاب الى الوزير ، وأرسلت صورة منه الى « سمادة » سكرتير
مجلس الوزراء الموقر ، لعرضه على فخامة رئيس الوزراء .

وذهبت في اليوم التالي الى ديوان رئيس الوزراء ، لأقول لجمعفر العسكري
« لم يبقَ عندي مجال للصبر ، لا أستطيع أن أتولى « عمل حارس المجازين » .

انه كان يضحك ، في كل مرة أتكلم فيها عن أعمال الوزير ونزواته ، ويقول
« أرجوك ، طول بالك .. » . ولكن هذه المرة لم يضحك ، ولم يقل لي « طول
بالك .. » بل تأوه وقال :

- حقتك .. ما العمل .. نحن أيضاً صرنا نتعيب معه .. أخذنا نبحث عن
طريقة لتخلص منه ..

وقد علمت - بعد ذلك - انه كان يتعيب الوزراء بأراء سخيفة ، ثم كان
يفشي أسرار المجلس ، ويشيع عنها أشياء غير صحيحة .. وعندما تكررت
مخالفاته للأكثرية .. قال له رئيس الوزراء :

- انك تكثر من مخالفتنا ... العادة ، ان الوزير الذي لا يتفق مع زملائه
ينسحب ويستقيل .. فأرى أنه يجب عليك أن تستقيل ..

ولكن أبو المحاسن رد عليه ، بقوله :

- أنا لا أستقيل - أنت استقيل ..

* * *

أستطيع أن أقول : إن معظم جهودي - خلال وزارة أبو المحاسن -
انصرفت الى معالجة طلباته وتصرفاته الشاذة ، وتقليل أضرارها على قدر
الامكان .

ولكن الفوضى التي أحدثها ، وروح المشاغبة التي شجعها ، خلال وزارته ،
ما كان يمكن أن تزول بمجرد خروجه من الوزارة ، بل تطلبت منا بذل جهود
كبيرة لمعالجتها ، وإزالة آثارها السيئة بعد ذلك أيضاً ...

كتاب سر تأخر المعارف في العراق

في اواخر سنة ١٩٢٣ ، صدر في بغداد كتاب عنوانه « سر تأخر المعارف في العراق » وقد طبع في مطبعة الفرات ، سنة ١٣٤٢ هجرية .

الف الكتاب « جماعة من المدرسين ، لم يذكروا اسماءهم ، ولكنهم كانوا معروفين : جماعة الموترين والمشاعبين الذين سبق ذكرهم في بحث آخر . وغرضهم من نشر الكتاب كان واضحاً : تكرار الدعاية ضد ساطع الحصري ، واظهاره بمظهر « العامل الاساسي لتأخر المعارف في العراق » .

يبدأ الكتاب بـ « كتاب مفتوح الى اعتاب جلالة الملك فيصل الأول » يسترحم تخليص معارف العراق من مساوئ المدير العام . ثم يخصص صفحة لتبجيل وتمجيد صاحب المعالي السيد هبة الدين ، وزير المعارف الاسبق ، تحت عنوان « صفحة بيضاء » وذكرى خالدة ، مطبوعة بحروف كبيرة ، تشير الى « جليل اعماله » في ترقية معارف البلاد ، كل ذلك داخل اطار زخرفي يلفت الانظار .

ثم يلفت الكتاب ترجمة حياة الأستاذ ساطع الحصري في صفتين ، وبعد ذلك ينقل كل ما نشر في جرائد « العاصمة » و « الامل » و « العراق » - تحت توقيعات « مدرس فاضل » و « عراقي امين » عن انتقادات على منهج التعليم الابتدائي الجديد ، وعلى تقرير المعارف عن السنة الدراسية ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ، ويضيف

الى ذلك كله ، بعض الانتقادات الجديدة ، على غرار الانتقادات السابقة .
ومن الغريب ان مؤلفي كتاب « سر تأخر المعارف » لم يترددوا في نقل
الرأي الذي كان ابداه المحرر الناقد « عراقي امين » في وجوب حذف دروس
الديانة « من مناهج الدراسة » فان حق هذا الرأي دخل بين صفحات « سر
تأخر المعارف » ، لمجرد كونه ضد ساطع الحصري !

* * *

ان المزاعم التي سعى مؤلفو كتاب « سر تأخر المعارف » الى نشرها واشاعتها
بين الناس ، يمكن ان تتلخص بما يلي :

ان كل ما حصل من تقدم ورقي في معارف العراق ، انما تم على يد « معالي
العلامة السيد هبة الدين الشهرستاني » وزير المعارف الأسبق .

وأما كل ما يشوب معارف العراق ، من نقائص ومساوئ ، فهو من عمل
مدير المعارف العام ساطع الحصري . حتى الامتيازات التي تمتعت بها المدارس
الطائفية في الموصل ، كلها ، من جلة اعمال مدير المعارف العام !

وقد توسل المؤلفون - في هذا المضمار - بكل وسائل الدعاية المفرضة التي
تخطر على البال .. من الاستغفال والتضليل الى الكذب والافتراء .

اذكر فيما يلي بعض الناذج من هذه الوسائل :

كان الحكام العسكريون - في زمان الادارة البريطانية - حملوا الاهالي الى
جمع التبرعات ، لانشاء بعض المدارس والمستوصفات والمستشفيات ، للتذكير
بالمرحوم « الجنرال مود » . وخصصوا قسماً من هذه المبالغ الى تشييد بناية
مدرسية كبيرة في حارة العوينة . وعندما أتمت ادارة الاشغال العامة انشاءات
البناية وسلمتها الى المعارف ، تقرر تسميتها باسم مدرسة العوينة ، ونقل تلاميذ
المدارس الصغيرة التي كانت قائمة في جوارها ، في دور عادية مستأجرة ، ومحرومة
من جميع متطلبات الصحة المدرسية الى هذه البناية الكبيرة .

والمشاغبون وجدوا في هذه الواقعة وسيلة لتضليل افكار القراء ، حذفوا

منها كل ما يتعلق ببنائة مدرسة العوينة وقالوا « الأستاذ الحصري ألف مدرسة
الشيخ صندل و... »

* * *

عند تنظيم واصلاح شؤون دار المعلمين ، قررنا وضع احدى المدارس
الابتدائية القريبة منها ، تحت اشراف ادارة الدار المذكورة ، لتقوم بمهمة
مدرسة التطبيقات لدار المعلمين .

ولكن ، عندما استلمنا بنائة كوجوك ضابطان القائمة في جهة الكرخ ،
ونقلنا دار المعلمين اليها ، اصبحت المدرسة الآتفة الذكر صالحة للقيام بالمهمة
المذكورة ، لبعدها عن مبنى دار المعلمين - ولا سيما لوقوعها في الجهة الأخرى من
نهر دجلة . فكان من الطبيعي ان ننزع منها هذه المهمة ، لنلقياها على عاتق مدرسة
قائمة في جهة الكرخ ، وقريبة من دار المعلمين الجديدة .

والمشاغبون اتخذوا هذه الواقعة ايضاً وسيلة للدعاية ، انهم جردوها من
ارتباطها بدار المعلمين ، وقالوا « ان الأستاذ الحصري ، كان مغرمًا بتغيير اسماء
المدارس : انه غيّر اسم مدرسة البارونية ، واسماها مدرسة التطبيقات ولكن
بعد مدة عدل عن ذلك ايضاً ، واسماها « المأمونية » البخ ..

* * *

هذا ، وفي امر « تعليم البنات » لم يتورع المشاغبون من الالتجاء الى الكذب
الحض : وزعموا بأن الاستاذ الحصري « لم يبذل أي جهد في سبيل تعليم البنات . »
ونشروا هذا الزعم الباطل بعبارات لا تخلو من قصد استثارة آراء بعض
المحافل . اذ قالوا ، ما نصه :

« ان الاستاذ الحصري ، المتشبع بالافكار العصرية ، والمتطرف في رأيه في
المرأة (ص ٦٨) لم يبذل أي اهتمام في تعليم فتيات العراق ، ولم يسعَ لهن في التقدم
ولو لحظة واحدة . »

وأكدوا على العبارة الأخيرة ، بقولهم :

وما أخرى الأستاذ المصري المتشبع بالروح اللبنانية والمعجب بكل ما
ينسب الى لبنائه - ان يقتدي بإدارة معارف لبنان الكبير التي قررت ان لا
تفتح مدرسة للذكور الا ومجبتها مدرسة للأناث . اليس جدير به ان يحذو
حذو ذلك القطر الشقيق فيشخذ فمال رجاله قدوة يقتدي بها ???

الكتابة (رقم ٩)

صورة زينكوغرافية من الأسطر الأربعة الواردة
في الصفحة ٦٨ من كتاب سر تأخر المعارف

نتائج مؤلمة

للسنة التدريسية الماضية

نفقات التعليم	١٧٠٠٠٠٠٠	روبية
عدد خريجي المدارس الثانوية	١١	طالب
عدد خريجي دار المعلمين	٢٥	»
عدد خريجي دار المعلمات	٥	طالبة
عدد خريجي المدارس الابتدائية	٦٠	طالب

هذا كل ما انتجته المدارس العراقية لسنة ١٩٢٢-١٩٢٣ بعد
ان اُتفق في سبيلها مليون وسبعائة الف روبية .

الكتابة (رقم ١٠)

صورة زينكوغرافية من خاتمة كتاب
سرتاخر المعارف في العراق

« أجل ، انه أهمل تعليم البنات اهماً تاماً ، وانصرف عنه بـكـليـته (ص ٦٨) ،
وفي الصفحة التالية قالوا :
(« ان ادارة المعارف » خصت مدينة الموصل بمعظم مدارس البنات) .

* * *

ان مؤلفي كتاب « سر تأخر المعارف » بدأوا ابجائهم عني بترجمة حال
ملفقة تماماً . وعندما نقلوا ما كان نشره « المدرس الفاضل » في قضية تعليم
البنات ، أضافوا الى تلك الأخبار الملفقة خبراً مكذوباً آخر : اذ زعموا ان
ساطع الحصري « متشبع بالافكار اللبنانية » ، ومعجب بكل ما ينسب الى
لبنانه ، !

ان الكتابة (رقم ٩) المطبوعة في الصفحة ٣٩٠ ، هي : صورة
زينكوغرافية لفقرة وردت في الصفحة ٦٨ من كتاب سر تأخر المعارف جاء
فيه ما نصه :

« ما احرى بالأستاذ الحصري المتشبع بالروح اللبنانية » ، والمعجب بكل ما
ينسب الى لبنانه ، ان يقتدي بادارة معارف لبنان الكبير ، التي قررت أن لا
تفتح مدرسة ، الا ويجانبها مدرسة للبنات ،

* * *

ولكن مؤلفو كتاب « سر تأخر المعارف في العراق » يصلون الى الذروة من
الضلال والتضليل ، والغفلة والاستغفال ، عندما يحاولون ان يختموا مزاعمهم
الباطلة ، بنشر سلسلة ارقام ، تحت عنوان « نتائج مؤلمة » للسنة الدراسية
الماضية ،

في الصفحة ٣٩١ ، صورة زينكوغرافية لهذا القسم من الكتاب
(الكتابة رقم ١٠) .

يلاحظ : انهم يذكرون ان نفقات التعليم كانت ١٠٧٠٠٠٠٠٠ روبية ، في
حين ان عدد خريجي المدارس الثانوية كان ١١ فقط ، وعدد خريجي دار المعلمين

٢٥ لا غير ، وعدد خريجي دار المعلمات ٥ فقط ، وعدد خريجي المدارس الابتدائية ٦٠ لا غير . ولكنهم لا يرون لزوماً لذكر عدد الطلاب الذين يدرسون في المدارس المذكورة .
ومع ذلك يقولون :

« هذا كل ما انتجته المدارس العراقية لسنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ بعد ان انفق في سبيلها مليون وسبعمائة الف روبية » .
كأن كل هذه المبالغ انفق في سبيل المتخرجين وحدهم !

* * *

ان هذا الكتاب نشر في زمان وزارة « حسن ابرو المحاسن » ، بموافقة وبمساعده وتحت رعايته ...
اني اعتبره من اغرب وأثمن الوثائق التي تكشف الستار عن « المستوى العقلي والأخلاقي » ، الذي كان يهيئ فيه أبطال الدعايات والمشاغبات القائمة ضدي ، وضد أعمال التنظيمية والاصلاحية .

تعليم الأمير غازي

- ١ -

طلبني الملك فيصل يوماً وقت العصر ، فذهبت لفوري الى البلاط . وعندما وصلت الى باب القصر ، علمت بأنه يتجول في الحديقة ، فتوجهت الى جهة الشط ، لملاقاته هناك . وبعدما تقدمت قليلاً في ذلك الاتجاه ، رأيته من بعد ، متجولاً مع جماعة من حاشيته على السدة . وعندما لمحتني ، خلال تلفناته ، غير اتجاهه بفتة ، وأخذ يتقدم نحوي ونحو القصر ، بخطى سريعة . وعندما التقينا في منتصف طريق السدة ، صافحتني ، ثم وجه اليّ بعض الأسئلة السريعة : « كيف حالك . كيف خلدون . أمه . أخته ؟ » وبعد ذلك واصل السير نحو القصر بخطى واسعة وسريعة ، دون أن يقول شيئاً ...

وظهر لي بوضوح عندئذ أنه كان مشغول البال بقضية مهمة ، يريد أن يحدثني عنها ، ولكنه لم يشأ أن يذكر شيئاً يحضور أحد من رجال حاشيته . ولذلك بقي صامتاً الى أن وصلنا القصر ، ودخلنا القاعة الكبيرة ، واختلينا فيها .

جلس على كرسي في أقصى زاوية القاعة ، وأشار اليّ بالجلوس الى الكرسي الذي بجانبه ، ثم خفض بصره نحو منضدة السجائر التي تقع بيننا ، ووقف في هذا الوضع مدة من الزمن ، وقفة من يريد أن يجمع شتات أفكاره ، وينظم

عناصر حديثه ... ثم رفع رأسه بفتة ، وهزه هزاً خفيفاً ، بوضع من انحنى
قراراً خطيراً ، وأخذ يتكلم :

بدأ الحديث بلفظ كلمة « غازي » ، ثم كرر هذه الكلمة - حسب عادته
عندما يتكلم عن شيء خطير - « أقول : غازي » .

ولم يكده بلفظ العبارات الأولى من حديثه ، حتى تبينت كل المسألة ، بكل
ما فيها من خطورة وتعقيد :

غازي ، ابنه وولي عهده ، غازي ... انه كان قد تركه هناك في الحجاز
منذ بداية الثورة ، تحت رعاية جده الملك حسين . ولكنه بعد أن استقرت
الأمر في العراق - رأى من الضروري أن يحلبه الى بغداد ، ليشرّف على تربيته
وتعليمه بنفسه ، وينشئه التنشئة التي يتطلبها مستقبله . ويظهر أن البعض من
كانوا سامعوا في تعليم الملك فيصل نفسه ، أرادوا أن يتولوا تعليم غازي .
ولكنهم لاحظوا بأنه لا يفهم ما يلقي عليه من الدروس . وما نقلوه الى الملك
فيصل في هذا الصدد ولد في نفسه خوفاً من أن يكون في ذكاه غازي شيء من
النقص ، وحمله على التفكير في الأمر بصورة جديدة .

- تعرف يا ساطع ، باني احب اسرتي ، واحب ابني غازي ، واحب ان
أؤسس اسرة مالكة... ولكنني احب أمي اكثر من اسرتي واكثر من غازي...
فاذا كان الأمر حقيقة كذلك ، واذا كان غازي لا يتصف بالذكاء اللازم لولي عهد
ولملك ، أقول : اذا كان غازي لا يخلو من غباوة ، فانا سوف لا اتردد في العمل
بما يحتمه علي الواجب الوطني . سأجمع مجلس الأمة ، وسأقول : إني اجعل الأمة
في حل من ولاية عهد ابني ، واترك لها الحرية التامة في تقرير ما يجب عمله في
هذا الشأن ...

قال ذلك ، بصوت مختنق ، ولكنه مملوء بأداء العزم والحزم . ثم كرر :
- احب ابني ، ولكنني احب أمي اكثر من ابني .. فعلياً ان اقوم بواجبي
نحوها ، قبل كل شيء ...

ولقد اصغيت الى حديثه هذا ، بسكون تام وبتأثر عميق .
اذكر انني كثيراً ما جويت باستشارات من بعض الآباء والأمهات عن بعض
المشاكل والمسائل المتعلقة بأولادهم خلال حياتي التربوية الطويلة . غير اني لا
اذكر ان واحدة منها بلغت من الخطورة مبلغ خطورة هذه الاستشارة ..
انني لم اكن قد رأيت الأمير غازي - حتى ذلك اليوم - الا مرة واحدة .
فقلت للملك فيصل :

- مع الأسف انني لم اخالطه الى الآن مخالطة تمكنني من الحكم في الأمر
حكماً قاطعاً . ومع هذا استطيع ان اقول : انني لم الالحظ على سحنته وشكل
جمجمته ، ما يدل على نقص عقلي فيه .

وبعد هذه المقدمة ، سردت عليه بعض المعلومات العامة :

ان علماء النفس والتربية يقسمون « التأخر » الذي يلاحظ عند الأطفال الى
نوعين أساسيين : النوع الأول هو التأخر الذي ينتج عن التأخر في الدرس والتعلم .
والنوع الثاني ، هو التأخر الذي ينجم عن نقص طبيعي في القابليات الفكرية .
ان النوع الأول مما يمكن تلافيه تلافياً تاماً ، بتدابير تربوية وتعليمية خاصة .
بمكس النوع الثاني الذي لا يمكن معالجته معالجة تامة . يلوح ان حالة الأمير
غازي ، تنطبق على النوع الأول : انه تأخر في الدرس - المدرسي منه والطبيعي -
بالنسبة الى عمره . ونتج عن ذلك نقص في قواه الفكرية الراهنة . وهذا مما
يمكن تلافيه بسهولة . ومع ذلك ، انا اقول هذا ، دون ان اؤكد . فاسمعوا
لي أن اواجهه ، وافحصه عدة مرات ، قبل أن اعطي حكماً قاطعاً في الأمر ..
ان ايضاحاتي هذه بسطت على قلبه شيئاً من الطمأنينة وأزالت عن وجهه
علائم التوتر والانقباض . ومع هذا ، بعد الاصغاء الى ما قلته اصغاه المرتاح
المتفائل ، عاد الى تحوّفه فقال :

- ولكنني أريد ان اؤكد من الأمر ، أدرس المسألة جيداً ، وقل لي رأيك
النهائي . لا تفكر في ، لا تفكر في غازي . فكر في الأمة ، فكر في الوطن ..

قال ذلك وانتصب في كرسیه ، وانتهزت انا فرصة هذا الانتصاب للنهوض والانصراف .

وعندما قام يضافعني مودعاً ، قال لي بلمجة ملحة ، كلها جد وحزم :
- أعرف ، يا ساطع ، انك رجل صريح تقول كل ما تعتقد به بدون
مواربة ... غير أنني أرجو ان لا تخرج عن ديدنك هذا في هذه المسألة : لا
تفكر بي ، لا تفكر بغازي ، فكر بالأمة ، فكر بالوطن ...
ودعته بعد أن طمأنته على ذلك . وقبل أن أخرج من الباب ، سمعته يكرر
مرة أخرى :

- قلت لك يا ساطع ، لا تفكر بي ، لا تفكر بغازي ، فكر بالأمة ،
فكر بالوطن ..

* * *

بعد ذلك ، قضيت عدة ايام في دراسة أحوال الأمير غازي العقلية ، دراسة
علمية ، وفقاً للطرق المتبعة في الاختبارات العقلية . وبناء على هذه الدراسة ،
تأكدت من أن قابلياته الفكرية كانت طبيعية وسوية . وقابلت الملك فيصل ،
واطلعته على نتيجة دراستي التي دلت على صدق تخميني الأول ، وأكدت له أن
عدم فهم غازي لما ألقى عليه من دروس ، لم يأت من نقص في قابلياته الفكرية
بل نتج عن تأخره في الدرس والمخالطة تأخراً شاداً ، بحكم حياته السابقة ، وان
تلافي ذلك يتطلب السير على خطة محكمة ، بوسائط خاصة ، بواسطة معلمين
ومربين مجدين وبقظين ..

- ٢ -

بعد التأكد من قابلياته العقلية ، ترتب علينا أن نتخذ التدابير اللازمة
لتعليمه وفق منهاج خاص ، مع تعويده على مراعاة النظام التام في الدرس
والمطالعة .

تم تخصيص دار خاصة متصلة بالبلاط ، مع حديقة خاصة ، وردة خاصة ،
لتعليم الأمير غازي .

وانتخبنا المعلمين للمواد المختلفة ، من أقدر الذين كانوا يعلمون المواد المذكورة
في المدارس الابتدائية .

ورأينا من الضروري أن يشرف على جميع شؤون « دار التعليم » الخاصة
بالأمير غازي رجل ذو مكانة مرموقة ، وتم تعيين طه الهاشمي مراقباً لها .

وأنا أخذت أتابع سير الأمور ، أزور الدار من وقت الى آخر ، وأتصل
بالمعلمين ، لأطلع على ملاحظاتهم ، لأقرر تفاصيل المنهاج ، على ضوء التجارب
والشاهدات .

ولكن ، كانت هناك مسألة هامة ، لا بد من أخذها بنظر الاعتبار : حاجة
الأمير الى الحياة المعشوية ، الضرورية للتربية الاجتماعية .

فان مهمتنا لا تقتسم بتعليمه ما يحتاج اليه من مواد ، ولا بتعويده النظام في
الدرس وفي الأعمال . بل كان يترقب علينا وجود وسيلة لضمان معاشرته لأطفال
من سنه .

ان مستوى معلوماته الضئيلة ما كانت تساعد على الحاقه بمدرسة من المدارس ،
لا في العراق ، ولا في خارج العراق .

وبعد التفكير ملياً ، بدا لي أن أحسن طريقة لضمان المعاشرة الضرورية
هي اشراكه في التمارين والحركات الكشفية .

ولذلك تقرر تأليف فرقة كشفية ، يلتحق بها الأمير غازي . لم أرَ من
الموافق أن أربط هذه الفرقة بمدرسة من المدارس القائمة في بغداد . بل رأيت
أن نجتمع في هذه الفرقة طلاب من جميع المدارس الابتدائية .

طلبنا من كل مدرسة ان تنتخب طالبين من طلابها ، للالتحاق بالفرقة
المذكورة ، ليقوموا بالتمارين والحركات والالعاب الكشفية مع الأمير غازي ،
بعد ظهر يومي الأسبوع المخصصين لأمثال هذه الحركات في سائر المدارس .

بهذه الصورة هيأنا للأمير غازي مجال اللعب مع هؤلاء الأبطال المنتسبين الى مختلف احياء المدينة ، كرفيق لهم ، في مختلف الألعاب والتهايرين والحركات الكشفية .

وبهذه الصور وفرنا له الشيء الكثير من وسائل التربية الاجتماعية بجانب التربية العقلية .

ان هذه التدابير اثمرت الثمرات المنتظرة منها : تقدم الأمير غازي تقدماً سريعاً ، وتم تلافي التأخر السابق ، وأوصله الى المستوى العلمي والفكري الضروري لالتحاقه بالمدارس العسكرية .

مدرسة شرافة ايرانيان ببغداد

ان أحوال مدرسة شرافة ايرانيان كانت تسترعي الانتباه وتستلزم المعالجة بطريقة من الطرق .

مديرها كان من ضباط البحرية العثمانية . وضع كرهه للعرب في خدمة الدولة الايرانية . كان يكثر من الجولات المدرسية في شوارع المدينة . جميع التلاميذ كانوا يضعون على رؤوسهم القبعات البهلوية ، مع شاراتها المعلومة ، ويسيطرون وراء العلم الايراني ، ويرتلون الأناشيد الايرانية ، مع ان الأكثرية الساحقة منهم كانت من أبناء العراقيين . وقد حكي لي : ان بعض المعلمين الذين كانوا يعرفون المدير من قبل - لاموه على سلوكه هذا . ولكنه قال لهم : ان هذا العلم ، يعني العلم الايراني أشرف من علمكم انتم .. وصار يزيد من الجولات المدرسية ، ويحاول ان يعطيها شكل مظاهرات استفرازية .

عندما فكرت في التأثيرات المعنوية السيئة التي تحدثها هذه المدرسة في نفوس الأطفال العراقيين الذين يدرسون فيها ، تأملت كثيراً ، غير أنني لم اجد سبيلاً لتغيير أحوال المدرسة وأعمالها .

لأن الحكومة الايرانية ما كانت اعترفت بعد بالحكومة العراقية ، وزمام الأمور الخارجية كان باقياً في أيدي المندوب السامي ، وموظفو المندوبية كانوا ينصعون للحكومة العراقية بعدم احداث مشاكل مع الحكومة الايرانية في الظروف الحالية .

غير أنني أخذت أفكر في الأمر من وجهة أخرى : لماذا يرسل العراقيون أولادهم للمدرسة الإيرانية ؟ اني لم أجد سبباً لتعليل ذلك ، الا بالأميرين التاليين :
أما لأنهم لم يجدوا مدرسة رسمية أقرب من المدرسة الإيرانية ، وأما لأنهم ينجذبون الى المدرسة الإيرانية لكونها جعفرية .

اذن : لنفتح مدرسة رسمية في نفس الحارة ، ولنعين لها مديراً ومعلمين من أبناء الجعفرية .. بهذه الصورة ، نستطيع ان نكافح المدرسة الإيرانية ، دون ان نقول شيئاً لها او لحكومتها .

* * *

قررت تنفيذ هذه الخطة باحكام ، طلبت من مدير معارف منطقة بغداد ، ان يبحث عن دار في حارة باب السيف ، لاستئجارها واتخاذها مدرسة ، كما طلبت منه ان ينتخب معلماً نشطاً وشاطرأ من أبناء الجعفرية ، ليتولى ادارة المدرسة ، ثم يعين لها ما يلزم من المعلمين على ان يكونوا هم أيضاً من أبناء الجعفرية ...

ولقد تم فتح المدرسة ، وفق هذه الخطة . كما تم تجهيز المدرسة أحسن تجهيز ، وتزويدها بالكثير من الخرائط والألواح والمصورات ..

وخلال بضعة أشهر ، امتلأت صفوف المدرسة بالتلاميذ ، وكانت معظمهم انتقل اليها من المدرسة الإيرانية ..

* * *

يظهر ان ادارة المدرسة الإيرانية أرادت ان تكسب أهل الحارة الى جانبها بطريقة أخرى : رأت ان تفتح دروساً ليلية لتعليم الكبار ، وطلبت من وزارة المعارف ان تمنحها « رخصة » لذلك .

وأنا عندما اطلمت على هذا الطلب ، كتبت تعليقاً عليه ، قلت : ان وزارة

المعارف لم تستصدر بعد القانون الذي ينظم أمور المدارس الأهلية والأجنبية .
فلا يجوز لها ان تعطي رخصة جديدة - أو توسع نطاق رخصة قديمة - قبل
اصدار القانون المذكور . مدرسة شرافة ايرانيان ، كانت مرخصة منذ العهد
العثماني ، فلما ان تستمر بالعمل في حدود تلك الرخصة ، وأما الرخصة الجديدة
التي تطلبها ، لتوسيع نطاق أعمالها ، فيؤجل النظر فيها الى حين صدور القانون
الذي سيعين الشروط ويعرف الواجبات .

وكل من الوزير والمستشار ، وجدا ملاحظاتي معقولة ، فلم يعترضا عليها .

* * *

بعد بضعة أيام ، غادرت بغداد للقيام بسفرة تفتيشية في هيت وحديثة
وعانة وراوه ، وعند عودتي علمت بأن الوزارة - في غيابي - وبناء على المراجعات
والوساطات العديدة - وافقت على طلب المدرسة الايرانية ، وأبلغتها هذه
الموافقة بكتاب رسمي .

طبعاً ، تأملت مما حدث في هذا المضمار ، غير أنني لاحظت ان كتاب الوزارة
صدر قبل يوم واحد فقط ، وطبعي ان المدرسة ما كانت بدأت العمل بها بعد .
ففكرت في احباط مشروع المدرسة الايرانية في هذا الشأن ، على الرغم من
الرخصة التي حصلت عليها : استدعيت ثابت عبد النور - معتمد المعهد العلمي -
وطلبت منه ان يتخذ التدابير اللازمة لفتح دروس ليلية في باب السيف على
الفور . وقلت له : اني سأبلغ الآن كلا من مدير المعارف ومدير المدرسة لمساعدكم
في هذا الأمر . ووعدته بزيادة المساعدات المخصصة للمعهد ، بنسبة النفقات التي
سيتكبدها من جراء هذه الدروس الليلية . وثابت عبد النور وعديني بإجراء
الاعلانات اللازمة مساء هذا اليوم ، بالبداية بتسجيل وقبول الطلاب مساء
يوم الغد ..

ان هذا التدبير أثمر الثمرات التي كنت أنتظرها منه : الدروس الليلية التي فتحت

في مدرسة باب السيف جذبت اليها كل من كان مستعداً لها في تلك الحارة .
وعندما أتمت مدرسة شرافة ايرانيان ترقيباتها وأعلنت عنها ، لم تجد طالبا
يراجعها .

وبهذه الصورة ، إنها لم تستطع ان تستفيد من الرخصة التي كانت قد
حصلت عليها .

الشهادات المزورة في مدرسة الحقوق

- ١ -

كانت مدرسة الحقوق تابعة الى وزارة العدلية وكان نظامها الخاص بشترط للدخول فيها ان يكون الطالب حاملاً لشهادة « دراسة ثانوية » ، أو يكون قد وصل الى الصف الحادي عشر سلطاني ، في العهد العثماني .

فقد جرت بيننا وبين المدرسة بعض المخابرات ، حول درجة بعض الشهادات ، وكتبنا لها « ان مدرسة الجعفرية ومدرسة الآليانس الاسرائيلية ، كانتا في العهد العثماني في درجة مدرسة ثانوية الا أنها لم تكونا في هذه الدرجة ، في الحالة الحاضرة ، فيجوز قبول من يحمل منها شهادة في العهد العثماني ، ولكنه لا يجوز قبول من يحمل شهادة بعد العهد المذكور » .

* * *

فقد أخبرني يوماً مدير دار المعلمين ان أحد الطلاب المسجلين في قسم دار المعلمين الأولية انقطع عن الدار . ولما كان مربوطاً بتعهد رسمي بحث المدير عن ما حل به ، وعلم أنه قبل في كلية الحقوق . فاستغربنا قبول الطالب في كلية الحقوق ، لانه من طلاب دار المعلمين الأولية ،

وكان قد أتم دراسته الابتدائية ، في السنة الماضية ..
وعندما أخذنا نبحث في الأمر ، علمنا ان أمثاله كثيرون . وكانت من جملة
الامور التي اطلعنا عليها :

ان مدير مدرسة الآليانس الاسرائيلية - بسام - كان يعطي لمن يرغب
شهادات قديمة ، مقابل خمسين روبية . وان مدير مدرسة الأرمن - آرسين
كيدوريان - الذي كان معلماً في المدرسة السلطانية في العهد العثماني ، صار يعطي
وثائق يشهد فيها بان الطالب كان قد وصل الى الصف الثاني عشر ، مقابل ثلاثين
روبية . وأما الشيخ شكر ، فيزود الطلاب بأوراق يشهد فيها بأن الطالب
كان أتم دراسته في المدرسة الجعفرية في العهد العثماني .. وذلك دون مقابل بل
(في سبيل الله) .

ولذلك كتبنا الى وزارة العدلية ما وصل الى علمنا من قضايا تزوير الشهادات
بغية الدخول في مدرسة الحقوق ، وطلبنا منها ان ترسل لنا الشهادات المذكورة
لكي ندرسها .

وبعد بعض الأخذ والرد ، أمر وزير العدلية ، سكرتير الوزارة ان يشترك
معنا في تدقيق تلك الشهادات .

فعند الدرس اطلعنا على تزويرات كثيرة .

كان بين الشهادات أكثر من عشرة ، صادرة من مدرسة الآليانس الاسرائيلية
في العهد العثماني مطبوعة باللغتين التركية والفرنسية ، تواريخها تعود الى سنة
١٩١٣ ، ١٩١٤ ، ١٩١٥ ولكن هذه التواريخ مكتوبة على طوابع عراقية
حديثه !

والمدير الذي أملى الشهادات الباقية من العهد العثماني باسماء الطلاب ، ووضع
لها تواريخ قديمة ، لم ينتبه الى ان الطوابع التي استعملها ستفضح التزوير ، والغريب
ان مدير مدرسة الحقوق لم ينتبه الى ذلك ، وقبل حملة تلك الشهادات المزورة . كما
وجدنا ، بين وثائق القبول ، طائفة من الأوراق التي تحمل توقيع « آرسن
كيدوريان » ، أستاذ في السلطاني سابقاً ، ويشهد بأن الطالب كان أتم دراسته في
الصف الحادي عشر . ولكن عندما درسنا سائر وثائق هؤلاء الطلاب ، وجدنا

بأن بعضهم كان في ذلك التاريخ في السابعة من عمره ، وبعضهم في الثامنة ، مما يدل على كذب الشهادة بكل صراحة .

وقد وجدنا أحوال مماثلة لذلك في الأوراق التي تحمل توقيع الشيخ شكر ، وتشهد بأن الطالب كان تخرج من المدرسة الجعفرية في العهد العثماني مع ان الوثائق الأخرى تدل على انه كان عندئذ في العاشرة من العمر . وكان بين الوثائق التي قبل أحد الطلاب بموجبها ، ورقة تشهد على ان الطالب أتم دراسته في مدرسة اللاتين الثانوية ، كانت الورقة مؤرخة بتاريخ ١٩٠٦ ، ولكنها مكتوبة باللغة العربية ، ومطبوعة بالآلة الكاتبة !

وقد بلغ عدد الوثائق التي لا مجال للشك في تزويرها نحو ٣٥ . وكتبنا تقريراً مفصلاً عنها . كما طلبنا من وزارة العدلية ، اجراء اللازم مع القيام بما يجب من تعميقات القانونية على مرتكبي هذه التزويرات .

(هيئة مدرسة الآليانس ، عندما بلغها أخبار التحقيقات التي نقوم بها ، سارعت في نقل المدير الى ايران) .

ولكن وزير العدلية ، لم يشأ ان يعمل شيئاً في هذا السبيل . فقد واجهته ، وبينت له خطورة الكوت على أمثال هذه التزويرات ، وشرحت الأضرار التي تلحق بأوضاع المدارس من جراء ذلك ، ولكنه قال لي :

— أما لا أفهم ، لماذا تتدخل وزارة المعارف في شؤون مدرسة الحقوق ، المدرسة تابعة لنا ..

قلت له : إننا لم نتدخل في شؤون مدرسة الحقوق ، إنما نتدخل في شؤون الشهادات التي قبلتها مدرسة الحقوق ؛ تلك الشهادات تتصل بالمدارس الثانوية وبالدراسة الثانوية ، فمن حق وزارة المعارف ان تتدخل فيها ، وان تطلب ان لا تقبل الشهادات ما لم تكن مصادقاً عليها من قبل وزارة المعارف .

والوزير ، - وكان ناجي السويدي - ، شقيق مدير المدرسة توفيق السويدي ،
عندما ضاق ذرعاً بالحجج التي أبديتها ، قال بمنهجية غريبة :

- ما دامت المدرسة تابعة لنا ، فنحن نفصل من نريده ، ولا نعترف بأي حق
لوزارة المعارف في التدخل في ذلك .

قلت له : اذا غيرتم نظام المدرسة وقلتم لمدير المدرسة أو لوزير العدلية ان
يقبل ما يراه من الطلاب ، لا نتدخل في الأمر ، ولكن ما دام نظامكم ينص على
الشهادات التي تؤهل للقبول ، فإن ابداء الرأي في تلك الشهادات يكون من حق
وزارة المعارف ، لا من حق وزارة العدلية ..

واما مدير المدرسة توفيق السويدي ، فقد عز عليه ان يتهم بعدم الانتباه
الى تلك التزويرات ، وقال لي بصراحة :

- مولانا ، هل تظن أنا ما كنت أعرف الحقيقة ، ان الملك طلب ان نتساهل
في قبول الجعفرية ، وأنا تساهلت في قبول الجعفرية وغير الجعفرية .

وعندما سمعت هذا الكلام من توفيق السويدي ، رأيت ان أراجع الملك
فيصل مباشرة ، فعرضت عليه القضية بتفاصيلها ، وبينت له الأضرار التي تلحق
بسير التعليم من استمرار هذه الحالة .

قال لي الملك : - أنا ما قلت لهم ان يقبلوا أياً كان ، ولا ان يقبلوا شهادات
مزورة . كل ما في الأمر اني ، خلال حديثي مع الوزراء قلت لهم نحن أمام
مشكلة . الجعفرية يشكون من قلة الموظفين من مذهبهم . وتعرف ان السبب
الأصلي في ذلك هو قلة حملة الشهادات منهم . والحكومة تضطر الى تعيين أشخاص
ناقصي الدراسة ، ألا يمكن ان يجدوا طريقة لحل هذه الأشكال ، وضمان دراسة
الشبان الجعفرية الذين فات عليهم وقت الدراسة سابقاً .

قلت له : اذا كان هذا هو الغرض ، فمن السهل ان نجد الطريقة لحل هذا
الأشكال : نفتح ثانوية مسائية ، يستطيع ان يدرس فيها الموظفون ، وأصحاب

الأعمال ، دون ان يتركوا وظائفهم ، أو يتخلوا عن أعمالهم ، وبعد هذه الدراسة الثانوية ، تفتتح أمامهم أبواب الدراسات العالية ، فلا تبقى لديهم حجة تبرر التذمر .

والملك ، أظهر اعجابه بهذا الاقتراح : - قال ، هذا حسن جداً .. وأما أشكرك على هذا التفكير في معالجة الأمور . افتتح المدرسة حلاً ، لنقطع بها السنة المتذمرين .

اننا أسسنا الثانوية المسائية ، على الفور ، بعد الاسراع في الحصول على بعض الاعتمادات اللازمة لذلك .

مشاكل تعليم البنات

ان الطريق الى تعليم البنات المسلمات في العراق ، كان وعراً بالغ الوعورة : كانت تعترضه موانع وعقبات عديدة فكان لا بد من بذل جهود عظيمة ، لتخطي تلك الموانع وتذليل تلك العقبات .

اولاً : كان هناك العراقيل الناجمة عن التقاليد الاجتماعية السائدة في البلاد ، فان عادات الحجاب المبكر ، والزواج المبكر كانت تعيق ميدان العمل في هذا المضمار فضلاً عن ان الرأي العام - باستثناء بعض الفئات القليلة - ما كان يرى لزوماً لتعليم البنات ، حتى ان جماعات كبيرة من الناس كانت تزعم ان هذا التعليم لا يخلو من محاذير ، والبعض كان يغالي في هذا الزعم ويدعي ان تعليم البنات يؤدي الى افساد الأخلاق .

عندما بدأ الحكم الوطني كان ببغداد ثلاث مدارس للبنات : المدرسة الحكومية ، مدرسة الآليانس الاسرائيلية للبنات ومدرسة الراهبات - المعروفة باسم الـ « ماسورات » .

كانت تلميذات مدرسة الآليانس اسرائيليات ، وتلميذات مدرسة الراهبات مسيحيات ، بينهن مسلمات ، لا يزيد عددهن على عدد اصابع اليد الواحدة ، ومدرسة الحكومة كانت تجمع البنات المسلمات ، وكان مجموع عددهن - في الصفوف الستة - يتراوح بين (١٥٠) و (١٦٠) .

وكانت مس بل - المعروفة باسم الخاتون - تقول ، بكل مناسبة : اننا

عندما فتحنا مدرسة البنات ، رأينا ان نؤكد على الابهاء والأمهات ان المدرسة
« لن يدخلها الرياجيل (الرجال) ابداً ، .

ومدير معارف بغداد ، قال لي : انهم تلقوا يوماً اخبارية تقول ان رياجيل
دخلوا مدرسة البنات . وعند البحث علموا حقيقة الأمر : ان حب الماء انكسر .
ولذلك اشترى للمدرسة حب ماء جديد . وطبعاً العتال الذي يحمل حب الماء
الكبير ، ما كان يمكنه ان يتركه خارج باب المدرسة ، فدخل الى فناء المدرسة ،
وعلى ظهره الحب ، ليضعه في المكان المخصص له !

ولاعطاء فكرة اوضح عن قوة التقاليد ، لا بد لي من ذكر ما حدث في
« حفلة سوق عكاظ » التي نظمها المعهد العلمي في بغداد . كانت المادة الرابعة من
منهج الحفلة تنص على ما يلي : « تنشأ فتاة صغيرة قصيدة الحناء ، التي اراد
الناطقة ان يفضلها على سائر الشواعر والشعراء » .

فعلاً الفتاة الصغيرة انشدت القصيدة المذكورة ، وهي على ظهر جمل .
(وكانت الفتاة صبيحة بنت الشيخ احمد الشيخ داوود) .

ورئيس الوزراء (عبد الرحمن النقيب) عندما علم ان الفتاة مسلمة ، غضب
من الامر غضبة شديدة ، وصاح « هذا لا يجوز ، هذا لا يجوز » . وعندما قيل
له - بغية تسكين غضبه - ان البنت صغيرة عمرها لا يكاد يبلغ السبعة -
استمر في الصباح غاضباً :

« هذا لا يجوز وحتى لو كانت « رضية .. لا يجوز لا يجوز .. »

ثانياً : كانت هناك المشاكل الناجمة عن قلة المعلمات . ان عدد المعلمات
العراقيات اللاتي يمكن الحصول عليهن ما كان يكفي لتزويد عدد مدارس البنات ،
ولا لرفع المستوى التعليمي فيها . فكان لا بد من الاستعانة بمعلمات يستقدمن
من سائر البلاد العربية .

اني لم افكر قط في استقدام معلمين للمدارس الابتدائية للبنين ، ولكنني
رأيت من الضروري ان نستقدم معلمات للمدارس الخاصة بالبنات .
ولكننا صادفنا مشاكل كبيرة في هذا الأمر ايضاً ، لان ، في ذلك التاريخ

كانت المواصلات بين العراق وبين بلاد الشام محفوفة بصعوبات ومخاطر . لأن طريق الصحراء كان اكتشف حديثاً ، ولكنه كان باقياً على حاله الطبيعية . لم يتناوله شيء من عمليات التنظيم والتعبيد .

ولذلك صادفنا صعوبات كثيرة لنحصل على معلمات ، يوافقن على المجيء الى العراق ، للعمل في مدارسها . وكل من استطعنا ان نستقدمهن ، كن من المعلمات اللبنانيات المسيحيات . واما الحصول على معلمات مسلمات - من بيروت ومن دمشق - فتبين لنا انه كان من رابع المستحيالات .

ولكننا ، ما كان يمكننا ان نفتتح مدرسة للبنات ، وكل معلماتها مسيحيات . ولذلك رأيت من الضروري ، ان نتخذ في الوقت نفسه ، بعض التدابير الضرورية لتنشئة بعض المعلمات العراقيات ، بأعظم ما يمكن من السرعة . وانشأت صفات للمعلمات في بغداد ، وآخر في الموصل : تقبل فيه متخرجات الابتدائيات ، لتزويدهن بما يلزم من المعلومات الاساسية ليتولين تدريس مبادئ القراءة واصل الديانة الاسلامية ، بجانب المعلمات اللاتي سيأتين من خارج العراق . وبهذه التدابير استطعنا ان نزيد عدد المدارس الابتدائية الخاصة ، وان نرفع مستواها التعليمي شيئاً فشيئاً .

* * *

كنت اظن ان استقدام بعض المعلمات والمدرسات من خارج العراق ، لن يسبب اي اعتراض لعدم وجود معلمات عراقيات ، حتى من مستويات علمية عادية . غير ان المشاغبين لم يتوانوا من اتخاذ هذا الامر ايضاً وسيلة للتهجم عليّ : فان ابراهيم حلمي العمر اخذ ينشر في جريدته فقرات ومقالات ، تصف هؤلاء المعلمات بـ « بنات عشوت » . والغريب ان بعض المشاغبين استطاعوا ان يدسوا أكاذيبهم بين سطور جريدة « الاستقلال » الوطنية . قرأت في الجريدة المذكورة فقرة انتقادية تقول : « اما وزارة المعارف فلها تستقدم معلمات من خارج العراق في الوقت الذي يوجد في العراق عدد غير قليل من المعلمات ، باقيات دون عمل » .

استغربت نشر هذا الخبر في جريدة « عبد الغفور البدري » الذي كنت
اقدر فيه الوطنية الحقة وارسلت اليه على الفور كتاباً ، قلت فيه : « ارجو ان
تعملوني اسماء المعلمات الباقيات دون عمل ، لاسارع في تعيينهن على الفور ،
واضفت الى ذلك ما مآله : « وبهذه المناسبة اعلمكم بانني مستعد لتعيين أي آنسة
ارسيده ، تود ان تسلك سلك التعليم ، دون ان اطلب منها شيئاً سوى معرفة
القراءة والكتابة ومبادئ قواعد اللغة العربية ، واصول الديانة الاسلامية ، .
عبد الغفور البدري جاءني ليعتذر عما حدث ، ويؤكد لي ان الفقرة المذكورة
دخلت الجريدة دون علمه .

* * *

ولا بد لي من ذكر الامور التالية ايضاً :

اني عندما فتحت مدرسة للبنات في حارة الجعيفر ، حيث تكثر الجعفرات ،
لم اعين فيها معلمة أو مديرة مسيحية ، بل جعلت كل هيأتها التعليمية من المسلمات ،
وان كانت مؤهلاتهن ضعيفة جداً . وذلك لعلمي بان الجعفرين يأبون الاتصال
بالمسيحيين .

وطبيعي ان المدرسة المذكورة بقيت في مستوى دون المدارس الاخرى .
وجاءني يوماً جعفر الشبيبي ، يشكو من حالة المدرسة ، ويقول انها دون
سائر المدارس ، ويطلب مني العمل لرفع مستواها .

وقلت له : أنا أعرف ان مدرسة جعيفر للبنات ، متأخرة كثيراً بالنسبة
الى غيرها . ولكني لا اجد وسيلة لرفع سوية المدرسة المذكورة في الحالة الحاضرة ،
لان صلاح المدارس الاخرى ، انما تم على يد المديرات والمعلمات المسيحيات .
ولكني اعرف انكم لا ترضون بذلك .

قال ، على الفور : لا ، نحن لا نرضى بمعلمات مسيحيات .
قلت : فلا بد من الانتظار ، الى حين يتخرج معلمات مسلمات من دار
المعلمات التي سنؤسسها في السنة القادمة .

ولكن ، في السنة التالية ، جاءني ليقول : ان لآخر مدرسة الجعفر ، لا
يطاق . فقد تداولت مع آباء البنات ، فقررنا ان نوافق على ان تستخدموا لها
مديرة مسيحية على شرط ان تكون عايشة .
وانا شكرته على ذلك ، وعملت ما يجب عمله في هذا الباب .

* * *

ان احداث « صف المعلمات » كان من التدابير المؤقتة التي اتخذتها لمعالجة
الاحوال بأعظم ما يمكن من السرعة .
و كنت أعرف حق المعرفة ان دراسة سنة واحدة لا تكفي لتزويد الطالبات
بمطل ما يلزم من المؤهلات العلمية والتعليمية . و كنت قررت ان اعمل لتأسيس
دار المعلمات ، عندما يصل عدد خريجات المدارس الابتدائية الى الحد الضروري
لتكوين دار المعلمات . على اساس قدرسيهن ثلاث سنوات . و شرعت العمل في
هذا المشار . ولكن من الغريب ، اني جابهت مشكلة كبيرة في هذا الامر ايضا .
ووجه الغرابة ، ان هذه المشكلة لم يحدثها اعداء تعليم البنات ، بل احدها ،
الشيخ احمد الشيخ داوود ، الذي كان من انصار المرأة ، وكان يهتم فعلا بتعليم
بناته اهتماما كبيرا .
فيا يلي بعض التفاصيل عن هذه المشكلة الغريبة .

* * *

كان الشيخ أحمد الشيخ داود ، يفتخر كثيرا بتعليم بناته . ووجه خاص
بصبيحة ، وكان يرى من الضروري ان تكون الاولى في صفها ، وان تأخذ
درجات كاملة في كل دروسها .
وأثاني يوما ، عندما كانت صبيحة لا تزال تدرس في الصفوف الابتدائية ،
يقول : في الدرس الفلاني أعطوها تسعة وانا اعتقد انها تستحق العشرة .
قلت له : تسعة وعشرة تعتبران درجات عالية ، حتى ان الأتراك كانوا
يسمونها « علي الاعلى » .

قال : ولكن انا اقول انها تستحق العشرة تماماً ، فأطلب إعادة النظر في ورقة امتحانها .

قلت : لاشك في أنك تعلم أنه عندما ينظر في ورقة واحدة ، عدة اشخاص ، يختلف بعضهم عن بعض ، في التقدير ، درجة او درجتين . فمن نرى ذلك من حق الممتحن ، ولا نريد أن نتدخل فيه . الا اذا كان الفرق كبيراً ، والا اذا كان مما يؤدي الى النجاح او الرسوب .
وتعبت كثيراً ، لاجل اقناعه بالاقلاع عن هذه المطالبة ...

* * *

ولكن في امتحان صف المعلمات ، أحدث الشيخ احمد قضية اكثر تعقيداً ، واشد غرابة من ذلك .

أتاني يوماً ، ونادرتني بقوله : حضرتك ما تعرف تاريخ حياة أهل البلاد . ثم أخذ يتكلم عن المفتش امين زكي ، وعن عائلته ، وعما كان بين عائلته هو وعائلة امين زكي ، لا أدري منذ أية سنة . وانتقل من ذلك الى ما كان بين المفتش وبين احدى البنات المتافسات لصبيحة ، وزعم ان امين زكي اطلع البنت المذكورة على أسئلة الامتحان ، قبل الامتحان ، وذلك بغية ضمان تفوقها على صبيحة ، واحرازها الأولية في الصف .

عندما اطلعت على هذه النتيجة التي توصل اليها الشيخ لم أتمالك نفسي من الضحك ، وقلت له :

- انا اؤكد لك ان حضرتك متوهم في هذه القضية لأن المفتش امين زكي نفسه ما كان يعرف الأسئلة قبل فتح المغلف في قاعة الامتحان . والدليل على ذلك بأنني انا وضعت تلك الأسئلة بنفسي ، وكتبتها بنفسي ، وختمت الغلاف بنفسي دون ان أستشير واحداً ، ودون ان اطلع عليها أحداً ...

* * *

عندما هيات الوسائل اللازمة لتأسيس دار المعلمات على أسس قويمية ،

فوجئت بطلب الشيخ أحمد الشيخ داود ، تعيين ابنته صبيحة معلمة في دار
المعلمات . والضغط عليّ في هذا الأمر ، ألح علي ياسين ، ان يواجهني ويقنعني ..
ياسين راجعني ، وطلب مني ان أقساهل في الأمر .

ولكني قلت له : اني أعرف كل دراستها ، انها ذكية ومجتهدة ، ولكن
دراستها لا تتعدى دراسة ابتدائية . صف المعلمات ، كنا أوجدناه لمعالجة حالة
عاجلة . ان خريجات الصف المذكور ، ليس لهن المؤهلات ليكون معلمات في
مدرسة ابتدائية ، وكيف يجوز ان نعين احدهن معلمة في دار المعلمات التي
ستخرج معلمات المستقبل . وأنا لا أشك ان صبيحة نفسها عندما ترى دار
المعلمات ، ستطلب الانتساب اليها كطالبة ، لتوسع معلوماتها ، وتصبح معلمة
صبيحة ، وتنال راتباً من درجة أعلى .

اذا عينتها الآن في دار المعلمات ، لا أكون ألحقت الضرر بدار المعلمات
فحسب ، بل أكون ألحقت الضرر بمستقبل البنات أنفسهن ايضاً .
ولذلك اعتذرت عن تلبية طلب ياسين بكل قطعية .

قال لي : ولكن الرجل مهم بالأمر بشكل عجيب ، حتى أنه صار يهددنا
بالانسحاب من الحزب ! .

قلت له : انا لا افهم ، ماذا يستفيد الحزب من وجود رجل بين منتسبيه
هذه عقليته ، يعتبر ارتباطه بالحزب منوطاً بتمشية طلباته .

ياسين ضحك ، وقال : أنت ما تعرف الحياة الحزبية ، انها تتطلب من
الانسان ان يتساهل في كثير من الامور ، لأجل ان يحقق أهدافه السياسية .

قلت : انا لا أناقشك في أمور الأحزاب . ولكنني أقول ، ان المدارس
والمعارف ، لا يجوز ان تلتصق بها بوجه من الوجوه ، ولا سيما بالنسبة الى دار
المعلمات التي ستكون مصدراً لجميع مدارس البنات في المستقبل .

وختمت حديثي معه قائلاً : القوا المسؤولية على عاتقي ، قولوا له انه يصرّ
في الأمر . ويعتقد بأنه يرفضه هذا لا يكون قد خدم التعليم فحسب ، بل
سيكون قد خدم مستقبل صبيحة ايضاً .

* * *

لا أدري ماذا جرى من الحديث ، بعد ذلك بين ياسين وبين الشيخ أحمد
الشيخ داود .

ألا اني علمت بعد مدة وجيزة ، ان حضرة الشيخ وجد طريقة للانتقام مني ،
جزاء عدم موافقتي على تعيين ابنته معلمة في دار المعلمات :

انار في المجلس النيابي ، مسألة دستورية ، حيث قال :

— ان الدستور يصرح بانه لا يجوز تعيين احد من غير العراقيين في وظيفة
ما ، الا عند الضرورات التي يحددها القانون . والحكومة الى الآن لم تعد مثل
هذا القانون . ومع ذلك فان وزارة المعارف تستقدم وتعين معلمين ومعلمات ،
وهذا يخالف الدستور .

* * *

عبد المحسن السعدون الذي كان رئيس الوزراء ، كلمني تلفونيا ، ودعاني الى
الحضور الى ديوانه على الفور ، لبحث قضية مستعجلة . وعندما ذهبت الى
ملاقاته ، نقل لي ما حدث في المجلس النيابي ، وطلب مني ان اؤجل كل المعاملات
المتعلقة بغير العراقيين ، الى ان تنجز الحكومة استصدار القانون وحل الاشكال .
وبعد مدة ، اجتزنا هذه القضية — وان كنا قد تعرضنا الى بعض الحرج من
جراء هذا التأخير .

ولا بد لي ان اقول : عندما اقمنا تشكيلات دار المعلمات ، حصل ما كنت
اتناه واتوقعه : الآنسة صبيحة الشيخ داود ، دخلت دار المعلمات وتخرجت
منها ، وصارت معلمة ذات اهلية تامة .

* * *

وكان لا بد لنا من انشاء قسم داخلي في دار المعلمات ، لنستطيع ان نجلب
اليها طالبات من خارج بغداد . ولذلك استملكنا داراً متصلة بمحديقة بناية دار
المعلمات . وبعد هدمها — وكانت قديمة — انشأنا على عرصتها بناية جديدة

للقسم الداخلي . وصارت دار المعارف مؤلفة من بنائتين كبيرتين ، يتوسطهما قاعة كبيرة .

البناية القديمة ضمت صفوف دار المعلمات و صفوف المدرسة الابتدائية التي أصبحت مدرسة للتطبيقات التابعة لدار المعلمات .
والبناية الجديدة ضمت قاعات النوم والطعام ، وغرف تدبير المنزل .. مع المرافق اللازمة لها .

واما القاعدة التي تتوسط البناية ، فقد خصصت لروضة الاطفال .
وبعد ذلك اتخذنا كل ما يلزم من اجراءات لتزويد دار المعلمات ، بهيئة ادارية وتعليمية راقية . كما زودنا جميع أقسامها ، بلوازم تدريسية وراقية .
ولكنني شعرت في الوقت نفسه بضرورة تفتيش المؤسسة والقاء بعض المحاضرات على طالباتها ، مع تزويد معلماتها ببعض التوجيهات .
وحرصت على ان لا اقوم بعمل يثير الرأي العام عليّ - لخروجي على مبدأ عدم دخول رباحيل الى مدارس البنات - ولهذا السبب صرت اصطحب زوجتي في كل زيارة على ان لا تفارقني طوال وجودي هناك ...
وبالتدريج ، اوصلنا دار المعلمات الى مرتبة عالية من الرقي والنظام .

جامعة آل البيت

ان التفكير في انشاء الجامعة بدأ سنة ١٩٢١ : أولاً خصص للجامعة الاراضي الوقفية الواسعة المعروفة باسم بستان الطلومية في الأعظمية . ثم وضع مخطط عام للبناني الجامعية التي ستشاد على الاراضي المذكورة : ست بنايات للكليات ، موزعة على طرفي طريق يشطر البستان على طوله ، وصرح مركزي بquam في نهاية الطريق المذكور .

وقد تقرر ان تتولى وزارة الأوقاف على الفور تشييد البناية الأولى التي ستخصص لكلية العلوم الدينية ، على ان تتكفل - بعد اتمام البناية المذكورة - تشييد الصرح المركزي أيضاً . وأما بنايات الكليات الأخرى فتتولى تشييدها الوزارات شيئاً فشيئاً ، عندما تستكمل الوسائل اللازمة لتأسيسها .
وفعلًا باشرت وزارة الأوقاف تشييد بناية الكلية الدينية في نيسان ١٩٢٢ ، وأتمتها سنة ١٩٢٤ .

وكان الملك فيصل الاول يولي الكلية المذكورة عناية خاصة . وغرضه الأصلي من تأسيسها كان : التقريب بين منتسبي المذهبين السني والجعفري ، لأنه كان في العراق عدة مدارس دينية تابعة لوزارة الأوقاف في بغداد والموصل وكركوك والبصرة ، كلها تدرس العلوم الدينية على مذهب أهل السنة ، وعدة مدارس دينية مستقلة عن الأوقاف في النجف و كربلاء تدرس العلوم الدينية على المذهب الجعفري . والمصلحة الوطنية كانت تقضي بإنشاء كلية دينية ، تعلو فوق

المدارس المذكورة ، فتجتمع طائفة مختارة من علماء المذهبين ، ليتولوا التدريس فيها وفق أساليب عصرية . وذلك بجانب أساندة بعض العلوم الضرورية للثقافة العالية فيلشأ طلاب الكلية - بهذه الصورة - ملين بحقائق المذهبين ، مع الحقائق الأساسية للعلوم العصرية ، فيكونوا بعيدين عن التعصب الطائفي مع تشيعهم بروح الديانة الإسلامية الغراء .

ولهذا السبب ظل الملك يستحث الهمم لاقام البناية بأعظم ما يمكن من السرعة . وعندما تم ذلك ، طلب الى وزارة الاوقاف تأليف لجنة من الخبراء لوضع نظام للكلية على طريقة حديثة .

والوزارة المذكورة ألفت اللجنة تحت رئاسة فهمي المدرس ، من الأعضاء الآتية اسمائهم : عطا الخطيب (المفتي السابق) - يوسف ابراهيم (مدير معارف بغداد) - يوسف عز الدين الناصري (مدير دار المعلمين) - منير القاضي (مدرس مدرسة عثمان أفندي) . ثم أضافت الى أعضاء اللجنة يوسف العطاء ، والشيخ محمد آل رزق .

ولكن الاستاذ فهمي المدرس الذي ترأس هذه اللجنة ، استهان بالكلية الدينية ، فعمل على وضع مشروع نظام عام لجامعة آل البيت ، تشمل أحكامه جميع الكليات (وكان النظام يسميها الشعب) التي ستنشأ في المستقبل أيضاً . وقد أتمت اللجنة عملها في ١١ شباط ١٩٢٤ . ومشروع نظام جامعة آل البيت قدم الى مجلس الوزراء والمجلس قرر إحالته الى لجنة وزارية تتألف من وزراء الأوقاف والمعارف والعدلية والأشغال .

وعندما وصل المشروع الى وزارة المعارف درسته باهتمام واستغراب : كان يتألف من ٨١ مادة و ٤ مواد ملحقة . وكان ١٤ منها فقط تختص بالشعبة الدينية ، وأما بقية المواد - وعددها يربو على السبعين - فكانت تتضمن أحكاماً تشمل جميع شعب (أي : كليات) الجامعة ، وهذه المواد كانت بعيدة عن مقتضيات الروح العلمية ، فضلاً عن الروح الجامعية ، وكانت تم عن اهتمام كبير بالمظاهر ، وعن رغبة شديدة في تضخم الأمور .

مثلاً ، المادة ٣١ من مشروع النظام كانت تنص على ما يلي : « يوقع على الشهادات مدرسو الشعب ورؤساؤها ، ويصادق عليها الأمين العام ثم تصدق من مجلس الوزراء . غير ان الشهادة العلمية 'توشح بتوقيع صاحب الجلالة أيضاً ، . وغني عن البيان ان تكثير التواقيع على الشهادات الى هذا الحد ما كان يخلو من الغرابة ، وأما التصديق عليها من مجلس الوزراء وتوشيح بعضها بتوقيع جلالة الملك ، فما كان يدل على فهم سليم لمهمة الجامعة ولكانة العلم .
والمادة ٥٨ من مشروع النظام ، كانت تنص على تأليف « المجلس العام من جميع المدرسين ورؤساء الشعب برئاسة أمين الجامعة ، .

ان جمع كل المدرسين الذين يعملون في مختلف كليات الجامعة في « المجلس العام » بهذه الصورة ، لا يلتئم مع المبادئ الادارية السليمة ، فضلاً عن أنه أمر مخوف بالمخاطر العظيمة . لان عند تكوين المجلس العام بهذه الصورة تكون أصوات كل كلية متناسبة مع عدد مدرسيها . وذلك يؤدي الى تغلب آراء الكليات الحديثة . في حين ان الخطط المتبعة في جميع جامعات العالم تقتضي تأليف مجالس الجامعة من ممثلي الكليات ، حيث تتساوى أصوات كل كلية ، مهما كان عدد مدرسيها .

ولكن مشروع النظام كان يحمل المجلس العام مهمة أخرى ، أشد خطراً من ذلك أيضاً . فان المادة ٦١ من المشروع كانت تنص على ما يلي : « يعقد المجلس العام مؤتمراً يدعو اليه ممثلين من الوزارات وبعض الوجهاء من الألوية ، والاختصاصيين للنظر فيما يتعلق بنجاح الجامعة . وذلك في السنة مرة ، . وغني عن البرهان ، ان توسيع المجلس العام في مؤتمر يدعى اليه « بعض الوجهاء من الألوية » ان دل على شيء فانما يدل على الاسترسال في حب المظاهر والفتخرفة ، ويعرض مستقبل التعليم العالي الى اخطار عظيمة .

هذا ، وكان مشروع النظام يتضمن ست مواد (من ٦ - الى ١١) جمعت في فصل عنوانه « امتيازات متخرجي الشعبة الدينية » . هذه المواد كانت تعطي للمتخرجين حق الرجحان في تقلد بعض الوظائف حسب درجات شهاداتهم .

ونذكر بين هذه الوظائف رئاسة محكمة التمييز الشرعي ، والقضاء من الدرجة الأولى ، والقضاء من الدرجة الثانية .
وغني عن البيان ان ادخال أمثال هذه الأحكام في نظام الجامعة من الأمور الغريبة في حد ذاتها ، فضلاً عن انه ينافي روح القوانين التي تنظم القضاء .
وأعتقد ان هذه الأمثلة تكفي لاعطاء فكرة واضحة عن العقلية التي كانت أملت « مشروع نظام جامعة آل البيت » .
اني دونت ملاحظاتي على المشروع في مذكرة تبدأ بالعبارات الصريحة التالية :

« ان هذا المشروع يحتوي على احكام تتعلق بالجامعة كلها أكثر من التي تتعلق بشعبة العلوم الدينية نفسها . كان على اللجنة ان توجه اهتمامها الى تشكيلات هذه الشعبة خاصة ، لانها ستؤسس فعلاً . وتكتفي بادخال مادة أو مادتين فقط في النظام للإشارة الى (ان الشعبة ستكون فرعاً للجامعة ، وستدخل تحت ادارة واحدة مع بقية الشعب عند تشكيّلها) .

« انني لا أرى من الموافق التسرع في وضع نظام مفصل للجامعة كلها من الآن . مع ذلك أبدي ملاحظاتي على ما جاء في المشروع من الأحكام العامة للجامعة أولاً ، والاحكام المتعلقة بالشعبة الدينية ثانياً » .
وقدمت المذكرة الى الوزير ، ليستنير بها خلال مذكرات اللجنة الوزارية ، أو يعطيها الى اللجنة اذا شاء .

ولكن ، بما ان اللجنة الوازرية رأت ان تؤلف لجنة موسعة لدرس المشروع ، ودعيتي للاشتراك فيها ، توليت بنفسي انتقاد المشروع في اللجنة المذكورة .
لا أرى لزوماً لتفصيل ما دار في اللجنة من مناقشات غريبة . غير أنني أرى من الضروري ان أذكر الحديث الذي جرى بيني وبين وزير الاوقاف ابراهيم الحيدري الذي كان يترأس اللجنة . خلال المذكرات - أمال رأسه الى اذني - حيث كنت أجلس بجانبه - وقال باللغة التركية :
- يا سيدي . ان ما تقوله هو عين الصواب . لك الحق تماماً ، لك الحق من

الارض الى السماء (وهذا تعبير مألوف بالتركية) ولكن ما العمل . يجب ان نعطي الرجل راتباً يعتاش منه .
وأنا أجبته : أنا لا أتكلم ، ولا يخطر ببالي ان أتكلم في أمر الراتب . أعطوه الراتب الذي تنسبونه .

ولكنه قال : لا نستطيع ان نزيد الراتب ، دون ان نكبر الاسم .
وأنا أجبته : كبروا الاسم أيضاً كما تريدون . ولكن لا توسعوا الصلاحيات ، ولا تضحوا بمصلحة الجامعة ومستقبلها في سبيل هذه الملاحظات الطارئة .
ومع هذا : كرر الوزير قوله : ما العمل ، يجب ان نمشي الأمور .
وقد علمت بعد ذلك ان ما همس به وزير الاوقاف في أذني ، كان معلوماً لدى أعضاء اللجنة قبل انعقادها . وفي نتيجة المناقشات ، عدلت البعض من مواد المشروع ، وتركت بعضها الآخر على حالها .

وعندما جاءوا الي بالشكل الاخير من المشروع للتوقيع عليه ، سجلت اعتراضي المبدئي ، ثم أوضحت ذلك بمذكرة مختصرة . وقد بنيت رأيي على مبدئين أساسيين ، الأول : عدم التسرع في وضع نظام عام للجامعة الآن .
والثاني : عدم الاستعجال في منح الجامعة سلطات واسعة يجعل تعيين المدرسين منوطاً بانتخاب المدرسين الممينين سابقاً . وقلت : اني أرى ان في هذا الاستعجال ما يؤدي الى الجمود ، ويمنع التطور والتقدم ، وأوضحت رأيي هذا بالعبارات التالية :

« لأن مما لا ريب فيه أن الضرورة ستوجب العمل بحسب مساعدة الاحوال الحاضرة في انتقاء المدرسين عند افتتاح الشعب ، فسيحدث اضطرار الى تعيين أساتذة قد يكونون غير حائزين على الكفاءة اللازمة للتدريس . فاذا تركنا حق انتخاب الاساتذة الى هيئة المدرسين الذين سيعينون في بادئ الامر ، سنرى ان آراء الاكثية التي ستتألف عند التأسيس تبقى سائدة على مستقبل المدرسة ، فتمنع استفادة الجامعة من الاساتذة والعلماء الذين سينشأون وينبغون في المستقبل . »

هذا ، وقد ظهر خلال المذاكرات ، أن الاستاذ فهمي المدرس ، كان يريد أن يلحق الى الجامعة على الفور ، دار المعلمين العالية ، ومدرسة الهندسة ، ومدرسة الحقوق ، التي كانت قائمة فعلا في ذلك التاريخ .

اني عارضت بشدة فكرة الحاق دار المعلمين العالية ، ونجحت في استبعاد هذه الفكرة عن نطاق البحث . وأما فكرة الحاق مدرسة الهندسة ومدرسة الحقوق ، فقد صرحت عدم استصوابي لها ، ومع ذلك تركت بحث هذه المسألة على عاتق المسؤولين المباشرين عن المدرستين المذكورتين .

ان مدرسة الهندسة كانت تابعة الى وزارة الاشغال . وكانت أنشئت لغرض تكوين موظفين يعملون تحت امرة مهندسي الري والاشغال ، وينفذون تعليماتهم ولذلك كان يقبل فيها طلاب لا تتجاوز دراستهم حدود التعليم الابتدائي . وكان التعليم فيها لا يصل حتى الى درجة التعليم الثانوي ، كما اعترفت بذلك ادارتها والوزارة المشرفة عليها . والحاق مثل هذه المدرسة الى الجامعة كان مما يحط من منزلة الجامعة . ومع كل ذلك ، تمسك الاستاذ فهمي المدرس بوجود الحاقها ، بحجة أنها تحمل اسم مدرسة الهندسة ، وأن مشروع نظام الجامعة يذكر بين شعب الجامعة «شعبة الهندسة» .

وأما مدرسة الحقوق ، فان الاستاذ كان يرى وجوب الحاقها حالا . مع أن مشروع نظام الجامعة الذي تولى الدفاع عنه ينص في مادته ٤٦ على أنه ، «لا يجتمع التدريس مع وظيفة في دوائر الحكومة» في حين أن جميع مدرسي مدرسة الحقوق - بدون استثناء - كانوا موظفين في دوائر الحكومة . وفضلاً عن ذلك اتخذ الاستاذ فهمي المدرس موقفاً غريباً تجاه قضية مدرسة الحقوق ، في اليوم التالي لارسال مشروع نظام الجامعة الى مجلس الوزراء . فان المدرسة المذكورة كانت تابعة الى وزارة العدلية ، وكانت ألحقت بوزارة المعارف قبل مدة وجيزة . فرأت الوزارة أن تؤلف لجنة لدرس أحوال المدرسة ، واقتراح وسائل ترقيةها . والاستاذ عندما علم بذلك أرسل الى ادارتها كتاباً (رقمه ٣)

وتاريخه ٧ حزيران ١٩٢٤ ، أنقل نص الكتاب فيما يلي لتبيان القضية على وجهها الصحيح :

« صاحب الفضيلة حضرة أجد أفندي الزهاوي وكيل المدير في مدرسة الحقوق .

بعد التحية والاحترام .

قرأت في إحدى صحف العاصمة أن قد تآلفت لجنة للنظر في وضع نظام لمدرسة الحقوق . وبما أن مدرسة الحقوق أصبحت شعبة عالية من شعب جامعة آل البيت . وقد وضع بالارادة السنية نظام عام للجامعة أقرته اللجنة الوزارية المحترمة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء من حضرات أصحاب المعالي وزير العدلية ، وزير الأوقاف ، وزير الأشغال ، وزير المعارف ، بانضمام آراء أساذة الحقوق الأفاضل كحضرة رؤوف بك الجادرجي وحكت بك سليمان ، وبوسف أفندي عطاء وحضرة الأستاذ ساطع بك الحصري مدير المعارف العام وحضرة مستر سميت المفتش العام في المعارف وغيرهم من الاختصاصيين الذين لهم علاقة بشعبة الطب وغيرها من شعب الجامعة . قد اطلعتم فضيلتكم أيضاً عليه عندما تلي في مجلس شوري الأوقاف . ولم يبق سوى حل الخلاف في تعيين السلطة على الجامعة ، فعرض بحسب قرار اللجنة الوزارية المحترمة على مجلس الوزراء الموقر للقطع فيه . ولا أظن أنه يتأخر أكثر من بضعة أيام . فالرجاء من فضيلتكم عرض ذلك على من لم يحط علماً بواقع الحال من أعضاء اللجنة المحترمة » .

ووزارة الأوقاف أرسلت صورة من هذا الكتاب الى وزارة المعارف طم كتابها المرقم ٣٦٠٠ والمؤرخ ٧ حزيران ١٩٢٤ . وطلبت منها « الامر بإيقاف تشييد ادارة المعارف المذكورة ، حفاظاً لنظام الجامعة من أن يتطرق اليها الخلل » .

ولكن وزارة المعارف ردت على ذلك بكتابتها المرقم ٣٠٢/٩/١ والمؤرخ ٨ حزيران ١٩٢٤ . قالت فيه :

« ان اللجنة تألفت بموافقة رئيس الوزراء ووكيل وزير المعارف . لا يخفى على معاليكم ان مشروع نظام جامعة آل البيت لم يكتسب الى الآن الشكل النهائي والقانوني . كما ان مدرسة الحقوق لم تلحق بالجامعة ، فلا نرى لزوماً لاييقاف مذكرات اللجنة الاختصاصية التي ستُنظر فيما يجب عمله لترقية مدرسة الحقوق » .

وبعد بعض التفاصيل ، أنهت كتابها بالعبارات التالية :

« فلا مجال للتخوف من قطرق الحلل الى نظام الجامعة التي لم تتألف بعد ، من جراء التدقيقات التي ستقوم بها لجنة اختصاصية تنظر في أمر ترقية مدرسة الحقوق المؤسسة منذ سنين عديدة » .

* * *

وقد علمت ، بعد مدة بان أمين الجامعة الاستاذ فهمي المدرس كتب تعليقاً على مذكري الاعتراضية ، قائلاً انه لم يفهم منها شيئاً ، وزاعماً باني كنت المخالف الوحيد لمشروع النظام ، وباني خالفت بعد أن وافقت . وان وزارة الاوقاف أرسلت الى مجلس الوزراء التعليق المذكور مع مذكراتي الاعتراضية .

اني استغربت ذلك كل الاستغراب : لأنني لم أكن المخالف الوحيد للمشروع . فان المستر سميث - مفكش المعارف العام - أيضاً كان مخالفاً له . وكان دون رأيه في مذكرة مؤرخة ١٩٢٤/٤/١١ ، انها بالعبارات الشديدة التالية :

« اني أرى انه يكون كارثة عظمى للعراق ، تأسيس أول جامعة للقطر تحت تأثير قانون سيء التصور ، وسيء الكتابة ، ومليء بالسخافات ، مثل القانون الذي عرض على مجلس الوزراء ، (١) » .

(*) كان المستر سميث يكتب ملاحظاته على النصف الايسر من الورقة ، ليكتب مكرنبر الوزارة ترجمتها الى العربية على النصف الأيمن منها ، ان النص الذي نقلته هنا ، هو نص ترجمة السكرنبر .

وأما قوله بأني خالفت بعد ان وافقت ، فكان استهتاراً غريباً بوقائع الاحوال . فكتبت مذكرة مطولة ، بينت فيها الاعتراضات التي أبديتها خلال مذاكرات اللجنة بتفاصيل وافية ، وقدمتها الى الوزارة . لترسلها الى مجلس الوزراء .

وكانت مذكري مؤلفة من نحو ٢٠٠ سطر ، مؤرخة بتاريخ ٨ تموز ١٩٢٤ .

* * *

يلاحظ مما تقدم ان الاستاذ فهمي المدرس علق الاشتغال بأمور تأسيس الشعبة الدينية ، على الانتهاء من قضية مشروع نظام الجامعة ، كما انه ربط مسألة النظام المذكور بمسألة مدرسة الهندسة من ناحية ومسألة مدرسة الحقوق من ناحية أخرى .

وعندما تأخر مجلس الوزراء في درس هذه القضايا ، واتخاذ قرار في شأنها ، أراد ان ينقل القضية الى ميدان الصحافة ، فكتب مقالة مطولة بتاريخ ١٦ آب ١٩٢٤ وأرسلها الى جريدة العالم العربي ، والجريدة المذكورة نشرتها في عددها ١٢٤ الذي صدر في ١٩ آب ١٩٢٤ .

كان عنوان المقالة « جامعة آل البيت وساطع بك الحصري » .
بدأ الاستاذ فهمي المدرس مقالته هذه بالعبارات التالية :

« فتحت الجامعة في اليوم التاسع من شعبان فتحة مبيناً ، وسدت بمده سداً رصيناً . فتحت بفتح من ذهب ، وأغلقت بغلق من فولاذ ، وليس لذلك السد ولذلك الاغلاق سبب سياسي ولا سبب اداري ولا سبب مالي » .

وللبرهنة على انه ليس لذلك سبب سياسي ، كتب الكلمات التلميحية التالية : « ليس لذلك سبب سياسي ، لأن اللجنة التأسيسية للجامعة كان فيها عضوان جليلان من رجال الانكليز ، هما مستر كوك وميجر ويلسن . وجميع ما تقرر في اللجنة كان مستنداً الى رأيهما . وعلى الاخص كان مستنداً الى تقرير ميجر ويلسن الذي سنشره في محله .. ويوم افتتاح الجامعة حضر على دعوة

وزارة الاوقاف فخامة المعتمد السامي مع جمع غفير من أعظم رجال الانكليز وسيداتهم . وكنا نشعر من سرورهم انهم مستأنسون لهذا الأمر، وأنهم من اعوانه وأنصاره . واشتراكم بتعليق رمز الجامعة على صدورهم لم يبقَ لنا شك في أنهم غير رجلين من هذه المؤسسة وانهم قانعون بحلول الوقت لتشكيلها .. وهذا ما ينتظر من أمة عظيمة اشتهرت بالمدينة ونشر العلوم والمعارف منذ أعصار عديدة .. وخصتها الفطرة بدهاء سياسي لا تحتاج معه الى أن تنقب عن صوالحها في ظلمات جهل لغير .. على ان الفخر كله يعود اليها في تأسيس هذه المؤسسات في القطر العراقي .

ثم ينتقل الى البرهنة على انه « ليس لذلك سبب اداري » ، بقوله : « الشعب المقرر جمعها تحت عنوان الجامعة قائمة الآن بنفسها بكل ما تحتاج اليه من رجال العلم ورجال الادارة . وهي متشكلة في الحال الحاضرة » . ثم يؤكد ان « ليس لذلك سبب مالي أيضاً » .

وبعد ذلك يحاول الرد على ما جاء في مذكري الاعتراضية . بسلسلة طويلة من المغالطات . ويستنتج من كل ذلك « ان السبب هو ساطع الحصري ، لأنه لا يروق له تشكيل الجامعة ما لم يكن هو أميناً لها » ، وربما لانه يريد أن يوجه الشبان العراقيين الى الجامعة الامريكية .

وخلال ذلك يسأل الاسئلة التالية :

« وبما ان الجامعة قد تأسست . وبما انه يرى من الضروري تشكيل الشعب ، وبما ان بعضاً من تلك الشعب موجود الآن ، فلماذا لا يقال لمدرسة الحقوق مثلاً شعبة الحقوق أو احدى شعب الجامعة ليكون لها مركز غير مركزها الحالي ، ويكون لتخرجها حقوق وامتيازات ، ويكون للدولة أيضاً بها شأن ؟ .. ولماذا لا يقال لباقي الشعب التي يرى تشكيلها ضرورياً « شعب الجامعة » ، أيضاً ؟ الفيرة الاستاذ وحرصه على استفادة أبناء العراق من الجامعة الامريكية .

وبعد بعض الكلام ، يطلق السؤال التالي أيضاً : « ما هي المعاملة الطويلة »

ومن هم الموظفون الكثيرون وما هي المصاريف الزائدة في تبديل الاسم ، أي تبديل عنوان « مدرسة الحقوق » بـ « شعبة الحقوق » ؟ .

وينتهي مقالته الطويلة بالكلمات التالية : « انا لم نرد بما كتبناه سوى أن نلتزم أحد الشقين : سد الجامعة أو فتحها كلها أو بعضها .. وبدون أن ندعي بفضل أو باختصاص ، أو يحق لنا أو لبلادنا ... ان للبيت رباً ورب البيت يحميه ، . المقالة كانت تشغل الصفحات الثلاثة من الجريدة .

اني لم أغضب عليها ، على الرغم مما كانت تتضمنه من ضروب الطعون والمفتريات الموجهة الى شخصي . وذلك لأنني اعتبرتها وثيقة علمية تساعد على كشف النقاب عن عقلية كاتبها ، وتظهر الى العيان مبلغ بعده عن تفهم معنى الجامعة . ولذلك اكتفيت بالرد عليها بالكلمة التالية ، وقد نشرتها جريدة العالم العربي في عددها ١٢٨ الصادر في ٢٢ آب ١٩٢٤ :

« لا يسعني ان أجاري حضرة الاستاذ فهمي بك المدرس في وادي الشخصيات الذي سلكه في مقاله الطويل المنشور على صفحات جريدة العالم العربي تحت عنوان « جامعة آل البيت ومطامع بك المصري » ، حق ولا أستطيع ان أشاطره في نشر المذاكرات التي جرت في لجنة رسمية ، لم تبت الحكومة فيها بصورة نهائية . بل أكتفي بأن أبين لحضرة أمين الجامعة المحترم أنني قد شرحت آرائي وأثبتت ملاحظاتي على النظام المبحوث عنه بتقرير مفصل قدمته الى مقام وزارة المعارف في ٨ تموز ١٩٢٤ . فيستطيع مراجعته ليجد فيه أجوبة كافية على أسئلته .

« وهنا أود ان أزيد على ملاحظاتي السابقة أمراً واحداً : يسألني الاستاذ « ما هي المصاريف الزائدة في تبديل الاسم ، أي تبديل عنوان « مدرسة الحقوق » بـ « شعبة الحقوق » ؟ ولماذا يقال لمدرسة الحقوق ، مثلاً ، شعبة الحقوق ، ليكون لها مركزاً غير مركزها الحالي ، ويكون لمتخرجيها حقوق وامتيازات ؟ ويكون للدولة أيضاً بها شأن ؟ » .
« فعلي ان أصرح بهذه المناسبة بأنني لست من الذين يتناقشون على الأسماء

والكلمات فينظرون الى أمر تشكيل الجامعة بنظر لغوي و كلامي ولا من الذين
يعتقدون ان مركز المدارس يتبع أسماءها ، فيتوقعون شأناً للدولة من هذه
الأسماء . بل إني كنت ولا أزال ممن يرون مفهوم تأسيس الجامعة أسمى وأرفع
من تبديل اسم وعنوان .

* * *

رئيس الوزراء اقتنع بوجاهة رأيي في أمر نظام الجامعة . ولذلك قرر ان
يترك مشروع النظام جانباً ، وان يعالج مطالب أمين الجامعة بقطع النظر عن
النظام . فوافق على نقل مدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة الى البناية التي تم
تشيدها في الأعظمية على ان لا تقطع ارتباط الأولى بوزارة المعارف وارتباط
الثانية بوزارة الأشغال والمواصلات وتجمع الشعب الثلاث - أي شعبة العلوم
الدينية وشعبة الحقوق وشعبة الهندسة - في بناية واحدة ، يعطى أمين الجامعة
حق الإشراف على ادارة الجامعة الداخلية . على ان تبقى كل وزارة مسؤولة عن
الشعبة المرتبطة بها .

ولكن الوقائع لم تلبث ان أظهرت ان هذه الخطة لم تكن عملية ...
في مدرسة الحقوق : كان جميع المدرسين من موظفي الدولة ، كما ان جميع
الطلاب كانوا أصحاب الوظائف أو أصحاب الأعمال . ولهذا السبب كانت
التدريسات تبدأ مع الفجر تقريباً لتنتهي قبل بدء أوقات العمل في الدوائر
الرسمية ، لكي يستطيع المدرسون والطلاب ان ينصرفوا الى أعمالهم في الأوقات
المقررة لذلك . ان نقل المدرسة الى الاعظمية كان يقتضي اضافة مدة لا تقل عن
ساعة للذهاب والاياب واطافة هذه المدة الى أوقات الدراسة ، كانت تجعل اتمام
الدراسة قبل أوقات الدوام من رابع المستحيلات . ولا سيما ، ان طريق الاعظمية
كان - في ذلك التاريخ - غير مرصوف ، وفي موسم الامطار كان يحدث في عدة
أمكنة منه بحيرات من المياه والأوحال ، تعرقل السير كثيراً ، وتمطله بناتاً في
بعض الأحيان . ولهذا الأسباب عارضت المدرسة أمر نقلها الى الأعظمية
بكل شدة .

ومدرسة الهندسة أيضاً ، اعترضت على أمر النقل ، لأسباب عديدة ، وكررت القول بأنها لم تكن مدرسة في درجة عالية ، ولا حتى في درجة ثانوية .

ومع ذلك ، لم تكثرث وزارة الاوقاف بهذه الاعتراضات ، فطلبت من مجلس الوزراء ان يصدر قراراً حاسماً في هذا المضمار ، لإجبار المدرستين على الانتقال . ولكن رئيس الوزراء عندما اطلع على الاعتراضات المذكورة وجدها وجيهة ومحقة : فعدل عن رأيه السابق . فصدر القرار من مجلس الوزراء ، لابقاء المدرستين في محلها . ولتكليف وزارة الاوقاف العمل لتسريع افتتاح الشعبة الدينية . بهذه الصورة ، خرجت قضية جامعة آل البيت عن نطاق اهتمام وزارة المعارف . وانحصرت علاقة الأمين العام لجامعة آل البيت بوزارة الاوقاف . كما انحصرت ادارته بالشعبة الدينية وحدها .

الوزير رضا الشبيبي

الشيخ محمد رضا الشبيبي قولى وزارة المعارف لأول مرة سنة ١٩٣٤ ، في وزارة ياسين الهاشمي الأولى . وبعد ذلك ، خلال وجودي في العراق ، قولى الوزارة المذكورة ثلاث مرات أخرى ، وذلك في ١٩٣٥ ، و ١٩٣٨ ، و ١٩٤١ . خلال وزارته الأولى ، كنت مديراً عاماً للمعارف ، ولهذا السبب ، كنت أقابله كل يوم تقريباً . وأما في وزارته الأخرى ، فكنت مديراً للآثار القديمة ، ولهذا السبب ، ما كنت أقابله إلا من وقت الى آخر ، حسب متطلبات الوظيفة .

ومعلوم أنه من رجال الأدب ، ونطاق معلوماته واطلاعاته كان أوسع بكثير من نطاق معلومات واطلاعات أسلافه : انه كان سافر الى الحجاز والى سوريا ، أيام تأجيج الحركات الوطنية والقومية فيها . مطالعته لم تنحصر في الكتب الأدبية والدينية القديمة ، بل صارت تتناول طائفة من الكتب والمجلات الحديثة أيضاً . غير ان هذه المطالعات المتفرقة - المحرومة من الجذور والبعيدة عن التنسيق - لم تضمن له « الفهم الصحيح » لمذاهب التربية والتعليم ، وخطط القائمين بالعمل في وزارة المعارف نفسها ، فلم تمنعه من الخروج عن جادة الصواب ، ومن التباعد عنها كثيراً ، في تقدير الأمور .

ان ما كتبه الشيخ محمد رضا الشبيبي بنفسه عن أيام وزارته الأولى ، يعطينا أمثلة عديدة - جلية وبليغة - على مبلغ تباعده عن ميادين الحقائق الثابتة .

- ١ -

لقد نشرت جريدة « الزمان » البغدادية - سنة ١٩٤٥ - سلسلة مقالات « لمعالي العلامة الشبيبي » ، تحت هذا العنوان العام :
« في سبيل التربية والتعليم »

وتضمنت المقالات المذكورة أبحاثاً عديدة عن أحداث سنة ١٩٢٤ . فإن المقالة الصادرة بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٥ ، تحمل العنوان الخاص التالي :
« مناهج متعارضة بين الحصري وسميث » .

يزعم الشبيبي في هذه المقالة بآني اختلفت مع لاينل سميث أشد الاختلاف في المناهج ، اذ يقول ما نصه :

من الغريب ان يعمل مع الاستاذ الحصري في العراق ، وفي وزارة المعارف نفسها استاذ بريطاني معروف ، ثم اذا هما يختلفان كل الاختلاف في الآراء ويتباعدان أشد التباعد في المنهاج . ولم يكن هذا الاستاذ البريطاني سوى المستر لاينل سميث ، مستشار وزارة المعارف سنة ١٩٢٤ .

وبكرر الأستاذ الشبيبي هذا الزعم ، في موضع آخر من المقالة المذكورة ، بالعبارات التالية :

« اختلف لاينل سميث مع الحصري ، ولم يتفق الاثنان في منهاجها لا في ناحية التربية ولا في وجهة التعليم ، وكانت مواضع الخلاف بين الاثنين عديدة... » .
لقد قرأت هذه الأسطر بحيرة عميقة واستغراب شديد . لأن كل ما جاء فيها عاري عن الصحة ، يخالف للحقيقة ، ويخالف من أوله الى آخره .

لأن لاينل سميث لم يختلف معي لاني منهاج الدراسة ، ولا في طرائق التربية ، لا خلال سنة ١٩٢٤ التي يذكرها الأستاذ الشبيبي ولا خلال السنوات التي قلت ذلك . والخلاف الوحيد الذي حدث بيني وبينه ، كان يحوم حول قضية توسيع

دور المعلمين ، ولا يتصل بأمور التربية والتعليم ، لا من قريب ولا من بعيد. هذا الخلاف بدأ سنة ١٩٢٧ ، واحتدم سنة ١٩٢٨ لدوافع سياسية محضة ، كما سيرى القراء تفاصيلها في بحث « قضية دار المعلمين الأولية » .

ان تعميم هذا الخلاف المحدود الى قضايا التربية والتعليم - فضلاً عن ارجاعه الى سنة ١٩٢٤ - هو من الأمور الغريبة التي لا تدل على « الفهم الصحيح » و « التفكير السليم » ، بل تتم عن الانجراف بتيار « الاختلاق » ، دون تبصر وروية ..

* * *

وهناك نقطة هامة أخرى ، لا بد من الإشارة اليها ، لأنها تدل على مبلغ تباعد الاستاذ الشيبى عن الانتباه الى دقائق الأمور التي كانت تجري في وزارته نفسها ، انه يصف لاينل سميت - في الفقرات التي نقلتها آنفاً - بـ « مستشار وزارة المعارف » ، في حين ان عنوان وظيفة سميت الرسمية كان « مفتش المعارف العام » ، لا « مستشار وزارة المعارف » .

فضلاً عن ان اتفاقية الموظفين البريطانيين - الملحقه بالمعاهدة العراقية البريطانية - كانت حصرت المستشارين بوزارات الداخلية ، والمالية ، والمعدنية ، والدفاع ، والأشغال والمواصلات . وأما بالنسبة الى وزارة المعارف ، فلم تذكر الاتفاقية سوى « المفتش العام » .

هذه نقطة هامة ، يظهر ان الاستاذ الشيبى بقي غافلاً عنها ، على الرغم من كثرة المذكرات التي كانت تعرض عليه - خلال توليه وزارة المعارف - حاملة توقيع لاينل سميت تحت كلمة « مفتش المعارف العام » .

* * *

لقد تطرق الأستاذ الشيبى ، في المقالة المذكورة ، الى عدة مسائل تربوية ، متروكاً بأنها من مواضع الخلاف بينى وبين سميت . قال الاستاذ الشيبى - عقب العبارات التي نقلتها آنفاً :
« كان لاينل سميت يرى أن ما يصلح لفرنسا وسويسره من أساليب تربوية

مرت عليها عصور ، لا يصلح للعراق . بل لا يمكن تطبيقه في العراق بمجرد النقل والاقتباس . كما يتعذر تطبيق قانون سن في انكلترا بمجرد نقله من تلك البلاد ، الا على سبيل التقليد والمحاكاة ...

لكن ، هل يزعم الشبيبي ، باني كنت أقول خلاف ذلك ؟
فاني قلت ذلك قبل أن يقوله لاينل سميث ، وتجنببت طول حياتي تقليد نظام من النظم الغربية . وانتقدت بشدة ، في العراق ، سلوك جماعة من المعلمين ، عندما حاولوا تقليد النظم الاميركية تقليداً أعمى .
وعلى كل حال ، لم أختلف مع لاينل سميث في هذا المضمار .

* * *

وفي موضع آخر من المقالة المذكورة ، يقول الأستاذ الشبيبي : « وفي النهضة التعليمية ، يرى سميث ان يبدأ قدر الامكان باصلاح ما يوجد عندنا من معاهد التعليم ، لا بتقويضها من الأساس . ما أشبه نمو التعليم عنده بنمو الأشجار . وأي شجرة تنمو فروعها اذا اجتثت من الجذور . فعلينا والحالة هذه ان نعمل على اصلاح نظم الدراسات الشعبية ، وان نراعيها في نمو الحركة العلمية والثقافية مراعاة دقيقة . والا كانت أسس التربية والتعليم سطحية واهية » .

أنا لا أجد أي مجال لتصديق ما يرويه الأستاذ الشبيبي عن لسان لاينل سميث في هذا المضمار . لأنني كنت أتصل بسميث مئات المرات أكثر من اتصال الشبيبي به . وكنت أكله بلغة يتقنها اقناعاً لا يترك مجالاً للالتباس في المعاني والمقاصد . وخلال أحاديثنا التي كانت تتناول مختلف الشؤون العلمية والتعليمية والاجتماعية ، لم أسمع منه كلمة واحدة ، تشبه - من قريب أو من بعيد - ما يرويه عنه الأستاذ الشبيبي .

ومن جهة أخرى ، كنت أعرف ان الشبيبي كان صاحب الرأي الذي يعزوه هنا الى لاينل سميث ، وكان يسرد رأيه هذا ، بتعبيرات مختلفة ، وبمناسبات عديدة ، الى البعض من زواره من المعلمين وغير المعلمين . ولا شك في أنه تكلم

عنه الى لاينل سميت أيضاً . ويظهر ان سميت لم يعترض عليه ، بجملة منه . وعلى كل حال ، اؤكد بأن هذه القضية لم تكن - في وقت من الأوقات - موضوع حديث واختلاف بيني وبين لاينل سميت . ومهما كان الأمر ، يحذر بنا ان نتساءل : ما هي معاهد التعليم التي كان يجب اصلاحها ، عوضاً عن تقويضها ، حسب تعبير الأستاذ الشبيبي ؟

وما هي نظم الدراسات الشعبية التي كان يجب عاينها ان نراعيها مراعاة دقيقة ، وفقاً لرغبات معاليه ؟

أظن ان المعاهد التعليمية المذكورة عبارة عن :
أ (المدارس الدينية الكبيرة .

ب) الكتاتيب الصغيرة المعروفة في العراق باسم « الملالي » .
ان تشكيلات وزارة المعارف واحداثاتها في العراق ، لم تتعرض الى المدارس الدينية الكبيرة ، بل تركتها تعمل وفق نظمها الخاصة ، وهي لا تزال قائمة بالعمل ، وفق تقاليد العريقة . وأما الملالي ، فقد تقوضت حقيقة ، وأخذت تتلاشي فعلاً ، أمام المدارس الأولية والابتدائية التي صارت تنشأ في كل الجهات . ولكنني أعتقد ان أحداً ممن يقدرون مصالح الشعب على وجوهها الصحيحة ، يأسف على زوال تلك المؤسسات التي كانت تجمع بين أسوأ الظروف الصحية ، مع أسخف الطرائق التعليمية .

* * *

يتطرق الاستاذ الشبيبي في مقالته المذكورة ، الى مذاهب التربية الحديثة ، ويصفها كما يفهمها ، اذ يقول :

« نهج أكثر أساتذة التربية والتعليم في أوروبا ، وذلك في عصور يقظتها الحديثة ، وبعد ذلك ، نهجاً اعتمدوا فيه على العلم وحده وعلى الحقائق الحسية من طبيعية ورياضية وأهلوا ما عداها . وبذلك اتخذت المدارس الحديثة صبغتها العلمية البحتة ، وفصلوا عنها التربية الروحية ، واعتبروا الدين وما اليه من الشئون الخاصة بدور العبادة ، او بأوضاع الأسرة والبيت . كانت فرنسا أشهر الأمم الغربية التي نهجت هذا المنهج . وقد حذا حذوها

كثير من الدول في الشرق والغرب ، فسارت دول وحاولت اخرى ان تسير في
مناهجها التربوية على أساس علمي او مادي بحت ، ومن الدول التي نسجت على
هذا المنوال تركيا رثليها ايران .

وبعد هذا الوصف والعرض ، ينقل الشبيبي الحديث اليّ ، فيقول : « الاستاذ
الحصري ، مدير شؤون المعارف العام سابقاً في العراق .. ، كانت « من أشد
أنصار هذه الطريقة التربوية وأكثرهم تمسكاً بها . فالحصري يؤثر التربية العلمية
البحثية التي تقوم على أسس من العلوم التجريبية المادية الحديثة ، كما كان يقاوم كل
شكل ما سواها من اشكال التربية الروحية في مدارسنا الحديثة ... »

يدعي الاستاذ الشبيبي - بهذه العبارات الصريحة - ان الحصري كان من
أشد أنصار الطريقة التربوية التي دشنتها فرنسا ، والتي اخرجت الدين من
ميادين التدريبات العامة ، وتركها الى رجال المعابد وأرباب البيوت !
لا أدري بماذا يجب ان اصف هذه المزاعم التي يسطرها الشيخ محمد رضا
الشبيبي ، بصيغة اليقين ، وعلى وجه التأكيد ؟

لأن نظرة واحدة الى « منهج التعليم الابتدائي » الذي قرره « الحصري »
سنة ١٩٣٢ ، تكفي للتأكد من ان هذه المزاعم تخالف أثبت الحقائق الراهنة
مخالفة صارخة : فان المنهج المذكور لم يهمل « دروس الديانة » والتربية الدينية ،
بل خصص لها عدة ساعات في جميع الصفوف ، بلغ مجموعها الست والعشرين !
أفلا يحق لي ان اقول - والحالة هذه - ، ان ما يقوله الأستاذ الشبيبي في
هذا المضمار ، ولبدوهم واختلاق ، وهو يتضمن افتئاتاً على الحقيقة ، وافتراءً
على المنهاج ؟

* * *

ولإظهار مبلغ تباعد الأستاذ الشبيبي عن ميادين الحقائق ، بوضوح أعظم ،
أرى من المفيد ان اشير الى الواقعة التالية :
عندما صدر « منهج التعليم الابتدائي » ، الآنف الذكر ، نشرت الجرائد عنه

عدة مقالات انتقادية . وأحد وجوه الانتقاد كان « عدم حذف الدروس الدينية » لأن الكاتب الذي كان ينشر مقالاته بتوقيع « عراقي أمين » كان يعتقد بوجوب « حذف دروس الدين » من مناهج التعليم ، و « اناطة تدريبها الى أولياء التلاميذ وجامعهم الدينية في سائر أوقات الفراغ » ، ولذلك قال ما نصه : « ولكن للأسف ملء أفئدتنا » أن الاستاذ الحصري قد أهمل هذا الواجب ، ولم يوجه له أي عناية ... »

ومن غرائب الأمور ، ان المعلمين الموثورين الذين أصدروا كتاب « سر تأخر المعارف في العراق » في أواخر سنة ١٩٢٣ ، أدرجوا فيه انتقادات « العراقي الأمين » ، وكرروا فيه العبارات الآتية الذكر في الصفحتين ٤٧ و ٤٨ من الكتاب !

أفليس من أغرب الغرائب : ان ينتقدي البعض من جراء « عدم حذفي لدروس الدين من منهج التعليم الابتدائي » ، ثم يأتي « وزير المعارف رضا الشبيبي » ويتهمني باغفال دروس الدين ، اقتداءً بما فعلته فرنسا ، ومن حذا حذوها من الدول الشرقية والغربية !

اني لا أجد مجالاً لتعليل ذلك ، الا بالفرضية التالية :

يظهر أن الاستاذ الشبيبي كان قد سمع وصدق ما كان اشاعه عني جماعة من المفرضين ، بأنني ألتزم النظم الفرنسية والطرائق اللاتينية في التربية والتعليم . وعندما علم أن فرنسا تستبعد الدين من مناهج التعليم ، توهم بأنني اقتديت بها في هذا المضمار ، وكتب ما كتبه تحت تأثير هذا الوهم ، دون أن يكلف نفسه عناء البحث عن الحقيقة ..

* * *

هذا ، واذا تركنا جانباً كل ما جاء عني في اقوال الشبيبي الآتية الذكر ، وأنعمنا النظر فيما جاء فيها عن طرائق التربية والتعليم ، وجدنا انها تنم عن « سوء فهم » للأمور ، مع تخليطها تخليطاً بشوهاً كبيراً ، ويحول دون

رؤية وجوهها الحقيقة . فانه ، عندما يتكلم عن المواد التي استبعدوا من مناهج التعليم في المدارس ، وتركوها الى المعابد والبيوت ، يقول : « الدين وما اليه » . واذا أنعمنا النظر في المقصود من تعبير « وما اليه » ، لما وجدنا مجرداً لتفسير ذلك بغير « الأخلاق » . ولكننا لا نعلم بوجود دولة استبعدت من مناهج الدراسة « الدين والأخلاق » معاً . بل بعكس ذلك ، وجدنا ان الدول التي تستبعد الدين مناهج الدراسة توجه المزيد من العناية الى « الأخلاق » .

ومن جهة أخرى ، نجد ان الاستاذ الشيببي يخلط - خلال بحثه هذا - بين « العلمية » وبين « المادية » ، ويربط بين « الاعتماد على الابحاث العلمية » وبين « استبعاد الامور الدينية من المناهج الدراسية » . وفي هذه الامور كلها يخطيء خطأ فاحشاً .

ان التاريخ يشهد شهادة قاطعة على ان الخطة التي اتبعتها فرنسا في « عدم تدريس الديانة في المدارس » لم تكن وليدة « الأبحاث العلمية » ، بل كانت نتيجة « المنازعات السياسية » ، التي تصارعت خلالها « الدولة » مع « الكنيسة » ، تصارعاً عنيفاً . ومن أبرز البراهين ، على ذلك : ان المانيا كانت المهـد الاول للابحاث العلمية التي تحوم حول شؤون التربية والتعليم ، ومع ذلك ، لم تحذف حذر فرنسا في عدم تدريس الدين . كما ان الولايات المتحدة الاميركية ، تعتبر الآن ، أشد البلاد تغلفاً في الأبحاث العلمية التي تتناول مختلف شؤون التربية والتعليم ، ومع ذلك ، انها لم تقرر حذف الدروس الدينية من المناهج الدراسية .

وفضلاً عن ذلك كله ، فان أكبر وأشهر المعاهد والجامعات الدينية القائمة في مختلف أنحاء العالم لم تهمل الابحاث العلمية ، بل - بعكس ذلك - صارت تستند الى الابحاث والتجارب العلمية « في تقدير افضل الطرائق في التربية الدينية » . حتى المؤسسات التبشيرية نفسها تسلح بأسلحة « الابحاث والتجارب العلمية » ، عندما تضع الخطط التي تضمن لها النجاح في أعمالها الرامية الى نشر « الدين » أو المذهب ، الذي قلّزمه ، وتبذل أقصى الجهود في سبيله .

* * *

الوزير رضا الشبيبي ظل غافلاً عن هذه الحقائق الناصعة ، وواصل التخبیط بين مناهات من « سوء الفهم » و « سوء الظن » ، الى ان وصل الى ميادين « الاختلاق » و « الافتراء » ، فيما بعد .

* * *

ينقل الاستاذ الشبيبي حديثه - بعد الفقرات التي ننقلها آنفاً - الى انتقاد آراء وأخلاق بعض الشبان ، لأنه يزعم انها من نتائج « المذهب » الذي وضعه أنا لمدارس العراق . فيقول ما نصه :

« عوّلت مدارس العراق على هذا المذهب ، منذ عهد الى الحصري بمنصبه المشار اليه آنفاً ، الى أن اعتزل العمل ، بل ما بعد ذلك .. ومن النتائج الظاهرة التي ترقبت على ذلك لتطور الحركة العلمية الحديثة في العراق والمأم الشاب بكثير من حقائق العلوم الكونية واطلاعهم على أحدث الآراء والمذاهب العلمية . ولكن هؤلاء الشباب - على الأكثر - لم يتقدموا وربما تأخر كثير منهم في ناحية التربية الروحية والثقافة الشعبية . وقد أفرط فريق من المقلدين باستهجان كل قديم لأنه قديم ، واستحسان كل بدعة محدثة لأنها محدثة .

« والعلوم الاسلامية والعادات الشرقية والحصال العربية والدين والاخلاق كلها أمور بالية مضى شأنها وانقضى زمانها . لأنها لم تعد تخدمنا نفعاً أو تجلب لنا رزقاً أو تسد رمقاً ، على ما يزعمون في هذه الأيام . وخير علومنا اليوم علوم المادة ، وخير أنواع أدبنا أدب المعدة » .

ان ابحاثي السابقة كانت أظهرت بطلان مزاعم الشبيبي المتعلقة بالمذهب ، بما ان كل أمر يبنى على الباطل يحكون باطلاً مثله - وربما أشد بطلاناً منه ، في بعض الاحيان - لا أرى لزوماً للبرهنة على بطلان مزاعم الشبيبي المتعلقة بنتائج المنهاج . ومع هذا ، زيادة للتأكيد ، أود ان أشير الى البعض من مقالاتي التي لا تترك أي مجال للشك في ان ما يزعمه الاستاذ في هذا المضمار ايضاً ، يخالف الحقيقة مخالفة كلية .

عندما دعا سلامة موسى - في إحدى مقالاته - الى « قطيعة الماضي »
نشرت في « مجلة التربية والتعليم » رداً شديداً على دعوقه هذه . كما نشرت في
المجلة المذكورة رداً آخر على ما نشره حول نظرية « المادية التاريخية » . وفضلاً
عن ذلك ، قد كتبت ونشرت أبحاثاً عديدة في نقد البعض من الضلالات
الفكرية ، تحت العناوين التالية :

بين القديم والجديد - بين الماضي والمستقبل - بين العلم والاخلاق - بين
العقل والعاطفة - بين القوى المادية والقوى المعنوية .

ان من يراجع الردود والابحاث المذكورة ، يقدر تمام التقدير فداحة
« التجني » الذي تنطوي عليه مدعيات الشبيبي هذه .

* * *

ومع كل ذلك ، أنا سأترك جانباً كل ما يتعلق بالمنهج وبناتج المنهج ،
وسأنعم النظر في الانتقادات التي يوجهها الشبيبي الى الشباب ، في الفقرات التي
نقلتها آنفاً :

ان اول ما يستوقف النظر في هذه الانتقادات الموجهة الى طائفة من شبيبة
العراق أنها واسعة النطاق جداً ، تشمل أموراً متنوعة تنوعاً غريباً . وفضلاً
عن ذلك أنها مسرودة بعبارات عامة مطلقة ، تتسع كل واحدة منها الى العديد
من ضروب الخطأ والصواب فيترتب على كل من يتأمل فيها ، أن يسعى الى
تحديد وتحليل كل واحدة منها ، ليتوصل الى تمييز الصالح والطالح منها .
مثلاً : ينتقد الشبيبي « فريق المغالين في التقليد » ، الذين يستهجنون كل قديم

لأنه قديم ، ويستحسنون كل بدعة مستحدثة لأنها مستحدثة . ولا شك في أنه بحق
في انتقاد هؤلاء . غير أنه ، كان يجب أن لا يغرب عن باله - في الوقت نفسه -
أن هناك فريقاً آخر ، يسلك مسلكاً معاكساً لذلك تماماً : انه يستهجن كل
جديد لأنه جديد ، ويستحسن كل قديم لأنه قديم . ولا مجال للشك في أن هذا
الفريق لم يكن أقل خطأ وضللاً من الفريق الأول الذي يخصه الشبيبي
بالنقد والتفريع .

وكذلك ، يتكلم الشيببي عن « العادات الشرقية » ، وينتقد من يزعم أنها من الأمور البالية التي مضى شأنها وانقضى زمانها ، ولكنه لا يتأمل تأملاً جدياً في الموضوع ، فلا يقول لنا : هل يعتقد أن كل العادات الشرقية حسنة يجب التمسك بها ؟ أفلا يعلم أن بين تلك العادات ، ما هي سيئة ، يجب نبذها ، والعمل للتخلص منها ؟

كما أنه يشير إلى « العلوم الإسلامية » ، وينتقد بعض الشبان الذين يزعمون بأنها بالية تماماً . ولكن ، ألا يعلم بأن الكتب التي « تنسب إلى العلوم الإسلامية » تتضمن بعض الأمور البالية حقيقة ؟

وأرى أن أذكر المثالين التاليين ، لتوضيح هذه الأسئلة الخطيرة :

١ () معلوم أن أهالي بغداد ، كانوا يعززون إلى « طوب أبو حزيمة » طائفة من الكرامات والمعجزات : ولذلك ، كانوا يدخلون كل طفل رضيع ومقسط في فوهته ، بغيّة صيانتته من الآفات والأمراض ، ويربطون على حلقات النرجير الذي كان يحيط به في مدخل القلعة شرائط النذور المختلفة الألوان ، ويشعلون عليه الشموع ، ليلة كل جمعة ، للاستزادة من بركانه .

هل يجب أن نعتبر كل ذلك ، من العادات الشرقية التي لا بد من الحفاظ عليها ، أو من الأمور الإسلامية التي لا بد من احترامها ؟

ب () ومعلوم أيضاً ، أن كتب الفقه الإسلامي تتضمن اجائاً كثيرة تحوم حول « دية الأصابع » و« قول » ، مثلاً : « إن دية الخنصر » هذا القدر من الأبل ، و « دية البنصر » هذا القدر من الأبل ، « وتتوسع في هذا البحث ، حتى تشمل كل ما يعود إلى أصابع اليد وأصابع الرجل ، وأصابع الرجال وأصابع النساء . فإذا قام أحد الباحثين وقال : « هذه من الأمور التي مضى شأنها وانقضى زمانها » ، هل يحق للشيببي أن يدخله في عداد المستغفين بالعلوم الإسلامية ؟ .

أعتقد أن الاسترسال في نقد الأحوال بالصيغ والأشكال المطلقة التي يقدمها الشيببي في الفقرات الآتية الذكر ، يخالف العقل والمنطق ، كما يخالف العديد من الحقائق والقواعد التي أقرتها الديانة الإسلامية ، مثل القاعدة الفقهية التي تصرح

بأنه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان ، ومثل القول المأثور المشهور ، الذي
يمكن ان يعتبر من أهم وأوجز مبادئ التربية المتبصرة :
« لا تقسروا أولادكم على ... »
« لأنهم خلقوا لزمان غير زمانكم . »
أعتقد ان هذه الأمثلة ، لا تترك لزوماً لاطالة الحديث ، لتفنيد الأقسام
الأخرى من انتقادات الشيخ رضا الشيبيني الآتفة الذكر .
أختتم هذا الحديث بالملاحظة التالية :
ان الطريقة التي اتبعها الشيبيني في انتقاد الأحوال - دون درس ، وتأمل
وتبصر - لا تفيد شيئاً ، لا في تشخيص الداء الحقيقي ، ولا في تقرير العلاج
الشافي ، في أي قضية من القضايا . بل - بعكس ذلك - تضاعف مواطيء
الضلال ، وتزيد عدد الضالين .

- ٢ -

تكلم الأستاذ الشيبيني عن لاينل سميث في مقالة أخرى أيضاً : فان مقالته
المنشورة في جريدة الزمان البغدادية في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٤٥ ، تحمل
العنوان الخاص والمفصل التالي :

« لاينل سميث ، حكمة اليونان وحكمة العرب . الحضارة والاسراف في
اللاذ . الأوروبيون من أبناء الغرب والشمال ، تبدأ المقالة بالفقرات التالية :
« جمع ديوان وزارة المعارف سنة ١٩٢٤ بين اثنين من ذوي الخبرة الفنية في
شئون التربية والتعليم وتنظيم المدارس . أولهما المستر لاينل سميث مستشاراً
للوزارة ثم جاء السيد الحصري مديراً لشؤونها . وقد ارتبطت أهم المصالح الوزارية
بهذا الأخير في ذلك الحين . لم يكن للوزارة نظام يعين واجبات موظفيها
أو ينص على المصالح التابعة لكل منهم ، شأن وزارة المعارف من هذه الناحية
شأن أكثر الوزارات ذلك الحين . وكان البت في هذه الأمور موكولاً بالرأي
الذي يرتأيه رجال الحكم أو رئيس مجلس الوزراء في الحقيقة . فكان ، - أي

رئيس مجلس الوزراء - هو الحكم فيما يختلف رؤساء المصالح وتنازعوا في حدود صلاحياتهم مثلاً ، أو في حدود الاختصاص ، .

« كان الحصري يتمتع بثقة القوم وعطفهم في أكثر الأحيان ، فغول سلطة إدارية واسعة ، أصبح معها المستر لاينل سميت بدون عمل على وجه التقريب ، مع ان سميت أقدم خدمة من الحصري في العراق . وظلت أعمال سميت تتضاءل ووظيفته تنقلص على التدريب . وكان الخلاف متوقعاً من يوم مجيء الحصري ، وذلك لاختلاف الاثنين في وجهة النظر في شئون التعليم وكيفية تنظيم المدارس . »
« كان الأستاذ الحصري لا يشاطر سميت كثيراً من آرائه في أصول التربية وفي القواعد التي يبني عليها تهذيب الناشئة العراقية ، كما مرث الإشارة الى ذلك . »
« وقد انشطر أقطاب التربية في ذلك العهد الى شطرين : شطر لا يثق بشيء ولا يعقد به الا عن طريق العلم التجريبي وحده ، وشر آخر يقول : لا بناء بلا أساس ، ولا فروع بغير أصول ، .. »

* * *

هذه الفقرات - التي نقلتها بنصوصها الكاملة - تتضمن عدة أمور ، تستوقف الأنظار ، وتستوجب التصحيح والتعليق :

(أ) يستمر لأستاذ الشيببي في وصف لاينل سميت - هنا أيضاً - بـ « مستشار وزارة المعارف » ، مع ان عنوان وظيفته الرسمية كان « مفتش المعارف العام » .
(ب) يكرر الشيببي اكذوبة « الخلاف بين الحصري وسميت » ، مع ان لا أساس له ، على وجه الإطلاق ، كما شرحت ذلك آنفاً .

(ج) ويقول الشيببي عن لاينل سميت « انه من ذوي الخبرة الفنية في شئون التربية والتعليم وتنظيم المدارس » . في حين أنه كان - في حقيقة الأمور - اختصاصياً في التاريخ ، وأستاذ التاريخ .

(د) يقول الشيببي أنه « لم يكن للوزارة نظام معين واجبات موظفيها أو ينص على المصالح التابعة لكل منهم » . ولكن قوله هذا لا يعبر عن الواقع أصحاً صحيحاً ، لأن : كان هناك تعليمات وزارية - صدرت خلال سنتي ١٩٢٢

و ١٩٢٣ - تعين واجبات واختصاصات كل من: مدير المعارف العام ، ومديري المناطق ، ومفتشي المدارس . وعندما تولى الشبيبي وزارة المعارف ، كانت الأمور تجري وفق احكام التعليمات المذكورة: فلم تحدث - طوال وزارته - أية اختلافات في أمر الاختصاصات .

هـ (يزعم الشبيبي : ان سميت جاء أولاً ، ثم جاء الحصري ، ولذلك يقرر أن سميت أقدم من الحصري في خدمة العراق . ولكن قوله هذا لا يعبر عن الوقائع تعبيراً صحيحاً ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

جاء لاينل سميت الى العراق في بداية سنة ١٩١٩ ، مع الجيش البريطاني ، وتولى وظيفة « حاكم سياسي » في النجف . الا أنه لم يبقَ في الوظيفة المذكورة طويلاً ، بل غادر العراق ، بعد بضعة أشهر ، وعاد الى عمله في او كسفورد .

ثم جاء العراق مرة ثانية ، في بداية سنة ١٩٢٠ ، بصفة « مساعد » الى « الميجر بوومن » ، الذي كانت وظيفته تسمى بالانكليزية « مدير المعارف » وبالعربية « ناظر المعارف » . وعندما غادر بوومن العراق بصورة نهائية ، تولى لاينل سميت هذه المديرية أو النظارة . غير أنه ابتلي بمرض شديد ، بعد بضعة أشهر ، وغادر العراق الى إنجلترا ، باجازة مرضية طويلة . وكان كل ذلك ، قبل تأسيس المملكة العراقية ، في عهد الادارة البريطانية المباشرة ، وعهد الحكومة المؤقتة .

وأنا ، عندما جئت الى العراق ، كان لاينل سميت قد غادر العراق . وأنا توليت أولاً وظيفة « معاون وزير المعارف » ، ثم وظيفة « مدير المعارف العام » .

وأما مجيء المستر لاينل سميت الى العراق في عهد الحكومة الوطنية بصفة « مفتش المعارف العام » ، فكان في شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٢٣ ، وأنا لم أتعرف اليه ، الا في ذلك التاريخ .

وغني عن البيان ، اني - قبل ذلك - كنت أنجزت كثيراً من المشاريع

الإصلاحية والتنظيمية ، وخلصت العراق من النظم السيئة والضارة التي كانت
قررها البريطانيون ، خلال عهد إدارتهم لشئون معارفها .
وبلاحظ من كل ما تقدم ، أن قول الأستاذ رضا الشبيبي ، « ثم جاء
الحصري مديراً لشؤونها .. » يخالف الواقع من وجوه عديدة .
وفضلاً عن ذلك ، يتبين أن الوزير الشبيبي لم يميز بين ما يعود إلى عهد
الإدارة البريطانية المباشرة ، وبين ما يعود إلى عهد الحكومة العراقية
الوطنية .

(و) ما يقوله الوزير رضا الشبيبي عن « توسع سلطة الحصري الإدارية ،
وتقلص وظيفة لاينل سميث » يدل على أنه كان غافلاً عن ماهية وظيفة كل من
الحصري وسميث ، على الرغم من أهمية ذلك من الوجهتين السياسية والقومية .
فإن وظيفة سميث كانت من جملة « الوظائف المحفوظة للبريطانيين بموجب
الاتفاقية الملحقه بالمعاهدة العراقية البريطانية . إنها كانت وظيفة هامشية ،
غايتها « تقديم المشورة والمساعدة » - حسب تعبير المعاهدة المذكورة . وكانت
مؤقتة ، تنتهي بانتهاء مدة المعاهدة . ولكن وظيفة الحصري - وظيفتي أنا ،
وظيفة « مدير المعارف العام » كانت وظيفة أساسية ودائمة ، لا ترتبط بأي مادة
من مواد المعاهدة .

والسياسة الوطنية الواعية ، كانت تستلزم تنظيم الأمور تنظيمًا حكيمًا ، لا
يتترك حاجة إلى عمل الموظفين البريطانيين المذكورين في الاتفاقية الملحقه
بالمعاهدة .

ولو كان الوزير الشبيبي فهم هذه الأمور الخطيرة حق الفهم ، لبادر إلى
تسجيل أمر « تقلص وظيفة سميث وتضائل عمله ، بلسان الفخر والاعتزاز ،
ولقال : عندما توليت الوزارة ، كان تدخل البريطانيين في شئون المعارف قد
انتهى ، ولاينل سميث أصبح دون عمل ، على وجه التقريب » .

ولكن ، مما يدعو إلى الاستغراب والتأسف ، أن الأستاذ الشبيبي ، ظل في
غفلة تامة عن الأمور والحقائق ، ولذلك ذكر أمر « تقلص وظيفة سميث وتضائل

عمله ، بلسان الانتقاد ، وأظهر اعتقاده بأن سميث كان يجب ان يتمتع بسلطات أوسع من سلطات الحصري ، لأنه كان - على زعم الأستاذ الشيببي - أقدم من الحصري في خدمة العراق ...

ان وضع الموظف الوطني والموظف البريطاني في صف واحد ، ثم التكلم عن كان أحق بتولي الامور - نظراً لقدمه - .. لا يدل على تفكير سياسي سليم ، ولا على شعور وطني قويم .

ز) ولكن بحث أمر « تقلص وظيفة سميث وتضاؤل عمله » ، كان يجب ان يدفع الى التساؤل : ماذا كان موقف سميث نفسه من هذا الأمر ؟ هل كان يشكو منه ، ويحتج عليه ؟ وماذا كان موقف « المعتمدية السامية » من ذلك ؟ هل تدخلت في الأمر ، وطلبت توسيع سلطات لاينل سميث ؟

ان الأستاذ الشيببي لا يذكر شيئاً عن ذلك . ولكنني أعرف - وأستطيع ان أوكد ذلك كل التأكيد ، ان لاينل سميث لم يعترض على هذا الأمر أبداً ، لأنه كان يراه أمراً طبيعياً . انه كان يقدر طبيعة وظيفته - أحسن بكثير مما قدرها الوزير رضا الشيببي - ولذلك ترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي . وكان كثيراً ما يقول : « أنا لا أرى لزوماً للبقاء هنا ، لأن ساطع بك يعرف الأمور أحسن مني » . لقد سمعت رأيه هذا عن لسانه هو ، عدة مرات . كما سمعته من بعض الوزراء الذين كانوا يجتمعون به ويكلمونه في شتى المناسبات .. أنا لا أريد ان أسأل الشيببي : أما قال له أيضاً شيئاً مماثلاً لذلك بل ماكتفي بتوجيه السؤال التالي : هل يستطيع الأستاذ الشيببي ان يقول ان لاينل سميث كان يشكو من تقلص وظيفته ؟

ح) أما ما يقوله الشيببي عن « انشطار أقطاب التربية الى شطرين : شطر لا يمتد الا على البحث العلمي ، وشرط آخر يقول « لابناء دون أساس ولا فروع دون أصول » ، فانه لا يستند الى أي أساس واقعي ، فضلاً عن أنه لا يدل على تفكير منطقي سليم :

لأن قليلاً من التأمل يكفي للتأكد من أنه ، لا يوجد أي تناقض بين ما يذكره الشيببي عن آراء كل واحد من الشطرين اللذين قومهها ، فإن الاعتماد على العلم التجريبي لا يستلزم عدم التسليم بأنه لا بناء دون أساس . ولا فروع دون أصول . بل لا مانع منطقي يمنع الجمع بين الرأيين المذكورين ، ولا موع عقلي بسمح باعتبارهما نتيجة انشطار الى شطرين .

فمنطق ما يقوله الأستاذ الشيببي في هذا المضمار ، لا يختلف عن منطق من يقول - مثلاً - « انشطرت الجماعة الى شطرين : شطر يقول : دقت الساعة الثالثة ، وشر آخر يقول : لا خبز دون ملح » ...

* * *

يتبين من كل ما سبق : ان الأستاذ الشيببي ، - في كل ما كتبه عن لاينل سميت - ظل غافلاً عن حقائق أمور وزارة المعارف ودقائقها ، ومتباعداً عن ميادين الصواب ، مجروحاً بالأوهام الغريبة والآراء المشوشة .. وهنا ، لا بد من التساؤل : كيف كان يتفاهم الشيببي مع سميت ، وكيف كان يتناقش معه ؟

انه قص على قراء جريدة الزمان - في نهاية المقالة المذكورة - قصة احدى المناقشات ، أنقلها - فيما يلي - بنصوصها الكاملة ، لأنها تتضمن جواباً غير مباشر على السؤال الآنف الذكر . يقول الأستاذ الشيببي :

« .. وجرتنا الحديث يوماً الى الشرق والغرب ، فقال : هل يوجد في الشرق أمثال سقراط وأفلاطون ؟ !

« فقلت له : يا مستر سميت ، اذا كنت تعني هذه الملكات السامية التي تقبل بنا على الخير أو تصدف بنا عن الشر أو تأمرنا بالمعروف أو تنهانا عن المنكر ، اذا كنت تقصد الجوهر دون العرض ، أمكنك ان تجد في سيرة المسلم الصادق او العربي الصريح أحياناً ما لا تجده في سيرة معظم فلاسفة الغرب من الأولين والآخرين .

وعاد سميت يقول : « اذا كان الامر كذلك فلماذا هذا التعصب وهذا الحقد

الدفين عندهم ؟ ولماذا هذا التطاحن وسفك الدماء البريئة ، ؟ وكأني يشير الى
قطاحن بعض القبائل في البادية ، فقلت :

« يا مستر سميت ، هذا موضوع آخر ، يختلف عما كنا بصدد الان ١١ ،
هذه القصة تعطينا مثالا واضحا جداً ، على مبلغ تفهم الأستاذ « الشيباني »
للأمور التي يتناقش فيها ، وعلى الطريقة التي يتبعها خلال مناقشتها .
وما تجدر الإشارة اليه : ان الأستاذ الشيباني ينهي مقالته عن لاينل سميت
بكلمة غلاقية يقدمها الى بريطانيا العظمى ، حيث يقول ما نصه :
« ولنا ان نقول ان أمة تنجب أمثال هذا الرجل الممتاز في علمه وخلقه
وخبرته ، هي أمة على قسط غير قليل من العظمة » .

- ٣ -

لقد خصص الأستاذ محمد رضا الشيباني إحدى مقالاته للتكلم عني مباشرة .
فان مقالته المنشورة في جريدة الزمان البغدادية ، بتاريخ ١١ تشرين الأول
سنة ١٩٤٥ تحمل العنوان الخاص التالي :

« مذهب الحصري في التربية » .

تبدأ المقالة المذكورة بالإشارة الى آراء « قادة الفكر العربي » خلال الخمسين
سنة الماضية . ثم ينقل الحديث الى عملي في سوريا والعراق ، فيقول ما نصه :
« الأستاذ الحصري مذهب المعروف في التربية . وهو من حيث الأساس قائم
على الفصل بين المبادئ القومية والمبادئ الروحية في التربية . وهذه عنده
قاعدة لا تقبل التغيير . فالمبادئ القومية بما يشوبها أحياناً من عنف أو غلو أو
اغراق لا مسوغ له ، كانت مثل الأستاذ الأعلى في التربية . هذا هو خلاصة
مذهبه »

ان ما يقوله الشيخ محمد رضا الشيباني بهذه العبارات الصريحة يدل دلالة
قاطعة على أنه لم يفهم « مذاهب التربية » بوجه عام ، و « مذهبي في التربية »
بوجه خاص ، وعزا الي من الآراء ما لم أقل بها أبداً .

اني كنت ولا أزال من المعتقدين : بأن التربية عملية واسعة الشمول ، ومتعددة الجوانب . انها تتناول حياة الانسان المادية والمعنوية يجمع مظاهرها المختلفة ، - من بدنية وفكرية وعاطفية ، وأخلاقية ودينية واجتماعية ... الخ .

ان حصر التربية في النطاق المحدود الذي يتصوره ويقول الشيخ محمد رضا الشبيبي .. هو من أبعد الامور عن افكاري وأقوالي وأفعالي ..

فلا أدري على ماذا يستند الشبيبي عندما يزعم ان مذهبي في التربية يقوم على أساس الفصل والتمييز بين المبادئ القومية والمبادئ الروحية ؟

هل يقول ذلك ، لأني انتقدت بشدة آراء القائلين بأن الديانة الإسلامية لا تفر الفكرة القومية ؟ ولكن ، أليس من الثابت المؤكد ان كثيرين من أعظم رجال الدين أيضاً - من جمال الدين الأفغاني الى عبد الحميد الزهراوي - لم يفرأ آراء هؤلاء ، بل قالوا بعكسه تماماً ؟ فهل قال أحد عنهم ، بأنهم يهملون المبادئ الروحية ، أو يفصلون ويميزون المبادئ القومية عن المبادئ الروحية ؟

أم يقول الشبيبي ما يقوله ، لأني عارضت بشدة شيخ الأزهر مصطفى المراغي ، عندما قال : « ليس لي رأي في الوحدة العربية ... لا أشتغل بها .. لست من أنصارها ولا من أعدائها » . ولكن ، أقوال الشيخ المراغي هذه ، ألا تعني - في حقيقة الأمر - فصل المبادئ القومية عن المبادئ الروحية ، فكيف يجوز ان يعزى الى من يعترض عليه فكرة هذا الفصل ؟

وأما زعم الأستاذ رضا الشبيبي ، بأن « المبادئ القومية » بما يشوبها أحياناً من عنف أو غلو أو إغراق لا مسوغ له كانت مثلي الأعلى في التربية ، فإنه مخالف للواقع ، كما أنه يدل على شيء غير « سوء الفهم » وأخطر منه ، كما يتضح من عبارات الشبيبي التالية للفقرات التي نقلتها آنفاً .

يراصل الشبيبي بحثه عن مذهبي في التربية ، قائلاً :

« وقد نسج فيه على منوال بعض الفلاة من أساندة التربية القومية في الغرب . وهي التي نجم عنها ما نجم من مظاهر الغرور والكبرياء الباطلة . رانت بسببها الأحقاد والضغائن على قلوب الناس : احتقر كل شعب جاره القريب وبيت له

القدر والاعتماد ونحوه، مما جلب على أوروبا والعالم بأسره كثيراً من المصائب والشُرور . هذا ما يقوله الأستاذ رضا الشبيبي ، حرفياً .

أنا أرى من العبث أن أسأله : من هم الغلاة من اسانذة التربية القومية في الغرب الذين نسجت على منوالهم ؟ أو أن أسأله : أين رمى قرألي - أو سمع عني - كلمة تثير الأحقاد والضغائن بين الشعوب ، وتدعو إلى القدر والاعتماد ؟ وذلك لأني أعرف أن أمثال هذه الأسئلة ، تبقى دون جواب .

ولكني أرى من المفيد - بل من الضروري - أن ألفت الأنظار إلى الحقيقة المؤلمة التالية : أن ما يقوله الشبيبي عن القومية - بهذه المناسبة - هو نسخة طبق الأصل لما اعتاد أن يقوله أعداء الفكرة القومية ، وخصوم مبدأ القوميات ، من ساسة دول التسلط والاستعمار وكتائبهم . فإن للأحقاد والضغائن والقدر والاعتماد بين الشعوب أسباباً ودوافع متنوعة وكثيرة جداً ، غير « الفكرة القومية » . لأن تاريخ أوروبا يشهد شهادة قاطعة ، على أن : حوادث الحقد والقدر والاعتماد بين الشعوب الأوروبية ، قبل « عصر القوميات » ، كانت آلاف المرات أكثر وأعنف مما صارت بعده . ومن المؤكد أن تشكيل الدول الأوروبية وفقاً لما يقتضيه مبدأ القوميات قلل كثيراً من الأحقاد بين شعوبها ، وجعلها تكف عن الاعتماد على جاراتها .

وأما المصائب والشُرور التي يشير إليها الشبيبي ، فلم تكن وليدة المبادئ القومية ، بل كانت نتيجة « نوازع التسلط والتوسع » و « مطامع السيطرة والاستعمار » . ودول الاستعمار - وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا - استنكرت « مبدأ القوميات » منذ البداية ، لأن انتصار هذا المبدأ عرّض مصالحها ومطامعها إلى خسائر فادحة ، وكان من الطبيعي أن يمرضها - في المستقبل - إلى خسائر أفدح فأفدح . ولذلك صار ساسة الدول المذكورة وكتائبها يهاجمون المبدأ المذكور بكل ما يخطر على البال من ضروب المغالطة والبهتان ، حتى انتهوا إلى اتهامه بالمصائب والزور الناجمة - في حقيقة الأمر - من « نوازع الاستعمار » وعن « التنازع والتنافس على المستعمرات » .

والأستاذ الشيببي يقبني - في الفقرات التي نقلتها آنفاً - آراء هؤلاء ،
ويقندي بهم في اتهام الحركات القومية بحلب و المصائب والشرور على أوروبا
والعالم بأسره .

* * *

ان موقف الأستاذ الشيببي في هذا الأمر ، يدعو الى الاستغراب في الوهلة
الأولى . ولكن هذا الاستغراب يتلاشى ويزول ، عندما يتذكر المرء بأن الأستاذ
المشار اليه تولى وزارة المعارف - للمرة الرابعة - في الوزارة التي تآلفت سنة
١٩٤١ ، بأمر عبدالاله . بعد عودته الى « عرش الوصاية » ، تحت حماية
الدبابات البريطانية ، وشروعه في ارجاع العراق الى السيطرة البريطانية .

معلوم ان أولى الأعمال التي قامت بها الوزارة المذكورة كانت : غلق نادي
المنشي الذي كان يتولى أمر اللقاء محاضرات عامة في تاريخ الأمة العربية وفي
القومية العربية ، واعتقال المثات من الشبان المؤمنين بوحدة الأمة العربية .

كما هو معلوم ايضاً ، ان السلطات البريطانية قالت : ان انتشار الفكرة
القومية بين الناس - ولا سيما بين طلاب المدارس - كان من أهم الأسباب التي أدت
الى حوادث ١٩٤١ . تلك الحوادث التي يمكن أن تتلخص بـ « مقاومة المخططات
البريطانية في العراق . »

فلا غرابة - والحالة هذه - في ان يقول الأستاذ الشيببي ما قاله ، ويكتب ما
كتبه في هذا المضمار . انه لم يتجراً على معارضة الفكرة القومية مباشرة . بل
تهجم على « الشكل العنيف والمثير » الذي اكتسبته على زعمه - الفكرة القومية
في العراق ، مع ان هذا الشكل ، لا وجود له الا في مخيلة الشيببي .

* * *

ولكن في مقالة الشيببي أمر غريب آخر ، لا مجال لتخفيف غرابته بوجه
من الوجوه :

انه يقدم لقرائه طريقة لمنع « المصائب والشرور » التي ذكرها . اذ يقول ما يلي ، عقب الفقرات التي نقلتها آنفاً :

« لا شك ان التربية القومية بهذا الشكل العنيف المثير لم تكن هدفاً من اهداف قادة الامة العربية ولم تخطر لهم على بال . لأن كل عربي صريح لا يرى مانعاً يمنع من الجمع بين المبادئ القومية والمبادئ الروحية في تربية الناشئة العربية . ولعل هذا من جملة الفوارق الكبيرة بين مثل الحياة العليا عند الشرقيين وعند بعض الغلاة الغربيين » .

يلاحظ ان هذه العبارات القصيرة تتضمن ثلاثة مزاعم أساسية :
أولاً : ان الفكرة القومية في العراق اخذت شكلاً عنيفاً ومثيراً .
ثانياً : ان الدافع الى ذلك كان : الفصل بين المبادئ القومية والمبادئ

الروحية .
ثالثاً : ان الجمع بين المبادئ القومية والمبادئ الروحية ، يكفي لوقاية الفكرة القومية من هذا الشكل العنيف والمثير ، ولصيانة العالم من المصائب والشرور التي تنجم عن ذلك .

ان ابجائي السابقة الذكر أظهرت بطلان الزعمين الاول والثاني ، كما أنها تدل على بطلان الزعم الثالث المرتبط بهما ، والمستند عليهما .
ومع هذا ، ارى ان ألقت الأنظار الى الحقائق الخطيرة التالية ، للتأكيد على هذا البطلان ، وجعله أظهر الى العيان :

فان أطول وأشمل وأعنف الحروب الطاحنة التي سجلها تاريخ القرون الوسطى والأخيرة ، من الحروب الصليبية التي استمرت عدة قرون ، وشملت العديد من البلاد المسيحية والكثير من البلاد الاسلامية . . الى الحروب المذهبية ، التي استمرت عدة عقود من السنين ، وشملت معظم بلاد أوروبا الغربية - جميع تلك الحروب الشاملة والدائمة . . . كانت جرت تحت راية « المبادئ الروحية » .
انها كانت تستهدف نشر المبادئ الروحية التي كان يؤمن بها كل واحد من الطرفين المتخاصمين ، او الدفاع عنها . .

انه يقدم لقرائه طريقة لمنح « المصائب والشروور » التي ذكرها . اذ يقول ما يلي ، عقب الفقرات التي نقلتها آنفاً :

« لا شك ان التربية القومية بهذا الشكل العنيف المثير لم تكن هدفاً من اهداف قادة الامة العربية ولم تخطر لهم على بال . لأن كل عربي صريح لا يرى مانعاً يمنع من الجمع بين المبادئ القومية والمبادئ الروحية في تربية الناشئة العربية . ولعل هذا من جملة الفوارق الكبيرة بين مثل الحياة العليا عند الشرقيين وعند بعض الغلاة الغربيين » .

يلاحظ ان هذه العبارات القصيرة تتضمن ثلاثة مزاعم أساسية :

أولاً : ان الفكرة القومية في العراق اخذت شكلاً عنيفاً ومثيراً .

ثانياً : ان الدافع الى ذلك كان : الفصل بين المبادئ القومية والمبادئ الروحية .

ثالثاً : ان الجمع بين المبادئ القومية والمبادئ الروحية ، يكفي لوقاية الفكرة القومية من هذا الشكل العنيف والمثير ، ولصيانة العالم من المصائب والشروور التي تنجم عن ذلك .

ان ابجائي السابقة الذكر أظهرت بطلان الزعمين الاول والثاني ، كما أنها تدل على بطلان الزعم الثالث المرتبط بهما ، والمستند عليهما .

ومع هذا ، ارى ان ألفت الأنظار الى الحقائق الخطيرة التالية ، للتأكيد على هذا البطلان ، وجعله أظهر الى العيان :

فان أطول وأشمل وأعنف الحروب الطاحنة التي سجلها تاريخ القرون الوسطى والأخيرة ، من الحروب الصليبية التي استمرت عدة قرون ، وشملت العديد من البلاد المسيحية والكثير من البلاد الاسلامية .. الى الحروب المذهبية ، التي استمرت عدة عقود من السنين ، وشملت معظم بلاد أوروبا الغربية - جميع تلك الحروب الشاملة والدائمة ... كانت جرت تحت راية « المبادئ الروحية » .

انها كانت تستهدف نشر المبادئ الروحية التي كان يؤمن بها كل واحد من الطرفين المتخاصمين ، او الدفاع عنها ..

ولذلك كله ، يحق لي ان أقول - بكل تأكيد - ان قضايا التاريخ والسياسة والديانة والتربية والاجتماع .. لا يمكن ان تفهم ، ولا ان تعالج بأمثال هذه النظرات السطحية والعبارات البلاغية .

* * *

وبعد كل ما سبق ، يقول الأستاذ الشيببي :

« كنا ولا تزال ممن يناهض هذه الطريقة في التربية والتعليم المتبعة في العراق » .
لقد قرأت هذه العبارة باستغراب شديد : انه لم يفهم طريقة التربية والتعليم المتبعة في العراق ، على وجهها الصحيح : فلا أدري متى وكيف ناهضها .. انه لم يصارحني بذلك ، ولو مرة واحدة ، عندما كنت مديراً عاماً للمعارف ، خلال وزارته الأولى . ولو صارحني بشيء من ذلك ، لشرحت له الحقيقة ، ولجنبته كثيراً من الأخطاء الخطيرة التي انجرف اليها في مقالاته المذكورة .

ربما كان يقول بها في قرارة نفسه ، وربما كان يجاهر بها أمام البعض من أصدقائه الأوفياء . ولكن ذلك لا يمكن ان يسمى « مناهضة » ، بوجه من الوجود . ولا سيما ، أنه في اواخر أيام وزارته الثانية ، سنة ١٩٣٥ ، أرادني ان أعود الى تولي مديرية المعارف العامة ، ووسط بعض الأصدقاء لاقناعي بالموافقة على ذلك ، قائلاً : « خلال وزارتي كنا متفاهمين تماماً ، ولم يحدث بيني وبينه أي خلاف ... » .

ومعلوم أنه تولى وزارة المعارف ثلاث مرات ، بعد استقالتي من مديرية المعارف العامة ، فماذا عمل خلال وزاراته المذكورة ، لمناهضة الطريقة المتبعة في مدارس العراق ، حسب تعبيرة هو ؟

ان الذي أعرفه - وأنا لم انقطع عن متابعة حركات التربية والتعليم التي تقوم في العراق وفي سائر البلاد العربية - أنه لم يعمل شيئاً يدل على المناهضة التي يتكلم عنها ، الا اذا اعتبرنا اشتراكه في حكومة « الاحتلال البريطاني الثاني » ، التي أخذت على عاتقها « تصفية الاتجاهات والحركات القومية » ، بمثابة مناهضة

فعلمية . ولكنني أستطيع ان اقول : ان هذه كانت المناهضة العلمانية والفعلية
الأولى والاخيرة ، التي عرفتها . كما أقول : لا أظن ان ذلك كان مما يشرف حياته
الفكرية والسياسية .

* * *

قبل اختتام هذه الانتقادات والتعليقات ، لا بد لي من الإشارة الى « الكلمة
التلطيفية » التي ألحقها بمبارات « المناهضة » التي نقلتها آنفاً ، قال الشيباني :
« هذا مع اننا لا ننكر غيرة الأستاذ على العروبة وما بذله من جهد في الاشادة
بعظمة الحضارة الأندلسية وتعريف شبابنا بالبقية الباقية من أطلال الحضارات ،
الى هذا وغيره من آثار ووسائل في الثقافة واعماله في الترجمة والتأليف » .
اني أشكر الشيباني على هذه الكلمة التلطيفية . ومع ذلك أقول : « ان
الاعتراف بما اعترف به في هذه الكلمة ، كان يجب ان تحمله على التوسع والتعمق
في بحث الأمور على وجوهاً صحيحة ، قبل تسويد ونشر اتهاماته الخطيرة ،
التي أقل ما يمكن ان يقال عنها ، هي انها وليدة سوء الفهم وسوء الظن ، كما
يتضح من مجموع انتقاداتي وتعليقاتي عليها .

قضية كتابة اللغة الكردية

عندما قررت الحكومة العراقية مبدأ جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في المدن والقرى الكردية ، ، ترتب على وزارة المعارف ان تقوم بما يلزم من اجراءات لتطبيق هذا المبدأ في ميدان التعليم .

وطبيعي ان الطريقة المثلى لذلك كانت : ترجمة الكتب الدراسية المقررة للمدارس الابتدائية الى اللغة الكردية ، مع اجراء بعض التحوير في جدول توزيع ساعات الدروس الاسبوعية ، لضمان تعليم قواعد اللغة الكردية ، دون اهمال تعليم اللغة العربية اهمالاً كلياً .

ولذلك ألفت الوزارة لجنة للإشراف على مهام الترجمة ، مكونة من أربعة اشخاص من متتوري الأكراد الموظفين ببغداد ، وهم :

توفيق وهبي ، وعبد الرحمن صالح ، وشكري الفضلي ، ونوري البرزنجي .
وعندما اجتمعت اللجنة المذكورة ؛ طلبت منها ان تنتخب الاشخاص الذين يمكن ان يعهد اليهم بترجمة الكتب المدرسية ، على ان يتولى اعضاء اللجنة مهمة الاشراف على الترجمات ، والتأكد من صحتها ، قبل اقرارها وطبعها وتوزيعها على المدارس الكردية .

وقد لاحظت ان البعض أخذ ينكلم عن ترجمة كتب الدراسة الثانوية - مثل

الفيزياء والكيمياء ، والجبر والهندسة - ولذلك رأيت ان أصرح ان العمل يجب ان يبدأ ، بترجمة الكتب المقررة للمدارس الابتدائية ، ولا سيما في صفوفها الأولية ، فرجوت من الاعضاء ان يفكروا في الاشخاص الذين يجب ان نعهد اليهم بترجمة كل واحد من الكتب المذكورة .

وخلال هذه الاحاديث تكلم توفيق وهي بصراحة تامة ، وأظهر نواياه الحقيقية ، ونوازمه الأساسية ، دون مواربة . اذ قال - باللغة التركية ، (لأن جميع الأعضاء كانوا يتقنون التركية ، ويرجعون التكلم بها) :
- لا تأخذوا الامور بهذه البساطة . يجب ان نعرف أن وراء هذا الأمر ، ما وراءه من امور هامة ... الانكليز قرروا ان يسيروا في هذا المضمار الى آخر الشوط ... وراء حدود المراق ملايين من الاكراد ، ولدى الانكليز خطة تشمل جميع الاكراد ..

ولكني اعترضت على ذلك ، وقلت : - ان هذه اللجنة لجنة عراقية ، تألفت بناء على طلب الحكومة العراقية ، فيجب عليها ان تركز بحثها وعملها في مصلحة العراق ، ومصلحة أكراد العراق ، دون ان تعبأ بنوايا الانكليز وخططهم . وكررت رجائي في انتخاب المترجمين .
الا ان توفيق وهي قال عندئذ :

- ولكن هناك أمر يجب ان نقرره قبل الترجمة ، وهو : كيفية كتابة اللغة الكردية ، ان الحروف العربية الموجودة في المطابع ، لا تضمن كتابة اللغة الكردية على وجهها الصحيح . أنا لست من انصار الحروف اللاتينية . غير اني أرى من الضروري ان يضاف الى الحروف العربية المألوفة بعض الاشارات ، لكتابة الكردية . وذلك يستلزم تزويد مطبعة الحكومة بطائفة من الحروف والاشكال الجديدة . فلا يجوز لنا ان نقدم على طبع أي كتاب كردي ، قبل ان نستحضر الحروف المذكورة .

وأضاف الى قوله هذا ، ان لديه مشروع موضوع لهذا الغرض ، سيعرضه على اللجنة ، في اجتماعها القادم .

ولذلك أنهينا الاجتماع الأول ، على ان نجتمع مرة أخرى ، للنظر في المشروع الذي سيتقدم به توفيق وهبي .

* * *

بعد الاجتماع الأول ، التقيت بـ « أمين زكي » الذي كان وزيراً للعلاقات والذي كان يعمل للفضية الكردية بنشاط كبير ، داخل مجلس الوزراء وخارجه .. وقد قال لي : - ان التعليم بالكردية يجب ان يشمل جميع مراحل التعليم ، بما في ذلك «التعليم العالي» ويجب ان ينشأ في كلية الحقوق ، قسم خاص بالأكراد ، تلمي فيه المحاضرات باللغة الكردية ، وكذلك في الكلية الحربية . ومع ذلك ، سلم بوجوب البدء من المدارس الابتدائية .

* * *

وأما المشروع الذي تقدم به توفيق وهبي ، في الاجتماع الثاني فكان يستلزم احداث خمسة عشر حرفاً جديدة ، وذلك باضافة بعض النقط والاشارات على احد عشر من الحروف العربية المعروفة .

واذا لاحظنا ان معظم هذه الحروف الجديدة ، ستأخذ ثلاثة أشكال - نظراً لوقوعها في اول الكلمة ، أو وسطها أو آخرها - علمنا ان المشروع المقترح كان يستلزم زيادة الحروف في المطبعة نحو أربعين شكلاً من الحروف . وكان في ذلك ما فيه من التعقيد الشديد ، الذي يجعل القراءة والكتابة باللغة الكردية في منتهى الصعوبة ، وكان يحملني على الشك في وجود مبررات معقولة لكل هذه الاحداث والتعقيدات .

ومن المعلوم ان الكتابة باللغة الفارسية أضافت الى الحروف العربية المعروفة أربعة حروف فقط ، وذلك بثلاث النقط في حروف (ب) و (ز) و (ج) وبثنائية الخط المائل في حرف (ك) . وأما اقتراح توفيق وهبي فكان يرى ان يضاف الى هذه الحروف المستعملة في العربية والفارسية والتركية .. احد عشر حرفاً أخرى .

وعندما أظهرت شكى في ضرورة كل هذه الاحداثات ، حاول توفيق وهبي ان يبرهن على ضرورة ذلك بذكر بعض الألفاظ الكردية وقال فيما قاله - مثلاً - ان في الكردية نوعين من الـ (لام) ، فلا بد من وضع اشارة للتفريق بينهما ، ولفظ كلمتين كرديتين ، تضمان صوت اللام . ولكنني لاحظت ان الفرق بينهما لا يزيد كثيراً على الفرق بين اللام في كلمتي (أل) و (آل) أو (بل) و (بال) التركيتين . وأمثال هذه الفروق اللفظية لا تستلزم احداث حروف خاصة بكل منها ، بل هي من الامور التي تترك لسليقة الناطقين بها .

ولكن توفيق وهبي أصر على رأيه ، وعبد الرحمن صالح أضاف صوته على صوته قائلاً : نحن أدري بحاجات لغتنا .

عندئذ قلت : - أنا لا أستطيع ان أبدي رأياً قاطعاً في هذه المسألة ، ولكنني أعتقد انها يجب ان تدرس وتقرر في لجنة أوسع من هذه اللجنة .

ولكن توفيق وهبي اعترض على قولي هذا ، متسائلاً :
- لماذا ؟ ألم تنتخبونا نحن ؟ ألم تدعونا أنتم ؟ فلماذا لا تعملوا برأينا ؟

قلت : - أننا انتخبناكم لترجمة الكتب المدرسية ، ودعوناكم لهذا الغرض . ولكنكم تقترحون علينا أموراً تتعدى حدود « الترجمة » ، بل ترمي الى تقرير « حروف الكتابة » و « قواعد الاملاء » . وفي هذه القضية ، نرى من الضروري ان نأخذ آراء لجنة أوسع من هذه اللجنة ، لجنة تضم العلماء المتنورين من مختلف المدن الكردية ، لتدرس القضية ملياً ، وتتخذ القرار اللازم في شأنها ..

وأما توفيق وهبي ، فقد ثار على رأيي هذا ، قائلاً :
- نحن (يقصد : زعماء الأكراد) نعرف بعضنا البعض : اذا اجتمعنا لا تتناقش مناقشة هادئة ، بل نتكلم وفي أيدينا المسدسات . يشهرها بعضنا على البعض ..

ان قوله هذا زادني تمسكاً برأيي ، فقلت :
- اذا كان الأمر كذلك ، اذا كنتم تعتقدون ان هذه القضية قد تثير خلافاً

بين مفكري الأكراد وعلمائهم الى حد اشهار السلاح ... فكيف تريدون منا ان نقررها بناءً على اقتراحكم وحدكم؟

قال : - ان هذه الأمور يجب أن تفرض على الناس ، كما يفعل آتاتورك .. وأنا قلت : - ان أوضاعنا لا تشبه أوضاع آتاتورك . فأرى من الضروري ان يعرض اقتراحكم على لجنة كبيرة تضم أبرز مفكري الأكراد وعلمائهم المقيمين في مختلف المدن الكردية ..

ثم أضفت الى قولي هذا : - أنا لا أريد أن أفرض عليكم رأيي ، ولكني أقول انه لا يحق لكم - أنتم أيضاً - لا يحق لكم ان تفرضوا رأيكم على الشعب الكردي ، دون ان تعرضوه على البحث والمناقشة .. في لجنة تضم طائفة من منوري الأكراد وعلمائهم المقيمين في سائر المدن الكردية ، كما قلت . وانفض الاجتماع ، دون ان تتوصل اللجنة الى أي قرار في هذا الشأن .

* * *

ولكن ، بطبيعة الحال ، توفيق وهبي - مع عبد الرحمن صالح - راجع الوزير امين زكي ، وامين زكي راجع رئيس الوزراء محسن السعدون ، ومحسن السعدون كلمني بالتليفون قائلاً : أنت لا تعرف الكردية ، فلماذا تثير مسائل تتعلق بكتابة الكردية ؟

وأجبت : - يظهر لي ان القضية لم تعرض عليكم على وجهها الصحيح ، فشرحت له القضية بتفاصيل وافية ، وأكدت له بأني لم أفرض عليهم رأيي في الأمر ، انما قلت بوجوب عرض اقتراحهم على لجنة موسعة ...

كلمني - في نفس اليوم - الوزير صبيح نشأة ، وقال لي : أما يكفيك انك اكتسبت عداء الجعفرين ؟ ولماذا تريد أن تجعل الأكراد ايضاً أعداء لك ؟ وأنا أجبت : - أنا متأكد ان موقفني في هذه القضية ، يتماشى مع مصلحة الأكراد الحقيقية ، ولا يخالفها بوجه من الوجوه .

* * *

وبعد بضعة أيام ، توافقت دعوة للحضور الى ديوان مجلس الوزراء ، مع
اعضاء اللجنة لمذاكرة القضية .

وقعت مناقشة الأمر هناك ، بحضور محسن السعدون ، وامين زكي ، وصبيح
نشأة ، و د آدموندز ، الذي كان معاوناً لمستشار وزارة الداخلية ، وكان يعتبر
متخصصاً في الشؤون الكردية .

أنا أوضحت الغرض الأصلي من تأليف اللجنة ، وشرحت الاسباب التي
كانت دعتنا الى اختيار اعضائها المحدودين من بين الاكراد الموظفين في العاصمة .
كما أوضحت تفاصيل قضية الحروف التي أثارت في اللجنة ، وبينت الاسباب التي
جملتني على الاعتقاد بعدم جواز تقرير شيء في هذا المضمار ، قبل درسها في لجنة
موسعة ، وأما توفيق وهبي فقد سرد المشاكل التي قد تتولد من اجتماع منوري
الأكراد لمناقشة هذه الامور .

وبعد بعض المذاكرات ، تقرر اتباع خطة متوسطة ، توفق بين هذين
الرأيين : تؤخذ آراء جماعة من منوري الأكراد وعلمائهم ، دون دعوتهم الى
الاجتماع . ترسل اليهم الاقتراحات تحريراً ، ويطلب اليهم ابداء الرأي فيها
- كذلك - تحريراً .

وأنا حبذت هذه الخطة ، لأنها كانت تكفي لاجراج القضية من نطاق
اللجنة الضيقة ، وتساعد على اشراك جماعة من منوري الأكراد في القرار الذي
سيتمخض في شأنها .

وكان أمام كل واحد من يعرض عليهم الاقتراحات المذكورة مجالاً لاختيار
أحد الحلول الثلاثة التالية : الموافقة على جميع الحروف المقترحة ، الموافقة على
قسم منها ، ورفض بقيتها ، الاكتفاء بالحروف التي أضيفت الى الحروف العربية
في الكتابات الفارسية والتركية ..

ولذلك ، سارعت الى العمل وفق هذه الخطة :

توفيق وهبي كتب تقريراً مفصلاً باللغة الكردية ، شرح فيه اقتراحاته
كما شاء .

واللجنة قررت أسماء الأشخاص الذين يجب ان يرسل اليهم التقرير ،
ليدرسه ويبينوا رأيهم في الاقتراحات الواردة فيه .
وديوان الوزارة استنسخ العدد اللازم من التقرير .

وأنا كتبت مسودة الكتاب الذي سيرسل مع التقرير . أوضحت فيه الغرض
من ذلك ، وأنهيت الكتاب بالعبارات التالية :

« ... فأرجو ان تكتبوا لنا رأيكم في الاقتراحات المدونة في التقرير ، مع
ملاحظة كيفية التأليف بين قراءة القرآن الكريم ، وبين قراءة الكتابات
الكردية » .

والديوان طبع العدد اللازم من هذا الكتاب ايضاً .

* * *

وفي اليوم الذي أخذ موظفو الديوان يضعون نسخة من التقرير ونسخة من
الكتاب في مغلف ، تمهيداً لكتابة أسماء الأشخاص وعناوينهم على المغلفات ..
جاء توفيق وهبي ليطلع على سير الامور ، وعندما قرأ نسخة من كتابي
ارتبك ارتباكاً شديداً ، واعترض عليّ ، غاضباً :

— لماذا كتبت هذه العبارات ؟ ان اللجنة لم تقرر ذلك ..

ولكنني قلت له ، بكل هدوء : اني لم أكتب ذلك باسم اللجنة ، بل كتبه
بصفتي مديراً عاماً للمعارف ، ان اقتراحاتكم ستصل الى أيدي الذوات الذين
قررنا طلب رأيهم بكاملها ، وبخصوصها الأصلية ، كما كتبتموها أنتم . وأما
العبارات التي تعترضون عليها ، فاني كتبتها بصفتي مديراً عاماً للمعارف ،
ومسؤولاً عن شؤون التربية والتعليم في البلاد .

ومع ذلك ، واصل توفيق وهبي التساؤل والاعتراض :

— لماذا تحشرون القرآن في هذه القضية ؟

وأما جوابي على هذا السؤال ، فكان قصيراً :

— لان تعليم القرآن داخل في مناهج التدريس المقررة للمسلمين ..

ولكنني عندما رأيته لا ينقطع عن الاعتراض ، أضفت الى هذا الجواب
اللعلمة التالية :

- وأود ان تلاحظوا باني لم أقدم رأياً قاطعاً في هذا الامر ، انما طلبت
منهم ان يلاحظوا ذلك ، دون ان أحاول تقييد حريتهم في ابداء الرأي الذي
يتوصلون اليه .. بعد الدرس والتفكير ...
وأما توفيتي وهبي ، فقد خرج من غرفتي ، غاضباً غضباً شديداً .

* * *

كنت أعرف انه سيذهب على الفور الى امين زكي ، وامين زكي سيتدخل
في الامر ، فسراجع محسن السعدون . ولذلك قررت ان أضع الجميع تبعاً
الامر الواقع ، فقلت لرئيس الديوان « شكري الجماني » : اسرعوا في كتابة
الاسماء والعناوين على الملفات ، وسلموها الى دائرة البريد على الفور .. دون
ان تنتظروا اتمام وتغليف سائر الأوراق . بل أجلوا كل المعاملات الاخرى ،
الى ان تنتهوا من ملفات الاكراد ..

* * *

وبعد مدة وجيزة جاء ساعي من وزارة المواصلات ، وسلمني ورقة من الوزير
امين زكي ، يطلب فيها نسخة من الاوراق .

(أدرج فيما يلي صورة زنكوغرافية من الورقة المذكورة)

صرفت الساعي ، قائلاً :- أنا سأرسل ما طلبه ، بعد نصف ساعة ...
وفعلاً أرسلت اليه مغلغلاً يتضمن نسخة من التقرير والكتاب ، بعد أن
تأكدت ان جميع الملفات سلمت الى دائرة البريد .

* * *

طبعاً ، امين زكي لم يرتح الى الكتاب ، وذهب الى محسن السعدون ، وطلب

تدخله في الامر . وعندما كلمني بحسن السعدون بالنليفون ، رأيت ان اذهب
اليه على الفور ، لأشرح له القضية ، بتفاصيلها .

وقلت له : - اني أرسلت جميع اقتراحاتكم كما هي ، وكما كتبوها باللغة
الكردية ، دون ان احذف منها كلمة واحدة . وأرسلتها الى جميع الأشخاص
الذين اقترحوهم عليّ ، دون ان أستثنى منهم أحداً . وأما الفقرة التي يقولون أنها
لم تكن داخلة في مقررات اللجنة ، فأني لم أكتبها باسم اللجنة ، بل كتبتها في
الكتاب الذي يحمل توقيمي ، وذلك عملاً بواجبي كمدير عام للمعارف ،
وكأختصاصي في شئون التربية والتعليم ، فلا أفهم لماذا يفتazon من تلك الفقرة ،
ويحتجون عليها ؟ .

* * *

وقد علمت مؤخراً ، عندما تأكدوا من ان المغلفات قد أرسلت ، على الرغم
من اعتراضاتهم ، قرروا ان يرسلوا بعض الأشخاص وبعض المكاتب الى جميع
الذوات الذين سألنا رأيهم ، ليقولوا لهم : ان ساطع الحصري لا يعبأ بالقرآن .
انما كتب ما كتبه ليؤثر فيكم . فلا تتخذوا به ، .
وعلى الرغم من دعاياتهم هذه ، أتت معظم الأجوبة معارضة لاقتراحات
توفيق وهبي .

وأنا كتبت مذكرة لخصت فيها الأجوبة الواردة ، ووجهتها الى الوزارة ،
راجياً ارسالها الى رئاسة مجلس الوزراء .

أدرج فيما يلي ، المذكرة المذكورة بنصها الكامل ، لتثبت تفاصيل هذه
القضية :

معالي الوزير المفخم

لا يخفى على معاليكم انه عندما اجتمعت اللجنة المؤلفة لترجمة الكتب
المدرسية باللغة الكردية اقترح توفيق وهبي بك أحد أعضائها - اضافة اشارات

عديده الى عدد غير قليل من الحروف العربية وبين عدم جواز أي كتاب كان قبل قبول هذا الاقتراح واحضار الوسائل اللازمة لتنفيذه .

انني اشتبهت جداً في اصابة هذا الاقتراح ، اذ رأيت فيه مغالاة وتطرفاً بالنسبة لما أعرفه عن الخطوط المستعملة في الألسنة الشرقية والغربية فعرضت على معاليكم لزوم أخذ رأي منوري الأكراد في هذا الباب قبل البت في الامر بصورة نهائية . وبعد الاجتماع المنعقد في ديوان فخامة رئيس الوزراء تقرر اجراء ذلك بصورة تحريرية وقد أرسل صور الاقتراحات مع تحرير يحتوي على ثلاثة أسئلة الى نحو خمسمائة وثلاثين شخصاً من منوري الأكراد وعلمائها والى متصرفي أربيل والسليمانية لأخذ رأي مجالس المعارف فيها .

أخذنا الأجوبة من معظم المحلات الا ان جواب لواء السليمانية لم يصلنا بعد . مع هذا بما ان الأمر تأخر كثيراً رأيت ان اقدم الى معاليكم خلاصتها وخلاصة الاقتراح الأصلي وملاحظاتي الذاتية فيه .

١ - خلاصة الاقتراح

ان اقتراح توفيق وهبي بك يتلخص فيما يلي :

أولاً: الاستفادة من الحروف الأربعة المستعملة بالتركية والفارسية (پ ، چ ، ژ ، ق) ومن الفاء ذات ثلاثة نقاط المستعملة في المطابع المصرية والعربية الحديثة (ف) .

ثانياً : وضع اشارات متعددة فوق أو تحت الباء والواو وجعل كل منها على أربعة أشكال : (ي ي ي ي - و و و و) مع استعمال واو مكرر (و و) للدلالة على الصوائت المختلفة .

٢ - ملاحظاتي في الاقتراح

سمعت من توفيق وهبي بك كيفية تلفظ الكلمات الكردية التي أوردتها مثلاً ودليلاً على ضرورة استعمال هذه الحروف والاشارات . وعندما اطلعت على

عديده الى عدد غير قليل من الحروف العربية وبين عدم جواز أي كتاب كل
قبل قبول هذا الاقتراح واحضار الوسائل اللازمة لتنفيذه .

انني اشبهت جداً في اصابة هذا الاقتراح ، اذ رأيت فيه مغالاة ونظراً
بالنسبة لما أعرفه عن الخطوط المستعملة في الألسنة الشرقية والغربية فعرضت على
معاليكم لزوم أخذ رأي منوري الأكراد في هذا الباب قبل البت في الأمر بصورة
نهائية . وبعد الاجتماع المنعقد في ديوان فخامة رئيس الوزراء تقرر اجراء ذلك
بصورة تحريرية وقد أرسل صور الاقتراحات مع تحرير يحتوي على ثلاثة أسئلة
نحو خمسمائة وثلاثين شخصاً من منوري الأكراد وعلمائها والى منصرفي أربيل
والسليمانية لأخذ رأي مجالس المعارف فيها .

أخذت الأجوبة من معظم المحلات الا ان جواب لواء السليمانية لم يصلنا بعد .
مع هذا بما ان الأمر تأخر كثيراً رأيت ان اقدم الى معاليكم خلاصتها وخلاصة
الاقتراح الأصلي وملاحظاتي الذاتية فيه .

١ - خلاصة الاقتراح

ان اقتراح توفيق وهبي بك يتلخص فيما يلي :

أولاً: الاستفادة من الحروف الأربعة المستعملة بالتركية والفارسية (پ ز ت ث)
ومن الفاء ذات ثلاثة نقاط المستعملة في المطابع المصرية والعربية الحديثة (ف) .
ثانياً : وضع اشارات متعددة فوق أو تحت الباء والواو وجعل كل منها على
أربعة أشكال : (ي ي ي ي - و و و و) مع استعمال واو مكرر (و و)
للدلالة على الصوائت المختلفة .

٢ - ملاحظاتي في الاقتراح

سمعت من توفيق وهبي بك كيفية تلفظ الكلمات الكردية التي أوردتها
مثالاً ودليلاً على ضرورة استعمال هذه الحروف والاشارات . وعندما اطلعت على

المناقشات التي جرت بين أعضاء اللجنة أنفسهم في هذا الباب فهمت ان الاقتراح يستند على مبدأ متطرف في الكتابة وهو يرمي الى وضع اشارة خاصة لكل صوت من الأصوات حتى للتمييز بين الغليظ والخفيف منها وذلك لدفع الالتباس عند القراءة مهما كلف الأمر .

(١) ولكن لا حاجة الى البيان ان هذا المبدأ ليس من المبادئ المسلمة في أم وأشهر الخطوط الغربية والشرقية . فأننا نرى في جميعها حروفاً كثيرة تلفظ أحياناً بصورة غليظة وأحياناً بصورة خفيفة بدون ان يوضع عليها أية اشارة كما أننا نرى فيها بعض حروف تلفظ على عدة صور بحسب الأحوال والظروف : مثلاً في التركية نرى فرقاً عظيماً في تلفظ اللام والراء من حيث الغليظة والخفة كما في الكلمات الآتية : (أل) (كف) (بال) (عسل) (قلاي) (قصدير) (كبر) (وسخ) (قار) (ثلج) (قاري) (زوجة) مع هذا لم نرى أحداً منهم حاول ان يضع اشارات على اللام والراء للتفريق بين أشكالها الغليظة والخفيفة .

وكذلك الواو . فانها تلفظ في التركية على خمسة أشكال مختلفة كما يتبين من من مقايضة الكلمات الآتية : - آو (صيد) - دون (أمس) - كور (أعمى) بولوط (سحاب) قول (ساعد) .

وكذلك في الفارسية فان الوار فيها تلفظ على صور مختلفة كما يتبين من مقارنة الكلمات الآتية : - كار (بقر) - دو (اثنين) - دور (بعيد) - خویش (نفس) خواب (نوم) .

(٢) ومما يجدر بالانتباه ان هذه الحالة ليست منحصرة بالألسنة الشرقية التي تكتب بالحروف العربية بل موجودة حتى في الألسنة الأوروبية التي تكتب بالحروف اللاتينية أيضاً : مثلاً حرف الكا في الأفرنسية يلفظ أحياناً مثل ر الفتحة الخفيفة في العربية وأحياناً مثل الألف المحدودة وأحياناً مثل الفتحة المشبعة في حين أنه لا يلفظ بتاتاً في بعض الأحوال مع أنه يؤثر في لفظة الحرف الذي قبله .

ولا سيما في اللغة الانجليزية فان فيها حرفين صائتين (a , e) يلفظ كل منهما

على خمسة صور مختلفة وثلاثة صوائب (i,o,u) يلفظ كل منها على أربعة صور مختلفة ، وصائناً آخر (y) يلفظ على ثلاثة صور مخالفة . ونرى فيهما الصوت الواحد يكتب بحروف مختلفة بحسب الأحوال والظروف والحرف الواحد يلفظ بأصوات مختلفة كذلك بحسب الأحوال والظروف .

(٣) ولقد حاول بعض مفكري الاتراك منذ ثلاثين سنة وضع بعض اشارات على الوار والياء للتفريق بين أصواتها المختلفة ولكنهم لم ينجحوا في مسعاهم . حتى ان أحد وزراء المعارف في عهد الاتحاديين حاول ان ينفذ هذه الفكرة بقوة الحكومة وأمر بحذف الحروف اللازمة لذلك وحتى طبع كتاباً على هذه الصورة وأمر بتدريسه في المدارس ولكنه لم ينجح ايضاً .

(٤) والسبب في ذلك كله على ما أعتقد هو ان مسألة الحروف والاملاء بصورة عامة ليست من المسائل البسيطة التي يجوز ملاحظتها من وجهة واحدة فقط وحلها على مبدأ واحد فحسب ، بل انها من الامور المعضلة التي يجب ان يلاحظ فيها اعتبارات عديدة ومتنوعة ، فأمر عدم الالتباس في القراءة ، ليست الغاية الوحيدة التي يجب ان يرمي اليها في تعيين الاملاء والحروف ، بل هنالك بعض أمور أهم منها وهي سهولة الكتابة وسرعتها وعدم التشويش فيها . ومن الامور التي لا تحتاج الى برهان ان كثرة النقاط والاشارات فوق الحروف وتحتها يصعب الكتابة ويشوشها ويعسر الطبع ويقوي مضرات السهو فيها .

(٥) ان كثرة النقاط هي من جملة نقائص الحروف العربية وان الحروف الفارسية - التي لا بد من استعمالها في الكردية ايضاً - قد زادت هذه النقاط . واذا عمل باقتراح توفيق وهبي بك فتزيد على ذلك كله جميع تلك النقاط والاشارات أصبح الالفباء الكردي مؤلفاً من حروف كثيرة - ثلاثة أرباعها ذات نقاط واشارات - وأصبحت الكتابة الكردية صعبة ومشوشة مثل الكتابة المشككة العربية بل أزيد منها .

(٦) ومن الأمور التي تستوقف الأنظار ان تلفظ الكلمات في جميع اللغات تختلف - قليلاً أو كثيراً - بحسب اللهجات المحلية ومن وجوه عديدة ولا سيما من حيث الحقة والغلظة والبسط والاشباع ، فاذا حاولنا ان نثبت كل صوت من الأصوات الخفيفة والغليظة على حدة بإشارة خاصة واتبعنا قاعدة الكتابية وفقاً للتلفظ ، نرى املاء الكلمة تتحول من محل الى آخر وفقاً للهجات ، فلا شك في ان ذلك سيضر بوحدة اللغة ، فمن الضروري اذن ان نثبت الاملاء وفقاً لاحدى اللهجات التي ستصبح اللهجة الادبية ومن المحتم عندئذ ان يحصل تباعد بين الكتابة والتلفظ المحلي وان يحدث ضرورة الرجوع الى المعنى والقربنة والتعلم للقراءة على كل حال .

(٧) فلذلك كله انني أرى الاقتراح المبعوث عنه خطأ ومتطرفاً من وجهين مهمين :

أولاً : عدم ملاحظة المحاذير العظيمة التي تنتج من تكثير الاشارات على الحروف وعدم حصرها بالضروريات .

ثانياً : عدم ملاحظة عمل السليقة والقربنة في القراءة وعدم الاعتماد عليها بصورة من الصور . فلا شك في أنه من الضروري قبول الحروف الفارسية للدلالة على الأصوات الخاصة التي لا توجد في العربية وكذلك قبول اشارة خاصة للدلالة على الصائت الخاص بالكردية وهو الصائت المتوسط بين الفتحة والكسرة - على ما فهمت من بيانات شكري أفندي الفضلي - ولكن من الأفراط بمكان تكثير الاشارات الى الدرجة المذكورة في الاقتراح ومحالة وضع اشارة خاصة لكل صوت مهما كان متقارباً من بقية الأصوات .

(٨) هذا وما يجب الانتباه اليه خاصة ان هنالك ضرورة أخرى وهي ضرورة التوفيق بين القراءة الكردية وقراءة القرآن الكريم .

فلا حاجة الى الايضاح ان الأكراد يهتمون في تعليم أولادهم القرآن الكريم اهتماماً شديداً، وبما ان الكردية تكتب بالحروف العربية وتستعمل عدداً غير قليل

من الكلمات العربية فمن الضروري ملاحظة هذه النقطة الهامة عند تقرير الاملاء
فاذا كتبت الكلمة الواحدة في الكردية على غير شكلها الدارج في القرآن الكريم
يحصل تشوش عظيم في أذهان الطلاب فلا شك ان هذا التشوش لا يمكن ان
يزال أو يخفف الا بأحدى الطرق الآتية :

- (أ) - قبول اشارات قريبة من المستعملة في القرآن الكريم .
 - (ب) - كتابة القرآن الكريم وفقاً للاملاء الذي يقرر للغة الكردية .
 - (ج) - ابقاء الكلمات العربية المستعملة في الكردية على املائها الأصلي وحصر
الاملاء الجديد بالكلمات الكردية البحتة .
- فلذا رأيت من الضروري ان ألفت أنظار منوري الأكراد الى هذه الضرورة
في التحرير الذي أرسلناه اليهم حول الاقتراح .

٣ - خلاصة الاجوبة :

ان الأجوبة تنقسم الى أربعة أقسام : (أ) احجام عن ابداء رأي قطعي في
الأمر - (ب) تحبذ الاقتراح بدون قيد وشرط - (ج) تقبل الاقتراح من
حيث الأساس ولكن ترى لزوماً لادخال تعديلات طفيفة أو كثيرة فيه -
(د) ترفض الاقتراح رفضاً قطعياً - (هـ) تزيد على ذلك اقتراحات خاصة .
فأعرض فيما يلي خلاصة هذه الأجوبة :

ابراهيم الحيدري (من الأعيان) . لم يبد رأياً في أصل المسألة ولكنه يقول :
« ان مسألة ترتيب قواعد الاملاء في اللغة الكردية من الحقوق العامة للأكراد .
ولذلك يرى البت في هذه المسألة يتوقف على عرضها على العلماء والمتخصصين من
عموم الأكراد واستشارتهم فيها بواسطة المنصرفين والقائميين ليتناقشوا فيها
ويقرروا ما يرونه موافقاً للمصلحة ولرغائب الشعب الكردي » .

داود الحيدري (من النواب) - يرتأى الاكتفاء بالحروف العربية مع تزويدها

بعض الحروف والحركات التي نحتاج اليها اللغة الكردية. أما الاقتراح فلم يتمكن من الاجابة عليه لعدم اختصاصه فيه .

معروف علي اصغر (حاكم جزاء في الموصل) - يشعر بوجوب ايجاد بعض اشارات اضافية لاضافتها الى بعض الحروف العربية ولكنه يرى أن الامر يحتاج الى بحث وتنقيب ولا سيما من جهة وجوب توحيد البون الموجود بين لغات كوران وصوران وبادينان، ويرتأى تشكيل لجنة قوامها من الذوات الذين لهم الملم في اللغات الآنفة الذكر .

امين زكي (وزير الاشغال والمواصلات) - يوافق على الاقتراح ويرى أن ذلك لا يؤثر على قراءة القرآن الكريم . ولكنه لا يذكر شيئاً يبرهن على ذلك ولا يعطي ايضاحات في هذا الباب .

ميرزا فرح (نائب السليمانية) - حازم (نائب الموصل) - اسماعيل (نائب اربيل) محمد صالح - (نائب السليمانية - الحاج سعيد آغا (من الاعيان) يجذون الاقتراح بدون تفصيلات أو ايضاحات .

مصطفى شوقي (محرر بانك كردستان) - فائق كاكا كذلك يجذان الاقتراح. حمدي عزيز : (معاون آمر الفوج السادس) - يكتب رأيه بناء على اطلاعه على الأسئلة المرسلة لاحد أصدقائه ويجبذ الاقتراح ، أما من جهة قراءة القرآن الكريم فيرى من الضروري د ترجمته الى اللغة الكردية .

أحمد نوري (مفتش البرق والبريد) - يجبذ الاقتراح ويقول بوجوب اضافة حرف آخر وهو (ك) - ويزيد على ذلك قائلا اذا نظرنا الى ماهية اللسان الكردي ونلفظ حروفه الموجودة يتجلى لدينا ضرورة قبول الحروف اللاتينية بنماها بشرط ان يدرسوا القرآن الكريم وباقي الكتب الدينيية في اللغة العربية نفسها .

مجلس معارف اربيل يجبذ الاقتراح بدون ايضاح .

الشيخ نوري (مدير الكلية الرحمانية) - يجبذ اقتراح اللجنة من حيث الأساس الا انه حذف احدى الاشارات المقترحة للصوائت وجميع الاشارات المقترحة للصوامت . ويقول ان « ستة من الاصوات غير عنصرية تابعة للهجات والسلانق . فيمكن الاعتماد على السماع في مثلها . وهذا جار في كل لسان وضبط اللهجات صعب جداً » وزيادة على ذلك يقترح « عدم التصرف في الكلمات العربية بحسب الاملاء الكردي بل كتابتها في الكردية بحسب تراكيبه العربية . لكي لا يؤدي ذلك الى اخلط اللغتين ويستوجب التباعد عن لغة القرآن » .

عبد الرحمن شرف (مدير مدرسة كويسنجق) - يعترض على وضع الاشارات على الصوامت ويقول : « ان اللهجة الكردية نفسها تسوق الانسان الى نوع التلفظ » - مع ذلك يجبذ الاقتراحات المتعلقة بالصوائت مع بعض التبديلات - ويقول بلزوم المحافظة على املاء الكلمات العربية الاصل كما فعل الاتراك والفرس والهنود - ويرى ان ذلك كاف للتوفيق بين القراءة الكردية وقراءة القرآن الكريم .

صالح زكي صاحبقران (صاحب ديارى كردستان) - يرى الحاجة ماسة الى وضع اشارات خاصة لبعض الاصوات ولكنه لا يبت في الامر في الحال الحاضرة . مع هذا يرى امكاناً للاستفادة من الحركات المستعملة في العربية للصوائت القصيرة ويقترح قبول اشارات وحركات قريبة من المستعملة في العربية بسبب تمسك الاكراد بالقرآن الكريم واللغة العربية .

مصطفى (مفتش مدارس ألوية اربيل وكر كوك والسليمانية) - لا يعترض على وضع اشارات على بعض الحروف . ولكنه يرى من الواجب رعاية الحركات المستعملة في العربية محافظة لقراءة القرآن الكريم ويقول عندئذ لا حاجة الى تبديل اشكال الحركات المستعملة في العربية .

جميل الزهاوي (من الأعيان) - يعترض على اقتراح اللجنة لاشكال وضع الاشارات أثناء الكتابة ولوجوب تزييد حروف الطبع زيادة كبيرة ويقول :

إذا وضعنا اشارات جديدة على بعض الحروف طلباً لسلامة اللفظ الكردي بلغ عدد حروف الطبع ضرورة تركيبها مبلغاً كبيراً يكلف المرتبين تجشم المشقة اكثر مما هو في العربية على بلوغه فيها عدة مئات . - ويقترح قبول حروف خاصة ويقول ان لديه خطأ جديداً يكفل القراءة والكتابة في كل لغة بكل صحة وسهولة .

السيد طه (قائمقام راواندوز) يقول انه تذاكر مع مجلس المعارف ومنوري الاكراد الذين أتوا من المحلات البعيدة . فلا يرى لزوماً لقبول الاقتراحات ويعتقد بأنها تولد بعض الصعوبات ويقول ان الحروف المستعملة والموجودة في العربية والتركية والفارسية كافية للكتابة الكردية . ويبرهن على رأيه بايضاحات طويلة ويقدم جدولاً يلخص اقتراحاته المتعلقة بالكتابة الكردية .

ملا عبد القادر (مدير المدرسة العلمية وخطيب جامع امام قاسم ووكيل مدير الأوقاف في كركوك) يرى أن قبول الاقتراح يولد صعوبات جمة في قراءة القرآن الكريم والكتب الدينية المتداولة ويعتقد بوجوب الاكتفاء بالحروف المستعملة في العربية والفارسية بدون اشارات (يقول انه يبدي هذا الرأي بعد المداولة مع منوري الاكراد وعلمائهم) .

عبدالله مخلص (نائب اربيل) ومحمد رفيق (خادم السجادة) يريان الاكتفاء بالحروف الفارسية ورسم خطها - ويقولان أن اللسان الكردي غير مستغن عن العربي والفارسي . ومن قديم الزمان كتابة الاكراد جارية باللسان الكردي بعين رسم الخط الفارسي وليس فيه أشكال ولا التباس على من يعرف اللسان الكردي كما هو مشهور ومتداول الآن في بعض بلاد الاكراد .

صديق باشا القادري - يقول أن الكردية يجب أن تكتب بالحروف المستعملة في اللغتين التركية والفارسية - فيعترض على وضع اشارات جديدة على بعض الحروف فيرى لزوم ترك أمر اللفظ الثقيل والخفيف الى السلائق والقواعد كما أنه يرى وجوب الاحتفاظ بالكلمات العربية على املائها الأصلي لكوننا مجبورين

على مراعاة القرآن الكريم ويذكر مثلاً لذلك عمل الأتراك فانهم لم يبدلوا شيئاً
من أصل الكلمات العربية المستعملة في لغتهم من أجيال قديمة . واما الاقتراح
« فيشوش أذهان الطلاب ويخلل بالكلمات العربية اخلاقاً كلياً ويطرح الطلاب
بمشاكل عديدة ويقول لو خير لاختار الحروف اللاتينية ولكن هيهات أن
يقبل ذلك الاكراد .

الشيخ علي قره طاغي يعترض على الاقتراح ويقول ان المقترحين اما غير
ممارسين واما بعيدي العهد في اللغة الكردية وان قراءة القرآن لا يحوز بغير
حروفها العربية .

البلاغات العامة

لقد اصدرت - خلال قيامي باعباء مديرية المعارف العامة - سلسلة من البلاغات العامة، التي تضمنت توجيهات وارشادات هامة، تتعلق بمناهج الدراسة واصول التدريس وادارة الصفوف، والتربية الوطنية والقومية. وكان لدي مجموعة كاملة من تلك البلاغات العامة، غير اني اهديتها الى « متحف الثقافة العربية » التي كنت أسسته عندما كنت مستشاراً فنياً للادارة الثقافية بجامعة الدول العربية.

ومع الاسف، هذه المجموعة ضاعت - عندما تبعثت معظم مقتنيات المتحف المذكور. ولم يبق لدي الا اربعة من البلاغات المذكورة، ادرجها - فيما يلي - بنصوصها الكاملة، لاعطاء فكرة عامة عن الخطوة التي كنت اتبعها في البلاغات العامة المذكورة :

- ١ -

بلاغ عام : نمرة ١

فهمنا من المخبرات الجادية ان بعض المعلمين عندما يختلفون مع زملائهم يحاولون تحريك الوجوه والاهالي ضدهم، ويحتشدون لتنظيم واستحصال مضايقات وفق رغائبهم.

فراينا ان نحدد جميع المعلمين من التوسل بوسائل كهذه ونلفت انظارهم الى ما يأتي : ان لكل موظف مرجعاً رسمياً يمكنه ان يراجع وييسر له شكواه ، وبطالبه بحقوقه كما انه فوق كل هذه المراجع مرجع اعلى يراقب اعمالها ، وينظر في الشكاوى التي ترفع اليها وعليها ، وعلى كل معلم ان يعلم علم اليقين ان الطلب والشكاوى يروجان ويحجب عنهما اذا كان الطالب والمشتكي محقاً ولو كانا مرفوعين من قبل شخص واحد ولكنه لا يروجان ولا يمكن ترويجها بصورة من الصور اذا لم يكونا كما ذكرنا آنفاً ، ولو كانا مرفوعين بعشرات من المضابط ومئات من التواقيع .

فعلى كل معلم ان يراجع مراجعه الرسمية مباشرة عندما يكون له طلب ما وشكاية ما ، ويحترز كل الاحتراز من التوسل بتحريك الناس ضد زملائه ، أو يختم المضابط ترويجاً لطلباته ،

مدير المعارف العام
ساطع الحصري

٧ شباط ١٩٢٤
ع.س.

بلاغ عام رقم ١٠

بمناسبة قرب انتهاء السنة الدراسية رأينا ان نلفت أنظار جميع المديرين والمعلمين الى ما يأتي :

ان الاختبارات والتفتيشات الواقعة دلت دلالة قطعية على ان معظم المديرين والمعلمين ، يكتفون بما لديهم من المعلومات السابقة ولا يهتمون في توسيع معلوماتهم ولا في اصلاح تدريسهم ظناً منهم ان معلوماتهم كافية وطرقهم حسنة .

فقد تأكدنا ان اكثر المعلمين لم يقرأوا باعثناء وانتباه الكتب والتعاليم المرسلة الى المدارس بصورة رسمية حتى لم يغيثوا الفكر والنظر في التنبيهات العامة الواردة في منهج الدراسة ، فلذلك كثيراً ما نراهم يتبعون طرقاً قديمة أو سقيمة ، وكثيراً ما يلقون على الطلاب معلومات مشوشة أو مغلوطة ، بما ان هذه

الحالة تمنع الرقي المنشود في المدارس ، اننا نطلب من جميع المديرين والمعلمين ان يعتنوا الاعتناء اللازم في توسيع معلوماتهم وتجديدها وفي اصلاح طرق تدريسهم وترقيتها ، ونأمل منهم ان يستفيدوا من العطلة الصيفية في هذا الباب كما اننا نختبر الجميع من الآن باننا قررنا ان لا نتسامح مع المعلمين الذين لم يعتنوا في هذا الامر المهم وسنطلب في السنة القادمة من المفتشين ان يختبروا المعلمين اختباراً كافياً خلال جولاتهم التفتيشية في المناهج والتعليقات والكتب المرسلة حتى يعاقب كل معلم يتبين تهامله في مطالعتها بانتباه وتطبيقها باتقان . هذا ونرى ان نلفت انظار المعلمين الى ثلاثة امور مهمة في هذا الباب :

اولاً : ان كثيراً من المعلمين ينظرون الى منهج الدراسة ك فهرست للدروس فيكتبون بقراءة مفرداته ولا يهتمون بما جاء فيه من التنبيهات المتعلقة بغاية الدروس وطرق تدريسها . فنود ان نصرح بأن روح المنهج هو التنبيهات لا المفردات فان كل مادة من مواد المفردات يجب ان تفسر وتوسع حسب الارشادات الواردة في التنبيهات الخاصة لكل درس من الدروس من جهة وفي التنبيهات العامة الشاملة لجميع الدروس من جهة أخرى . فهذه التنبيهات يجب ان تكون رائد المعلم في كل خطوة من خطوات تدريسه وفي كل جزء من اجزاء دروسه فعلى كل معلم يود ان يؤدي واجبه حق الأداء ان يقرأ التنبيهات المذكورة بكمال الانقان ويفكر في نتائجها بامعان .

ثانياً : ان معظم المعلمين لم يقرأوا من منهج الدراسة ومن أصول التدريس الا ما يتعلق بالدروس التي في عهدهم ظناً منهم بأنهم سيقون مختصين بتلك الدروس . ولكن يجب على كل معلم ان يعلم علم اليقين أنه لا مجال للتخصص في المدارس الابتدائية سيما الاولى فاذا كان من الجائز ان يتوغل المعلم ويتعمق في درس من الدروس أكثر من غيره ، فلا يجوز أبداً ان يهمل ويحمل ما بقي منها . فان غاية الكمال في المدارس الاولى هو ان يقوم كل معلم بجميع الدروس المتعلقة بصف من الصفوف لكي يتمكن من ربط بعضها ببعض ، على كل حال يجب على كل معلم ان

يكون مهياً لتدريس جميع الدروس الداخلية في منهج الصفوف الأولية ولا يستثنى من ذلك إلا بعض الدروس الاختصاصية مثل الخط والرياضة البدنية ، فيجب عليه ان يدرس جميع أقسام المنهج درساً وافياً ويتأمل في طرق تدريس جميع الدروس الابتدائية تأملاً كافياً .

ثالثاً : ان بعض متخرجي دار المعلمين يظنون أنهم مستغنون عن التتبع والتأمل ويهملون واجب التوسع والاصلاح اهماً كلياً .

كنا ننتظر من هؤلاء المعلمين ان يكونوا اكثر رغبة من غيرهم في حب الاطلاع المتبادي والسعي وراء الصلاح المستمر . فنود ان يعرف كل منهم ان دار المعلمين نفسها في تطور وتكامل مستمر وانها لا تزال تعطي الشهادات لا اعتقاداً منها بأن المتخرجين أصبحوا معلمين قديرين بكل معنى الكلمة بل ظناً منها بأنهم أصبحوا قادرين على التفكير في اصول التدريس وعلى التوسع في المعلومات اللازمة لرقى المدارس .

وبهذه المناسبة نقول لجميع المعلمين والمديرين بان المدارس الابتدائية كلما ارتفعت سويتها تتطلب من معلمها علماً أوسع وأعمق وطرقاً أسلم وأكثر اكتمالاً ، لذلك سيصبح حتى المعلمين الذين يحملون شهادات دار المعلمين من أدوارها المختلفة ، من المعلمين القدماء اذا لم يعتنوا في اكمال نواقصهم وتوسيع معلوماتهم واصلاح طرقهم اعتناء مستمراً سيما اذا بقوا متمسكين بنواقصهم وغلطاتهم . فندعو الجميع الى الاعتناء في هذه المسائل المهمة والى الاهتمام في توسيع معلوماتهم واصلاح طرقهم .

مدير المعارف العام
ساطع الحصري

١٥ حزيران ١٩٢٥

بلاغ عام رقم (١٥)

فهنا ان بعض المعلمين اعتادوا على اخراج التلميذ الذي يرتكب هفوة من الصف جزاء ذلك وقد أفرط بعضهم بعدم قبول التلميذ في الصف الى مدد مختلفة

في درس واحد ولا يخفى ان مثل هذا الجزاء عدا أنه غير رادع قد يسبب ضرراً كبيراً للتلميذ الذي يخرج من الصف لأي سبب كان لأنه يحرم من الدرس الواحد أو الدروس العديدة فيبقى ناقصاً في بعض فروع العلوم المختلفة أو أبحاثها وزد على ذلك فان بعض التلاميذ قد يعتمدون الهفوة للتخلص من بعض الدروس التي لا يرغبون في الحضور فيها فيصبح اخراجهم من الصف موافقاً لرغائبهم .

فنحذر جميع المعلمين من التوسل بهذا العقاب الغريب في المدارس ، ونذكركم بأن أنجع الوسائل لمنع الطلاب من الضوضاء في خلال الدرس هي اتباع طرق التدريس التكتشفية والفعالة التي تجبر أذهان جميع التلاميذ الى الاشتغال بمسائل الدرس نفسها . والاهتمام في جعل الدرس مشوقاً وجذاباً حيث يتوجه انتباه التلاميذ اليه بصورة طبيعية . ويقتطع المعلم وانتباهه الكامل في خلال الدرس . مع هذا كله ، اذا أظهر بعض التلاميذ شططاً في الدرس بالرغم عن توسل المعلم بالوسائل الآتفة الذكر ، فعلى المعلم حينئذ أن يأمر التلميذ بالوقوف في جانب السبورة ، ليكون أقرب اليه واليها ، فلا يتمكن من الانشغال بشيء آخر ويضطر الى الانتباه الى الدرس ، فعلى كل حال ، على المعلم أن يفكر في جذب الطالب اليه وتقريبه اليه ، لا اخراجه من الصف وتبعيده منه .

مدير المعارف العام

البلاغ العام

من المعلوم ان عامة الناس قد اعتادوا استعمال كلمة «عرب» بمعنى «بدو» و «فلاح» . فكثيراً ما يقولون مثلاً «ذهب الى العرب» او «كان عند العرب» بمعنى : «ذهب الى البادية» او «كان بين البدو» ، كما أنهم يقولون مثلاً «بساط عرب» او «بيوت عرب» بمعنى «بساط عادي» و «بيوت فلاحين» . كما أنهم كثيراً ما يلفظون هذه الكلمة بلمجة يمازجها شيء من الاستخفاف والازدراء .

وقد شاهدنا مع كل أسف ان هذه العادة السيئة منتشرة وسائدة حتى في

المدارس. فالطلاب كثيراً ما يستعملون كلمة عرب بالمعاني والصور الآتفة الذكر، مثل العامة. وأما المعلمون فانهم لا يعتقدون في تصحيح هذا الخطأ، بل أحياناً يشاركون العامة فيه.

لما كان هذا الاعتبار مخالفاً لما تقتضيه التربية الوطنية والقومية كل المخالفة، وإن كان أسمى الغايات التي يجب أن يستهدفها المعلمون في دروسهم وأعمالهم هي بث الاخلاق الفاضلة بصورة عامة، وتقوية الشعور الوطني والقومي بصورة خاصة، رأينا ان نلفت أنظار جميع المديرين والمعلمين الى هذا الأمر المهم، ونطلب اليهم:

« ان يجتهدوا في ازالة هذا الخطأ بكل ما لديهم من قوة ونشاط، وان يفهموا التلاميذ بكل دقة واعتناء معنى « الفلاح » و « البدوي » و « العربي ».. ويوضحوا لهم ان كلمة العرب لا تدل على صنف من صنوف الخلق، بل هي تدل على جميع افراد الأمة، ويعودونهم على استعمالها بهذه الصورة، ويحنبوا أنفسهم من الاشتراك في هذه القلطة، واستعمال اسم هذه الامة العظيمة التي يجب ان نفتخر في الانتساب اليها، بهذا المعنى العامي، سواء أكان في دروسهم أو في محادثاتهم.

مشكلتان خلال أزمة المعاهدة

خلال الازمة التي اجتاحت البلاد ايام مذاكرة المعاهدة العراقية البريطانية في المجلس النيابي ، وجدنا امامنا مشكلتين اضطررنا ان نبذل جهداً كبيراً ، لحلها ، وفق ما تقتضيه مصلحة المعارف والبلاد :

المشكلة الأولى

كان المفتش البريطاني ، « رايلي » يكتب وينشر في جريدة بغداد تايمس الانكليزية سلسلة مقالات تدافع عن المعاهدة . وكان وديع اسعد مدرس الجغرافيا في المدرسة الثانوية يترجمها الى العربية ، لتنشرها الجريدة المذكورة في قسمها العربي .

وانا عندما علمت ذلك . وجهت الى وديع اسعد انذاراً رسمياً ، ابلغته وجوب حصر أعماله في تدريس الجغرافيا ، وعدم تدخله بالامور السياسية ، ولو بترجمة المقالات التي يكتبها غيره .

ومع ذلك ، وجد ابراهيم صالح شكر في هذه القضية فرصة سانحة للتهجم عليّ ، دون ان يعرف شيئاً عن حقائق الأمور . ولذلك صارت القضية موضوع مقالاتين في مجلة الكاتب المشار اليه . وحوار هام جرى بيني وبينه .

المشكلة الثانية :

كانت جماعة من الطلاب العراقيين الموفدين الدراسة في الجامعة الاميريكية ببيروت قد ارسلوا برقية تستنكر المعاهدة .
والحكومة قررت الغاء ايفاد هؤلاء بفصلهم من البعثة .
حدث هذا ، في الوقت الذي كنت انتظر بفارغ الصبر ان يكمل هؤلاء
دراستهم ويأتوا الى العراق ويساهموا في رفع مستوى التعليم في المدارس
الثانوية .

ولذلك بذلت جهداً كبيراً لحمل الحكومة على تغيير قرارها هذا .
في الصفحات التالية بعض التفاصيل عن المشكلتين المذكورتين :

ابراهيم صالح شكر

وديع اسعد كان يعلم الجغرافية في المدرسة الثانوية . وكان يقيم في دار
المفتش المستر ممر قيل ، مع أخته التي كانت زوجة المستر سمر قيل .
وقد علمت بأنه صار يشتغل في جريدة بغداد تايمس ، يترجم المقالات
الانجليزية الى العربية لنشرها في القسم العربي من الجريدة . وانه كان يترجم
- بوجه خاص - المقالات التي كان يكتبها المستر رايلي ، ترويجاً للمعاهدة
العراقية البريطانية .

وعندما اطلعت على ذلك ، وجهت اليه انذاراً ، قلت فيه : انه موظف في
وزارة المعارف - عهد اليه التعليم في مواضيع معينة - فلا يجوز له أن يشتغل
بالسياسة ، وينتسب الى جريدة سياسية .

* * *

ولكن بعد بضعة أيام من اصداري هذا الانذار ، قرأت في جريدة ابراهيم
صالح شكر ، رسالة موجهة اليّ ، تقول : انك استقدمت جماعة من أصدقائك ،
ومن جملتهم وديع أسعد ، ولكنه يشتغل مترجماً في جريدة الانجليزية ، ويترجم

للنقالات التي تنشرها الجريدة - ترويحاً لمصلحة بريطانيا ، وذلك على ضرر المصالح العراقية .

اني ما كنت تعرفت الى ابراهيم صالح شكر شخصياً الى ذلك الحين . ولكن شكري الحماني - الذي كان رئيساً للديوان ، والذي كنت اثق بطيبة أخلاقه ، وحسن نياته ، قال ، لي : « ان الرجل طيب ، لا شك أن جماعة من المشايخ خدعوه » .

وبناء على ذلك ، طلبت من شكري الحماني ، أن يستدعيه لملافاتي . وعندما جاءني ، وجلس أمام مكنتي ، قلت له ، بكل هدوء :

- أنا لا أزعل من كتابات الجرائد ، حتى عندما تنتقد أعمالي . ولكني أرى أنه يترتب على أصحاب الجرائد ، أن يبحثوا القضايا ، ويحاذوني فيها ، قبل أن ينشروها ، لكي لا تأتي نشراتهم مخالفة للحقائق الراهنة .

مثلاً : انك تقول عني بأني استقدمت وديع أسعد لأنه كان صديقاً لي . لو كلفت نفسك قليلاً من مؤونة البحث ، لعرفت أن وديع أسعد جاء الى هذه البلاد قبلي أنا بعدة أعوام ، وأنا لم أعرف اليه الا هنا ..

تأثر ابراهيم صالح شكر من كلامي هذا ، تأثراً بارزاً ، وصار يرفع يديه ، ويقول :

- العفو خدعوني .. العفو خدعوني ...

بعد ما رأيت منه هذه البادرة الحسنة ، قلت :

- وأريد أن أوكد لك ، بأني قبل ما أنتم تكتبون عن الأمر بعدة أيام ، حين استخبرت اشتغال وديع أسعد بالجريدة ، وجهت اليه انذاراً رسمياً . طلبت اليه أن يقطع علاقته بالجريدة . واذا أردت ، فان شكري الحماني يطلعك على الإنذار ، وتري تاريخه .

ابراهيم صالح شكر ، كرر اعتذاره ، وقال :

- أشكرك على المعلومات التي زودتني بها ، وأعتذر اليك ، لانهم

خدعوني .

ودعت ابراهيم صالح شكر ، بعد هذه المقابلة ، وأنا أشعر بفرح عميق ، من نجاحي في اقناع الرجل ، وحله على الاعتراف بالخطأ .

* * *

وديع أسعد - بناء على انذاري - قطع علاقته بالجريدة ، بصورة ظاهرية ولكنه استمر على مساعدتها بصورة خفية ، لانه كان يقسم في دار سمر قبل ، ويتصل هناك برايلي ، وطبعاً ما كان في امكاني أن أبرهن على استمراره في مساعدة الجريدة ، بهذه الصورة الملتوية .

وبما أنه كان من المتوقع أن يتخرج من دار المعلمين العالية ، في نهاية السنة معلمون يستطيعون أن يتولوا تدريس الجغرافية ، استخلصت قراراً من الوزارة ، بالاستغناء عن خدمات وديع أسعد ، في نهاية السنة الدراسية ، لأن المدارس لم تعد في حاجة الى معلم لتدريس الجغرافية .
وبهذه الصورة ، تخلصنا من وديع أسعد .

* * *

ولكنني دهشت دهشة عظيمة ، عندما قرأت في جريدة ابراهيم صالح شكر ، كتابة هذا ما لها :

لقد علمنا ان وزارة المعارف قررت الاستغناء عن خدمات وديع اسعد في نهاية هذه السنة . ولا شك في ان الوزارة حسناً فعلت باتخاذها هذا القرار . الا انه ، أفلا يترتب عليها ، ان تسأل ساطع الحصري ، لماذا كان استقدمه ؟
قرأت هذه الفقرة ، وأنا لا أصدق عيني ، لاني لا أزال اتذكر حديثه السابق معي ، بكل تفاصيله . ولا أزال أسمع صوته يرن في أذني :
- العفو خدعوني .. العفو خدعوني ..

اذن ، فان الأمر كان بعيداً عن حسن النية ...
بعد هذه تجربته ، رأيت ان لا أعود أهتم بما تكتبه الجرائد . ولا أتعجب

نفسى فى الرد عليها .. ما دام ، ابراهيم صالح شكر ، يكتب هذه الكتابة ،
متناسياً اعتذاره السابق وكلماته المتكررة - العفو خدعوني ..

* * *

نقل لى يوماً هاشم الآلوسى ، ما يرى بين جماعة من المعلمين ، وبين ابراهيم
صالح شكر :

قالوا له ، تعال شوف المدرسة الثانوية ، شوف ترتيباتها ومختبراتها ..
ولكنه أجابهم بقوله :

- لا أريد أشوف ... لاني لا أريد ان أغير رأيي فى ساطع الحصرى ..

* * *

ومع ذلك ، فقد علمت بصورة أكيدة ، انه غير رأيي فى ساطع الحصرى ..
ولكن ذلك كان بعد تركي ادارة المعارف ، ولا سيما بعد انتشار انتقاداتي
لتقرير بول مونزو .

قضية الطلاب الذين

كانوا يدرسون فى الجامعة الاميركية ببيروت

فى الوقت الذى كنت أنتظر بفارغ الصبر ، عودة الطلاب المرسلين للدراسة
فى بيروت .

وفى الوقت الذى كنت أحسب حساباً لتاريخ عودة كل واحد منهم ، مع
ملاحظة الفرع الذى يتخصص فيه .

فوجئت بأقدام الحكومة ، على تقرير طرد جماعة منهم ، ولا سيما الذين كان من
المنتظر ان يأتوا تلك السنة .

والسبب فى ذلك ، كان انهم - خلال مذاكرة المعاهدة فى المجلس النيابي -
ارسلوا برقية استنكار للمعاهدة .

ما العمل ؟ ان تنفيذ القرار ، كان من شأنه أن يقلب كل خططي المتعلقة

بتنظيم شؤون الدراسة الثانوية رأساً على عقب . ويؤخر التنظيم . ولذلك رأيت
ان أقصل بالمسؤولين واحداً فواحداً . وأبين لهم الضرر الذي سيلحق بالتعليم
الثانوي ، من طرد هؤلاء الطلاب ، وأضيف الى قولي هذا بعض الحجج
والملاحظات :

— انا لا أعرفهم ، ولكنني أعرف انهم شبان . فأرى ان الطرد يكون عقاباً
صارماً ، فأرى من الأوفق ان يكتب اليهم انذاراً ، ويؤشر على سجلاتهم ،
لأخذ عملهم هذا بنظر الاعتبار ، خلال أعمالهم المقبلة . فضلاً عن ان قضية
المعاملة قد انتهت بتصديق المجلس عليها . فأرى من الأوفق ان لا نخسر البلاد
هؤلاء الشبان تماماً .

وكررت اقتراحي ، بالاكْتفاء بتوجيه انذار خطي اليهم ، مع وضع صورة
الانذار في سجلهم .

وفي الأخير ، استطعت ان أقنع المسؤولين على هذه الخطوة ، وخلصت هؤلاء
الشباب من عقاب الطرد من البعثة .

قضية الموصل

- ١ -

أهمية القضية

قضية الموصل كانت من أخطر وأعقد المعقدات التي اجتازتها الدولة العراقية في بداية تكوينها :

الأتراك لم يعترفوا بانفصال ولاية الموصل عن دولتهم ، وظلوا يقولون بوجوب اعادة اليهم .

وعندما اشتد ساعدهم ، وبالانتصار الحاسم ، الذي أحرزوه على الجيوش اليونانية ، والذي أدى الى جلاء الجيوش المتحالفة من العاصمة استانبول ، اشتد تصميمهم على استعادة ولاية الموصل . وكل الجهود التي بذلها اللورد كورزون - رئيس الوفد البريطاني خلال مفاوضات الصلح في لوزان - لاقتناع الوفد التركي على التنازل عن ولاية الموصل ، أسوة بما فعلوا مع سائر الولايات العربية ، جاءت بالفشل ، لأنهم ظلوا يقولون : « ان ولاية الموصل ليست عربية ، انها داخلة في نطاق ميثاقنا القومي » ، فيجب أن تدخل في حدودنا السياسية .

والنتيجة التي استطاع أن يصل اليها اللورد كورزون ، خلال مفاوضات لوزان الشاقة ، كانت : ترك قضية الحدود معلقة ، لكي تجري مفاوضات بين الدولتين حول هذه القضية ، بعد التوقيع على معاهدة الصلح ، وإذا لم يتم

أربعمئة سنة ، لم يستطيعوا خلالها ان يقضوا على عربتنا وعلى عروبة الموصل ... ،
غير اني كنت أقول : « أرجو ان لا تنسوا ان الدولة التي كانت حكمت العراق وحكمت الموصل - في الماضي - لم تكن « دولة تركية » . بل كانت « دولة عثمانية اسلامية » ولكن الدولة التي قامت مقامها الآن ، هي « دولة تركية » بكل معنى الكلمة : انها تركية باسمها ، وبتكوينها ، وبسياستها . واذا استعادت الموصل الآن ، فلن تعاملها ، كما كانت تعاملها « الدولة العثمانية » المنقرضة ... ،

اني ناقشت هذه الأمور مع العديد من المثقفين في بغداد . وعندما علمت ان الفكرة المذكورة كانت منتشرة في النجف بوجه خاص ، سافرت الى هناك وناقشت الأمر مع حين آل كمال الدين ومع غيره من النجفيين .

* * *

اني خرجت في هذه القضية ، على الخطة التي كنت رسمتها لنفسي في عدم الاشتغال بالأمور السياسية ، وعدم مناقشة الأشخاص في آرائهم السياسية .
لأنني كنت أعتقد ان قضية الموصل كانت من القضايا القومية الكبرى ، فلا تشبه القضايا السياسية العادية . انها تتصل اتصالاً وثيقاً بشئون العروبة :
ان فصل الموصل عن العراق - وادخالها تحت حكم الجمهورية التركية - يؤدي حتماً الى اضعاف معالم العروبة فيها - كما ذكرت ذلك آنفاً - ، وقد يؤدي بمرور الزمن الى طمسها تماماً .

وفضلاً عن ذلك ، انه يضر القضية العربية العامة ، من وجوه أخرى أيضاً :
لأن الموصل ، تكون واسطة الاتصال الطبيعي والعمراني بين وادي الرافدين وبين بلاد الشام . فاذا خرجت عن الحكم العربي ودخلت تحت الحكم التركي ، انحصر الاتصال بين البلاد المذكورة ببادية الشام ، في طريق الصحراء القاحل المحروم من العمران ومن وسائل العمران . وضرر ذلك على مستقبل القضية العربية لا يحتاج الى ابضاح .

الاتفاق عليها خلال هذه المفاوضات يرفع الأمر الى عصبة الأمم ، لكي تدرسها ، وتتخذ ما يجب من القرار في شأنها ...

وبما أن المفاوضات التي جرت في استانبول بين تركيا وبين بريطانيا - بحضور الوفد العراقي - ، لم تستطع أن تحقق أي تقارب بين وجهات نظر الطرفين ، انتقلت القضية الى عصبة الأمم . ومجلس العصبة قرر ايفاد لجنة الى العراق ، لتدرس الأحوال في ولاية الموصل نفسها ، وتقدم تقريراً يتضمن التوصيات التي تراها ، مستندة الى دراساتها . وفي بداية سنة ١٩٣٥ ، أصبح من المنتظر أن تصل اللجنة الى العراق قريباً .

* * *

إن مدعيات الأتراك في شأن ولاية الموصل ، كانت بعيدة عن الحق والحقيقة بعداً كبيراً وصريحاً : فإن الأتراك في ولاية الموصل كانوا أقلية صغيرة ومبعثرة : مدينتين صغيرتين ، وسلسلة قرى صغيرة ومتباعدة ، تقع على الطريق الذي كان يصل الاناضول بآيران .. وكل شيء يدل على أنها كانت من بقايا الحاميات العسكرية ، القائمة لمراقبة الطريق المذكور : في مفارق الطرق ، ومعابر الأنهار ، وعلى بعض التلويح المطلة على الطريق . كلها بعيدة عن البلاد التركية ، ومحاطة بقرى وعشائر عربية وكردية .

والزعم به تركية ولاية الموصل ، - والحالة هذه - كان يخالف الحقائق الراهنة ، مخالفة صارخة .

ولاسيما ، فإن مدينة الموصل الكبيرة ، كانت من أعرق وأشهر المدن العربية ، التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ الحضارة العربية ، فضلاً عن تاريخ وادي الرافدين .

ومع كل ذلك ، أخذ الأتراك يتوسلون بكل الوسائل لاستعادة ولاية الموصل ، وفصلها عن العراق وعن العالم العربي ، فصلاً نهائياً .

وصاروا يقومون بدعايات واسعة النطاق بين أهالي الولاية نفسها ،

ويستفيدون في هذا المضمار ، من خدمات طائفة من أبناء كركوك الباقين في عاصمة الدولة التركية . وكان بينهم شاعر وصحافي مرموق ، أخذ يوجه الرسائل الخاصة والمثبورات العامة الى مواطنيه في ولاية الموصل ، ..

الأتراك لم يكتفوا بالأعمال السياسية والدعائية ، بل أخذوا يحدسون الجيوش على حدود ولاية الموصل ..

ومن الغريب أنه : في الوقت الذي كان الأتراك يتوسلون بكل هذه الوسائل المتنوعة لاستعادة الموصل ، كان البعض من الكتاب والمثقفين العراقيين ، لا يقدر أهمية قضية الموصل حق قدرها ، ويقول : « المهم هو الاستقلال ، قضية الموصل مسألة ثانوية » .

لقد سمعت هذا القول من غير واحد ، في بغداد وفي النجف ، وبذلت جهداً كبيراً لأظهار خطأ هذا الرأي ، وبعده عن المنطق وعن التفكير الوطني السليم .

كنت أقول : لماذا تربطون هاتين القضيتين ببعضهما بعض ، بهذا الشكل الغريب ؟ هل بقاء الموصل في العراق يتنافى الاستقلال؟ وهل انفصال الموصل عن العراق ، يضمن جلاء البريطانيين عن سائر اقسام العراق ؟ إن كل واحدة من هاتين القضيتين تستلزم بذل جهود خاصة . ولكن ، يجب أن نلاحظ أن قضية الموصل وصلت اليوم الى مرحلة حادة وحاسمة ، لا تترك أي مجال للتأجيل أو التسويف . إنها ستحسم خلال بضعة أشهر : أما أن تبقى جزءاً متمماً للعراق ، وأما أن تبتز عن العراق بترأ ، وتلتحق بالجمهورية التركية ، ولهذا السبب ، يترتب على كل عراقي وطني ، أن يضع اليوم قضية الموصل في المرتبة الأولى من المسائل والمشاغل القومية .

وفضلاً عن ذلك كله ، كنت ألفت الأنظار الى خطر « التتريك » التي ستعرض اليه الموصل ، اذا عادت الى حكم الجمهورية التركية . ولكن البعض كان يرد على ذلك ، قائلاً : « إن الأتراك حكمونا ، وحكموا الموصل ، أكثر من

ولكن انفصال الموصل عن العراق ، يعرض القضية العربية الى خطر أعظم من ذلك أيضاً : فان الأتراك كانوا يطمعون في الاستيلاء على حلب أيضاً ، غير أنهم ، عندما قرروا سنة ١٩٢١ الاتفاق مع الفرنسيين ليتفرغوا الى محاربة اليونانيين - ومن ورائهم البريطانيين - ، تركوا حلب خارج حدودهم ، ومع ذلك ألحوا على الفرنسيين ان يجعلوا سنجق الاسكندرون ذات امتيازات خاصة ، لصيانة مصالح الأتراك القاطنين فيه ، فاذا استولوا على الموصل الآن ، لا بد ان يزدادرا طمعاً في الاستيلاء على الاسكندرون . وبعد تحقيق أمنيتهم هذه ، لا يستبعد أن يمدوا أبصارهم - بعد مدة - الى حلب التي تقع بين الموصل وبين الاسكندرون . وذلك يؤدي الى بسط حكمهم على القسم الشمالي من آسيا العربية .

* * *

ان ملاحظة هذه الأمور كلها ، هي التي حملتني على زيادة الاهتمام بقضية الموصل .

ولكن عملي في هذا السبيل لم يقتصر على مناقشة الآراء الحاطة التي ذكرتها آنفاً ، بل تعدت ذلك الى أمور أخرى : من جهة ، جمع الوثائق اللازمة لتنفيذ مزاعم الأتراك المتعلقة بالموصل ، ومن جهة أخرى القيام بما ترتب علي بصفتي « مدير المعارف العام » .

- ٢ -

تقرير عن التقدم في ميدان التعليم

لقد طلب رئيس الوزراء من جميع الوزارات أن تضع تقريراً يبين ما حصل من تقدم - في ميادين اختصاصاتها - ، في العراق بوجه عام ، وفي ولاية الموصل القديمة بوجه خاص ، وذلك لتقديمها الى لجنة عصبة الأمم التي ستصل بغداد قريباً .

وبناء على هذا الطلب ، سارعت الى كتابة تقرير يوضح الأوضاع ويقارنها بالأرقام ، مستنداً الى الاحصاءات الرسمية العائدة الى العهد التركي من ناحية والى الحالة الحاضرة (أي سنة ١٩٢٤) من ناحية أخرى .

ويتبين من الاحصاءات العائدة الى المدارس الابتدائية الرسمية ، في العراق ، أن :

عدد المدارس المذكورة كان	١٦٠	ولكنه أصبح الآن	٢١٢
عدد معلمها كان	٣٢١	د	د
عدد طلابها كان	٦٤٧٠	د	د

هذا بالنسبة الى جميع المدارس من بنين وبنات ، ولكن بالنسبة الى مدارس البنات ، فان :

عدد المدارس المذكورة كان	١٢	ولكنه أصبح الآن	٣١
عدد معلماتها كان	٣٢	د	د
عدد طالباتها كان	٧٥٦	د	د

وأما اذا أخذنا بنظر الاعتبار ما يعود الى ولاية الموصل وحدها ، علمنا أن :

عدد المدارس فيها كان	٥١	ولكنه أصبح الآن	١٠٠
عدد معلمها كان	٨٤	د	د
عدد طلابها كان	١٩٤٩	د	د

هذا بالنسبة الى جميع المدارس من بنين وبنات . ولكن بالنسبة الى مدارس البنات وحدها ، فانه :

عدد المدارس فيها كان	٣	ولكنه أصبح الآن	٢١
عدد معلماتها كان	٦	د	د
عدد طالباتها كان	١٨٥	د	د

وافقد بينت في التقرير النسب بين هذه الأرقام المختلفة ، كما بينت معدل ما
سكان ينحصر كل مدرسة من معلمين ومن طلاب .
وفضلاً عن كل ذلك رسمت « ديبياغرامات » تظهر هذه المقارنات الى العيان
بكل وضوح وجلاء .

* * *

ولكنني لم اكتف بهذه المقارنات الكمية ، بل اضفت اليها في التقرير ملاحظات
هامية أخرى :

(أ) في المدارس التي كانت موجودة في العهد التركي ، لغة التعليم كانت اللغة
التركية . « ولذلك كانت فوائد هذه المدارس تقتصر - نوعاً ما - على أولاد
الموظفين والضباط ، وبعض الأعيان الذين كانوا مضطرين الى ان يكونوا كثيري
الصلات بدوائر الحكومة . وأما استفادة أهل البلاد الأصليين منها فكانت
محدودة جداً » .

(ب) كانت المدارس الرسمية في عهد الأتراك مختصة - نوعاً ما - بالمسلمين .
واستفادة غير المسلمين منها كادت تكون مفقودة . اذ لم يكن في المدارس
الابتدائية الرسمية طالب واحد غير مسلم . وأما في الثانويات ، فكان عدد غير
المسلمين لا يتجاوز الخمسين .

« وأما الآن ، فالحكومة أصبحت تهتم في تعليم أبناء جميع طبقات الشعب ،
بدون تفريق بين المذاهب . ففائدة هذه المدارس أصبحت شاملة للعموم ، فإن
في المدارس الابتدائية الرسمية يوجد الآن اكثر من خمسة آلاف طالب غير مسلم ،
بينهم (٣٩١٧) مسيحياً ، و (٩١٢) اسرائيلياً ، و (١٧٧) صائبياً
(٣٥) يزيدياً .

« وأما في المدارس الثانوية وفي دار المعلمين ، فيوجد (٩٥) من غير
المسلمين .

« هذا ، عدا المساعدات المالية التي تمنحها الحكومة لمدارس غير المسلمين .

فانها خصصت هذه السنة للمدارس الاهلية الخاصة بغير المسلمين (٢٤٣٠٠)
روبية من المساعدات المالية للمدارس الاهلية ، التي لا يتجاوز مجموعها
ال (٤٣٠٠٠) روبية .

* * *

بعد اتمام هذا التقرير ، وتقديمه الى الوزير رضا الشبيبي ليرسله الى ديوان
رئاسة الوزراء ، انصرفت الى البحث في مكتبتي عن الوثائق التي تفند مزاعم
الأتراك في شأن الموصل .

ولكن بعد مدة وصلنا كتاب تأكيد يطلب الاستعجال في ارسال التقرير
عن تقدم المعارف ، وعلمت منه ان الوزير لم يرسل التقرير بعد . فذهبت اليه
مشيراً الى كتاب التأكيد وراجياً الاسراع في ارساله . ولكنه قال لي : « بدأت
اكتب ، واخرج من درج مكتبته ما كان بدأ يكتبه ، وأخذ يقرأه علي ، وظهر
لي من ذلك ، انه وجد ما كنت كتبت انا جافاً ، لكونه مؤلفاً من كلمات قليلة
وأرقام كثيرة . فأراد ان يفرغ التقرير الى شكل مقالة أدبية ، كأنها معدة
للنشر في جريدة بغدادية أو نجفية . وعندما اطلعت على ما كتبه اعتراني شيء
من الوجوم ، ويظهر أنه لاحظ ذلك ، وأراد ان يبرر موقفه من التقرير ، قائلاً :
- انك تكلمت كثيراً عن الطلاب المسيحيين ، لماذا ؟ ما لزوم الخوض في هذه
المسائل ؟

وأجبت على سؤاله هذا بقولي : - لأننا نخطب لجنة مؤلفة من الاوروبيين .
ومعلوم انهم يهتمون بهذه القضايا اهتماماً كبيراً . وفي جميع معاهدات الصلح التي
أبرموها بعد انتهاء الحرب العالمية ، وضعوا أحكاماً عديدة حول الاقليات
العنصرية والاقليات المذهبية . وفضلاً عن ذلك ، فان اعضاء اللجنة بأجمعهم
مسيحيون ، فلا بد ان يهتموا بذلك اهتماماً خاصاً ..

الوزير لم يطل الحديث بعد ذلك ، بل قال : على كل حال ، أنا اكمل كتابة
التقرير بعد يوم أو يومين .

خرجت من عند الوزير ، بعد هذه المقابلة ، بشيء كثير من القلق : هذه الكلمات البلاغية - التي يريد ان يقحمها الوزير في التقرير ، ماذا يبقى منها ، عند ترجمتها الى لغة أوروبية ؟ لا شك في ان ما سيكتبه الشبيبي سيضعف كثيراً ما كان في تقريره من « قوة الأفعان » .

وبعد التأمل في الأمر ، قررت ان اراجع رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، مباشرة . فذهبت اليه ، وقصصت عليه قصة التقرير ، وأطلعته على ما قاله الشبيبي في بحث المسيحيين ، وقلت له : - أنا الآن مشغول في اعداد مذكرة في تفنيد مزاعم الأتراك عن الموصل . وقد جمعت بعض الوثائق ، ولا أشك في أنني سأحصل قريباً على وثائق أخرى ، ولكني لا أدري ماذا سيفعل الوزير بما سأكتبه في هذا المضمار أيضاً .

ياسين الهاشمي ، بعد ما سمع ايضاحاتي هذه ، أصفى قليلاً ، ثم قال لي : - جيب لي ما كتبته وما ستكتبه ، دون أن تخبر الوزير . أنا أعطيها للترجمة ، وأضفها الى مجموعة التقارير التي ستودع باللجنة . خللي الشبيبي يكتب ما يريد . ولكن أرجو أن لا تقل له شيئاً ..

بطبيعة الحال ، شعرت بارتياح كبير ، من هذا التدبير الحكيم . وعملت بوجهه ، دون أن أخبر الوزير رضا الشبيبي ، لا في ذلك التاريخ ، ولا بعد ذلك التاريخ .

- ٣ -

وضع المنهاج لزيارات اللجنة في بغداد

لقد وصلني - في تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٢٥ - كتاب من سكرتير مجلس الوزراء ، موجه الي مع ثلاثة أشخاص آخرين ، هذا نصه :

سري ومستعجل جداً

الى جناب الكولونيل كورنواليس مستشار وزارة الداخلية

الى جناب الكولونيل جويس مستشار وزارة الدفاع
الى جناب ساطع بك الحصري مدير المعارف العام
الى جناب ميجر ويلسون مدير الأشغال العمومية

بعد التعمية ،

أمرني فخامة رئيس الوزراء أن أقدم اليكم نسخة من كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم س او / ٥ والمؤرخ ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ ، للاطلاع عليه .
قد أمر فخامته أن تجتمعوا برئاسة مستشار وزارة الداخلية وتجهيئوا منهاجاً للعمل بموجب النقاط الواردة في كتاب المعتمد السامي المذكور . وبما يخطر ببالكم اضافته على ذلك ثم تحضروا الى ديوان مجلس الوزراء يوم الأحد في ١١/١ الساعة التاسعة والنصف زواله صباحاً لعقد جلسة نهائية برئاسة فخامة رئيس الوزراء واتخاذ قرار بما تم .

اقبلوا فائق الاحترام ،

سكرتير مجلس الوزراء

وأما كتاب « المعتمد السامي بالعراق » هنري دويس ، الموجه الى « فخامة رئيس الوزراء » « ياسين باشا الهاشمي » ، فهذا ترجمته - حسب ما وردتني مرفقة بالنص الانكليزي - :

عزيزي رئيس الوزراء :

لقد علمت من المستر جاردن ، انه من المحتمل ان تؤثر أعمال ومشاريع الحكومة العراقية فيما يخص رفاه وراحة الشعب الذي هو تحت مراقبتها في بعض الأمور كالري والمستشفيات وعمران المدن والأمن الداخلي وعلى الأخص المعارف . كل ذلك من المحتمل ان يؤثر تأثيراً عظيماً على أعضاء لجنة الحدود عند وضع قرارها بشأن الحدود . ومن المؤكد انهم سيعيرون هذه الأمور التفاتاً كبيراً أكثر من اهتمامهم بالضابط وبالمظاهرات السياسية . ومن أجل ذلك أقترح على

فخامتكم ان تنظروا بسرعة بعد الاستشارة مع رؤساء الدوائر في أمر اعداد منهاج للجنة لأجل اقناعها بالفوائد التي تمنحها حكومة العراق الى الشعب وبشبات واستقرار الشعور الوطني .

ومن بعض هذه الأمور أقترح ما يأتي :

أولاً - تفتيش المدارس الثانوية ومدرسة الحقوق وبعض أرقى المدارس الابتدائية .

ثانياً - مظاهرة طلبة الكشفية بصورة مجتمعة .

ثالثاً - الحضور في نموذج من الدروس المسائية للتلاميذ المتقدمين علماً .

رابعاً - زيارة جامعة آل البيت .

خامساً - تفتيش سجن بغداد وواحدة أو اثنتين من محطات الشرطة أو مركز الشرطة ورسم أو ختم الأصابع .. الى آخره .

سادساً - زيارة سدة الهندية وجدول اليوسفية ومدرسة الزراعة .

سابعاً - تفتيش المدرسة الحربية وقطعات الجيش العراقي في بغداد .

ولا أشك في ان الأمور الاخرى ستخطر على بال فخامتكم .

ستبقى اللجنة في بغداد عشرة أيام تقريباً . ويمكن احضار المنهاج بقصد اشغالهم في الأوقات التي هي بعد الظهر على فرض أنهم سيشتغلون في دوائرهم أو يسمون الشهادات في الصباح .

المخلص

هـ . دويس

لقد اجتمعنا ووضعنا المنهاج ، على أن يعاد النظر فيه بعد عرضه على لجنة الحدود ، عند وصولها .

رخلال مذاكرة المنهاج أبلغت المجتمعين - كما أعلمت رئيس الوزراء بأنني كنت قد بدأت - مند مدة - في تنظيم التمرينات اللازمة لحفلة الكشفية .

مذكراتي في العراق ٢٢٢

حفلة الكشف في بغداد

تقرر ان نقيم حفلة كشفية ، يحضرها رئيس واعضاء اللجنة التي ألفها مجلس عصبة الأمم ، لتدرس احوال العراق وتقدم تقريراً عنها .
وقد اعلونا أسماء اعضاء اللجنة .
ولذلك أخذنا العدة للحفلة الكشفية بكل اهتمام .
تألف اللجنة من رئيس سويدي ، وعضوين ، احدهما مجري والثاني بلجيكي .
وسيرافق اللجنة خبير تركي وخبير عراقي .

الرئيس « دوفيرس » كان ممن تعرفت اليهم وانا في استانبول . خلال سني الحرب . انه كان ملحقاً عسكرياً - (اتاشه ميليتير) - في السفارة السويدية في استانبول . وكان قد زار مدرستي « الحديثة » ، ليري تجهيزاتنا المتعلقة بالرياضة البدنية ، ولا سيما التمارين السويدية . كما زارنا - مع زوجته - لمشاهدة « معرض وسائل التربية والتعليم » الذي كنا نظمناه في المدرسة .. ونظراً لما كنت أعرفه عنه ، حكمت بأنه سيكون حيادياً في ابجائه السياسية ، كما أنه سينظر الى التمارين الرياضية التي سيقوم بها طلابنا ، نظرة خبير مدقق .

وأما العضو المجري - ال « كونت تللكي » - ، فما كنت اعرفه شخصياً ، غير اني كنت اعرف انه كان « رئيس جمعية الصداقة التركية المجرية » - « تورك ماجاردو ستلفي جمعية » - . ومن المعلوم ان الأتراك والمجر ، بعد ان تحاربوا وتخاصموا كثيراً خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، أصبحوا أصدقاء في اواسط القرن التاسع عشر . وذلك عندما تغلبت الجيوش الامبراطورية على « الثورة المجرية » ، التجأ أهم زعماء الثورة الى الدولة العثمانية ، والدولة امتنعت عن تسليمهم الى الامبراطورية النمساوية . وهؤلاء بقوا في خدمة الدولة ، حتى ان بعضهم اعتنق الدين الاسلامي ، وترقى في مناصب الدولة ، حتى وصل الى أقصاها ، مثل « عمر باشا » المشهور . ومن جهة أخرى ، ان الأبحاث العلمية

اظهرت ان « المجر » - « الهنتجار » - كانوا من العشائر التي انتقلت الى أوروبا من وراء النهر ، ولهذا السبب كانت اللغة المجرية شديدة القرابة من اللغة التركية .

ولهذه الأسباب ، تكونت جمعية الصداقة التركية - المجرية ، واشتهرت بوجه خاص ، بعد الحروب البلقانية . والكونت تلسكي كان رئيساً لهذه الجمعية . فكان من الطبيعي ان يكون ميالا لمصالح الأتراك في القضايا السياسية . ولكن ، من جهة أخرى ، كنا نعلم - من مخبراتنا مع جمعيات الكشف العالمية - أنه كان رئيساً لكشفة بلاده . ولذلك رأيت من الموافق ان نهدي اليه « شارة الكشف العراقية » ، مع ميدالية من صنع الصبيه ، على أن تعرف في الوقت نفسه ، بأنه سينظر الى الحفلة الكشفية بنظرات خيرة ، فيجب علينا ان نعمل كل ما يجب عمله ، لتكون الحفلة جديرة بالتقدير .

* * *

حرصت على أن تكون الأعمال التي ستقوم بها الكشفية - خلال الحفلة - في منتهى النظام والكمال . وطلبت من نجيب الراوي الذي كان ينوب عن جميل الراوي ، بسبب غيابه في انجلترا - ونوري ثابت ان يعتنوا بالتمارين . وقلت لهما ومديري المدارس بأنني سأحضر التمرينات في كل مدرسة ، لكي أنتخب الأحسن منها ، وأطلب العمل لاتقانها ، وسأستمر في هذا العمل عدة مرات ، لأقوم بغربة دقيقة ، حتى تكون كل التمارين التي ستدخل منهاج الحفلة في منتهى النظام والكمال .

ولكنني خلال هذه المراقبة ، اصطدمت برغبات مديري المدارس ، ونزعات معلمي الرياضة البدنية . عندما انتخب احد التمارين ، واطلب اتقانها ، واستبعد البقية ، هذا يقول لي : « والله الاستاذ ، كانت لا بأس بها . . » ، وانا اقول : « في الحفلة التي سنقيمها ، لا يجوز ان تكون التمارين لا بأس بها ، بل يجب أن تكون جيدة جداً » .

هذا التذمر والتعلل زاد وتفاقم عندما استبعدت تمارين مدرسة بأجمعها ..
وصاروا يقولون : ان ذلك سيثبط عزائم الطلاب والمعلمين .. فضلا عن انهم -
حق المفلشين - صاروا يزعمون بأني اتشدد زيادة عن اللزوم .

فاضطرت ان اقول لهم : بان الحفلة ستقام أمام جماعة من الأوروبيين ،
المهتمين بشئون الرياضة والكشافة ، فيجب علينا أن نأخذ هذه الحقيقة بنظر
الاعتبار . أني أقدر جهود المعلمين والمديرين ، ولكفي أريد أن يكون هذا
الاحتفال ، رائعا ليس بالنسبة الى العراق ، بل بالنسبة الى أوروبا أيضا . ولذلك
أرى ضرورة التشدد . وحصر الاحتفال بالتمارين التي تكون في منتهى الجودة
والإتقان . فضلا عن أنها ستكون حفلة « كشافة العراق » ، حفلة شهرية ..
مدتها معتدلة .. ولا أود أن نذكر اسم مدرسة من المدارس .. كل التجارب تجري
باسم شبيبة العراق ، وكشافة العراق ، بعد أسبوع نظموا الحفلة التي تريدونها ،
وخلوا المدارس تقوم بالتمارين التي تريدها .. ولكن هذه الحفلة ، ستكون
حفلة قصيرة لغرض معين ، ولن يذكر خلالها اسم مدرسة من المدارس . فتموا
ذلك الى الطلاب والى المعلمين .

الآن ، حفلة ممتازة .. ويوم الجمعة القادم ، حفلة عامة ، افعلوا خلالها
ما تشاؤون .

بهذه الصورة ، استطعت ان أتغلب على تذمر المديرين والمعلمين ، واستطعت
ان احصر الحفلة ، بأنظم واتقن التمارين .

* * *

تمارين سويدية .. أعمال كشافية ، نصب نخيم ، نصب جسر ، نصب برج ..
اصطفاة الكشافة .

تكوين علم عراقي ، خلال التمارين .
تكوين خريطة العراق ، في الكشافة ، مع الحدود ، والرافدين ، ورفع العلم
العراقي فوق محل مدينة الموصل .

جرت التمارين كلها بانتظام تام ، وكانت في منتهى الاتقان .
وجاهير المتفرجين ، أظهرت حماساً كبيراً ، عند مشاهدة خريطة العراق ،
مع العلم العراقي في الموصل .

* * *

عند انتهاء الحفلة ، جواد باشا ، قال لي :
أهنئك على النظام والاتقان الذي شاهدته في الحفلة ، ولم أستغرب ذلك ،
ما دام أنت رئيس هذه الحركة ومديرها .
وعندما ودعت الرئيس دوفيرسكي ، وقف قليلاً ، وقال ، أظن أننا كنا
التقينا ، في استانبول ، ألم تكن مدير المدرسة الحديثة .
وبناء على الحديث الذي جرى ، على هذا الأساس ، دعوتني الى تناول الشاي
في داري والالتقاء بزوجتي .. وهو لم يتردد في تلبية طلبي .
وخلال حفلة الشاي ، تكلمت كثيراً عن العراق ، دون ان أختص قضية
الموصل ، ببحث خاص ، وهذا ساعدني ، على التحدث معه - بصراحة -
عندما التقيت به ، في الموصل وفي كركوك . وهو أيضاً كلمني في بعض الامور
بصورة خصوصية .

* * *

بناسبة الحفلة الكشفية المذكورة ، لا بد لي من تسجيل واقعة تدل على
المشاكل التي كنت اجابها خلال أعمالي ، كما تدل على غرابة سلوك بعض المعلمين
الوئورين :

كنا قد خصصنا محلاً مرتفعاً قليلاً لعدد محدود من المدعوين - ولكن عاصم
جلبي الذي كان مديراً للمعارف جاء وأخبرني بأن بعض الناس صاروا يجلسون
على الكراسي الموضوعة هناك ، وتوجهت الى تلك الناحية ، وقلت - موجهاً
كلامي للجميع - « هذا المحل مخصص للجماعة ، أرجو أن تتركوه » .. والناس
امتلأوا لطلبي هذا ، وانتقلوا الى أمكنة أخرى .

ولكن ، بعد مدة ، جاءني عاصم جلبي مرة ثانية ، يخبرني .. بأنه بعد ذلك جاء أحمد الراوي ، وجلس على أحد الكراسي الموضوعة على المنصة .. وصار عدة أشخاص أيضاً يجلسون هناك .

وما كان قد بقي على موعد وصول الجماعة الا نحو عشرة دقائق .
وذهبت الى المحل ، وقلت : هذا المحل مخصص للجماعة ، وهم على وشك الوصول ، أرجو أن تتركوا هذه المحلات .
ثم التفت الى عاصم جلبي ، وقلت : اقبلوا الكراسي لكي لا يجلس عليها أحد ..

وانصرفت الى أمري .
ولكن في الوقت الذي كنت أهم الى النزول من الدرج لأكون عند الباب ، عند وصول الجماعة ، رأيت ان هناك أحمد الراوي يصيح : « كيف تطردونا من الكراسي .. نحن عندنا شرف ، عندنا كرامة » .. وكان يحاول الخروج من محل الاحتفال .

وعاصم الجلبي ، يحاول التخفيف من ثورة غضبه ... ويدعوه الى البقاء .
ولكن هو كان يكرر « عندنا .. كرامة » ..
عندئذ وجهت اليه الكلام ، قائلاً : اذا كنت تعتبر ذلك مخلاً بالشرف والكرامة ، كان عليك ان لا تجلس هناك .. من دعاك الى الجلوس هناك ؟

* * *

في اليوم التالي ، كلمني الوزير ، كان رضا الشبيبي ، قائلاً :
- ان السيد احمد الراوي متأثر جداً من الكلمات التي وجهتها اليه في حفلة الأمس ، أرجو ان تستلطفه ..
قلت له : - كل ما قلته اليه ينحصر في أن الذي يفكر في كرامته ، لا يجلس في محل لم يدع اليه . وهذا القول ، أكرره مرة أخرى اذا واجهني وكلمني في الموضوع .

رضا الشيبسي ، حاول أن يقنعني ، بقبول وساطته في مصالحة أحمد الراوي .
ولكنني تمسكت بموقفي ، قائلاً :

- كان على المعلمين ، أن يكونوا قدوة للنظام ، ولا يخلوا بالنظام . ثم
يعتبروا دعوتهم الى مراعاة النظام من الأمور التي تخل بالكرامة .
وقلت للوزير : - من الأوفق أن لا تكلمه في الموضوع ، وهكذا كان .

* * *

مضى على هذا الحادث ، أشهر عديدة ، وأحمد الراوي مستمر في إعطاء
دروسه المحدودة في المدرسة الثانوية - لأنه كان طالباً في كلية الحقوق .
وفي آخر السنة ، تخرج من كلية الحقوق . ونحن طبقنا مبدأ عدم استخدام
أساتذة غير متفرغين للتعليم ، في المدارس الثانوية .
ولذلك ، انتهت مهمته في التعليم .

عندئذ ، قدم شكوى للمحكمة - قائلاً : ان فلان أهانني في اليوم الفلاني
خلال حفلة الكشافة ، وطلب معاقبتي على الإهانة .

طبعاً رددنا على المحكمة ، بكتاب صادر من الوزارة ، جاء فيه :
- ان ما يدعيه المشتكي كان حدث خلال حفلة رسمية ، والمشتكى عليه ،
كان موظفاً رسمياً ، مسؤولاً عن نظام الحفلة ، فما حدث خلال ذلك ، إنما هي
تعلق بأداء الوظيفة ، وجرت لأجل أداء الوظيفة . فالقضية قضية إدارية ،
لا قضية مدنية ..

وطلبت توزيع الأوراق الى الوزارة ، لتنظر اليها .

وختمت القضية بهذه الصورة .

كنت استشرت ، قبل كتابة الجواب ، المحامي شفيق فوري السعيد ،
وبعد تأييد وجهة نظري ، في أن القضية تخرج عن صلاحية المحكمة ، قال :
- ولكنني أرجوك أن تعينني محامياً للدفاع ، لكي أفضح الرجل ، في
المحكمة ... فأقول :

إذا كان أمين ، لماذا صبر هذه الأشهر الطوال ، دون أن يراجع المحكمة ؟ ..
ولكنني - لم أوافق على اقتراحه هذا ، وتركت القضية تسير سيرها النظامي ،
فترفض المحكمة الدعوى بناء على عدم صلاحيتها ، وتترك المسألة في أيدي وزارة
المعارف لتتصرف فيها ، وفق ما تقتضيه القوانين الادارية .
وهذا ما حدث فعلاً .

- ٥ -

وثائق تركية تفند مزاعمهم الجديدة

كان الأتراك يحاولون ان يبرهنوا على حقهم في طلب اعادة الموصل اليهم ،
بالمزاعم التالية :
« ان ولاية الموصل ليست من أجزاء العراق ، فهي داخلة في نطاق الميثاق
القومي الذي اقساموا على التمسك به ، وعدم التنازل عن أي شبر من الأراضي
الداخلة فيه .
« ان الاكثية العظمى من سكان ولاية الموصل اترك ، لأن الأكراد من
جنس تركي ، فانهم أترك الجبال » .
اني كنت اعرف الكتب الجغرافية المؤلفة بمختلف اللغات حافلة بالحقائق
التي تبرهن على ان هذه المزاعم لا تستند الى اي اساس علمي ، وقد وجدت في
الكتب الافرنسية والابطالية الموجودة في مكتبي ، كثيراً من هذه البراهين .
ولكن أبرز وأحسم هذه البراهين وجدتها في مؤلفات الأتراك انفسهم .
فان الكتب الجغرافية المطبوعة باللغة التركية ، - حتى الكتب المقررة للتدريس
في المدارس الابتدائية والثانوية ، بصورة رسمية - ، كانت تقول - بأصرح
العبارات - ان الموصل من أجزاء العراق ، وان الأكراد من جنس يختلف عن
الجنس التركي .
فيما يلي بعض النماذج البارزة على هذه الحقائق ، استخرجتها من الكتب
التركية الموجودة لدى :

(أ) كتاب « الجغرافيا العثمانية » المقرر للتدريس في المدارس الابتدائية تأليف « محمد صفوت » بك - الذي كان من اساتذة دار الفنون ، ومديراً للمعارف في ولاية استانبول .

في الصفحة ٤٦ من الجزء الثالث من الكتاب المذكور ، يقسم المؤلف الولايات العثمانية الكائنة في القارة الآسيوية الى خمسة أقسام ، ويقول : « ان كل واحد من هذه الأقسام ، من يختلف عن غيرها من حيث العوارض الأرضية والأحوال المناخية ، كما أنه لا يحتاج الى غيرها من حيث المحصولات والمزروعات » ، ويعتبر العراق إحدى هذه الأقسام (١) .

ويصرح المؤلف - في الصفحة ١٩٢ من الكتاب « ان ولاية الموصل ومتصرفية الزور يعدان من العراق » .

وبما تجدر الإشارة اليه : ان الكتاب المذكور منشور بين « كليات التأليف والترجمة لوزارة المعارف العمومية » تحت الرقم ٨٧ ومطبوع سنة ١٩١٥ في « المطبعة العامرة » أي « في المطبعة الأميرية » ، ومقرر للتدريس في المدارس الابتدائية .

ولذلك ، يمكن ان يعتبر بمثابة « شاهد رسمي » على أن ولاية الموصل من أجزاء العراق ، وأن العراق - بما فيه الموصل - يختلف عن سائر أقسام آسيا العثمانية ، ولا يحتاج اليها .

هذا ، والكتاب يشهد - في الوقت نفسه - على بطلان مزاعم الأتراك الجديدة المتعلقة بجنسية الأكراد ، لانه يعتبر الأكراد ذات جنسية خاصة - مثل العرب والأروام والآرمن - ، وقد جاء في الصفحة ٧٥ - عند البحث عن العناصر التي تؤلف الدولة العثمانية - .

« من هذه العناصر المختلفة ، العرب والأكراد يوجدون مجتمعين في محل واحد ، وأما العناصر الأخرى ، فانهم متبعثرون الى جميع أنحاء المملكة » .

(١) - الأقسام الأخرى - في نظر المؤلف - هي : الاناضول ، أو آسيا الصغرى - الجزيرة العليا ومضبة أرضروم - سوريا وأرض فلسطين - عربستان .

(ب) كتاب الجغرافيا الخاص بالمدارس الابتدائية ، تأليف فائق صبري بك - أستاذ الجغرافيا في دار المعلمين العالية في استانبول - أيضاً يعتبر الأكراد ذات جنسية خاصة ، مختلفة عن جنسية الأتراك (ص ٣٢) كما يعتبر الموصل من أجزاء العراق ، حتى انه ، في نهاية الفصل المتعلق بولاية الموصل ، عندما يلخص المعلومات الأساسية التي « يجب على التلاميذ أن يحفظوها » يقول : ان ولايات موصل وبغداد في العراق ، (ص ٨٤) .

(ج) كتاب « جغرافية آسيا وأفريقيا » الخاص بالمدارس السلطانية ، تأليف فائق صبري بك المذكور آنفاً .

مؤلف هذا الكتاب أيضاً يعتبر العراق جزءاً جغرافياً تاماً ، ويدخل الموصل في هذا الجزء ، كما أنه يعتبر الأكراد « من الفرع الإيراني من الجنس الأبيض » (ص ٣٣) ، في حين انه يعتبر الأتراك من الجنس الأصفر (ص ٣١) .

(د) ان الأطالس المستعملة في المدارس العثمانية أيضاً تعتبر الموصل من أجزاء العراق ، مثلاً ، الأطالس المطبوع في مطبعة القنطرة ، يدخل ولايات البصرة وبغداد والموصل ، مع متصرفية دير الزور ، في خريطة العراق ... كما ان « الدفاتر الجغرافية » المرتبة من قبل فائق صبري بك أيضاً ، تعتبر ولاية الموصل من أجزاء العراق .

(هـ) ان « قاموس الأعلام » المشهور ، تأليف شمس الدين سامي بك ، يبدأ بحثه في مادة « الموصل » بالتصريح بأن ولاية الموصل من اقسام العراق . هذا القاموس ، وان كان من مؤلفات شخص واحد ، غير أنه يحمل على غلاف كل مجلد من مجلداته الستة العبارة التالية :

« طبع بتقدير نظارة المعارف وتحسينها » .
ولذلك يمكن ان يعتبر من الوثائق الـ « شبه رسمية » .
(هذه المعلومات أدرجتها في مذكرة ، وسلمتها الى ياسين الهاشمي ليضمها الى الوثائق) .

في الموصل

جماعة من الوطنيين في الموصل أخذوا على عاتقهم مهمة تفهم الناس الأخطار التي تجلبها الى البلاد ، عودة الحكم التركي اليها . وبهذه الصورة أخذوا يعملون لاعداد الرأي العام الى التصويت لصالح العراق ، عند وصول وفد عصبة الأمم ، ومباشرتها العمل لتحقيق الأحوال .

ولكنه كان هناك فئة من الأهالي تعمل باتجاه معكوس لذلك تماماً : انها كانت تركية العواطف ، تتحسر على العهد التركي ، وتدعو الى التصويت لصالح الأتراك .

كما كان هناك جماعات من الناس ، تقف مواقف الحيرة والتردد أمام هذه القضية . وتبدو مستعدة للتوجه نحو هذه الناحية أو تلك ، حسب ما تقتضيه سير الأحداث ، وتيارات الدعايات .

فكان لا بد من استمالة هؤلاء الى التيار الوطني ، بمختلف وسائل الدعاية والافناع ، وعدم ترك المجال لانتدابهم بالدعايات التركية .

ابراهيم كمال ، ذهب الى الموصل ، لتنظيم الحركة الوطنية فيها ، خلال وجوده هناك ، احتدم الجدل بين الجماعتين ، ووصل الى حد الاصطدام ، وأدى الى جرح ابراهيم كمال ونقله الى المستشفى .

خلال سفرتي الى الموصل ، في تلك الأيام ، زرته في المستشفى ، وعلمت منه تفاصيل الأحداث والتيارات .

طبعاً ، حركات الدعايات اشتدت ، عند وصول اللجنة الى بغداد ، وتوقع قرب وصولها الى الموصل . اصبحت المدينة - من جراء ذلك - مسرحاً لبلبة فكرية شديدة ، جعلت من الصعب الحكم على ما سيحدث ، عند وصول اللجنة وبدئها لعمليات الاستقصاء والاستفتاء .

* * *

ان ما حدث يوم وصول اللجنة الى الموصل ، ونزولها في دار الضيافة هناك كشف الستار عن زاوية من الخطة السرية التي كان اختطها مريدو الأتراك وعملهم .

جواد باشا الذي كان يرافق اللجنة كخبير ومراقب تركي ، كان من مشاهير قواد الجيش العثماني . لأنه كان القائد العام لتحسينات « الدردنيل » عندما هجم عليها الأسطول البريطاني ، بغية المرور منها للموصل الى عاصمة الدولة الآستانة . من المعلوم ان الأسطول المذكور اضطر الى العدول عن محاولته ، بعد ان مني بخسائر فادحة بتأثير مدفعية الحصون .

عقب وصوله - مع اللجنة - الى الموصل ونزوله في دار الضيافة ، سارع الى تغيير ملابسه ، ولبس بزة التشريفات الرسمية المزركشة ، وزين صدره بالأوسمة والأنواط الكثيرة التي كان يحملها ، وخرج من باب الدار الخلفي ، برفقة العضو المجري ، الكونت تلسكي . وعقب خروجها انضم اليها جماعة من العملاء والمريدين ، الذين كانوا ينتظرونها ، مبعثرين ، مختفين في البساتين . واخذ هؤلاء ينشرون الأعلام التركية التي كانوا يخفونها تحت ملابسهم ، ويصيحون « تعيش تركيا » .

وصار عدد المتظاهرين يزداد ، كلما تقدم المذكور في الطريق ، ولو وصل هذا الموكب - بحالته هذه - الى مدخل المدينة ، لانضمت اليه جماعات كبيرة من رواد المقاهي الكثيرة هناك ، ولا سيما فان عدداً من المريدين والعملاء كانوا موزعين على القهاري المذكورة ، ومنتظرين ظهور الموكب المزركش ، ليستثيروا حماس الجماهير ، ويحملونهم على التصفيق له والانضمام اليه .

ولكن ... من حسن الحظ ... ان المدرسة الثانوية كانت تقع بجانب الطريق التي تؤدي الى شوارع المدينة ومقاهيها . وطلاب المدرسة المذكورة عندما سمعوا أصوات المتظاهرين ، خرجوا على الفور وهجموا على الموكب ، وصاروا ينتزعون الأعلام التركية من أيدي المتظاهرين ويضربونهم بها ، امام هذا الهجوم المباغت ، تشتت شمل القائمين بالمظاهرة التركية ، وجواد باشا اضطر الى

العودة الى دار الضيافة - ويجانبه الكونت تلمي - ، مهرولاً ومذعوراً .
ورئيس اللجنة - دوغيرسن السويدي - عندما اطلع على ما حدث استنكر
عمل جواد باشا والكونت تلمي استنكاراً شديداً ، لخروجها من دار الضيافة
بفردهما وبهذه الهيئة المثيرة ، دون ان يطلعوه على ما سيفعلون ، وقال لهما : انه
لا يستطيع ان يفعل شيئاً من جراء الهجوم الذي عرضا أنفسهما اليه ..

* * *

ولكن طلاب المدرسة الثانوية لم يكتفوا بتشتيت شمل المتظاهرين للأتراك ،
بل قاموا بدورهم بمظاهرة وطنية ، يحملون الأعلام العراقية ، وينشدون
الأنشيد الحماسية ، ويحملون رواد المقاهي على التصفيق لهم ..

* * *

بهذه الصورة فشلت الخطوة الأولى من الخطة التركية فشل ذريعاً .
ولكن هذا الحادث أثبت وجود ترقيبات تركية سرية واسعة النطاق .
داخل المدينة نفسها . ولاحباط هذه الترقيبات السرية ، كان لا بد من اقامة
مظاهرات كبيرة في جميع أحياء المدينة ، وتحميس الجماهير لمصلحة العراق ، ضد
مطالب الأتراك .

ان طلاب المدارس قاموا بدور فعال جداً ، في هذا المضمار أيضاً ، في صباح
اليوم التالي قام جميع طلاب المدارس ، - حتى الابتدائية منها ، الخاصة بالمسلمين
والخاصة بالمسيحيين على حد سواء - ، بمظاهرات في مختلف أحياء المدينة وصاروا
يطوفون بكل الشوارع ، ثم يجتمعون في الشارع الكبير ، يحملون الجماهير ،
بأعلامهم الخفاقة ، وأنشيدهم الوطنية .

واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، في الأيام التالية أيضاً ، وصارت
الجماهير تنضم الى صفوف الطلاب ، وتضخم هذه المظاهرات .
وأمام توالي المظاهرات ، أخذت اللجنة ترجو الحكومة ان تعمل لتوقيف

المظاهرات التي يقوم بها الطلاب ، لكي تستطيع اللجنة ان تقوم بواجباتها ، في جو يسوده الهدوء .

* * *

عندما بدأت اللجنة ، في استطلاع ميول الناس ، أخذت تسألهم : « حكم الأتراك ، أم حكم الانكليز ؟ »
ومن البديهي ان هذا النوع من السؤال ، كان نتيجة أبحاث الأتراك الذين كانوا يعرفون كره الناس للانكليز .

ولكن الحكومة العراقية ، عندما أطلعت على ذلك ، أسرع في الاحتجاج وقالت للجنة : ان السؤال يجب ان يكون على شكل : « العراق ، أو تركيا ؟ » ، واللجنة اضطرت الى تغيير أسئلتها ، وفقاً لطلب الحكومة العراقية المصيب ، في هذا المضمار .

عندما ذهبت الى الموصل - خلال وجود اللجنة هناك - زرت رئيسها دوفيرسن ، زيارة خصوصية ، تكلمنا عن أحوال العالم ، وعن التيارات السياسية السائدة فيه ، دون ان نتطرق الى أحوال العراق ، بوجه عام ، وأحوال الموصل بوجه خاص . ومع ذلك ، انه ذكر لي الانطباع الذي تركه في نفسه ، الشيخ عجيل الياور ، شيخ عشائر شمر ، بقامته المديدة ، وسمائه المهيّب .. قال : خيل الي بآني أمام أحد ال Patriarches المذكورين في « العهد القديم » .

وظهر لي من بقية كلامه ، أنه كان مأخوذاً - ليس بهيئة الشيخ المادية فحسب ، بل كان معجباً بوقار حديثه أيضاً ، أنه كان تأثر من أداء الحديث المذكور ، قبل ان يطلع على معانيه ، على لسان المترجم .

اذ قال الشيخ عجيل - : - عندما بدأ الانكليز يحتلون العراق ، حاربهم - مع عشيرتي - بجانب الجيوش العثمانية ، وأنسحبت الى الشمال بصورة تدريجية ، مع الجيوش العثمانية . وعندما احتل الانجليز الموصل ، أنسحبت الى ديار بكر . ولكن بعد مرور مدة تزيد على السنتين ، عندما علمت بأنه تكون في العراق ،

حكومة وطنية ، تركت ديار بكر ، وودعت الأتراك ، ورجعت الى العراق ...
وبهذه الكلمات الوجيزة والبليغة ، أعلن ارتباطه الشديد بالعراق ،
وبالحكومة العراقية .

- ٧ -

خاتمة الأمور

عملت اللجنة في الموصل نحو ثلاثة أشهر ، ثم غادرت العراق الى أوروبا ،
حيث وضعت تقريرها المفصل ، دونت فيه توصياتها النهائية ، وقدمت التقرير
الى عصبة الأمم .

وأما زبدة التوصيات ، فكانت كما يلي :

« ان ولاية الموصل ، تعود الى العراق ، جغرافياً واقتصادياً ، غير انها
تحتاج الى حكم دولة قوية ، تستطيع ان تضمن لجميع سكانها - ولا سيما للأكراد
القاطنين فيها - الأمن والتقدم في جو من الاستقرار .

« تركيا دولة قوية ، تستطيع ان تضمن ذلك ، الا اذا بقيت تحت انتداب
بريطانيا ، وقالت مساعدتها ، مدة خمسة وعشرين عاماً .

« ولهذا الأسباب ، يجب ان تترك الموصل تحت حكم العراق ، على ان تمديد
مدة الانتداب البريطاني ، والا فتكون من الأوفق لمصلحة السكان ، ان تعاد
الموصل الى حكم الأتراك ... » .

بعد نشر هذا التقرير ، جرت سلسلة طويلة من المحادثات والمفاوضات بين
الحكومة العراقية والحكومة البريطانية من ناحية ، وبين الحكومة البريطانية
وبين عصبة الأمم من ناحية أخرى ، انتهت الى تقرير ابقاء الموصل الى العراق ،
بصورة نهائية .

تركيا نفسها اعترفت بارتباط الموصل بالعراق ، على ان تعطى لها عشرة في
المائة من واردات النفط ، لمدة خمسة وعشرين عاماً .

عندما شاعت في العراق ، توصيات لجنة الحدود ، لاقاني عدة أشخاص
- من كنت ناقشتهم في أهمية الموصل - كما سبق ان ذكرت ذلك في بداية هذا
البحث ، ووجهوا اليّ هذا السؤال :

- هذه النتيجة ، هل انت مرتاح اليها ؟
ولكنني قلت له : - أنا مرتاح منها ، ليس لأنني أجدها « حسنة » في حد
ذاتها ، بل لأنني أعتقد انها « أحسن من غيرها » انها « أهون الشرين » .
لا شك في ان تمديد مدة الانتداب البريطاني على العراق « شر » ، ولكن هذا
الشر أخف مائة مرة من شر « إعادة الموصل الى حكم الدولة التركية » .
فان الانتداب البريطاني على العراق ، مهما طال أمده ، يبقى انتداباً ،
موقوتاً بحد معين ، ضمن شروط محدودة ، وتحت مراقبة هيئة دولية ، فيكون
في استطاعتنا ان نعمل الشيء الكثير لتخفيف تلك الشروط وتقصير تلك المدة .
غير ان إعادة الموصل الى الحكم التركي تؤدي الى نتائج تختلف عن ذلك
اختلافاً كلياً : لأنها تجعل الموصل جزءاً متمماً لأراضي الدولة التركية بصورة
قانونية ، وتدخلها في نطاق سيادة الدولة المذكورة بصورة شرعية ، وتكسبها
الحق في ان تحكمها كما تشاء ، دون ان يبقى لأي دولة - أو هيئة دولية - حق
التدخل في شئونها ..

ولهذه الأسباب قلت وأقول : - ان النتيجة التي وصلت اليها قضية الموصل
كانت أهون الشرين ، دون ريب .

* * *

وأعتقد ان الوقائع التي حدثت بعد ذلك ، برهنت على أني كنت مصيياً في
هذا الرأي ...

تهمة مخالفة الدستور

عندما ذهبت الى الأندلس سنة ١٩٢٦ ، تولى الادارة العامة - بالوكالة عني -

المستر سميت .

وعندما عدت من رحلتي ، وزرت عبد المحسن السعدون ، الذي كان رئيساً للوزارة في ذلك الحين ، جويته بقضية غريبة :

استقبلني عبد المحسن السعدون بشيء من العصبية ، وقال لي :

- أرجوك ، في غيابك ، قاموا بعملية مخالفة للدستور . حرّموا شخصاً من الحقوق المدنية . فأوجدوا لنا مشكلة قانونية . أرجوك حل المسألة ، بسرعة .

وعندما درست المسألة ، وجدت ان موقف رئاسة الوزراء منها كان موقفاً مضحكاً ، ومن الغريب ان عبد المحسن السعدون كان انجر الى هذا الموقف ، بناء على الفتوى القانونية التي أصدرها المستشار الحقوقي لوزارة العدلية ، توفيق السويدي .

كان محمود نديم ، يشتغل بالصحافة ، ويقضي أوقاته وكتابات بهشاغبات غريبة . انه كان قد فصل من خدمة التعليم ، بناء على مشاغباته الكثيرة ، (على ان يعاد النظر في أمر استخدامه ، اذا تعهد بتحسين وتغيير سلوكه) . بعد فصله ، أصبح متفرغاً للصحافة . وخلال غيابي ، زار مدرسة البنات ، وكتب عنها مقالة مليئة بالأكاذيب ، ومن شأنها اثارة الرأي العام ضد مدارس البنات ،

وتجاه ذلك ، رأى وكيل المدير العام ان يصدر بلاغاً للمدارس ، بعدم السماح له بالدخول في المدارس ، وعدم اعطائه أية معلومات عن التعليم فيها ..

وهو قدم شكوى الى رئيس الوزراء ، ورئيس الوزراء طلب رأي وزارة المدنية ، والمستشار الحقوقي توفيق السويدي ، قال : ان ذلك يعني الحرمان من الحقوق المدنية ، وذلك لا يجوز الا بقرار محكمة . فعمل وزارة المعارف في هذا الشأن يخالف الدستور بخالفة صريحة ، فلا بد من ابطال التعميم الصادر من مديرية المعارف العامة في هذا الشأن ، ورئيس الوزراء أبلغ ذلك الى وزارة المعارف .

ومستر سميت حار في أمره ، ومن اتهمه بمخالفة الدستور ، وتآلم من هذا الاتجاه ، واستغربه ، ولكنه لم يجد لها مخرجاً قانونياً ، وهو أيضاً طلب مني حل القضية ..

عندما درست القضية واطلعت على المطالعة التي أبداهها المستشار الحقوقي ، دهشت من خطل رأيه ، فرأيت ان اناقشه في الموضوع .

قال : - هذا حرمان من الحقوق المدنية .

قلت : - وهل المدارس من المحلات العامة ، التي يجوز لكل شخص أن يدخل فيها متى شاء ، حتى ان منعه من دخول المدارس يكون حرماناً من الحقوق المدنية ، وانت بصفتك مدير مدرسة الحقوق ، هل تسمح لاي كان ان يدخل فيها ، ويختلط بطلابها . افلا يحق لك ان تمنع اي شخص كانت من دخولها .

تجاه ملاحظاتي هذه ، سلك مسلك المغالطة ، فقال :

- انا افعل ذلك بصفتي مديراً مسؤولاً عنها .

- والشيء الذي يحق لمدير المدرسة ، افلا يحق للمدير العام ، ان يفعله

بصفته المسؤول عن جميع المدارس ، وهو بمثابة مدير المديرين .

واراد ان يستمر في طريق المغالطة ، فقال :

- ربما له اولاد ، يريد ان يدخلهم في المدرسة ، أو يراجع المدرسة في شأن من شؤونهم .

قلت : - ان البلاغ الصادر مسبب .. ومن الواضح ان القصد هو منع دخوله كصحفي ، كشخص لا علاقة له .

قال : - ربما المدير يستند على البلاغ ، ويمنع من دخول المدرسة لأجل تسجيل اولاده .

قلت : - ان الأمر واضح كل الوضوح ، ومع ذلك ، نستطيع ان نكتب للمدارس ، ونصرح بأنه اذا راجع بشأن تلميذ - بصفته ولياً للتلميذ ، من الطبيعي انه يحق له ذلك - .

قال : - في هذه الحالة ينحل الاشكال ..

قلت : - وكيف تسرعتم ، في اعتبار البلاغ ، مخالفاً للدستور .

بعد ذلك واجهت عبد المحسن السعدون . وبينت له ان توفيق السويدي كان غلطان في الفتوى التي أصدرها . واني ناقشته في الموضوع ، واتفقت معه على اصدار بيان ، لا يترك مجالاً لسوء تفسير الأمر .
وشكرني على ذلك الأمر .

* * *

بعد مدة طلبني عبد المحسن السعدون ، وعندما دخلت عليه في مكتبه ، اخذ بكلمي ، بوضع المعاتب ، قال :

- تعرف اني احبك واحترمك من زمان . ولكن لاحظ انك لا تلي طلباً لي ، في الوقت الذي تلي طلبات ياسين ...

قلت : - تأكدوا اني لم افرق طول حياتي طلبا عن طالب . ولم اقم بعمل ،
لأجل خاطر فلان او فلان ..

قال : - وأنت عينت رجلا فاسد الأخلاق بناء على طلب ياسين ..

قلت : باستغراب : - أوكد لكم بأن ياسين لم يطلب مني تعيين أحد . وانا
لم أعين أحداً بناء على طلبه . ومن هو الشخص الذي تتكلمون عنه .

- التفت الى الورقة التي أمامه ، وقرأ منها :

هو محمود نديم ، كان قد فصل بناء على سوء سلوكه .. والآن عينتموه
مديراً ، بناء على طلب ياسين ..

لم أتمالك نفسي من الضحك ، عند سماع اسم محمود نديم ، فقلت :

- أوكد لكم بأنه لم يسبق أي حديث كان ، في أي وقت من الأوقات ،
بين ياسين ، حول محمود نديم .

ولكن ، اسمحوالي أن أقول لكم ، ان محمود نديم هذا ، هو الشخص الذي
كلمتموني عنه ، عقب عودتي من الأندلس ..

عندما سمع كلامي هذا ، بدا على وجهه علائم التأثر .. ولزيادة التأكد
قلت له :

- اننا عندما فصلناه ، كنا صرحنا في أمر فصله ، على أن يعاد النظر في
أمر اعادته لخدمة التعليم اذا تمهد بتحسين سلوكه .

ومدير المعارف كتب ، انه قدم عريضة تحريرية ،
ربنا عليه ..

* * *

بعدئذ علمت مصدر هذه الدسيمة الغريبة :

انه كان السيد أحمد الراوي ، الذي عرف فيما بعد بلقب بطل الفتنة في
المجلس النيابي .

انه كان يقدم الى رئاسة الوزراء ، شكابة وراء شكابة ، منذ انتهت خدمته في التعليم .

انه أراد ان يستفز نخوة عبد المحسن السعدون ، ويستغل ما يعرفه الجميع عن الخلاف القائم بينه وبين ياسين الهاشمي ، وراح يخلق هذه القصة ، واصطاع بذلك أن يخدع عبد المحسن السعدون .

ولكن ، من حسن حظي ، أن محمود نديم ، كان موضوع طلب مني عبد المحسن السعدون نفسه ، ولذلك ، فهم عبد المحسن السعدون ، الخدعة التي حاول ابقاعه فيها بطل الفتنة أحمد الراوي .

المندوب السامي يعترض

المندوب السامي البريطاني « هنري دويس » اعترض علينا في قضيتين ،
بحجة مخالفتها لاحكام المعاهدة العراقية البريطانية .

القضية الاولى --

كنت وضعت مشروع نظام المدارس الاهلية والاجنبية ، وقدمته الى
الوزارة . وبناء على عدم اعتراض المستر سميت عليه ، ارسلته الوزارة الى
الوزراء ورئيس الوزراء ارسله الى وزارة العدلية لتبدي رأيها فيه قبل عرضه
الى مجلس الوزراء .

وظهر لنا ان مستشار وزارة العدلية اوصل المشروع الى المندوب السامي .
والمندوب السامي وجد فيه ما يخالف احكام المعاهدة .

لقد واجهته وناقشته - بناء على اقتراح المستر سميت - ولكنه اختلف معي
في تفسير مادة المعاهدة ، وقال هذه قضية مهمة ، يجب ان اعرضها على حكومة
صاحب الجلالة البريطانية .

القضية الثانية -

بعد تجربة الميس عبود وراحيل مسعود ، تيقنت ان ابصال دار المعلمات

الى درجة الكمال التي أنشدها، لا يمكن ان يتم الا باستقدام مديرة قديمة اجنبية،
على ان تعين لها معارضة عربية .

طبيعي ان المديرة يجب ان تكون انكليزية اللغة على ان لا تكون انكليزية،
لان الانكليزية لا بد ان تكون اشد ارتباطاً بالمحافل البريطانية ، اكثر من
ارتباطها ، بمحافل المعارف العربية .

ولذلك ، قررت ان نستقدم مديرة اميركية ، غير مرتبطة بالهيئات
الانكليزية وبعد البحث والتحيرة ، اتفقت مع (الميس كير) التي كانت تولت
ادارة عدة دور للايتام في البلاد الشرقية ، وتم تعيينها مديرة لدار المعلمات وقدمت
وصلت بغداد ، وبشرت العمل . ووجدت فيها خصال المديرة القديرة والهميمة .
مفتش المعارف العام ، المستر سميت ما كان اعترض على المعاملات التي تمت
في شأن استقدامها واستخدامها . ولكنه ، بعد مدة ، جاء ليقول لي : ان
الندوب السامي يسأل : لماذا لم نطلب موافقة الحكومة البريطانية ، قبل
استخدامها ، عملاً بأحكام المعاهدة .

قلت : ان المادة الواردة في المعاهدة لا تشملها .

بعد المناقشة في تفسير المادة ، جرت معاملات عديدة الى ان تم معالجة
القضية ، بطرائق ملتوية .

* * *

في الصفحات التالية بعض التفاصيل عما حدث حول المسألتين المذكورتين .

- ١ -

نظام المدارس الأهلية والأجنبية

لقد وضعت مشروع نظام للمدارس الأهلية والأجنبية ، والوزارة ارسلته
الى رئاسة مجلس الوزراء ، بعد موافقة المستر سميت عليه .
الانجليز كانوا يربطون بين مراقبة المدارس الغير حكومية ، وبين منحها

مساعدة مالية . وكانوا يعتبرون حق المراقبة منحصرة في المدارس التي تتلقى من الحكومة مساعدة مالية . ولكنني وضعت المشروع على أساس حق المراقبة المطلقة ، وقلت ان عدم تلقي المساعدة ، لا يعني المدرسة من مراقبة الحكومة ، بل ان مثل هذه المدارس قد تتلقى مساعدات مالية من دول اجنبية ، فحتاج الى مراقبة اشد من مراقبة المدارس التي تتلقى مساعدة مالية من الحكومة العراقية نفسها .

لم يصعب علي اقناع المستر سميت على كل ما جاء في المشروع . ولذلك ارسلت الوزارة المشروع الى رئاسة الوزراء .

بعد مدة ، راجعني المستر سميت ، وكلمني عن بعض المواد الواردة في المشروع وطلب مني مزيداً من الايضاح ، وأظهر اقتناعاً بإيضاحاتي .

ولكن بعد مدة أخرى ، جاءني يقول : سير هنري دويس ، ييدي بعض الاعتراضات على المشروع . وأنا أرى ان تواجهه مباشرة ، وتقنعه بنفسك .

كنت تعرفت الى المندوب السامي ، المشار اليه مرات عديدة ، في حفلات ومناسبات رسمية . ولكنني لم يسبق لي ان كلمته في موضوع من المواضيع .

فرايت من الموافق ان أعمل باقتراح المستر سميت وذهبت الى دار المفوضية في الموعد الذي قرره المستر سميت بعد مغادرة المستر هولت .

استقبلني دويس استقبالاً حسناً . ثم جلس على مكتبه بعد ان دعاني الى الجلوس على الكرسي الكائن أمام المكتب . وفتح ملفاً كبيراً ، وصار يقلب بعض الأوراق فيه . ولاح لي من بعد بأن أحد التقارير التي فيها ، كان من فان أسى ، مدير المدرسة الاميركية في البصرة .

كان فان أسى من المبشرين الذين جاءوا الى البصرة في العهد العثماني و أسس مدرسة تعمل منذ مدة طويلة . انه ساعد الانجليز كثيراً ، منذ اليوم الأول لاحتلالهم البصرة ، فقلدوه ادارة مدارس البصرة . فبقي يعمل هناك كمدير للمعارف ، فضلاً عن ادارته لمدرسته الخاصة . كما انه درس الانجليزية

لكثيرين من الكتاب ، وأصحاب المصالح هناك ، حتى أنه صار يعطي شهادات
نحول لحاملها التعليم في المدارس الابتدائية .

فكان من الطبيعي ان يستشير السير هنري دويس المدير المذكور ويأخذ
رأيه في الموضوع .

ان أم الملاحظات التي ابدتها لي المندوب السامي كانت تحوم - في بادىء
الأمر - حول مراقبة المدارس بوجه عام ، قال لي :

- أنتم تطلبون أشياء كثيرة من المدارس ، نحن لم نفعل ذلك ، في بلادنا ،
فترك المدارس حرة في أعمالها .

فرأيت ان أكله بصراحة ، مستفيداً من عدم وجود مدارس انكليزية في
العراق ، فقلت له :

- لو كنا نحن مثلك نعيش على جزيرة ، وأقوياء الى درجة لا تترك مجالاً
لتدخل الأجانب في شؤوننا .. لما كنا نتردد في ترك المدارس غير الحكومية
حرة ، ولكننا نعيش في الشرق ، ونعرف أن كثيراً من الدول تتخذ المدارس آلة
لبسط نفوذها في البلاد ، ولذلك نحن نرى من الضروري ان نراقب المدارس
مراقبة جدية ، لكي نحول دون سيورتها آلة لسياسة أجنبية ...

ولكن دويس ، أراد ان يدعم ملاحظته بمثال ، فقال :

- مثلاً ، انكم تطلبون ان تعرض المدرسة عليكم مخططاً للبنية التي ستبنيها ..
لماذا ؟ ما الفائدة من ذلك ؟

وأنا بدوري أردت ان أستفيد من هذا المثال ، وقلت له :

- أكرر ما قلته قبلاً بأننا نعيش في بلاد شرقية . وأنا أعرف أن في
ماكدونيا ، حيث عملت مدة غير قليلة ، كانت انشئت مدارس ، لتكون - في
الوقت نفسه - مركزاً للثورة ، وخلال الثورات التي قامت في مكدونيا ، ثبت
أن المدارس البلغارية - مثلاً - كانت تحتوي على أقبية تخزن فيها الأسلحة ،
لتصنع فيها المفرقات . والأترك شاهدوا أمثال ذلك كثيراً . ألا يمكن ان

يحاولوا ان يعملوا نفس الشيء في هذه البلاد ، في كركوك وأربيل مثلاً ، أليس من مصلحتنا ان نختاط لمثل هذه الاحتمالات ؟

طبعاً ، اني ذكرت الأتراك ، لعلمي بأن الانجليز كانوا لا يزالون يخافون من الأتراك .

ويظهر ان دويس تأثر من كلامي هذا ، فقال لي :

— هل تعتقد ذلك ؟

قلت :— انا شاهدت أمثلة عديدة على ذلك في بلاد البلقان . ولذلك أرى من الضروري ان نحسب حساباً لمثل هذه الأمور .

دويس ، قال عندئذ :— لا بأس .. وقلب الأوراق التي أمامه ، وانتقل الى بحث آخر ..

انه لم يطل الحديث في سائر النقاط ، الى ان وصل الى المادة التي قلت فيها : (لا يجوز للمدرسة ان تجبر التلاميذ على حضور دروس دين غير دين آبائهم) .

هنا رفع صوته ، بأداء حاسم ، حيث قال :

— هذه المادة تخالف المعاهدة العراقية البريطانية ، لأن الحكومة العراقية تعهدت فيها بأن تترك التبشير حراً ، ونحن تعهدنا ذلك تجاه حلفائنا . فلا يمكننا ان نوافق على مثل هذه المادة .

ولكنني اجبت قائلاً :

— أرجو ان تسمح لي ان اقول : ان التبشير شيء ، وتعليم الصغار شيء آخر . ان التبشير لا يكون الا بين الكبار ، بين الراشدين . وكل قوانين العالم — على ما اعتقد — تعتبر الطفل في دين آباءه الى ان يبلغ سن الرشد . ولا تلتفت الى طلب يتقدم به شخص قاصر ، فلا تغير سجله ما لم يبلغ سن الرشد ، وذلك يدل على ان التبشير لا يكون الا مع الكبار ..

ولكن ملاحظتي هذه لم تقنع السير هنري دويس ، حيث قال لي ، بعد سماع هذه الملاحظات :

— هذه قضية مهمة ، لها علاقة بالمعاهدات ، فلا يستطيع ان اوافق عليها ،
قبل ان اعرضها على حكومتي ..

ثم كرر — الحكومة العراقية تعهدت نحونا ، ونحن تعهدنا نحو حلفائنا .
وأنا كررت : — ارجو ان تلاحظوا ما قلته عن السن الذي يجوز فيه تغيير
الدين والمذهب .. ذلك يدل دلالة صريحة ، على ان المادة التي وضعناها لا تخالف
مبدأ ما يسمى حرية التبشير ، ولكنه ، كرر بدوره قوله :

— هذه قضية مهمة ... يجب ان اعرضها على حكومة صاحب الجلالة
البريطانية ... بعد هذه المحادثات والمناقشات ، ودعت المندوب السامي ،
وخرجت من دار المفوضية ، وقد تيقنت ان النظام لن يصدر في وقت قريب .

* * *

ما العمل ، إذن ؟

كان يترب علي ان انتخب احد الشقين التاليين :

(أ) — مواصلة العمل لاستصدار القانون ، بعد ان احذف المواد التي
يعترض عليها المقر السامي .

(ب) — العدول عن اصدار القانون بهذا الشكل المبسر ، ومواصلة العمل
وراء الحصول الى نفس النتيجة بالعراق التي كنت اتبعها الى الآن .

اني رجحت الشق الثاني : الوصول الى الهدف مداورة . فاني باستصدار
كتاب وزارة المعارف الرابع — كنت جعلت الاحكام الاساسية من القانون
العثماني نافذة مرعية . ثم بالاعتناء بالامتحان ، وتقرير عدم اعتبار اي شهادة ما
لم تصدر نتيجة للامتحانات العامة حصلت على سلاح معنوي يمكنني ان احمل
المدارس على مراعاة مناهجنا ، دون ان تستند الى مادة قانونية تزودنا بالقوة .
ما كان لدي قانون يخولني حق اجبار المدارس الاهلية ، على تدريس
جغرافية البلاد العربية وتاريخ الامة العربية ، ولكن الاسئلة التي اضعها في

الامتحانات العامة ، كانت تجبر المدارس الاهلية على تدريس تلك المادة .
وواصلت بهذه الطرق الغير مباشرة ، الى ان امكن استصدار قانون ينص
على ذلك ، دون عرضه الى الاستشارة البريطانية .
قانون المعارف العامة الذي اشتركت في وضع مشروعه سنة ١٩٢٩ ، حقق
هذا الغرض .

- ٢ -

قضية المس كر

ان اصلاح مدرسة البنات ودار المعلمات اصلاحاً جدياً ، كان يتطلب الحصول
على مديرة قديرة ، ولا سيما بعد أحداث القسم الداخلي في دار المعلمات .

ان تجربة مس عبود ، وراحيل مسعود ، برهنت لي على ضرورة البحث عن
مديرة أوروبية . ولم أشأ ان أستقدم مديرة انكليزية ، لعلمي أنها ستكون
كثيرة الاتصال بجماعة الانكليز . وسلوك مس عبود - مع أنها لم تكن انكليزية -
جعلني أتحاشى أمر جلب مديرة انكليزية ، وصرت أفكر في مديرة أميركية .

فكرت في بادئ الامر - أن أستقدم المس فيشر ، التي كانت تولت دار
البنات في الشام بإدارة . انها ، كانت قد جمعت الاشغال اليدوية من القرى ،
واستطاعت ان تجعلها مصدراً لأشغال يدوية مبتكرة ، تتفق مع الحاجات
العصرية والذوق العصري .

ولكن ياسين الهاشمي ، الذي رأيت أن أستشير في الموضوع ، قال لي : -
أظن أنك لم تطلع على العلاقات التي قامت بينها وبين نوري . بحيثها يحدث لك
مشاكل كبيرة . ولذلك تركت فكرة المس فيشر ، وأخذت أتناول مع عدة
جهات ، للحصول على مديرة أميركية تحسن الادارة .

وبعد البحث والمخاطبة ، قر رأيي على استقدام المس كر : كانت أدارت عدة

دور الائتام ، في جهات صور وصيدا ، وقبلنا في الأناضول .

وبعد الحصول على موافقة الوزارة ، استقدمناها وعهدنا اليها أمر ادارة دار
المعاملات ، مع الوسائل المادية التي استكملناها ، والمعاملات التي استقدمناها (أمت
السعيد ، آليس قندلفت ، جريديني) .. وفعلاً نجحت المس كر نجاحاً عظيماً ،
في خلق الجو النسائي والتربوي الذي كانت نحتاج اليه دار المعاملات .
ولكن ..

* * *

بعد مرور مدة وجيزة من وصولها واستلامها العمل .. اخبرنا المستر سميت ،
ان دائرة المندوب السامي ، تعترض على ذلك ، وتسال : كيف تم استقدامها ؟
لأن ذلك يخالف المعاهدة المراقبة البريطانية .. ، والمعاهدة تنص على عدم
استخدام غير عراقيين ، دون موافقة الحكومة البريطانية . ولكنني أجبت على
هذا السؤال : - ان المعاهدة نصت ذلك بالنسبة الى « الوظائف الرئيسية التي
تحتاج الى ارادة ملكية ، ومديرية دار المعاملات ليست من الوظائف الرئيسية
التي تتطلب ارادة ملكية . وما يؤيد ذلك ، أن مدير دار المعلمين عين وبديل ،
دون ارادة ملكية .

جوابنا هذا ، قوبل ، في بادئ الامر بالسكوت . ولكن بعد بضعة
أسابيع ، اطلعت على قرار اتخذه مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح كورنواليس :
كتب مذكرة في وجوب تحديد الوظائف التي تحتاج الى ارادة ملكية ، واقتراح
ان يحدد ذلك بالرواتب التي تكون أربعمائة روبية فما فوق . ومجلس الوزراء ،
وافق على هذا الاقتراح .

عندما اطلعت على هذا القرار ، تواجعت مع الوزراء ، وعلمت أنه لم يخطر
ببالهم أن ذلك يمس الامور التي تتصل بالمعاهدة .

* * *

ومن جهة أخرى ، بعد مدة ، وصلنا قبليغ يقول : « وافقت حكومة
صاحب الجلالة على استخدام المس كر الأمريكية الجنسية مديرة لدار المعلمات » .
اننا ما كنا طلبنا الموافقة ، وكنا استقدمناها ، دون أن نطلب موافقة الحكومة
البريطانية على ذلك . وظهر أنهم استسلموا للأمر الواقع ، ولكنهم أرادوا أن
يثبتوا حقهم في المستقبل ، ولذلك أبلغوا موافقة الحكومة البريطانية على
استخدام المس كر .

ابحاث احصائية من حالة التعليم الابتدائي في الالوية

اني كنت اهتم بالاحصاءات التعليمية اهتماماً كبيراً، وادرسها بكل تفاصيلها، من وجوه مختلفة واستند اليها، في كثير من المقررات والمكاتبات . وقت بأبحاث احصائية لمقارنة الالوية حسب مقدار حظها من التعليم الابتدائي الرسمي ونظمت سلسلة من الجداول ، يرتب كل واحد منها الالوية حسب امر من الامور التي تتعلق بالتعليم الابتدائي .

اولاً : - جداول ترتب الالوية حسب الارقام المطلقة التالية :

١ - جدول يرتب الالوية حسب مجموع عدد المدارس الابتدائية الموجودة فيها .

٢ - جدول يرتب الالوية حسب مجموع الصفوف في المدارس المذكورة .

٣ - جدول يرتب الالوية حسب مجموع تلاميذ مدارسها الابتدائية الرسمية .

ثانياً : - جداول ترتب الالوية حسب نسب الأرقام المذكورة :

١ - جدول يرتب الالوية حسب النسبة بين عدد المدارس وعدد التلاميذ (لاطهار متوسط ما يصيب المدرسة الواحدة من التلاميذ) .

٢ - جدول يرتب الالوية حسب النسبة بين عدد معلميها وعدد تلاميذها
(لاظهار متوسط ما يصيب كل معلم من تلاميذ)

ثالثاً : - جداول تأخذ بنظر الاعتبار مجموع نفوس كل لواء ، وترتب الالوية :

١ - حسب النسبة بين مجموع النفوس وبين عدد المدارس .

٢ - حسب النسبة بين مجموع النفوس وعدد التلاميذ

٣ - حسب النسبة بين مجموع النفوس وعدد المعلمين .

ولتوضيح الامور أكثر من ذلك ، يجب أن نحسب النسبة بين ما حصل من
تزايد في عدد التلاميذ وبين ما حصل من تزايد في عدد المدارس . وهذا الحساب
يبين لنا ان زيادة مدرسة واحدة تقابلها زيادة في عدد التلاميذ في كل لواء
بالمقادير التالية :

٣١٠	في لواء بغداد
١٦٦	د د كربلا
١٦٦	د د الحلة
٨٨	د د المنتفك
٨٠	د د البصرة
٧٥	د د ديالى
٥٧	د د العماره
٥٦	د د الديوانية
٥٠	د د أربيل
٤١	د د الدليم
١٨	د د كركوك
١٣	د د الموصل
	د د الكوت
لم يزد عدد المدارس .	

رابعاً : - جداول تأخذ بنظر الاعتبار الامور المالية ايضاً وترتب الاولوية :

- ١ - مجموع الرواتب المخصصة لمعلمي المدارس الابتدائية في اللواء .
 - ٢ - النسبة بين مجموع واردات المالية وبين ما ينفق منها للمدارس الابتدائية الرسمية الموجودة في اللواء .
- (وغني عن البيان اني اخذت المعلومات المتعلقة بعدد نفوس الاولوية من

الجدول (رقم ١٠)

الأولوية مرتبة حسب مجموع تلاميذها في المدارس الابتدائية الرسمية	
٦٦٣٧	لواء الموصل
٣٧٨٨	د بغداد
٢٠٧٨	د البصرة
١٣٥٠	د ديالى
٩٩٨	د كركوك
٩٠٩	د المنتفك
٧٩٣	د الدليم
٧٣٠	د العمارة
٦٨٠	د الديوانية
٦٣١	د الحلة
٦١٤	د أربيل
٥١٤	د كربلا
٤٣٦	د الكوت

الجدول (رقم ٩)

الأولوية مرتبة حسب عدد المدارس الابتدائية الرسمية	
٧٧	لواء الموصل
٢٤	د بغداد
٢٠	د البصرة
١٨	د كركوك
١٨	د ديالى
١١	د العمارة
١١	د المنتفك
٩	د الديوانية
٩	د الدليم
٧	د أربيل
٧	د الحلة
٥	د كربلا
٥	د الكوت

مديرية النفوس العامة . والمعلومات المتعلقة بواردات الالوية من مديرية
المالية العامة) .

خامساً : - جدولاً يرتب الالوية حسب تلاميذ مدارسها الابتدائية الأهلية
وجداولاً آخر يرتب الالوية حسب مجموع تلاميذها ، من رسمية وأهلية.
وقد نظمت رسوماً بيانية عن معظم الجداول المذكورة . وقد ادرجت

الجدول (رقم ١٢)

الالوية مرتبة حسب متوسط عدد التلاميذ في مدارسها الابتدائية الرسمية	
١٥٨	لواء بغداد
١٠٦	د الحلة
١٠٥	د العمارة
١٠٣	د كربلا
١٠٢	د البصرة
٨٨	د أربيل
٨٨	د الدليم
٨٧	د الكوت
٨٦	د الموصل
٨٢	د المنتفك
٧٦	د الديوانية
٧٥	د ديالى
٥٥	د كركوك

الجدول (رقم ١١)

الالوية مرتبة حسب عدد معلمي المدارس الابتدائية الرسمية	
٢٤٨	لواء الموصل
١٣٨	د بغداد
٧٩	د البصرة
٥٤	د ديالى
٤٧	د العمارة
٤٤	د كركوك
٣٤	د المنتفك
٣٠	د الدليم
٢٩	د الديوانية
٣٥	د أربيل
٢٥	د الحلة
٢٣	د كربلا
٢٢	د الكوت

فما يلي بعض النماذج من الجداول المذكورة ومن الرسوم البيانية المتعلقة بها .
 فقد رأيت ان ادرج هنا ثمانية نماذج من الجداول وثلاثة نماذج من الرسوم
 البيانية ، لاطهار اوضاع التعليم الابتدائي في الالوية .
 [ملحوظة - ان الجداول لم تذكر لواء السليمانية لان الاحوال السياسية
 والحركات العسكرية في اللواء المذكور لم تسمح لنا ان نعمل شيئاً لمعارفه ، الا
 في وقت قريب . فيما كان يجوز ان نقيس احواله مع احوال سائر الالوية .]

الجدول (رقم ١٣)

ترتيب الالوية حسب النسبة بين عدد مدارسها الابتدائية الرسمية وبين مجموع نفوسها			
لواء الموصل	مدرسة واحدة مقابل	٨٨٣ ٤	من النفوس
د كركوك	د د د	٨ ١١٧	د
د ديالى	د د د	٩ ١١٢	د
د كربلا	د د د	١٣ ٠٨٠	د
د العمارة	د د د	١٣ ٩٠٩	د
د البصرة	د د د	١٤ ٠٠٠	د
د بغداد	د د د	١٦ ١٧٩	د
د الدليم	د د د	١٩ ٨٨٨	د
د أربيل	د د د	٢٨ ٧١٣	د
د المنتفك	د د د	٢٩ ١٩٠	د
د الحلة	د د د	٣٠ ٦٦٤	د
د الكوت	د د د	٣٤ ٨١٩	د
د الديوانية	د د د	٤٢ ٢٥٩	د

ملاحظات ومقارنات

ان الجداول المذكورة تجمع كل العناصر اللازمة لدرس الامور وبحث الاوضاع، على وجوهها الصحيحة . انها تظهر الى العيان ان المقارنات التي تستند على عدد المدارس وحده ، او عدد التلاميذ وحده ، دون ان تلاحظ النسبة بين هذين العددين من ناحية ، وبين كل واحد منها وبين نفوس اللواء ، لا يمكن ان توصل الى نتائج صحيحة . مثلاً :

— لواء بغداد ، يشغل المرتبة الثانية في معظم هذه الجداول . لان لواء الموصل يفوقه من حيث عدد المدارس وعدد المعلمين وعدد التلاميذ . ولكنه يتفوق على الموصل ويصعد الى المرتبة الاولى في متوسط عدد التلاميذ في كل مدرسة (الجدول ١٢) وفي تلاميذ المدارس الاهلية (الجدول رقم ١٤) . غير انه ينزل الى المرتبة السابعة عندما يؤخذ بنظر الاعتبار النسبة بين عدد التلاميذ وعدد نفوس اللواء (الجدول رقم ١٣) لان الوية الموصل وكركوك وديالى وكربلاء والعمارة والبصرة تتفوق على بغداد في هذا المضمار .

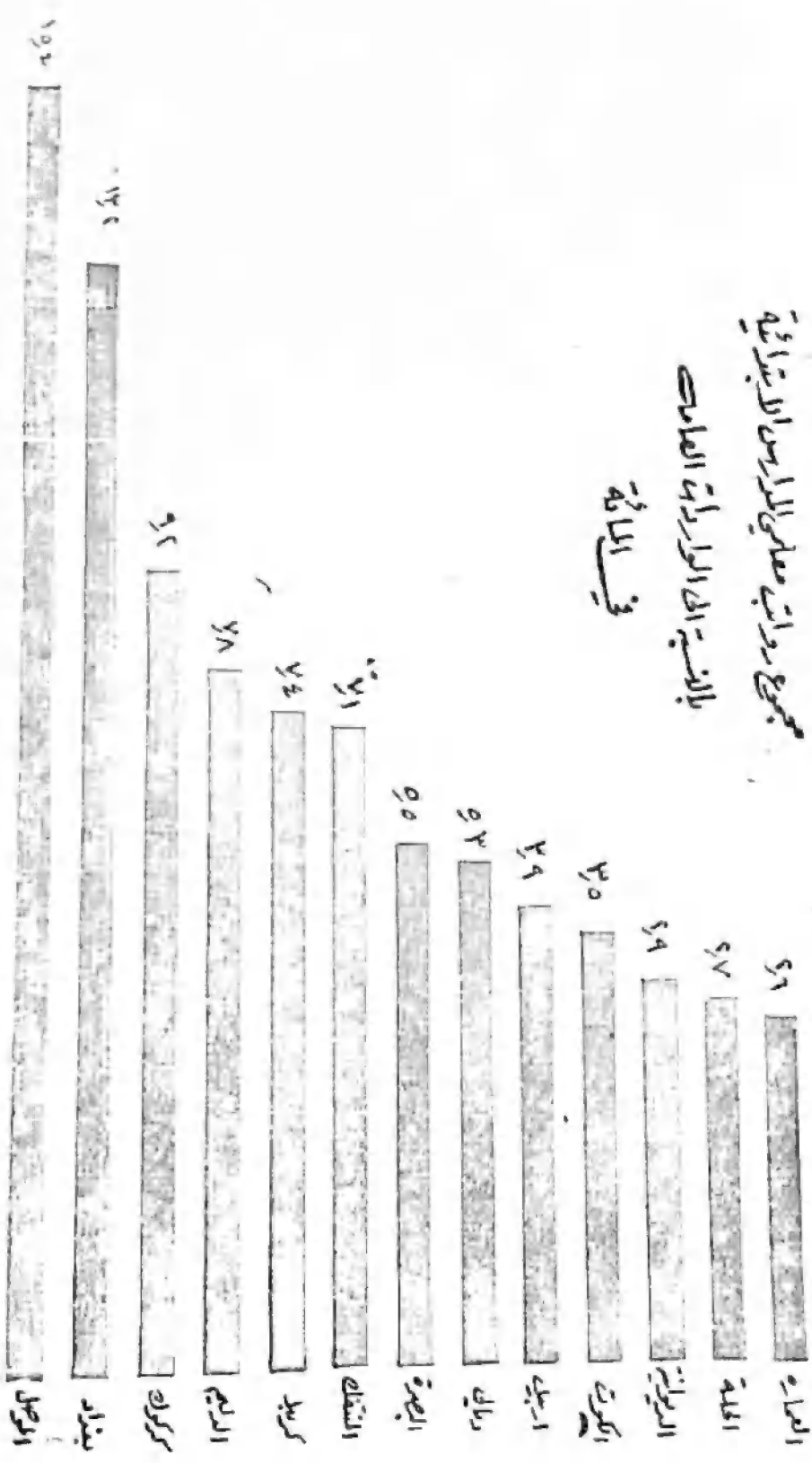
الجدول (رقم ١٤)

عدد تلاميذ المدارس الابتدائية ، مقابل كل عشرة آلاف من النفوس

في جميع المدارس الرسمية والاهلية	في المدارس الاهلية	
٣٤٢	٢٤٥	لواء بغداد
١٣٩	٦٧	د البصرة
١٣٣	٥٥	د كربلاء
٩٨	٢٣	د العمارة
١٩٣	١٧	د الموصل

ملاحظة : لا يوجد مدارس اهلية في الالوية الاخرى .

مجموع مراتب طلابي المدرس الابتدائية
بالنسبة الى المراتب العامة
في المائة



الرسم البياني (رقم ٣)

عدد الدلائل في المدارس الرسمية

بالنسبة الى الفخوس العمومية

تلمذة لكل عشرة آلاف نسمة

الرباط ١٨

الكنون ٢٥

المنزل ٢٨

الفل ٢٩

الرباط ٢٥

الرباط ٢٥

الرباط ٦٢

الرباط ٧٢

الرباط ٧٥

الرباط ٧٨

الرباط ٨٢

الرباط ٩٢

الرباط ٩٧

الرباط البياني (رقم ٤)

– ولواء الموصل يحرز المرتبة الاولى في معظم هذه الجداول ، غير انه ينزل الى المرتبة التاسعة من حيث النسبة بين عدد المدارس وعدد التلاميذ (الجدول رقم ١٢) كما انه ينزل الى المرتبة الاخيرة ، من الاولوية التي فيها مدارس اهلية (الجدول رقم ١٤) .

– ولواء كركوك فيشغل المرتبة الرابعة في (الجدول رقم ٩) والمرتبة

الجدول (رقم ١٥)

عدد التلاميذ		عدد المدارس		الألوية حسب ترتيب الحروف الهجائية
١٩٢٥	١٩٢٢	١٩٢٥	١٩٢٢	
٦١٤	٥١٤	٧	٥	لواء أربيل
٢٠٣٨	١٢٣٢	٢٠	١٠	د البصرة
٣٧٨٨	١٩٢٥	٢٤	١٨	د بغداد
٦٣٥	٤٧٢	٦	٥	د الحلة
٧٦٣	٥٤٥	٩	٥	د الدليم
١٣٥٠	٦٧٥	١٨	٩	د ديالى
٦٨١	٤٠١	٩	٤	د الديوانية
١١٤٩	٧٣٣	١١	٧	د العمارة
٥١٤	٣٤٨	٥	٤	د كربلا
٩٩٨	٨٧١	١٨	١١	د كركوك
٤٣٦	٤٣٠	٥	٥	د الكوت
٩٠٩	٥٥٣	١٣	٥	د المنتفك
٦٦٣٧	٦٥٧٦	٦٨	٦٣	د الموصل

الخامسة في (الجدول رقم ١٠) والمرتبة السادسة في الجدول (رقم ١١) ولكنه يصعد الى المرتبة الثانية في الجدول (رقم ١٣) وينزل الى المرتبة الثالثة عشرة اي الاخيرة من الجدول (رقم ١٣) وفي الرسم البياني (رقم ٢)

— ولواء كربلاء يشغل المرتبة الثانية عشرة في الجداول (رقم ٩ و ١٠ و ١١)

الجدول (رقم ١٦)

ترتيب الأولوية حسب زيادة قلامينها من ١٩٢٢ الى ١٩٢٥	
نسبة الزيادة في عدد التلاميذ	في لواء ديالى
١٠٠ في المائة	
٩٦ د د	د د بغداد
٨٥,٧٥ د د	د د الديوانية
٦٥,٧٥ د د	د د البصرة
٦٤,٣٧ د د	د د المنتفك
٤٧,٧١ د د	د د كربلاء
٤٦,٦٦ د د	د د الدليم
٤٦,٠٠ د د	د د العمارة
٣٣,٧٨ د د	د د الحلة
١٩,٤٥ د د	د د أربيل
١٤,٠٣ د د	د د كركوك
١,٨٧ د د	د د الكوت
٠,٩٠ د د	د د الموصل

ولكنه يصعد الى المرتبة الرابعة في الجدولين (رقم ١٢ و ١٣) ويرتفع الى الثالثة في الجدول (رقم ١٤) .

مقارنة بارقام ١٩٢٢

عندما نقارن بين الالوية مع كل الامور الذي ذكرناها آنفاً نجد انه يوجد بين الالوية تفاوت كبير يتعدى حدود المعقول ولكن مصدر هذا التفاوت الشاذ الشاذ يعود الى السياسة التي اتبعتها الادارة البريطانية في فتح المدارس في الالوية ولا سيما في لواء الموصل .

فان التفاوت كان اكبر من ذلك عند بدء الحكومة الوطنية . كان علينا ان نسمى الى تقليل هذا التفاوت وارجاعه الى الحد الطبيعي . وطبيعي ان ذلك ما كان يجوز ان يتم عن طريق الغاء المدارس في الالوية المتفوقة بل عن طريق فتح مزيد من المدارس في الالوية المتأخرة .

وبذلنا جهوداً كبيرة للعمل في هذا الاتجاه ، والجدول (رقم ١٥) يوضح النتيجة التي توصلنا اليها حتى سنة ١٩٢٥ ، فالجدول المذكور يبين عدد المدارس وعدد التلاميذ في كل الالوية عن سنة ١٩٢٢ من ناحية وعن ١٩٢٥ من ناحية أخرى ويلاحظ منها ان عدد المدارس تضاعفت في بعض الالوية المتأخرة اكثر من غيرها . مثلاً ، عدد مدارس لواء البصرة صعد من عشرة الى عشرين ومدارس لواء المنتفك صعد من ٥ الى ١٣ ، ومدارس لواء دياي صعد من ٩ الى ١٨ ، ومدارس لواء كركوك من ١١ الى ١٨ . وهلم جرى ولكن يجب ان يلاحظ ان هذه الارقام لا تدل على التقدم الحقيقي لان تزايد عدد التلاميذ لم يكن متناسباً مع تزايد عدد المدارس .

وطبيعي ان هذا كان ينتج عن اختلاف رغبة الناس في ارسال اولادهم الى المدارس .

فمثلاً ، عدد تلاميذ مدارس لواء بغداد زاد ١٨٦٣ مقابل زيادة ستة في عدد

المدارس في حين ان عدد تلاميذ لواء البصرة لم تزد الا ٨٠٤ مع ان عدد مدارسها زاد عشرة .

وتلاميذ لواء المنتفك زاد ٣٥٦ فقط مع ان عدد مدارسها زاد ثمانية . ولاظهار هذه الفروق بوضوح اكبر نظمنا الجدول (رقم ١٦) تبين الزيادة بالنسبة الى المئة . فترى منها مثلاً ان لواء ديالى فاق جميع اللوية في هذا المضمار لان التزايد في عدد تلاميذها كان مئة في المئة .

وعدد تلاميذ لواء الديوانية زاد بنسبة ٧٦ في المئة ، في حين ان الزيادة في لواء كركوك كانت بنسبة ١٤ ٪ واما زيادة عدد تلاميذ لواء الموصل فكان اقل من ١ ٪ ... ان هذه الاحصاءات صارت اساساً بنينا عليه عدة مشاريع ومخابرات .

بيان في مسائل توزيع المدارس على الأولوية

(كتبت هذا البيان لارساله الى مجلس النواب باسم وزارة المعارف)
بما ان مسألة توزيع المدارس والمعارف على الأولوية أصبحت موضوعاً لكثير
من المناقشات رأت وزارة المعارف أن تقدم بياناً مفصلاً عن أساس هذه المسألة
وأسبابها ، وان توضح الخطة التي انتهجتها في حل هذه المسألة الى الآن ، وتبين
الأساسات التي ترى من الضروري اتباعها في حلها فيما بعد .

١ - الأساسات الواجب اتباعها في المقارنات :

نود أن نلفت الانظار قبل كل شيء الى بعض الأساسات الواجب اتباعها في
المقارنات :

أولاً : يجب حصر المقارنات بالمدارس الأولية والابتدائية وترك المدارس الثانوية
ومدارس المعلمين والمدارس العالية خارجة عن الحساب والمقايسة . اذ أن
دار المعلمين ودار المعلمات ليست من المعاهد الخاصة بالمدين الكائنة فيها بل
هي معاهد يأري اليها الطلاب من جميع أقطار العراق . كما ان متخرجيها
يخدمون في جميع أقسام البلاد مهما كانت بلدتهم الأصلية . في الواقع أن
مدرسة المعلمات في بغداد تكاد أن تكون في الحال الحاضرة منحصرة

فعلا بيانات العاصمة ولكن الوزارة تعد المدة اللازمة لجعلها في السنة القادمة مدرسة داخلية كدار المعلمين حتى نعم فائدتها جميع البلاد . وكذلك المدارس الثانوية فانها ليست من المدارس التي تنحصر فائدتها بالمدينة التي هي فيها بل من المعاهد التي نعم فائدتها قسماً كبيراً من القطر ان لم نقل كل القطر . فعلياً ان نسمى لجعلها داخلية لتعميم فائدتها من جهة وللحصول على الفوائد العظيمة التي تتولد من الحياة الليلية المشتركة من جهة توحيد الشعور وتأليف القلوب وتوثيق عرى الوحدة في البلاد من جهة أخرى .

أما المدارس العالية فلا حاجة الى البيان أنها أيضاً من المعاهد التي لا يحوز اعتبارها خاصة بالمدينة التي تؤسس فيها . فلماذا كله يجب أن تنحصر المقارنات بين الأولوية بالمدارس الأولية والابتدائية .

نبا : لا يحوز المقارنة بين عدد المدارس بصورة مجردة بل يجب النظر في عدد الصفوف والتلاميذ التي فيها أيضاً . اذ ان هناك بعض مدارس مؤلفة من عشرة صفوف فأكثر يتعلم فيها من التلاميذ ثلاثمائة طالب فأزيد في حين أن بعض المدارس عبارة عن صف واحد يتعلم فيه من التلاميذ ما يتراوح عددهم بين العشرين والثلاثين . فمن الطبيعي ادخال كل من هذه المدارس في الحسابات كوحدة متكافئة مما يؤدي الى نتائج مخالفة للحقيقة كل المخالفة .

هذا وكثيراً ما ترى الإدارة من الموافق توحيد مدرستين او ثلاثة في بناية واحدة أو تقسيم مدرسة واحدة في بنائتين مختلفتين وكثيراً ما تقوم بهذا التوحيد أو التقسيم اضطراراً وفقاً لمقتضيات المباني التي لديها . ولا شك في أن تناقص عدد المدارس في الحالة الأولى أو ترايدده في الحالة الثانية - لا يدلان في حد ذاتهما - على أي تحول كان في وضع المدارس والمعارف الحقيقي .

ثالثاً : يجب أن ينظر في نفوس اللواء ويقارن بين عدد هذه النفوس وعدد المدارس والمعلمين لا سيما عدد التلاميذ الذين فيها . اذ ان هناك بعض ألوية كبيرة وبعض ألوية صغيرة . فلواء الموصل مثلاً هو أكثر نفوساً من مجموع لوائي كركوك وأربيل أو لوائي الدليم وديالى كما ان لواء البصرة لا ينقص كثيراً من ضعف لواء العمارة ولا سيما لواء بغداد يكاد ان يساوي ستة أضعاف لواء كربلاء من حيث النفوس . فلا حاجة الى البيان انه ليس من المعقول اعتبار كل من هذه الألوية متشابهة وادخالها في المقارنات كوحدات متساوية .

فلنضرب مثلاً لظهار خطورة هذه الملاحظات في المقارنة . ان لواء كربلاء يظهر في مؤخرة الألوية من وجهة عدد المدارس حيث لا يوجد فيه الا خمسة مدارس وهذا العدد هو الحد الأصغر لعدد المدارس في سائر الألوية . ولكن اذا لاحظنا ان اثنين من هذه المدارس الخمسة ابتدائيات كاملات ذات ستة صفوف وواحدة أولية كاملة ذات أربعة صفوف وواحدة أولية ذات ثلاثة صفوف واذا عرفنا أن في مجموعها ٥١٣ طالباً مع أن اللواء أصغر ألوية العراق نفوساً حيث تقدر نفوسه العامة (٦٥٠٠٠ نسمة) فقط نرى أن كربلاء يجب أن تعد في مقدمة الألوية اذ أنه لا يتقدمها الا ثلاثة ألوية (اي ألوية الموصل وبغداد وديالى) من وجهة نسبة التلاميذ الى النفوس كما أنه لا يتقدمها الا لواءان (أي لوائي الموصل وبغداد) فقط من وجهتي نسبة عدد الصفوف الى النفوس ونسبة رواتب المعلمين الى النفوس .

ولنورد مثلاً آخر من المعلوم أن لوائي الموصل وبغداد متقاربان من حيث النفوس واذا قارنا بين مدارس هذين اللوائين نرى أن عدد المدارس يزيد في الأول (في الموصل) على الثاني (بغداد) بنسبة زيادة الى ٢٢٢ على ١٠٠ وأما عدد الصفوف فلا يزيد في الأول على ما في الثاني الا بنسبة ٧٥ في المائة كما أن عدد المعلمين لا يزيد الا بنسبة ٧٦ في المائة وزيادة عدد

التلاميذ لا يتجاوز الـ ٧٩ في المائة . فلا يسوغ لنا أن نقول والحالة هذه ان مدارس الموصل هي اكثر من ثلاثة أضعاف مدارس بغداد كما يظهر لنا من مقايضة عدد المدارس في اول وهلة بل يجب علينا أن نقول أن « مدارس الموصل أقل - من ضعف مدارس بغداد ، كما يتبين لنا من مقارنة عدد الصفوف والمعلمين والتلاميذ .

هذا ونرى أن نصرح بأننا لن نقصد من الملاحظات الآتية الذكر ان ننكر وجود عدم التناسب بين الأولوية من وجهة المعارف والمدارس ، بل قصدنا ان نبين بذلك ان عدم التناسب الموجود ليس - في حقيقة الحال - في الدرجة التي يظهر بها في الوهلة الأولى أو في الشكل الذي يتراءى لنا به عند مقارنة بسيطة ، وان لا يظهر بشكله الحقيقي الا عند مقارنة دقيقة تشمل وجوها واعتبارات عديدة .

٢ - الاسباب التي ولدت عدم التناسب :

ان اصل الاسباب الداعية الى عدم التناسب الذي نحن بصدده يرجع الى تاريخ المعارف في هذه البلاد من عهد الادارة العثمانية الى حين تشكيل الحكومة العراقية . اذ ان وزارة المعارف لم توجد بناء المعارف من العدم بل وجدت أمامها بناء قديماً فرأت نفسها مضطرة الى صيانتها - مهما كان بالياً - وتعميره واصلاحه - مهما كان ناقصاً - قبل ان تتمكن من توسيعه او تغييره - مهما كان ذلك واجباً .

واما العوامل التي ولدت عدم التناسب الذي تجاھت به وزارة المعارف من أول أيامها فيمكن أن تلخص - من حيث الأساس - بالنقاط الآتية :

أولاً : ان الحكومة العثمانية لم تعتن في جميع أقسام العراق في درجة متساوية .
ثانياً : ان الحرب لم تؤثر على المدارس في الأولوية المختلفة في درجة متساوية . اذ انه استمر زمناً طويلاً في بعض الأولوية ولم يستمر الا قليلاً في البعض

الآخر . فبعض المدارس تشكت تماماً من جراء ذلك ولم تفتح ثانية الا بعد سنين عديدة أما بعض المدارس فلم تشكت كثيراً ولم يمض زمن طويل بين انسدادها وافتتاحها .

ثالثاً : ان حكومة الاحتلال عندما أخذت تفتح المدارس بدأت - بطبيعة الحال - من المحلات التي وجدت فيها بنايات خاصة لها وفي المحلات التي رأت ان أولياء الطلاب يطلبون فتحها وينتظرونها .

رابعاً : ان في أواخر عهد حكومة الاحتلال أدخلت المدارس العائدة الى الطوائف غير المسلمة في الموصل وكركوك في عداد المدارس الرسمية وبهذه الصورة زاد عدد المدارس في ألوية الشمال ولا سيما في لواء الموصل زيادة فورية .

ولقد انضم الى هذه الأسباب الأصلية بعض العوامل الفرعية - محلية أو سياسية أو شخصية - وبمجموع هذه العوامل الأصلية والفرعية أدت الى عدم تناسب عظيم . فرأت وزارة المعارف العراقية نفسها أمام عدم تناسب كبير ليس بين الأولوية المختلفة فحسب بل بين الجماعات المختلفة في لواء واحد ايضاً . وأخذت الوزارة تعالج هذه المسألة منذ أول تشكلها .

٣ - طرق معالجة المسألة :

لا حاجة الى البيان أنه لا سبيل الى ازالة عدم التناسب الا باختيار احدي هاتين الخطتين :

أ - ابطال الحالة الراهنة وعدم الالتفات اليها وسد بعض المدارس في الألوية التي تكثر فيها وفتح غيرها في الألوية المحرومة منها .

ب - عدم التعرض الى الحالة الراهنة وابقاء المدارس الموجودة مع السعي وراء تزييد المدارس وتوسيع المعارف في الألوية التي لم تقل حصصاً متناسبة منها . ان وزارة المعارف ارتأت أن الخطوة الأولى بعيدة عن المنطق والسياسة معاً

واختارت الخطة الثانية وسارت في أعمالها بموجبها وسعت في إعادة التناسب
بدرجة الوسائط التي تمكنت من الحصول عليها لفتح مدارس جديدة مع مراعاة
ضرورة اصلاح المدارس الموجودة وتوسيعها .

ولا بد للوزارة من التصريح بأنها صادفت في هذا السبيل موانع ومشاكل
عديدة فلم تتمكن من الحصول على التخصصات والوسائط الكافية لتأسيس مدارس
جديدة كثيرة كما أنها لم تتمكن من فتح بعض المدارس في بعض المحلات التي
كانت تهتم بها وترى لزوماً قوياً لتأسيس المدارس فيها ، حتى في بعض المحلات
التي كانت هيأت المعلمين اللازمة لها . وزيد على ذلك فإنها رأت تفاوتاً كبيراً بين
الأويصة من وجهة اقبال الاهلين على المعارف ومسايرتهم في احضار الوسائط
اللازمة للمدرسة وارسال الأولاد اليها ، فاضطرت الى ملاحظة هذا الاقبال أيضاً
وان لم تعمل بموجبها تماماً .

لا تود الوزارة أن تشرح المساعي التي بذلتها والمشاكل التي اقتحمتها والموانع
التي صادفتها في هذا السبيل بل تكتفي بأن تؤكد لمجلس النواب المحترم أنها لم
تهمل هذه النقطة المهمة بل أنها صرفت جميع ما في وسعها - بدرجة مساعدة
الأحوال والظروف - لمعالجة المشكلة المبحوث عنها .

ان عدد المدارس زاد من سنة ١٩٢٢ الى آخر السنة الماضية ١٢٥ في المائة في
لواء الديوانية و ١٢٠ في المائة في لواء المنتفك و ١٠٠ في المائة في كل من لوائي
البصرة وديالي و ٨٠ في المائة في لواء الدليم و ٦٤ في المائة في لواء كركوك و ٥٧
في المائة في لواء العمارة و ٤٠ في المائة في لواء أربيل و ٣٣ في المائة في لواء بغداد
و ٢٥٠ في المائة في لواء كربلا و ٢٢ في المائة في لواء الموصل و ٢٠ في المائة في
لواء الحلة .

أما عدد التلاميذ فقد تزايد في هذه المدة ١٠٠ في المائة في لواء ديالي و ٩٧ في
المائة في لواء بغداد و ٧١ في المائة في لواء الديوانية و ٦٥ في المائة في البصرة
و ٦٤ في المائة في المنتفك و ٥٨ في المائة في العمارة و ٤٨ في المائة في لواء كربلا

و ٤٦ في المائة في لواء الدليم و ٣٥ في المائة في لواء الحلة و ٢٠ في المائة في أربيل و ١٥ في المائة في كركوك و ١٢ في المائة في الكوت و ١ في المائة في الموصل .

ان هذه الأرقام تدل دلالة قطعية على أمرين :

أولاً : على أن الوزارة اعتنت اعتناء خاصاً بالألوية الديوانية والمنتفك والبصرة وديالى ، تلك الألوية التي كانت متأخرة أكثر من غيرها بالرغم من خطورة أحوالها .

ثانياً : على أن ترايد التلاميذ لم يكن متناسباً مع ترايد المدارس في جميع الألوية لتفاوت اقبال الاهلين عليها مثلاً في لواء الديوانية لم يزد عدد التلاميذ الا ٧١ في المائة مع أن عدد المدارس قد زاد ١٢٥ في المائة وكذلك في لواء المنتفك لم يزد عدد التلاميذ الا ٦٤ في المائة مع أن عدد المدارس قد زاد ١٢٠ في المائة - ولكن لواء بغداد قد زاد عدد التلاميذ ٩٧ في المائة في حين أن عدد المدارس لم يزد الا ٣٣ في المائة .

فيمكننا أن نقول ان ازدياد التلاميذ أصبح متناسباً مع ازدياد المدارس في لواء ديالى والعمارة فقط - في حين أن هذا الازدياد صار أشد من ازدياد المدارس في ألوية بغداد والحلة وكربلا وأقل من ازدياد المدارس في بقية الألوية .

مع هذه كله تود الوزارة أن تصرح بانها تبذل جهودها بكل الوسائل الممكنة لتزويد رغبة الاهلين في المدارس في المحلات التي لم ترَ فيها رغبة كافية وتؤكد بأنه قد حصل تطور عظيم في هذا الباب في السنين الاخيرة وتتباهى بان ترى ان هذا التطور آخذ في الازدياد يوماً فيوماً ، بسرعة محسوسة في جميع الألوية . ولهذا كله تعتقد الوزارة بانها تتمكن من تنظيم أمر توزيع المدارس في القطر بصورة متناسبة ومعقولة في بضع سنين اذا حصلت على الوسائل اللازمة لفتح ثلاثين مدرسة جديدة كل سنة .

٤ - معنى التناسب وحدوده :

مع هذا ترى الوزارة من واجبها ان تصرح بانها لا تعني في كلمة « التناسب » التناسب العددي المطلق ، اذ انها تعتقد بأن المساواة العددية متعسرة بل مستحيلة في هذا الباب بناء على الفروق الموجودة بين الأولوية المختلفة من وجهتي كثافة النفوس والاحوال الاجتماعية .

اذا أمعنا النظر في تاريخ المعارف في البلاد المتمدينة نرى ان في جميعها لم تتمش المدارس بسرعة متساوية ولا بصورة متوازية في المـدن والقرى وفي المراكز الصناعية والمناطق الزراعية . وان سيرها وانكشافها في المناطق المختلفة تأثراً في جميع البلاد وفي عموم الادوار تأثراً كبيراً من الاحوال الاجتماعية عامة ومن أساليب المعيشة خاصة .

وهذا الأمر من الأمور الطبيعية التي لا بد ان تعمل عملها بالرغم من كل الوسائل التي يمكن أن يتوصل بها . فلنتصور مائة ألف من النفوس ولنفرضهم على احدى هذه الحالات الثلاث :

أ - انهم مجتمعون في مدينة واحدة بصورة متكاثفة .

ب - انهم مشتتون في قرى متعددة بعضها كبيرة وبعضها صغيرة .

ج - انهم منقسمون الى قبائل صغيرة ومبعثرون في أراضي واسعة .

لا شك في ان عدد المدارس الكافية لتعليم أولاد هؤلاء الناس يختلف اختلافاً كبيراً بالنسبة الى كل من الحالات المعروضة آنفاً كما ان سهولة تأسيس هذه المدارس وتعليم هؤلاء الطلاب أيضاً يختلف اختلافاً عظيماً ، زد على ذلك ان امكان اجتماع الطلاب في تلك المدارس وقابلية استمرارها على الدراسة فيها أيضاً بتفاوت تفاوتاً كبيراً في كل من تلك الحالات .

واذا لاحظنا الفروق الكبيرة الموجودة بين الأولوية المختلفة من وجهة كثافة

نفوسها وعدد المدن والقرى والمساكن التي فيها والأحوال الاجتماعية الخاصة بكل منها فلا بد لنا من التسليم بأن سير المعارف لا يمكن أن يكون في جميعها متساوي السرعة كما أن التناسب المتوخى بين مدارس هذه الأولوية لا يمكن أن يكون متناسباً عددياً بصورة رياضية .

ان وزارة المعارف لا تنكر عدم التناسب بين الأولوية وتقدير لزوم تقديم الأهم على المهم في التشكيلات الجديدة مع هذا تعتقد بأن الأهم والمهم لا يتعينان بالنسبة إلى الأولوية ولا بالنظر إلى عدد النفوس وعدد المدارس التي فيها ، بل يتعينان بملاحظة المحلات في حد ذاتها بقطع النظر عن اللواء الذي تنسب إليها .

حول التعليم في ألوية الشمال

تلقينا من وزارة الداخلية - في أوائل سنة ١٩٢٤ - كتابا يزعم باننا أهملنا ألوية الشمال ويطلب منا زيادة الاهتمام بالألوية المذكورة . وكتبت رداً على ذلك ، نقيت فيه تهمة الإهمال ، وبينت فيه أوضاع الألوية ، وأرفقت بالكتاب الجوابي سلسلة من الجداول الإحصائية والرسوم البيانية . ووزير الداخلية حكمت سليمان ، اقتنع بالجواب الذي أرسلناه ، واعترف لي بأنه كان أرسل الكتاب بناء على طلب أدموندز - الذي كان مساعداً لمستشار وزارة الداخلية ومختصاً بالقضايا الكردية - ، دون أن يدرس الأمور بنفسه . ولكن - سنة ١٩٢٦ - عادت وزارة الداخلية الى طلب زيادة الاهتمام بلوائى السليمانية وأربيل ، للملاحظات سياسية . وكتبت مذكرة بينت فيها الحدود التي يجب أن تقف عندها الملاحظات السياسية ، فلا تطفئ على مقتضيات التربية والتعليم . فيما يلي نص المذكرة التي قدمتها الى وزير المعارف حول هذه القضايا :

معالي الوزير المفخم

ان وزارة الداخلية تشتكي من حالة التعليم في لوائى السليمانية وأربيل وتطلب من هذه الوزارة أن تفتح اول صف في المدارس الثانوية في أربيل

والسليمانية حالما يوجد بعض الفتيان مهياً لذلك بغض النظر الى عددهم القليل ،
وتعزز هذا الطلب ببعض ملاحظات سياسية .
فهنالك مسألتان يجب أن تفصل الواحدة عن الأخرى وتلاحظ كلا منها
على حدة . أولاً مسألة المدارس الابتدائية . ثانياً مسألة المدارس الثانوية .
ان كلا من هاتين المسألتين يجب ان نلاحظ من ثلاثة وجوه : سياسية ،
اقتصادية ، وعلمية . ولا حاجة الى البيان ان الملاحظات السياسية يمكن ان
تتغلب على الملاحظات الاقتصادية ولكن لا يجوز أن تتغلب على الملاحظات
العلمية .

مسألة الثانويات

ان الملاحظات السياسية يمكن أن تعتبر سبباً كافياً لفتح مدارس ثانوية في
المنطقة الكردية لعدد من الطلاب أقل من العدد الذي يعتبر مبرراً لفتح مدارس
ثانوية في الاولية السائرة . ولكن هذه الملاحظات لا يجوز ان تنسبنا أو تستر
عن أنظارنا سائر الاعتبارات العلمية والتعليمية .
لا شك في أن المدارس والصفوف الثانوية التي ستفتح يجب ان تكون ثانوية
حقيقية لا اسمية اذ ان عكس ذلك يولد مشاكل سياسية أكبر من التي يراد
اجتنابها بتمجيل فتح هذه المدارس . والثانويات لا يمكن ان تصبح حقيقية ما لم
يتخرج من الابتدائيات عدد كاف لفتح صف من الوجهتين الكمية والكيفية .
ان الاطوار التي مرت عليها المدرسة الثانوية في البصرة لدليل قاطع على
المخازير العلمية التي تنشأ من الاستعجال قبل الاستحضار . فمن الأمور الطبيعية
انه عندما يفتح صف ثانوي مع عدد قليل من الطلاب يسود الملل والتساهل في
ذلك الصف فينساق المعلمون بطبيعة الحال الى التساهل في الدروس والامتحانات
خشية انسداد الصف . فلذا اعتقد انه يجوز لنا ان نقدم على فتح المدارس
المطلوبة قبل ان يبلغ عدد الطلاب المستعدين للدخول فيها عشر ولكن لا يجوز
لنا ان نقدم على ذلك قبل ان يبلغ العدد المستعد العشرة على الأقل وقبل تأكدنا
من الاستمرار في هذا الباب .

هذا وبما يجب ملاحظته في هذا الشأن ان المدرسة الابتدائية الحالية في السلمانية أسست في أحوال وظروف فوق العادة - بسبب الحوادث المعلومة - ولم يتم تنسيقها بعد . فعندما أخذت هذه الوزارة على عاتقها ادارة المدرسة المذكورة لم تقدم على تنسيقها تنسيقاً علمياً للملاحظات السياسية التي ابدت لموظفيها عندئذ . فان المدرسة ستقدم طلاباً لامتحانات العامة في هذه السنة لأول مرة ولا حاجة الى الايضاح ما لهذه الامتحانات من التأثير المهم في اظهار سوية المدارس وضمنان تنسيقها .

أما مدرسة أربيل فانها من المدارس المنسقة من حيث الاساس الا أنها في هذه السنة في دور الانتقال من حال الى حال اذ ان التدريسات فيها كانت جارية منذ القديم باللغة التركية فأبدلت بالكردية في هذا العام . فلم يمس على هذا الابدال حتى ولا سنة دراسية كاملة ولا حاجة الى الاطناب ان مدرسة كهذه في حالة الانتقال لا تصلح ان تكون أساساً لمدرسة ثانوية فوراً .

هذا وبما يستوقف النظر ان وزارة الداخلية تستند في طلبها هذا - في الدرجة الاولى - الى ضرورة تخريج موظفين أكراد مثقفين تثقيفاً صحيحاً . فخارى من واجبنا ان نلفت نظرنا الى النقطة التالية : ان المدارس الثانوية لا تخرج موظفين بل تهيب الطلاب للدخول في المدارس العالية . فمدارس تخريج الموظفين هي المدارس الاختصاصية أو العالية مثل دار المعلمين ومدرسة الهندسة والمدرسة الحربية وكلية الحقوق . فاذا كان القصد الأصلي تخريج الموظفين يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد الطلاب الأكراد في هذه المدارس لا الاستعجال في تأسيس مدارس ثانوية فيها .

مسألة الابتدائيات .

أما مسألة الابتدائيات فانها مسألة مالية فحسب اذ لا مانع علمي وتعليمي يستوجب التاني في هذا الباب . فالتنا نسمى لتزويد عدد المدارس الابتدائية في

المناطق الكردية بدرجة مساعدة الميزانية ونأسف كل الأسف لعدم تمكننا من تحقيق هذه الأمنية لضيق الميزانية .

فتحنا قبل بضعة أشهر مدرسة للبنات في السليمانية وسنفتح ثلاثة مدارس في لواء أربيل ونكون بهذه الصورة خصصنا ثلث المدارس التي فتحت أو ستفتح في خلال سنة ٩٢٦ لهذين اللواتين .

أما ما جاء في تحرير وزارة الداخلية في شأن لواء السليمانية فيحتاج الى تدقيق وتحليل . لا يخفى على معاليكم ان ادارة معارف السليمانية لم تنقل الى هذه الوزارة الا منذ سنة ونصف ومن ذلك الحين عملت الوزارة كل ما يمكن عمله في ذلك اللواء نظراً الى أحواله المعلومه . وقد أعيد فتح مدرسة جم جمال الذي كان تابعاً لذلك اللواء حالما استتب الامر فيه وفتحت مدرسة ابتدائية ومدرسة أولية ومدرسة للبنات في نفس السليمانية ومدرسة أولية في البجّة وتقرر فتح مدرسة في قره طاغ وحتى تم تعيين المعلم الذي سيقوم بتأسيسها وفعلاً ذهب المعلم الى السليمانية ولكنه لم يتمكن من السفر الى قره طاغ فبقي في السليمانية بناء على طلب الحكومة المحلية . فنحن لا نعرف أن في لواء السليمانية محلاً صالحاً لتأسيس مدرسة جديدة في الاحوال الحاضرة . فلا يحق والحالة هذه لوزارة الداخلية ان تعاتبنا على قلة المدارس في لواء السليمانية .

هذا وانني أرى من الموافق أن نكرر على وزارة الداخلية خلاصة التحرير لسابق وهي أن الوزارة مهمة كل الاهتمام في أمر المدارس في المنطقة الكردية بدرجة مساعدة ميزانيتها من جهة وبدرجة أهمية المدارس الموجودة فيها من جهة أخرى . ولكنها معتقدة اعتقاداً جازماً أنه لا سبيل الى معالجة هذه المسألة عاجلة جدية ما لم يفسح أمامها مجال لتزويد عدد المدارس في جميع الألوية تأخرة زيادة جدية ومستمرة .

هذا ولعاليكم خالص التكريم .

(ساطع الحصري)
مدير المعارف العام

قضية النصولي

ان كتاب « الدولة الأموية في الشام » الذي نشره الاستاذ انيس النصولي ، في بداية سنة ١٩٢٧ ، أثار ضجة كبيرة ، اقترنت باشاعات كاذبة عديدة ، وتعتقد بسلسلة من الملبسات الخطيرة ، وصارت تعرف على السنة الناس ، وفي صفحات الصحف والمجلات باسم « قضية النصولي » .
فيما يلي بعض التفاصيل عن أوليات هذه القضية وحقائقها ، وعن صفاتها المختلفة وملابساتها العديدة .

- ١ -

كنا استقدمنا ، سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، - بعد بحث طويل ودقيق - أربعة شبان ، من ألمع خريجي الجامعة الأميركية ببيروت ، لتدريس التاريخ ، والتربية ، والعلوم الرياضية في المدارس الثانوية ودار المعلمين ببغداد : انيس النصولي ، وعبدالله المشنوق ، من بيروت ، درويش المقدادي ، من طولكوم ، وجلال زريق ، من اللاذقية .

انهم كانوا مثالا للهمة والنشاط والاخلاص ، قاموا بواجباتهم خير قيام .
انيس النصولي كان يدرس التاريخ في المدرسة الثانوية . وقرر سنة ١٩٢٦ أن يطبع اجازته ودروسه المتعلقة بالدولة الأموية في الشام ، وفعلا أخذ بطبعها وتوزيعها على الطلاب ملزمة بعد ملزمة . وقد تم طبع الملازم في أواخر السنة

المذكورة ، وبلغ عدد صحائفها ٣٦٠ . عندئذ ، رأى الاستاذ ان يضيف الى
اولها ملزمة خاصة ، رقم صحائفها بالحروف الأيجدية . تضمنت الملزمة المذكورة
الغلاف الداخلي والمقدمة ، وبينهما كلمة الاهداء ، وتم ذلك ، في بداية
سنة ١٩٢٧ .

الغلاف كان يتضمن الكلمات التالية :

الدولة الأموية

في الشام

تأليف

أنيس زكريا النصولي

مؤلف الدولة الأموية في قرطبة الخ .

الطبعة الأولى

مطبعة دار السلام ببغداد

١٩٢٧

« والمقدمة » كانت تنتهي بالعبارات التالية :

« ... ولم نجعل لعلاقتنا الدينية والطائفية والسياسية والاجتماعية تأثيراً في
تدويننا التاريخ . ولم نكتب هذه الصفحات والصفحة التقديرية للسلف هدفنا .
والحق أننا أردنا ان نثبت الحقائق ونفسرها حسب اجتهادنا ، ونحن بعيدون
جد البعد عن التعصب . فان وفقنا في هذا العمل الصغير فحسبنا هذا التوفيق في
خدمة تاريخ العرب » .

مدينة السلام - في أول كانون الثاني سنة ١٩٢٧ .

أنيس

وأما كلمة الاهداء ، فكانت تتألف من العبارات الثلاث التالية :

« من أحق بتاريخ أمية ، من أبناء أمية !
ومن أحق بتاريخ معاوية والوليد من أبناء معاوية والوليد !
فاقبلوا يا أبناء سوريا الباسلة المتحدة المستقلة ، هذه الثمرة الصغيرة » .

أنيس

هذه العبارات صارت الباعث الأول للضجة التي قامت حول الكتاب : ان بعض الجعفرين احتجوا عليها قائلين أنها تتم عن استحقاق للمراقبين واستفزاز للجعفرين .

لا شك في ان تصدير الكتاب بهذه العبارات كانت غلطة كبيرة لا يمكن غض النظر عنها ، حتى عندما ينظر اليها بنظرات علمية بحتة . فان اعتبار السوريين أبناء الأمويين - أو أبناء معاوية والوليد - لا يتفق مع الحقائق الثابتة ، لا بالمعنى الأصلي والمادي المفهوم من كلمة « الأبناء » ، ولا بالمعنى المجازي والمعنوي المعروف لهذه الكلمة . لأن الدولة الأموية كانت دولة عربية ، بكل معنى الكلمة . انها نشرت ألوية العروبة والاسلام ، حتى سواحل المحيط غرباً وأسوار الصين شرقاً ، وكونت - بذلك - في مدة وجيزة أوسع الامبراطوريات التي عرفها التاريخ القديم والوسيط . فلا يجوز - اعتبارها والحالة هذه - مفخرة للسوريين وحدهم ، بل لا بد من اعتبارها من مفاخر العرب أجمعين .

ولذلك لا يمكن اقرار المؤلف على كلماته هذه ، لا من وجهة الحقائق العلمية ، ولا من وجهة الاعتبار القومية .

* * *

هذا بالنسبة الى كلمة الأهداء ، التي تصدرت الكتاب في الملمزة الجديدة .
وأما متون الكتاب ، في الملمزات الأصلية ، فانها خالية من أمثال هذه العيوب والمآخذ .

عندما قرأتها بكل اهتمام ، لم أجد فيها ما يمس عواطف طائفة من الطوائف الدينية . في الواقع أن بعض الفقرات التي وجدتها في الصفحة ٥٩ من الكتاب ، استوقفت نظري في بادئ الأمر . اذ يقول المؤلف فيها :

« ... بكى المسلمون الحسين ، ولا يزالون يتألمون لفاجعته ، وتعقد الشيعة في العاشر من محرم (ذكرى مقتله الواقع في ١٠ محرم سنة ٦١ هـ و ٦٨٠ م) الاجتماعات المؤثرة . فترام يضربون صدورهم بأيديهم ويشجون رؤوسهم بالحديد ، ويهلك بعضهم . لعل العلم يعيدهم في المستقبل عن هذه العادة . فيحولون مجرى أحزانهم الى فعل الخير والاحسان وبث الفضيلة بين أبنائهم وبناتهم » .

يلاحظ ان المؤلف ينتقد هنا عادة « لطم الصدور بالأيدي » وشج الرؤوس بالحديد ، ، ولكنه يحترم احزان الشيعة في اليوم العاشر من محرم ، ولا يتعرض الى مذهبهم ، بوجه من الوجوه .

فيمكن أن يؤخذ المؤلف على ذلك بعض المؤاخذه ، فيقال - مثلاً - « كان الأجدر به أن لا يدخل ملاحظته هذه بين أبحاثه التاريخية » ، غير أنه لا يجوز المبالغة في هذه المؤاخذه ، واتهام المؤلف بالتعرض الى مذهب الجعفريين . فان الحقائق التالية - التي تظهر من ثنايا الفقرات الآتية الذكر بكل وضوح وجلاء - تنفي عنه هذه التهمة ، نفياً باتاً :

اولاً : - انه يصرح بأن البكاء على فاجعة الحسين والتألم منه ، ليس من خصائص الشيعة وحدهم ، بل انما هو من الامور التي عمت - ولا تزال تعم - جميع المسلمين .

ثانياً : - انه ينتقد عادة « لطم الصدور بالأيدي وشج الرؤوس بالحديد » ، ولكنه لا يتعرض الى مآثم العاشر من محرم ، انما يتعنى أن يتحول مجرى الاحزان الى « عمل الخير والاحسان » .

هذا ، وما تجدر ملاحظته في هذا المضمار ، ان عادة لطم الصدور بالأيدي وشج الرؤوس بالحديد ، ليست من مقتضيات المذهب الجعفري الأصلية ، بدليل

أن هذه العادة لا تشمل جميع بيئات الشيعة ، بل تنحصر في طائفة من المدن الكبيرة .

* * *

ناء على كل ما سبق : أستطيع ان أقول : ان أغلاط الكتاب العلمية --وعماذيره السياسية -- تنحصر في عبارات الاهداء التي تصدرت المزمة المضافة الى الكتاب أخيراً . ولذلك ، رأيت ان أحسن الطرق لمعالجة القضية ، هي ان يطلب الى المؤلف ان يعيد طبع المزمة المذكورة ، على اساس تجريدها من جميع كلمات الاهداء .

واعتقدت ان هذا التدبير يزيل المحاذير ، ويهدئ الخواطر ، ولكن ، كان هناك جماعات من رجال الجعفرية لا ترغب في تهدئة الخواطر ، بل تسعى الى تهيجها اكثر فأكثر . وكان هناك جماعة أخرى ، وجدت في هذه القضية فرصة سانحة يجب اغتنامها ، لإثارة الرأي العام ضدي ، ولزلة ثقة الملك بي ، واعتماد الحكومة علي . وأخذ جميع هؤلاء يهولون الامور تهويلاً شديداً ، ويشيرون بين الناس ان دروس النصولي كلها تظمن في المذهب الجعفري ، وتحقر ابناء الشيعة ، وتبين أمير المؤمنين .. والبيئات الجعفرية صارت تصدق الشائعات - دون ان تعرف شيئاً عن حقيقة كتاب النصولي ، وتطالب بطرد النصولي من البلاد .. وأمام هذه الأحوال ، قررت الحكومة انهاء خدمات الأستاذ أنيس النصولي وأمرت بتسوية حساباته ، تمهيداً لعودته « الى بلاده » .. وذلك بغية تهدئة الخواطر الهائجة ..

- ٢ -

غير ان شيوع قرار فصل النصولي ، أوجد استياء شديداً ، بين المعلمين وبين الطلاب .

والأساتذة عبدالله المشنوق ، ودرويش المقدادي ، وجلال زريق أرسلوا

الى الوزير - السيد عبد المهيدي - احتجاجاً شديد الهمجة ، كما أرسلوا نسخ منها الى كل من رئيس الوزراء ورئيس مجلس الأعيان ، ورئيس مجلس النواب ، والى مدير المعارف العام ، والى مدراء الصحف المحلية والأجنبية ، والجرائد نشرت الاحتجاج المذكور ، في اليوم التالي . وهذا نص احتجاج المدرسين ، كما نشرته الجرائد ، في اليوم التالي : (٣٢ كانون الثاني ١٩٢٧) .

(صورة من كتاب مرسل الى معالي وزير المعارف)

نحن الموقعين أدناه المدرسين بالثانوية ودار المعلمين ، نتشرف بإبلاغ معاليكم ان عملكم الأخير القاضي بفصل زميلنا الأستاذ النصولي من خدمة التعليم بدون عذر معقول أو مشروع ، قد أساءنا الى الدرجة القصوى . ونرى أنفسنا يا معالي الوزير الأفخم مضطرين لابلاغكم ما نشعر به ازاء عملكم هذا فنقول :

انكم يا فخامة الوزير ، طعنتم الحرية الفكرية في صميمها في القرن العشرين ، فرجعتم بالبلاد القهقري حتى خلنا أنفسنا عائشين في العصور الوسطى المظلمة ، معرضين في كل وقت الى محاكم التفتيش والاضطهاد . فلذلك نحتج احتجاجاً شديداً على عملكم هذا الضار بمصلحة الأمة والمشين بسمعتها والداعي الى التفرقة في عصر نحن أحوج فيه الى الاتحاد . فنتأمل ان تعدلوا عن هذه الفكرة وتسحبوا قراركم .

وتقبلوا يا معالي الوزير الاحترام اللائق لمنصبكم .

وطلاب المدرسة الثانوية ودار المعلمين أيضاً كتبوا ورقة (احتجاج واحترام، نشرتها الجرائد في اليوم التالي ، هذا نصها :

« نحن الموقعين أدناه ، طلاب مدرستي الثانوية ودار المعلمين ، نحتج احتجاجاً شديداً لفصلكم الأستاذ النصولي . ونسترحم إعادة النظر في مسألة صيانة الحرية الفكرية . »

ولكن طلاب المدرسة الثانوية لم يكتفوا بكتابة هذا الاحتجاج

والاسترحام ، بل قرروا ان يقوموا بمظاهرة أمام وزارة المعارف . وفي ١٩٢٧/١/٣٠ ، خرج الطلاب من المدرسة مجتمعين ، - سنين وجعفرين - ، وساروا الى مبنى وزارة المعارف ، الذي كان قريباً من رأس جسر الكرخ ، والذي أصبح بعد مدة مقراً لمديرية الآثار القديمة . وكانوا قد انتخبوا من بينهم وقدراً صغيراً ، ليدخل الوزارة ، ويعرض مطالبهم الى وزير المعارف ، والى مدير المعارف العام .

لا أعرف ماذا جرى من حديث بين الوفد وبين الوزير السيد عبد المهدي . ولكنني لاحظت ، عندما دخل الوفد الى غرفتي ، أنه كان على رأسهم محمد حسن سلمان ، الذي كنت أعرفه جيداً ، لأنه كان قد برع في دور عطيل ، عند تمثيل الرواية ، في قاعة الثانوية بحضور الملك فيصل . انه كان من أبناء الجعفرية ، وتكلم باسم زملائه ، وقال ما يلي .

« جئنا لنبين ان كل ما شاع عن الأستاذ النصولي عار عن الصحة ، ونؤكد انه لم يقل لنا شيئاً يحس مذهب من المذاهب ، ونسترحم من الوزارة ان تعيد النظر في قرارها المتعلق بفصل الأستاذ النصولي . »

وأنا ، مع علمي بان ذلك أصبح مستحيلاً ، قلت لهم :

« الحكومة تدرس مطلبكم ، وتقرر ما تراه . وأنصحكم ان تعودوا الآن الى المدرسة ، بعد ان قدمتم استرحامكم الى الوزارة . »
لم أحضر ، مقابلة الوفد للوزير ، ولكنني لا أشك في أنه قال للوزير أيضاً شيئاً مماثلاً لما قاله لي .

ويظهر ان الطلاب كانوا ينتظرون صدور وعد من الوزير . ولذلك ظلوا أمام مبنى الوزارة ، مدة طويلة . وذلك كان يعرقل السير في طريق جسر الكرخ عرقلة شديدة ، فجاءت ثلة من الشرطة لتقوية الشرطة الذين كانوا تواوا مهمة حفظ النظام والأمن ، خلال المظاهرة . وطلب ضابط الشرطة اليهم ان ينصرفوا ، لكي ينتظم السير في ذلك الشارع الهام . ولكن الطلاب لم يلبوا هذا الطلب ، عندئذ دخل أحد الضباط الوزارة ليسأل : هل نضربهم بالعصي

حتى نضطروهم الى التفرق ؟ جاءني نوري ثابت ، ليسأل : رأيي في الأمر . قلت له : لا .. ان الضرب يزيدهم ثوراً . من الأوفق ان يستعينوا بمضخة الاطفاء ليرشوا عليهم المياه ، ويضطروهم الى التفرق والانصراف . وطلبت منه - في الوقت نفسه - ان يتصل بالطلاب ، وان يقنعهم بالانصراف .

ولكن ، عندما وصلت مضخة الاطفائية ، استطاع بعض الطلاب ان يقفزوا على عربة المضخة ، ليحاولوا دون تشغيلها ، كما ان طلاب آخرون استولوا على خرطوم الرش . ولهذا السبب ، حدث اشتباك بالأيدي بينهم وبين رجال الشرطة والأطفاء .. ولكن في الاخير ، استطاعت الشرطة ان تغلب عليهم وتفرق شملهم .

* * *

ولكن ، في اليوم نفسه حدث حادث آخر ، كان يمكن ان يؤدي الى عواقب وخيمة :

السيد جعفر الشبيبي - شقيق الشيخ رضا الشبيبي - ظهر فجأة أمام باب الوزارة ، وأخذ يصرخ بأعلى الأصوات : وما هذا ، أمير المؤمنين هان ، وطائفة الجعفرية تحقر .. هذا لا يطاق .. ، .

عندما سمعت هذه الصيحات من غرفتي ، لم أستغرب سلوك الرجل هذا ، لأنني كنت أعرف ان رضا الشبيبي كان أول المثيرين للضجة حول كتاب النصولي . ولكنني تخوفت من النتائج الخطيرة التي تنجم من استمرار هذا الصراخ . كانت وزارة المعارف في المبنى الذي أصبح فيما بعد مقراً لمديرية الآثار القديمة ، والمبنى المذكور يقع بالقرب من رأس جسر الكرخ ومن مداخل السوقين ، التي تكتظ بالمارين والعابرين من جهة ، والجالسين في المقاهي من جهة أخرى . وكان بينهم - بطبيعة الحال - عدد كبير من الجعفريين . فلو سمع هؤلاء هذا الصراخ ، لصدقوا ما يسمعون ، واقاموا بحركات لا تحمد عقباها . لقد مرت هذه الاحتمالات في ذهني بسرعة البرق ، وقلت على الفور ، الى مدير المنطقة عاصم

الجلبي ، والمفتش نوري ثابت : اسرعوا الى ملاقاته واستدراجا الى الداخل ،
وادخلوه الى أبعد الغرب من الطريق ، لكي لا يسمع الناس صراخه الخطير ..
وفعلا ذهبوا ، وفهمت من اتجاهات الأصوات وتحولاتها ، انها استطاعا ان
يستدرجانه الى الداخل ، وهو لا ينقطع عن الصراخ والمويل .

بعد ان تأكدت من تباعده عن الطريق ، فكرت ان اذهب اليه لأكله في
الموضوع . ولكنني عندما دخلت غرفة المحاسبة التي كان تم استدراجها اليها ،
رأيت في حالة تهور شديد ، ومستسلماً لأقصى درجات العصبية ، فضلاً عن اني
سمعت بين الكلمات التي ترصع صيحاته ، قوله : « .. وأنتم تسكتون ، بل
تحبذون ، » وفهمت من ذلك انه يقصدني أنا بالذات . ولذلك رجعت ان أعود
الى غرفتي ، دون ان أعمل شيئاً لتهدئة أعصابه الشائرة .

بعد مدة ، خف الصراخ ، ثم أنقطع .. وجاءني نوري ثابت ليقول : كلنا
هلكنا في تسكين صيحاته ، الى ان خرج الوزير السيد عبد المهدي من غرفته
- بناء على سماعه الصراخ المستمر - وجاء الى غرفة المحاسبة ، وأمسك بيد
جعفر الشيبلي ، وأخذه الى غرفته .

وحكى لي نوري ثابت الكلمات التي كان يطلقها في صرخاته . عندئذ طلبت
منه ان يكتب تلك الكلمات كلها على ورقة ، ففعل ذلك ، وقال ان كل واحدة
من هذه الكلمات ، كان يكررها ، عدة مرات ، ثم يعود اليها ليكررها تارة
بنفس التعبيرات وتارة بتعبيرات مختلفة . وأنا أنقل فيما يلي ، أهم تلك الكلمات
كما كان دونها المفتش نوري ثابت ، بخط يده :

« - ما هذا ؟ ما هذه الفوضى ؟ ما هذه الرذائل ؟

- كفانا السكوت على كل هذه الفظائع .. أناس أجانب ، ماجورين يأتون
الى البلاد ، فيحرقون أبنائنا ، ويحرقون طائفة هي الأكثرية الساحقة
في البلاد !

- أنا لا أرضى وإن أرضى بتحقيق طائفتي .. كفانا السكوت . يأتون
أناس ماجورين يلعبون بعقول أبنائنا .. فيتركهم يهجمون على الوزارة .

- كفى يا نوري .. دعني أتكلم يا نوري .. هذا عار علينا .. كل ذلك
ونحن نسكت ... أبداً أبداً لا أسكت ولن أسكت ..
- هل تحقر طائفة الشيعة وأنتم تسكتون ، أم تحبذون ..
- هل يحقر علي ابن أبي طالب ونحن لا نرضى بالاستغناء عن وظيفة
من يحقره ؟ ! ،

عندما تأملت في الاتهامات الباطلة والمضللة التي تضمنتها هذه الكلمات ،
قدرت بوضوح أتم ، عظم الأخطار التي استطعنا ان نتجنبها ، باستدراج الرجل
الى داخل الوزارة ، للحيلولة دون وصول صرخاته المثيرة الى اسماع رواد
المقاهي ، ودهماء الشوارع والاسواق .

ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد ، بطبيعة الحال . كان من الطبيعي ان
يكرر جعفر الشبيبي أقواله واتهاماته هذه العديد من المحافل والمجالس الجعفرية .
ولا شك في أنه لم يكن وحيد نوعه في هذا المضمار ، بل كان له أمثال كثيرون ،
بين الطائفيين الضالين . ويظهر ان جميع هؤلاء كانوا اغتazonوا - بوجه خاص -
من اشتراك الطلاب الجعفرين في المظاهرات المعلومة .

ان قليلا من التفكير المنطقي كان يكفي للتأكد من ان هذا الاشتراك يدل
على عدم صحة الشائعات . ولكن هؤلاء الطائفيين كانوا بعيدين عن كل تفكير
منطقي . ولذلك اعتبروا هذا الاشتراك دليلاً على خبث الأساتذة الذين لعبوا
بعقولهم ، وسمعوا أفكارهم ، وجعلوهم لا يشعرون بالأهانة التي توجه الى
طائفتهم .

ولذلك قام جماعة منهم ، يتعاون مهمة « ايقاظ هؤلاء الطلاب من غفلتهم »
على ما يزعمون . وصاروا يطوفون ببيوت الطلاب الجعفرين واحداً فواحداً ،
يؤنبونهم على اشتراكهم في المظاهرة ، ويطلبون من آباءهم ان يسهروا على تحسين
سلوك أولادهم ، صيانة لكرامة طائفتهم .

* * *

ان مظمي المظاهرة ، في المدرسة الثانوية وفي دار المعلمين ، عندما اطلعوا على هذه الأحوال ، قرروا اصدار بيان ينفي عن المظاهرة كل صبغة طائفية ، ويعلن انتهاء الأضراب وعودة الجميع الى الدروس . وفعلوا أصدروا البيان في ١٩٢٧/٢/١ على شكل منشور مطبوع في مطبعة العراق . ووزعوه على الناس وعلى الجرائد . وفيما يلي نص البيان المذكور :

بيان حقيقة

من طلبة دار المعلمين والثانوية
الى اخوانهم أبناء الشعب العراقي كافة

نعلم أولاً أننا ما قمنا بمظاهراتنا الا دفاعاً عن المبدأ المقدس الذي نجله ونحرمه الا وهو مناصرة الحرية الفكرية في التدريس والنشر والتأليف تلك الحرية التي نتمتع بها بموجب دستورنا المحبوب المقدس ، ولم تكن مظاهراتنا نتيجة تحريض مطلقاً وانما هي نتيجة روح سامية كامنة في صدورنا دفعتنا الى هذه المظاهرة السلمية المنظمة وأما لنفتنم الفرصة ونذيع لأبناء أمتنا بأننا لم نقصد التفرقة في عملنا هذا فنحن أبعد الناس عن هذه الفكرة المنكرة ونتبرأ منها أمام الناس ونحن اخوان متعاضدون كالبنيان المرصوص لا نفرق بين مذهب أو عقيدة دينية . بيد ان بعض الذين يحبون الصيد في الماء العكر حاول صبغ قضيتنا بصبغة طائفية ذميمة ، فدرءوا للتخاذل الذي قد ينجم عن هذه الفكرة عدنا الى دروسنا معتمدين على وعد رئيس حكومتنا المحبوب فخامة العسكري الذي اخذ على عاتقه صيانة حقوقنا المشروعة .

فليحي جلاله مليكنا المعظم فيصل الأول حامل لواء الحرية الفكرية وحامي دستورنا المقدس وليحي فخامة رئيس حكومتنا المحبوب .
ولتحي الحرية الفكرية وليحي الاتحاد العربي .

بغداد في ١ شباط سنة ١٩٢٧ طلبة دار المعلمين والثانوية

* * *

وأما الأساتذة الثلاثة - الذين أعلنوا تضامنهم مع النصولي ، فاحتجوا على قرار الوزارة - فقد أراد السيد عبد المهدي ان يفصلهم ، وينهي خدماتهم على الفور .

ولكن رئيس الوزراء جعفر العسكري ، رجح التريث في هذا الأمر ، وأرسل لي كتاباً بخط يده ، هذا نصه :

مستعجل للغاية

١٩٢٧/٢/١

عزيزي ساطع بك المحترم ،

أرجو ان تؤخروا تبليغ الانفصال للمعلمين الثلاثة الذين احتجوا على الوزير في مسألة النصولي الى بعد ظهر يوم غد . فلربما نتمكن من ازالة سوء الفهم ونعود المياه الى مجاريها .

مخلصكم
جعفر العسكري

وفي اليوم التالي استدعاني الى مكتبه ، وطلب مني - بحضور وزير المعارف السيد عبد المهدي - ان استعمل نفوذي لدى الأساتذة الثلاثة ، لكي يسحبوا استقالاتهم ويعتذروا للوزارة ، حتى يصفح عنهم معالي الوزير .

ولكنني ، قلت له : أنا قررت ، منذ اليوم الأول - وبناء على عدة أسباب - ان لا اتدخل في الأمور والمعاملات التي تتصل بقضية النصولي . وبينت قراري هذا الى معالي الوزير . ولذلك أرجو ان تعذروني ..

رد على كلامي هذا ، قائلاً : ولكن هذه قضية هامة ، ونحن لا نرى من الموافق ان يذهب هؤلاء الثلاثة مع النصولي .

ولكنني قلت : ومن جهة أخرى ، أود ان أصرح بأنني لا أعتقد بأن بقاءهم يوافق المصلحة ، بعد ما حدث الآن . لأن الجو أصبح الآن مشبعاً بشق الاشاعات والأراجيف ، وأنواع من سوء الظن وسوء الفهم . وذلك لن

يترك لهم مجالاً للقيام بواجباتهم كما يرام ، بل سيحدث كل يوم مشاكل جديدة ، لهم وللبلاد .

قال : أنا معك ، أنهم لا يمكن ان يبقوا مدة طويلة . غير أنني أريد ان يبقوا مدة ، حتى يصفو الجو .

قلت : أفعلا ما تشاؤون . ولكن أنا لا أود ان اتدخل في هذه القضية أيضاً .. فأرجو ان تقدروا عذري في هذا المضمار .

بعد هذه المحاورة ، ترك رئيس الوزراء الأمر الى الوزير .. وسافر الأساتذة الأربعة في يوم واحد ، بعد ان وجهوا الى البلاد والى الطلاب « كلمة شكر ووداع » نشروها في الجرائد . وفيما يلي نص هذه الكلمة :

كلمة شكر ووداع الى اخواننا العرب أبناء الرافدين

نفادر هذه الربوع العربية المحبوبة وفي قلوبنا أجمل الذكريات لما لاقيناه من حسن وفادة أبناءها وعواطفهم السامية التي تجلت لنا بأجلى المظاهر أثناء قيامنا بواجبنا المقدس في خدمة شباب الأمة الناهض . ونشكر من صميم افئدتنا الأمة العراقية المجيدة ونرجو من أبناءها ان يشقوا كل الثقة أننا من الخدمة المخلصين المبادئ الحرة التي نود انتشارها في كل صقع عربي .

وان ننسى لا ننسى الروح الصادقة التي انبعثت من تلك النفوس الطاهرة نفوس اخواننا الطلبة فخر العراق وطلائع مجده الجديدة .

فمنح نودع هذا القطر الشقيق ونودع اخواننا العرب فيه حبنا واخلصنا نفادره وكلنا آمال بنجاحه وسعادته .

عبدالله المشنوق أنيس النصولي درويش المقدادي جلال زريق

- ٣ -

بعد انتهاء اضراب الطلاب وبعد سفر المعلمين الأربعة ، بدأ التفكير والعمل

لمعاقبة « المذنبين » في أحداث المظاهرة . كان هناك ثلاثة انواع من الذنوب .
النوع الأول والأهم : « جريمة ضرب رجال الشرطة أثناء قيامهم بواجباتهم
الرسمية » التي ارتكبها جماعة من الطلاب .

النوع الثاني : أعمال « التحريض على الاحتجاج والمظاهرة » ، قام بها
بعض المعلمين .

النوع الثالث : أعمال « مخالفة النظام والاخلال بالأمن العام » ، التي قام بها
بعض الطلاب .

النوع الأول : الجريمة - من الأمور التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات ،
وتدخل في اختصاصات السلطات القضائية .

النوع الثاني : يرتبط بأعمال الموظفين ، ويدخل في اختصاصات السلطات
الإدارية ، وربما مجلس انضباط موظفي الدولة .

النوع الثالث : يعتبر من جملة « المخالفات الانضباطية » ، التي تقع في المدارس ،
وتدخل في اختصاصات الهيئات المدرسية ووزارة المعارف .

هذا ، وقد رأت الحكومة ان تسلم الطلاب الى السلطات القضائية ،
ومحاكمتهم وفق أحكام القوانين العامة من جراء « الجريمة » المذكورة آنفاً ، لا
يخلو من محاذير . ولذلك تركت مهمة « اجراء التحقيق واتخاذ القرار » في شأنها
أيضاً الى وزارة المعارف . ولهذا الأسباب ألفت الوزارة لجنة خاصة « لاجراء
التحقيقات بين المعلمين وبين الطلاب » ، وتقديم الاقتراحات ، استناداً الى نتائج
تلك التحقيقات وأمرت اللجنة المذكورة « ان تتصل بسلطات الأمن العام ،
للاطلاع على التحقيقات التي قامت بها في حينها » ، والتي ستقوم بها خارج
المدرسة .

وأنا لم أشارك في أعمال هذه اللجنة أيضاً .

* * *

جاءني يوماً ، لاينل سميث - مفكش المعارف العام - ليستشيرني في قضية

تتصل بهذه الأحداث ، ومع هذا رأى ان يعرف رأيي في « قضية انضباطية » - بوجه عام ، بقطع النظر من ارتباطها بأحداث « مظاهرات الاحتجاج » .
وقد علمت من كلامه ان المستشارين البريطانيين اهتموا بوجه خاص في قضية « ضرب رجال الشرطة » . لا خلاف في ان القضية - من الوجهة القانونية - تدخل في نطاق اختصاصات الهيئات القضائية . ولكن المعتمد السامي يرى ان سوق الطلاب المتهمين بها الى المحاكم لمحاكمتهم وفق أحكام القوانين العامة ، واصدار الحكم عليهم وفق مواد قانون العقوبات ، يولد محاذير كبيرة جداً ، ولذلك ينصح بمعالجة هذا الأمر ، دون تدخل المحاكم فيها .
ولكن ما العمل ، كيف يعاقب مرتكبو جريمة « ضرب رجال الشرطة » من دون الرجوع الى قانون العقوبات .

كورنواليس - مستشار وزارة الداخلية تذكر وذكر حادثة مماثلة ، وقعت ايام دراسته في بلاده . كانت الكلية عاقبت الطلاب بضربهم .
فاتجهت آراء البعض بمبدأ « العقاب بالضرب » ، ولكن ، هو - أي لاينل سميت - بقي متردداً في الأمر ، ولذلك ، أراد ان يعرف رأيي في هذا المبدأ .
قلت له ما مآله : انا لا احبذ مبدأ « العقاب بالضرب » في المدارس الثانوية ، بوجه من الوجوه . لأنني اعتقد ان ضرب الطلاب لا يؤثر في افكارهم ، ولا يعمل عمل التدبير الزاجر في نفوسهم . ولكنه يولد ردود فعل قوية . ولا أشك في ان الضرب بناء على قرار رسمي ، يجرح كرامة الشبان ، ويولد في نفوسهم حقداً عميقاً .

* * *

لم أعرف شيئاً عما جرى بعد ذلك من أبحاث ومذاكرات ، بين المستشارين البريطانيين ، وبين هؤلاء وبين الوزراء . ولكن الوقائع الجارية تدل دلالة قاطعة على ان مبدأ « معاقبة الطلاب بالضرب » ، لم تتمدد حدود البحث والنقاش ، خلال الأزمة التي نشأت عن قضية النصولي .

ولكن المبدأ المذكور ، سينعش ويتقوى - بعد مرور سنة على ذلك التاريخ ، بمناسبة المظاهرات التي قامت ضد الفرد دموند . عندئذ سيدخل المبدأ المذكور الى ميدان العمل والتنفيذ ، سيجعل الحكومة على اصدار مرسوم تشريعي ، مع « مفعول رجعي » ، ولكن المرسوم التشريعي المذكور سيقابل باعتراضات وانتقادات شديدة في المجلس النيابي ، كما سيأتي تفصيل ذلك ، عند بحثي عن قضية المظاهرات التي قامت ضد الفرد دموند .

* * *

أعمال لجنة التحقيقات استغرقت نحو عشرة ايام ، بعدها قدمت اللجنة الى الوزارة تقريرين : أحدهما عن الطلاب ، والثاني عن المعلمين والمديرين . التقرير المتعلق بالطلاب ، ليس لدي نسخة منه . غير اني احتفظت بين اوراقى بنسخة من « الأمر الوزاري » الذي صدر بهذا الشأن ، مستنداً الى التقرير المذكور . انه يقرر العقوبات التالية :

طرد (٤) طلاب ، طرداً نهائياً . وطرد (٧) طلاب لمدة شهر واحد ، و (١١) طالباً لمدة اسبوعين ، على ان يطردوا طرداً نهائياً اذا عادوا الى مثل هذه الأعمال ، وتوجيه انذار مسجل الى ثلاثة طلاب .

أدرج فيما يلي ، الأمر الوزاري المذكور بنصه الكامل :

وزارة معارف العراق

بغداد شباط ١٩٢٧

قرار وزاري

بما أن أمر عقاب الطلاب الذين قاموا بالمظاهرة أمام وزارة المعارف بتاريخ ١٩٢٧/١/٣٠ وتجاسروا على ضرب أفراد الشرطة وموظفيها اثناء تأدية وظيفتهم لرسمية أودع الى وزارة المعارف .

وبعد الاطلاع على نتائج تحقيقات اللجنة المؤلفة في هذه الوزارة من جهة

والتحقيقات التي قامت بها دائرة الشرطة من جهة أخرى فقد تقرر ما يأتي :

١ - ان الطلاب الذين تجاسروا على ضرب أفراد الشرطة زيادة على تحريضهم رفاقهم أثناء المظاهرة يطردون طرداً نهائياً وهم : (١) عبد اللطيف محيي و (٢) فائق السامرائي و (٣) حسين جميل و (٤) انور نجيب ، من طلاب المدرسة الثانوية .

٢ - ان الطلاب الذين تجاسروا على الضرب خلال المظاهرة يطردون لمدة شهر واحد على ان يطردوا نهائياً فيما اذا ظهرت منهم أية حركة تخل بنظام المدرسة العام وهم : (١) محمد خالد ابراهيم و (٢) عبد الستار عبد الجبار و (٣) عبد الرحمن ابراهيم و (٤) عبد اللطيف عطا و (٥) كامل ابراهيم و (٦) فؤاد درويش و (٧) عبد القادر اسماعيل ، من طلاب المدرسة الثانوية .

٣ - ان الطلاب الذين حرضوا رفاقهم يطردون لمدة اسبوعين فقط على ان يطردوا نهائياً فيما اذا ظهرت منهم أية حركة تخل بنظام المدرسة العام وهم : (١) أدم مشتاق و (٢) عزيز علي و (٣) انيس وزير و (٤) محمود عبد الكريم من طلاب المدرسة الثانوية . و (١) جلال عبد الرزاق و (٢) صبيح كمال و (٣) عبدالله شريف و (٤) أحمد فوزي و (٥) محمد الحاج علي و (٦) خليل جميل و (٧) حسام الدين العميدي من طلاب دار المعلمين .

٤ - ان الطلاب الذين ساعدوا المحرضين بحماسهم يندرون انذاراً مسجلاً وهم : (١) جواد حسين و (٢) عبد الرزاق الطاهر و (٣) قاسم حسين من طلاب المدرسة الثانوية . و (١) يوسف عبود و (٢) شاكر محمود و (٣) ظافر صالح من طلاب دار المعلمين .

وزير المعارف

التقرير المتعلق بالمعلمين والمديرين : ليس لدي نسخة منه ، ولا من الأوامر والقرارات الوزارية التي صدرت بالاستناد اليه . غير أن بين أوراقى صورة من

الملاحظات التي كنت كتبتها اعتراضاً على ذلك . يتبين منها : أن التقرير كان يقترح فصل المعلم يوسف زينل من خدمة المعارف . وأنا اعترضت على ذلك واقترحت الاكتفاء بتحويل مقر عمله الى الموصل .

وأما ما جاء في مذكرتي عن سائر المعلمين ، فلا يبين الاقتراحات بوضوح كاف - لعدم وجود التقرير الأصلي ، من قولي بأن أعمالهم لا تتجاوز حدود المناقشة والانتقاد ، فلا تستوجب العقاب .

أدرج فيما يلي ، صورة مذكرتي المتعلقة بهذا الأمر ، على الرغم من عدم وضوح فقرتها الثانية والثالثة ، لعدم وجود التقرير المفصل الذي نشير اليها :

معالي الوزير الأفخم

بالإشارة الى تقرير لجنة التحقيق والحقاً بمعرضاتي الشفهية ، أعرض الملاحظات الآتية في شأن المعلمين .

١ - انني لا أرى من الموافق اخراج يوسف زينل من خدمة المعارف . لأن مدارسنا حرمت في المدة الأخيرة من خدمات خمسة معلمين من درجة بكالوريوس علوم علاوة على حرمانها من خمسة معلمين من درجة عالية بسبب ذهابهم الى انكلترا وأمريكا لأجل اكمال التحصيل . فإخراج معلم آخر من هذه الدرجة يجعل الضرر أشد وأعظم فأرى أن نكتفي بتحويله الى ثانوية الموصل عوضاً عن توفيق فشوع معلم الطبيعيات فيها لهذه المرة . وبما ان يوسف زينل شاب أكمل تحصيله هذه السنة ودخل الخدمة حديثاً نأمل أملاً قوياً ان هذا التحويل يكون مصلحاً كافياً لأعماله فيما بعد . مع هذا لا بأس من تجريه أيضاً - مدة شهر كامل وفقاً لاقتراح مستر سميث - على أن تقسم هذه الغرامة على سنة ويقطع من راتبه ثلاثين روبية كل شهر .

٢ - ان عمل بقية المعلمين لم يتجاوز حد المناقشة والانتقاد . فالذلك لا أرى مجالاً لاتخاذ أي عقاب كان تجاه هذا العمل . مع هذا يمكننا أن نحفظ التقرير في السجل ، لكي نسترشد منه في آخر السنة الدراسية ، عندما نحاول اصلاح جماعة معلمي المدرستين وجعلهم أكثر تجانساً ، بما هم فيه الآن .

٣ - ان التقرير لا يظهر وقوع تقصير من قبل مدير دار المعلمين ولكنه يظهر وقوع تقصير واضح من قبل مدير الثانوية . مع هذا أرى من الضروري ان نكتفي في الحالة الحاضرة بارسال اخطار تحريري الى المدير المومى اليه . انني أعرض هذه الملاحظات ، راجياً الأمر بما يجب عمله في هذه النقاط . هذا ولعاليكم الاحترام .

(ساطع الحصري)
مدير المعارف العام

١٩٢٧/٢/١٣

* * *

لاحقة

اني لم أبدِ أي ملاحظة على الأمر الوزاري المتعلق بمعاقبة الطلاب ، تمشياً مع القرار الذي كنت اتخذته ، واطلعت الوزير ورئيس الوزراء عليه ، في عدم التدخل في الأمور المتعلقة بقضية النصولي . ولكنني تأملت كثيراً من عقوبة الطرد النهائي ، التي تقرر على أربعة من الطلاب ، لأنها تهدم مستقبلهم . وقررت ان انتظر بضعة أشهر ، حتى تهدأ الحواطر الثائرة وتنقطع الرياح العاصفة ، ثم أسمى الى تقرير اعادة النظر في هذه القضية ، على أساس الغاء قرار الطرد النهائي .

وفعلًا ، بعد مرور المدة المناسبة ، كلمت الملك فيصل في هذا الموضوع . وحصلت على موافقته لاجراء المعاملات اللازمة لاعتبار الأشهر التي مضت عقوبة كافية ، والغاء قرار الطرد النهائي الذي كان قد صدر بحق هؤلاء الشبان .

لجنة الاصطلاحات العلمية

- ١ -

لقد كثرت الكلام ، في محافل الأدب والسياسة ببغداد حول تأسيس « مجمع علمي عراقي » ، على غرار « المجمع العلمي العربي » المؤسس في دمشق . حتى أن هذا الموضوع دخل بين توصيات مجلس النواب .

اني فكرت في هذا الأمر ملياً ، ورأيت أن التفكير في تأسيس « مجمع علمي » في العراق ، سنة ١٩٣٦ ، يكون سابقاً لأوانه ، للسببين الأساسيين التاليين :
أولاً : لا يوجد في البلاد العناصر الكافية لتكوين « مجمع » يستحق التسمية باسم « المجمع العلمي » .

ثانياً : ان الضيق المالي المستحود على البلاد كان يحول دون الحصول على الاعتمادات الكبيرة التي يحتاج اليها تكوين المجمع العلمي .

ولذلك ، رأيت من الأوفق لمصلحة البلاد - في تلك الظروف - ان نكون هيئة أكثر تواضعاً وأقل كلفة من « المجمع العلمي » : لجنة تتولى بحث وتقرير المصطلحات العلمية التي تحتاج اليها المدارس والجرائد والمجلات ، لجنة تتألف من رئيس وثمانية أعضاء ، يخصص لرئيسها راتب قدره (٦٠٠) روبية ، ويعين لها كاتب براتب (٢٥٠) روبية ، ويعطى لأعضائها خمس عشرة روبية عن كل اجتماع . كما يخصص لها نحو (٤٠٠٠) روبية لشراء كتب واصدار نشرات .

وعلى هذا الأساس ، يكتفى باعتماد (٢٠,٠٠٠) روبية في السنة . وقد وضعت مشروع الميزانية اللازمة للجنة ، على ضوء هذه التقديرات . غير اني اطلت التفكير اكثر من ذلك ، لتقرير كيفية انتخاب الأعضاء . كنت أعرف ان ادعياء العلم والادب في البلاد كثيرين ، كما انهم متنافسون ومتحاسدون . ولذلك فكرت في طريقة تقلل مسؤولية الوزارة وصلاحياتها في أمر انتخاب الأعضاء : انها تكتفي بانتخاب عضوين فقط ، وتترك لهما مهمة انتخاب العضو الثالث ، على ان ينتخب الثلاثة العضو الرابع ، ويحتمع الأربعة لانتخاب الخامس ، وهكذا ، الى ان يتم انتخاب الأعضاء الثمانية . وبعد الحصول على الاعتمادات اللازمة ، بدأت في تنفيذ هذه الخطة .

في ٢٨ أيلول وقع وزير المعارف عبد الحسين الجلبي على التعليمات التي تضمنت الأسس التي ذكرتها آنفاً ، كما وقع على كتاب موجه الى الاستاذ معروف الرصافي والأب أنسطاس الكرملي ، يبلغها انتخابها عضوين باللجنة ، ويرجوها ان يتوليا أمر انتخاب بقية الأعضاء وفقاً لأحكام المادة الخامسة من التعليمات ، ويتمنى لهما وللجميع النجاح .

وفي اليوم التالي اجتمع الاثنان وانتخبا الأستاذ طه الراوي الذي كان مديراً للمطبوعات . ثم اجتمع الثلاثة وانتخبوا عز الدين علم الدين ، الذي كان أستاذاً للعلوم الطبيعية والأدب العربي في دار المعلمين . وبعد يومين اجتمع الأربعة ، وانتخبوا الدكتور أمين المعلوف ، الذي كان مدير الامور الطبية في الجيش العراقي . ثم اجتمع الخمسة وانتخبوا الاستاذ توفيق السويدي الذي كان مديراً للإدارة المدنية ، وعندما اجتمع الستة انتخبوا الاستاذ عبد اللطيف الفلاحى الذي كان نائب الحلة في المجلس النيابي . وعندما اجتمع السبعة انتخبوا رستم حيدر الذي كان سكرتير صاحب الجلالة الملك ورئيس الديوان الملكي .

وبذلك تم انتخاب الأعضاء الثمانية ، وقررت وزارة المعارف ان يتولى معروف الرصافي رئاسة اللجنة .

وعندما اجتمعت اللجنة بكامل هيأتها ، قررت ان يكون رفائيل بطي - مدير ديوان الرسائل في وزارة الداخلية - سكرتير شرف لها . ثم وضعت « التعليمات » اللازمة لتنظيم أعمالها ، كما أنها قررت « الخطة العلمية » التي ستسير عليها في تقرير الاصطلاحات العلمية . وبعد ذلك شرعت في درس الاصطلاحات العلمية ، وفقاً للجدول الذي قدمناه اليها ، بناء على الاقتراحات التي تلقيناها من هيئات التعليم في دار المعلمين وفي المدارس الثانوية . وأصدرت اللجنة ، خلال سنة ١٩٢٦ نفسها ، نشرتها الأولى . تقع الفشرة المذكورة ، في ثلاثين صفحة ، وتتضمن أسماء الأعضاء وكيفية انتخابهم ، والتعليمات التي قررتها ، والاصطلاحات التي وضعتها في الحساب والهندسة والفيزياء .

ننقل فيما يلي ، المواد الخمسة الأولى من التعليمات التي توضح أعمال اللجنة وأغراضها :

المادة (١) - تنظر اللجنة في الاصطلاحات العلمية والأدبية وكل ما يحسد ويحدث من الكلمات في اللغة ، وخاصة في الاصطلاحات التي تستعمل في المدارس والكتب المدرسية وبالجملة تسعى الى كل ما يؤدي الى اصلاح اللغة وتوسيعها وانهاضها الى مستوى العلم والأدب في العصر الحاضر .

المادة (٢) - تنظر اللجنة في الكتب المدرسية وغيرها مما يعرض عليها وتبدي رأيها فيه من وجهة اللغة والمصطلحات العلمية .

المادة (٣) - تنشر اللجنة عند الحاجة رسائل غير موقوفة تذكر فيها أعمالها وخاصة ما تقرر قبوله من الآراء والكلم والمصطلحات العلمية .

المادة (٤) - لكل عضو من اعضاء اللجنة وغيرهم ان يعرض عليها كل ما عن له أو عثر عليه من الآراء والكلمات المستجدة في اللغة والمصطلحات الحديثة وغير ذلك مما يدخل في أعمال اللجنة .

المادة (٥) - تقبل اللجنة ان تنظر في كل ما يعرض عليها من غير أعضائها من الامور التي تدخل في أعمالها .

كما ننقل فيما يلي « الخطة العلمية » التي قررتها اللجنة ، لأهميتها الخاصة : تعتبر اللجنة المواد الآتية قواعد ودراساتير تتبعها فيما تضعه وتقرره من المصطلحات العلمية والكلمات اللغوية .

(١) - ان الاشتقاق قياسي في اللغة قياساً مطلقاً في أسماء المعاني التي هي عرضة لطروء التغير على معانيها ، ومقيد بمسيس الحاجة في الجوامد .

(٢) - ان وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري اما على طريقة الاشتقاق ، واما على طريقة التعريب ، ولا مانع من الجمع بينهما كما في « مسرة » و « تلفون » ، ويرجح النحت عند الحاجة .

(٣) - لا يذهب الى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة الا اذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها ، بخلاف التعريب ، فانه يجوز تعريب كلمة أعجمية مع وجود اسم لها في العربية كما هو الشأن في كثير من المعربات الموجودة في اللغة .

(٤) يشترط في الكلمات التي تختار من كتب اللغة ليعبر بها عما حدث وتجدد ان تكون مأنوسة غير نافرة والا وجب تركها والذهاب الى طريقة الاشتقاق أو التعريب .

(٥) - يرجح الشائع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معاجم اللغة .

(٦) - لا يشترط في المعرب رده الى وزن من أوزان الكلمات العربية ولكن يستحسن ذلك ان أمكن كما يستحسن تغييره بما يجعله قريباً من اللهجة العربية كما في شهنشاه المغيرة من شاهان شاه .

(٧) - اللغة انما تتقرر باستعمال العامة اكثر من وضع الخاصة ، لكن هذا فيما عدا المصطلحات العلمية ، أما في المصطلحات العلمية فالأمر بالعكس .

وتنتهي النشرة بهذا التنبيه الموجه الى رجال العلم (ترحب اللجنة بالملاحظات والآراء التي يعرضها عليها رجال العلم بشأن اوضاعها من الاصطلاحات كما أنها

تنظر في ما يقترح عليها - على يد وزارة المعارف - من هذا القبيل) .
ولكن من المؤسف جداً ، ان هذه « النشرة الاولى » أصبحت - في الوقت
نفسه - « النشرة الأخيرة » للجنة الاصطلاحات العلمية ، لأن ظروفًا غريبة
أدت الى انحلالها ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

- ٣ -

عندما انتخبت وزارة المعارف الاستاذ معروف الرصافي ، والأب أنسطاس
الكرملي ، قال انتخابها هذا الاستحسان من جميع الجهات . ولكن ، عندما
تقدمت عمليات الانتخاب - دون تدخل الوزارة - وأخذت تتضاءل آمال
الكثيرين الذين كانوا يتمنون انتخابهم لعضويتها ، بدأت التذمرات ،
والانتقادات ، والاعتراضات ، واشتدت بوجه خاص ، عندما تم انتخاب العضو
الثامن ، وانسدت أبواب الانتخاب . ومن الغريب ان أشد المعارضين للجنة ، بعد
تكوينها ، كان الشيخ باقر الشبيبي ، مع انه كان من أنشط الداعين اليها ،
والمتحمسين لها ، قبل تكوينها .

وقال لي - عندما لاقاني ، بعد انتهاء عمليات الانتخاب : - لماذا حصرتم
عدد الأعضاء بثمانية ، ولم تجعلوه أربعين أو ثلاثين ، أو - على الأقل - عشرين ؟
قلت له : أربعين ثلاثين عشرين ، هذه كلمات يسهل تلفظها ، ولكن كل
واحدة منها تستلزم زيادة في ميزانية المعارف عشرات الآلاف من الروبيات .
ونحن نهلك الى ان نحصل على أقل الزيادات ، لأجل أشد الحاجات ..

ومع ذلك ، انه ظل حانقاً على اللجنة - التي لم تنتخبه . وعندما تولى السيد
عبد المهدي وزارة المعارف ، استطاع ان يقنعه على وجوب تصفية اللجنة ،
فأصدر الوزير أمراً بتوقيف دفع الاكراميات للاعضاء ، قائلاً : « فليعملوا دون
ان يتقاضوا أي أجر » .

وذلك أدى الى تبادل الرسائل بين رئيس اللجنة وبين وزير المعارف .

واللجنة أجلت اجتماعها ، الى حين حل القضية .
عندئذ رأيت من الضروري ان أتدخل في الأمر ، ووجهت الى الوزير السيد
عبد المهدي ، الكتاب التالي :

كانون الثاني ١٩٢٧

معالي الوزير المفخم

ان لجنة الاصطلاحات العلمية عطلت اجتماعاتها انتظاراً الى جواب معاليكم
على تقريرها المتعلق بالاكراميات . واني أعتقد بضرورة انتهاء هذه المسألة
المعلقة واعادة الامور الى مجاريها وذلك للأسباب الآتية :

أولاً - اننا كنا أودعنا الى اللجنة قائمة الاصطلاحات المتعلقة بالعلوم الرياضية
والطبيعية وطلبنا منها تدقيقها واختيار الأوفق منها ، بما ان عدداً غير قليل من
المعلمين مشغولون في تأليف الكتب وترجمتها همهم جداً كما همنا أيضاً ان تنجز
اللجنة مذاكراتها في هذا الشأن بدون تأخير وابطاء .

ثانياً - ان اللجنة كانت تألفت بناء على توصية المجلس النيابي وقرار اللجنة
الوزارية المؤلفة للنظر في تلك التوصيات ، فتمطيلها في بدء أعمالها لا يتفق مع
حكمة الحكومة .

ثالثاً - ان وظائف اللجنة المشار اليها من الامور التي تهتم جميع البلاد العربية ،
وقد شاع تأليفها في تلك البلاد وبحث عنها عدد غير قليل من الجرائد والمجلات .
فتمطيل اللجنة قبل ان يتاح لها الوقت الكافي للعمل يسبب لسمعة العراق .

رابعاً - ان معاليكم وافقتم على قبول الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر عربي يجتمع
فيه ممثلون من البلاد العربية المختلفة للمداولة في أمر المعارف ولا شك في أن مسألة
توحيد الاصطلاحات العلمية ستكون من أول المسائل التي يجب ان ينظر فيها في
المؤتمر المذكور . فيكون من الموافق جداً ان يتقدم العراق الى هذا المؤتمر

بإقتراحات صريحة بعد دراسة وافية في هذا الباب . فتمطيل اعمال اللجنة
بحرمننا الاستفادة من هذه الفرصة السانحة .

مذا وأرى من واجبي أيضاً ان أعرض لمعالكم ان أمر هذه اللجنة واكراميات
اعضاءها كانت عرضت في حينها على اللجنة المالية من المجلس النيابي وقبلت من
قبل اللجنة المشار اليها ، كما لا يخفى على معاليكم حيث كنتم عندئذ أحد أعضائها .

هذا ولمعالكم الاحترام .

ساطع الحصري
مدير المعارف العام

وعلى الرغم من ذلك ، لم يغير الوزير موقفه من اللجنة .
« لجنة الاصطلاحات العلمية » انحلت - من جراء ذلك - وزالت من
من الوجود ، بعد ان عاشت وعملت مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر فقط .

المدرسون الايرانيون الذين احدثوا لنا مشاكل كبيرة

كان في العراق زمرة من الناس لا تفرق بين الجعفري العراقي وبين الجعفري
الايراني . ومعظم وزراء المعارف ، كانوا من هذه الزمرة : فوزير المعارف هبة
الدين الشهرستاني ، ادخل بين افراد البعثة الاولى التي اوفدت الى الدراسة في
الجامعة الاميركية في بيروت ، شاباً ايرانياً متحمساً لايرانيته ، وصار يقوم
بدعاية لايران قائلًا : ان الانتداب على العراق يجب ان يعهد الى ايران . والوزير
عبد الحسين الجلي ، عين سكرتيراً له معلماً ايرانياً ، واثاح له فرصة الاطلاع على
جميع اسرار مجلس الوزراء في العراق ، فضلاً عن انه كان رعى شاباً ايرانياً آخر ،
وانفق على دراسته بسخاء . والشاب المذكور ، بعد ان وصل الى مرتبة مدير
معارف منطقة الفرات اظهر نمرقه الايرانية ، وذهب الى خدمة ايران . وبعد
بضع سنوات ، عاد الى بغداد ، وعلى رأسه البهلوية ، بصفته مفتشاً للمدارس
الايرانية في العراق ، موفداً من قبل الحكومة الايرانية . واما الوزير السيد عبد
المهدي ، فقد فات الجميع في هذا المضمار .

وفيما يلي بعض التفاصيل عن المدرسين الايرانيين الذين اظهروا نعرتهم
الايرانية بكل وضوح وجلاء :

محمد الدشتي

بين طلاب الدفعة الاولى من الذين أرسلوا للدراسة في الجامعة الاميركية ببيروت ، كان طالب اسمه « محمد الدشتي » .

انه كان يدرس على حساب الحكومة العراقية ، ولكنه كان يتردد بين جمعية الطلاب العراقيين وجمعية الطلاب الايرانيين في الجامعة المذكورة . وقد بلغني من من مصادر عديدة بأنه كان يصرح بأنه ايراني . وكان يقول : ان الانتداب على العراق يجب ان يكون للحكومة الايرانية .

ما العمل ؟ التساهل مع الايرانيين ، ولا سيما عدم التمييز بين الجعفرين العراقيين والجعفرين الايرانيين ، كان من الامور الشائكة ، فكان من الصعب ان أقبر هذه القضية ، وأضمن النجاح فيها .

وقد علمت انه يدرس الكيمياء . وقلت في نفسي : لا مجال للاضرار بالعراق في دروس الكيمياء .

* * *

عندما أتم دراسته وعاد الى بغداد ، وتولى التدريس في دار المعلمين وفي المدرسة الثانوية ، لاحظت منه أطواراً غريبة عزوتها على حب الظهور : عندما أذهب - مع الوزير - الى زيارة المدرسة ، يسارع في اجراء تجارب كياوية التي تخطف أنظار الوزير ، وفي الوقت نفسه يتخذ التدابير ليصوره ، وهو يجري التجربة .. والوزير ، الذي يرى أمثال هذه التجارب لأول مرة في حياته ، يندهش منها بطبيعة الحال ، ويقول : « خوش معلم ، قدير جداً » . وقد علمت أنه يأتي بالمصورين ليصوروه ، خلال اجراء التجارب أمام الطلاب . وظننت ان الدافع لكل ذلك ، هو حب الظهور . وطلبت من المدير ، ان يقول له : لا يجوز ان يقضي قسماً من أوقات الدرس ، بالترقيبات التي يقضيها التصوير .

ولكني علمت - في الأخير - انه كان يقصد من ذلك أمراً آخر : انه كان يجمع تلك الصور ، ليرسلها الى وزارة المعارف في ايران - مع صورة شهادته من

الجامعة الاميركية - بغية التوظيف لديها .
وفي يوم من الأيام ، غاب عن الدروس ، وأرسل لنا ورقة باستقالته -
من ايراق .
وعلمنا أنه كان تلقى أمر تعيينه في ايران ، فذهب الى مقر عمله ، متناسياً
كل المبالغ التي كانت أنفقتها على دراسته - الحكومة العراقية .
وكان هربه من العراق مع أحمد أمين .
ولكنه قبل ان يهرب ، كان لعب دوراً هاماً ، في الفتنة التي حدثت بمناسبة
كتاب أنيس النصولي .

أحمد أمين

عندما كنا نبحث عن المعلمين الذين سنحتاج اليهم للتعليم في المدارس الثانوية
في السنة القادمة ، قال لي الوزير عبد الحسين الجلي :
- أكو شاب كظماوي ، يدرس في دار الفنون في استانبول سيتم دراسته
هذه السنة . أنا أعرفه ، هو منسوب إلينا . ولا أكنم عنك بأني أنا الذي أنفقت
عليه وعلى دراسته .
وقد علمت بأنه في قسم الرياضيات ، ولذلك سبرت جداً من وجود معلم عراقي
متخرج في دار الفنون . فلم أتردد في ادخاله في عداد الذين سيعينون في
السنة التالية .
أتى الطالب ، ومعه شهادة دار الفنون . فوجدت درجاته جيدة . ثم حضرت
البعض من دروسه ، بعد تعيينه . وزاد تقديري له عندما لاحظت الطريقة التي
يتبعها في التدريس .
وعندما زاد الاحاح في تعيين مفتش للمعارف في الفرات - ورأيت عدم
جدارة محمد عبد الحسين للتفتيش - رأيت ان نعينه للوظيفة المذكورة ، لكي
لا يقال بأننا أبعدنا محمد عبد الحسين لكونه جعفرياً .
وتم عيناه مديراً للمعارف لمنطقة الفرات . واذا به يتغيب يوماً عن الحلة وعن

بغداد ، ثم يرسل لي ورقة من ايران ، يقول فيها : انه دخل في خدمة الحكومة
الایرانية . ويشكرني على المساعدات التي بذلتها لحوّه خلال عمله في العراق !
طالب كاظمي ، درس في دار الفنون ، على نفقة عبدالحسين الجلبي ، وتقدم
في خدمة وزارة المعارف بصفقات سريعة ... يترك العراق ، ويذهب الى خدمة
الحكومة الإيرانية ... لانه كان كاظمياً ، ولكنه إيرانياً ...
وبعد ان تركت ادارة المعارف ، بثلاثة أو أربع سنوات ، صادفت في
شارع الرشيد أحمد أمين ، وعلى رأسه البهلوية .. وعلمت بأنه جاء بصفته مفتشاً
للمدارس الإيرانية في العراق .. ووزارة المعارف لم تنتبه ولم تعترض على ذلك .
هذه الحادثة كان يجب ان تفتح عيون العراقيين الذين لا يميزون بين الجعفري
الایراني والجعفري العراقي .. ولكن .. أعقبت هذه الحادثة ، بمدة وجيزة ،
حادثة مهدي الجواهري .

مهدي الجواهري

قال لي وزير المعارف السيد عبد المهدي : - في النجف أكو أديب وشاعر
مهدي الجواهري . عينه معلماً للغة العربية في إحدى مدارس بغداد .
قلت له : اني ذاهب الى تفتيش مدارس الفرات بعد ثلاثة أيام ، اتصل به
في النجف .
وفعلاً ، عندما ذهبت الى النجف ، سألت عنه أولاً من عبد المحسن الشلاشي :
الذي كنت أنزل في داره في كل سفرة أقوم بها الى النجف . قال لي ، عبد المحسن
الشلاشي ، على الفور :
- انه إيراني .
ومساءً أتاني الجواهري ، وقدم نفسه قائلاً : ان معالي الوزير أمرني أن
ألتقي بك .
قلت له : أولاً ، أريد أن أعرف ما هي جنسيتك ؟
قال ، دون تردد : أنا إيراني الجنسية .

قلت : في هذه الحالة لا يمكن تعيينك .

قال : لماذا ؟ ألا يوجد معلمون سوريون ولبنانيون ؟

قلت : ولكن هؤلاء من حملة الشهادات العالية ، في المواضيع التي لا يوجد بين العراقيين من يقوم بها . وأما أنت فستكون معلماً للغة العربية ، في إحدى المدارس الابتدائية ، ويوجد عدد كبير من العراقيين ، يستطيعون تولي تعليم العربية في المدارس الابتدائية .

قال : ألا يوجد في المدارس الابتدائية ، معلمون غير عراقيين ؟

قلت : ولا واحد .

وأصر مدة من الزمن ، في تعيينه ، وهو في جنسيته الإيرانية .. ، وعندما رأى أنني أكرر عدم إمكان ذلك ، قال :

– خوش ، أنا مستعد آخذ الجنسية العراقية .. ولكن تعرفون هذه قضية خطيرة ، لي علاقات ، لي أقارب هناك .. قبل أن أترك الجنسية الإيرانية ، يجب أن أعرف ، ما هو الراتب الذي ستعطونه لي ، إذا تجنست بالجنسية العراقية ..

كدت أنفجر أمام هذه المساومة الغريبة ، ولكنني تمألت نفسي ، لما كنت لاحظته في السيد عبد المهدي ، من رغبة في خلق المشاكل فذكرت له الراتب الذي يعطى لأمثاله . والرجل قارقني بعد هذا الحديث .

عندما عدت إلى بغداد ، وواجهت السيد عبد المهدي ، قلت له :

– اني تواجعت مع الجواهري ، ولكنني عرفت أنه إيراني الجنسية .

وكنت لا أزال أتوقع ان ذلك سيؤثر في الوزير ، وسيتخلى عن طلب تعيينه . ولكنني دهشت ، عندما رأيته يقول ، دون تردد : – خوش نخليه يتجنس بالجنسية العراقية ..

وبعد بضعة أيام ، قال لي : انتهت المسألة ، وزير الداخلية قرر منحه الجنسية العراقية ..

وبما انه لم يبقَ لدي حجة قانونية للامتناع عن تعيين الجواهري ... أجريت
المعاملات اللازمة للتميين .

ولكنه قبل أن يمضي أسبوع واحد على بدئه العمل ، نشر في جريدة ...
قصيدة ، يمدح فيها فارس ، ويذم العراق ، بقوله :

لي في العراق عصابة ، لولام	ما كان محبوبا اليّ عراق
لا دجلة لولام ، وهي التي	عذبت ولا الفرات يذاق
هي فارس ، وهوؤها روح الصبا	وسماؤها الاغصان والاوراق

جاء في المقتض نوري ثابت ، ليطلعني على القصيدة ، ووضع امامي نسخة
« الفيحاء » التي نشرتها ، وقال بمصيبة شديدة : - المعلمون الذين لاقيتهم كانوا
متألمين جداً ...

وعندما قرأت القصيدة المطبوعة ، قلت في نفسي « يظهر انه نظمها ونشرها ،
ليطمئن اقاربه الذين يعيشون في ايران » . ولكن ، قبل ان اتخذ قراراً نهائياً
في الامر ، رأيت ان استطلع رأي معروف الرصافي فيها . والرصافي عندما
اطلع عليها ، قال على الفور ، وبغضب شديد : - هذه شعوبية بكل معنى
الكلمة ... وبعد المداولة مع مدير معارف بغداد ، قررت فصل الجواهري عن
عن وظيفة التعليم وصدر الامر الاداري اللازم لتنفيذ هذا القرار .

واما الوزير السيد عبد المهدي ، عندما اطلع ما تم في امر الجواهري غضب
غضبة شديدة ، وطلب مني الغاء القرار واعادته الى وظيفة التعليم .

وطلبه هذا ، صار سبباً لسلسلة من المكاتبات ، جرت بيني وبينه بصورة
رسمية وبما ان هذه المكاتبات لم تبق منحصرة بقضية الجواهري ، بل تعدت
ذلك الى صلاحيات المديرية العامة ، وظهرت سريرة السيد عبد المهدي في أمور
الجنسية والوطنية والقومية بوجه عام ، رأيت ان انقل في الصفائف التالية
سلسلة هذه المكاتبات بنصوصها الكاملة .

المكاتبات التي جرت بيني وبين السيد عبد المهدي بمناسبة قضية الجواهري

ان القرار الذي اتخذته ونفذته في حق مهدي الجواهري، صار سبباً لسلسلة من المكاتبات والمناقشات التي جرت بيني وبين الوزير السيد عبد المهدي .
وقد حامت احدهما حول صلاحيات المديرية ، والاخرى حول الجواهري نفسه .

١ - قضية الصلاحيات

لقد زعم السيد عبد المهدي ان القرار غير قانوني لانه لم يقرن بموافقة الوزارة وتوهم ان في الأمر تصرفاً شاذاً ، فأرسل لي الكتاب التالي :

حضرة المدير العام

ان الأمر الاداري الصادر في ٢ نيسان ١٩٢٧ القاضي بفصل المعلم محمد مهدي الجواهري يؤسفني عندما أرى به تحدياً على حقوق مقام الوزارة التي يجب أن يكون صدورها كذا أوامر بعد أخذ موافقتها لا لكون الوزير هو المرجع النهائي في وزارته فقط بل لكونه هو المسئول عن أعمالها وهو المحاسب امام مجلس الأمة وغيره . فلكي يتمكن من القيام بأعباء هذه المسئولية وليتسنى له تأدية الحساب تماماً فإنه بطبيعة الحال يجب ان يكون على علم تام بما يصدر من

هذا القبيل قبل صدوره . ولما كان الامر الآنف الذكر وقع وبلغ الى المرجع ولم يستمزج به رأينا فضلاً عن طلب موافقتنا التي هي شرط لازم لصحة هذا الامر وبما ان المتعارف هو ان التعمين والفصل والتثبيت جميعها لا تكسب الصفة القطعية الا بعد أخذ الموافقة عليها اراني راغباً جد الرغبة في ان أعلم ما هي الدواعي التي حدت الى ابتكار هذه الطريقة التي اراها جديدة في أيامي وشادة عن القواعد التي يجب اتباعها .

١٩٢٧ / ٤ / ٦

عبد المهدي
وزير المعارف

ولكن التعليمات الوزارية المقررة منذ سنة ١٩٢٢ كانت تركت هذه الامور الى مديريات المعارف . ولذلك قدمت الى الوزير المذكرة التالية ، للبرهنة على قانونية المعاملة :

معالي الوزير

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٦ الذي تقولون فيه :
« .. ان المتعارف هو ان التعمين والفصل والتثبيت جميعها لا تكسب الصفة القطعية الا بعد أخذ الموافقة عليها اراني راغباً جد الرغبة في أن أعلم ما هي الدواعي التي حدت الى ابتكار هذه الطريقة التي اراها جديدة في أيامي وشادة عن القواعد التي يجب اتباعها » .

اعرض ان الطريقة المبحوث عنها لم تكن جديدة ولا شادة فانها نفس الطريقة المتبعة في هذه الوزارة منذ تشكيل المديريات سواء ذلك في أيام معاليكم أو في الايام التي سبقتها .

فلم يكن هناك أي تعارف كان يحتم على المديرية أن تمرض أمر تعمين أو فصل معلمي المدارس الابتدائية الى مقام الوزارة لاستحصال موافقتها بل بعكس ذلك المتعارف في هذه الوزارة منذ سنين عديدة بلخص في القواعد الآتية :
أ (معلمو المدارس الابتدائية يعينون ويفصلون من قبل مديري المناطق .

ب) مديرو المدارس الابتدائية ينتخبون من قبل مديري المناطق ويعينون ويفصلون بتصديق المديرية العامة .

ج) معلمو ومديرو المدارس الثانوية ودار المعلمين ومدارس الصناعة ينتخبون من قبل المديرية العامة ويعينون ويفصلون بتصديق الوزارة .
فجميع المعاملات جرت ولا تزال تجري وفقاً للقواعد المسرودة . فأننا لا نذكر قط بأننا طلبنا مصادقة معاليكم على تعيين أو فصل احد من معلمي المدارس الابتدائية .

تروون معاليكم من ذلك ان الطريقة التي سلكناها في أمر فصل محمد مهدي الجواهري لم تكن طريقة جديدة ولا شاذة .

أما مبدأ مسؤولية الوزير امام مجلس الأمة فلا أود ان أبحث عنها الا أنني أرى من واجبي ان أقول ان هذه المسؤولية لا تتنافى بصورة من الصور مع مبدأ تقسيم الأعمال وتوزيع المسؤوليات على الموظفين كما هو معلوم ومسلم في الحقوق الادارية والدستورية . هذا ولمعاليكم الاحترام .

مدير المعارف العام

١٩٢٧/٤/٦

ومع هذا ، لم يقتنع الوزير بذلك ، وأرسل لي الكتاب التالي :

الى حضرة مدير المعارف العام

جواباً لكتابكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٦ ، أنا لا أعرف بان لهذه الوزارة نظاماً خلاصاً دون بقية الوزارات التي فيها التعيين قسماً . قسم لا يتم الا بعد موافقة الوزير وقسم وهو الخاص بالموظفين الصغار تستمزج عنه اراء الوزاره من قبيل المدرسيات . ثم ان تعيين الجواهري كما لا يخفاكم كان بترشيح منا وبناء على طلبنا فكان من اللازم استمراح رأينا قبل الفصل . واذا كان في الايام التي سبقتنا جار غير هذا التعامل فأود ان لا يحري في أيامي لاني لا أريد الا ان أعلم كل شيء عن شؤون الوزارة التي أنا متوليها .

عبد المهدي

ولكن العمل بتلك التعليمات ، لم يجر في الأيام السابقة لوزارة السيد عبد
المهدي فحسب ، بل طول مدة وزارته هو أيضاً . ولذلك ارسلت اليه
الجواب التالي :

معالي الوزير

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٦ ، انني لا أرى لزوماً لإطالة
الكلام بالبحث عن الاصول المتبعة في بقية الوزارات . ولكنني اعود فأقول ان
وزارة المعارف تركت أمر تعيين وتبديل معلمي الابتدائية الى المديرين مباشرة
- بنص صريح - حتى قبل تشكيل المديرية العامة . فالمعاملات جرت ولا
تزال تجري على هذا الاساس والاساسات التي عرضتها في كتابي السابق ليس في
الايام التي سبقت أيام معاليكم فقط بل في أيام معاليكم نفسها ايضاً . فقد جرى
تعيين وتحويل وفصل عدد غير قليل من معلمي المدارس الابتدائية بدون ان
يطلب مصادقة معاليكم في أمرهم أو ان يستعزج رأي معاليكم فيهم .
أما وجود معرفة شخصية سابقة بين معاليكم وبين مهدي الجواهري فلا
حاجة للبيان انه ليس من الامور التي تحتم على الادارة انتهاج خطة خاصة شاذة
عن القاعدة العامة في حقها .

لا شك في ان لمعاليكم الحق في ان تطلبوا ان تعلموا كل شيء عن شئون
الوزارة ولذلك نحن اعلنا معاليكم الاسباب التي دعتنا الى فصل الجواهري بتحرير
خاص حتى قبل ان تطلبوها منا . ولكن لا حاجة للبيان ان طلب العلم عما
يجري ، و طلب عدم الاجراء قبل العلم ، شيء آخر .
فالطلب الاول من الامور الطبيعية اما الطلب الثاني فمن الامور المتنافية ابداً
تقسم الاعمال بين الموظفين وتوزيع المسؤوليات عليهم بالتسلسل حسب درجاتهم
ذلك المبدأ الذي يعد خبير الزاوية في بناية الادارة والحكومة .

هذا ولمعاليكم الاحترام

١٩٢٧/٤/٧

مدير المعارف العام

٢ - امر الجواهري نفسه

في نفس اليوم الذي أصدر فيه السيد عبد المهدي كتابه المتعلق بصلاحيات المديرية أرسل لي كتاباً آخر ، يدافع فيه عن الجواهري ، ويطلب سحب أمر فصله واعادته الى وظيفته :

حضرة المدير العام

كنت طلبت من مدير المنطقة يوم السبت ٢ نيسان ١٩٢٧ تأجيل البت في فصل الجواهري الذي استخبرته « ويا للأسف » في طريقة غير اعتيادية .

قد طالعت القصيدة المدرجة بالفيحاء فما رأيت بها ما يكون جرماً يعاقب عليه عراقي بفصله من وظيفته بل كل ما هنالك وصف شاعر لمناظر من مناظر الطبيعة واقوال تشابهها قد قبلت أمثالها من شعراء متقدمين ومعاصرين . فعليه يجب سحب أمر الفصل وإبقاء المعلم المذكور بوظيفته كما كان ودعه .

١٩٢٧/٤/٦

عبد المهدي

وزير المعارف

فرايت ان ارسل اليه مذكرة تفصيلية ، اوضح فيها النزعة التي نتم عليها القصيدة ، مع تذكير الوزير بكيفية تجنسه بالجنسية العراقية :

معالي الوزير

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٦ الذي تطلبون فيه سحب أمر الفصل المتعلق بمهدي الجواهري .

تقولون معاليكم « قد طالعت القصيدة المدرجة بالفيحاء فما رأيت بها ما يكون جرماً يعاقب عليه عراقي بفصله من وظيفته بل كل ما هنالك وصف شاعر لمناظر من مناظر الطبيعة » .

فأرى من واجبي ان أستلفت نظر معاليكم الى النقاط الآتية :

أولاً - ارجو ان تلاحظوا البيت الآتي بكل تدبر وامعان :

لي في العراق عصابة لولام
ما كان محبوباً اليّ عراق

هل في هذا البيت شيء يمكن ان يقال عنه بأنه « وصف شاعر لمناظر من
مناظر الطبيعة » أفلم يعلن الشاعر في هذا البيت - بكل صراحة ووقاحة -
انه لا يحب العراق لولا وجود « عصابته » الخاصة فيه .
ثم ارجو ان تنظروا في البيت الذي يليه :

لا دجلة لولام وهي التي
عذبت تروق ولا الفرات يذاق أ

أفيمكن ان تقولوا عن هذا البيت أيضاً انه « وصف شاعر لمناظر من مناظر
الطبيعة » ، أفلم يكرر الشاعر فيه ما قاله في البيت الاول بصراحة ما وراءها
صراحة وبوقاحة ليس من بعدها وقاحة ، أفلم يؤكد علاقته بتلك « العصابة »
وعدم مبالاة بالعراق وبكل ما يتعلق به العراق من دجلة والفرات .
هذا فاني ألفت نظر معاليكم بوجه خاص الى البيت الذي يلي هذين البيتين :

هي فارس وهوؤها روح الصبا
وسماؤها الاغصان والأوراق

نعم اننا نرى في هذا البيت بحثاً عن الطبيعة ، عن الهواء والسماء وعن الاغصان
والاوراق ، ولكننا نرى ان ذلك لا يعود - في نظر الشاعر - الى منظر من مناظر
الطبيعة بل الى بلاد « فارس » ، باجمها كأن جميع « هواء فارس » من روح الصبا
وكان جميع « سماء فارس » من الاغصان والاوراق ، ثم أفلا يحجب علينا ان نكتبه
الى مجيء هذا البيت عقب البيتين السابقين والى ذكر فارس على هذه الصورة -
بعد ذكر العراق على الصورة الآتية - أفلا يجعل ذلك القاري يتساءل في نفسه
عن ماهية « العصابة » التي لولاها لما أحب الشاعر العراق ولما ذاق للفرات .

ومها أمعنا النظر في هذه الابيات ومها حسنا الظن في نيات قائلها لا يمكننا
الا ان نسلم بانها تم عن نزعة فارسية شديدة .

انني لا أنكر ان أقوالاً مشابهة لهذه الأقوال قد قيلت من شعراء متقدمين
او معاصرين كما تفضلتم معاليكم ولكنني أقول : ان مؤرخي العرب وادباء العرب
اتفقوا على تسمية هذه الأقوال واولئك القائلين باسم معلوم هو « الشعوبية »
والشعوبيون .

ثانياً - تصفون معاليكم الشيخ مهدي الجواهري بوصف « العراقي » فاسمحوا
لي ان اذكر معاليكم بأنه لم يتجنس بالجنسية العراقية الا قبل بضعة أسابيع وبعد
تردد طويل وتوسط معاليكم في الامر .

فعندما طلبتم معاليكم منا تعيينه معلماً للمدرسة الثانوية كان الموماً اليه فارسي
الجنسية بصورة رسمية . وعندما تواجدنا معه في النجف وبيننا له عدم امكان
توظيفه قبل تجنسه بالجنسية العراقية اظهر تردداً كبيراً في الامر وحاول ان
يذكر لنا شواهد عديدة للتعين دون تجنس وطلب منا في الاخير ان نمهل أسبوعاً
لكي يفكر ملياً في الامر ، كما انه قال لنا بكل صراحة « انه يود ان يعرف
المنافع التي سينالها مقابل التضحية التي سيقوم بها » .

فأنني عندما أذكر كل ما سبق واقرأ الابيات الآتية الذكر التي نشرها أخيراً
في الفيحاء أراني محقاً في القول بان الموماً اليه لم يتجنس بالجنسية العراقية بصورة
رسمية الا بقصد الانتفاع ، فانه لا يزال متمسكاً بجنسيته الاصلية ونزوعه اليها .

ثالثاً - ان معارف العراق تكبدت اضراراً جمة من أعمال الفرس المولودين
في العراق ومن جراء سياسة التسامح والتغافل التي جرت عليها الحكومة مدة
من الزمن في أمر هؤلاء . فان معاليكم قد رأيتم رأي العين الاضرار المعنوية
والمادية التي تولدت أخيراً من ارسال الدشقي على نفقة الحكومة العراقية قبل خمس
سنين فاذا بجثمت معاليكم عما حدث من جراء استخدام السيد علي وأحمد امين
- بحجة ولادتهم في السكازمية وعراقيتهم الظاهرية - لا أشك في أنكم تعذرونني
في تشددي في هذا الباب .

رابعاً - انني كنت أشعر بنفسي متفقاً في الرأي مع معاليكم عندما كنتم تقولون «ان الاخلاق والشعور في المدارس يجب ان تعتبر فوق كل شيء» ولكنني كنت أعتقد ان معاليكم ايضاً تضمون الشعور القومي فوق كل المشاعر الاخلاقية . ولهذا الاسباب كلها أراني معذوراً في عدم اعادة المهدي الجواهري الى وظيفة التعليم .

هذا ولعاليكم الاحترام ،

٧ نيسان ١٩٢٧

مدير المعارف العام

ولكن السيد عبد المهدي أصر في طلبه . وفضلاً عن ذلك أبدى رأياً خاصاً في معنى الجنسية ، قائلاً انه يعتبر الجواهري عراقياً ، ليس لانه تجنس أخيراً بالجنسية العراقية ، بل لانه وأجداده مولودين في العراق :

حضرة المدير العام

جواباً لكتابيكم المؤرخين ١٩٢٧/٤/٧ ، مع الاسف حيث اري بكتابيكم المذكورين أمراً لا أستطيع تفسيره الا بشيء واحد وهو انكم تريدوننا ان نقاد لرغبتكم وننزل على ارادكم سواء أكنتم بها محقين أم غير محقين ، على أي أود ان لا يغرب عن ذهنكم في ان ذلك لا يوافقنا أبداً ولا هو من شأننا فاني أعرف حدود صلاحيتي تماماً كما اني اعرف الحد الذي تنتهي اليه وظيفتكم جداً .

ما كنت أود ان أرى الاصرار على الخطأ بالغاً هذا المبلغ ولو انني كنت في موضع محاجة وخاصة لقلت بان اتخاذكم البيت الاول الذي أوردتموه في كتابكم كدليل على تبرير عملكم تجاه الجواهري لولا رؤياكم للسألة بغير عين السخط لرأبتموه لا يصلح ان يتخذ كدليل منكم على حرمان عراقي من وظيفته . أكرر قولي وأقول عراقي لا لكونه تجنس منذ شهر أو أقل فان الجنسية صبغة اسمية لا قيمة لها في نظري بل لكونه قطن أباًؤه واجدادهم العراق منذ قرن ونصف فكانوا يشتركون بخيره وضيئه وكابدوا منه مصائب ما يكابده كل عراقي صميم .

ان البيت طبيعي ولا يحتاج الى أمثال هذه التأويلات والتفسيرات التي تولدها مع الاسف بواعث لا أدركها . فأنت وأنا وكل واحد تعلقنا بالوطن انما هو بالاميرة والاصحاب وبكل ما تربطنا معه الروابط الاجتماعية لا بالماء ولا بالتراب ، فبطبيعة الحال لو ان اسرتك واصحابك بفقاسية لتعلقت بها أكثر من تعلقك بسورية أو بالعراق بل ولا كان يخطر لك العراق ولا سورية ببال فاذا كان ذلك وهو المعروف بالبدهة كتقرير حقيقة فما معنى هذه الضجة التي بغير محلم ؟ واما البيت الثاني فظاهر بمعناه ومبناه اذا ما هو الا كتفسير لابقه . أما البيت الثالث فيمكنك ان ترى أمثاله كما ترى أمثال سابقيه الكثيرة عندما تطالع دواوين الشعر للمعاصرين ممن لهم في أوطانهم منزلة وطنية سامية ولم يوصوا برصة الشعبوية أو الشعبويين .

هذه الابيات الثلاث التي دعت بها حجتك انما هي في نظر الحقيقة لا شيء . وما جاء غيرها فاني لا أراه الا من قبيل الحشو الذي لا أريد ان أقتل وقتي بالرد عليه خاصة ونحن كما قلت لسنا في ميدان محاجة ولا مخاصمة . وبما أني صارحتك برأيي بعد ان اعتقدت بصحته وأحقته فلا يسعني ان أحوره أو أغيره نزولاً على رأي آخر وهو :

أ (لزوم إعادة الجواهرى لأنني معتقد بأنه لم يفصل بسبب مشروع .
ب) لا بد من ان يكون الجري بالتعيين والفصل على القاعدة التي تكون أدعى للنظام واحفظ لحقوق المعلمين وأبعد عن الاحكام الكيفية .
فهذا رأيي وهذه ارادتي فاذا هي تضاربت مع ارادتك فليس لنا ولكم الا اجراء ما هو محتم اجراؤه في أمثال هذه المسائل بدون اضاءة وقت او اطالة حديث .

عبد المهدي
وزير المعارف

١٩٢٨/٤/٧

فكان لا بد لي من ان افند هذه النظرية ، مستنداً الى وقائع لا تزال ماثلة في الأذهان . فأرسلت المذكورة الجوابية التالية :

معالي الوزير

جواباً الى كتاب معاليكم المؤرخ ١٩٢٧/٤/٧

اولاً - تصارحونا معاليكم بنظريتكم المتعلقة بالجنسية والوطنية . انني لا اود ان أناقش معاليكم على هذه النظرية ولكنني أقول ان ارسال الدشقي لا كمال التحصيل على نفقة العراق ضمن طلاب البعثة العراقية كان مستنداً على نظرية بمائلة ، وان استخدام السيد علي وأحمد امين ايضاً كان من جراء تطبيق تلك النظرية . ولما كانت قيمة النظريات تقاس وتقدر بصحة نتائجها فأعمال هؤلاء المعلمين الثلاثة واشتغالهم الحالية كافية لظهار درجة صحة النظرية المبحوث عنها - بكل وضوح وجللاء .

ثانياً - انني عرضت الابيات المبحوث عنها الى أنظار كثير من الادباء والمفكرين قبل اصدار امر الفصل وبعده . فلم أرَ احداً لم يندهش من قراءتها ولم يعتبرها دليلاً صريحاً على نزعة فارسية . فنحن لم نصر على الخطأ بل نستند على قضية حققة وبديهية ونصر على وضع المصلحة العامة والمنافع الوطنية فوق كل المصالح والمنافع ليس الا .

وفي الأخير أرى من واجبي ان ألخص نقطة نظري كما يأتي :

(أ) ان معلمي المدارس الابتدائية ليسوا من الموظفين الذين يجب أن نستحصل مصادقة الوزارة في أمرهم نظراً الى التعليمات الموضوعة والاصول المرعية منذ اربع سنين . فالمعاملة الواقعة ليست خارجة عن الصلاحية بل هي ضمن صلاحية المديرية .

(ب) ان الأبيات المنتشرة في الفيحاء تدل دلالة قطعية على نزعة فارسية فلا تسوغ توديع تربية أولاد العراق الى يد قائلها . فالمعاملة الواقعة ليست بخالفة للعدل بل هي ضمن مقتضيات المصلحة العامة وسيما مصلحة المدارس .

فانني اتحمل جميع مسؤوليات هذا العمل كما انني مستعد للدفاع عنه أمام اي هيئة كانت .

ولهذا كله لا يمكنني ان ارجع الجواهري الى التعليم طالما أبقى تحت أعباء
وظيفة مديرية المعارف العامة وتحت مسؤولياتها المادية والمعنوية .
هذا ولعاليكم الاحترام .

مدير المعارف العام

٩ نيسان ١٩٢٧

الصفحة الاخيرة من القضية

بعد الرسالتين الاخيرتين ، انتقلت القضية - بطبيعة الحال - الى رئيس
الوزراء .

لم اطلع على ما دار بين الوزير السيد عبد المهدي وبين رئيس الوزراء جعفر
العسكري . ولكنني علمت النتيجة التي توصل اليها عندما استدعاني رئيس الوزراء
وكلمني في الموضوع ، وقال لي بحضور رشيد عالي الذي كان وزيراً للداخلية :
- انا معك ، ونرى ان ناظم هذه القصيدة لا يجوز ان يتولى وظيفة التعليم
في مدارس العراق . ولكن الوزير السيد عبد المهدي اعتبر القضية ماسة
بكرامته ، وصار يهددنا بالاستقالة . ونحن لا نريد ان تحدث ازمة وزارية في
ظروفنا الحالية . ولذلك رأينا ان نعالج القضية بالصورة التي تحفظ للوزير
كرامته . ونرجو ان توافق على هذا الحل : انت تلغي الأمر الاداري ، وتعيد
الجواهري الى عمله ، والوزير بعد ذلك يخرج من الوظيفة المذكورة أو يحمله
على الاستقالة .

استغربت جداً الطريقة التي يقترحونها علي ، ولكن لم أشأ ان ابادر رئيس
الوزراء برفضها على الفور ، بل رجحت ان اوجه اليه السؤال التالي :

- واذا لم يفعل ذلك السيد عبد المهدي؟ واذا أراد ابقاءه في خدمة التعليم ؟
ورشيد عالي الذي كان حاضراً طوال هذا الحديث ، اجاب على الفور :
- عندئذ نحن نستقيل ..

وبعد قليل من التأمل ، قلت :

- ارجو ان تعذروني .. انا لا استطيع ان اعمل باقتراحكم هذا ولكنني ، لا

اود ان اصير سبياً لازمة وزارية . لذلك آخذ اجازة اعتيادية لمدة اسبوعين ، واستريح في داري . فالوزير يحري كل ما اقترحوه عليّ ، خلال ايام اجازتي . وانا اعود الى العمل ، بعد اتمام الامور ، واخراج الجواهري من سلك المعلمين .

وبعد هذه المحادثات اخذت الاجازة وتركيت العمل . والوزير أصدر امراً بإعادة الجواهري . ولكن بعد ذلك ، آخذ يستنفر كل اعوانه للتوصل بكل الوسائل ، لاثارة الرأي العام ضدي . ولكن ، عندما قرب موعد انتهاء الاجازة كلمت رئيس الوزراء وقلت له ان السيد عبد المهدي لم يبرّ بوعده اليكم الى الآن . واذا لم يتم الامر ، حسب الاتفاق السابق ، سأقدم استقالتي من المديرية العامة .

وبعد يومين من هذه المكالمات التلفونية . علمت ان الجواهري قدم استقالته من وظيفة التعليم ، بناء على ايعاز السيد عبد المهدي . وانتهت القضية ، بتبديد الجواهري عن سلك التعليم .

أمام المشاكل المالية

لقد عملت - خلال قيامي بأعباء مديرية المعارف العامة تحت ظروف مالية سيئة وقاسية - بسبب الضيق المالي الشديد الذي استحوذ على البلاد قبل بداية موارد النفط . وبذلت جهوداً كبيرة جداً ، لتوسيع نطاق التعليم ، على الرغم من تلك المشاكل المالية .

ولاعطاء فكرة اجمالية عن ذلك ، أدرج فيما يلي : فقرة من تقرير كتبته سنة ١٩٢٦ ، وصورة من مذكرة كتبتها سنة ١٩٢٧ .

- ١ -

فقرة من تقرير

لقد قلت في تقريرى السنوي - عن العام الدراسي ١٩٢٥ / ١٩٢٦ - بعد استعراض ما حققناه في ميدان توسيع نطاق التعليم ، ما نصه :
ان اسباب هذه النتائج تعود الى الجهود العظيمة التي بذلت لاجل استثمار المخصصات المدفوعة في الميزانية الى اقصى درجات الامكان في العمل والاقتصاد .
ان هذه الجهود تجلت خاصة في استقامتين جوهريتين :
أولاً : تنقيص نفقات الادارة .
ثانياً : تدقيق عدد المعلمين .

ان هذه التنسيقات هي التي مكنت المعارف من تزييد عدد المدارس وطلابها
زيادة كبيرة ، بدون ان تحصل على زيادة مهمة في مخصصاتها .
ولكن من الضروري ان نلفت الانظار الى نقطة مهمة وهي ان وزارة
المعارف قد وصلت الى اقصى حد الامكان من هذا الباب . فانها عملت كل ما
يمكن عمله بالمخصصات التي لديها ، فلم يبقَ امامها مجال لعمل شيء ، بدون زيادة
مهمة في مخصصاتها .

- ٢ -

نص مذكرة

قدمت الى وزير المعارف في ١٨/١/١٩٣٧ المذكرة التالية ، لحثت فيها
المشاكل التي تعرضت عليها وزارة المعارف

معالي الوزير الافخم

لقد اطلعت على قرار مجلس الوزراء الموقر بخصوص الغاء العلاوات التي
منحت قبل بضعة أشهر ، فرأيت أن أعرض لمعاليتكم الملاحظات الآتية حول
شمول هذا القرار وتأثيره على المعلمين :

(١) ان رواتب المعلمين أصيبت بضربات متوالية منذ ٥ او ٦ سنين :

أ - كان يعطى لكل معلم يخدم خارج بلدته الاصلية اكرامية خاصة قدرها
٣٠ روبية ، وبما ان معظم المعلمين كانوا يخدمون خارج بلدتهم كانوا
يستفيدون من هذه الاكرامية ، ثم ألغيت هذه الاكرامية وحصرت
في بعض المحلات المحدودة فقط مع تنزيلها حتى في تلك المحلات الى
العشرين أو العشرة .

ب - كان يعطى لكل معلم زيادة سنوية مطردة فأوقفت هذه الزيادة .

ج - أحدث أصول التوقيفات التقاعدية في النسبة المعلومة .

د - أجريت التخفيضات الاولى التي كانت تعتبر وقتية .

هـ - أجريت التخفيضات الثانية التي أصبحت دائمية وقطعية .

(٢) لا حاجة للبيان ان النقص المذكور في فقرة -أ- كان مخصصاً للمعلمين لأن لم تكن أمثال تلك الاكراميات موجودة في سائر الوزارات . أما بقية التنقيصات فكانت شاملة لجميع الموظفين مع هذا فانها صارت مجعفة بحقوق المعلمين اكثر من سائر الموظفين وذلك للأسباب الآتية :

أ - ان مقياس رواتب المعلمين كان في أساسه أضيق وأبخل من مقياس رواتب بقية الموظفين .

ب - ان وظيفة المعلم وظيفة متعبة في حد ذاتها أكثر من وظائف معظم المأمورين . لأن المعلم مجبور على التفكير والكتابة والكلام والمراقبة معاً .

ج - ان المعلم مجبور على البقاء في المدرسة أكثر من ساعات اشتغال سائر الموظفين كما انه مجبور على الاشتغال خارج اوقات المدرسة ايضاً وذلك لتحضير الدروس من جهة ولتصحيح واجبات الطلاب من جهة أخرى .

د - ان مجال الترقى أمام المعلم أضيق في حد ذاته بالنسبة الى سائر الوظائف . فان في الوزارات الاخرى وظائف وخدمات متنوعة ، وكثيرة . فبإمكان الموظف ان يترقى ضمن دائرة وزارته بالانتقال من وظيفة الى أخرى اكبر منها . أما في التعليم فلا مجال الى ذلك فاذا بقيت الامور على هذه الحالة فلم يؤمن ترقى المعلمين وزيادة رواتبهم بصورة مطردة ضمن ملكهم لا يجد المعلم سبيلاً للترقى الا بتغيير المسلك والخروج من سلك التعليم والانتساب الى وزارة أخرى .

(٣) لهذه الأسباب نرى ان اصول تزايد رواتب المعلمين بصورة منتظمة ومطرودة موضوعة وجارية حتى في البلاد التي لم تجعلها من الأساسات العامة التي تشمل جميع الموظفين .

ولذلك كنت أنتظر ان تعود الحكومة الى تلك الاصول التي كانت موضوعة

قبلا - ولو ببعض التعديل - وفوجئت جداً بالقرار القاضي بالنساء الزيادات المحدودة التي اعطيت هذه السنة - بعد توقف مديد - عوضاً عن جعل أصول زيادة الرواتب مطردة ومستمرة .

(٤) هذا وانني اعتقد بإمكان استثناء المعلمين من ذلك بناء على التفصيلات المعروضة آنفاً من جهة وبناء على الامور السابقة الآتية من جهة اخرى :

أولاً - ان مجلس الوزراء الموقر عندما قرر توقيف الزيادات للمرة الاولى لاحظ خصوصيات المعلمين فامتنى رواتبهم من التوقيف تلك السنة .

ثانياً - ان المجلس النيابي الموقر عندما أوصى الحكومة بتخفيض الرواتب أوصى استثناء المعلمين من ذلك التخفيض وان هذين المثالين يحملاني اعتقد بإمكان استثناء المعلمين من القرار الاخير فأرجو من معاليكم التفضل بالاهتمام في هذا الأمر .

هذا ولمعاليكم وافر الاحترام ،

مدير المعارف العام

١٩٢٧/١/١٨

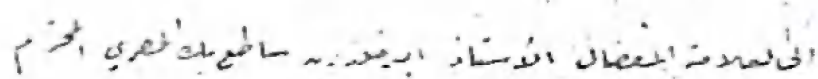
مخبرات ومعاملات مع ادارة المعارف في اماره البحرين

راجعتنا ادارة المعارف في البحرين، وطلبت منا أن نزودها بمديرين ومعلمين لرفع مستوى التعليم في المدارس الموجودة من ناحية ، وفتح مدارس جديدة من ناحية اخرى . ثم وسعت نطاق طلباتها ، وطلبت منا أن نزودها بعملة لتأسيس مدرسة للبنات ، وبكاتب يحسن المحررات والمحاسبات .

ما كان في استطاعتنا أن نرسل اليها معلمين من العراق - نظراً لأزمة المعلمين التي كنا نجتازها - ولذلك خايرت بعض الهيئات والاشخاص الذين أعرفهم في سوريا ، وحصلت على موافقة طائفة من المعلمين السوريين لبزوبوا الى البحرين ، عن طريق بغداد . حق اني وجدت معلمة توافق على العمل في البحرين ، مع زوجها المعلم .

غير ان الكاتب المحاسب انتخبته من أهالي البصرة ، بناء على اقتراح عبد الرزاق ابراهيم .

ولهذا جرت بيني وبين ادارة معارف البحرين ، سلسلة من المخبرات أدرج هنا صورة زينكوغرافية لكتابين من تلك السلسلة :

[illegible]

استقالتي من مديرية المعارف العامة

ان الانتقادات والدعايات المغرضة التي اخذت تسلط عليّ ، منذ بداية عملي في العراق قد اشتدت - بوجه خاص - في عهد وزارة السيد عبد المهدي ، رحمتني على اطالة النظر في « فكرة » كانت تجول في خاطري من وقت الى آخر : فكرة الاستقالة من مديرية المعارف العامة ، والانصراف الى التعليم في دار المعلمين العالية .

اني كنت أعرف أسباب تلك الانتقادات والدعايات واغراضها الاساسية . فانها كانت ناجمة عن « المبادئ والخطط » التي قررتها لنفسي ، والتي لم انقطع عن التزامها في يوم من الايام ، لاعتقادي بضرورتها لضمان تقدم المعارف تقدماً حقيقياً ، فان تلك الخطط والمبادئ كانت تحتم عليّ : أن احرص حرصاً شديداً على اقامة صرح المعارف على اسس متينة ، دون الالتفات الى المظاهر الخداعة ، وان اعمل عملاً متواصلاً لرفع مستوى التعليم ، وزيادة كفاءة المعلمين ، وان اتخذ كل ما يمكن من التدابير لقطع دابر التساهل والمحاباة في امور التربية والتعليم . وكل ذلك ، كان ينافي مصالح الطامعين ومطالب الجاهلين ، فكان من الطبيعي ان يتوسل هؤلاء بشتى وسائل الدعاية والافتراء ، صيانة لمصالحهم وتحقيقاً لمطالبهم . ومع الاسف الشديد ، ان عدد هؤلاء واولئك كان كثيراً جداً ، في بداية تكوين الحكومة العراقية .

فضلاً عن ذلك ، انهم كانوا يحددون في « عدم كوني مولوداً في إحدى المدن التي تألف منها العراق » وسيلة ثمينة للتشكيك في نواياي ، وصاروا يستقلون النوازع الاقليمية ، التي كانت بدأت تظهر ، منذ بداية تكوين الدولة العراقية ، فيقولون :

ان ساطع الحصري ليس عراقياً ، فلا يمكن ان يحب العراق ويمثل خير العراقيين .

انه سوري ، يسعى الى تنفيص اصدقائه السوريين .

انه لبناني يعتز بلبنانيته ، ويكل ما يتصل بلبنان .

انه صديق لمبشري الجامعة الاميريكية في بيروت ، انه يعمل لصالح

هؤلاء المبشرين . .

انهم اتخذوا ينشرون هذه المزاعم الباطلة والمعرضة ، بأحاديث شفوية ،

ومقالات صحفية ، ومنشورات سرية ، وعرائض رسمية . . .

وقد اشترك في اشاعة هذه المزاعم عدد غير قليل من المعلمين والكتاب

من عبد المجيد زيدان وعبد عبد الحسين الى فهمي المدرس وسليم حنون .

* * *

ومن الغريب ان هذه الدعايات وجدت اكثر الآذان الصاغية والاصغاء

الصارخة ، بين جماعات الجعفرية ، لان هذه الجماعات ، اضافت الى المزاعم

المذكورة آنفاً ، زعماً باطلاً ومعرضاً آخر ، بقولهم « ساطع الحصري عدو

الجعفرية » .

واما الباعث الاصيل لانتشار هذا الزعم الاخير ، فكان سوء تعليل الجهود التي

كنت ابذلها ، لمكافحة « التأثير الايراني على المدارس العراقية » . فان المدارس

الايرانية القائمة في بعض المدن العراقية الكبيرة كانت تجذب كثيراً من اطفال

العراقيين ، كما ان عشرات المسلمين الايرانيين الموظفين في مدارس العراق الرسمية

كانوا يقومون بتلقينات تنافي الوطنية العراقية والقومية العربية . وعندما لاحظت

ذلك ، اتخذت تدابير مختلفة ، لتخليص اطفال العراقيين من تأثير المدارس
الايروانية والمعلمين الايرانيين . ومع الاسف الشديد ، ان كل عمل قمت به لهذه
الغاية ، صار اصحاب الاغراض ودعاة الطائفية يعتبرونه موجهاً ضد الجعفرية ،
ويذيعونه على الناس ، كدليل على دعاية ساطع الحصري على الجعفرين .
وكان هناك أمر آخر ، انضم الى هذا العامل الاول وقوى هذا الزعم
الباطل : ان جميع الذين قولوا وزارة المعارف - حتى ذلك التاريخ - كانوا
جعفرين ، باستثناء حكمت سليمان ، الذي عدّين وزيراً للمعارف ، غير انه لم يلبث
ان انتقل الى وزارة اخرى ، قبل ان يباشر العمل في وزارة المعارف بصورة
فعلية : فان اول من حمل اسم وزير المعارف ، في العراق كان د بجر الماموم
السيد محمد الطباطبائي . واعقبه في الوزارة المذكورة ، على التوالي : هبة
الدين الشهرستاني ، وعبد الحسين الجلي ، والشيخ حسن ابو المحاسن ، والشيخ
محمد رضا الشبيبي ، والسيد عبد المهدي ، وجميعهم كانوا جعفرين . وكانوا من
ذوي الثقافة الادبية والدينية التقليدية ، لا يعرفون شيئاً عن امور الادارة ،
فضلاً عن اساليب التربية والتعليم . فكان من الطبيعي ان يحدث بيني وبينهم
العديد من الخلافات ، وكان دعاة الطائفية يستغلون هذه الخلافات ، ويعتبرونها
دليلاً على دعاية ساطع الحصري للجعفرين ، مع ان مواضع تلك الخلافات
ما كانت تمت الى الامور الدينية والمذهبية ، بأي صلة كانت .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المضمار : ان حتى الوزراء الذين لم يختلفوا
معي علناً وصراحة كانوا كثيراً ما يعارضونني وينتقدونني سراً ، ويقربون
ويشجعون المشاغبيين ، الطائفيين منهم ، وغير الطائفيين .

* * *

اني واصلت العمل مدة تزيد على خمس سنوات ، تحت هذه الظروف القاسية ،
وبين تلك الدعايات المفترضة . ونجحت في تحقيق وانجاز العديد من الاصلاحات
والتنظيمات الاساسية . خلصت معارف البلاد من النظم السيئة التي كان قررها

البريطانيون ، في عهد ادارتهم المباشرة للبلاد : وقد نجحت في توحيد برامج السنوات الاربع الاولى من المدارس الابتدائية مع برامج المدارس الاولى ، وقضيت بذلك على « ثنائية التعليم » التي كانت تنشر جذورها في كل الجهات . كما اني استطعت ان الفهم الاتفاقيات التي كان تم عقدها بين ادارة المعارف وبين رؤساء الطوائف المسيحية في الموصل في عهد الادارة البريطانية ، وقضيت بذلك على كل ما كانوا يسمونه باسم الكونكوردا ، ويتمسكون به . فضلا عن ذلك ، وجهت التعليم اتجاها وطنيا وقوميا صريحا .

كان يحق لي ان افتخر بهذه الاجراءات الاساسية التي قمت بها - على الرغم من وجود المراقبة البريطانية . ومع هذا انا اعرف ان الامور لا تزال في حاجة الى الكثير من الاجراءات والاصلاحات ، ولا سيما في ميدان التعليم الثانوي .

اني كنت مرتاحا من الاسس التي يقوم عليها التعليم الابتدائي : واعتقد ان الاسس المذكورة كفيلة بترقية التعليم المذكور وتوسيعه سنة بعد سنة ، غير ان التعليم الثانوي لا يزال بعيدا عن مرحلة التنظيمات الاساسية . انه في حاجة الى اجراءات واصلاحات وتوجيهات كثيرة . ولكن هذه الامور كلها كانت في حاجة الى الاستعانة باساتذة من ذوي الدراسات والكفاءات العالية وكان لا بد من استقدامهم من خارج العراق لتنظيم هذا التعليم من ناحية وتوسيعه - وفق ما تقتضيه حاجة البلاد - من ناحية اخرى .

وانا كلما اقدمت على استدعاء معلم غير عراقي يتخذ المشاغبون ذلك ذريعة للتهجم علي ، واتهامي بـ « احتقار العراقيين وتنقيح السوريين واللبنانيين » . اقليل من الأوفى ، والحالة هذه - في هذه المرحلة من التنظيمات - ان اتنحى عن المديرية العامة ، ليتولاها رجل عراقي المولد ، صائب الملاحظة وجسن النية ، ليقدر بنفسه حاجة البلاد ويستقدم ما تحتاج اليه من المدرسين ، دون ان يعرض نفسه الى تهمة « خدمة الدخلاء » ؟

هذه الملاحظة كانت الخيرة الاولى لفكرة الاستقالة ، وأعقبت ذلك ملاحظات اخرى ، قوت هذه الفكرة ودفعني الى اتخاذ قرار قطعي في أمرها :

اني كنت اعرف ان نجاحي في تلك الاصلاحات الأساسية ، ما كان يمكن ان يتم لولا اعتماد الملك فيصل علي وثقته بي ، واشتراك أبرز رجال السياسة العراقية مع الملك في هذا الاعتماد وهذه الثقة .

ولكن ، هذا الاعتماد ، وهذه الثقة هل يمكن الاستناد اليهما على الدوام ؟ افلا يمكن ان يأتي يوم ، تشتد فيها المؤامرات ، في ظروف تضطر الحكومة الى التخلي عن مساندتي ، ترى من « حكمة الحكومة » ، و « ضرورات السياسة الداخلية » ، ان تقصيني عن مديرية المعارف العامة ؟ واذا تم اقصائي عنها ، في ظروف حرجية ، وتحت تأثير مناورات ومشاغبات ، من الطبيعي ان يخلفني رجل من المعارضين ، او من يرون ضرورة العمل مع المعارضين ، ولذلك تسير الامور في اتجاه معاكس للاتجاه العلمي والقومي الذي سرت عليه ، وبشرع المدير الجديد ، في تخريب ما بنيته ، عوضاً عن اتمامه .

أفليس من الأوفق الى المصلحة العامة ان أتجنى من المديرية العامة من تلقاء نفسي ، لكي يتسنى للحكومة ان تنتخب خلفي من اصحاب النيات الحسنة ؟ الذين يستطيعون ان يواصلوا العمل في الاتجاهات الاساسية التي سارت عليها الى الآن ؟

وقد انضم الى هذه الملاحظات الاساسية ، ملاحظتان فرعيتان ، ان انصرافي الى التعليم في دار المعلمين العالية ، يساعد كثيراً على رفع مستوى التعليم فيها . وفي الواقع اني كنت شديد الصلة بدار المعلمين المذكورة ، وكنت اعطي فيها بعض المحاضرات . ولكن من الطبيعي ان ذلك كان يجري في نطاق ضيق . فتخلصي من اعباء مديرية المعارف العامة ، وانصرافي الى التعليم في دار المعلمين العالية ، كان من شأنه ان يرفع مستوى التدريس فيها ، ويزيد كفاءة متخرجيها .

وفي الاخير ، ان ذلك كان يفيدني شخصياً ايضاً ، لانه يسمح لي بالتوسع والتعمق في ابجائي العلمية والاجتماعية .

في الواقع اني ما كنت انقطعت عن تتبع الحركات العلمية والتربوية . اني

كنت مشتركاً في عدة مجلات تربوية هامة . أقرأها ، على الرغم من كثرة أعمال المديرية . ولكن ذلك كان يتم في نطاق محدود . وأما إذا تخلّيت عن مديرية المعارف العامة ، فيكون في امكاني ان اتّبع الحركات العلمية والتربوية ، بما اتوق اليه من التوسع والتعمق والمثابرة ...

* * *

وبعد التفكير في هذه الامور كلها ملياً ، اتخذت قراراً نهائياً ، في الاستقالة من مديرية المعارف العامة . وارسلت الى الوزارة كتاباً رسمياً بذلك ، قلت فيه :

ان اشتغالي بأعباء مديرية المعارف العامة ، منذ خمس سنوات ، لم يترك لي مجالاً لتتبع الحركات العلمية والتربوية بما يجب من التوسع والعمق . ولذلك قررت الاستقالة من المديرية المذكورة لأتولى التعليم في دار المعلمين العالية . فأرجو ان توافقوا على ذلك . وارى ان يتم ذلك في اول شهر آب . حيث تكون قد انتهت اعمال الامتحانات العامة واعلنت نتائجها ، كما يتم استكمال مسائل السنة الدراسية القادمة .

* * *

انا اتخذت هذا القرار وأرسلت هذا الكتاب بعد تردد طويل . ويظهر ان الحكومة ايضاً بقيت مترددة في هذا الأمر مدة من الزمن :
عندما قرب الموعد الذي كنت حددته في كتاب الاستقالة رأيت ان أذكر الوزارة بكتاب الاستقالة ، وأرجو منها ان تعجل في تعيين من سيخلفني في المديرية العامة .

فأني يوماً ياسين الهاشمي الى الوزارة - وكان تولى وزارة المعارف بالوكالة عندما استقال منها السيد عبد المهدي - واعطاني مسودة كتاب موجه الى رئاسة الوزارة .

كانت المسودة تتضمن اقتراحاً باحداث وظيفة مراقب التعليم العام ،

وتعييني انا اليها ، وتعيين طه الهاشمي - الذي كان مديراً عاماً للنفوس - مديراً عاماً للمعارف .

وعندما قرأت المسودة ، قلت الى ياسين : ولكنني انا عندما كتبت استقالتي طلبت تعييني استاذاً في دار المعلمين العالية . ولا أقبل تعييني مراقباً للتعليم العام ...

وخلال الحديث الذي جرى بيني وبينه اوضحت اليه الاسباب التي تجعلني على اتخاذ هذا الموقف قلت : انا أريد ان تنقطع علاقتي بأصحاب المصالح ، بكل انواعها ، مراقبة التعليم العامة ، لا تؤمن هذا الغرض ...

عندئذ قال ياسين : اذن ، نعينك مديراً لدار المعلمين العالية . ولكنني اعترضت على ذلك ايضاً ، وقلت انا أريد ان أخصص كل اوقاتي الى الدرس والتدريس والتأليف . ولا أريد ان اضيع أي وقت من اوقاتي بالأمور الادارية ، مهما كان نوعها .

قال : ولكن في هذه الحالة مرتبك ينقص ... قلت : انت تعرف اني في ضيق مالي شديد . ومع هذا ، ارضى ان يزيد هذا الضيق ، على ان تتوفر لي اسباب الدرس والتدريس والتأليف . وبعد هذه المحادثة ، وافق ياسين على طلبي ، وأرسل الى رئاسة الوزراء كتاباً يقترح نقلي الى استاذية دار المعلمين العالية ، وتعيين طه الهاشمي ، مديراً عاماً للمعارف عوضاً عني . ووافق مجلس الوزراء وصدرت الارادة الملكية بذلك . وبعد تبليغي الارادة الملكية المذكورة ، أرسل لي رئيس الوزراء جعفر العسكري الكتاب التالي :

رقم ٣٠٤٥

في ٨ آب سنة ١٩٢٧

عزيزي ساطع بك الحصري المحترم
بينما ابدي اسفي لحرمان مديرية المعارف العامة من مقدرتك المعروفة في

تثبيت قواعد النهضة العلمية في العراق اذ يسرني في الوقت نفسه ان ابلغكم ان مجلس الوزراء اعرب في احد قرارات جلسته المنعقدة في ٢٨ تموز سنة ١٩٢٧ عن تقديره للاعمال الكبيرة التي قمتم بها في سبيل معارف البلاد ، ولما اطلع صاحب الجلالة على القرار المذكور تكرم فاعرب في كتاب بعث به رئيس الديوان الملكي عن اشتراك جلالة السامي في اطراء الجهود العظيمة التي بذلتوها خلال اداء مهمتكم والتي كان من نتائجها ان خطت المعارف في المملكة رغم ما كان يحيط بها من المشاكل المختلفة خطوات سريعة وسديدة في طريق التقدم والارتقاء ، فانما امنتكم كذلك بهذا الالتفات الملكي العالي الذي احرزتموه عن جدارة واستحقاق .

اقبلوا فائق الاحترام

جعفر المكري
رئيس الوزراء

نمو التعليم الابتدائي والثانوي في العراق حتى سنة ١٩٢٩

في الصفحتين التاليتين صورتان زينكوغرافيتان مصغرتان لرسمين
بيانين كنت نظمتها عن نمو التعليم الابتدائي والثانوي في العراق ،
حتى سنة ١٩٢٧ ، حيث تخلّيت عن مديرية المعارف العامة .

عدد تلاميذ المدارس الابتدائية الرسمية في المراق

٢٧٠٠٠	
٢٥٠٠٠	
٢٣٠٠٠	
٢١٠٠٠	
١٩٠٠٠	
١٧٠٠٠	
١٥٠٠٠	
١٣٠٠٠	
١١٠٠٠	
٩٠٠٠	
٧٠٠٠	
٥٠٠٠	
٣٠٠٠	
١٠٠٠	
٠	
١٠٠	
٢٠٠	
٣٠٠	
٤٠٠	
٥٠٠	
٦٠٠	
٧٠٠	
٨٠٠	
٩٠٠	
١٠٠٠	
١١٠٠	
١٢٠٠	
١٣٠٠	
١٤٠٠	
١٥٠٠	
١٦٠٠	
١٧٠٠	
١٨٠٠	
١٩٠٠	
٢٠٠٠	
٢١٠٠	
٢٢٠٠	
٢٣٠٠	
٢٤٠٠	
٢٥٠٠	
٢٦٠٠	
٢٧٠٠	
٢٨٠٠	
٢٩٠٠	
٣٠٠٠	
٣١٠٠	
٣٢٠٠	
٣٣٠٠	
٣٤٠٠	
٣٥٠٠	
٣٦٠٠	
٣٧٠٠	
٣٨٠٠	
٣٩٠٠	
٤٠٠٠	
٤١٠٠	
٤٢٠٠	
٤٣٠٠	
٤٤٠٠	
٤٥٠٠	
٤٦٠٠	
٤٧٠٠	
٤٨٠٠	
٤٩٠٠	
٥٠٠٠	
٥١٠٠	
٥٢٠٠	
٥٣٠٠	
٥٤٠٠	
٥٥٠٠	
٥٦٠٠	
٥٧٠٠	
٥٨٠٠	
٥٩٠٠	
٦٠٠٠	
٦١٠٠	
٦٢٠٠	
٦٣٠٠	
٦٤٠٠	
٦٥٠٠	
٦٦٠٠	
٦٧٠٠	
٦٨٠٠	
٦٩٠٠	
٧٠٠٠	
٧١٠٠	
٧٢٠٠	
٧٣٠٠	
٧٤٠٠	
٧٥٠٠	
٧٦٠٠	
٧٧٠٠	
٧٨٠٠	
٧٩٠٠	
٨٠٠٠	
٨١٠٠	
٨٢٠٠	
٨٣٠٠	
٨٤٠٠	
٨٥٠٠	
٨٦٠٠	
٨٧٠٠	
٨٨٠٠	
٨٩٠٠	
٩٠٠٠	
٩١٠٠	
٩٢٠٠	
٩٣٠٠	
٩٤٠٠	
٩٥٠٠	
٩٦٠٠	
٩٧٠٠	
٩٨٠٠	
٩٩٠٠	
١٠٠٠٠	

...عندما يجد المدارس الثانوية

في

العراق

...

2

100

U = 0

2..

10

1

فهرس الجزء الأول

صفحة

مقدمة

٥

نظرة اجمالية الى حياتي وعلمي في العراق

مدخل

١١

السفر الى العراق

١٣

١ - الاستعداد في القاهرة

الاتفاق مع الملك فيصل للعمل في العراق - توسيع وتعميق معلوماتي عن العراق - زيارة طائفة من المدارس الاميرية في القاهرة - الكتاب الذي ارسلته الى جعفر ولي باشا ناظر المعارف العمومية ، لبيان رأيي في نظام التعليم في مصر

٢٣

٢ - التفكير التأمل في الباخرة

محادثاتي مع الشبان الاربعة الذين التقيت بهم في الباخرة - ما قالوه لي عن الامير عبدالله - ما قلته لهم عن واجبات الشبيبة - تأملاتي في السياسة العالمية ، وفي احوال العراق - الظروف القاسية التي لا بد من العمل خلالها ، الى أن يتقوى العراق ، وتتغير السياسة العالمية - ما يترتب علي ان اعمله ، مع وجود الاستشارة البريطانية - استعراض الخبرة التي اكتسبتها خلال عملي في البلاد الماكدرنية ، عندما كانت تحت مراقبة دولية - الخطة التي يجب ان اتبعها في العراق ، لتأسيس المعارف على اسس قوية.

صفحة	
٣٨	فترة الاستطلاع والاستحضار
٤٥	مناقشات حولي قبل وصولي
	قراري وقرار الملك فيصل فيما يجب عمله قبل التوظيف بوظيفة رسمية
٤٩	احاديث بعض الوزراء
	عبد الرحمن النقيب - بمرء المعلوم الطباطبائي - جعفر العسكري صاسون حقييل - هبة الدين الشهرستاني - عبد الاطيف المنديل
٥٥	احاديث بعض الانجليز
	الميس بل - كورنواليس - غاربيت - فارول
٧٣	مسائل ومشاكل تتطلب حلاً سريعاً
	مسألة تأسيس كلية الطب على الفور - مشكلة يوم الجمعة في ثانوية الموصل - مسألة تكثير دور المعلمين -
٨٢	مشاهدات وملاحظات
	اغة الكتابات والبلاغات - طريقة التهجي في الملاي - الدكتوران فائز شاكر رحنا خياط - الانتخابات في جمعية اخوات الأدب - شارع الرشيد - محاضرة الشيخ مهدي البصير - ثابت عبد النور والمعهد العلمي .
٩٩	ملاحظات جغرافية
	التقسيمات الادارية - نفوس الالوية - المدن الكبيرة - مدينة بغداد
١٠٥	نظام التعليم الابتدائي
١١٥	حالة التعليم في العراق في العهد العثماني
١٢٣	حالة التعليم في العراق في زمان الادارة البريطانية
١٣٥	قضية توظيفي وملابسها الغربية
١٤٧	الملك فيصل ومنهاج هبة الدين الشهرستاني

فترة العمل في وظيفة معاون وزير المعارف

١٥٩	نظرة اجمالية
١٦٣	قضية المساعدات المالية للمدارس الاهلية وملابساتها السياسية
١٧٧	مشروع قانون الحفريات الذي وضعته المجلس بل
١٨٣	تنظيم اجهزة الادارة والتفتيش في وزارة المعارف
١٨٤	قانون تأليف مجالس المعارف في الالوية
١٨٦	تعليمات تعيين واجبات مديري المعارف وصلاحياتهم
١٩٠	تعليمات في واجبات التفتيش والمفتشين
١٩٨	امر وزاري بشأن المدارس الاهلية والأجنبية
٢٠١	تنظيم امور دار المعلمين
٢١١	منهج التعليم الابتدائي - الذي وضعته سنة ١٩٢٢
٢٢١	انتقادات على المنهج الجديد
٢٣١	الاهتمام بالكشافة
٢٣٩	قضايا سليم حسون
٢٤٥	السنة الدراسية ١٩٢١ - ١٩٢٢
٢٤٩	المشاغبات والمناورات

المشاغبون - عريضة المشاغبين - ادعاء الاختصاص - المشاغبة على المعلمين الذين صاروا يسمون باسم الدخلاء - استقالة بعض المعلمين - استقالة يوسف عز الدين الناصري وكتابي اليه بشأن معنى الوطنية - المناورة الاخيرة التي قام بها صاسون حصيل : الغاء وظيفة معاون وزير المعارف واحداث وظيفة مدير المعارف العام ، على ان تعهد الى رجل عراقي - قرار الملك فيصل بتعييني مديراً عاماً للمعارف .

صفحة	
٢٦٧	فترة العمل في وظيفة مدير المعارف العام
٢٦٩	خطة عملي في مديرية المعارف العامة
٢٧١	الوزير عبد الحسين الجلي
٢٧٩	صلاحيات مديرية المعارف العامة
٢٩٧	مفتش المعارف العام : لاينل سميت
٣٠٣	مفتش المعارف رابلي
٣١١	الغاء النظام الذي كانوا يسمونه بالكونكورداو
٣٢١	حول الدروس الدينية
	كتاب هبة الدين الشهرستاني
	كتاب عبد القادر المغربي
٣٣٥	اولى تقارير السنوية عن ١٩٢٢ / ١٩٢٣
٣٦٧	الوزير ابو المحاسن
٣٨٧	كتاب « سر تأخر المعارف في العراق »
٣٩٥	تعليم الامير غازي
٤٠١	مدرسة شرافة ايرانيان
٤٠٥	الشهادات المزورة في مدرسة الحقوق
٤١٠	مشاكل تعليم البنات
٤١٩	جامعة آل البيت
٤٣٣	الوزير رضا الشبيبي
٤٥٧	قضية كتابة اللغة الكردية
٤٧٥	البلاغات العامة
٤٨١	مشكلتان خلال ازمة المعاهدة

قضية الموصل

اهمية القضية - تقرير عن تقدم المعارف في العراق بوجه عام، وفي الموصل بوجه خاص - وضع منهاج لتنظيم زيارات اللجنة لمدارس بغداد - حفلة الكشف التي اقيمت في بغداد امام اللجنة - جمع الوثائق التركيبية التي تفند مزاعمهم الجديدة في الموصل - خاتمة الامور .

٥١٣

تهمة مخالفة الدستور

٥١٩

المتدرب السامي يعترض

مشروع نظام المدارس الاهلية والاجنبية لاحتوائه على مادة مخالفة لمبدأ حرية التبشير المقرر في المعاهدة العراقية البريطانية والذي تعهدت به بريطانيا للدول - وتعيين الميسر كرا الاميركية مديرة لدار المعلمين دون موافقة الحكومة البريطانية وفقاً لاحكام المعاهدة - ردي على ذلك .

٥٢٩

ابحاث احصائية عن التعليم الابتدائي في الألوية

٥٤٣

بيان مفصل عن توزيع المدارس على الألوية

٥٥٣

حول التعليم في ألوية الشمال

٥٥٧

قضية النصولي

٥٨٥

المدرسون الايرانيون الذين احدثوا لنا مشاكل كبيرة

محمد الدشي - احمد امين - مهدي الجواهري

٥٩١

مكتابات بيني وبين الوزير عبد المهدي بمناسبة قضية الجواهري

٦٠٣

امام المشاكل المالية

٦٠٧

مخبرات ومعاملات مع ادارة المعارف في اماراة البحرين

٦١١

استقالتي من مديرية المعارف العامة

٦٢٠

وسمان بيانان عن نمو التعليم الابتدائي والثانوي حتى سنة ١٩٢٧

٦٢٣

الفهرس